



الحدللة ولا قوة الاباللة وماتوفيق الاباللة والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد بن عبدالله وعلى جميع انبياء الله وملائكة الله ورضى الله عن الصحابة اولياء الله وعن التابعين لهم في دين الله (وبعد) فهذا شرح مختصر القدوري جعنه بالفاظ مختصرة وعباراة ظاهرة تشمل على كثير من المعانى والمذاكرة اوضحته لذوى الافهام القاصرة والهمم المتفاصرة وسميته بالجوهرة النيرة واستعنت في ذلك بمن له الحمد في الاولى والاخرة سميانه هو اهل النقوى واهل المغفرة قال الشيخ الامام ابو الحسن رجه الله تعالى

﴿ كتاب الطهارة ﴾

الكتاب في الغة هو الجمع يقلل كنبت الشئ اى جعته ومنه الكتابة وهى جع الحروف العصفها الى بعض فقوله كتاب الطهارة اى جع مسائل الطهارة و في الشرع عسارة عن الشمل والاحاطة و هما لفظان متراد فان بمعنى واحد وقبل هما متفايران وهو التصحيح فلاحاطة اعم من الشمل لان الشمل هو جع المتفرق بقال جع الله شمله اى ماتفرق من امره والاحاطة ما احاط بالشئ بعد جعه فهى حامعة لشمل محيطة به فشال الشمل ماقالوا في كلة الجيم انها توجب الاجتماع دون الانفراد كما اذا قال الامير للجنب جيع من دخل هذا الحصن فله عشر من الابل لاغير بينهم جيعا و مشال الاحاطة اذا قال كل من دخل هذا الحصن فله عشر من الابل فدخل منهم عشرة فإن لكل واحد منهم على الانفراد عشرة من الابل فيكون لهم مائة فبانال ان كلة عشر دون الاحاطة و كلة كل الشمال والاحاطة والطهارة في اللفة هي النظافة الحيم الشمل والاحاطة والطهارة في اللفة هي النظافة

وعكسها الدنس وفي الشرع عبارة عن غسل اعضاه مخصوصة وعكسها الحدث وبغال ايضًا عبَّارة عن رفع حدث أو أزالة نجس حتى يسمى الدباغ والتيم طهسارة وأنم من هذا أن نقال هبارة عن أيصال مطهر إلى محل مجب تطهيره أو نندب البه و المظهر هو إلماء عنمد و جوده والصعيد عند عدمه و الطهارة على ضربين حقيقية و هي الطهارة بالماء وحكميسة و هي التيم و الطهارة بالماه على ضربين خفيفة كالوضو. و غليظة كالفيسل من الجنابة والحيض والنفاس واتما بِما الشيخ بالخفيفة لانها أعم واغلب (قال رجه الله تعالى قال الله تعالى يا ابها الذين امنوا اذا قتم آلى الصلاة الآية) مأبها تبركا و دليلا على وجوبه ومن أسرارها انها تشمل على سبعة فصول كاها مثني طهارتان الوضوء والغسل ومطهران الماء والصعيد وحكمان الغسسل والمسيح وموجبان الحدث والجنابة ومبيمان المرض والسفر وكذا اثيان الغايط والملامسة وكرآمتان تطهير الذنوب واتمام ألمنعمة واتمامها موته شميدا قال عليه العملاة والسلام من داوم على الوضوء مات شمهيدا وفي الآية اضمار الحدث اي اذا تمم الى الصلاَّة وانتم محدثون وانما قال في الوضوء اذا تمم و في الجنابة وان كنتم لان ادا مدخل على امركائن او منظر لامحالة وان تدخل على امر ربماكان وربما لأبكون و القيام إلى الصلاة ملازم و الجابة ليست علازمة نانها قد توجد وقد لاتوجد (قُولُه فاغسلوا وجوهكم) الفسل هو الاسالة وحد الوجد من قصاص الشعر الي اسفل الذَّقَن طُولًا ومن شَحِمة الآذن الى شَحِمة الآذن عرضياً حتى أنه يجب غُسيل البياض الذي بين العذار والاذن عندهما وعند ابي يوسف لايجب وان غسل وجهد ولم يصل الماء الى مأخت حاجبه اجزأه كذا في الينابيع و لور مدت عينه وأجمّع رمضها فيجانب العين والمحطوجب عليه ايصال الماء الى الماق كذا في الذخيرة الرمض وسيخ العين وموق العسب طرمها بمايلي الآفف وجعه اماق واللحظ بفتح اللام طرفها بمايلي آلاذن (فخو له والدبكم لى المرافق) اي مع المرافق وواحدها مرفق بكسر البم وفتح الغاء وعكسه المفصل نعنع الميم وكسر الصاد والسنة أن يبدأ في غيب الذراعين من الاصابع إلى المرافق فان عكس حاز كذا في الجندي و يجب غسل ماكان مركبا على اعضاء الوضوء من الاصابع الزايدة والكف الزايد فان تلف العضو غسل مايحاذي العرض ولايلزمه غسل مافوقه كذا في الينابيع و في الفتوى الجمين في الظفر يمنع تمسام الطهارة والوسيخ والدرن لايمنع وكذا التراب والطين فبه لايمم والحصاب ادا تجسم يمنع كذا في الذخيرة وقشرة الترحة اذا ارتفت ولم يصل المناء الى ماتحتها لايمنع (قولُهُ واستموا برؤسكم) المنح هوالاصامة فلوكان شعره طويلافيمسح عليه انكان من تحت اذنه لايجوزوانكان من فوقها جاز وان كان بعض رأسه محلوة فسم على غير المحلوق جاز وان اصاب رأسه ما المطر اجزأه عن المشم سواء مسهد اولا وآن مسم رأسه ثم حلقد لم يجب عليه اعادة المسم وان مسيح رأسد بماء اخذه من لحبته لم بجز لآنه مستعمل وان مسجه ببلل في كذه لم يستعمله

جاز كذا فيالفتاوي (فولد وارجلكم الىالكعبين) قرئ وارجلكم بالنصب عطعة على الوجه والأيدى تقديره فاغسلوا وجوهكم وايديكم وارجلكم وقرأوارجلكم بالخفض على الجناورة ومذهب الوافض الالارجل بمسوحة احتجابًا بقراة الخفض عطفاعلى الرؤس قلنا الخفض انمناهو على المجاورة والاتباع لفظا لامعنا ومثله قراة حزة والكسائي وحور عين بالخفض على المجاورة كقوله تعالى وقاكمة نما يتخيرون ولحم طيرو في الكشباف لما كانت الارجل تغسل بصب الماء وذلك مظنة الاسراف المذموم عطفت على الممسوح لالتعسيم ولكن للتنبيه على وجوب الاقتصار وانما ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلغظ التثنية لان ماكان واحدا مزواحد فتثنيته بلفظ الجمع ولكل يدمرفق واحد فلذلك جمع ومندقوله تعللي فقد صغت قلوبكما ولم يقل قلباكما وماكان اثنين من واحد فتثنيته بلغظ الثننية فلمما قال الى الكعبين علم ان المراد منكل رجل كعبان (فوله خرض الطهارة) الفرض فىاللغة هوالقطع والتقدير قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناهما اي قدرناها وقطعنا الاحكام فيها قطعا وفيالشرع عبارة عنحكم مقدر لايحتمل زيادة ولانقصانا ثبت بدليل قطعى لاشبهة فيدكالكتاب والخبر المتواترحتي انه يكفر حاحده ويقال فرض القاضي النفقة اى قدرها (فوله غسل الاعضاء الثلاثة) يعني الوجه والبدين والقدمين سماهما ثلاثة وهي خسة لإن البدين والرجلين جعلا فيالحكم بمزلة عضو واحدكما فيالدية (قوله ومسم ازأس) انما اخر ولانه بمسوح والاعضاء مغسولة فلما كانت متفقة في الفسل جع بينهما في الذكر (فو له والمرفقان والكعبان يدخلان في الفسل) قال زفر لايدخلان لأن الغاية لاتدخل تحت المفية المفية من الاصابع الى المرافق و المرفق هو الغاية كالليل في الصوم قلنا نع لكن المرافق والكعبان غاية استقاط فلا يدخلان في الاستقاط لان قوله وايديكم يتناول كل الايدى الى المناكب فلا قال الى المرافق خرج منان يكون المرفق داخلاتحت السقوط لان الحد لايدخل في الهدود فبق الغسل ثانا في اليدمع المرفق وفي باب الصوم ليست الغاية غاية اسقاط وانما هي غاية امتدادا لحكم اليها لان الصوم يطلق على الاساك سساعة فهي غاية اثبات لاغاية اسقاط واعلم ان الغايات اربع غاية مكان وغاية زمان وغاية عدد وغاية فمل فناية المكأن من هذا الحائط الى هذا الحائط وغاية الزمان ثم اتموا الصيام الى الليلو كلاهمالا يدخلان فالمفية وغاية العددله على من درهم الى عشرة وانت طالق من واحدة الى ثلاث وهي لاتدخل عندا بي حنيفة وزفر وعندهما تدخل وغاية القعل اكلت السمكة حتى رأسها اننصبت السين دخلت وتكون حتى بمعنى الواو وان خفضتها لم يدخل وتكون حتى يمني الى وانما قال يدخلان في الفسل ولم يقل يفرض غسلهما لانهما أنما يدخلان عملا لا اعتقاد احتى لا يكفر جاحد فرضية غسلهما (فوله والمنزوض في مسح الرأس مقدار الناصية) وهو ربع الرأس و الناصية هي الشعر المائل الى ناحية الجبهة والرأس ادبع قطع الناصية والقبذال والفودان فتوله عدار الناصية اشبارة آلى أنه يجوز أن يمسح

اى الجوانب شأمن الرأس بمتدارها واعامًا كال والمفروض ولم يقل والعرض لأن المرادكونه عَبِدُوا لَا مُقطَّوعًا بِهِ لَانَ الفرضُ هُو القطع حتى أنه لايكفر جاحد هذا المقدار والتقدير بمتندار الناصبة هو اختيار الشيخ وفي رواية مقندار نثلثة اصابع ولو ادخل المحدث رأسه فيالاناه ريدمسهم اجزأه عن المسيج ولايفسل الماء عندابي يوسف وقال محد بصير الماء مستملاولايجزيه عن المسم وكذا الحف على هذا الاختلاف (فخو له لماروى المفيرة بنشعبة ﴾ نالنبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم الىخره) في هذا الحديث سنة فوائد احدها جواز دخول ملك الغير الحراب بغير اذنه لانه قال سباطة قوم والسباطة قبل هي الدار الحراب وقيل هي الكناسة بضم الكاف وهي القمامة والمراد هناموضع القائبا واما الكناسة بالكسرفهي المكنسة والثانية جواز البول فيدار الغسر الحراب دون الغائط لانالبول تنشفه الارض فلا يبقى له أثر والثالثة أن البول ينقض الوضوء والرابعة أن الوضوء بعدم وستحب والخامسة تقدير مسح الرأس بالناصية والسادسة ثبؤت مستح الخفين بالسنة وانجأ او رد الحديث هكذا مظولًا والحاجة انما هي الى مسم الناصية ليكون ادل على صدق الراوى واتفا به العديث (فو لدوسن الطهارة) السنة في الغذي هي الطريقة سوا كانت مرضية أوغير مرضية كال عليه الصلاة والبلام منسن سنة حسنة كان له ثوابها وثواب منعل بها الى يوم العيمة ومنسن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عليها الى يوم القيمة وهي في الشرع عبارة عنما واظب عليه ألني صلى الله عليه وسلم أواحد من اصحابه ويؤجر · العبد على اتيانها وبلام على تركها وهي تتناول القول والفعل قال التقيد أبوالميث السنة مايكون تاركها فاسفا وحاجدها مبتدعا والنفل مالا يكون تاركه فاستقا ولا حاحده مبتدعا (قو له عسل البدين ثلثا) يعني الى الرسغ وهو منتهى الكف عند المفصل ويغسلهما قبل الاستنجاء وبعده هو العميم وهو سنة تنوب عن القرض حتى أنه لوغسل دراعيه منغير ان بعيد غسل كفيه اجزأه (فوله قبل ادخالهما الآناء) اي ادخال احدهما ويسن هذا المُنسلُ مُرتَينَ قبلُ الاستَجاءُ وبقده ﴿ فَوْلُهُ اذا استَيقظ المتوضى مَن نُومه) هذا شرط وفاق لاقصد حتى أنه سنة للسنية ظ وغيرة وسمى متوضئا لانالشي إذا قرب منالشي مبي ياسمه كَما قال عليداله لا أو السلام لقنوا ، و تاكم لا اله الاالله سماهم موتى لقربهم منهم وسواء استيقظ من النوم في البل او التهار وقال الأمام أحد أن استيقظ من نوم النهار فستحب وأن استيقظ مَنْ و مَالَيْلُ فُو اجْبُ (قُولُ و تَسمية القرتمالي في النداء الوضوء) الكلام في افي ثلثة مواضع كفيتها وصنتها ووقتها اماكيفيه م آلة العظيم والحبدلة على دين الاسلام وان ظلو بسمائلة الرجن الرحيم اجزأه لان المراد من السيمة هنسا مجرد ذكر اسمالك تعالى لاالسمية على النعين وإماصفتها فذكر الشيخ أنها سنة واختار صاحب الهداية إنها مستعبة تال وهو الصحيح واما وقتها فقبل الاستنجاء وبعده هوالصحيح نان ارادان يسمى قبل الاستنجاء سمى قبل كَشَف العورة فان كشف قبل القسمية سمى يقلبه ولايحرك بها لساته لان ذكر الله

حال الانكشاف غير مستحب تعظيما لاسم الله تعالى فان نسى التسعية في اول الطهارة أتى بهامتي ذكرها قبل الفراغ حتى لا يُحلو الوضوء منها (فقو له والسواك) هوسنة مؤكدة ووقته عند المضمنة وفي الهداية الاصبح اله مستعب ويستاك اعلى الاسمان واسفلها ويستاك عرض اسناله ويتندئ من الجانب الاعن قان لم يحدسوا كا استعمل خرقة خشنة او اصبعه السبابة من عيد ثم السواك عندنا مزسنن الوضوء وعند الشافعي مزسنن الصلاة وفائدته اذا توضاء للظهر بسواك ويق على وضوئه إلى العصر اوالمغرب كان السواك الاول سنة الكل عندناه عنده يسن أن يستاك لكل صلاة وأما أذا نسى السواك الظهر ثم ذكر بعد ذلك فأنه يستحب له ان بستاك حتى مدرك فضيلته وتكون صلاته بسواك اجاعا (قو له والمضمضة والاستنشاق) هماسنتان مؤكدتان عندنا وقال مالك فرضان وكيفسهما أن يمضمض ماه ثلثاً يأخذ لكل مرة ماه جديدا ثم يستنشق كذلك فلو تمضمض ثلثا من غرفة واحدة قيسل لايصر آتيابا لسنة وقال الصرفي يصبرآ تيابها قال واختلفوا فيالا ستنشاق ثلثا مزغرفة واحدة قيل لايصبر آتيابا لسبنة بخلاف المضيضة لان في الاستنشاق ثلثا يعود بعض الماء المستعمل الى الكف وفي المعتمدة لايمود لانه لايقدر على امساكه والمبالفة فيهما سنة اذا كان غرصائمو اختلفوا في صِفة المالغة قال شمس الاعد هي في المضمضة ان مدر الماء في فيد من حانب الي حانب وقال الامام خواهر راده هي في المضمضة الفرغرة وفي الاستنشاق ان يجذب الماء بنسبه الى ما اشتد مزانفه ولوتمضيض وابتلع الماءولم بمجد اجزأه والافضل انبلقيه لانه ماه مستعمل (فولد وسم الادنين) هوسنة مؤكدة ويمسم باطنهما وظاهرهما وهو ان يدخل سبايتيه فيصماخيه وهما ثقبا الاذنين ويديرهما فيزوايا اذنيه وبدير ابهاميه علىظاهر اذنيه ومسيح القية قبل سنة وهواختار الطعاوي وقيل مستمت وهواختيار الصدر الشهيد ويمسجهما عاه جديدوفي النهاية يستهما بظاهر الكفين ومسم الحلقوم بدعة (فولد وتخليل الكية والاصابع) اما تخليل اللحية نستحب عندهما وقال ابويوسـف سنة وهو اختيار الشيخ وكينية تخليلها من اسغل ال فوق اللحية مكسبورة اللام وجعها لحاولحا بضم اللام وكسرها واللحى بغنع اللام عظم القك وهواللحية وجعد لحىولحى بضماللام وكسرها و اما تخليل الاصابع فسنة أجاعاً وتخليلها من استغل الى فوق عاء متقاطر وينبغي أن يخلل رجليمه مختصر بده اليسرى و انما يصير التخليل سنة بعد وصول الماء اما اذا لمبصل الماء فهو واجب وكيفة التخليل ان بدأ مختصر رجله البمي و يختمه بابها مها ويبدأ بابهام رجلهاليسرى ويختمه يحنصرهاوالقرقالهمابين تخليل اللحية والاصابع انالمقصود بالتخليل استيفاه الفرض في محله وذلك انما يكون في الاصابع واما الحية فداخل الشعرليس بمعل القرض بل الفرض امرار الماء على ظاهرها ولو توضاء في الماء الجارى اوفي القدير العظيم وغس رجليه اجزأه وان لم يخلل الاصابع كذا فىالغتاوى (فو له وتكرار الغسل الى الثلاث) الاول فرض والثنتان سنتان مؤكدتان على الصحيح وان اكتنو بفسلة وأحدة

اثم لانه ترك السنة المشهورة وقبل لايأتم لانهقدائي عا امر ربه به والسنة تكرارالفسلات لاالغرفات (قوله ويستحب للتوضى ان ينوى الطهارة) انستحب ما كان مدعوا اليه على طريق الاستحباب دون الحتم والايجساب وفى اتبانه ثواب وليس فىتركه عقاب والكلام فىالنية فى اربعة مواضع فىصغا تهما وكينيتها ووقتها ومحلها اما صغتهما فذكر الشيخ لنهسا مستحبذ والصحيم انها سنة مؤكدة واماكيفيتها فانه يغول نويت اتوضأ للصلاة تَغْرَبًا إلى الله تعالى أو نويت دفع الحدث أو نويت استباحة الصلاة أو نويت الطهارة واما وقنها فعند غسل الوجه واما محلها فالفلب والتلفظ ما مستحب ثم النبة انماهي فرض للعبادات قال الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص هو النية والوضوء نفسه ليس بعبادة وانما هو شرط للعبادة الاثرى انه لوكرره مرارا في مجلس واحدكان مكروها لما فيه من الاسراف المذموم في الماء وانماكانت التية فرضا في التيم لان التراب لم يعقل مطهرا فلا يكون مربلا الحدث فلم يبق فيه الاعمني التعبدومنشرط العبادة النية وامأ الماء المطهر بطبعه فلا يحتاج الىالنية الاانهلايقع قربة بدون النية لكنه بقع مفتاحالصلاة لوقوعد طهارة باستعمال الماء المطهرة تخلاف ألتيم لان التراب غيرمطهر الإ في حالة ارادة الصلاة حتى انه لووقع التراب على اعضائه من غير قصد او علم انسانا التيم لم بكن مغناحا الصلاة (قوله وبسنوعب رأسه بالمح) الاستبعاب هوالاستبصال بقال استوغب كذا اذا لم ينزك منه شيئا والاستبعاب سنَّة مؤكدة على الصحيح وصورته ان يضع منكل واحدة من البدين ثلاث اصابع على قدم رأسه ولايضع الآبهام ولاالسبابة ويجا في بن كفيه و مدهما الى القني ثميضع كفيه على مؤخر رأسه وعدهما الى مقدم رأسه ثم يسمع ظاهر اذبه بابهاميسه وباطنهما بمسمتيه كذا فىالمستصفى ويمسح رقبتيه بظاهر اليدين (فولد ويرنب الوضوم) الزنيب عندنا سنة مؤكدة على الصحيح ويسيئ بتركه والبدأة بالميامن فضيلة وسوا عندنا الوضوء والتيم في كون التربيب فيهماسنة (فيوله فيدرأ عالمةُ الله تعالى بذكره) وهو عند غسل الوج والموالاة سنة عندنا وقال مالك فرض والموالاة هى التتابع وحده ان لا يجف الماء عن العصوقيل ان يعسل ما بعده في زمان معتدل و لا اعتبار بشدة الحر والرياح فانالجفاف يسرع فيهما ولابشدة البرد فانالجفاف يبطىفيه ويعتبر ايصااستواء حالة المتوضى نان المحموم يسارع الجفاف اليه لاجل الحمى وأنمايكره التغربق في الوضوء اذا كان لفيرعذر واما اذاكان لعذر بإنفرغ ماء الوضوء اوان قلب الآناء فذهب لطلب الماء وما اشبه ذلك فلابأس بالتغريق على التحييم وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمر (قو له وبالميامن)اي بدأباليدي اليمنا قبل اليسري وبالرجل انبني قبل اليسري وهو فضيلة على الصحيح لانالنيصليالله عليه وسلمكان بحب ان ببدأ بالمبامن فيكل ثيُّ حتى في ليس نعله صلى الله عليه وسلم وفي هذا اشارة الى اله كان ينبغي ان يقدم مسح الاذن اليمي على البسري كافي البدين والرجلين لكنا تقول البدان والرجلان يغسلان بدواحدة فيدأ فيهما باليامن واما الادنان

فيمسهان بالبدين جيما لكون ذلك اسهل حتى لولم يكن له الايد واحدة او باحدى يديه علة ولا يمكنه مسعهما معاماً نانه بدأ بالاذن البي ثم باليسرى كما فىاليدين والرجلين والحق بعضهم الخدين بالاذنين فالحكم وليس فاعضاء الطهارة عضوان لايستحب تقديم الاين منهما الا الاذنين (فَو لِه والمعانى الناقضة الوضوء) لمافرغ مِن بيان فرض الوضوء وسننه ومستحباته شرع الآن في بان ماينقصه والنقض متى اضيف الى الاجسام يراد به ابطأل تأليفها و متى اضيف الى غيرها يراديه اخراجه عا هو الطلوب منيه و المتوضى ههنا كان قادرا على الصلاة ومس المصعف فلما بطل ذلك بالحدث انتقضت صفته وخرج عما كان عليه (قوله كلا خرج من السبيلين) وهما الغرجان ومن دأب الشيخ رجه الله النه يداً بالمتفق فيه ثم بالمختلف فيه والحارج من السبيلين منفق فيه على أنه ينتص الوضوء فقدمه لذاك تم عقبه بالمختلف فيه و هو خروج الدم والقبح والتي وغير ذلك وأعلم ان كلة كل وضعت لهموم الأفراد فتتناول المعتاد وغير المعناد كدم الاستعاضة والمذى والودى والدود والحصى وغير ذلك ومفهوم كلام الشيخ انكل ماخرج يغض الوضوء فهل هو كذلك قلنا نعالااريح الحارج منالذكر وفرج الرأة فانهما لانتفى على الصحيح الاانتكون المرأة مفضاة وهيالتي صار مسلك بولها وغائطها واحدا فيحرج منها ريح منتنة فأنه يستحب لها الوضوء ولايجب لانها يحتل انها خرجت من الدر فتنقض ويحتمل انها خرجت من القرج فلاتنقض والاصل تبقن الطهارة والناقض مشكوك فيه فلا ينتقض وضوءها بالشك لكن يستحب لها الوضوء لازالة الشك واما الدودة الحارجة منالذ كروالفرج فناقضة بالأجاع (قو له والدم والعجم اداخرها من البدن) وكذلك الصديد وهوما الخارج المختلط بالدمقيل النيفلظ فيالمدة فيكون فيه صفرة وقيد بالبدن لان الحارج من السبيلين لايشرط فيه التجاوز وقال زفرالدم والقيع ينقضان الوضوء وانام بتجاوزا وفال الشافعي رضى الله عنه لا يقضان وان تجاوزاوقيد بقوله خرجا احترازاعا اذا اخرجا بالمالجة فانه لاينفض الوضوءوهو اختيار صاحب الهداية واختارالترخس النقض وقيد بالدم واهيم احترازا منالعرق المسدى اذا خرج منالب دن فانه لايقض لانه خبط لامايع واما الذي يسيل منه انكان صافيا لا ينقض قال في الينايع الماء الصافي اذا خرج من النفطة لا ينقض وان ادخل اصبعه في انفه فدميت اصبعه أن نزل الدم من قصبة الأنف نقض وأنكان لم ينزل منها لم ينقض ولوعض شيئا فوجد فيه اثر الدم او استاك فوجد اثر الدم لايغض مالم يتحقق السيلان ولوتخلل بعود فنرج الدم على العود لايقض الاان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق ولواستنز فسقط من انفدك ثلة دم لا ينفض وان قطر قطرة دم انتفض وضويَّه (فوله فجاوز الى موضع) حدا تجاوز ان يعدر عن رأس الجرح وأما اذا علا ولم يعدر لا ينفس وعن محدر حدالة اذا ارتفا على رأس الجرح وصار اكثر من رأس الجرح نقض والصحيح الاول و لو الق عليه ترابا او را فتشرب به ثم خرج فِعل عليه ترابا ولو لاه لتجاوز نفض

وكذا لوكان كلا خرج مسعه او اخذه مقطنة مرارا وكان يحيث لوتركه لسال نقض ولو سال الدم الى مالان من الانف والانف مسدودة نقض ولو ربط الجرح ناتل الرباط انتفذ البلل الى الخارج نِقض والا فلا ولوكان الرباط ذاطاقين فنفذ البعض الى البعض نقض وانخرج مناذنيه قييم اوصديدان توجع عندخروجه نقض والافلاولوخرج منبين اسنانه دمواختلط بازيق أن كانت الغلبة للدم اوكانا سواء تقض وأنكان الريق غالبا لإيغض وعلى هذا أدا أيتلم الصائم الربق وفيدالدم ان كان الدم غالبا أوكان سواء افطر الصائم والافلا ولومص القراد عضو انسان فامتلا ً ان كان صغيرا لا ينقض وان كان كبيرا نقض وان سقط منجرحه دودة لابقض وهي طاهرة وان مقطت من السبيلين فهي نجسة ومقض الوضوء واذا خرج الدم منالجرح ولم يتجاوز لاينقض وهل هوطاهر اونجس قال فىالهداية ما لايكون حدثا لايكون نجسا روى ذلك عنابي يوسف وهو الصحيح وعند محدنجس والقتوى على قول أنى وسف فيماذا اصاب الجامدات كالثياب والإبدان والحصير وعلى قول محدفها أذا اصاب المايعات كالماء وغيرموكذا التي اذا كان اقل من ملي الفرعلي هذا الحلاف (قوله يلحقه حكم النطهير) يعني بجب تطهيره في الحدث او الجنابة حتى لوســـالو الدم الى مالان منالانف نقض الوضوء بخلاف ما اذائرل البول الىقصبة الذكر لانهلايلحقه حكم التطهير واحترز يقوله حكم التطهير عن داخل العينين وباطن الجرح وقصبة الانف وانما لميقل يلحقه التطهير لانه لوقال ذلك دخل تحته باطن العين لانه لايستحيل تطهيره لانحقيقة التطهير فيد يمكنة واما حيكمه فقد رفعهالشارع المضرورة ﴿ فَوَلَّهُ وَالْقُ اذَا مَلا ُ الْهُم ﴾ وهوماً لاعكن ضبطه الابتكلف هوالصحيح وقيل مامنعالكلام وظالاالشافعي لاينقض ولوملا الفم وقال زفر ينقض قليله وكشيره والتي خسة انواع ماء و طعام ودم ومرة وبلغ فني الثلاثة الاول يقض اذا ملا اللم ولاينقض اذا كان اقل من ذلك واما البلغ فغير ناقض عندهما وان ملا الفر وعند ابي يوسف ينفض اذاملا القر والخلاف فالصاعد من الجوف اما النازل من الرأس فنير ناقص اجاعالانه مخاط واما ألدم اذاكان غليظا جامليا غير سائل لإيتمض حتى بملأ أالغم فانكان ذايبا نقض قليله وكثيره عندهما وقال محمدلاينقض حتى يملأ الغم اعتبارا بسائر انواع الق وصحح فىالوجيز قول محد والخلاف فىالمرتق مناجلوف اما النازل منالرأس فناقض قليله وكثيره بالاتفاق ولوشرب ماء فقائه صافيا نقض وضوئه كذا في الفتوى وان قاء متفرقا بحيث لوجع ملا ً اللم فالمتبر اتحاد المجلس عند ابي يوسف وعند محد اتحاد السبب وهوالغثيان وتفسير اتحاد السبب اذاقاء ثانيا قبل سكون النفس من النشان فهو متعدوان تاء ثانيا بعدسكون النفس فهو مختلف وفي الفناوي الصغرى مسئلة على عكس هذا فحمد اعترالجلس وايوبوسف اتحاد السبب وهي اذازع خاما مناصبع النائم ثم اعاده فابو يوسف اعتبر في نني الضمان النومة الاولى حتى أنه لواستيقظ بعدداك ثمنام في وضعه فاعاده في اصبعه لم يرأ من الضمان عند ابي يوسف وعند محد يعتبر الجلس

حتى انه لايضمن مادام في مجلسه قال في الواقعات رجل زع خاتما مناصبع نائم ثم اعاده في ذلك النوم يرأ اجاعا وان استيقظ قبل ان يعيده ثم نام في موضعه فاعاده في النومة الثانية لايرأ عند ابي يوسب لانه لما انتبه وجب رده البه فلما لمررده حتى ام لم يرأ بالرد اليه وهو نائم بخلاف الاولى لأنه هناك وجب الرد الى النائم وقدوجد وهنا لما استيقظ وجب رده الى مستيقظ فلابيرأ بالرد الى مائم وعند محمد بيراً لانه مادام في محلسه ذلك لاضمان عليه ولوتكرر نومه ويقطته نأن قام عن مجلسه ذلك ولم يرده اليه ثم نام في موضع آخر فرده وهو نائم لميراً من الضمان اجاءا لاختلاف المجلس والسبب (فنو له والنوم مضطيعاً) الذي تقدم هوالناقش الحقيق وهذا الناقض الحكمي وهلالنوم حدث ام لا الصحيح انه ليس بحدث لانه لوكان حدثا استوى وجوده في الصلاة و غيرها ولكنا نقول الحدث ما لايخلو عند النائم و قوله والنوم مصطبعاً هذا اذا كان خارج الصلاة واما اذا كان فيها كالمربض اذاصلي مضطجعا فيه اختلاف والتحييج اله ينتقض أبضا وبه نأخذ وقال بمضهم لاينتفض (فنو له او متكنًا) اي على احدى و ركبه فهو كالمضطجع (فنو له او مستندا) الىشى لواذيل عنه لسقط الاستناد وهوالاعتماد على الشي ولووضع رأسه على ركبتيه ونام لم ينتفض وضوته اذا كان مثبتا مقعده على الارض وانكان محتسا ورأسه على ركبتيه لا ينتقض ايضاً (قو له و الغلبة على العقل بالاغا) و الاغا آفة تعتري العقل و تغلبه و الحنو ن آفة تعتري العقل وتسمليه ونقال الاغما آفة تضعف القوى ولاتزيل الحجي وهو العقسل والجنون آفة تزيل الحجي ولاتزيل القوى وهما حدثان في الصلاة وغيرها قل ذلك اوكثر وكدا السكر نقض الوضوء ايضافي الاحوال كلها في الصلاة وغيرها والسكر ان هو الذي تختل مشيته ولايعرف المرأة من الرجل (فَو له و الجنون) بالرفع ولأيجوز خفضه بالعطف على الانجالانه عكسه و بحوز خفضه على المحاورة (قو لهو القهقهة في كل صلاة دات ركوع ومجود) سواء بدت اسنانه اولم تبد وسواء قهقه عامدا اوساهيا منوضيا اومتيما ولاسطل الهارة الغسل والقهقهة ماتكون مسموعاله ولجاره والضحك مايكون مسموعا لهدون حارم وهو نفسد الصلاة ولانقض الوضوء والتبسم مالايكون محوعا لهوهو لانفسدهما جعا وقهقهة النائم فيالصلاة لاتبطل الوضوء وتفسد الصلاة ولونسي كونه فيالصلاة فقهقه انفض وضوته وقهقمة ألصي لانفض الوضوء اجاعا وتفسد صلاته كذا في المستصفي والبابي فيالحدث اذاحاء متوضيا وقهقه فيالطريق تفسدصلانه ولاينتقض وضوئه واذا اغتسل الجنب وصلي وقهقه لابطل الفسل وانما تبطل طهارة اعضاء الوضوء حتي انه لايجوزله انبصلي منغير تجديد وضوء قوله ذات ركوع وسجود بحترز منصلاة الجنازة وسجدة التلاوة فانه اذا قهقه فيهما لاينتض وضوئه وتبطل صلاته وسجدته لان صلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة حتى لوحلف لايصلي فصلى صلاة الجنازة لايحنث (فَوَ لَهُ وَفَرْضَ الغسل المضمعنة والاستنشاق) يعني الغسل من الجنابة والحيض والنفاس وعندالشافعي

رضي الله عند سنتان (في له وغسل سارٌ البدن) السارُ الباتي ومنه السؤر الذي سقيه الشارب ولوانغمس الجنب في البحراو الغدير العظيم او الماء الجاري انغماسة و احدة و وصل الماء الىجيع مدنه وتمضمض واستنشق اجزأه وكذا ادا اصابه المطروو صل الماء الىجيع بدنه ولو اغتسل الاقلف ولم يصل الماء الى ماتحت القلفة اجزأه لانها خلقة ولو اغتسلت الرأة وتحت اظفارهاعجين قديس وجف ولميصل الماه الى فأتحته وجب عليها ايصال الماه الى مأتحته واما اذاكان تحت اظفارها وسخ فآنه يجزيها منغير ازالته ولوكان على بدنه قشر سمك اوخبز بمضوغ ملتبدوجب ازالته وكذا الخضاب المنجسدو الخناءواعلم ان الغسل على احدعشروجها اربعة فريضة وهوالغسل من الايلاج في قبل او دبر اذا غابت ألحشفة على الفاعل والمقعول به آنزل اولم ينزل والثانى الغسل من الانزال عن شهوة بأى وجِه كان من اتبان بهنية اومعالجة الذكر باليد اوبالاحتلام اوبالقبلة اوبالمس لشهوة والرجل والمرأة فىذلك سواء والثالث الغسل من الحيض والرابع الغسل من النفاس وإربعة منه سنة غسل الجمعة وغسل العيدين وغسل الاحرام سواكان احرام حجة اوعرة وغسل يومعرفة الوقوف وغسلان واجبان غسال الموتى وغسل النجاسسة اذاكانت اكثر منقدر الدرهم فيالمفلظة وربع الثوب فيالمنفة وغسل مستحب وهوكثير من ذلك غسل الكافر والكافرة اذا اسلا والصي والصبية اذا ادركا بالسين وكذا المجنون اذا افاق (فَوْ لَهِ وسنة الْفسيل ان بدأ المفتسل فيغسل . ٩.٨ وفرجه) سماه مفتسلا لانه قرب من الاغتسال كما قلنا إذا استيقظ المتوضى من نومه والسنة انبيداً بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة ثم يسمى الله تعسالي عند غسل البدين ثم يستجى ثم يغسل ما اصابه من النجاسة ويستحب انبدأ بشقد الامن (فوله ويزيل نجاسة انكانت على بدنه) وفي بعض النحيخ ويزيل النجاسـة معرفا بالالف واللام الا إن النكرة احسن وانما قال ان كانت على بدنه ولم يقل اذا كانت لان ان مدخل على خطر الوجود واذا تدخل على امركائن اومنتظر لامحالة والنجاسة قدتوجدوقدلاتوجد (فَوْ لَهُ ثُمَّ مُوضًا وضوئه الصلاة الارجلية) فيه اشارة إلى أنه يمسيح رأسية وهوظاهر الرواية وروى الحسن عنابي حنيفة انه لايمسيح لانه لانائدة فيهلان آلاسسالة تقدم المسيم والسحيم اله عسمه قوله الارجليل هذا اذاكان في ستنقع الماء اما اذا كان على لوح اوقيقات اوجر لايؤخر غسلهما (فو له تم نفيض الماء على رأسه وسسائر جسده ثلثا) الاولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح ويجب ان يوصل المساء الى جميع شعره وبشره ومعاطف بدنه فان بتي مندشي لم يصبه المآء فهو على جنابته حتى يصل الماء الى ذلك الموضع فانكان في اصبعه خاتم ضبق حركه حتى يصل الماء الى ماتحنه ويخلل اصابعه اذاكان المآء قدو صل الى ما ينهما واما اذا لم يصل فالنخليل فرض (قو له ثم يتنحى عن ذلك المكان فيفسل رجليه) هذا اذا كان في ستنقع المأه اما اذا كان على حجر اوغيره وقد غسلهما وعقيب مسمع رأسه فلابلزمه اعادة غسلهما وان تقاطر الماء في وقت الغسسل في الآناء ان كان

فليلالا يغسل الماء وانكان كثيرا افسده وحدالقليل مالا نغرج ماءالاناء عندوقوعه ولايستبين إنه عند مجد انكان مثل رؤس الار فهو قليل والافهو كثير كذا في الفوائد (فو له وليس على المرأة ان تنقض ضفائرها في الفسل اذا بلغ الماء اصول الشعر) و قال الامام احد يجب على الحائض النقض ولا يحب عليها في الجنآبة وفي تخصيص المرأة اشارة الي اله يجب على الرجل النقض لعدم الضرورة في حقه ولو الزقت المرأة رأسها بالطيب محيث لايصل الماء الى اصول الشعر وجب عليها ازالته ليصل الماء الى اصوله فأن احتاجت المرأة الى شراه الماء للاغتسال من الجنابة انكانت غنية فتمنه عليها وانكانت فقيرة فعلى الزوج وقيل يقال له اما أن تدعها تذهب الى الماء او تنقله انت اليها وقال أبوالليث يجب على الزوج كما يجب عليه الشرب واما تمن ماء الوضوء فعلى الزوج اجاعا وتمن ماء الاغتسال من الحيض إن انقطع لاقل من عشرة ايام فعلى الزوج وان انقطع لعشرة فعليها لانه يقدر على وطئها بدون الآغنسال فكانت هي المتاجة البه لاداء الصَّلاة (قوله والمعاني الموجبة للفسل إزال المني على وجد الدفق والشهوة الى آخره) هذه المعاني موجبة للجنابة لاللغسال على الصحيح لانيا تنقضه فكيف توجبه وانما سبب وجوب الفسل ارادة الصلاة اوارادة ما لايحل فعله مع الجنابة واما هذه اللتي ذكرها الشيخ فشروط وليس باسسباب والمني خاثر ابيض ينكسر منه الذكر عنسد خروجه ويخلق منه الولدورايحته عند خروجه كرايحة الطلع وعند بسه كرايحة البيض (قوله على وجه الدفق والشهوة) هذا باطلاقه لأبستة بم الاعلى قول ابي يوسف لانه يشترط لوجوب الغسال ذلك واما على قولهما فلا يستشيم لانهما جعلاسبب الغسل خروجه عنشهوة ولم يجعلا الدفق شرطا حتى انهاذا انفصل عنكانه بشهوة وخرج منغيردفق وشهوة وجب الفينل عندهما وعنده يشترط الشهوة ايضا عند خروجه ومعنى قوله على وجه الدفق اى نزل متنابعها و لو اجتم اونظر الى امرأة بشهوة فانفصل المني منه بشهوة فلا قارب الظهور شد على ذكره حتى الكنسرت شهوته ثم تركه فسال بغيرشهوة وجب الفسل عندهما و عنده لايجب وكذا اذا الهقشل الجامع قبل أن يبول أوينام ثم خرج باقى المني بعد الفسسل وجب عليه أعادة الفسسل عندهما وعنده لايجب وانخرج بعد البول والنوم لايعيد اجاعا ولواستيقظ فوجدعلي فحُدْه اوذكره بللا ولم يذكر الاحتلام فانكان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه الا ان يتيقن آنه مني وانكان ساكنا قبل النوم فعليه الفسل وفي الجندي انكان منياوجب القسل بالاتفاق وانكان مذياوجب الفسل عندهما سواء تذكر الاحتلام اولا وقال الويوسف لا يجب الا اذا تبين الاحتلام (يقوله والنقاء الختانين من غيرانزال) اى مع توادى الحشفة فالمراد مالتفائهما محازاتهما وهو عبارة عن ابلاج الحشفة كلها وفىقوله والنقاء الحتانين نظر فانه لوقال ويغيبوبة الحشقة كما قاله حافظ الدين فىالكنزكان احسن واعم لان الا يلاج في الدير بوجب الفسسل وليس هناك ختانان يلتقيان ولوكان مقطوع الحشفة

بجب الغسل بالايلاج مقدارها منالذكر (فوله والحيض والنفاس) اي الخروج منهما لانهما ماداماباقيين لايجب الفسل لعدم الفائدة واختلف المشابخ هل يجب الغسسل بالانقطاع ووجوب الصلاة اوبالانقطاع لاغيرفعندالكرخي وعامة العراقيين بالانقطاع وهو اختيار الشيخ وعند البخاريين بوجوب الصلاة وهو المختارونائدته اذا انقطع بعدكلوع ألثمس واخرت الغسسل الى وقت الظهر فعند العراقيين تأثم وعند البخساريين لاتأثم والنفاس كالحيض ولو اجنبت المرأة ثم حاضت فاغتسلت فعند ابي بوسف الغسل من الاول وهو الجنابة وعند محمد هومنهما جيعا ونائدته انها اذا حلفت لاتغتسيل من هذه الجنابة ثم حاضت فاغتسلت بعد الطهر حنثت عند ابي بوسف وعندمجمد لانحنث وان اغتسلت قبل أن تطهر من الحيض حنثت أجاءا (فوله وسن رسمول الله صلى الله عليه وسلم الغســل للجمعة والعيدين و الاحرام) ســواء كان احرام حج او عمرة وكذا يوم عرفة للوغوف و اختلف اصحابنا هل غسـل الجمعة الصلاة او اليوم قال ابو يوسـف الصلاة وقال الحسن لليوم وفائدته اذا اغتسل قبل لهلوع أنعجر ولمبحدث حتى صلى الجمعةيكون آتيابا لسنة عند ابي يوسف وعندالحسن لاوكذا اذا اغتسل بعدصلاة الجمعة قبل الغروب يكون آتيابها عندالحسن خلافالابي بوسف ولواغتسلت المرأة لاتنال فضلة الغسل التعمعة جندابي يوسف لانه لاجعة عليها وعند الحسن تنالها والفسل للعيدين بمزلة الفسل الجمعة واعلمانه يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الغين وغسل الميت وغسلاالثوب بقتحها وضابطه الله اذا اضفت الىالمفسول فنحت واذا اضفت الىغيره ضميت (قو له وليس في الذي والودي غسل وفيهما الوضوء) المذي ما وابيض رقيق بخرج عندالملاعبة والودي ماء اصغر غليظ بخرج بعدالبول وكلاهما بتمغيف إلياء قوله وفيهما الوضوء فان قبل قد استفيد وجوب الوضوء بقوله كلما خرج منالسبيلين فلم اعادهما قلنا انما دخلا هناك ضمنا لاقصدا ومنالاشياء مايدخل ضمنا ولايدخل قصداكبيع الشرب والطربق وربما يتوهم انهما يدخلان ضمنا لاقصدا فان قلت وكيف يتصور الوضوء من الودى وهو قدوجب بالبول السابق قلت يتصور فين بهسلس البول اذا اودى متوضأ ويكون وضوئه من الودى حاصة ويتصورابضا فين بال وتوصأ ثم اودي فانه يتوضأ منالودي (فخو له والطهارة من الاحداث الىآخره) طهارة الاحداث هي الوضوء والغسل والانف واللام للمهد ـ إي الاخداث التي سبق ذكرها من البول والغائط والحيض والنفاس وغيرها (قو له حائزة -عاء السمام) ولم يقل واجبة لأن معناه إذا أجتمعت هذه المياء أوانفرد أحدها ولم يتضيق الوقت والا فهي واجبة قوله من الاحداث ليس هو على التخصيص لا نه لماكان مزيلا للاحداث كان مزيلا للانجاس بالطريق الاولى (فخو له وماه الحمار) انما قال وماه الحمار ولم يقل والبحار رد القول مزيقول آنه ليس عاء حتى حكى حارعن آن عررضي الله عنهما آنه قالاً لتيم احب الى منه (قُولُه ولابجوز بما اعتصر بالقصر) على ان ماممني الذي -

وانكان يصيح ممنى الممدود ولان المنقول هو الموصول وانما قيدبالاعتصار لابه لوسال نفسه جاز الوضوء به الاان الحلواني اختارا له لا يجوز لا به يطلق عليه ماء الشجر (فه له ولا عا غلب عليه غيره) اختلفوا فيه هل الغلبة بالاجزاء اوبالاوصاف فني الهداية بالاجزاء هوالصحيح وفيالغناوي الظهرية مجداعتبرالاون وابو بوسف اعتبرالاجزاء واشار الشيخ الى أن المعتبر بالاوصاف والاصيم أن المعتبر بالاجزاء وهو أن المخالط أذا كان مايعا فادون النصف حائز فانكان النصف اواكثر لابحوز ومجمد اعتبر الاوصاف ان غيرالثلاثة لابحوز وان غير واحدا حازوان غبراثنين فكذا لانجوز والتوفيق بينهما ان كان مايعا جنسه جنس الماء كماء الدبا فالعبرة للاجزاءكما قال ابو يوسف وانكان جنسه غير جنس الماء كاللبن فالعبرة للاومسافكماقال مجمد والشيخ اختار قول محمد حيث قال فغير احد اوصافه (فخو له فاخرجه عنطبع الماء) وطبَّعه الرقة والسيلان ونسكين العطش (فنو له كالاشربة) ـ اىالمتحذة من الثمار كثيراب الرمان ثم ان الشيخ راعاً في هذا صنيعة اللف والنشر فقوله اعتصر منالشجر لف وكذا عاغلب عليه غره آف ايضا وقوله كالاشربة تفسر لما اعتصر منالشجر والثمروقوله كالخل انكان المخلوط بالماء فهوبماغلب عليه غيره وانكان خالصافهو مما اعتصر من الثمر وقوله والمرق تفسير لما غلب عليه غيره ونظير هذاقوله تعالى ومن رحته جعل لكم اللبل والنهار لتسكنوا فيه ولتبنغوا منفضله فقوله لتسكنوا فيه راجع الى الليل ولتبتغوا من فصله راجع الى النهسار (فوله وماء الباقلاء) المراد المطبوخ بحيث ادا برد ثنحن وان لم بطبح فهو من قبيل ونجوز الطهـــارة بماء خالطه شي طـــاهـر والباقلاء هو الفول اذا شددت اللام قصرت واذا خففتها مددت الواحدة باقلاة وباقلاه بالتشديد و التخفيف (ف**تولد** وماه الزردح) ذكره من قسم المرق والصحيح انه من قسيم ويجوز الطهارة بماء خالطــه شيُّ طاهر وماء الزردج هو ماء العصفر المنفوع فيطرح ولاً يصبغ به (قوله وبجوز الطهارة بماء خالطه شيُّ طاهر فغير احد اوصافه) الاوصاف ثلاثة الطع واللون والرايحة فأن غيروصفين فعلى اشارة الشيخ لايجوز الوضوء ولكن الصحيح آنه يجوزكذا فيالمستصني نان تغيراو صافه الثلاثة بوقوع اوراق الالشجار فيه في وقت الخريف يجوز الوضوءيه عندعامة اصحانا وقال الميداني يجوزشريه لانه طاهر ولانجوز الوضوء به لانه لما صار مغلوبا كان مقيدا (فخوله كاء المد) هو السيل وانما خصه بالذكر لانه يأتى بنشاء وأشجار واوراق ولو تغير الماء بطول الزمان او بالطحلب كان حَكِمُهُ حَكُمُ المَّاءُ المُطلقُ (قُولُهُ والمَّاءُ السَّذَى يَخْتَلُطُ بِهُ الانسَّنَانُ و الصَّابُونَ و الزعفران) لان إسم الماء باق فيــه على الاطلاق واختلاط القليل من هذه الاشياء لايمكن الاحتراز عنه وكذا اذا اختلط الزاج بالماء حتى اســود فهو على هذا ﴿ قُولُهُ ا وكل ماه وقعت فيد نجاسة لم يجز الوضوء به ﴾ وكذا اذا غلب على ظنه ذلك وارادمه غير الجاري اوماهو في معناه كالفــدير العظم (فحو له قليلا كان الماء اوكشرا) اي

قليلا كالابار والاواني اوكثيرا كالغدير فينجس موضع الوقوع وان كان كثيرا (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة قتال لا يبولن احدكم في الماء الدائم) اى الراكد (ولايغتسلن فيه من الجنابة) انما قال امروهو نهى لان النهى عن الشي امربضده عندعامة المشايخ ويستدل بهذا الحديث لمزيقول بنجاسة الماء المستعمل لانه قرن المستعمل ماليول فدل على ان الاغتسال فيه كالبول فيه فيجاب عنه ان صاحب الجنابة لإمخلو هذه عن نحاسة المني عادة والعادة كالشقن (فو له وقال عليه السلام إذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمسن يده في الأناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لايدري اين بانت يده) يعني في مكان طاهرا ونجس (قو له واما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة حاز الوضوء به) حد الجاري مالا تنكرر استعماله وقيل مايدهب بتبنة ولوجلس الناس صفوفا على شط نهر وتوضؤا منه حاز هو الصحييم وعن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة رح عن الماء الجارى يغتســـل فيه رجل من جنابة هل يتوضاء رجل اسفل منه قال تم (فوله اذا لم بر لها اثر) لانها لاتستقر مع جريان الماء الاثر هو اللون وإلطم والرايحة وهذا اذا كانت التحاسة مايعة اما اذا كانت دابة ميتة انكان الماء بجرى عليها أوعلى اكثرها اونصفها لايجوز استعماله وانكان بجرى على اقلها وأكثره بحرى على مكان طاهر والماء قوة فانه بجوز استعماله اذا لم يوجد للنجاسة اثر وفي شرح أن أبي عوف أذا كانت المجاسة مرئية كدابة منة لمتحز الوضوء بميا قرب منها وبجوز بما بعد وهذا انما هو قول الى وسف خاصة واما عندهما فلا يحوزالوضوء مناسفلها اصلا وفىهذه المسئلة تفصيل انكانت الميتة شاغلة لبعضالنهر جاز الوضوء بمابعد ولا يجوزتما قرب ويعرف القرب والبعد بان يجعل في الماء صبغ غابلغ الصبغ من جرية الماء فلاتصبح منه الطهارة وبصبح مما وراء ذلك وانكانت شاغلة لكلّ النهر اولاكثر. لم بجز الوضوء بماسفل منها اصلا وبصح من اعلاها وان شغلت نصف النهر فالصحيحانه لايجوز به الطهارة (غوله والفدير العظيم الذي لا يتحرك احدطرفيه الى آخره) التحريك عند الى حنيفة بعتبر بالاغتسال من غير عنف لابالتوضي لان الحاجة الى الاغتسال في الغدر ان اشد منالحاجة الىالتوضي لانالوضوء بكون في البيوت غالبا وعندابي يوسف يعتبر باليدلان هذا ادنى مايتوصل به الىمعرفة الحركة وعندمجمد بالتوضي وصحح فيالوجيز قول مجمد ووجهه ان الاحتياج الى النوضي اكثر من الاحتياج الى الاغتسال فكان الاعتسار به اولى وهذا التقدير فيالغدير قول العراقيين بان يكون بحيث لابتحرك احد طرفيه بتحرك الآنجر وبعضهم قدره بالمساحة بان يكون عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا بذراغ الكرباس توسعة فىالامر على الناس قال في الهداية وعليه الفتوى وهو اختيار البخساريين وذراع الكرباس سبع فبضات وهواقصر منذراع الحديد بقبضة بانكان الغدير مثلثا فأنه يعتبران يكون كل حانب خسة عشر ذراعا وخس دراع ومساحته ان تضرب جوانبه في نفسه يكون ذلك مآتين واحد وثلاثين وجزء من خمسة و عشرين جزء من ذراع وتأخذ ثلث ذلك

وعشره فهو المباحد فثلثه فيهذه الصورة على التقريب سبعة وسبعين وعشره على التقريب ثلاثة و عشرين فذلك مائة و شئ قليل لا يبلغ عشر ذراع وان كان مدورا اعتبران يكون قطره احدعثر ذراعاو خس ذراع ودوره سنة وثلاثين ذراعا فساحته ان يضرب نصف القطر وهوخسة ونصف عشر فينصف الدور وهوتمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة اخاس ذراع واما حداهمق فالاصبح ان يكون بحال لايعسر الارض بالاغتراف وعليه القتوى وقيل مندار دراع وقيل مندار شبر (فوله جاز الوضوء من الجانب الآخر) فيه اشارة الى تنجس موضع الوقوع سواء كانت النجساسة مرثية اوغير مرثبة وهو اختيار العراقيين و عند الخراساتين و البخيين ان كانت مريَّة فكما قال العراقبون وان كانت غير مريَّة يجوز التوضى من موضع الوقوع وهو الاصيح كما فىالوجيز (قوله لان الظاهر ان النجاسية لاتصل اليه) لاتساعد وتباعد المرافد (قوله وموت ماليس له نفس سائلة) اى دم سائل والدليل على ان الدم يسمى نفسا قول الشاعر تسيل على حد السيوف نغوساً وليس على غير السيوف تسيل (فو له إذا مات في الماء لا يُجسد) تقييده بالماء ليس بشرط بل يطرد في الماء وغيره لان عدم التجنيس فيه لعدم الدم لا المعدن وكذا اذا مات خارج الماء ثم التي فيد لا ينجسه ايضا (فوله كالبق والزباب والزنابير والعقارب) البق كبار البعوض وقيل الكتان وانما ذكر الزباب بلفظ الواحد والزنابير بلفظ ألجع لان الزباب کله جنس واحدوازنابیراجنـاس شــتی وسمی ازباب زبابا لانه کما زب آب ای کما طرد رجع (قوله وموت مايميش في ألماء اذا مات في الماء لايفســده) وهو الذي يكون توالده ومثواه فيد سواءكان له دم سائل اولا في ظاهر الرواية وعندابي يوسف اذاكان له دم صائل اوجب النَّجِس واحترز بقوله يعيش فيه عما يتعيش فيه ولايتنفس فيه كطيرالما. نانه ينجسه وقيد بالماءاذ لومات فيغيره افسده عند بعضهم واليه اشسار الشيخ وقيل لانفسده وهو الاصح (قوله كالسمك والصنفدع والسرطان) قدم السمك لانه تجمع عليه والباقي فيه خلاف الشافعي فإن عنده يفسده الاالبحك والسرطان هو العقام والصفدع بكسر الدَّالُ وَمَاسٍ يَغْضُونُهَا وَالْكُسِرِ افْصِيمِ ﴿ فَوَ لَهُ وَامَا اللَّهُ الْمُسْتَعِمِلُ فَلَا بُحُوزِ اسْتَعْمِـاللهِ في طهارة الاحداث) قيد بالاحداث لانه يزيل الانجاس وسواءً توضاء به واغتسل به من جنابة ناله مستعمل ويكره شربه واختلف في صفته فروى الحسن عن ابي حنيفة الهنجس نجاسة غليظة حتى لواصاب الثوب منه أكثر منقدر الدرهم منع منالصلاة وهذا بعيد جدالانالشاب لاعكن حفظها مزيسيره ولايكن التحرز عنه وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة محقفة كبول ما يؤكل لجه وبه اخذ مشسايخ بلخ وروى محمد عن ابي حنيفة اله طاهرغيرمطهر للاحداث كالخل واللبن وهذا هوالصحيح وبه اخذمشايخ العراق وسواء فى ذلك كان المتوضى طاهرا او محدثا فى كونه مستعملاً (قَوْلِهُ والمستعمل كل ما از يل به ً حدث او استعمل في البدن على وجه القربة) هذا مول ابي يوسف وقيل هوقول ابي حنيفة -

ايضا و قال محمد لايصير مستعملا الابنيــة القربة لاغير فقوله ازيل به حدث بان توضأ متبردا اوعل انسانا الوضوء اوغسل اعضائه منوصح اوتراب وهوفى هذا كلد محدث وقوله على وجه القربة بان توضأ وهو طاهر بنية الطهارة ويتغرع من هذا اربع مسائل اذا توضأ المحدث ونوى التربة صار بستملا اجاما واذا توضأ الطاهر ولم ينوها لايصير مستملا اجاعا واذا توضأ الطاهر ونواها صار مستملا اجاعا لان عند ابي يوسف بصير مستملا باحدشر طيرهما انيستعمله بنية الغربة اويرفع به الحدث والرابعة وهي مسئلة الخلاف وهي اذا توضى ألحدث ولم ينوها فعند ابي يوسىف بكون مستعملا وعند مجد لابصير مستعملا ولوكان جنبا واغتسل للتبرد صار مستعملا عند إبى حنيفة وابى يوسف خلانا لمحمد قوله فى البدن قيد به لانه ماكان من غسالة الجمادات كالقدور والقصاع والجارة لايكون مستعملا وكذا اذاغسل ثوبامن الوسيخ من غيرنجاسة لايكون مستعملا واذاغسل بده للطعام اومن الطعام كان مستعملا لانه تقرب تآل عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينهى الفقر وبعده ينني اللمم بعني الجنون وقيل للطعام يصرمستعملاً ومنه لايصر مستعملاً (قَوْ لَهُ وَكَالَ اهَابُ دَبِغُ فَلَدُ طهر) الاهاب الجلدالذي لم يدبغ فاذا دبغ سمى اديما وكل جلديطهر بالدباغ فانه يطهر بالزكوة ومالا فلا وفىالهداية ماطهر بالدباغ طهر بالزكوة وكذا لحمه فىالصحيح وان لميكن مأكولا وفىالفتــاوى الصحيح انه لايطهر لحمه وفى النهاية انما يطهر لحمه اذا لم يكن نجس السؤر ثم على قول صاحب الهداية انما يطهر لجه وجلده بالزكوة اذا وجدت الزكوة الشرعية بان كان المزك من اهسل الزكوة بالتسميسة اما اذا كان مجوسسيا فلابد في الجلسد من الدباغ لان ضله اماتة لازكوة فيشترط ايضا ان تكون الزكوة فيمحلها وهو مابين اللبة واللحيين وقيص الحيسة طاهر كذا في الحلواني وجلدها نحس لايطهر بالدباغة لائه لا يحتلها قوله دبغ فيه اشسارة الى آنه يسستوى انبكون الدباغ مسلما اوكافرا اوصبيا اوجنونا اوامرأة وجلد الكلب بطهر بالدباغ عندنا وقال الشافعي لايطهر وفيرواية ايضا عند الحسن مزياد والدباغ نوعان حقيق كالشت والقرظ وقشور الرمان واشباه ذلك وحكمي كالشمس والتراب فان عاود المديوخ بالحكمي الماء فيه روايتان فيرواية يعود بجسا وفيرواية لايعود بجساقال الخبندي وهو الاظهر (قُولُه وجازت الصلاة عليه والوضوء منه) وكذا تجوز الصلاة فيه بان يلبسه فان قيل ليس هذا موضع تطهير الأعيان البجسسة فلم ذكره الشيخ هنا قيل لاجل قوله والوضوء منه (فو له الاجلد الخزير والآدي) في هذا الاستثناء دلالة على طهارة جلد الكلب بالدباغ وقد بينماه وكما يطهر جلده بالدباغ فكذا بالزكوة و انما قدم ذكر الحزير على الآدمي لانه موضع اهانة وفي موضع الاهانة يقدم المهان كقوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد فقدم الصوآمع والبيع على المساجد لاجل ذكر الهدم لانه اهانَّة البيَّع جع بعة بكسر البَّاء وهي لنصاري والصوامع الصابئين والصلوات كنابس البهود وكانوا يسمونها بالعبرانية الصلوات والقيل كالخنزير عندمجد لايطهر جلده

بالدباغ وعظامه تجسسة لايجوز يعها ولا الانتفاع بها وعندابي حنيفة وابي يوسف لابأس بيع عَظامِه ويطهر جلده بالدباغة كذا في الجندي (غُولُه وشعر المَيِّنة بُوَّعظمها طاهران) اراد ماسسوي الخزير ولم يكن عليه رطوبة ورخص فىشسعره للخرازين للضرورة لان غيره لايقوم مقامه عندهم وعن ابي يوسف انه كرهد ايضا لهم ولايجوز يعد في الروايات كلها والريش والصوف والوبر والقرن والخف والظلف والحأفركل هذه ظاهرة منالميتة سنوي الخنزير وهذا اذاكان الشعر محلوقا اومجزوزا فهو طاهر وانكان منتوفا فهونجس وعن بجد في نجاسة شعرالادمي وظفره وعظمه روايتان فبنجاسته اخذا لما تريدي وبطهارته اخذابوالقاسم الصفار واعتمدها الكرخي وهو الصحيح ومند الشافعي شعر المينة وعظمها نجس وعند مألك عظمهما نجس وشعرها ظاهر ولميذكر الشيخ بيض الميتية ولينها فنتول الديباجة اذا ماتت وخرجت منهابيضة بعد يوتهما فهي طاهرة يحل اكأنها عملانا سيواء اشتد قشرها ام لالانه لايحالمُهُ المؤرِّت وقال الشافعي ان اشتد قشرها فكا لك وأنالم يشستد فهي نجسة لايحل اكلها وان ماتت شباة فغرج منضرعها لبن قال ابوحنيفة هو طاهر يحل شريه ولايتنجس بنجاسة الوعاء وعندهما هوطاهر فينفسه لانه لايحله الموت الاانه ينتجس بجاسة الوعاء فلايحل شربه وعندالشافعي هونجس فلا يحل شربه وانمات جدي فالخشنه طاهرة يجوز اكل بهافى جوفها سواءكان مابعا اوحامدا عند ابى حنيفة وعندهما انكان مأيسًا لأيجُوز وَانَّكَانَ حِامدًا وغسل حِازُ ٱكُلَّهُ وَعَندَ الشَّافِعَي لايجوز اكله الانفحة بكسرالهمزة وفنع الفاء مختفة كرش الجدى مالم بؤكل (فخوله واذا وقع فى البئر نجاسة)اى مايعة كالبول وآلدم والخر (قوله نزحت) يمني البئر والمراد ماؤها ذكر المحل واراديه الحالكمايقال جرى النهر وسال الميزاب ومنه قوله نعالى واسئل القرية (فوله وكان نزح مأفيها من الماء طهارة لها) فيد اشارة الى أنه يطهر الوحل والاجمار والدلو والرشاويد النازح (قو أير غان ثمانت فيها غارة اوعصفور اوصعوة اوسودانية الى اخره) انما يكون النرح بعد اخراج الفارة اما مادامت فيها فلا يعتد بشئ منالنزح (فحوله اوسام ابرص) بتشديد الميم الوزغ الكبيروهما اسمان جعلا أسما واحدا فان شئت اعربت الاول واضغت الي الثنابي و أن شئت ينيت الأول على الفتح و أعربت الثناني بأعراب مالا ينصرف و أن شأت بنيتهما جيما على الفنع مثل خسة عشر (فولد نزح منها مايين عشرين دلوا الى الشلاثين) العشرون بطريق الايجاب و العشر بطريق الاستحباب و هذا اذالم تكن الفارة هاربة من الهرة والامخروحة اما اذا كانكذاك ينزح جيع الماء وانخرجت حية لانها تبول اذاكانت هاربة وكذا الهرة اذاكانت هاربة منالكلب أو مجروحة ينزحكل الماءلان البول والدم نجاسة مايعة وحكم الفارتين والثلاث والاربع كالواحدة والخس كالهرة الى التسمع و العشركا لكلب و هذا عند ابي يوسف و قال مجمد الثلاث كالهرة والست كالكلب الى التسسع وكذلك العصغور وما في معتساء واما فارتان فكفارة

واحدة بالاجاع وفى الهرتين ينزح جميسع الماء اجعاعا وماكان بين الفارة والهرة فحكمه حكمُ الفارة وَمِابِينَ الهِرةِ والكلبُ كالهرةُ وهكذا الدا يكون حكمه حكم الاصغر ولو ان هرةُ اخذت بَارَة فوقعتا جُيعاً فَمُ الْبَرِّ إن كانت الهرة حية والقسارة ميَّة نزح عشرون و ان كا ننا مينسين اجزأهم نرح اربعين ويدخل الاقل فيالاكثر وانكاننا حبتين اخرلجتا ولاينزح شيء والكانت الفارة مجروحة اوبالت نزح جبع المساء وهل تطهر البئر بالدلو الاخيراذا انفصلاعن الماء اوحتى يشحى عن رأس البر فعند ابي يوسف حتى ينحى عن رأس البئر وعند مجد بالانفصال عن الماء وفائدته فيما إذا اخذ من ماء البئر بعد الانفصال من الماء قبل أن يتمي عن رأس البر ضند إلى يوسف نجس وعند محد طاهر ولو نصب ما البر وجفت بمدوقوع الفارة اوغيرها قبل النزح ثم عادلم تطهير الابالنزح عند ابي يوسف وعند محه تطهر بالجفاف حتى لوصلي رجمل في قرها جازت صلاته عند محد خلافا لابي يوسف ولونضب الماء ولم يجف اسفلها حتى عاودها الماء اختلف المشايخ فيد على قول مجد والصيع انهلابد من النوح قال في الصحاح نصب الماء ينصب الدغار في الرمني ولووجب في البرّ زح عشرين فنزح عشرونفد الماءونبع غيره بعدذلك لزمهم عشرا اخرى تتميما للوظيفة عند ابي يوسف وقال محد لايحتاج الى نزح شي آخر لانه لايكرن اشد حالا من الكلب كذا في الفناوي وهل تشترط المنابعة في النزح ام لاعندنا لايشترط وعند الحسن من زياد يشترط (فَوَلِد بحسب كبر الحيوان وصغره الى اخره) الكبر بضم الكاف واسكان الباء البيئة وكذا الصغر بضم الصاد وتسكين الغين و اما بكسر الكاف و فنح الباء وبكسر الصاد وفنيح الغين فالاسن ومعنى المسئلة اذاكان الواقع كبيرا والبئر كبيرة فالعشرة مستحبة وانكانا صغيرين فالاستحباب دون ذلك وانكان احدهما صغيرا والاخركبيرا فخمس مستمية وخس دونهما في الاستجاب (فَو له نان ماتت فيها حامةِ اودجاجة اوسمنور نزح منها مابين اربعين دلوا الى سنين) اضعافا للوجوب والاستحباب في الفارة وفي الجامع الصغير خسسون دلوا وهو الاظهر اضعافا للوجوب دون الاستحباب الدجاجة بفتم الدال على الافصيم وبجوز كسرها وهو شاذ واماضمها فغطاء وفي السنورين والدجاجتين والحامنين بنزح تلّ الماه (فوله نان مات فيها كلب اوشاه اودابة اوآدمي تنزح جيع مائها) موت الكلب ليس بشرط حتى لوخرج حبايز حجيع الماه وكذاكل من سؤره نجس اومشكوك فيه يجب نزح الكل وان خرج حيا ومن ســؤره مكروه اذا خرج حيا فالماء مكروه ينزخ منه عشر دلاء والشاة اذا خرجت حية ولم تكنها ربة من السبع فالماء طاهر وانكانت هاربة ينزح كل الماء عندهماخلافالحمد (فوله وعددالدلا- بعتبر بالدلوا لوسط المستعمل للابار) المتبر في كل بئر دلوها فان لم يكن لها دلو يتخذ لها دلو يسم صاعا (قوله فان نزح منها بدلوعظيم قدرمايسع فيه منالدلوا لوسطو احتسب به جاز) لحصول المقصود مع قلة التقاطر و قال زفر والحسن بن زياد لا يجوز لان عند تكرار النزح ينبع الماء من

استقلها وبؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الجارى و هذا لايحصل بنزح الدلو العظيم مرة اومرتين قلنا معنى الجريان ساقط لايه يحصل بدون النزح (غوله وان أنتمخ الحيوان فيها اوتفحخ نزح جميع مائها صغيراكان الحيوان اوكبيرا) وكذا اذا تمعط شعره الانتفاخ ان تتلاشًا اعضاؤه و التفحيخ ان تنفرق عضوا عضوا ولوقطع ذنب الخفارة والتي في البئر نزحجيع الماءلانه لايخلو منرطوبة فانجعل علىموضع الفطع شععة لم تجب الامافي الفارة (فَوْ لَهُ وَانْ كَانْتُ الْبُرُّ مَعِينًا لَانْنُرْحُ وَقَدُوجِبُ نَرْحُ مَافِيهَا اخْرَجُوا مَقْدَارُ مَاكَانَ فِيهَا من الماء) وفي معرفة ذلك ستة اوجه وجهان عندابي حنيفة احدهما يؤخذ بقول اصحاب البئر إذا قالو ابعد النزح ماكان في بئرنا اكثر من هذا والثاني ينزل البئر رجلان لهما معرفة بامر الماء ولقم لان بعدالنزح ماكان فيها اكثر منهذا وهذا اشبه بالفقه لان الله تعالى اعتبرقول رجلين فقال يحكم به ذوىعدل منكم وعند ابى يوسف وجهان ايضا احدهما يحفرحفيرة لقدر طولاالماء وعرضه وعمقه وينجصص محيث لايتنشف ويصب فيهأ لماينزح منها حتي نمتلئ و الثاني ان يجعل فيها قصبة و يجعل لمبلغ الماء علامة فينزح منها عشرون مثلا ثم تعاد الفصبة فينظركم نقص فينزح لكل قدر من ذلك عشرون وعند محمد وجهان احدهما مافىالمتن والثاني مايين مأتين و حسبن الى ثلثمائة وكانه بني جوانه على ماشاهد في ابار بلده وفائدة الحلاف بينمافيالمتن والوجه الثاني انه يكتني بنزح مأتين وعشرين علىمافي المتنولا يكــُنةِ به على الوجه الثاني (ثُنُو له واذا وجدوا في البئر فارة ميَّنة اوغيرها الى اخره) ميَّنة ـ بالتخفيف لانبالتشديد يطلق على الحئ قال الله تعالى المكتميت اى ستموت وماقدمات يقال له ميت بالتخفيف وقال الشاعرومن يكذاروح فذلك ميت وما المبت الامن الى القبر يحمل ولايدرون متى وقعت ولم تنتفخ ولم تنفسخ اعادو اصلوة يوم وليلة وانكانت قدانتفخت اوتفسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا ليها في قول ابي حنيفة (فوله اذا كانوا توضؤا منها) اي وهم توضؤا منها وهم متوضؤن اوغسلوا ثبابهم من غيرنجاســـة فانهم لا يعيدون اجماعا كذا المادشيخنا موفقالدين رجه الله والمعنى فيه انالماء صارمشكوكا فيطهارته ونجاسته فاذا كانوا محدثين بيقين لم يزل حدثهم بماء مشكوك فيه واذاكانوا متوضئين لاتبطل صلائهم عاه مشكوك في نجاسـته لان اليقين لا يرتفع بالشــك وان وجد في ثوبه نجاســة حلظة اكثر منقدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد شيئا بالاجلع وهوالاصح لان الثوب بمرأى بصره فلابد أن يطلع عليه هو أوغيره فأذا لم يطلع عليها علم أنها أصابته الحمال يخلاف البئر لانها غائبة عن بصره ولو و جد في ثو به منيا اعاد الصلاة من آخر نومة نامها فيد (فَوْ لِهِ وَقَالَ ابِرِ يُومِفُ وَمُحَدُّ لَيْسَ عَلَيْهِمِ الْحَادَةُ شَيُّ حَتَّى يَتَعَتَّقُوا مَتَى وَقَعَتُ) وكان أبو يوسف اولا يقول بقول ابى حنيفة حتى رأى طائرا فى منتساره فارة مينة القاها فى بثر فرجع الى قول تحمد لانهم على يقين منطهارة البئز فيما مضى وفىشك فيستجاحتها الآن

فلا يزول البقين بالشك وابوحنيفة يقول قدزال هذا الشك يقين المجاسة فوجب اعتباره ولان للموت سببا ظاهرا وهوالوقوع فيالماء فيحال بالموت عليهوعدمالاتفاخ فيالما دليل قرب العهد فقدر بيوم وليلة والانتفاح دليل التقادم فقدر بالثلاث الاترى ان مزدفن قبل أن بصلى عليه فأنه يصلى على قاره الى ثلاثة أيام ولا يصلى عليه بعد ذلك لانه ينفسخ (فَوَ لِهِ وَسُؤْرِ الاَّدَى وَمَا يُؤْكِلُ لَجُمَّ طَاهِرٍ ﴾ السؤر على خسة أنواع سؤر طاهر بالانفاق وسؤرنجس بالاتفاق وسسؤر مختلف فيه وسؤر مكروه وسؤر مشكوك فيه اما الطاهر فسيزر الادمى وما يؤكل لجمد ومدخل فيه الجنب والحائض والنفساء والكافر الاسؤر شارب الخرومن دي فوه اذا شربا على فورهما فانه نجس فان ابتلع ربقه مرارا طهر لمه على الصحيح وكذا مسؤر مأكول اللحم طاهر كابنه الابل الجلالة وهي التي تأكل العذرة فان ســؤرها مكروه وان كانت تعلف و اكثر علفها علف الدواب لايكره و اما النجس فسور الكلب و المنزير الا أن في سؤر الكلب خلاف مالك فأنه عنده طاهر وبغسل الاناه منه سبعا عنده على طربق العبادة لاعلى سبيل النجاسة (قو له و سؤر الكلب والخزير وسباع البهام نجس) قدم الكلب والخزير لموافقة الشافعي لنا فيهما واخرالسباع لمخالفته لنا فيهما وسباع البهايم مايصطاد بنا به كالامد والذئب والعهد وألنمر والثعلب والقيل والضبع واشباء ذلك والسؤر الحتلف فيه هو سؤر السباع فعندنا هو نجس وعندالشافعي طآهر لما انها محرمة الالمبان واللحم ويمكن الاحتراز منسؤرها فكان سؤرها نحسا كمؤر الكلاب والخنازير واما قوله عليه السلام حينسل عن الماء في الفلوات وما ينوب من السباع والكلاب فقال لها ما اخذت في بطونها وما بتي فهو لنا شراب فى النهاية ذكر مجد نجاسة سؤر السباع ولم بين انها نجاسة غليظة اوخفيفة وقدروى عن الى حنيفة إنها غليظة وعنابي يوسف خفيفة كبول مايؤكل لجمه واما السؤر المكروه فهو سؤر الهرة والدجاجة المخلاة وسواكن البيوت كالفارة والحية وسسباع الطيروهي التي لايؤكل لجها كالسقر والباز والعقاب والغراب والحداة واشباه ذلك (فوله وسؤر الهرة) اماكراهة سؤرها فهوقولهما وعندابي يوسف ليس عكروه وهلكراهيته عندهما كراهة نحريم اوتنزه الصحيح انهاكراهة تنزيه وفىالهداية كراهيته لحرمة لجمها وهوقول الطعاوى و هذا يشسير الى القرب منكراهية التحريم وقبل لعدم تحاميها النجاسسة وهو قولالكرخى وهوالصحبح وهذا يشيرالىكراهة التنزيه وانمايكره الوضوء بسؤرها عندهما اذا وجد غيره اما اذا لم يوجد لايكره وكان القياس ان يكون سؤرها نجسا نظرا الى اللمر الاان الضرورة بالطواف استطت ذلك والبدالاشارة يقوله عليه السلاء "ابهامن الطوافين" عليكم والطوافات فانطست الهرة عضوانسان يكره ان يصلى من غير غسله عندهما وكذا اذا كلت منشى يكره اكل باقيدقال في الكامل انمايكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على مداداما

في حق الفقر لا يكره للضرورة فإن الكلت الهرة فارة وشربت على فورها تنجس المهاء الا اذا مكثت ساعة لغسل فها بُلعابها (فَو لَه والدحاجة الخلاة) لانها تخالط النجاسات اذلوكانت محبوسة محيث لايصل منقارها الى ماتحت قدمها لايكره لان الاصل فيها الطهارة نظرا الى اللحم مخلاف الهرة فانها ولو حبست لاتزول الكراهة لانها غيرمأكولة اللحم واماكراهة سؤرسباع الطير فلانها تأكل الميثاة عادة فاشبهت الدحاجمة المحلاة فلوحبست زالت الكراهة لانهاتشرب بمنقارهاوهوعظم بخلاف الهرة فانهاتشرب بلسانها وهولحم والعظم طاهر يخلاف اللحم فان قبل ينبغى ان يكون سؤرها نجسا نظرا الى اللمم كسباع البهائم قيل انها تشرب بمناقيرها والسباع بالسنتها ؤهى رطبة بلعابها ولان سباع الطير يَحْتَقَ فِيهَا الصَّرُورَةُ فَانَهَا تَنْفُضُ مِنَالِهُواءُ فِتَشْرِبُ فَلَا يَكُنْ صُونَ الْأُواني عنها (قُو لَهُ وسؤر البغل والجار مُشكوك فيهما) وهذا هو النوع الخامس من الاســـثار وهل الشك ــ في طهارية لموفى طهوريته قال بعضهم في طهارته لانه لوكان طاهرا لكان طهورا وبهذا قطع الصريني وتغريعه علىهذا القول ان العرق واللعاب يعني عنسه فيالامدان والشاب مالم يغسش للضنزورة و ان لبشته نجس حتى لواصاب الثوب منسه اكثر منقدرالدرهم منع الصَّلاة ولا يخوز شربه وعال بعضهم الشبك في طهور بند ولا شبك فيكونه طاهراً ﴿ وهو اختيار صاحب الهداية وساحب الوجيز وقال فيالهداية وهو الاصيم وتفريمه عندهم أن لبنه وعرقه طاهر ولو وقع في الماء يجوز الوضوء به مالم ينطب على الماء نص على هٰذا في الوجيرُ وهل يطهرُ النِمَآسِية على هذا النَّسُول قال بعضهم نم وقال بعضهم حكمه أنه لايطهرالنجس ولاينجس الطاهركذا فى ايصاح الصريني وفى الهداية لبن الجمار طاهر وكذا عرقه طاهر قال في النهاية اما عرقه فيحيح واما لبنسه فغير تعصيم بل الرواية فىالكتب المعتبرة نجاسته اوتسوية النجاسة والطهارة فيه ولم يرجع جانب آلطهارة احد الا في رواية غيرظاهرة عن محمد و في المحيط لبن الانان نجس في ظاهر الرواية و روى عن محمد أنه طاهر ولاريؤكل قال التمرتاشي وعن البردوي أنه يعتبر فيه الكثير الفاحش وهو الصحيح وعن شمس الائمة الصحيح انه تجس نجاسة غليظة لانه سرام بالابجاع وُ عرق الحجار طاهر في الرواياة المشبهورة وسسؤر البغل مثل سبؤر الحجار لانه من نسسل الحبار فيكون بمزلته لان امه من الخيــل واباه من الحير فكان كســؤر فرس خلط بســؤر حيار (فخوله فان لم بجسد غيرهما توضأ بهما و يتيم وابهما قدمه جاز) و قال زفر لا يجوز الا ان يقسدم الوضوء على التيم لانه ماء واجب الاستعمال فاشسبد الماء المطلق و لنا ان الماء ـ المطهر احدهما فيفيد الجمع دون النرتيب اي لاتخلوا لصلاة الواحدة عنهما وان لمربوجد الجمع في حالة واحدة حتى آنه لو توضأ بسدؤر الحمار وصلى ثم احدث وتيم وصلي. تلك الصلاة ايضا جازلانه جع الوضوء والثيم فىحق صلاة واحدة كذافىالنهاية وعن نصير

قوله على ابى قاسم الصفار تقال هو قول جيد وفى النوادر لوتوصا بسؤر الحمار وتيم تم اصاب ما طاهرا ولم بتوضأ به حتى ذهب الما ومعه سؤر الحمار قعليد اعادة التيم وليس عليه اعادة الوضوء بسؤر الحمار لانه ان كان مطهرا فقد توضأ به وان كان تجسا فليس عليه ان يتوصأ به لا فى المرة الاولى ولا فى المرة التانيسة و سؤر الغرس طاهر عندهما لانه مأكول اللم عندهما وكذا عند ابى حنيفة ابيضا طاهر فى التحصيح لان كراهة لجد لانلهار شرفه لانحاسته واماسؤر الغيل فتجس لانه سبع ذو ناب وكذا سؤر القرد تجنيب ابيضا لانه سبغ وعرق كل شئ مثل سؤره وعرق البغل والحمار ولعائهما اذا وقع في المان يجوز شربه ولكن إذا اراد الوضوء به ولم يجد غيره قانه يتوضأ به ويتيم وبان اصاب الثوب يجوز شربه ولكن إذا اراد الوضوء به ولم يجد غيره قانه يتوضأ به ويتيم وبان اصاب الثوب عنع اذا فحش كذا في الحمادة وان فش فى ظاهر الرواية وعن ابى يوسف عنع اذا فحش كذا في الحمادي وعرق الجنب والحايش والنفساء طاهر والله اعلم

﴿ باب التيم ﴾

لمابين الشيخ الطهازة بالماء بجميع انواعها منالصغرى والكبرى ومايتمضهما عقبها بخلفها وهوالتيم لآن الخلف ابدا يغفوا لاصلاى لايكون الابعده والتيم ثابت بالكتاب والسسنة اما الكتاب فقوله تعالى فلم تجدوا ماء لتيموا و اما السنة فقوله صلى الله عليه و سيلم التيم طهور المسلم مالم يجد الماء والتيم في اللغة هوالقصد قال الله تعالى ولا تيمنوا الحبيث منه تفقون إي لانقصدوا و في الشرع عبارة عن استعمال جزأ من الارض طاهر في محل ً التيم وقبل عبارة عن القصد الى الصعيد التطهير وهذه العبارة اصح لان في العبارة الاولى اشترط استعمال جزء من الارض والتيم بالجر يجوز وان لم يوجد آستعمال جزء (فؤ له ومن لم يجد الماء وهو مسافر) المراد من الوجود القدرة على الاستعمال حتى أنه لوكان مریضیا او علی رأس بنز بغیر دلو او کان قریب ا من حین و علیها عدو اوسیع او حید لايسستطيع الونسول اليسه لايكون واجدا والمراد ايضا من الوجود مايكني زفع حدثه ومادونه كالمعدوم و بشترط ابضا اذا وجد الماءان لايكون مستحقا بشئ آخركما آذا خاف العطش على نفسم او رفيقه او دايته او كلابه لما شبيته او صيده في الحال اوفى ثاني الحسال غانه يجوزله ألتيم وكذا اذاكان محتاجا اليه للجزدون أتخساذ المرقة وسواءكان رفيته المخالط له او آخر من اهل القاقلة فان قبل لم قدم المسسافر على المريض وفي القرأن تقــدم المريض قال الله تعــالى و ان كـنتم مرضى او على ســغر قبل لان الحاجة الى ذكر المسافر امس لانه اعم واغلب لان المسافرين اكثر من المرضى وانما قدم فيالقرأن المريض لان الآية نزلت لبيسان الرخصة وشرع الرخصة مرحة للعباد والمربض احق بالرجة (قولداوخارج المصر) نصب على الظرف تقديره اوفي خارج المصير اى في مكان حارج المصر وسوا فيكونه خارج المصر النجارة اوالزراعة اوللاحتطاب اوللاحتشاش

اوغيرذلك وفيه اشارة الى آنه لايجوز التيم لعدم الماء فيالمصر سوى المواضع المستشاة وهي ثلاثة خوف فوت صلاة الجنازة اوصلاة العيد اوخوف الجنب مزالبردوعن السلمي جواز ذلك والصحيح عدم الجوار لان المصر لايخلو عن الماء (**قو لدو**يينه وبين المصر نحوالميل الواكثرُ) التقيد بالمصر غير لازم والمراد منه وبين الماء والتقيد بالميل هوالمشهور وعليسه أكثر العلماء وقال بعضهم أن يكون بحيث لايسمع الاذان وقيل أن كان الماء أمامه فيلان وانكان خلفه اويمينه اويساره فيلوقال زفرانكان يحال يصل الى الماء قبلخروج الوقت لايجوز له التيم والافجسوز وان قرب وعن ابى يوسىف انكان بحيث اذا ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له ألتيم قال في الزخيرة وهذا احسس جدا والميل الف خطوة للبميروهو اربعة الآف ذراع فان قيل ماالحاجة الىقوله اواكثر و قد علم جوازه مع قدر الميل قبل لان المسافة انما تعرف بالتحزر والظن فلوكان في ظنه نحو الميل اواقل لايجوزوانكان فىظنمه المبل اواكثر حازحتى لوتيتن آنه سيسل حاز (قو له اوكان بجد الماء الا أنه مريض إلى آخره) المريض له ثلات حالات احديها إذا كَان يَستضر باستعمال الماء كن به جدري اوحى أوجراحة يضره الاستعمال فهذا يجوز له التيم اجاعاً والثانية ان كان لايضره الا الحركة اليه ولايضره الماء كالمبطون وصاحب العرق المديني فانكان لايجد من يستمين به جازله التيم ايضا اجماعا وان وجد فعند ابي حنيفة يجوز لهالتيم ايضا سواءكان المتيم أيه من اهل طاعته اولا و اهل طاعته عبده او ولده او اجيره وعندهما لايجوز له ألتيم كذا فيالتأسيس وفي المحيط اذا كانمناهلطاعته لايجوزا جايما والثالثة اذاكان لايقدر على الوضوء لاينمسه ولابغيره ولاعلى ألتيم لانفسه ولابغره قال بعضهم لابصلي على قباس قول الى حنيفة حتى يغدر على احدهما وقال ابو وسبف يصلى تشبها وبعبد وقول محد مضطرب فيروايات الزيادات مع ابي حنيفة وفي رواية الى سليمان بعابى بوسف ولوحبس فى المصر ولم يجد ماء ووجد التراب الطاهر صلى بالتيم عندنا واعاد اذا خلص وعند زفر لايصلي وقال محد بن القضيل انكان مقطوع اليدين وألرجلين اوكان يوجهه جراحة يصلي بغيرطهارة (قو له او خاف ان اغتسل بالماء ان يفتله البرد او عرضه فأبه يتيم) هذا اذا كان خارج المصراجًا عا وكذا في المصر ايضاعندا بي حنيفة خلافا لهما وقيده بالفسل لان المحدث فيالمصر اذا لحاف منالئوضي الهلاك منالبرد لايجوزله ألتيم اجاعا على الصحيح كذا في المسنى (قوله والتبم ضربنان) وهل الضربتان من التبم قال إن شجاع نم و اليه اشسار الشيخ وكال الاسبيجابي لا وقائدته فيسا اذا صرب ثم احدَّث قبل مستم -الوجه او نوى بعد الضرب ضد ابن شهاع لايموز لانه اى بعض التيم مم احدث فينتفن وعند الاسبيجابي يجوزكن ملاءكفه ماء الوضوء ثم احدث ثم استعمله فيالوجد نانه بجوز (تُحْوِلُه بمسمح باحدبهما وجهه وبالاخرى ذرا عيد إلى المرفتين) ولا يشـــترط تكراره الى الثلاثة كما في الوضوء لان الرّاب ملوث وليس بطهارة في الحقيقة وانما عرف

مملهرا شرعا فلا حاجة الى كثرة التلويث اذاكان المراد قد حصل بمرة قوله باحداهم اشارة الى سقوط الترتيب وقوله يمسح اشارة الى أنه لوذر النزاب على وجهد ولم يمسحه لمبحزوقد نص عليه فيالابضاح آنه لايجوز ويشسترط الاستيجاب هو الصحيح ولايجب عليد مسيح اللحية ولامسيم الجبسيرة ولومسيم باحدى يديه وجهدو بالاخرى يديه اجزأه فالوجه والبدالاولي ويعيدالضرب البد الآخرى (قولد المالمرضين) احتراز عن قول الزهري فأنه يشترط المسح الى المنكبين وعن قول مالك حيث يكتني به الى نصف الذراعين وفيدتصريح باشتاط الاستيعاب عوالصحيح وروى الحسن عن ابى حنيفة آنه ليس بشرط حتى لومسح الاكثر جاز فاذاقلنا بالاستيعاب وجب نزع الخاتم وتخليل الاصابع وفي الهداية لابد من الآستيماب في ظاهر ازواية لقيامه مقام الوضوء وسنة التيم ان يسمى الله تعالى قبل الضرب ويقبل يديه ويدبر ثم ينغضهما عند الرفع نغضة واحدة في ظساهر الرواية وعنابي يوسف نفضتين ويغمل فيالضربة الثانية كذلك وليسعليه ان يتلطخ بالزاب لان المتصود هو المسيم دون التلويث وكيفية التيم ان يضرب بديه ضربة و ير ضهما وينفضهماحتي يتناثر التزاب ويمسح بهما وجهدتم يضرب اخرى وينفضهما ويمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر كفه الينى من رؤس الاصسابع الى المرفق ثم ببالحن كفه اليسرى يالحن نزاعد اليني الى الرسسخ و يمر بالحن ابهسامد آليسرى على ظاهر ابها مد البني ثم يغمل بيده اليسرى كذلك فان قبل لم كان التيم في الوجه والبدين خاصة قبل لانه علَّ عنالاصل وهو الغسسل والرأس بمسوح والرَّجلان فرضهما متزدد بين المسيح -والنسل (قولدواتيم منالجنامة والحدث سسواء) يعنى ضلا ونية وعندابي بكرالرازي لابد من نيسة التميز ان كان كلمعنت نوى رفع الحلاث و ان كان للجنابة كوى رفع الجنابة -الصحيم آنه لايحتاج الى نية التميز بل اذا نوى الطهارة او استباحة الصلاة اجراً، وكذا التيم للمين والنفاس (قولهو يجوز التيم عندابي حنيفة ومحد بكل ماكان من جنس الارض) وهو ما اذا طبع لاينطب ولايلين واذا احرق لايصير رمادا (قوله كالمراب والرمل الى آخره) يقدم آلتراب لانه مجمع عنيه وكذا يجوز التيم بالحصا والأجرالمدقوق واغرف المدقوق وكذا في الجنسدي يعني اذاكان منطين خالد عقواما اذا خالطه ماليس منجنس الارض وكان المخالط اكثر منه لايجوز به التيم (فخو للموقل ابويوسف لايجوز الآبالترآب خاصة) وله في الرمل روايتان اصحيما عدم الجواز والخلاف مع وجود التراب اما اذا عسدم فتوله كغولهما ولونيم على جرا ملس لاغبار عليسه اوعلى سائط اوعلى موضع ندى من الارض اجزأه عند ابي حنيفة و زفر وعند مجد روايتان وان تيم بالمح انكان مائيا لايجوز و انكان جبليا حازكذا فيالجندى والمتناوى وقال شمس الائمة الآصم عنسدى لايجوز ولولم يجد الا الطين فأنه يلطخ به طرف ثوبه اوغيره حتى يجف ثم يتيم به و ان لم يمكند ذلك قال في الجنسدي لايعسلي ما لم يحد الماء والتراب اليابس

اوالاشسياء التي بجوز بها التيم وفي الكرخي يجوز التيم بالطين الرطب وانالم يعلق بيديه والصحيح جوازالتيم الطين عندابي حنيفة وزفر ولواختلط مالابجوز بهالتيم بالترابكالدقيق والرماد ان كان النراب هو الاكثر جاز التيم به وان كان النراب إقل لايجوز ولو حبس فى السجن ولم بجد ُفيد ما، ولاتر ابا طاهرًا قال أبوحنيفة لا يصلى لفوله عليهِ الصلاة و السلام لاصلاة الابطهور والطهور هو الماء عشبة وجوده والنزاب عند عدمه وقال ابؤ يوسف يصلى ثم اذاخرج منالحبس بلزمه الاعادة وانالم يجدألماء ووجد إلىزاب الطاهر يتيم ويصلي عنداصحابنا الثلاثة خلافا زفر وهل يلزمه الاعادة ذكر محمد فيالزياداة آنه يعيد استحسانا لان العبذر حصل منجهة آدمي و ذلك لايؤثر في وجوب الاعادة كمن قيسد رجلاحتي صلى قاعدا ثم ازال ذلك عنه فانه يلزمه الاعادة اجماعاً وذكر ابويوسف آنه اذا تيم في الحبس . بالغراب الطاهر ثم خرح لايلزمه الاعادة لانه قدجوز له الصلاة بالتيم لاجل العذر فصار كالمسافر (غُولُه والنية فرض في التيم مستعبة في الوضوء) وقال زفرليست بفرض فيه لانه خلف عن الوضو. فلابخالفه فيوصفه ولنا ان التيم هو القصد والقصد هو الارادة وهي النية فلا يمكن فصل ألتيم عنها بخلاف الؤضوء فاله اسم لغسسل ومسح فافترقا وان شثت قلت ان المساء مطهر بنفسسه فلايحتاج الى نية النطهيروالتراب ملوث فلم يكن طهارة الا بالنية قال الجندى اذا ثيم لصلاة الجنازة او لسجدة التلاوة او الناظة اولقرأة القرأن جاز ان يصلي به سائر الصلوات لان سجود التلاوة والقرأة بعض من ابعاض الصلاة الاترى انه لابد العالصلوة منالقرائة وفيالفتوى الصخيح اله اذا تيم لقرائة القرأن لايجوز به الصلاة ولو يتيم لمس المصحف اولدخسول المسجد أولزيارة القبور او لعيسادة المربض اوللاذان لم بحز ان يصلى به اجماعاً ولوتيم كافر يريد به الاسسلام ثم اسلم لم يكن متيمنا عندهما لانه ليس.باهل النية وقال ابو يوسف هو متيم لانه نوى قربة مقصودة قلنا هو قربة مقصودة تصيح بدون الطهارة بخلاف سجدة التلاوة فانها قربة مقصودة لاتصيح بدون الطهارة ولوتيم هذا الكافر يريد الصلاة ثم اسلم بعد التيم لايكون متيما اجاعا لان الصلاة لانصح مند فكان وجودالنية كعدمها والاسلام يصح منه ولوتيم المسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيمه ولوتوضأ الكافر لايريد الاسلام ثم اسلم فهو متوضى عندنا خلافا الشافعي بناء على اشبتراط النية عنده في الوضوء و عندنا الوضوء لايفتقر آلي إلنية فصار كازالة النجاسية (قُولُه و ينفض التيم كل شئ ينفض الوضوء) لانه في حَكَمَد وخلف عند (فَوْلُهُ وينقضه ايضا رؤية الماءاذا قدر على استعماله) رؤية الماء غيرنا قضة لانها ليست بخارج نجس فلم يكن حدثا وانما الناقض الحدث السابق وانما اضاف الانتمامني اليها لان عمل الناقش السبابق يظهر عندها فاضيف البهامجازا والمراد رؤية مايكني لرفع الحدث اما لو رأى مالا يكفيه او يكفيه الا انه محتساج اليه للعطش او العجن لم ينتقض عمه وإنما قال

قادر حكمًا ولومر على الماء وهؤ لابعا به انكان نائمًا لم ينتقض تيمه وإن مرعليسه وهو في موضع لايستطيع النزول اليه لخوف عدواوسهم لم ينتنض ايصاء في الفتاوي اذا مر على الماء وهو نائم اولا يعلم به لايبطل تجمه وهذا انمآ يتصور فين تيم للجنابة و مر و هو ناثم في الصلاة راكبا أو ماش و هو ناثم و الافتسد انتقض ثيمه بالنسوم و قال بعضهم اذاً مر بالماء وهو نائم فعند ابي يوسسف لاينتقض تجمه و غند محسد ينتقض وعنسد ابي حنفة مثل قول مجمد وفي الهداية والنائم عند ابي حنيفة قادر تقديرا وخائف السبع عاجز حكما والفرق بين النائم والخائف ان النوم في حالة الســفر على وجه لايشــعز بالماء نادر خصوصا على وجد لا يتخلله اليقظة المشمرة بالماء فلم يعتبر نومه فجعل كاليقظان حممسا (فَوَ لِهُ وَلا يُجِوزُ النِّيمِ الا بالصعيد الطاهر) والصعيدُ وجه الارض وقوله تعالى صعيداً طیبا ای طاهرا و لو تیم زجل من موضع و تیم آخر بعده منه جاز لان التیم لایکسب التراب الاستعمال (قو له ويستعب لمن لا يجد الما، وهو يرجوا ان يجده في آخر الوقت ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت) وهل يؤخر الى آخر وقت الجواز او الى آخر وقت الاستعباب قال الجندى الى آخر وقت الجواز وقال غيره الى آخر وقت الاستعباب وهو الصحيح وقيل ان كان على ثقة فالى آخر وقت الجواز و ان كان على طمع فالى آخر وقت الاستحباب و أن لم يكن على لمهم من الماء لم يؤخر ويتيم في أول الوقت و يعسلي قوله وهو يرجوا اي يطمع قال الامام الحافظ الدين هذه المسئلة تدل على انوالصلاة في اول الوقت عندنا افضل الااذا تضمن النـــأخير فضيلة تكشــيرالجماعة وانكر ذلك بعش المتسأخوين وقال قد ثبث بصريح اقوال علماتنا ان الافعنل الاستفار بالقبر مطلقا والاراد بالظهر في الصيف وتأخير العصر مالم تنغير الشمس من غير اشتراط جاعة فكيف يرًك هذا الصريح بالمفهوم ويجاب لحافظ الدين ان الصريح عمسول على ما إذا تضمن ذلك فضيلة لتكتير الجساعة لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن التأجير فائدة (فو له و يصلي بتيمه ماشاء من الفرائض والنوافل) و عند الشافعي يتيم لكل فرض لانها طهارة ضرورية فلا يصلي به أكثر من فريضة واحدة وما شاءمن النوافل مادام في الوقت ولنا قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وقوله عليه السلام الصعيدوضوء المسلم مالم يجدالمأء فجعل الطهارة مندة الى غاية وجودالما ولوتيم للنافلة جازان يؤدى به الغريضة وعند الشافعي لايجوز ولوتيم الصلاة قبل دخول وقتها جازوعند الشافعي لايجوز (ق**توله** ويجوز^{ا لتي}م المصيح فيالمصر اذا حضرت جنازة والولى غيره فخاف ان يشستفل بالطهارة آنه تفوته الصلَّاة فانه يتيم ويصلى م قيد بالصحيح لأن في المربض لابتقيد بحضور الجنازة وقيد بالمصر لان الظاهر في المفازة عدم الماء وقوله والولى غيره فيه اشارة الى أنه لا يجوز الولى لان له الاعادة وقال فيالهداية لايجوز للولى وهو الصحيح وفي النوامر بجوز للولى أيضا وكذا اذاكان اماما لايجوزله التيملانه لايخشى فواتها فان آذن الولى لغيره أن يصلى فصلى لا بجوز

له الاعادة ضلىهذا يجوزلة ألتيم اذا اذن لغيره ولا فرق فىجوازهذا التيم للمحدث والجنب و لحائض اذا انقطع دمها لعشرة ايام فىالمصروغيره ولو تيم لعتلاة الجنازة لخوف القوات فصلى عليها ثم حضرت اخرى جاز أن يصلى عليها بذلك التيم عندهما وقال محد يتيم ثانيا والحلاف فيما اذا لم يمكن من التوضي بينهما اما اذا تمكن بان كان الماء قربا مند تمانات التمكن نانه يعيد التيم اجاعاً (**قُولُه وكذلك من حضر صلاة العيد فخشي ان اشتغل** بالطهارة انتفوته صلاة العيد) يعنى جيعها اما اذاكان بمرك بعضها لم بتيم والاصل انكل موضع يغوت فيسه الاداء لاالى خلف نانه بجوز له التيم كصلاة الجنازة والعبسدو ما يغوت الَىٰ ﴿ خلف لا يجوز له التيم كالجمعة وخشية فوات الصلاة (قوله وان خاف منشهد الجمعة إذا اشتغل بالطهارة فائد فأنه لايتيم) لان لها خلفا وهوالظهر (فوله ولكند يتوضأ فان ادرك الجمعة صلاها والاصلى ألظهر اربعاً) انما قيــد بقوله اربعا وانكان الظهر لا محالة اربعا لازالة الشمية اذ الجمعة خلف عن الظهر عندنا فرد الشمية على السامع ان يصلى ركعتين فازالت الشسبة بقوله اربعا وكذا لايتيم لسجود التلاوة لاتها لانستفط عضى الوقت (قوله وكذلك اذا ضاق الوقت فخاف أن توضأ فات الوقت لم ينجم و لكنه يتوضأ و يصليها فاتنة) لان الفوات الى خلف و هو القضاء (قو لهـ ا والمسأفر اذا نسى الماء فى رحله فتيم و صلى تم ذكر الماء بعد ذلك لم يعد صلاته عندهما وقال أبو يوسف يعيد) قيد بالمسافر وأن كان غيره كذلك لأن الغالب أن حل الماء لايكون الاقمسافر وقيد بالنسيان احترازا عا اذا شك اوظن ان ماؤه قدفني فصلي ثم وجده فأنه يعيسد اجماعاً و قيسد بقوله في رحله لانه لوكان على ظهره او معلقاً في عنقد اوموضوعا بين يديه فنسيه وتيم لايجوز اجماعا لانه نسي مالاينسي فلاتعتبر لنسسيانه وكذا لوكان فيمؤخر الدابة وهو يسسوقها اوفي مقدمها وهو قائدها او راكبها لايجوز يتممد اجاعاً (قُولُه ومسلى ثم ذكر) بحترز عن ما اذا ذكر و هو في الصلاة بانه بفطع و بعبد اجماعاً و مسواء ذكر في الوقت او بعده و وضع في كتاب الصلاة اذا صلى وحمه ماء في رحله لايعلم به فذكر بلفظ العلم و هنا ذكر بلفظ النسسيان وفائدة الخلاف بين الموضعين فيما اذا وضع الماء غيره فيرحله فتيم وصلى ثم وجده فعلى وضع الشيخ بجوز اجاعالاته لم يوجد منه نسبان وعلى وضع كناب الصلاة على الخلاف وقيد منسيان الماء احترازا عن مااذا نسى ثوبه وصلى عرباناً فأنه بعيد اجساعاً على الصحيح وقبل على الحلاف ايضا ولوكان على الاتفاق انه بعيد ضرض الستريفوت لاإلى خلف والطهارة الى خلف وهوالتيم (فحوله وليس على المتيم اذالم يغلب على ظنه ان بقربه ما. ان يطلب الماء) هذا فيالقلوات امافي العمران يجب الطلب لان العادة عدم الماء في الفلوات وهذا . القول يتضمن مااذاشك وما اذا لم يشك لكن يفزقان فيما اذا شك يستحب له الطلب مقدار الفلوة ومقدارها ماين ثلثمائة نراح الى اربعمائة وان لم بشك يتيم وعند ابى حنيفة

اذا شــك وجب عليـــه الطلب قوله بقربه حد القرب مادون الميل وعن ابي وســـف قال سألت ابا حنيفة عن المسافر لايجد الماء ايطلب عن بمين الطريق و يساره قال انطمع فيد فليفعل ولابيعد فيضرباصحابه انالتظروه وبنسه انالقطع عنهم وقيل يطلب مقدار مايسمع صوت اصحابه ويسمون صوته (فولد نان غلب على ظنه ان مربه ماه لم بجز تيمه حتى يطلبه)ويكون طلبه مقدار العلوة ونحوها ولايبلغ ميلا ولو بعث من يطلبه كفياه عن الطلب ينفسنه ولو يتيم في هذه المسئلة من غير طلب وصلي ثم طلبه | بعد ذلك فلم بجده وجب عليمه الاعادة عندهما خلامًا لابي يوسف (قولد مان كان ا مع رفيق ماء طلب منه قبل ان يتيم) اما وجوب الطلب فتولهما وعند ابي حنيفة لايجب لان سوأل ملك الغير ذل عند المنع وتحمل منة عنسد الدفع وعندهمسا إن غلب على ظنه انه لايعطيه لاعب عليه الطلب ايضا وان شـك وجب عليه | الناسلب و تفريع قول ابى حنيفة اذا لم يجب الطلب وتيم قبسله اجزأ. ولو وهب له | اوابيح له او مذلَّ له النوب قال بعضهم يأخذ في المسئلتين فان لم يأخذ وصلى لايجوز أ وهو اختبار ابى على النســني وقال بمضهم تفســد صلاته في فصــل الماء دون التوب و الصحيح وجوب استعمال الماء والسسترلان الملك ليس يمقصود واتما المقصود العسدرة على الاستعمال الاترى انه لوكان مصـه ثوب عارية فتركه و صلى عريانا نانه لانجوز صلاته فهذا يدل على ان الملك غير مشروط ولوملك ثمن الثوب هل يكلف شراه قال بعضهم لاوان ملك ثمن الماء يكلف شراؤه وقال ابوعلى النسني وعبدالله بن العضل يجب ان يكونا سواء ويكلف شراء الثوب كما يكلف شراء الماء وتغريع قولهما فحاوجوب الطلب اذاشك فيالاعطاء وصلى ثم سأله واعطآه وجب عليه الاعادة بإتفاقهما وانسنعه فعند ابي وسف صلاته حائزة وعند محمد يعيد وان غلب على ظنه آنه يمنعه فصلى ثم اعطاء توضأ وآعاد وان غلب على ظنه الدفع البد فصلى ثم سأله فنعه اعاد عند محمد وعند ابني يوسف لايميد ولورأى رجلا معه ماء فمّ يسأله فصلي ثم اعطاه بعد فراغه منغير سؤال توضأ به واعاد وان لم بعطه فصلانه تام ولوسأله فنعه فصلى ثم سأله بعد صلاته فاعطاه فلا الهادة عليه و لكن ينتفض تيمه (فخوله نان منعه منه تيم) المحقق العجز ولو ابي ان يعطيه الائمن انكان عنده ثمنه لايجزيه ألتيم ولابلزم تحمل الغبن القاحش وهو النصف وقبلاالضعف وقيل مآلا يدخل بين تقويم المقومين

﴿ باب المسمع على الخفين ﴾

المسمح فىالفة هو الاصابة وفى الشرع عبارة عن رخصة مقدرة جعلت الممتيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها وعقبه بالتيم لان كلا منهما طهارة مسمح او لان كلا منهما بدل عن الفسسل وكان ينبغى ان يقدم على التيم لانه طهسارة غسل الا انه قدم التيم لانه

يوضع الله وهذا باختيسار العبسد وكان ألتيم اقوى اولان التيم بدل عن الكل وهذا بدل عن غسل الرجلين لاغيراو لإن التيم ثابت بالكتاب والسنة و هذا بالسنة لاغير (قول المسح على الخنين جائز بالسنة) انما قال جائز ولم يقل واجب لان العبد مخير بين ضله وتركه ولم يَقَل مستَصب لان مناعتقد جوازه ولم يفعله كان افعنل ثم قال بالسنة ولم يقل بالحديث لان السنة تشتمل على القول والفعل وُهو ثابت بهما و في قوله بالسينة رد لقول من قال ثبوته بالقرآن على قراة الخفض و قولهم هذا فاست و انما ثبت بالسنة المشهورة (قوله من كل حدث موجبه الوضوء) يحترز به عما يوجب الغسل (قوله اذا لبس الخنين على الكمال وقت اللبس بلوقت الحدث حتىلوغسل رجليه ولبسخفينهم اكل بقيةالوضوء ثم احدث يجزيه المسمع و انما الشرط ان يصادف الحدث طهارة كاملة (فولد فان كان مَعْيَا مُسْحَ يُومًا وَلَيْسُلَةً وَانْكَانَ مُسَافِرًا مُسْحَعُ ثَلْتُمَةً آيَامَ وَلَيَالِيهَا ﴾ لقوله صلى الله عليه و سـلم يمسَّع المقيم بوماً و لبلة والمسـافر ثلثُهُ آيام و لياليها ﴿ فَوْ لَهُ اسْـدَاؤُهَا عَنْيِتُ ا الحدث ﴾ يعنى من وقت الحدث الى مثله للمقيم يوما وليلة والى مثله في الثلاث للمسافر و الرجل والمراة فيسه سواء (فحوله و المسيم على ظاهرهما خطوطا بالاصابع) هذا ـ هو المسنون ولومسم براحته حاز وقوله خطوطها اشبارة الى آنه لايشترط التكرار لان بالتكرار ينعدم الخطوط ومسورة المسيح ان يضع اصابع بده البمني على مقسدم خفد الايمن واصابع يده اليسرى على مقسدم خفه الايسر و يحدهما جبعا الى السساق فوق الكعبين ويغرَّج بين اصابُعه هذا هو المسنون واما المفروض لمقدار ثلاث اصابع سواء مسيح بالاصابع اوخاض في الماء اواصاب خفيه ماء المطرمقدار ثلاث اصابم وكلـالومسيح بعود او من قبل الساق الى الاصابع اومسيم عليهما عرضا اجزأ الاانه غير مسنون وكذا اذامهم بثلاث اصابم موضوعة غير ممدودة يجزبه و لومثي على الحشيش الميتل بالماء اوبالمطر اجزأه ولومتح باصبع واحدة إوباصبعين لايجزيه والمستعب انبعهم بباطن الكف ولومسح بظاهر كفه آجزأه و لومسح على باطن خفيه اومنقبل العقب آومن جوانبهما لايجزية (فوله يُبتدئ منالاصابعالى الساق) هذاهو المسنون ويكفيه المسح مرة واحدة ولوبدأ منالساق المالاصابع جازَ (فو لموفرض ذلك ثلاث اصابع من اصابع اليد) وقال الكرخي من اصابع الرجل والاول اصم اعتبارا لا له المسم لان السم بها يَّقُم (فوله ولايجوزالسم على خف فيه خرق كبير) يروى بالباء الموحدة وبالثاء المثلثة فالاول في موضع والثاني في مواضع وفيه اشارة الى ان الخروق تجمع في خف واحدولا تجمع في خفين بخلاف النجاسة المتغرقة لآنه حامل للكل وانكشاف العورة نظيرالنجاسية وعندزفر والشافعي الخرق اليسير يمنغ المسمح وان قل لانه لما وجب غسل البادي يجب غسل الباقي قلنا الخفاف لانخلو عن يستير خرق عادة فيلحقه الحرج فىالنزع وتخلو عن الكبير فلا حرج والكبير

ان شكشف مند مقدار ثلث اصابع الرجل (قوله يتبين منه مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل) يمني اصغرها هو الصحيح لان الاصل فيالقدم هوالايسابع باعتبار أنها اصل الرجل والقدم تبع لها ولهذا قالوا أن إمن قطع اصابع رجل انسان فأنه يلزمه جميع الديّة والثلث اكثرها متسامت مقام الكل و اعتبسار الآصغر للاختياط و في المحيط آذاكان يبيدو قدر ثلث انامل و اسافلها مستورة قال السر حسى يمنع وقال الحلواني لايمنسع يُعتى بدو قدر ثلث اصابع بكمالها و هو الاصح و الانامل هي رؤس الاحسابع فأنَّ ظهرت الابهام والاخرى معها منعتا المديح لانهما يسساويان الثلث وفي مشكلات القدوري اذاكانت الابهام مقدار ثلث اصابع وظهرت لأتمنع واذاكان مقطوع الاصابع يعتبر باصابع غيره وكبرالقدم دليل على كبرها وصغره دليل على صغرها (قوله وانكان اقل من ذلك جاز) ولو كانت الاصابع تبدو من الحرق حالة المشي و لا تبدو حال وضع القدم كله اذا كان إنظرق اسفل من الكعب اما اذا كان فوقه يجوز المسمع عليه وان كبروشرائط إلحف الذي يجوز ألمسم عليدان يكون ساتر القدم مع الكعب احترازا عن المنفرق وان يكون مشغولا بالرجل احترآزا عن مقطوع الاصابعُ اذآ لبسه وصار بعض الخف خاليا عزقدمه نحديم على الخالي لايجوز وان يمكن متابعة المشي فيه احترازا بما اذا جعل له خفا منحديد او زجاج اوخشب وان ينقطع به مسافة السفر احترازا عما اذا لف على رجليه خرقة لايجوز المسم عليها كذا في الآيضاح (غوله ولا يجوز المسمح لمن وجب عليه الفسل) لان الجنابة لاتتكرر عادة فلا حرج في النزع بخلاف الجدث فانه يتكرر (فوله وينفض المسيم كل شئ ينقض الوضوء) لانه بعض الوضوء (فولد وبنقصه ايضا نزع الخف) اي بَعَد انتقاض الطَّهَارة الآولى لسراية الحدث إلى القدم لزوال المانع وهو الخف وحكم النزع بثبت بخروج القدم إلى السباق وكذا باكثر الفُدم هو الصحيح وعن محد إذا بقي قدر ثلث اصابع منظهر القدم في محل المسمع بني حكم المسمع لبقاء محل الفرض في مستقره (فخو له ومضى المدة) لسراية الحدث الى القدم وكذا نزع احد الخفين (فخو له ومضى المدة) هذا اذا وجدالماء اما اذا لم يجده لم ينتفض محمد بل يجوزله الصلاة حتى اذا نقضت وهو فيالصـــلاة ولم يجد ماء فانه يمضي على صلاته لان حاجته هنا الى غســـل رجليه فلو قطع انصلاة فانه يتيم ولاحظ للرجلين في التيم فلهذا كان المضي على صلاته اولى ومن المشايخ من قال تفسيد صلاته والاول اصبح وكذلك اذا مصب المدة وكان يخاف الضرر مزالبرد اذا زعمها جازله انبصلى كذا فىالذخيرة ولوكان الخف ذاطاقين نسم عليه نم نزع احد طاقيه فانه لايجب عليه آعادة المسمع على ماظهر تحته (قوله فاذا بمت إلمدة نزع خَفيه وغسل رجليه وصلى) وكذا اذا نزع قبل مضى المدة لان عنـــد النزع سرى الحدث السابق الىالقدمين كانه لم يغسلهما (فوكه وليس عليه اعادة بقية الوضوء)

هذا احتراز عن قول الشافعي فانه يقول عليسه اعادة الوضوء وقال ابن ابي ليلا لايعيد شيئًا من الوضوء (قوله ناذا تمت المدة نزع خفيد وغسل رجليه) وقال الحسن و طاووس يصلى ولا يغسل قديد (قولد من ابتداء السم وهو متيم فسسافر قبل تمام يوم و ليسلة مسمع تمام ثلاثة ايام و ليالها) و قال الشسافعي لا يجوز أن يمسمع مسمع المسافر و الاصل فيهذا أن المعتبر عندنا في الاحكام المتعلقة بالوقت آخره كالصلاة أذا سافر في آخر الوقت يصير فرضه ركعتين وان اقام فيه ينقلب فرضه اربعا وكذا الصي اذا بلغ في آخر الوقت او اسسام الكافر يجب عليهما الصلاة (قوله ومن ابتدأ المسيح و هو مسافر ثم اقام) يعني دخل مصره او نوی الاقامة نان كان مستم يوما و ليسلة او آكثر ازمد نزع خفيد و غسل رجليه حتى لوكان ذلك وهو في الصلاة فسدَّت (قوله وان كان مسم اقل من وم وليلة اتم مسم وم وليلة) كما لوكان منها في الابتداء وهذا الخلاف فيد (قو لد ومن لبس الجرموق فوق آلَمَكُ مُسْمَعُ عَلَيْهُ ﴾ الجرموق خف فوق خف الا ان ساقه اقصر منه وانما يجوز المسيح هليه بشرطين احدهما ان لايتخلل بينه وبين الخف حدثكما اذا لبس الخفين على طهــــآرة و لم يمسح عليهما حتى لبس الجرموقين قبل ان ينتفض الطهارة التي لبس عليها الخف فح يجوز المسح على الجرموقين واما اذا احدث بعد لبس الخفين ومسيم عليهما ثم لبس الجرموقين بعد ذلك لا يجوزله المسمع على الجرموقين لان حكم المسمع قد استقر على الطف وكذا لو احدث بعمد لبس الحف تم لبس الجرموق قبل ان يمسم على الخف لايمسم عليه ايضا والشرط الثاني انبكون الجرموق لو انفرد جاز المسم عليـ حتى لوكان به خرق كبيرلايجوزالسم عليه (قوله ولايجوز المسم على الجور بين عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين اومنعلين) لإنه لايكون المشي فيهما في العادة فاشــبها اللفافة واما اذا كانا مجلدين او منعلين امكن ذهك فجاز المسمع عليهما كالخفين والجملد حو ان يوضيع الجلاء على اعلاه واسخله والمنعل هوالذي يوضّع على اسغله جلدة كالنعل للقدم (قو له وقال ابو يوسف ومحد يجوز المسمح على الجور بين اذا كانا تخينين لايشفان ﴾ حد التفاية ان يقوم على الساق من غير أن يريط بشي وقوله لايشفان ايلايري ماتحتهما من بشرة الرجل منخلاله ويشفان خطا قال في الذخيرة رجع ابوحنيفة الى قولهما في آخر عرب قبل موته بسبعة ايام و قبل بثلاثة أبام وعليه الفتوى (فخوله ولايجوز السم على العمامة والقلنسوة والبرقع والتفازين) لانه لاخرج في نزع هذه الانسياء و الرخصة انما هي لرفع الحرج القلنسوة شيُّ تجعله الأعاجم على رؤسهم اكرمن الكوفية والبرقع شيُّ تجعله المرأة على وجهها يبدو منه العينان و التفازين شي يجعل على الذراعين يحشى قطنا له ازارير يلبسان منشدة البرد (قوله ويموز المنتم على الجبارُ) الجبارُ عبد ان يجبر بها الكسر واجرى الحكم فيما اذا شدها يخرقة او آنگسر ظفره فجعل عليسه العلك او الدوا مجرى ذلك والمعت والجنب في مسم الجبيرة سواء (فولد وان شدها على غيروضوء) اعلم انها خالف المسح على الحفين باربعة السياء احدها انها اذا سقطت عن برء يكتني بغسل ذلك الموضع بحلاف الحفين فأن احدهما اذا سقط يجب غسل الرجلين والثانى اذا سقطت عن غير برء شدها مرة اخرى ولا يجب عليه اعادة المسح و الثالث ان مسحها لا يتوقت والرابع اذا شدها على طهارة اوء ل غير طهارة بجوز المسمح عليه الحفين قال ابوعلى النسنى انما يجوز المسمح على الجبيرة اذا كان المسمح على الجراحة يضره والا فلا يجوز ويحوز المسمح على الجبيرة وان كان بعضها على الصحيح ويكون تبعاله جروح لانه لا يمكن شدا لجبيرة على الجرح خاصة وعلى هذا عصابة المفتصد له ان يمسمح على جبيع العصابة مالم بنسد فم العرق (قوله فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسمح) لان العذر قائم (قوله وان سقطت عن برء وهو في الصلاة غسل ذلك الموضع واستقبل الصلاة لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كالمتيم اذا وجدالماه في خلال صلاته وان كان سقطت عن غير برء وهو في غير الصلاة شدها مرة اخرى ويصلى ولايجب عليه اعادة المسمح سواء شدها بنك الجبائر او بغيرها وان سقطت عن برء قانه بغسل ذلك الموضع ولا يجوزله ان بصلى مالم بغسله

﴿ باب الحيض ﴾

لما قدم ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها من الاصغر والاكبروالاحكام المتعلقة بها اصلا و خلفا ذكر عقيبه حكم الاحداث التي يقل وجودها و هو الحيض و النفساس و لهذا المعنى قدم ذكر الحيض على النفساس لان الحيض اكثر وقوعا منه والحيض فى اللغة اسم خلروج الدم من الغرج على اى صفة كان من آدمية او غيرها حتى قالوا حاضت الارنب إذا خرج من فرجها الدم وفى الشرع عبسارة عن م مخصوص اى دم بنات آدم من عزج مخصوص وهوموضع الولادة من شخص مخصوص احتماز عن الصغيرة والآيسة في وقت من الثلاث ويقال فى تفسديه شرعا ايضا هو الدم الخارج من رحم امرأة سلجة من الدآء والصغر فقولهم سليمة من الدآء احتراز من المستحاضة (قال رحه الله اقل الحبض ثلاثة ايام وليانيا) يجوز فى ثلاثة الرفع والنصب فالرفع خبر المبتسداً فعلى هذا لابد من اضمار تقديره اقل مدة الحيض لان الحيض دم لا ايام والنصب على الظرف قوله و لياليها لايشترط ثلاث ليال بل اذا رأته ثلاثة . يام وليلتين كان حيضا لان العبرة للايام دون الميالى ويحمل كلام الشيخ على ما اذارأنه فى بعض النهار فلابد حينئذ من ثلثة اياء وثلاث ليال لان اليوم الثالث لا الى شله من الرابع فيدخل ثلث ليال واما لو وأنه قبل طلوع المهرت عند الغروب من البسوم الثالث كان حيسا و ذهك ثلاثة أيام و ليلتان العبرة على ما اذارأه فى بعض النهار فلابد حينئذ من ثلثة أياء وثلاث ليال المي منه من الرابع فيدخل ثلث ليال واما لو وأنه قبل طلوع النهار عند الغروم الثالث كان حيسا و ذهك ثلاثة أيام و ليلتان

وقال ابويوسف اقله يومان واكثراليوم الثالث اعتبارا للاكثر بالكل لان الاكثرمن اليوم النالث يقوم مقام كله معنى اذ الدم لايسميل على الولا (قو له فا نقص عن ذلك فليس حيض وهو التحاضة) لقوله عليه السلام اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام (فَحُو لِهِ وَاكْثُرُهُ عَشَرَةَ آيَامَ) لمارُونَاهُ (فَحُو لِهُ وَمَاتُرَاهُ الْمِرَأَةُ مِنَا لَحَرَةُ والصفرة والكدرةُ في مدة الحيض فهو حيض) سواء رأت الكدرة في اول ايامها اوفي آخرها فهو حيض عندهما تقدمت او تأخرت وقال ابوتو سف أن رأتها في اول ايامها لم تكن حيضا وإن رأتها في آخر ايامها كانت حيضا فهي عنده لاتكون حيضا الا اذا تأخرت لان خروح الكدرة يتأخر عن الصافي غاذا تقــدمها دم امكن جعلها حيضا تبعا واما أذا لم يتقــدمها دم فلو جعداها حيضاكانت شيوعة لاتبعا وهما يقولان ماكان حيضا فىآخر ايامهاكان حيضا فىاول ايامهما كالحمرة لانجيب مدة الحيض فىحكم واحد وماقاله ابويوسف انخروج الكدرة تتأخر عنالصافي انما هو فيما اذاكان مخرجه مناعلاه اما اذاكان مناسـفله فالكدرة تخرج قبل الصافي وهنا المخرج من اسفل لان فم الرحم منكوس فتحرج الكدرة اولاكالجرة اذا ثقب اسفلها (قو له حتى ترى البياض خالصاً) قبل هو شيُّ بشبه المخاط يخرج عندانها الحبض وقيل هو القطن التي تختبر به المرأة نفسها اذاخرج ابيض قدطهرت (قو له والحيض يسقط عن الحائض الصلاة) فيه اشارة إلى انها وجبت عليها الصلاة ثم مقطت وهذه المسئلة اختلف فيها الاصوليون وهي انالاحكام هل هي ثانة على الصي والمجنون والحايض ام لا فاختار ابو ز بد الدبوسي انها ثانة والسبقوط بعذر الحرج قال لان الآدمي اهل لوجوب الحقوق عليه الاترى ان عليه عثير ارضه و خراجها بالإجاع وعليه الركاة عند الشافعي وكلام الشيخ بناء على هذا و قال البردوي كنا على هذا مدة ثم تركناه وقلنا بعدم الوجوب (قولَه و يحرم عليها الصوم) انما قال في الصوم يحرم وفي الصلاة يسقط لان القضاء في الصوم واجب فلا بلبق ذكر السقوط فيه والصلاة لا تقضى فعسن ذكر السقوط فيها (قوله وتقضى الصوم ولا تقضى الصلاة) لان في قضاء الصلاة مثقة لان فيكل يوم وليسلة خس صلوات فيكون في مدة الحيض خسون صلاة وهكذا فيكل شهر واما الصوم فلايكون فيالسنة الامرة فلا يلحقها فيقضائه مشقة (قوله ولا تدخل المسجد) وكذا الجنب ايضا وسطح المسجدله حكم المسجد حتى لايحل للهايض والجنب الوقوف عليه لانه في حكمه (فو لدولابطوف بالبيت) فانقبل الطواف لابكون الا يدخول المجد وقدعرف منعها منه ف الفائدة في ذكر الطواف قبل يتصور ذلك فيما اذا كما الحيض بعد مادخلت المسجد وقد شرعت في الطواف اونقول لما كان المحائض ان تصنع مايصنعه الحاج مز الوقوف وغيره ربمايظن ظان اله يجوز لها الطواف ايضا كما جاز لها الوقوف وهو اقوئى منه نازال هذا الوهم بذلك (فخوله ولايأتيها زوجها) ذكره بلفظ الكناية تأدبا وتخلف واقتدى بقوله تعمالي ناذا تطهرن فأثوهن وان اتاها

حملاكفروان أتاها غير مستحل فعليه التوبة والاستففار وقيل يستحب ان يتصدق بدينار وقبل نصف دينار واليوفيق بنهمها انكان فياوله فدشار وانكان فيآخره او وسيطه فنصف دنبار وهل ذلك على الرجل وحبده اوعليهما جيعيا الظاهرانه عليه دونها ومصرفه مصرف الزكاة وله ان يقبلها ويضاجعها ويستمتع بجميع بدنها ماخلا مابين السرة والركبة عندهما وقال مجد يستمسع بجميع بدنها و يجتنب شعار الدم لاغيروهك موضع خروجه ولايحل لها أن تكتم الحيض على زوجها ليجامعها بغمير علم منه وكذا لايحل لها ان تظهر انها حائض من غير حيض لتمنعه مجامعتها لقوله عليه السلام لعن الله الفائمة والمغرصة فالفائصة التيلاتعلم زوجها انهاحائض فيجامعها بغيرعلم والغوصة هيالتي تقول لزوجها الماحائض وهي طاهرة حتى لايجامعها واما الوطئ في الدير فحرام في حالة الحيض والطهر لقوله تعالى فأتوهن منحيث امركم الله اىمنحيث امركم الله بتجنبه في الحيض وهوالفرح وقال عليه السلام اتيان النساء في اعجازهن حرام وقال ملعون من اتي امرأة فيدبرها واما قوله تعالى فأتو حرثكم انيشتتم ايكيف شئتم ووتي شتتم مقبلات ومدبرات ومستلقيات وباركات بعد ان يكون في الفرح ولان الله تعالى سمى الزوجة حرثا فانها للولد كالارض للزوع وهذا دليل على تحريم الوطئ في الدبر لانه موضع الفرث لاموضع الحرث (نَوْ لِهُ وَلا يَجُوزُ لِحَاتُضَ وَلاجنبِ قَراءَةَ القَرَأَنَ) لَنُولِهُ عَلَيْهُ السَّلَامُ لايفرأ الجنب ولا الحائض شيئا مزالقرأن ولانه يباشر القرأن بعضو يجب غسسله فلا يجوز وكذا لابجوزله القراءة حالة الوطئ والنفساء كالحائض وظاهرهذا انالآية ومادونها سواء فيالتحريم وقال الطحاوى بجوز لهم مادون الآية والاول اصيح قالوا الا انلايقصد بما دون الآية القراءة مثل ان بقول الحدالة يريد الشكر او بسمالله عندالاكل او غيره فأنه لا بأس به لانهما لا يمنعان منذكر الله وهل يجوز للجنب كتابة القرأن قال في منية المصلي لايجوز وفي الجندي يكره للجنب والحائض كنابة القرأن اذاكان مباشر اللوح والبياض وان وضعهما على ألارض وكتب من غير أن يضع يده على المكتوب لابأس به وأما التهجي بالقرأن فلا بأس به و قال بعض المتأخر بن أذا كانت الحائض او النفساء معلمة حاز لها ان تلقن الصبيار كلمة كلة وتقطع بين الكلمتين ولاتلقنهم آية كاملة لانها مضطرة الى التعليم وهي لاتقدر عبي رنع حدثها فعلى هذا لايجوز للجنب ذلك لانه يقدر على رفع حدثه ولا بأس للجنب و لحائض والنفساء ان بسموا الله وبهالوه (فوله ولا يجوز آمدت مس المصحف) و انم لم بذكر الحائض والنفساء والجنب لانه يعلم انحكمها بطريق الاولى لان حكم القراءة اخف منحكم المسواذا لمنجزلهم القراءة فلان لايجوز لهم المس اولى والفرق في المحدث بينالمس والقراءة انالحدث حلاليد دونالغم والجنابة حلت اليد والفم الاترى انغسلاليد والفم في الجنابة فرضان و في الحدث الما يفرض غسل اليد دون الفم (فحوله الا ان يأخذه بفلافه او معلاقته) وغلافه مايكون مجافيا عنه اىمساعدا بأن يكونشيئا ثالثا بين الماس والمسوس كألجراب

والخريطة دون ماهو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح وعند الاسبيمابي الغلاف هو الجلد المتصل به والصحيح الاول وعليه الفتوى لان الجلد تبع المحصف واذالم يجز العمدث المس وكذا لا يجوزله وضع اصابعه على الورق المكتوب فيه عند التقليب لانه تبع له وكذا لا يجوز له مس شئ مَكتوب فيه شئ منالقرأن منلوح او درهم او غيرذلك اذا كان آية تامة وكذاكتب التفسير لابجوز مسموضع القرأن مها وله ان يمس غيره بخلاف المتحف لأن جيم ذلك تبع له وحاصله أن الاحداث ثلاثة حدث صغير وحدث وسط وحدث كبير فالصغير مايوجب الوضوء لاغير كالبول والفائط والتي اذا ملا الغم وخروج الدمواهيم منالبدن اذا تجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهر والحدث الوسيط هو الجنابة والحدث الكبير الحيض والنفاس فتأثير الحدث الصغير تحريم الصلاة وسجدة التلاوة ومسالمجحف وكراهة الطواف والحدث الاوسط تحريم هذه الاشياء المذكورة وبزيد عليها بتحريم قراءة الترأن ودخول المسجد والحدث الكبيرتأثيره تحريم هذه الاشياء كلها ويزبد عليها بتحريم الصوم وتحريم الوطئ وكراهة الطلاق ولايكره للجنب والحائض والنفساء النظر الي المصحف لأن الجنابة لاتحل العين الاترى انه لايفرض ايصال الماء اليها فانقلت فلو تمضمض الجنب فقد ارتفع حدث الغم فينبغي ان تجوز له التلاوة فهل هوكذلك قال بعضهم بجوز والصحيح اله لا يحوز لان بذلك لارتفع جنابته وكذا اذا غسل المحدث بديه هل يجوزله المس الصحيح اله لا يجوز لما قلنا كذا في ايضاح الصريني (فوله واذا انقطع دم الحائض لاقل من عشرة ايام لم يجزوطنها حتى تغتسل او يمضى عليها وقت صلاة كاملة) لأن الدم بدر تارةو يقطع تارة فلابد من الاغتسال ليترجم جانب الانقطاع قوله كامل تحرز عما اذا انقطع في وقت صلاة ناقصة كصلاة الضمى والعيد فانه لايجوز الوطئ حتى تغتسل اوبمضي وقت ضلاة الظهر وهذا اذاكان إلانقطاع لعادتها اما اذاكان لدونها فانه لايجوز وطئها واناغتسلت حتى تمضى عادتها لأن العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب وفي الجندي اذا انقطم دون عادتها فانها تغنسل وتصلى وتصوم ولايطاؤها زوجها حتى تمضي عادتها احتياطا ولوكان هذا فيآخر حيضة منعدتها بطلت الرجعة وليسلها انتتزوج غيردحتي تمضى عادتها فيؤخذ لها فيذلك كله بالاحتماط وفي النهاية اذا كان عادتها دون العشرة وانقطع الدم على العادة اخرت الفسيل إلى الوقت وتأخيره هنا أستحباب لاايحاب وإن كان الأنقطاع دون العادة فتأخير الغسل الى الوقت ايجاب واذا انقطع دم المسافرة ولم تجد الماء تتيمت حكم بطهارتها حتى ان ازوجها انبطأ هاولكن في انقطاع الرجعة خلاف فعندهما لاتقطع مالم تصلأبالتيم وعند محدوزفر تنقطع بالتيم كالواغتسلت كذا في الجندى وفى شرحه اذاتيمت لم بجز وطئها حتى تصلى بالتيم عند ابى حنيفة وابى بوسف ولوحاضت المرأة فيوقت الصلاة لايجب عليهما قضاؤها بعد الطهر ولوكانت طاهرة فياول الوقت سواء ادركها الحيض بعد ماشرعت فىالصلاة إوقبل الشروع وسواء بتى من الوقت خدار

مايسم لاداه الفرض املا وقال زفر ان يق من الوقت مقدار مايسم لاداء الفرض لايجب عليها قضاه بمد الطهر وازبق اقل وجب واجعوا انهما اذا حاضت بعد خروج الوقت ولم تصل فعليها قضاؤها ولو شرعت في صلاة النفل اوصوم النفل ثم حاضت وجب عليها القضاء (في له وان انقطع دمها لعشرة ايام حاز وطنها قبل الفسل) لانه لامزيد له على العشرة الا أنه لايستحب قبل الاغتسال قنهي فيقراءة التشدد وقال زفر والشافعي لاصلة ها حتى تغتسل وكذا القملاع النفاس على الاربعين حكمه على هذا ثم الانقطاع على العشرة ليس بشرط فانه بجوز وطئهما وانلم تقطع وانمها ذكره يتقايلة قوله واذا انقطع لاقل من عشرة ايام (نُولُه والطهر اذا تخللُ بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجارى) هذا قول ابي يوسف و وجهد ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط فيعتبر اوله وآخره كالنصاب فيالزكاة ومن اصله آنه بدأ الحيض بالطهر ويختمه نه بشرط انبكون قبله وبعده دم والأصل عند مجد أن الطهر المتخلل أذا انتقص عن ثلاثة أيام ولو بساعة فآته لا يغصل وهو كدم مستمر وانكان ثلاثة ايام فمساعدا نظرت انكان الطهر مثل الدمين اوالدمان اكثر منه بعد ان يكون الدمان في العشرة فأنه لايفصل ايضا وهوكدم مستمر وان كان اكثر من الدمين اوجب الفضل ثم ننظر ان كان في احـــد الجانين فابمكن انبيمقل حيضا جعل حيضا والآخر استماضة وانكان فيكلاهمسا عالا عكن ان محمل حيضا كان كله استحاضة ومن اصله انه لا مندى الحيض بالطهر ولايختمه به سواء كان قبله دم اوبعده دم اولم يكن ظل في الهداية والاخذ مقول الى يوسف ايسر وفي الوجير الاصيم قول مجدوعليه الفتوى وفي الفتاوى الفتوى على قول ابي يوسف تسهيلا على النساء والاصل عند زفر انها اذارأت من الدم في اكثر مدة الحيض مثل اقله فالطهر المخل لايوجب الفصل وهوكدم مسترواذا لمترفى اكثرمدة الحيض مثل اقله فانه لايكون شيء من ذلك جيضا والاصل عندالحسن بن زياد ان الطهر المتخلل اذا نقص عن ثلثة ايام لايوجب العصل كما قال مجد وان كان ثلثا فصاعدا فصل فيجيع الاحوال سواء كان مثل الدميناو الدمان اكثر مند ثم ننظر بعد ذلك كما نظر محمد بيان هذه الاصول امرأة رأت يوما دما و ثمانية آيام طهرا ويومادما اورأت ساعة دما وعشرة آيام غيرساعتين طهرا ثم ساعة دما قهو حيض كلد عند ابي يوسف وبكون الطهر المخلل كدم مستمر وعند مجد وزفر والحسن لايكون شيء مند حيضا اما عند زفر فلانها لم ترفى اكثر مدة الحيم ، مثل اقله وعند مجد الطهر اكثر من الدمين وليس في احد الجانيين مايصلم ان يكون حيضا وكذا عند الحسن ولو رأت يومين دما وسسبعة ظهرا ويوما دما اويوما دما وسبعة طهرا اويومين دما فعند ابي وسيف وزفر العشرة كلها حيض اما عند ابي وسف فظاهر واما عند زفر فلانها رأت فيمدة اكثر الخيض مثل اقله و عنسد محمد والحسسن لايكون شئ من ذلك حيضاً " لانالطهر اكثر منثلاثة ايام وهو اكثر منالدمين وليش في احد الجاليين مايكن ان يجعل

حيضا ولو رأت ثلاثة ايام دما وستة ايام طهرا وبوما دما اورأت يوما دما وسستة طهرا وثلاثة دما فعند ابي يوسف وزفر العشرة كلها حيض وعندمجمد والحسن الثلاثة تكون حيضا مناول العشر في الفصل الاول ومن آخرهما في الفصل الثاني وما بقي استحماضة ولو رأت اربعة آيام دما وخسسة ايام طهرا ويوما دما اويوما دما وخسة طهرا واربعة دما فعند ابي يوسف ومجمد و زفر العشرة كلها حيض اما على قول ابي يوسـف و زفر فقد بيناه واما على قول مجمد فلان الطهر مثل الدمين فلا يفصل وعند الحسن يفصل لانه اكثر من ثلاثة ايام فجعلت الاربعة حيضا تقدمت او تأخرت وَّالباقي استَعاضة و لو رأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما فالاربعة كلها حيض فىقولهم جيعا لانالطهراقلمن تلثة ايام ولورأت ثلاثة دما وستة طهرا وثلاثة دما فذلك كله اثنا عشر يومافعند ابي يوسف وزفر كلهاعشرة ايامهناولها حيض ويومان استحاضة وعند مجد والحسن الثلاثة الاولحيض والباقي استماضة لانالطهر اكثر مناندمين اللذين رأتهما فيالمشرة لانالدمين فيالعشرة وصورة ابسداء الحيض بالطهر وخمّه به عند ابي يوسـف هو ما اذاكان عادتها عشرة من اول كل شهر فرأت مدة قبل عشرتها يؤما دما وطهرت عشرتها كلها ثم رأت بعدها يوما دما فايامها العشرة حيض كلهما و الدم الذي رأته في اليومين استماضة (قوله واقل الطهر خسسة عشر يوما) يعني الطهر الذي يكون كل واحد من طرفيه حيضا بانفراد. وقال عطا ويحي بن اكتم اقله تسعة عشر لاشتمال الشهر على الحيض والطهر عادة وقديكون الشهر تسبعة وعشرين يوما واكثر الحيض عشرة ايام فبتي الطهر تسعة عشر قلنسا مدة الطهر نظير مدة الاقامة منحيث آنه يعود بها ماكان يسبقط من الصلاة والصوم ولهذا قدرنا اقل الحيض شلائة ايام اعتبارا باقل السغر (فوله ولاغاية لاكثره) اى مادامت طاهرة فانها تصوم وتصلى وان استغرق ذلك جيم عرها (قولد ودم الاستحاصة هو ماتراه المرأة اقل من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام) ليس هذا حصر الدم الاستماضة بل لبيان بعضه نان الحسامل لو رأت الدم ثلاثًا اوعثرا اوزاد الدم على العادة حتى جاوز العشرة او زاد النفاس على الاربعين فكل ذلك دم الاستماضة والغرق بينه وبين دمالحيض ان دمالاستحاضة احر رقيق ليس له رايحة ودمالحيض مثغير اللون تخسين نتن الرابحسة (قوله وحكمه حكم الرعاف لاينسع الصلاة و لا الصوم ولا الوطئ) واذا لم يمنع الصلاة فلان لا يمنع الصوم اولى لان الصلاة احوج الى الطهارة منه (فوله و اذا زاد الدم على عشرة آيام والبرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحساضة) فائدة ردها انهسًا تؤمر بقضاء ماتركت من الصلاة بعد العادة (فوله نان ابتدأت مع البلوغ مستعاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة) يريد عشرة من اول ما رأت ويجعمل نفاسها اربعينٌ لانه ليس لها

عادة تريباليهاو هذا باطلاقد قولهما وقال الويوسف يؤخذ لها فيالصلاة والصوم والرجعة بالاقل وفي الازواج بالاكثر ولابطاؤها زوجهاحتي تمضى العثمر وقال زفريؤ خذلها بالاقل فيجيع الاحوال (فوله والستحاضة ومن به سلس البول والرعاف الدائم الم-آخره) وكذا من به الفسلات ربح واستطلاق بطن (قوله فيصلون بذلك الوضوء ماشاؤا من الغرائض والنوافل) وكذا النذور والواجبات مادام الوقت باقيا واذاكان برجله جرح اذا قام سال واذا قعد لم يسل اوكان اذا قام سلس بوله واذا قعد استمسك اوكان شيخا كبيرا اذا قام عجز عن القراءة و اذا قعمد قرأ ساز ان يصلي قاعدا في جيع هذه المسائل وكذا المرأة اذاكان معها ثوب صغير لايسترجيع بدنها قائمة ويسترها فاعدة جاز لها ان تصلي قاعدة وإذا كان جرحه إذا قام اوقعد سأل وإذا استلقى على قعاه لمبسل قانه يصلي قائمًا يركع ويسجد ولوكان جرحد يسيل على ثوبه قال المسرخسي انكان يصيبه ثانيا وثالثا وكماغسله عادنانه يجوزله انبصليغيد لان فيغسله مشقة عظيمة فجازله انبصلي فيه من غير ان يفسله وقال إن مقاتل عليه ان يُفسِله لكل صلاة ولا يجوز ان يصلي من به انفلات ريح خلف من به سلس البول لان الامام معد حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحدوكذا لأبيملي مزبه سلسالبول خلف مزبه انفلات ريح وجرح لايرقا لانالامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد (قوله فال خرج الوقت بطل وضوءهم) هذا قولهما وقال ابو يوسف يبطل بالدخول والخروج وقال زَفر بالدخول لاغيرونائدته اذا توضأ المعذور بعدطلوع الفجر تمطلعت الشمس انتقض وضوئه عندالثلاثة لان الوقت قد خرج وعند زفرَ لا ينتغِف لانه لم يدخل وقت الزوال وكذا اذا توضأ بعد طلوع الثمس جازان يصلي بهالظهر ولايكتقض وضوئه بزوال الثمس عندابي حنيفة ومحد لان ذلك دخول وقث لاخروج وقت معند ابي يوسف وزفر ينتقض بزوال الشمس (فو له وكان عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى) فان قبل ما الفائدة في ذكر الاستيناف و بطلان الوضوء مستلزم له لامحالة قلنا يجوزان يبطل الوضوء لحق الصلاة ولا يبطل لحق صلاة اخرى ولا يحب عليهم الاستيناف لتلك الاخرى كما قال الشافعي بطلان طهارة المستعاضة للمكتوبة بعد اداء المكتوبة وبقاء طهارتها لذوافل وكما قال اصحابنا في التيم لمسلاة الجنازة في المصر لبقاء تجمه في حق جنازة اخرى لو حضرت هناك على وجه لو اشتغل بالوضوء تفوته صلاة الجنازة وتبطل اذا تمكن من الوضوء بان كان الماء قربها منه (فَوَ لِهُ وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَتَيْبُ الْوَلَادَةُ) وَاشْتَقَاقُهُ مَنْ تَنْفُسُ الرَّحْمُ بِاللَّهُ او خروج النفس و هو الولد يقال فيسه نفست ونفست بضم النون وفتحها اذا ولدت و اما في الحيض فلا يقال الانفست بغنج النون لاغير (فولُه والدم الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استماضة) وان بلغ نصاب الحيض لان الحامل لاتحيض لان فم الرحم لمبسند بالولد والحيض والنفاس أنما يخرجان من الرحم

بخلاف دمالاستحاضة ناته يخرج من الغرج لامن الرحم ولانا لوجعلنا دم الحامل حيضا ادى الى أجتماع دم الحيض والنفاس فانها اذا رأت دما قبــل الولادة وجعل.حيضا فولدت ورأت الدم صارت نفساء فتكون حائضا و نفسساء في حالة واجدة و هذا لا يجوز قوله وما تراه في حال ولادتها قبــل خروج الولد يعني قبل خروج اكثره استماضة حتى انه تجب عليها الصلاة ولو لم تصلكانت عاصية وصورة صلاتها ان تحفرلها حفيرة فتقعد عليها وتصلي حتى لايضر بالولد (قو له واقل النفاس لاحدله) والغرق مندو بين الحيض ان الحيض لابعلم كونه من الرحم الا بالامتداد ثلثا و في النفاس تقدم الولد دليل على كونه إ مناأرجم فاغني عن الاشداد وقوله لاحد له يعني في حق الصلاة والصوم اما اذا احتييم اليه لانقضاء العدة فله حد مقدر بان بقول لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقالت بعد مدة قدانقضت عدتي فعند ابي حنيفة اقله خسة وعشرون بوما اذ لوكان اقل الطهر خسسة عشر يوما لم تخرج منمدة النفاس فيكون الدم بعده نفاسا وعند ابي يوسف اقله احدعشر يومالان اكثر الحيض عشرة ايام والنفاس فئالعادة اكثر من الحيض فزاد عليه يوما وعند مجمد اقله ساغة لأن اقل النفاس لاحد له فعلى هذا لاتصدق في اقل من خسة وثمانين يوما عند أبي حنيفة فيرواية مجمد عنه وفيرواية الحسن عنه لاتصدق فياقل من مائة وم وقال ابو يوسف تصدق في خسة و ستين يوما وقال محمد في اربعة وخسين يوما وساعة ووجه التخريج على رواية محمد عزابي حنيفة انيقول خسة وعشرون نفاس وخسة عشرطهر فذلك اربعون ثم ثلث حيض كل حيض خسسة ايام فذلك خسة عشر وطهر ان ثلثون يوما فذلك خس وممانون وعلى رواية الحسن ثلاث حبض كلحيض عشرة آيام وطهران ثلثون يمع اربعين فذلك مائة موم وانما اخذلها باكثر الحيمني لانه قداخذلها باقل الطهر وفي رواية محمد اخذ لها في الحيض بخمسة ايام لانه الوسط وتخريج قول ابي وسف ان النفاس عنده احد عشرتم بعده خمسة عشرطهرا فذلك سننة وعشرون ثم ثلث حيض تسعة ايام وطهر ان ثلثون فذلك خسة وسئون وتخريج قول محمد ان النفاس عنده ساعة ٪ م خسة عشر طهرا ثم ثلاث حيض تسعة ايام ممطهر ان (فحوله واكثره اربعون يوما) وقال الشــافعي ســتون يوما والممني فيه ان الرحم يكون مســدودا با لولد فينع خروج دم الحيش ويجتم الدم اربعة اشهرتم بعد ذبك ينفخ ازوح فى الولدويتغدى بدم الحيض -الىان تلده امدوآدا ولدته خرح ذلك الدم المجتمع فىالايبعة الاشهر وغالب ماتحيض المرآة فی کلّ شهرمرة و اکثره عشرة ایام فیکون ذلك آربع مرات اربعین وعندالشافعی لماکان أكثر الحيض خسة عشركان الدم الذي فيالاربعة الاشهرستين (قوله واذا جاوز الدم الاربعين وقد كانت هذه الرأة ولدت ولها عادة معروفة في النفاس ردت الى ايام عادتها) سواءكان ختيم معروفها بالدم او بالطهر عند ابي نوسفكا اذاكانت عادتها ثلثين فرأت عشرين يومادما وطهرت عشرا ثم رأت بعد ذلك دما حتى حاوز الاربعين فانها ترد الى ـ

معروفها ثلثين عند ابي يوسف وان حصل ختمها بالطهر وعند مجمد نفاسها عشرون لانه لابخته بالطهر ثم الطهر المتحلل بين دى النفاس لايفصل وأن كثر عند ابي حنيفة تحوما أذا ولدت فرأت ساعة دمائم طهرت سبعة وثلثين ثم رأت على تمام الاربعين دما فالاربعون كلها نفاس عندابي جنيفة وعندهما انكان العلهر المخلل اقل منجسة عشروما لمنفصل وان كان حسة عشر فصاعدًا فليل فيكون الاول نفاسا والآخر حيصا ان كان ثلاثة ايام فصاعدا وانكان اقل فهو أستحاضة ولو وللمت ولم تردما فعند ابي حنيفة وزفر عليها الغسل احتياطا ويبطل صومها انكانت صائمة لأن خروج الولد لايخلو عن قليل دم في الغالب والغالب كالمعلوم وعند ابي يوسف لاغسل عليها ولا يبطل صومها واكثر المشايخ على قول ابى حنيفة وزفر و به كان يفتى الصدر الشهيد وفي الفتاوي الصحيح وجوب الغسل عليها واما الوضوء فبجب اجماعا لانكل ماخرج من السبيلين ينتض الوضوء وهذا خارج من احد السبيلين (قوله وان لم تكنلها عادة فابتداء نفاسها اربعون وما) لانه ليس آلها عادة ترد اليها فاحذلها بالاكثر لانه المتيقن (قول ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها ماخرج من الدم عقيب الولد الاول عند ابي حنيفة و ابي يوسف) ولو كان بينهما اربعون يوما وحكى ان ابا يوسف قال لابي حنيفة ارأيت لوكان بين الولدين اربعون يوما هل يكون بعد الثاني نفساس قال هذا لا يكون قال قان كان قال لانفاس لها من الثاني وان رغم انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وقت ان تضع الثاني و تصلي لان اكثر مدة النفاس اربعون وقد مضت فلا يجب عليها نفاس بعدها ﴿ قُو لَهُ وَقَالَ مَجْدُ وَزُفِّ نفاسها ماخرج منالدم عقيب الولدالثاتي ﴾ لانهاحامل بعد وضع الاول فلا تكون نفساء كما لا تحيض ولهذا لا تنقضي العدة الا بالاخير اجماعا قلنا العدة متعلقة بوضع حمل مضاف اليها فيتعلق بالجميع وفائدة الخلاف اذاكان بينهما اربعون يوما فالاول نقساس والثاني استحاضة عند ابي حنيفة وابي بوسف وقال مجدوزفر الاول أستحاضة ومن فوائده ايضا اذا كان عادتها عثنرين فرأت بعد الاول عشرين و بعد الثاني احدا وعشرين فعند أبي حنيفة و ابي يوسف العشرون ألاولي نفاس و ما بصد الثاني استماضة وعنب مجمد وزفر العشرون الاولى استماضة تصوم وتصلى سها وما بعد التانى نغاس ولورأت بعد الأول عشرين وبعدالتاني عشرين وعادتها عشرون نالذي بعدالتاتي نفاس اجاعا والذي قبله نفاس عند ابي حنيفة وابي يوسف ابضا وعند مجمد وزفر الاولي استحاضة

﴿ باب الانجاس ﴾

الانجاس جع نجس بفتحتين وهو كما استقدرته ثم ان الشيخ لما فرغ من تطهير النجاسـة الحكمية شرع فى يسان تطهير الحقيقية و انما قدم الحكمية لانها اقوى لان قليلما يمنسع جواز الصلاة بالاتفاق ولا يستقط ابد ابا لاعذاز اما اصلا اوخلفا (ظل ، . . . تطهير

تطهيرها ازالتها وانما قال واجب ولم يغل فرضكا قال في تطهير النجاسة الحكمية فعرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة لان هناك ثبتت الطهارة بنص الكتاب حتى أنه يكفر حاحدها وهذه الطهارة لايكفر حاحدها لانها بمايسوغ فيها الاجتها دلان مالكا رجهالله مقول هي مستمجة (فتو له والمكان الذي يصلي عليه) يعني موضع قدميه وسجودم وجلوسه فانكانت النجاسة تحت يديه وركبتيه في حاله السجود لانفسد صلاته في ظاهر الرواية و اختبار ابو اللبث انها تفســدو صححه في العبون و في الذخيرة اذا كان موضع - احدى رجليه طاهرا و الاخرى نجسا فوضع قدميه فالاصح آنه لانجوز فان رفع القدم التي موضعها نجس وصلى جاز ولوكان نحت كل قدم من النجاسة المغلظة اقل من قدر الدرهم و لوجما زاد على قدر الدرهم منع الصلاة (قوله و يجوز تطهير النجاسة بالماء و بكلُّ جواز الصلاة فلاتجوز الابالماء قباساعلى النجاسة الحكمية وهىالحدث قلنا النجاسة الحكمية ليس فيها عين تزال فكان الاستعمال فيها عبادة محضة والحقيقية لها عين فكان كالمقصود بها ازالة العين باى شئ طاهركان بدليل انه لوقطع موضع النجاســـة بالسكين جاز وعن ابي يوســف انه فرق بين الثوب والبدن فقال لإترول النجاســة من البدن الا بالماء المطلق اعتبارا بالحدث بخلاف النوب فانها تزول عنه بكل مابع طاهر (قوله يمكن ازالتهابه) اي ينعصر بالعصر واحترز بذلك عن لادهان والعسل وهل يجوز باللبن قال في الجندي يجوز وفي النهاية لا يجوز (فولد وإلى المستعمل) انما يتصور هذا على رواية محد عن ابي حنيفة واما على رواية ابي يوسف فهو نجس فلا يزيل النجاسة (قوله واذا اصاب الخف نجاسة لها جرم) اى لون واثر بعد الجفاف كالروث والسرقين والعذرة والدم والمني (فو له فجنت ودلكت بالارض جازت الصلاة معها) وكذا كل ماهو في معنى الخف كالنعل وشبهد وهذا عندهما وهو استحسان وقال محمد وزفر لايجزيه فيما سوى المني الا الفسل وروى عن محمد انه رجع عن قوله بالرأى لما رأى من كثرة السرقين في طرقهم وانمـا خص الخف لان البدن اذا آصابه شي من ذلك لم يجزيه الاالفسل وكذا الثوبُ ايضاً لا بجزى فيه الا الغسل لان النوب يتداخل فيه كثير من النجاســـة فلا يخرجها الا الغسل الافىالمني خاصة فانه يطهر بالفرك واما الخف فانه جلد لاتنداخل فيه النجاســـة قوله وجازت الصلاة معد انما قال هكذا ولم يصرح بالطهارة لان فيذلك خلاقا منهم من قال لا يطهر حقيقة وانما يزول عند معظم النجاسة ولهذالوعاوده الماء يعود نجسا على الصحيح وكذا اذا وقع في ما نحسم والى هذا الفولُ ذهب الشيخ وصاحب الوجير ومنهم من قال بطهـــارته مطلقا وهو اختيار الاسبيجــابي (فخوله والمني نجس) و قال

الشافعي طاهرلةوله عليه السلام لان عباس المني كالمخاط فامطه عنك ولو ياء دخرة ولانه اصل خلفة الآدمي فكان طاهرا كالنزاب ولنا قوله عليه السلام لعمار وقدرأه يفسل ثه به مزنخامة انمايغسل الثوب منخس من البول والغائط والدم والمني والتيء ظرن المني بالاشياء النيهي نجسة بالاجاع فكان حكمه كحكم ماقرن به واما حديث بن عباس فهو مجة لنالانه امر. بالاماطة والامرالوجوب كذا في النهاية ولانه خارج يتعلق بخروجه نقض الطهارة كالبول ثم نجاسة المني عند المغلظة (قو له بجب غسل رطبه فاذاجف على الثوب اجزأ فبه القرك) قيد بالثوب لانه اذا جف على البدن قيه اختلاف المشايخ قال بعضهم لايطهر الا بالغسل لان البدن لايمكن فركه وفىالهداية قالمشايخنا يطهر بالفرك كما فيالثوبواعا يطهر بالغرث اذاكان وقت خروجه رأس الذكرطاهرا بان بال واستنجا بالماء والافلايطهر الابالفسل وقيل أنمايطهر بالفرك اذا خرج قبل المذي اما اذا امذي قبل خروجه لايطهر الأمالغسل وهذا كله في مني الرجل اما مني المرأة فلا يطهر بالقرك لاته رقيق ولونفذ المني إلى البطانة يكتني بالغرك هو الصحيح وعن محمد لايطهر الابالفسل لانه انمايصيبه البلل وألبلل لايطهر بالغرك ثم اذا اجزأ فيه الغرك وعاوده الماءفيه روايتان والصحيح انه يعود بجسا وفي الجندي لابعو دنحسا (قو له و النجاسة اذا اصابت المرآة او السيف اكثني بمحهما) لعدم تداخل النجاسة فبهما وماعلى ظاهرهما يزول بالمسح والمسح يجفف ولايطهر ولهذا قال اكتنئ بمسحهما ولميقل طهرا بالمسح وتال محمد المسح مطهر وفائمة الخلاف فيما اذا استنجما بالججر ثم زل البرُ عربانا فعندهما نجس ماءالبرُ وعند مجد لاينجس وفي المحيط السبيف والسكين اذا اصابهما ول اودم لايطهران الابالفسل وان اصابهما عذرة انكان رطبا فكذلك وان كان يابسا طهر بالحت عندهما وقال محمد لايطهران الابالفسسل وسئل ابو القاسم الصفار عزمزذبح شاة ثم مسمح السكين على صوفها اومايذهب به اثرالدم قال بطهركذا في النهاية وانما قال اكتني بمحصمها ولمسمرح بالطهارة لان فيذلك خلافا بين المشايخ اذا عاودهما الماء فاختار الشيخ أن التجاسة تعود واختار الاسبيجابي إنها لاتعود (قو له وإذا أصابت الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلاة على مكانها) وقال زفروالشافعي لاتجوز لانه لمهوجد المزيل ولهذا لمريجز ألتيم منها ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض يسها وقيد بالارض احترازا عنالثوب والحصير وغير ذلك فأنه لايطهر بالجفاف بالشمس ويشارك الارض فيحكمها كل ماكان ثابتا فيها كالحيطان والاشجار والكلاء والقصب مادام قائما عليهما فانه يطهر بالجفاف فاذا قطع الخشب والقصب واصنابته نجاسمة لايطهر الا بالغسل واما ألجر فذكر الجندي الهلايطهر بالخفلف وقال الصريق اذاكان املس فلايد مزالغسل وانكان يشرب النجاسية فهوكالارض والحصا منزلة الارض قوله فجفث بالشمس النقييد بالشمس ليس بشرط بل لوجفت بالظل فحكمه كذلك قوله وذهب اثرها الاثر اللون والرايحــة و الطم و اذا ثبت انها تطهر بالجفــاف و عاودها الماء فعن

ابي حنيفة رواتيان احداهما تعود نجسة وهواخشار القدوري والسرخسي وفي الرواية الاخرى لاتعود نجسة وهو احتيار الاسبحابي وعلى هذا الخلاف اذا وقع من رابها شيء في الماء فعند الاولين بنجس وعلى الثاني لاينجس (قو له ولم بحز التيم منها) لان مانهارة الصعيد ثعت شرطها بنض القرأن فلا يتأدى بما ثعب بالحديث وهو قوله عليه السلام ذكاةالارض بسما ولان الصلاة تجوز مع يسبر النجاسة ولايجوز الوضوء عافيه بسير النجاسة وألتيم قائم مقام الوضوء ولان الطهور صفة زائدة على الطهارة فأن الحل طاهر و ليس بطهور فكذا هذه الارض طاهرة غيرطهور (قو له و من اصابه من النجاســـة ـ المغلظة كالدم والفائط الى آخره) المغلظة ماورد بنجاســتها نص ولم رد بطهارتها نص عند ابي حنيفة سواء اختلف فيها الفقهاء املا وعندهما ماساغ الاجتهاد في طهارته فهو مخفف وفائدته في الارواث فان قوله عليه السلام في الروث آنه رجس لم يعارضه نص آخر فيكون عنده مغلظا وقالا هو محفف لانه طاهر عند مالك وابن ابي ليل وما اختلف فيه خفف حكمه قوله كالدم يعنى المفسسوخ اما الذى ببقى فى اللحم بعـــد الذكاة فهو طاهر وعن ابي يوسيف انه معفو عنه فيالاكل ولو الحرت مند القدر وليس معفو عنه فيالشباب والامدان لاته لاعكن الاحتراز مه فيالاكل وعكن في غيره وكذلك دم الكبد والطحال طاهر حتى لوطلي به الخف لايمنع الصلاة وانكثروكذادم البرا غيث والكتان وألقمل والبق طاهر وانكثر لانه غير مسيفوح ودم السمك طاهر عند ابي حنفة ومجمد لانه أبيح آكله لممدلانه لايذكا ولوكان نجسنا لما ابيح آكله الابعد سفحه وقدقيل آنه ليس بدُّم على الحقيقة لانه يبيض بالشمس والدماء تسود بها وعند ابي يوسـف والشافعي نجس واما دم الحلم والاوزاع فهو نجس اجاعا ودم الشهيد طاهر فىحق نفســـــ نجس فيحق غيره امامادام عليه فهوطاهر ولهذا لايغسل عنه فاذا انفصل عندكان نجساحتي اذا اصاب ثوبانسان نجسه والدودة الخارجة من السبيلين نجسة لانها متولدة من النجاسة . والخارجة من الجرح طاهرة لانها متولدة مناللحم وهو طاهر قوله والفائط والبسول قال انوالحسن كما خرج منبدن الانسسان بما يُوجب خروجه الوضوء والاغتسسال فهو نجس فعلى هذا الغبائط والبول والمني والودى والمذى والدم والقيم والصديد تجس وكذا التيُّ اذاكانِملاً الفم نجس واما رطوبة القرح فهي طاهرة عند أبي حنيفة كسائر ّ رطوبات البدن وعندهما نجسمة لانها متولدة في محل النجامسة ومن المغلظة إيضا خزء الكلب وبوله وخزء جيع السباع وابوالها وخزء السنور وبوله وخزء الفارة وبولهوخزء الديباج والبط واختلفوا في خزء سباع الطيركالغراب والحداة والبازي واشباه ذلك قال ابوحنيفة لايمنع الصلاة مالم يكن كثيرا فاحشا وقال مجمد هو مفلظ اذا كان اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة وقول ابي يوسـف مضطرب فني الهداية هو مع ابي حنيفة وقال الهندواني هومع محمدواماخزء مايؤكل لحمه بهنالطيور فطاهر عندناكالحمام والعصافير

لانالمسلين لايتجنبون ذلك في مساجدهم وفي المسجد الحرام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوسًا هذا و'وكان نجسالجنبوه المساجد كسائر النجاسات كذا في الكرخي (قوله مقدار الدرهم) يعني المثقبال الذي وزنه عشرون قيراطاتيم قيل المعتبر بسط الدرهم من حبث المساحة وقبل وزنه والتوفيق بينهما أن البسط في الرقيق والوزن في التحين (قوله حازت الصلاة معه) وهل يكره انكانت قدر الدرهم يكره اجماعا وانكانت اقل وقد دخل في الصلاة انكان في الوقت سعة فالافضل ان يقطعها ويغسل ثويه ويستقبل الصلاة وانكان تفوته الجماعة انكان يجدالماء ويجد جاعة اخرى فيموضع آخر فكذلك ابضا وانكان فيآخر الوقت اولا يجد جماعة فيموضع آخر مضي على صلاته ولايقطعهما (قُو لَهُ وَانَاصَابِهُ نِجَاسَةً مُخْفَةً كَبُولُ مَا يُؤكِّلُ لِمُهُ ﴾ المُخْفَةُ مَاوَرِدُ بَجَاسَهُانُصُ وبطهارتها نص كبول مايؤكل لجمه ورد بنجاسته قوله عليه السلام استنزهوا الابوال وهو عام نيما يؤكل وفيما لايؤكل والاستنزاه هو التباعد عنالشي وورد ايضا في طهارتها نص وهوانه عليه السلام رخص للعرنيين فيشرب ابوال الابل والبانها وقال مجمد بول مايؤكل لجمه طاهر لحديث العرنيين ولوكان نجسسا لما امرهم بشربه لان النجس حرام قال عليه السلام لم بجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم ولهما ان النبي صل الله عليه وسلم عرف شفاؤهم فيه وحياً ولم يجد بثله اليوم والمحرم يباح تناوله اذا علم حصول الشيفاء به يقينا الاترى أن أكل المينة عند الاضطرارمباح بقدر سد الرمق لعله بقينا محصوا ذلك (فو له حازت الصلاة معه مالم بلغ ربع الثوب) هذا انما يستقيم على قولهما اما عند محمد لايشتقيم لا. طاهر عنده لايمنسع جوازالصلاة وانكان الثوب مملوا منه واختلف فىربع الثوب على قولهما فتيل ربع جيع الثوب اىثوب اصابه وكذا البدن المعتبر فيدربع جيعدقال بعضو ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة وقيل ربع الموضع الذى اصابه كالكم والدخريص والغمند اوالظهر انكان فىالبدن وعن ابىيوسىف آنه قال شبرفىشبروروى عند ذرل فحاذراع وان اصابه بول الفرس لم يمنسع حتى يغمش عند ابى حنبفة وابى يوسف اماعلى قول ابي يوسف فلانه مأكول عنده وآما ابوحنيفة فتسال لم احرم لحمد لنجاســـتــــ بل ابعًا ﴿ لظهره تحاميا عن تقليل الحيل لان في تقليلها قطع مادة الجهاد فكان طاهر اللحرحتي إلى ســؤره طاهر بالاتفاق فخف حكم بوله وقال محد هوطاهر لايمنع وان فعش على اصلا فىالمأكول واناصاب الثوب منالسؤرالمكوؤه اوالمشكوك لايمنع وانفحش وان اصابه منالسؤراليمس يمنع اذا زادعلى قدرالدرهم وان اصابه منلعاب البغل اوالحمار لاينجسه لان مشكوك فلاينجس الطاهر ولم يذكر الشيخ حكم الارواث وقداختلفوا فيها ضندابى حنيفة كلها مغلظة سواء كانت روث مايؤكل لجمه اوروث مالا يؤكل لجمه وعندهما كلها مخففة روث المأكولوغيرالمأكول وعندزفر روث مأكول مخفف وروث غيرالمأكول مغلظ (قَوْ لَهُ وَتَطْهِيرُ النَّجَاسَةُ التَّى يجب غسلها علىوجهين فانكان لها عين مرئبة فطهارتها ﴿

زوال عينها) فيه اشارة الى آنه لايشترط الفسل بعد زوال العين ولوزالت عرة واشارة الىانها اذالم تزل ثلاث مرات لاتطهر بللالم منالزوال وفيذلك خلاف فعن الى حفص انها اذا زالت مرة تغسل بعد الزوال مرتن الحاة لها بغير المرئية وقال بعضه هوكما اشار الشيخ وقال بعضهم بعد مازالت العين تغسسل ثلثا قال الصريغ والظاهر آنه اذا زالت العين والرابحة باقل منثلاث طهرت وانزالت العين ونقيت الرابحة يغسل حتى تزول الرايحة ولابزم على الثلاث ولايضر الاثر الذي يشق ازالته فانقيل لم قال فطهارتها زوال عينها ولم نقل فطهارتها انتفسل حتى تزول عنها قيل في قوله زوال عينها فوالد لاتدخل تحت قوله فعلهارتها انتفسل وذلك فيطهارة الخف فأنه يطهربالدلك ولم يحتبح الى الغسل وكذلك المرآة والسيف يكتني بمسحهما ولاعتاج الى الغسل وكذلك النجاسة اذا احرقتها النبار وصارت رمادا وكذا الارض اذا جقت بالتمس ففي هذا كله لايحناج الى الغسل بل يكني فيهزوال العين فانقيل يرد عليه مااذا جفت على البدن او الثوب وذهب اثرها فقسدزالت عينها ومع ذلك لاتطهر قيل قد اشــار الشيخ الى اشتراط المطهر بفوله فطهارتها فهم منذلك انه لابدمن مطهر (فوله الاان يتي من آثرها مايشق ازالته) تفسير المشقة ان يحتاج الى شي عير الماء كالصابون والاشنان والماء المغلى بالنار فلا بجب عليه ذاك فانغسلت المغلظة بالمخففة وهيمرئية بزولحكم المغلظة وسق حكم المحففة وذكرالصريق انالخنار لايزول حكمها وفي الفناوي اذاغسل البحاسة ببول مابؤكل لجمه الصحيح انهالاتطهر وفي شرحه ينتقل الحكم الى المخففة (فو له وماليس لها عين مرئية اطهارتها انتفسال حتى يغلب على ظن الغاس إنها قد طهرت) لأن التكرار لابد منه للاستخراج ولا يقطع يزواله فاعتبرغلبة الظن فأن غسلها مرة وغلب على ظنه آنها قد زالت اجزأه لانها اذا لم تكن مرثية فالمعتبر غلبة الظن ولواصاب الثوب بجاسة وخفى مكانيا فانه يغسل جيع الثوب وكذا اذا اصاب احدالكمين نجاسة ولايدرى ايهما هو غسلهما جيعا احتياطا (فوله والاستنجاءسنة)انمالم يدكره معسنن الطهارة لانهازالة نجاسة حقيقية وسائر السنن مشروعة لازالة نجاسة حكمية (فو له بجزي فيه الجروماة مقامه)يعني من التراب وغيره وهذا إذا كان الخارج معتادا امااذاكان الخارج قحما اودما لمبجز فيهالاالماء وانكان مذيا بجزي فيه الحجر ايضاوقيل انما يجزى فيه الحجر اذاكان الغائط لم يجف ولم يقم منموضعه اما اذاقام اوجف الغائط فلا يجزيه الاالماء لان بقيامدقبل انبستنجى بالحجر يزول الغائط عنموضعه ويتجاوز مخرجه وبجفافه لابزيله الحجر والمستعاضة لابجب عليها الاستنجساء لوقت كل صلاة اذا لم يكن غائط ولا يول لانه قدسقط اعتبار نجاســة دمهاكذا فيالواقعات (فخو له يمــحمه حتى نفيه) صورته ان محلس منحرفا عن القبسلة وعن الشمس والقمر ومعه ثلثة أحجار فيدأ بالحجر الاول من مقدم الصفيحة ألبهني ويدير حتى يرجع الى الموضع الذي بدأ منه ثم بالثاني من مقدم اليسرى ويدبره كذلك نم يمر الشالث على الصفحتين وقال بعضهم يقبل

بالاول وحدر بالثاني ويدبر الثالث وقال انوحفص انكان بالشتاء اقبلىالاول وادبر مالثاني وادارالثالث وانكان فيالصيف ادبر بالاول واقبل بالثاني وادار الشالمة لان خصيتيه في الصيف مندليان وفي الشستاء مر تفعان وقال البد خسى لا كيفيسة له والقصد الانقاء والمرأة تفعلكما يفعل الرجل فيالشتاه فيكل الاوقات ويستحب انتكون الاحجار الطاهرة عن يمنه ويضع مااستنجابها عن يساره ويجعل وجه اليسرى الى تحت (قوله وليس فيه عدد مسنون) وقال الشافعي لابد من ثلثة أججار اوجر له ثلثة احرف لنا قوله عليه السلام من استجمر فليوتر منفعل فحسن ومنّ لافلا حرج (قوله وغسله بالماء افضل) يمنى بعد الجارة واختلف فيه فقيل مستحب وقبل سنة فىزماننا وقيل سنة على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى وقال شيخ الاسلام الاستنجاء نوعان بالجر والماء فبالجر سسنة واتباع الماء آدب وفضيلة وقيلمستحب لانه روى عن الصحابة انه كانوا يستنجون بالماءمرة ويتركونه اخرى وهذا حدالفصيلة والادب وقال بعض المشايح انماكان اتباع الماء مستحبا في الزمان الاول اما في زماننا فهو سنة قيل له كيف يكون سنة والخيار من الصحابة تركوه فقال آنهم كانوا يبعرون بعرا وانتم تثلطون ثلطما وكان فيزماننا سنة كالاستنجاء بالحجر فىزمانهم كذا فىالنهاية يتلطون بكسراللام ثلطا بسكوناللام وهو احراجالغائط رقيقا وهل بشترط ذهاب الرايحة قيل نم وقال بعضهم لا بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه الاالمايع وذلك لايستقيم الاعلى قولهما اما عند محمد فلا يجزيه الاالماءثم انكان المتجاوز اكثر منقدرالدرهم وجب ازالته بالماء اجماعا وانكان اتل فعندهما لايجب بالماءوبجزيه الجر وعند محمد لابحزيه الجحر وفي الفتاوي اذا تجاوزت النجابسية محرجها وهي اكثر منقدر الدرهم يجب ازالتهما وانكانت اقل ولكن اذا ضم مع نوضع الاستنجماء يصير اكثر منقدرالدرهم لاضم عندهما وقال محمد يضم فعلى هذا اذا لميستنبج بحبر ولاغيره وكانت لم يتجاوز مخرجها حازت صلاته اذا لم يكن على بدنه نجاسية بالاجاع وانكان على بدنه نجاسة قدر الدرهم لاغيران لم يستنبج لانجوز صلاته لان على بدنه اكثرمن قدر الدرهم وان استنجا حازت صلاته سواء استنجا بالجر او بالماء ولو لم يستنبج ولكن مسح ماعلي بدنه بالجارة لمريحز لان النجاسة علىالبدن لايجوز ازالنها بالجارة هذا حكرالغائط واما البول اذا نجاوز عن رأس الاحليل اكثر منقدر الدرهم فالظاهر انه يجزى فيه الحجر عند ابي حنيفة وعند محمد لايجزيه ألحجر الا اذاكان اقل منقدر الدرهم (قو له ا ولا إستنجى نفظم ولا بروث ولا برجيع ولابطعام ولابمينه) يكره الاستنجاء بثلاثة عشر شيئا بالعضع والروث والرجيسع والطعسام وأنفهم والزجاح والورق والحزف والقصب والنسعر والقطن والخرقة وعلف الحيوان مثل الحشيش وغيره فان أستنجابهنــا اجزأه مع الكر:هذ لحصول المقصود اما العظم والروث فلقوله عليه السلام مناستنجا بعظم اوروث

قد برئت منه ذمة مجد صلى الله عليه وسلم ولان العظم زاد الجن والروث علف دوابهم ويروى انه عليه السلام قال اتانى وفدجن نصيبين وهم نع الجن فسألونى الزاد فدعوت الله لهم ان لايمروا بعظم ولا بروثة الاوجدوا عليه طعام وقال انهم لا يجدون عنما الاوجدوا عليه لحمه يوم اكل ولاروثة الاوفيها حبها يوم اكلت وروى انهم سألوه المتاع نتعهم بكل عظم و روثة وبعرة قالوا يقذرها علينا الناس فنهى عليه السلام عن الاستجاء بذلك واما الورق قيب ل انه ورق الكتابة وقبل ورق الشجر وال ذلك كان فهو مكروه واما بالطعام فهو اسراف و اهانة اما بالخزف والزجاج والقعم فانه يضر بالمقعد و اما الرجيع بالطعام فهو العذرة اليابسة وقبل الحر الذي قد استجى به واما باليين فلان النبي طلى عنه واما بالي فلان النبي الله عليه وسلم نهى عنه واما باقى هذه الانسياء فقبل انها تورث الفقر والله اعلم

﴿ كتاب الصلاة ﴾

الصلاة في اللغة هي الدياء قال الله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم انصلو اتك سكن لهم اي ان دعاؤك واستغفارك لهم طماية لهم في اناقة تعمالي قبل توبتهم وفي الشرع عبارة عن افعال واقوال متغيَّا يرة يتلوُّ بعضها بعضا ﴿ قَالَ رَحِهُ اللَّهُ اولَ وَقَتَّ الْفَجِرَ اذَا طَلَعُ الْفَجِر الثاني) ما يالفحر لانه وقت لم يختلف في اوله ولا في آخره وسمى الفحر لانه يفحر الظلام (قوله وهو البياض المسترض في الافق) فيد بالمسترض احترازا عن المستطيل وهو الفجر الاول سيدو طولا ويسمى الفجر الكاذب والافق واحيد الآفاق وهي اطراف إلىماء (فخو له وآخر وتنها مالم تطلع الشمس) اي قبل طلوعها (فخو له و اول وقت الظهر اذا زالت الشمس) اي زالت منالاستواء إلى الانحطاط وسمي ظهر الإنه اول وقت ظهر في الاســــلام ولاخلاف في اول وقتـــه ﴿ قُولُهُ وآخر وتنها عنـــد ابي حنــفة اذا ــ صار عل كل شيُّ مثليه سوى في الزوال) النيُّ في اللغة اسم للظل بعد الزوال سمى فيأ لانه فاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اي رجع ولايقال لما قبل الزوال في وانما نقال له ظل لاغیروقد یسمی مابعد ألزوال ظلا (فوله وقال ابو یوسف و محمد اذا صار ظل كل شيُّ مثله) وهي رواية عن ابي حنيفة والاحتياط ان لايؤخر الظهر الى المثل وان لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤديا لهما فى و قنهما بالاجساع كذا قاله شيخ الاسلام (فوله واول وقت العصر اذاخرج وقت الظهر على التولين) اي على اختلاف القولين عنــد الى حنيفة بعد المثلين وعندهما بعد المثل (فحو له وآخر ونتها ما لم تغرب الشمس) و قال الثوري ما لم تنفير (فو له و اول وقت المغرب اذا غربت الثمس) وهذا لاخلاف فيه (فُولُه وآخر وقنها ما لم يغب الشفق) واختلفوا في الشفقكا في (قو له وهو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عندابي حنيفة) لان الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشبغة وهي رقة القلب والبيساض ارق من الحمرة و هو مذهب ابي بكر

العسديق رضي الله عنسه و اختبار الميرد من اهل اللغة ولا نه احوط من الحمرة لان الأصل في الصلاة أن لانتبت منها شئ الايقن (فَو لَهُ وقال أبو يوسف ومجد وهو الحَمْرة) وهو مذهب على كرم الله وجهه وهي رواية عن ابي حنفية وهو اختسار الأصمعي والخليل مزاهل اللغسة ولان الغوارب ثلثة الثمس والشيفقان وكذ الطوالع ثلثة ايضا أهجران وألشمس ثم المتعلق بالطوالع من دخول الوقت وخروجه هو اوسط الطوالع فكذا الغوارب يجب ان ينعلق دخول الوقت وخروجه باوسطها وهي الحمرة فقولهما اوسع للناس وقوله احوط (فنو له واول وقت العشباء اذا غاب الشيفق على القولين) اي على اختلاف القولين عنده اذا غاب البياض وعنــدهما اذا غابت الحمرة (قُو لِهِ وَآخِرُ وَتَنَّهَا مَالَمُ يَطْلُمُ الْعَبِرِ النَّانِي) وقد ذكرالله تعالى اوقات الصلوات كلها فيالقرأن مجملة فقال تعالى واتم الصلاة طرفي النهار يعني العصر وأنحجر وزلقا مزائليل يعني المغرب والعشاء وقال تعالى الم العملاة لدلوك الشمس اي زوالها وهو الظهروقال فيموضع آخرفسيحان الله حين تمسون اي تصلوالله حين تمسون يعني المغرب والعشاء وحين تصبحون يعني أنعير وعشيا يعني العصر وحين تظهرون يعني الظهر وقوله تعالى فسبم بحمد رلمك قبلطلوع الشمس يعني ألعجر وقبل الغروب يعنىالعصر ومزالليل فسيحه يعني المغرب و العشباء وسميت الصلاة تسبيحا لما فيها من التسبيح سمان ربي العظيم وسيمان ربي الاعلى سيحانك اللهم وتحمدك وقوله تعالى وادبار النجوم يعني ركعتي الفجر وقوله وادبار السجود يعني ركعتي المفرب وقيل الوتر (قو له واول وقت الوتر بعد العثاء وآخرو قنها مالم يطلع الفجر)هذاعندهماوقال الوحنفة وقنه وقت العشاء يعيراذا غاب الشفق الاانفعلها مرتب على فعل العثاء فلايقدم عليها عندالتذكروا لاختلاف فيوقتها فرع الاختلاف في صفتها فعنده الوتر واجب فاذاكان واجبا صارمع العشاء كصلاة الوقت والعائنة وعندهما سنة مؤكدة وإذاكان سنة شرع بعدالعشاء كركعتي انعشاء وفائدة الخلاف اذا صلي العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر توصوء ثم تذكر اوصلي العشاء في ثوب والوتر في ثوب آخر فندين ان الذي صلى فيه العشاء نجس فانه يعيد العشاء دون الوتر عنده لان من اصله انهما صلامان واجبتان جعهما وقت واحد كالمغرب والعشباء بمزدلفة وكالفائثة مع الوقتية اذا صلى الفائنة على غيروضوء ناسيائم الوقتية بوضوء فانه يعيسد الفائنة ولايعيد الوقدة كذلك الوترمع العشاء وعندهما يعيد العشاء والوترلان مناصلهما انه سنة لانه يفعل بعد العشاء على طريق التبع فلا يثبب حكمه قبل العشاء فاذا اعاد العشاء اعاد ماهو تبع لها كالركمتين بعد العشاء وفي النهاية لو اوتر قبل العشاء متعمدا اعادها بلاخلاف وان اوتر ناسيا للعشساء اوصلى المشاء على غير وضوء تم نام وقام وتوضأ واو تر ثم تذكر فعنده لا يعيد الوتر وعندهما يعيدها فيالحالتين لانهما سنة مزسنن العشاء كركعتبها ولوصلي العشاء وركعتبها ثم تبين له فساد في العشباء وحدها اعادها و اعاد الركمتين أجاعاً لافها بني عليها ﴿ هُولُهِ

ويستحب الاسفار بالفجر) الدي تقدم منالاوقات هو اوقات الجواز والآن شرع في اوقات الاستعباب وحد الاستفار ان بدخل مفلسنا ويطول القراءة و يختم بالاستفار وقال الحلواني بيدأ بالاسفار وبختم به وهو الظاهر وقيل حد الاسفار ان يصلي في النصف الثاني و قبل هو أن يصلي في وقت لو صلى نقراءة مسنونة مرتلة فأذا فرغ لوظهر له فسياد في طهارته امكنه الوضوء والاعادة قبيل طلوع أنتمس و هذا كله في السيغر والحضر في الازمنة كلها الا يوم النحر بالمزد لغة للحاج (قو له والابراد بالظهر في الصيف) وحده أن يصليها قبل المثل وأنمال أنحب الأبراد ثلاث شرائط أحدها أن يصل الصلاة بجماعة في مبجد جماعة و الثاني ان يكون في البلاد الحمارة و النالت ان يكون ذلك في شدة الحرو ذال الشافعي إن صلى في بينه قدمها (فَوْ لَهُ وَتَقَدِّمُهَا فِي السِّنَاءُ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا فعل (فحو له وتأخير العصر مالم تنغيراً لشمس) وهذا في الازمنة ـ كلها واحتلفوا في التغير قال بمضهم هوان تنغير الشماع على الحيطان وقيل ، وان تنعير القرص ويصير محال لاتحار فبد الاعين وهو الصحيح فان صلى في الوقت المكروه عصر يومد حاز مع الكراهة (قُولُه وتُعِيلُ المغربُ) بعني فيالازمنة كلها الا فيهوم الغيم نانه تستحبُ التأخير حتى متيقن الغروب بغالب الظن (فَو لِهُ وَتَأْخِيرَالْعِثَاءُ إِلَى مَا قَبِّلَ مُلْتُ اللَّمَ والتأخير الى نصف اللبــل مباح والى ما بعد النصف مكروه وهذا كله في الشــتا، اما في الصيف فيستحب تعميلها لاجل قصر الليل (فو له ويستحب في الوتر لمن بألف صلاة آخره فان صلاة الليل محضورة (قو له فان لم شق من نفسه بالانتباه اوتر قبل النوم) لما روی ابو هریرة قال او صانی خلیلی آن لا آنام حتی او تر وهو محسول علی آنه کان لاشق من تنسب بالانتباء وقالت عائشة رضي الله عنها من كل الليل قد اوتر رسول الله صلی الله علیه و سلم او تر اوله و اوسطه و آخره وانتهی و استمر و تره الی السحر وقبض و هو يوتر بسحر و اذا كان يوم غيم فالمستحب في الغير والطهر ر المعرب التــأخير العصر من توهم الوقوع في الوفت المكرو، وضابطه انك تقال العين بالعين فنقامل تعمس بالمصر والعشاء وتؤخر الباقي

🐐 يال الادان 🏘

الادان فى اللعد هو الاعلام وفى السرع عبارة عن اعلام محسوس فى او مات محصوصة بالفاط مخصوصة جعلت علما للصلاة وانما قدم ذكر الاوقات على الإدان لانها اسباب والسبب مقدم على الاعلام اذالاعلام اخبار عنوجود المعلم به فلابد للاخبار منسابقة وجود المخبر به ولان اثر الاومات فى حق الحواص وهم العلماء والاذان اعلام فى حق

العوام والخاص مقدم على العام ولزيادة مرتبة العلماء قال الامام الكردرى حقيق كلسلم ان ينشه بالوقت فاذا لم ينبهد الوقت فلينبهد الاذان (قال رجدالله الاذان سنة الصلوات الخس والجمعة دونماسواها) الاصل في ثبوت الاذان الكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى واذاناديتم الى الصلاة وقوله تعالى اذانودى للصلاة واما السنة فحديث عبدالله بن زيد الانصاري وهو معروف وهل الاذان افضل ام الامامة قال بعضهم هو افضل من الامامة لقوله عليه السلام الائمة ضمناء والمؤذون امناء فارشدا لله الائمة وغفر للؤذنين والامين احسن حالا من الضمين ولانه عليد السسلام دعا للائمة بالرشد ودعا للؤذنين بالمغفرة والنغران افضل من الرشد ومعنى قوله امنساء اىعلى المواقيت فلا يؤذنون قبل دخول الوقت و قيسل لانهم مشرفون على مواضع عاليسة فيكونون امناء على العورات وقال بعضهم الامامة افضل لان النبي صلىالله عليه وسلم والحلفاء من بعده كانوا ائمة ولم يكونوا مؤذنينوهم لايختارون منالاءور الاافضلها قوله سنة للصلوات الجس اىسنة مؤكدة قوله والجمعة نان قيــل هي داخلة في الجس فلم افردها وخصها بالذكر قيــل خصها بالذكر لان لها اذابين ولتنميز عن صلاه العيمدين لامها تشبه العيد من حيث اشتراط الامام و المصر فربمــا يظن ظان انها كالعيــد قوله دون ما ســواها كالوثر والتراويح وصلاة الجنازة والعيد والكسوف (فوله وصفة الاذان الله اكبرالله اكبرالي آخره) اى اكرىما اشتعلتم به و طاعنه اوجب فاشتغلوا بطاعته و اتركوا اعمال الدنيا وكان السلف اذا معموا الاذان تركوا كل شي كانوا فيمه قوله اشبهد ان لااله الاالله اي أعلوا انى غير مخالف لكم فيما دعوتكم اليه ومنه قوله تعالى حاكيا عنشعيب عليه السلام وما اربد أن أحالفكم إلى ماانهاكم عنه قوله أشهدان مجدا رسسول الله مجد أسم عربي اي مستغرق لجميع ألمحامد والرسول هوالذي يتابع اخبار الذي يعثه مأخوذ من قولهم جاءت الابل رسلا اىمتنابعة واعلم انذكرانة تعالىيليه ذكرنبيه عليه السلام قاله الله تعالى ورضناك ذكرك اى لااذكر الاوتذكر معي فهو يذكر في الشهادتين وفي الاذان والاقامة والحطبة والتشهد قال حسان بنثابت الانصاري يمدح النبي صلىاللة عليه وسلم وضم الآله النبي مع اسمد اذا قال المؤذن في الجنس اشهد وشق له مناسمه ليمله خلوا العرش مجمود و هذا مجد قوله حي على الصلاة اي هلوا اليها قوله حي على العسلاح اى علوا الى مافيه فلا حكم ونجاتكم والفلاج هو النجاة والبقساء والمفلحون هم الناجون (قُولُه ولا ترجيع فيه) وقال الشافعي يرجع وهو أن يرجع المؤذن بعد قوله في المرة النائية اشهد أن محمدا رسول الله سرا إلى قوله في المرة الأولى أشهد أن لاله الاالله والمعا صوته (قوله ويزيد في اذان العبر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين) لما روى ان بلالا رضىانة شنه اذن للعبر ثم جاء الى رسولانة صلىانة عليه وسسا يؤذنه بالصلاة ضَبَلُ لَهُ انْهُ فَالَ بِلَالَ الصَّلَاءُ خَيْرِ مِنَ المَنْومُ فَجَعَهُ النِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وسَلَّم فَتَالَ

ما احسن هذا اجعله في اذانك للعجر فان قبل ينبغي ان يقال هذا ايضا في اذان العشاء لان النوم موجود فيها اذالسنة تأخيرها الى ماقبل ثلث الليل ومن الناس من ينام قبلها قيل المعنى الذي في الفجر معدوم في العشباء لان الناس لا بنامون قبل اذان العشباء في الغالب وانما ننامون بعده بخلاف أنحجر فانالنوم فيها قبل الاذان ولان النوم قبل العشاء مكروه نخسلاف الفجر (نخو له والاقامة مثل الاذان) احترز بذلك عن قول الشافعي رجمالله (فوله الا آنه يزيد فيها بعد الفلاح قدقامت الصلاة مرتين) و قال مالك مرة واحدة ويستحب متابعة المؤذن فيمسايفول الافىالحيطتين فانه يقول لاحول ولاقوء الابالله العلى العظيم اى لا حول عن معصية الله ولا قوة على طاعة الله الابالله وقيل معناه لاحول هـ محصية الابعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بعون الله و في قوله الصلاة خيرمن النوم ماشاءالله لاقوة الابالله وقبل يقول صدقت وبررت فانكان فىقراءة القرأن بتابع وفي قراءةالفقه لايتابع لان فىالاول لايفوت وقال بعضهم الاجابة بالقدم لابالمسان حتى لواجاب بالسان ولم يمش الى المسجد لايكون مجيا ولوكان في المسجد حيث يسمع المؤذن ليسعليه اجالة وفي الغوائد لوسمع المؤذن وهو في المسجد يقرأ فانه يمضي على قراءته وينبغي لسامع الاذان الاشكلم في حال الاذان والاقامة ولا يشتغل بشيُّ سوى الاجابة (فَوْ لِهُ وَيُرْسُلُ في الادان) وهو أن يفصل بين كلات الاذان من غير تغن ولانطريب من قولهم على رسلك اى على رَفَّكُ (فُولِهِ ويحدر في الاقامة) الحدر الوصل والسرعة والجم بين كل كلتين فان ترسل فيهما اوحدر فيهما اوترسل فيالاقامة وحدر فيالاذان اجزأه ويكره التغني فيالاذان والتطريب ويرو نرجلا قال لان عروالله إني لاحبك فيالله قالله وإني والله لايفضك في الله قال ولم قال لانك تنمني باذانك وروى ان مؤذنا اذن فطرب في إذا نه فقال له عربن عبدالعزيزاذن اذانا سمحا والافاعترانا (فوله ويستقبل جمها القبلة) اي بالاذان والاقامة وان ترك الاستقبال جاز و يكره لان المقصود منه الاعلام وذلك يوجد وان استدر القبلة (تُحُولُه فاذا بلغ الى الصلاة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالاً) بعني الصلاة في اليمين والفلاح في الثمال وهل يحول قدميه قال الكرخي لا الا اذاكان على منارة ناراد أن يخرج رأسه من واحيها لابأس ان يحول قدميه فيها الا آنه لايستدبر النبلة والمعني بالتحويل اعلام الناس وهم فيالاربع الجهات فكان ينبغي ان يجول قدامه ووراءه لكن ترك التحويل الي ورائه لما فيه من استدبار القبلة ومن قدامه قد حصل الاعلام بالتكبير والشبهادتين وهل يحول في الاقامة قبل لا لانها اعلام للحاضرين بخلاف الاذان فانه اعلام للفائين وقبل يحول اذا كان الموضع مبسما ويجعل المؤذن اصبعيه في اذنيه فيالاذان والافامة لان بلالا خله بين يدى رسول الله صلىالله عليه وسلم وهو ينظر اليه فان تركه لايضر. ويؤذن قائمًا عَانَ اذْنَ قَاعِدًا أَجِزاً مِم الكراهة يعني أذَّاكَانَ الجَاعِدُ أَمَا أَذَا أَذَنَ لَنُفِسِهِ قَاعِدًا فَلا بآسبه لآنه ليس المقصوديه الاعلام وانما المقصوديه سنة الصلاة فلواذن المسافر راكيا

فلابأس وينزل للاقامة ويكره للمؤذن طلب الاجرة على الاذان فانعرف التوم حاجته فاعطوه شيئا بغير طلب جاز ويكره ان يكون المؤذن فاسقا فان صلوابأذانه اجزأهم وليسعلي النساء اذان ولا اتامة لأن من سنة الاذان رفع الصوت وهي منهية عن ذلك و يعاد اذان اربعة الجنون والجنب والسكران والمرأة ولو ارتد المؤذن بعد الاذان لايعاد اذائه كان اعبد فهو افضل و يصحم الاذان بالفارسية اذا علم آنه اذان واشار في شرحه للكرخي الى انه لايصيم وهو الاظهر و الاصيم (فو لهو يؤذن الفائنة ويقيم) لأن الني صلى الله عليه و سلم نام هو واصحابه بالوادي الى أن ايقظهم حر الشمس فلما انتبه قال قودوا ثم أمر بلالا فاذنَ فصل رَكْمَتي العجر وامرِه فاقام فصلي الفجر (قو لهمان فاتنه صلوات اذن للاولى واقام وكان مخيرا في الثانية أن شاء أذن وأقام وأن شاء اقتصر على الاقامة) لأن الأذان لاستحصار الفائين والرفقة حاض ، والاقامة لاعلام افتتاح الصلاة وهم اليه محتاجون وهذا اذا قضاها فيمجلس واحداما اذا قضاها فيمجالس بشترط كلاهما كذا في المستصني (فنوله وينبغي أن يؤذن ويقيم على وضوء) فأن ترك الوضوء في الإذان جاز وهو الصحيح لابه ذكر وليس بصلاة فلا يضره تركه (فوله فان ادن على غيروضوه جاز) لان قراءة القرأن افسل منه وهي تجوز مع الحدث فالاذان اولى لكن الوضوء فيه مستعب كما في القراءة (فَوَلَهُ وَ يَكُرُهُ انْ بَقْيَمُ عَلَى غَيْرُوضُوءَ) لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلاة (فَوَلَّهُ ولا يؤذن وهو جنب) فإن اذن اعيد اذانه لان النقص بالجنابة نقص كبيرولان الاذان ' اخذ شبها من الصلاة من حيث تعلقه بالوقت واستقبال القبلة فيشترط فيه الطهارة عن اغلظ الحدثين دون اخفهما ويفارق الصلاة منحيث انه يلتفت فيه عينا وشمالا ولانحريمة فيه ولاقراءة فلهذا لايكره مع الحدث الاصغر (قولهولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها) فان فعل اعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وهوقبل دخول الوقت تجهيل واما في العجر فعند ابي وسدف بجوز في النصف الاخير من الليل وعندهما لايجوز ويستحب المؤذن أن يرفع صوته لقوله عليه السلام يشهد المؤذن كلا يسمع صوته ولا يجهد نفسه لما روى ان عررضي الله عند سمع مؤذنا مجهد نفسه فقال اما خشيت ان ينقطع مريطاؤك وهو عرق بين المسرة والعانة والتثويب في العجر حسن لانه وقت نوم وغفلة ويكره في سائر الصلوات لانه وقت اجتماع ويقظة والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلهما لظهوره التواني فى الامور الدينية ومفته فى كل بلد على ما يتعارفونه اما يقوله الصلاة الصلاة اوحى على الصلاة حي على الصلاة اوما اشبه ذلك

﴿ بَابِ شَرُوطُ الصَّلَّاءُ الَّتِي تَقَدُّمُهَا ﴾

الشرط فى اللغة هو العلامة ومنه اشراط السساعة اى علاماتها وفى الشرع عبارة عن ماتقدم الشيء ولا صحة له الابه ويشترط الستدامته ثم الشروط ثلثة انواع شرط الانعقاد

لاغيركالنية والنحريمة والوقت والحطبة وشرط الدوام كالطهارة وسترالعورة واستنبال القبلة والنالث ماشرط وجوده حالة البقاء ولايشترط فيه التقدم ولا المقارنة وهو القرءة (قال رحمه الله بجب على المصلى أن يقدم الطهارة من الاحداث و الانجاس على ماقدمناه) اى من بيان الطهارتين (فخوله ويسستر عورته) اى بثوب صفيت لايرى ماتحته اما اذا رأى ما تحته لايجزيه وهل السترشرط في حق نفســـه او في حق غيره قال عامة المشـــامخ فى حق غيره و بعضهم اوجبوه فى حق نفســه وغيره وفائدته اذا صلى فى قيص بغير ازار وكان نو نظر عورته من زيقه و هو ما احاط بالعنق فعند من قال فيحق نفسه تفســـد وعد عامة المشايخ لاتفسد و هو الصحيح ولو صلى فى بيت مظلم عريانا وله ثوب واسه لأتجوز صــــلاته بالاجاع وفي منية المصلي على قول منجعل السترشرمنا في حق نفسه لوكان كثيف اللحية جاّز و انكان خفيف اللحية لا يجوز و ان صلى في المساء انكان كدرا صحت صلاته وانكان صافيا بمكن رؤية عورته لايصيم ويكره الصلاة في النوب الحرير وعليه لانه يحرم عليه لبسه فيغير الصلاة ففيها اولى فآن صلى فيه سحت صلاته لان النهى لايختص بالصلاة وان صلى في ثوب مفصوب او توضأ بماء مفصوب او صلى في ارض مغصوبة فعسلاته في ذلك كله صحيمة (فَتُولِه والعورة من الرجل ماتحت السرة اليالكية) اليههنا بمعني مع ثم العورة على نوعين غليظة كالقبل والدبر وخفيفة وهي ماعدا هما وقليل انكشاف العورة لايمنغ الصلاة وكثيرها يمنع وحد المانع ربع عضو فا زاد عند ابي حنيفة ومحمد فان انكشف اقل من الربع لا يمنع وكذا اذا كان في اعضاء متفرقة فان كان كله لوجع يبلغ ربع عضو منع وان كان اقل لايمنع وعند ابي يوسف المانع النصف فا زاد فان كان اقل من النصف لايمنع وقيل له في النصف روايتان فيرواية جعله في حد الغلة وفي رواية في حد الكثرة والعضو كالبطن والفخذ والساق والرأس والشعر النازل من الرأس في المرأة حتى لوانكشف ربع كل واحــد من هذه الاشياء على الانفراد منع منجواز الصلاة والذكر بانفراده والانثيان بانفرادهما والدبر بانفراده و الاليتان بانفرادهما والركبة قال بعضهم هي تبع العخذ فهي معد عضو واحسد وقال بعضهم هي عضو على حدة وثدي المرأة ان كانت ناهدة تبع للصدر وان نزلا كان بانفراده ثم لافرق بينالعورة الغليظة والخفيفة في اعتبار الربع على الصحيح خلا فاللكرخي و من تابعه فانهم يقولون اذا انكشف من الغليظة اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة واعتبروها بالنجاسة المفلظة والتحيح ان الاختلاف فيهما واحد وماذكره الكرخي وهم لآنه قصد بهذا التغليظ فيالعورة الغليظة وهو فيالخفيفة تخفيف لانه اعتبر فيالدر قدر الدرهم وهو لايكون اكثر منسه فقذا يقتضي جواز الصلاة وانكان جيعد مكشوفا (قُو**لُه** والرَّبَّة من العورة) وقال الشافعي ليست بعورة والسرة عندنا ليست بعورة -وعنده عورة (فخوله وبدن المرأة الحرة كله أيمورة الاوجهها وكفيها) فيد اشارة الى

انالقدم عورة وفيه خلاف فني الهداية الاصيح آنه ليس بعورة وقبلالصحيح آنه عورة فيحقالنظر والمس وليس بمورة فيحقالصلاة والمشي والمراد مزالكف باطنه اماظاهره ضورة ولوانكشف ربع قدمها غلىقول منجعله عورة منع اداء الصلاة وان صلت وربع ساقها مكشوف يعيد الصلاة عندهما وانكان اقل لا تعيد وعند ابي بوسف لاتعيد اذاكان اقل من النصف وفي النصف عند روايتان في رواية الجامع الصغير جعله في حد القليل وفى رواية الاصل جعله فى حد الكثير والحكم فى البشــعر و البطن والظهر والنحذ على هذا الاختلاف والمراد بالشمع النازل من الرأس هو الصحيح واختسار الصدر الشهيد أنه هو ما على الرأس واما المسترسل فقيه روابتسان والاحوط آنه عورة ولو انكشـف ربع اذنها لانحوز صلانها هو الصحيم قال التمر تاشي كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل عنها هل بجوز النظر اليه قنيه روائسان احدهما يجوزكما يجوز النظر الى ريقها ودمهما والثانية لا يجوزوهو الاصيم وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عاننه اذا حلق قعيه الروايتان والاصيح آنه لا يجوز النظر اليهما والثانية يجوز لانه اذا انفصل سقطت حرمته (غُولِه وماكانَ عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة) وكذا المديرة والمكاتبة وام الولد ومن في رقبتها شيٌّ من الرق يمعني الامة والمستسعاة كالمكاتبة عند ابي حنيفة وانما جعل بطنهما وظهرهما عورة لانهما يحلان محل الغرج بدليل ان الرجل ادا شبه امرأته بظهر ذوات محارمه او بطنها كان مظاهراكما لو شبهها نفرجها والظهر هو ما قابل البطن من تحت الصدر الى السرة (فخو له وماسوى ذلك من بنتها -فليس بمورة) لانها فارقت الحرة من حيث انها مال تباع وتشتري فقارقتها فيالسترحتي ان الامتلاذا صلت ورأسها مكشوف حازت صِلاتها نان اعتقت وهي في الصلاة لزمهـــا ـ ان تأخذ القناع وهي في الصلاة ولا يبطل ذلك صلاتها لأن الفرض اتما لزمها الآن يخلاف العربان إذا وجد ثوباوهو في الصلاة فان صبلاته تفسد لانه توجه عليه الخطاب قبل ذلك ثم اذاكان مشيها ثلاث خطوات فادون ذلك لا تفسيد صلاتها وانكان اكثر فسدت وان لم تستر رأسها او سترته وقد ادت ركنا فسدت والخنثي حكمه حكم المرأة فان كان رقيقًا فكالامة (فوله ومن لم يجد مايز بل به النجاسة صلى معها و لم يعد) هذا على وجهين ان كان ربع الثوب فصاعدا ظاهرا يصلى فيه فان صلى عريانا لاتجوز صلاته لان ربع الشئ يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الربع فكذا عنبد محد يصلي فيه ولا يحوز أن يصلى عريامًا وعندهما ينخير بين أن يصلى عريامًا أوفيه والصلاة فيه افضل وقوله من لم يحد مايزبل به النجاسة ما نقصورة اى مناى مايع طاهر وهو باطلاقه قو لهما خلافا لحمد على ماعرف وحدعدم الوجود ان يكون بينه وبين الماء ميل قصاعد ا(قو له ومن لم بحدثو باصلي عربانا قاعدايوى بالركوع والمجود) المرادبالوجود القدرة فان ابيجله هل بلز مداستماله الاصم يجب عليه استعماله وقد بيناه في التيم قوله ثوبا فيه اشارة الى أنه من اى ثوب كان من حرير

اوغيره قوله قاعدا صفة القعود أن يقعد مادا رجليه إلى القبلة ليكون استرله وقوله يومي خلافا لزفر فانه يقول لايحز يه الا ان يصلي فيسه بركم ويسجد (قول فان صلي قائنا اجزأه) يعني ركوع وسجود لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القياء اداء الركوع والسجود فبيل الى الجمائساء (قو له والاول افضل) يعني صلاته قاعـــدا يومي وانما كان افعنل لان المسترواجب محق الصلاة وحق النماس ولانه لاخلف له والاعاء خلف عن الاركان ولان السير فرض والتيام فرض وقد اضطر الى ترك احدهما فوجب عليه أكثرهما وهو السترلانه لايسقط فيحال مزاحوال الصلاة معالقدرة عليه والقيام يسقط في النافلة مع القدرة عليه فكان السير اولى وفعله على ماذكرنا استرله فكان اولى ولان النافلة تجوز على الدابة بالاعاء ولاتجوز مون السيرحال القيدرة وعن محمد في العربان يعده صاحبه آنه بعطيه الثوب اذا صلى فانه ينتظره ولا يصلى عريانا وان خاف فوت الوقت كذا فيالقتــاوي ولو صلى رجلان فيتوب واحد واســتتركل واحد بطرف مند اجزأه وكذا لو التي احد طرفيه على نائم اجزأه (قو له وسوى الصلاة التي مدخل فيها نية ـ لايفصل بينها وبين التمريمة بعمل ولاغيره) والنية هي العلم السابق بالعمل اللاحق ويجوز تقديمها على التكبيرة اذا لم يوجد مايقطعها وهو عمل لايليق بالصلاة ولامعتسبر بالمتأخرة عن التحريمة لان مامضي لايقع عبــادة لعــدم النية وعند الكرخي يجوز بنيـــة متأخرة عن التحريمة و اختلفوا الى متى قال بعضهم الى منتهى الثناء وقيل الى التعوذ ولايعتسبر بقول الكرخي لانالنية بمدالشروع تؤدي الى وقوع الشروع خاليا عنها فان قيلالصوم يجوز ينية متأخرة عنوقت الشروع قيل وقت الشروع فيه طلوع العجر وقت نوم وغفلة فلو شرطت النية حبنئذ لضاق الامرواما وقت الشروع في الصلاة فهو وقت حضور ويقظة فيكن تحصيلها بلامشقة قوله لايغصل بينها وبين التحرعة بعمل يعني عالايليق بالصلاة والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي فأن كانت فرضا فلابد من التعيين ولايكفيه بنية الغرض لان الغرض انواع واذا نوى فرض الوقت حاز الا في الجمعة لان ألحماء اختلفوا فىفرض الوقت فى يوم الجمعة ولو لم بنو فرض الوقت فى غير الجمعة لكن نوى الظهر لا يحوز لان هذا الوقتكما يقبل ظهر اليوم لقبل ظهرا آخر لانه رعا يكون عليه ظهر فائتة وقبل يجوز وهو ^{الصحي}ح كذا في الغناوي قال لان الوقت متعين له وفي النهاية انما يجزيه ان ينوي. فرضالوقت اذاكان يصلي فيالوقت اما بعدخروج الوقت اذاصلي وهولايعلم نخروجه فنوى فرض الوقت فاكه لايجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت هو العصر فاذا نوى فِرض الوقت كان ناويا للعصر و صلاة الظهر لانجوز بنيسة العصر وان نوى ظهر اليوم حاز وان خرج الوقت واعلم ان النية لاتتأدى باللسان لانها ارادة والارادة عل القلب لاعل الاسان لان عل اللسان يسمى كلاما لا ارادة الا ان الذكر باللسان مع عمل القلب مننة فالاولى ان يشغل قلبه بالنية ولسسانه بالذكر ويده بالرفع واما اذاكانت

الصلاة نفلانانه يكفيه مطلق نية الصلاة واختلفوا فىالتراويح والاصيم انهسأ لانجوز الا ينية التراويح وقال المتاخرون تجوز التراويح والسنن بنية الصلاة المطلّقة الا ان الاختيار في التراويج أن ينوى التراويح اوقيام الليل وفي السسنة أن ينوى السنة وفي الوتر أن سوى الوتر وكذا في صلاة العيدين (قوله ويستقبل القبلة) اعدا أنه لابحوز لاحد ادآ. فريضة ولا نافلة ولاسجدة تلاو: ولاصلاة جنازة الا منوجها الى القبلة فان صلى الى غير القبلة متعمدا من غير عذر كفر ثم من كان بمكة قرضه اصابة عينها ومن كان نائبا عنها قرضه اصابة جهتها هوالصحيح وقال الجرجاني فرضه اصابة عينها ايضا وفائدة الخلاف اشتراط نبة عين الكعبة للنائي ضلى قول الجرجاني بشترط وعلى الصحيح لايشترط وان صلى الى الحطيم اونوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة لم يجز وكذا لونوى المسجد الحرام ومزكان بالمدين أ تعرضه العين لانه يقدر على اصابتها يقين لان قبلة المدينة ثبت من حيث النص وسائر البقاع بالاجتهاد (قو إله الا انبكون خالفًا فيصلي إلى اىجهة قدر) سواء كان الحوف من عدو اوسبع اوقاطع طريق اوكان على خشبة في البحر بخاف ان انحرف الى القبسلة ان يغرق اوالمريض لابحد من محوله الى القبلة او بجد الا أنه يتضرر بالتحويل (فخو لد فأن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهد وصلى) الاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصود قان لم يقع اجتهاده على شئ من الجهات قبل يؤخر الصلاة وقبل يصلى الى الجهات الاربع والمسئلة على ثلاثة أوجه اما أن لايشك ولا يتحرى وجوابه أن صلاته على الجواز الا أنَّ يتبين له الخطأ والثاني أن يشك ولا يتحرى وجوابه أن صلاته على الفساد الا أن يتين لهالصواب فان تين له الصواب ان علم بعد الغراغ آنه اصاب القبلة لايعيد وأن علم في الصلاة انه اصاب القبلة اسستأنف ولا يجوز له البناء والثالث ان يشسك ويتحرى وهي مسئلة الكتاب وجوابه ان الصلاة على الجواز ولو تبين له الخطأ وهذا اذا كانت السماء منفية اجاعا فانكانت مصحبة قال بعضهم بجوز ولافرق بين الغيم والصحو وظاهر كلام الشيخ يشير البه وقال بعضهم انما يجوز اذا كانت السماء متغيمة اما اذا كانت مصحيسة لايجوز لأنه يجب عليمه معرفة القبالة بالدلائل فاذا فرط لم يكن الجهل عذرا ومن الدلائل الشمس والقمر والقطب قوله بحضرته حد الحضرة ان يكون بحيث لوصاح به سمعه وفيه اشارة الى انه لا يجب عليــ للب من يســ أله و اشارة الى إنه اذا وجد من يسأله وجب عليه ســؤاله و الاخذ بقوله ولو خالف رأيه اذاكان الحــــر من اهل ذلك الموضـــم وكان متبول الشبهادة وكذا الاعمى اذا لم يجدوقت الشروع من يسسأله و اخطأ جاز وان وجد مزيساً له ولم يساله لانجوز صلاته كذا في الذخيرة ولو اجتهد ومحضرته مزيساًله فاصاب القبلة ينبغي انالا بجوز على قولهما خلافالابي يوسف وفي الجندي يجوز ، دا اصاب القبلة (قوله فان علم انه اخطأ بعد ماصلي فلا اعادة عليه) لانه ليس فى وسعد الا النوجد الى جهة التحرى والتكليف منيد بالوسع (قوله وان علم ذلك

وهو فى الصلاة استدار الى القبلة و بنى عليها) لان فرضه تعين عليه حين علم فلزمه الاستدارة ولوسال قوما بحضرته فلم يخبروه حتى صلى بالتحرى ثم اخبروه بعد فراغه انه لم يصلم الى القبلة فلا اعادة عليه ولو ترك من يسأله بحضرته فصلى بالتحرى واصاب القبلة لم تجز صلاته وقال ابو يوسف تجوز اذا اصاب القبلة واذا اداء اجتهاده الى بهة ثم صلى الى غيرها فصلاته فاسدة ولو اصاب القبلة عندهما وقال ابو يوسف بجوز اذا اصاب القبلة واقد اعلم

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

هذا من باب اضافة الشي الى نفسه اعلم ان الوصف كلام الواصف والصفة هي المعنى القائم خات الموصوف فتول القائل زيدعالم وصف زيد لاصفةله والعلم القائم به صفته لاوصفه وحاصله ان قيام الوصف بالواصف وقيام الصفة بالموصوف (قال رجه الله فرائض الصلاة سنة) اىفرائض نفس الصلاة والقياس ست بدون الهاء لان القرائض جم فريضة لكنه قال على تأويل القروض والالف واللام في قوله الصلاة للمهسود أي الصلاة المروضة لان التيام في النافلة ليس بغرض (فولد النحريمة) يعني تكبيرة الاحرام عدها من الفروض لا تصالها بالصلاة لائها منها بمنز لة الباب للدار فان البساب وال كان غيرها فهوزيمد منها وسميت تحريمة لانها تحرم الاشياء المباحة قبلها مزالكلام والالتفات والاكل والشرب وغيرذنك وهمشرط عندهما وفرض عندمجد ونائمته فيما اذا نسدت القرضية فتقلب نفلا عندهما و عنسده لا وفيما اذا شرع في الظهر قبسل الزؤال فلا فرغ من القرعة زالت الثمس فعندهما بجوز وعنده لانان قلت قند صارت الشروط مسبعة والغروض خبسة وهو خلاف ماذكرتم من العدد فالجواب أن نقول الطهسارة بأنواعها واحدة والسادس التمرعة والقروض الجسة المذكورة والسادس أخروج من الصلاة عند ابي حنيفة والطمانينة على قول ابي يوسف والانتقال من ركن الى ركن عندهما (قولد والتيام) يعني في صلاة الفرض والوتر وحدالقيام أن يكون يحبث أذامد بده لا نال ركبته ويكره التيام على احد القدمين في الصلاة من غير عذر وتجوز الصلاة والعذر لانكره كذا فالتتاوي (فحولة والتراءة) لتوله تعالى نافرؤا ما تيسر من الترأن و الامر لاو جوب و التراءة لاتيب في غير الصلاة بالاجاع فتبتت انها في الصلاة (فو له والركوع والسجود) لقوله تعالى اركعواواسجدوا نازكوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض (قُولِهِ والمتعدة في اخر الصلاة مقدار التشهد) اي من قوله التجيات الي تلبده ورسوله هو الصحيم حتى لوفرغ المقندي قبل فراخ الامام فتكلم فصلاته تامة تال فىالمسيط لوفرخ المقندى قبل فراع الامام فسلم اوتبكلم فصِلاته ثامة (فوله ومازاد على ذلك فهو سنة) اطَّلَق اسم السنة وفيها واجباتُ كترَّاهُ الفائحة وضم السورة اليها ومراعات الزيب فياشرع مكررا في ركعة واحدة كالسجو دحتي

لوترك السجدة الثانية من الركعة الاولى ساهيا وقام وصلى تمام • لاته نم تذكرها فعليه ان يسجد المتروكة ويسجد للسهو لترك الترتب فيماشرع مكررا ومن الواجبات ايصا القعدة الاولى وقراءة التشهد فيالقعدة الاخيرة والقنوت وتكبيرات العيد والجهر فيما بجهر فيه والمحافنة فيما بخافت فيه ولهذا وجب السهو بتركها وانما سماها سدة لانها ثبت وجوبها بالسنة (قُولِهِ واذا دخل الرجل في صلاته كبر) اي اذا اراد ا دخول لقوله تعالى فاذا قرأت القرأن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءة القرأن قوله كبر اي عظم والمراد مه النحريمة (فوله ورفع يديه مع التكبيرة) الرفع سنة وليس بواجب وقوله مع التكبيرة اشارة الى اشتراط المقارنة و الاصحح آنه يرفع اولا فاذا استقرتا في موضع المحاذاة كبر لانالرفع عنزلة النفي كانه نبذ ماسوي الله تعالى وراه ظهره فالبداليني كالآخرة واليسري كالدنبا و لان في الرفع نني الكبرياء عن غيرالله و قوله الله اكبر منزلة اثبات الكبرياء الله تعالى والنني مقدم على الانبات كما في كلة الشبهادة لااله الاالله ولا تصبح تكبيره الاحرام الا في حال القيام اما اذاحنا ظهره ثم كبر ان كان الى القيام اقرب يصم و آن كان الى الركوم اقرب لابصيم (فو له حتى يحاذي بابهاميه شيمتي اذنيه) وعندالشانعي حذاء منكبيه وع . مالك حدًا. رأسه وقال طاوس فوق رأسه واجعو اكلهم على ان المرأة ترفع حدًا. حنكبيها لانه استرلها وعلى هذا الخلاف التكبير فىالقنوت والأعياد والجنازة وآما الامة فذكر في الفناوي انها في الرفع كالرجل (قول اله فان قال بدلا من التكبير الله اجل او اعظم او الرحن اكبراجزأه عنــد آبي حنيفة و محمد) وهل يكره الدخول بُغير لفظ المتكبــير عنمدهما قال السرخي لا و في الذخيرة الاصنح آنه يكره لقوله عليه السملام و تحريمها التكبيرو قوله بدلا من التكبير فيه اشسارة الى ان الاصل الله اكبروغيره بدل منسه و ان قال الله اجل او اعظم ساهيا لم يجب عليه ســهو الا في افتتاح صلاة العيد فأنه اذا قال. ساهيا وجب عليه السمهو كذا في المستصنى قوله اجزأه هذا اذا قرن اسم الله بهذه الصفة اما اذا قال اشعداً اجل او اعظم او اكبرو لم يزد عليه لايصير شارعاً بالاجام لان الاقتصار على الصفة دون الاسم لم يكمل به التعظيم والثناء واذا ذكر اسم الله من غير صفة فقال الله اوالرجن اوالرب صبح دخوله عنــد ابى حنيفة لأن فى هذا معنى التعظيم و قال محمد لابد من ذكر الصفة مع الاسم لان تمام التعظيم بذكرالاسم والصفة ولو اقتخم بلااله الااللة اوبالحدللة أوبسخانالة اوتبارك الله بصيرشارعا عندهما سواءكان يحسن التكبير اولاوقال أويوسف اذاكان يحسن التكبير لم يجز الأبار بعة الفاظ الله اكبرالله الاكبرالله كبيرالله الكبيرلقوله عليه السلام مغتاح الصلاة الطهور وتحريمها النكبير فعلم الهلاتحريم بغيره ولهما قوله تعالى وذكراسم ربه فصلي ولوقال الرحيم اكبرجاز عندهما خلافا لابي يوسف ولوقال الرحن جاز ولوقال الرحيم لايصير شارعا لأنه من الاسماء المشتركة ولوقال بسمالله إلرحن الرحم لايصير شارعاً لانه التبرك كانه قال اللهم بارك لى في هذا ولوقال اللهم ولم يزد عليه

الاصيح آنه لايصيرشارعا اوقال اللهم أغفرلي واستغفر الله أوحولق لايصيرشارعا اجماعا لانه دعاء والوافنتح بالفارسسية وهو يحسن العربية اجزأه عندابي حنيفة ويكره وعندهما لايجزيه الااذاكان لايحسن العربية (فولد ويعتمد بيد. اليمني على البسري) وقال مالك يرسل يديه لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم وأظب عليه و قال على رضي الله عنه من السنة أن يضع المصلى بمينه على شماله تحت السرة في الصلاة وأما كيفيته فعند مجمد يضع باطن كفه اليمني على ظاهر كفه اليسرى وعسد ابي يوسف بأخذ بمينه رسفة اليسرى واستحسن كثيرمنالمشايخ الجمع بينهما بان يضع باطن كفد البهني على ظاهركمه اليسرى وبحلق بالخنصروالابهام علىالرسغ ووقته حين شرع فىالتكبير عندهما وقال مجمدلايضع مالم يشرع فيالقراءة فالاعتماد سنة القيام عندهما حتى لايرسل حالة الثناء وعند محمد سنة التراءة حتى أنه يرسل حالة قراءة الثناء قال في الهداية الاصل ان كل قيام فيد ذكر مستون بعتمد فيه ومالا فلاهو الصحيح فيعتمد فى القنوت وصلاة الجنازة ويرسسل فى القومة من الركوع وبين تكبيرات المعيد (فَوْ إِنْ ثَمْ يَعُولُ سَجَمَانُكُ اللهم وبحمدك) لغوله تعالى وسبح بحمَّد ربك حين تقوم (قول، وتبارك أسمك) اى دام خيرك والبركة الخير الكثير قال صاحب الحواشي من بركة اسمه تعمالي آنه اذا جاور جلدا مهامًا لا يمس ذلك الجلد الأالمطهرون (قولدوتعالى جدك) اي عظمتك والجد هو العظمة والجلال (فو له ولااله غيرك) المشهور في آله اهتم واعلم انه اذا افتتم المؤتم الصلاة بعدماشرع الامام فيالقراءة . لايأتي بالثناء بل يسمم وينصب لقوله تعالى وآذا قرئ القرأن فاستموا له وانصنوا وقيل يأتى بالثناء بين سكتات الامام كلة كلة (قولد ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم) اي بلجأ الى . الله تعالى يقال عذت بغلان اي لجأت اليه وسمى الشيطان لشطو ته من الخبراي لبعده عنه والشطن البعد والرجيم بمعني المرجوم والاولى انيقول استعيذبالله ليوافق القرأن ومقرب منه اعوذبالله ثمان التعوذ تبع لقراءة عندهما لانه شرع لافتتاح القراءة وقال ابويوسف تبع الشاء لانه دعاء فكان من جنسة وقائدة الخلاف الهلايأتي به المقتدى عندهما لانه لاقراءة عليه وعندابى يوسف يأتى به وكذافى صلاة العيديأتي به عندابي يوسف عقيب الثناء قبل التكبيرات وعندهما بعدالتكبيرات وكذاالمسبوق اذاقام الىالقضاء لايأني به عندابي وسف لانه قداتي به عقيب الثناء وعندهما يأتي به لانه يقرأ الآن واختار صدر الا ملام قول ابي يوسف (قولد ويقرأ بسم للله الرحن الرحيم) لما قال يقرأ وفصلها عنالشاء دل عبر إنها من القرأن و إمر ه بالخافته بها في صلاة الجهر دليل على انها ليست من الفاتحة بل هي آية انزلت للفصل بين السورتين ولهذا كتب في المجعف بخط على حدة ولا ينأى بها فرض القراءة لانها بعض آية وليست بآية نامة وقال الشافعي هي آية مناؤل الفاتحة فولا واحدا وله في اوائل السور قولان و فی تکرارها ثلث روایات عن ابی حنیفة روی ابو پوسے عند آنه یقرؤها في اول كل ركعة مرة ولا يعيدها في تلك الركعة و روى الحسن عنه آنه يقرأها في اول

كل ركعة عند ابتداء القراءة ولا يقرأها بعد ذلك الى ان يسلم وروى مجمد عنه اله يقرأها قبل الفانحة وبعدها تلسمورة وهذا في صلاة المحافتة اما في الجهرية فلا يعيسدها فيها والصحيح اله يؤتي بها في كل ركعة مرة ولا يؤتي ما بين السورة والفاتحة الا عند مجمد فانه يؤتى بها في صلاة المحافنة (قول ويسرها) وقال الشافعي بجهر بها في صلاة الجهر و قال مالك لايقرأها لاسرا ولا جهرا الافي التراويح يُفتح بُها السبورة دون القائحة (قُولِ إِنْ مُعِمَّا فَأَنْحَةَ الكتابِ) سميت فاتحة لانه يَفْتُنَّعَ بِهَا القرآءة ايبدأو تسمى الوافية لانها لاتتنصف في الصلاة وتسمى السبع المثاني لانها تثني في كل ركعة ثم قراءتها لاتتعين ركنا عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا للشافعي في الفاتحة ولما لك فيهما لنا قوله تعالى فاقرؤا ماتيمس من القرأنُ والتعبين ينفي التيسير (قو له فاذا قال الامام ولا الضالين قال امين) اي قال الامام آمين خفية والضالون هم النصارى والمفضوب عليهم اليهود (قول، بقولها المؤ . عميها) لترله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا واذا سمع المقتدى منالامام ولاالض ين في صلاة المحافتة هل يؤمن قال بعضهم نع لظاهر قوله عليه السلام اذا قال الامام ولا لصالين فتولوا آمين ولم يفصسل وقال بعضهم لا يؤمن لان ذلك الجهر لفسو فلا يتبع وفي صلاة الجمعسة والعبدين اذا سمع المقتدى من المقتدى التأمين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في الفتاوي قال في المبسوط يخني الامام التعوذ والتشهد والتسمية وآمين (قوله ثم يكبر و يركع) و في الجامع الصغير بكبر مع الانحطاط فني الاول بكير في محض التيام و في الثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانحطاط ويحسذر منالمد في التكبير ولايطوله لان المد في اوله خطساً منحبث الدين لكونه استفهاما وهو كفر وفي آخره لحن منحبث اللغة وفي النَّهاية هذا ا لايخلو اما انككون مفسدا واما انكون خطأ فان قال الله بمد الهمزة فهذا يغسد الصلاة وان تعمد يكفر لانه شك واما اذا خلل الالف بيناللام والهاء فهذا لايضيره لانه اشباع ولكن الحذف اولى واما اذا مدالهمزة من اكبر تفسد ايضا لمكان الشك وان مدمايين الباء والرادبان وسطالقا بينهما قال بعضهم نفسد وقال بعضهم لاتفسد وتجزم الراءمن اكبروانكان اصله الرفع بالخبرية لانه روى عن اراهيم التمعي موقودًا عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله ` عليه وسَــل انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم (قوله ويُعتمد بِديه على ركبتيه ويفرِّج بين اصابعه) ولايندب الىالتغريج الا في هذه الحالة لانه امكن ولا الى المضم الا فيحالة اتسجود ليقع رؤس الاصابع مواجهة للقبلة وماســوى ذلك بنزك على عادنهُ فلا يتكلف لاللضم ولا للتغريج (قوله و ببسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه) روى المعليه السلام كان يعتدل في ركوعه بحيث لو وضع على ظهره قدح فيه ما لم يهرق ولو انتهى الى الامام وهو راكع فكبر للاحرام تأثماً فرفع الامام رأســه قبل ان يركع لايصيرمدركا لهذه الركعة ولوانه لما انتهى الى الامام كبرللاحرام مؤنبا انكان الى الركوع اقرب فصلاته فاسدة لانتكبيرة الاحرام لاتصيح الافىحالة القيام ولو انالرجل اذاركغ

فطأطأ رأســـه قليلا ان كان الى القيام اقرب منه الى تمام الركوع لايجوز وان كان الى ممام الركوع اقرب اجزأه كذا في الكرخي و لوكان احدب تبلغ حدو بنه الي الركوع بجب عليمه أن يخفض رأسمه الركوع أكثر حدو نه و لأيجزيه حدو بنه عن الركوع لانه كالقائم ولايجوز للمَاثُم الافتسدا. به على الصحيح كذا في الفتاوي وذكر التمر ثاشي أنّه على الاختسلاف في اقداء القائم بالقاعد (فولد وبغول في ركوعه سجسان ربي العظيم ثلثًا وذلك ادناء) اى ادناكمال ألجمع او ادنى كمال السنة والكمال ان يغولها عشراً وفي منيةً المصلى ادناه ثلث والاوسط خس والاكل سبع و لوكان الامام في الركوع فسمع منخلفه خفق النصال قال ابو حنبغة لاينتظرهم خشسية الرياء وعن محمد كذلك ايضا زجرا لهم عن التأخير عن الجماعة وقال بعضهم أنكان الداخل غنيا لم ينتظر وأنكان فتيرا جاز انتظاره وقال ابواليث العرف لاينتظره وان لم يعرفه لابأس بانتظاره وقال بعضهم افهكان عادته حضور المسجد وملازمة الجماعة جاز انتظاره والا فلا (فوله ثم يرفع رأسمه وبقول سمع الله لن حده) هذه القومة ليست مفرض عندهما وقال أبو يوسف فرض وقوله سم الله لن حده اي إجاب الله لمن دعاه يغال سمع القاضي البينة اذا قبلها (فولد ويغول المؤتم رينا لك الحد) و في مذهب اجد رينا ولك الحد ولا مقولها الامام عنيد ابى حنيفة وعندهما يقولهاسرا امدان يقول سممالله لمن حده لانه حرض غيره فلا نسي نفسه يعنى لما قال سمع الله لن حده صار محنا على التحميد فكان عليه الاستثال فيأتى به مع السميع كالمنفرد قلنا المنفرد لماحث عليه ولمريكن معه من يمتئل تعين عليسه الامتثال وله قوله عليه السلاماذا قال الامام سمع الله لمن جده فقولوا رنالك الجدوهذه قسمة والقسمة تنافي الشركة و لهذا لايأتى المؤتم بالتسميع ولانه لوكان الامام يقولها لوقع تحميده بعد تحميد المأموم وهذا خلاف موضع الامآمة وامأ المنفرد فانه بجمع يتنهماً علىالاصيم كذا فيالهداية (قُولُه فاذا استوى قائمًا كبروسجدولم يرفع بديه) اماالاسنواءقائمًا فليسَ بفرض عندهما وقال ابو بوسف فرض وقد بيناه (قول، ويعند بيديه على الارض) يعني في حالة مجوده (فَوَلَهُ وَوَضَعَ وَجَهُهُ بِينَ كَفِيهُ وَبِدَاهُ حَذَاءُ اذْنِهِ } لأن آخر الركفة معتبرها ولها فكما يجعل رأسه بين يديه في اول الركعة عند التحريمة فكذا في آخرها كذا في النهاية ويوجه اصابع يديه نحو التبلة في مجوده وروى عنابن عرائه رأى رجلا ساجدا قدعدل يديه عن النَّبَلَة مَثَالَ استقبل بهما النَّبَلَة فأنهما بِحِمْدُ أن مع الوجد (فَوَلِهُ وَيَحْدُ عَلَى انفد وجيهته ﴾ هذا هوالسنة وإن وضع جبهته وحدها دون الانف چاز وكذا لو وضع انغد وبالجبهة عذر ناته يجوز ولايكره لاجل العذر وان لم يكن بالجبهة عذر حاز عند الي حسفة . ويكره وعندهما لايجوز وان مجد على خده لايجوز لافسطال العسند ولا فيغشيره الاانه في حال العنو يومي لأن وضع الخدلايّاتي الابالانحراف عن القبلة ثم السجود على البدين والركبتين ليس بواجب عنسدنا خسلانا لزفر وقال ابو اللبث السجود على الركبتين فرض

وعلى البيدين ليس بفرض قوله وسجد على انفه و جبهته انميا قدم ذكر الانف لانه وضع اولا ماكان اقرب الى الارض عند السجود وهو اقرب اليها من الجبهة ومن شرط جواز المجود ان لايرفع قدسه فيه فان رضهما في حال مجوده لاتجزيه السجدة وانا رفع احدهمما قال فيالمرتبة تجزيه معالكراهة ولوصلي علىالدكان وادلى رجليه عنالدكان عند المجود لايجوز وكذا على السرير اذا ادلى رجليه عنها لايجوز ولوكان موضع السجودا رفع من موضع القدمين قال الحلواتي انكان التفساوت مقدار اللبنة او اللبنتين يجوز وانكآن اكثر لآيجوز واراد البنة المنصوبة لاالمغروشيه وحدالبنية ربع ذراع (فو له نان اقتصر على احدهما جاز عند ابي حنيفة) انما يجوز الاقتصار على الانف اذا مجد على ماصلب منه اما اذا مجد على مالان منسه وهو الارتبة لايجوز (قُولُه وقالَ او يوسـف ومجد لايجوز الا قتصار على الانف الا من عذر) وهو رواية عن ابي حزينة وعليه الفتوى (فو له نان سجد على كور عماشه اوناضل ثونه اجزأه) وكورها دورها يقسال كور عامته اذا ادارها على رأسمه وانما يجوز اذا وجمه صلابة الارض ولو صلى على القطن المحلوح انوجد صلابة الارض اجزأه والا فلا وكذا على الحشيش الموضوع والتبن فان سجد على الخنطة والشمير جاز وعلى الذرة والدخن لايجوز فانكانت هذه الاشياء في الجوالق جاز في جيمها كذا في سية المصلى وان وضع كغيد وسجد عليهسا جازوهو الاصيح وعند بعضهم لايجوزوان بسسط كمدعلي النِمَاسَةُ وَسَجِدَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ هُو الصحيحُ وأَمَا اذَا سَجِدُ عَلَى فَاصَلُ ثُوبُ فَأَنَّهُ يَجُوزُ وَلَا يكره اذا كان لدفع الاذي وانالم بكن لدفّع الادي يكره بالاجاع (قوله وبدي ضبعيه) اي يظهرهما والضبع بالسكون العضد وهذا اذالم يؤذ احدا اما اذاكان في الصف لا يفعل واما المرأة فلا تفعل وتلصق بطنهابفغدهافي السجود والامة كالحرة في الركوع والسجود والنعود وامارهم البدين عندالنمريمة فهي كالرجل كذا في النتاوي (فوله ويجا في بطنه عنفنذيه) ايبباعده واما المرأة فتخفض وتلصق بطنها بفخذها والمرأة تخالف الرجل في عشرة مواضع ترفع يديها عند التمريمة الى منكبيها وتضع يمنها على سمالها تحت ثديها ولاتجا فيبطنها عن فغذبها ولاتدى ضبعيها وتجلس متوركة فيالتشهد ولاتفرج اصابعها فيالكوع ولاتؤم الرحال وتكره يجاعتهن وتقف الامامة وسبطهن ولاتجهر في موضع الحهر والامامة كالحرة في حبع دلك الافي رفع البدين عند الاقتاح فانهارفيه كارحل (فوله ويوجد امسانع رجلبه نحو القبلة) وكذلك امسابع لمديه ويعتدل في معود، ولايعرش زراعيه ويضم فنذيه للوله عليدالسنلام اعتدلوا في السجود ولا أ يفتش احدكم زراعيه اعتراش الكلب وليضم فنذيه (فولد ويقول في مجود سجان ربي الاعلى ثلث اوذلك ادناه) لانه لما نزل قوله تعسالي سبح اسم ربك الاعلى قال هليه السلام اجعلوها في مجودكم ولما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها

فيركوعكم قوله وذلك ادناه اىادني تسبيحات السجودوادني كال الجمع اوادني كال السنة والاوبيط خمس والاكل سبع قال الثوري يستحب انيقولها الامام خسا ليتمكن المقتدي من ثلاث قان نقص عن الثلاثُ او تركه اصلا جاز و يكره (قوله ثم يرفع رأسـه ويكبر) والسنة فيه أن يرفع حتى بستوى حالسا ونكلموا فيمقداره فروى الحسن عن إي حنفة اذا رفع مقدار مانمر الربح اجزأه وفي الهداية الاصحرانه اذاكان اليحال السجود اقرب لايجوز لانه بعد ساجدا وان كان الى الجلوس اقرب حازلانه بعد حالسا وليس في هذا الجلوس ذكر مسنون عندنا (فول فاذا أطمأن جالساكبروسجد) الطمانينة في سائر الاركان واجبة عندهما وقال ايوسف فرض ويوجوبها قال الكرخي وعن الجرحاني انها سنة وفائدة الخلاف بينهما انءلي قول الكرخي اذاتركها ساهيا مجب عليه سمجود السهو وعلى رواية الجرجاني لا يجب (قول فاذا الحمأن ساجد اكبر واستوى قائما علم صدور قدميه) معتدا بديه على ركبتيه (قو لهولا نقعد ولا يعتد بديه على الأرض) و به ظلمالك واحدوالشافعي يجلس جلسة خفيفة ويعتمد بيديه على الارض (قو ل و ونفعل فيالركمة -الشبانية مثل مأفعل فيالاولى) اي من!لقيام والقراءة والركوع والسبجود (قو لم الاائه | لايستفتح ولا يتعوذ) لان ذلك لم يشرع الامرة (فولدولا يرفع بديه الافي التكبير الاول) وقال الشافعي يرفع عند الركوع وعندالرفع منه لنا قوله عليه السلام لاترفع الايدى الافي سبع مواطن عند افتتاح الصلاة واستقبال البيت والصغا والمروة والموتفين والجرتين والقنوت والعبدين كذا فيالكرخي (قو له فاذا رفعرأسه من السجدة الثانية فيالركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب البني) وقال مالك في القعدتين جعا المسنون فيها التورك وقال الشافعي في القعدة الاولى مثل قولنا وفي الثانية مثل قول مالك و ان كانت امرأة جلست علىاليتها اليسرى واخرجت رجلها منالجانب الايمن لانه استرلها وتضم فغذبها وتجعل الساق البمني على الساق اليسمى (قول ووجه اصابعها نحو القبلة) يعني اصابع رجله اليمني ووضع يديه على فغذيه لانه اسـلم منالعبث فيالصلاة (قول ا وبسـط اصابعه نحو القبلة) ويفرق بين اصابعه ثم هذه القعدة سـنة لوتركها حازت صلاته ويكره ان يتركها منعمدا فان تركها ساهيا وجب عليه سجود السهو (فو له وتشهد) هذا مزقبيل اطلاق اسم البعض على الكل واختلفوا فيهذا التشبهد فقيل انه واجب كالنعدة وهو الصحيم وقيل سـنة ولاخلاف في التشـهد الثاني آنه واجب وفي شرحه إلتشهد مسنون في العدة الأولى والثانية (قو له والتشهد النميات لله الي آخر.) هذا تشهد ابن مسعود فانه قال اخذ رسول الله صلى إلله عليه وسلم بيدى وعلني التشهدكما يعلمي سورة منالقرأن وقال قل التحيات لله والصلوثُ والطيبات الى آخره ومعنى التحيات الملك لله والبقاملة والصلوت يعني الصلوات الخس والطيبات قيل شهادة ان لااله الاالله يعني الوحدانية لله وقبل الزكاة وهل بشير بالمسجمة من مشابخنا من قال لألان مبنى الصَّلاة على السكينة وقال

بعضهم نم لان النبي صلىالله عليدوسلمكان يغطه وكيفيتدانيقبض اصبعدالخنصر والتي تليها ويحلق الوسطى بالابهام ويشير بمسجنه (قوله السلام عليك ايها الني ورجدالله وبركاته) أي ذلك السلام الذي سلم الله عليك ليلة المعراج فهذا حكاية عن ذلك السلام لا ابتداءالسلام ومعنى السلام اى السلامة من الآمات (فوله وعلى عباد الله الصالحين) الصالح هو القائم بحقوق الله و حقوق العباد والصلاح ضدالفساد (فوله ولا يزيد على هذا فىالنعدة الاولى) فان زاد ان كان عامد اكره و ان كان ساهيا فعليه السسهو واختلفوا فىالزيادة الموجبة للسهو فروى عن ابى حنيفة اذا زاد حرفا واحدا وقيل اذا زاد اللهم صل على محمد وقبل لابجب حتى يغول وعلى ال مجمد واختلفوا في المسبوق اذا قعد مع الامام في القعدة الاخيرة قال بعضهم لايزيد على هذا و قيل يدعو وقيل يكرر التشهد الى عبده ورسسوله وفىالنهاية المختار أنه يأتى بالتشهد وبالصلاة على النبي والدعوات واذا كان على المصلى مجدنا السهو وبلغ الى عبده ورسوله هل يصلى على الني و يدعو قال الكرخي لا يزيد على عبده ورسوله ويسلم ويأتي بالصلاة على النبي والدعوات في تشهد سجود السهو وعلى قياس قول الطحاوي يأني به قبل محود السهو (قول و يقرأ في الركفتين الاخرين فانحة الكتاب حاصة) وتكرهالزيادة على ذلك وذلك سنة على الظاهر و فى الهداية هو بيان الافضل هو الصحيح وروى الحسن عن ابى حنيفة انه واجب حتى لوتركه ساهبا وجب عليه مبحود السهو والصحيح انه لايلزمه السهو (قوله فاذا جلس في آخر صلاته جلس كما يجلس في الاولى) هذا احتراز عن قول الشيافعي رجد الله نانه بجلس عنده في هذه القعدة متوركا (فخو له وتشهد) وهو واجب اعني التشهد واما القعدة فهي فرض (فوله ويصلي على النبي صلى الله عليد وسلم) ولا تبطل الصلاة بتركها عندنا وقال الشافعي قراءة التشهد والصلاة على الني فرضان حتى لوتركهما لاتجوز الصلاة (فخو لهودعا بما يشابه الفاظ القرآن) لم يردبه حقيقة التشبيه لان كلام العباد لايشبه كلام الله ولكنه اراد الدعوات المذكورة فيالقرأن ربنا آثنا فيالدنيا حسنة الى آخره او يأتى بمعنساه مثل اللهم عافني واعف عني واصلح امرى واصرف عني كلُّ شر اللهم استعملي بطاعتك وطاعة رسولك وارحني باارحمالراجين (فوله والادعية المأ ثورة) يجوز نصب الادعية عطفا على الفاظ ويجوز خفضها عطفا غلى القرأن والمأ ثورة المروية عنالنبي عليه السلام الهم لك الجدكه ولك الملك كله وبيدك الخيركله والبك يرجع الامر كله اسألك من الحيركله وأعود بك من الشركله يادا الجلال والاكرام وعن ابي بكر رضي الله عنه قال ياسول الله علمني دعاء ادعو به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثير اولا يغفر الذنوب الاانت فاغفرلي مغفرة من عندلة وارجني انك انت الغفور الرحيم (فوله ولا يدعو بما يشبد كلام الناس) وكلامهم مالا يستميل ســؤاله منهم مثل اللهم اكسنى اللهم زوجني فلانة فان دعابه بعد الفراغ من التشهد لاتفسيد صلاته لان حقيقة

(3)

كلام الناس بعد التشهد لاخسدها فاولى واحرى ان لايفسدها يما يشبيه وهذان عنسدهما ظاهر وكدا عند ابي حنيفة لان كلام الناس صنع منه فيتم به صلاته لوجود الصنع فكان سِدُ الدياء خارحًا من الصلاة لامضدا لها (قوله ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورسولمالله) ولا يقول وبركانه كذا في المحيط (قو له و يسلم عن بسياره مثل ذلك) والسنة أن تكون الثانية اخفض من الاولى فأن قال السلام ولم يزد عليه اجزأه وأن قال السلام ولم يغل عليكم لم بصر آنبا بالسنة وان قال سلام عليكم او عليكم السلام لم يكن آتيا بها ويكره ذات والمعنى بالسلام ان من احرم بالصلاة فكانه غاب عن الناس لايكلمهم ولا يكلمونه وعند الفراغ كانه رجع البيم فيسلم ولوسلم اولا عن يساره نا سيا او ذاكرا يسلم عن عبد وليس عليد أن يعيده عن يساره وليس عليه سمهو أذا ضله ناسيا والتسليمة الأولى للغروج من الصلاة والثانية النسوية وزك الجفاء وينوى بالسبلام من عن يمينه من الرجال والنسباء والحفظة وكذا فيالتسليمة الثانية قال فيالمبسوط يقدم فيألاية الحفظة لفضيلتهم و في الجامع الصغير يقدم بني آدم لمشاهدتهم ولا ينوى الملائكة عددًا محصورًا لانه اختلف في عددهم قال ابن عباس مع كل مؤمن حسة من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات و واحد عن بسياره يكتب السيئات وواحد عن امامه يلقنه الخيرات وواحد وراه يدفع عنه المكاره وواحد عندنا صيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم و ببلغه اليه وفي بعض الاخبار وكل بالعبد سنون ملكا وقيل اكثر من ذلك يذبون عنمه ولو وكل العبد إلى نفسه طرفة عين لاختطفته الشياطين (فوله ويجهر بالقراءة في العجر وفي الركمتين الاوليين من المغرب والعشاء ان كان اماما) هذا هو المأثور المتواتر (تخوله وان كان منغردا فهو مخيران شاجهر واسمع نفسه) لانه امام في حق نفسه (فول، وان شاء خافت) لانه ليس خلفه مزيسمه والافضل الجهرليكون الاداء على هيئة الجماعة قولهواسمع نفسه ظاهره ان حداجهر ان يسمع نفسمه ويكون حدالمخافية تصحيح الحرووف وهذا قول ابي الحسن الكرخي فان ادنى ألجهر عنده أن يسمم نفسه واقصاه أن يسمم غيره وحد المحافتة تعجيم الجروف ووجهد أن القراءة فعل اللسآن دون الصماخ وقال الهندواني الجهران يسمع غيره والمخافتة ان يسمع تفسد وهو البحيم لان مجرد حركة السان لاتسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعثاق والاستثناء قوله وانشاء خافت لانه ليس معد من يسمعه واما الصلاة التي لايجهر فيها كان المنفرد لايخيرفيها بل يخافت حتى لوزاد على قدر مايسم اذبه فقداسا (قول ويخنى الامام القراءة فى الظهر والعصر) و ان كان بعرفة لقوله عليد السلام صلاة النهار عبما وقبل صعما اي ليس فيها قراءة مسموعة و يجهر فيالجمعة والعبدين لورود النقل المستفيد فيهما ومن فاتنه العشاء فصلاها بمد طلوع الشمس ان ام فبها جهر وان صلى وحده خافت حمَّما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يُحنص اما بالجماعة حمَّا او بالوقت فيحق المنفرد على وجه النخيرولم بوجـد واحد منهما (قوله

والوتر ثلاث ركمات لاهصل منهن بسلام) ومه قال الامام احد الوتر واجب عند ابي حنفة دون الفرض وفوق السنة وعندهماسنة مؤكدة لظهور آثار السنن فيها منحيث انه لا يكفر جاحده ولايؤذناله وتجب القرأة في الركعة الثالثة منه قال يوسف بن خالد السميتي هي واجبة حتى لوتركها ناسيا اوعامدا بجب قضاؤها وان طالت المدة وانهالانؤدي على الراحلة من غير عذر وانها لاتجوز الانبية الوتر ولوكانتسنة لما احتج الى هذه الشرائط والدليل على وجوبها قوله عليه السلام انالله زادكم صلاة الى صلاتكم الاوهى الوتر فصلوها مايين العشباء الى طلوع العجر والامر للوجوب ولهذا بجب قضاؤها بالاجاع ولان الني صلى الله عليه وسلم اضاف الزيادة الى الله لا الى نفسه والسنن تضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآنما لم يؤذن لها لانها تؤدى في وقت العشاء فاكتفيت باذأنه واقامته قوله لايفصل بينهن بسلام احترز بهذا عن قول الشافعي رحدالله (قول و ويقنت في الثالثة قبل الركوم) القنوت واجب على الصحيح حتى أنه يجب السهو بتركه ساهيا وهل يجهر به او يخافت قال في النهاية المختار فيه الاختاء لانه دعاء ومن سنة الادعية الاخساء ولااشكال فيالمنفرد انه مخافت وامأ اذاكان اماما فقداختلف المشايخ فيه قال بعضهم يخافت واليه مال محمد بن الفضل وابوحفص الكبيرومنهم من ةال يجهر لان له شبها بالقراءة وفىالمسوط الاختيار الاخفاء قىحق الام والقوم لقوله عليه السلام خيرالذكرالحني وهل يرسسل يديه او يعتمد قال الكرخى والطحاوى يرسسل وقأل ابو بكر الاسكاف يعتمد وهو قول ابي حنيفة ومحمد وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فبه قال ابوالليث نع لانه دعاء فالافضل ان يكونفيه الصلاة على النبي وقال ابوالقاسم الصفار انماموضع الصلاة على الني في القعدة الاخيرة كذا في الفتاوي واماصورة القنوت فقد بيناه في السراج الوهاج (قو له في جيع السنة) وقال الشافعي في النصف الآخر من رمضان وقوله ويقنت في الثالثة قبل الركوع وقال الشسافعي بعده ولوانه فيالركعة الثالثة قنت ونسي القراءة حتى ركع ثم تذكر فىالركوع فائه يرفع رأ سسه ويقرأ ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسسهو فان قرأ الفاتحة ونسى السورة فآنه يرفع رأسه ويقرأ السورة ويعيدالتنوت والركوع والمجدالسهو وكذا اذاقرأ السورة ونسى الفائحة نانه يقرأ الفاتحة ويعيدالسورة والقنوت وبعيد الركوع ولو انه لمبعد الركوع اجزأه لانه حصل بعد القراءة وقال زفر لايجزيه ولو قرأ الفسائحة والسورة ونسي القنوت فركع انتذكر بعدرفع رأسه يمضي على صلاته ولايعود ويسجد السهو وانتذكر فيالركوع فعنابي حنيفة روايتان الصحيحة منهمالا يعود ولكن يسجد السهو جهبن والمسبوق يفنت مع الامام ولايقنت بعد ذلك فيما يقضي (قول ويقرأ فكل ركعة منالوتر فاتحة الكتاب وسورة) اما عندهما فظأَهْرُلاَنه سنة هندهما فجب القراءة فيجبعه وكذا على قول ابي حنبفة لانه بحتل ان يكون سنة فكان الاحتياط كالوجوب القرامة مان ترك القراءة في الركعة الثانية فسدت اجاعاً (قُو لِه فاذا اراد ان بقنت كبرور وقع الم

بديه ثم يقنت) اما التكبير فلان الحالة قد اختلفت في حقيقة القراءة الى ســنتها واما رفع اليدين فلاعلام الاصم (فول ولا يقنت في صلاة غيرها) و قال الشافعي يقنت في الفير قال الطحاوي لايقنت في العجر عندنا في غير بلية فان وقعت البلية فلا بأس به كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فأنه قنت فيها شهرا بدءو على رعل وذكو إن و بني لحيان ثم تركه كذا في الملتقط (قو له و ليس في شي من الصلاة قراءة سورة بعينها لايحزى غيرها) بعني ان الصلاة لانفف صحنها على سورة مخصوصة بل بقرأ ماتسر من القرأن (في له ويكره ان يتفذ سورة للصلاة بعنها لانفرأ غيرها) لمافيه من هجران الباقي وابهام التفضيل و يعني بذلك ماسسوى الفاتحة وذلك بان يعين سسورة الجرز وهلاتي ليوم الجمعة وهذا اذا رأى ذلك حتماً واجباً لابجزى غيره اما اذاعلم بانه يجوز باي سورة قرأها ولكن بقرأ هانين السورتين تبركا بقرأة رسولالله صلى الله عليه وسلم فلا يكره لكن بشرط ان يقرأ غيرهما احباناك لايظن جاهل الهلايجزى غيرهما (قول وادنى مابجزى من القراءة في الصلاة مايتناله اسم القراءة عنذًا بي حنيفة) يريد مادون الآية مثل قوله تعالى لم يلد ومثل قوله و لم يولد و لو همغًا. آية منالقرأن لم يجزه عن القراءة وفي المحيط القراءة في الصلاة على خسة اوجه فرض وواجب وسنة ومستعب و مكروه فالفرض ما يتعلق به الجواز وهوآية ثامة عند ابي حنيفة فان كانت الآية كلتين يجوز كقوله تعالى ثم نظروان كانت كلة واحدة مثل مدها متان اوحرفا واحدا مثل مَن ونون قيه اختلاف المشايخ والاصيح الهلايجوز وفي الجندي يجوز بقوله مدهامتان لانها آية قصيرة والواجب قراءة الفاتحة والسورة والمسنون ان يقرأ فيالنجر والظهر بطوال المفصل وهو من الجحرات الى البروج وقيل فىالظهر دون الفجر لانه وقت شــفل تحرزا عنالملال وفىالعصروالعشاء باوساطة وهومنالبروج الىلميكن وفيالمغرب يقصاره وهومن اذا زلزلت الى آخره والمستحب ان يقرأ فيالفجر اذاكان مقمسا فيالركعة الاولى قدر ثلثين آية او ار بعين سوى الفسائحة وفيالتا ئية قدر عشر ين الى ثلثين سوى الفائحة والمكروه أن يقرأ الفاتحة وحدها اوالفاتحة ومعها آية اوآتان اويقرأ السورة يفيرالقاتحة ولوقرأ في الركعة الاولى مبورة وفي الاخرى سورة فوقها يكره واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس يقرأ في الثانية قل اعوذ برب الناس ايضا و على هذا قراءة الآيات إذا قرأً ـ فىالإولى آية نانه يكره ان قرأ فيالاخرى آية منسورة فوقها (فَوَلِيهُ و قال ابو يوسف ومحمد لايجزي اقل من ثلاث آيات قصارا وآية طوطة) كآية الكرسي وآية الدين وفولهم في القراءة احتياطُ والاحتياط في العبادات امر حسن و في الســفر يقرأ بفاتحة الكــّـاب واي سورة شاء لان السفر اثرا في اسقاط شرط الصلاة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اوي ا وهذا اذاكان على عجلة من السيرفان كان في امنة وقرار بقرأ في الفجر نحو البروج وانشقت لانه بمكُّنه مراعات السنة مع التخفيف ثم على قولهما لوقرأ آية قصيرة ثلاث مرات قال بعشهم لایجـوز و قال بعضهم یجوز و فی الفتاوی اذا قرأ نصف آیة مرتین اوکرر کله

واحدة من آية واحدة مرارا حتى يبلغ آية نامة لايجوز و اعلم آنه يستحب في الصلوات كلها ماخلا النجر التسوية بين الركعتين في الفراءة عندهما وقال محمد احب الى ان يطول الاولى على الثانية في الصلوات كاها واما في العير فيستحب تطويل الاولى على الثانية بالأجاع ليدركها المتأخر وفيه اعانة له لانها وقت نوم وغفلة نخلاف سائر الاوقات لأنها وقت علم ونقظة فلو تغافلوا فيغيرالفجر آنما ننغافلون باشتغال دنياهم وذلك مضاف الى ً تقصيرهم واما غفلتهم بالنوم فليس باختيارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على النانيسة بالاجاع فيالصلوات كلها وهذا في الفرض واما في السنن والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوي ولوكرر آبة فيالنطوغ لايكره وفي الفرائض يكره كذا في الفناوي (غو له ولايقرأ المؤتم خلف الامام) وعن محمد آنه قال استحسن له قراءة الفاتحة في صلاة المحافتة (قو له ومن اراد الدخول في صلاة غيره احتاج الى نبتين نبة الصلاة ونية المتابعة) والافضلان ينوى المنابعة بعد قول الامام الله اكبرحتي يصبر مقتديا و لو نوى حين وقف الامام وقف الامامة حاز عند عامة العلماء وقال ابو سهل لايجوز ولو نوى الاقتداء بالامام ولمبعلم منهو صيح الاقتداء ولونوي الاقتداء به يظنه زيدا كاذا هو عمرو صبح ايضاء اذا نوى الاقتداء زَدْ فَاذَا هُو عُرُو لايصحُمُ لانه اقتداء رجل ليس هُو في الصلاة (قُو لَهُ والجماعة سنة مؤكدة) اى قريبة من الواجب و في التحفة واجبة لقوله تعالى واركعوا مع الراكعين وهذا يدل على وجوبها وانما قلنا انها سنة لقوله عليه السلاء الجاعة من سنن الهدى لايتخلف عنها الامنافق وقال عِليه السلام مامن ثلثة في قرية لايؤذن فيهم ولايقام فبهم الصلاة الاقداستحوذ عليهم الشيطان عليك بالجماعة نانما يأخذ الدئب الفارة استحوذ اى استولى عليهم وتمكن منهم واذا ثبت انها سنة مؤكدة نانها تسقط في حال العذر مثل المطر والربح في الليسلة المظلة واما بالنهار فليست الربح عذرا وكذا مدافسة الاخبثين اواحدهما اوكان اذا خرج يخاف ان يحبسه غريمه في الدين اوكان يخاف الظلة او يريد سغرا واقبت الصلاة فيخشى انتفوته القافلة اوكان فيما يمربض اربخاف ضباع ماله اوحضر المشاء واقيمت صلاة المشاء ونفسه تتوق اليه وكذا اذا حضر الطعام فيغيروقت العشاء ونفسه تنوق البه وكذا الاعمى لايجب علبسه حضور الجماعة عند ابي حنيفة وان وجد قائدا وعندهما بجب اذا وجد تائدا ولابجب على متعدو مقطوع البد والرجل من خلاف ولا مقطوع الرجل ولاألشيخ الكبيرالذي لايستطيع المشي واقلالجماعة اثنان ولو صلي معة ا صي يعقل الصلاة كانت جماعة حتى لوخلف لابصلي بجماعة وام صبيا يعقل حنث كذا فىالنتاوى ولوصلى فىبيته بزوجته او جاربته او ولدة نشسد اتى بفصيلة الجماعه ولوكام اوسهى او شــغل عن الجماعة فالمستحب ان يجمع اهله فيمنزله فيصلى بهم وقد قال عليه السلام منصلي اربعين يوما فيجاعة يدرك التكبيرة الاولى كتب الله له يراثين براءة من النار. وبراءة من النفاق (فوله واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة) اى بما يصلح

الصلاة ويفسدها والمراد بالسنة هنا الشريعة (فوله فان تساووا فاقرؤهم لكتاب الله تعالى) بعني اذا استووا في العلم واحدهم قارئ قدم القارئ لان فيه زيادة (فخول فان تساووا فاورعهم) لان معه زيادة الورع وهو درجة فوق انتقوى لان النقوى اجتناب المحارم والورع اجتناب الشنبهات (قول فان تساووا فاسنهم) اى اكبرهم سنا لان فيتقديم الاسن تكثير الجماعة لانه اخشع من غيره فان تساووا في السن فاحسمنهم خلقا فان تساوو فاحسنهم وجها (قو له ويكره تقديم العبد والاعرابي) لان العبدمستخف مه وينغر الناس عنه والاعرابي هوالذى يسكن البوادى والجهل فيالاعراب غالب قال الله تعَّالَى فيهمُ و اجدر أن لايعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله (قُو لَهُ والفاسق) لانه ـ لابهتم يامر ديننه (قول و ولد الزنا) لانه ليس له اب يفقهد فيغلب عليه الجهل (قُوْلِهِ و الاعمى) لانه لايتجنب النجاسة و لا يهتدي الى القبلة الا بغير، و في المحيط اذا ﴿ لم يكن غيره منالبصرا افضل منه فهو اولى (قول فان تقدموا جاز) لقوله عليه السلام صلوا خلف كل برو ناجر ولان ابن عمر وانس بن مالك وغيرهما من الصحابة و التابعين كانوا يصلون خلف الججاج مع آنه كان افسق اهل زمانه حتى قال عمر بن عبـــد العزيز لوجاءتكل امة بجنايتها وجئنا بابي محمد لغلبناهم بعني الحجاج فان قلت فما الافضل ان يصلي خلف هؤلاء اوالانفراد قيل اما فيحقالفاسق فالصلاة خلفه اولى لما ذكرناه من صلاة الصحسابة خلف الججاج و اما الآخرون فيكن ان يكون الانفراد اولى لجهسلهم بشبروط الصلاة و الافضل أن يصلي خلف غيرهم لآن الناس تكره امامتهم و قد قال عليسه السلام من ام قومه و هم كار هون فلا صلاة له و تكره الصلاة خُلْف شارب الجر وآكل الربا لانه ناسق (فَو لَه وينبغي للامام ان لايطول بهم الصَّلاة) بعني بعد القدر المسنون لما روى انمعاذا رضيالله عنه صلى يقوم فاطال بهمالقيام فشكوا الىرسولالله صلى الله عليه وسلم فقال له افتان انت يامعساذ قالها ثلاثا ابن انت من والسماء والطارق والشمس وضعيها وروى آنه قال صــل بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريض و الكبــير وذا الحاجة وذكر في المصابيح انمعاذا صلى بقومه صلاة العشاء فافتحمها بسورة البقرة فانحرف رجل منهم فسلم ثم صلى وحده فقال معاذ آنه منافق فذهب الرجل الىرسول\لله صلى الله عليه وسلم فقال يارسـول الله أنا قوم نعمل بايدينا ونســقي بنواضعنا وانعاذا صلى بنا البارحة فقرأ البغرة فتجوزت فزعم انى منافق فقال صلىالله عليه ونسـلم يا معاذ افتان انت قالها ثلاثا اقرؤا والشمس وضعيها وسبح اسم ربك الاعلى ونحوهما وقال انس ماصلیت خلف احد اتم واخف نماصلیت خلف رسول الله صلی الله علیه وسلم وروی قال سمعت بكاء صبى فخشيت على امه فدل على ان الامام ينبغي له ان يراعي حال الجماعة (فخوله وبكره للنســـاء ان يصلي وحدهن جماعة) بغير رجال وسوا في ذلك الغرائض

والنوافل والتزاويح واما في صلاة الجنازة فذكر في النهساية انه لأيكره لهن ان يصلينها بجهاعة وتغف الامامة وسمطهن لانهن اذاصلينها فرادى ادى ذلك الى فؤأت الصلاة على البعض لان القرض يسقط بأداء الواحدة فتكون الصلاة منالباقيات نغلا والتغل بصلاة الجنازةغير مشروع (قول فانضلن وقت الامامة وسطهن) ويغيامهاوسطهن لاتزول الكراهة لان في التوسيط ترك مقام الامام واعا ارشيد الشيخ الى ذلك لانة اقل كراهة منالتقدماذهواسترلها ولانالاحتراز عنترك السترفزهن والآحتراز عنترك مقام الامام سنة فكانمراعاة الستراولي فاذاصلين بجماعة صلينبلا اذان ولااقامة وان تقدمت عليهن امامتهن لمتفسد صلاتهن وقوله وسطهن هو باسكان الجسين ولا يجوز فتحيياو الاصل فيد ان كل موضع يصلح فيد بين فهو وسسط باسكان السسين ويكون وسط ظرَّفا كفواك جلست وسط التوم اىبينهم وكلموضع لايصلحفيد بين فهو وسط بتحريك السينويكون وسط أسما لاظرفا كقولك جلست وسط الدار ولوانقوما عراتا ارادوا الصلاة فالافضل انيصلوا وحدا ناقعودا بالايماء ويتباعد بعضهم صريعش فانصلوا بجماعة وقف الامام وسطهم كالنساء وصلانهم بجماعة مكروهة (قول ومن صلى معه واحداثامه عن يمينه) انكان قبل الشروع فظاهر وانكان بعده اشسار اليد بيده وعن عبد يضع اصابعد عند تمب الامام والاول هو الظــاهر وانكان وقوفه مـــاويا للامام وسجوده مقدم عليه لابضره لان العبرة لموضع القيام ولوصلي خلفه اوعلى بسماره جاز لان الجواز متعلق بالاركان وقد وجدت الآآله يكون مسيئا (قوله نانكانا اثنين تقدم عليهما) وعن ابي يوسف يتوسطهما لان ابن مسمود صلى بعلنمة والاسدود فقام وسطهما قلنا قال ابراهيم الضعي كان ذلك لضيق البيت (قوله ولا بحوز الرجال ان بقندوا بامرأ تولايصي) اما المرأة فلقوله عليه السلام اخروهن منحيث اخرهنالله ايكما اخرهنالله في الشهادات والارث وجيع الولايات وهل تنعقد التمريمة اذا اقتدى بها أنهسا امرأة لاتنعقد رواية واحدة وانلهم فقيه اختلاف المشايخ وفىالاقتداء بالعربان لاتنعقد اصلا واما الصي فلا تجرز امامته للبالنين لانه منتفل وفي النزاويج جوزه مشسايخ الح وكذا في صلاة العيدين والكتوف والخنار اله لا يحوز في الصلوات كلها (فولد ويصف الرجال ثم الصيان ثم النساء) لقوله عليه السلام نيلبي منكم اولوا الاحلام والنهي اي البالغون اولى العقول والحالم هو البالغ سسواء احتلم اولم بحتلم فانكان معهم خنسانا وقفوا بين الصيبان والنساء احتياطا (قوله نان نامت امرأة الى حانب رجل وهما مشتركان في صلاة واحدة افسدت عليه صلائه) والمحارم كالاجانب وهذا اذا نوىالامام امامتها امااذالم ينو امامتها لميضره محاذاتها ولاتجوز صلاتها لان الانستراك لايثبت بدون النية عندنا خلافا زفر ولانا لوصحمنا اقتداها بغيرنية قدرتكل امرأة على فساد صلاته متى شاحتهان تقف الى جنبه فتقندى به ومنشرائط المحاذات الفسيدة أن تكون الصلاة مشوكلة تحرعة

واداء احتزاز عنالمسبوق وانتكون مطلقة اىذات ركوع وسجود وان تكون المرأة من ذات الشبهوة حالا اوماضيا وان لايكون بينهمنا حائل ولا فرجة وادناء قدرمؤخرة الرحل وغلظه غلظ آلاصبع والفرجة تقوم مقسام الحائل وهو قدر مايقوم فيد الرجل وان تنفق الجهة حتى لواختلفت لاتفســد وهذا انما يكون فىالكعبـــة وانبنوى الامام امامتهن الا في الجمعة والعيدين وقدر بعضهم سن المرأة بسبع سنين وقيل بنسع والصحيح الايقدر بشئ والجنونة اداحادت لاتفسد ولوكانت بالغة مشتهاة لعدم صحة الصلاةمنها والصبية اذاكانت تعقل الصلاة وهىلاتشتهى لاتفسد ولايشترط فيحكم المحاذات انتدرك اول الصلاة بالوسبقها ركعة اوركعتين فحاذته فيما ادركت تفسد عليه وانكانا مسبوقين غاذته فيما يقضيان لانفيمد عليه لانهما منفردان (فوله ويكره للنساء حضور الجماعات) يعنى الشواب منهن لما فيه من خوف الفتنة (قو الدولابأس ان تخرج البحوز في العجرو المغرب والعشاء) والجمعة والعيدين وهذاعندابي حنيفة اماعندهما فتخرج في الصلوات كلهالانه لاقنة لقلة الرغبة فيهن وله أن شدة الغلة حاملة على الارتكاب ولكل ساقطة لاقط غير ان الغساق انتشارهم فىالظهروالعصر امافىالفجر والعشاءفهم نائمون وفىالمغرب بالطعام مشغولون وفى العيد الجبانة متسعة فيمكنها الاعترال عن الرحال فلايكره والفتوى البوم على الكراهة في الصلوة كلهـا لظهور الفسـق في هذا الزمان ولا يباح لهن الخروج الى الجمعــة عند ابي حنيفة كذا في المحيط فجعلها كالظهر وفي المبسوط جعلها كالعيدين حتى انه بباح لهن الحروج اليها بالاجاع (فحوله ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف السنحاضة) لما فيه مزيناه القوى على الضعيف ويصلي مزيه سلس البول خلف مثله ولايجوز ان يصلي خلف من به ســلس وانفلات ريح لان الامام صـــاحب عذرين والمأموم صباحب عذر واحد (فوله ولا القياري خلف الامي) ولا يصير شيارعا على الاصبح حتى لو قهقمه لاينتقض وضوئه والامي هو من لا يعرف من القرأن ماتصيم به الصلاة وأن امالامي أميين جاز وأن ام قارثين فسدت صلاته وصلاتهم وقال الجرجاتي آنما تفسد صلاته اذا علم انخلفه قارئاً وفي ظاهر الرواية لافرق وفيالكرخي انما تفسسد صلاته بالنيسة لامامة القسارى اما اذا لم ينو اماءته لاتفسسدكالمرأة ولو افتنيح الامي ثم انى القارى تفسد صلاته وقال الكرخي لانفسد لانه انما يكون قادرا على ان يجعل صلاته بقرأة قبل الافتتاح ولوحضر الامى والفارى يصلى فلم يقتسد به وصلى وحده فالاصيم المها لانفسد وأن أم قارئين وأميين فصلاة الكل فاسدة عندابي حنيفة لأن الامين قادرون على ان يجعلوا صلاتهم بقرأة بان يقتدوا بقارئ وعندهما صلاته وصلاة من هو مثله عائزة ولوصلي الامي وحده والنّاري وحده حاز هو الصحيح ولا يحوز افتداء الامي بالآخرس لان الاخرس لايأتي بالتحريمة (فوله ولاالمكتسى خلف العريان) ولاتنعقد التحريمة اصلا . حتى لو قهقد لاينتقض و ضوئه ولوكان في تطوع لابجب قضاؤه ولو ام العـــارى عراة

ولابسين فصلاة العاري ومن هو مثله حائزة بالاجاع وكفا صاحب الجرح السائل عن هو مثله و اصحاء والعرق منه وبين الامي اذا ام قارئين واميين على قول ابي حنيفة ان العارى والجروح لايمكنهم انجعلوا صلاتم بثياب ولا بانقطاع الدم وان اقتدوا بصحيح ولابس والامي عكنه ان محمل صلاته مقرامة بان مقتدى مقارئ لان قرامة الامام له قرامة (في له ويجوز ان يؤم المتبم المتسوختين) وهذا عندهمــا لانها طهارة مطلقة غيرموقتة يوقت غلاف طهارة المستعاضة وظل محسد لايجوز لانها طهارة مشرورية منحيث اله لايصار اليها الا عند العِز عن الماهُ (قُولُهُ والماسِمُ على الخفين الفاسلين) وهذا بالاجاع لانالمسيم طهارة كاملة لاتقف علىالضرورة ولان الخف مانع سراية الحدث الى التسدم وماحل بالخف يزيد المسمر (قوله ويصلي القائم خلف القاعد) يعني اذا كان القاعد يركم ويسجد ناتشـدي 4 تائم يركم ويسجد وقال محد لايجوز لانه انتــدي غير معــنور · بمعنور فلا يصحح قال فيهمامع الفتاوي والنفل والقرض فيذلك سواة عند محمد ولهما ان آخر صلاة صلاها الني عليه السلام باسعابه كان فيهما قاعدا وهم تأتمون ولانه ليس من شرط محمة الاقتداء مشاركة المأموم للامام في القيام علالة آنه لو ادرك الامام في الركوع. كبر تأثمًا وركم واعتبد بناك الركعة ولم بشباركه في النيام (فولد ولايصلي الذي يركم ويسجد خلف المومي) وهـذا قول اصحابًا جيما الا زفر مآنه بجوز ذلك تال لان الاماء بدل من الركوع والسجود كما ان التيم بدل عن الوضوء والنسنسل فكما يجوز المتوضى خلف المتيم فكذا هذا قلنا الايماء ليس ببثل عنالزكوع والسجود لانه بعضه وبعش آلشى لايكون مدلا عند فلوحاز الاقتداء به كان مقتديا في بعض الصلاة دون البعض وذلك لايجوز ويصلىااوي خلف الموي لاستوائهما الآان يوي المؤتم قاعدا والامام مصطبيعا فلاجبوز واذاكان الامام يصل قاعدا بالاعاء والمتدي قائما بالاعاء حاز لأن هذا القيام غير معتبر لانه ليسرركن حتى كان الاولى تركه (فتوله ولا بصلى الفترض خلف المنفل) لان الافتداء ناه ووصف القرضية معدوم في حق الامام فلا يتفقق البناء على المصدوم وبجوز اقتداء المتنفل بالفترين لأن صلاة الامام سُتمل على صلاة المتسدى وزيادة فصيح اقتداؤه مخلاف المترض بالتنفل لانه ساء فوي عبى ضعيف ملايخوز فان قيل اذاجوزتم صلاةالمتنفل خلف المتزمن فالقرأة فرمني على اننتسدى في الآخرين لأن القراءة فرمني في جيع ركعات النفل وهي على الامام نغل فكان فيه اقتداء المفترض بالمتنفل قلنا لما اقتدى به لمهيق عليه قراءة لافريضة ولا نافلة (قو له ولا مزيصلي فرضا خلف مزيصلي فرضا آخر) لأن الافتداء شركة ومواقنة فلابدمن الانحاد وعواء تغاير الترضان أسما اوصفة كن صلى تلهراس خلف مزيصلي ظهر اليوم فاله لايجوز بخلاف مأ اذا فاتهم صلاة واحدقهمزيوم واحدفائه يجوز واذا لم يجز اقتداء المقندي هل يكون شارعا في صلاة نفسه ويكون تطوعا فني الخميندي نم وفي الزيادات والنوادر لايكون تطوعاً ومن صلى ركعشين من العصر ختربت النمس بجساء

انسان واتسدى 4 في الا خرين نجوز وان كان هذا قضاء المقتدى لأن الصلاة واحدة (فَوَ لَهُ وَيُصلِّي المُتَمَّلُ خَلَفَ الْمَعْرَضُ) لأن فيه ناه الضعيف على القوى فجاز واذا كان ين الامام والمقتدى حائط منع الاقتداء الا ان تكون الحائط قصيرا مقدار الزراع اوالزراعين واما اذا كان اكثر من ذلك نان كان فيه باب مفتوح او ثقب لواراد ان بصل الى الامام امكنه ذلك صحح الاقتداء وانكان فيه باب يغلق اوثقب صفيرلو ارادالوصول الىالامام لايمكنه قال الحلواني اذا لم يشــتبه عليه حال امامه صحح اقتداؤ. و الا فلا و لو اقتدى بالامام في اقصى المبجد و الامام في المحراب حاز لان المسجد و ان أتسبع فحكمه واحد وانكان في الصحراء انكان بينه وبين امامه اقل منثلاثة اذرع صبح الاقتــداء والا فلا ﴿ قُولِهُ وَمِنَاتَنْدَى بَامَامُ ثُمَّ غَلَّمُ اللَّهُ عَلَى غَيْرُ طَهَارَةً اعَادَالْصَلَاةً ﴾ وآلعلم بذلك منوجهين اما بشهادة العدول بشهدون آنه احدث ثم صلى نأن الصلاة تفسيد و الثاني ان يخبر الامام بذلك عن نفسمه بان يقول صليت بك وانا محدث ويقبل قوله ان كان عدلا وان لم يكن عــدلا لم يقبل الا أنه يختحب الاعادة ولو صلى على ظن انه محدث او جنب ثم تين له آنه على طهارة لانجزيه صلاته ويخشي عليه الكفر (قو له و يكره للمصلي آن يعبث شوبه او بجسده) العبث هو كل لعب لالذة فيه فاماالذي فيه لذة فهو لعب وكل عمل مفيد لابأس به في الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق عن جبهته لانه كان يؤذبه واما ماليس عفيد فيكره والعبث مكروه غيرمفســـد قال عليه السلام أنالله كرم لكرثلاثا إلعبث فيالصلاة والرفث فيالصوم والضحك فيالمقار وروى انهعليه السلام رأى رجلا يعبث بحيته فيالصلاة فقال لوخشع قلبه لخشعت جوارحه وقال عليه السلام أن في الصلاة لشغلا أي شغلا للمصلى بأعمال الصلاة فلا منبغي أن يشتغل بغيرها قال في الذخيرة إذا حك جسده لاتفسد صلاته يفني إذاضله نمرة إومرتين أومرارا و بين كل مرتين فرجة اما إذا فعله ثلث مرات منواليات تفسيد صلاته كما لوننف شعره مرتين لانفسد وثلث مرات تفهيد وفيالفناوي اذا حك جسده ثلثا تنسد صلاته اذاكان مدفعة واحدة واختلفوا فيالحك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب مرة والرجوع مرة اخرى (فقر له ولا يقلب الحصا الا ان لا عكنه السجود عليه فيسو به مرة واحدة) وتركه افضل واقرب الى الخشوع لان ذلك نوع عبث وقال عليه السسلام لابى در مرة يا اباذر والا فذر وقال بعضهم فيه سجعا وهو سسأل ابوذر خير البشر عنتسسوية الحجر فتال يااباذر مرة والافذر (قُولِ ولايفرقع اصابعه) وهوان ينمزها اويمدهاحتي تصوت لقوله عليه السلام لعلى رضي الله عند أني أحب لك ماأحب لنفسي لانفرقع أصابعك . وانت تصلي وقال عليه السلام الضاحك في الصلاة والملتفت والفرقع اصبابعه بمنزلة واحدة (قَوْ لَهُ وَلَا يَخْصِر) أَي لايضُم يَدُّهُ عَلَى خُاصِرَتُهُ لانهُ عَلَى البَّهُودُ وَلَان فيه ترك الوضع المسنون وقيل لان هذا فعل المصاب وحالة الصـــلاة حالة يناجى فيها العبد

ربه فهي حاله الافتخار لاحالة اظهار المصيبة (فو له ولايسدل ثوبه) وهوان يلقيه من يأسمه الى قدميه اويضع الرداء على كتفيد ولم يعطف على بعضه (فوله وُلايعتس شعره) وهو ان يجمعه ويعقده في مؤخر رأسه وهو مكروه وعن عمر رضي الله عنه اله مر برجل ساجد عاقص.شعره فحله حلا عنيفا وقال اذا طول احدكم شعره فليرسله يسجد حد (قو الدولايكف ثوبه) وهو ان يرفعه من بين يديه اومن خلفه اذا اراد السجود قال عليه السلام امرت ان امجد على سبعة اعظم لا اكتب ثوبا ولااعقيم شعرا (فَوْلُهُ ولايلتفت) لقوله عليه السلام اياكم والالتفات فيالصلاة فانه هلكة والالتفات المكروء ان يلوى عنقه حتى يخرج وجهد عنجهة القبلة واما اذا التفث بصدره فسدت صلاته ولونظر يمؤخر عينه بمنة او يسرة من غيران يلوى عنقه لايكره لان الني صلى الله عليه وسلمكان يلاحظ اصحابه في سلانه بموق عينيه موق العين طرفها بما يلي الانف والعماظ طرفها بمايلي الاذن وموخر عينيه بضم الميم وكبير الحاء محتفا طرفهسا الذي يلي الصبدع ويكره ان يرفع رأســـه الى السماء لانه كالالتفات وان يطاطئ رأسه لان الني صـــلى الله عليه وسلم نهى ان يديح الرجل في صلاته تدبيع الحار ويكره ان تابل على بمناه ويسراه (قوله ولايقي) وهو ان ينصب عقبيه ويحلس عليهما وقبل هو ان ينصب ركبتيه ويضع بديه على الارض كالكلب الا أن أضاء الكلب في نصب المسدين وأضاء الآدمي في نصب الكتين الى صدره وفي النهاية هوان يضع اليتيه على الارض وينصب ركبتيه نصبا وهذا أصيم لان اتماء الكلب بهده الصغة ويكره أن يغترش ذراعيسه لتول إبي نر رهي الله عنه نهاني خليلي عليه السلام عن ثلاث أن أنقر نقر الديك وأن أقعي الماء الكلب وان افترش افتراش الثعلب و يكره ان يُعلى او يتناوب فأن غلبه شيٌّ من ذلك كظم وجعل يده على فيسد لانه لايأمن ان يدخل في خلقه شيٌّ من الهوام و يكره ان ينمض عبنيد في الصلاة وان يغطى ناه لانه يشبه ضل الجوس الا اذا تناوب فله ذلك لا ذكرناه آنفا (فوله ولايرد السلام بلسانه ولا يده) فان رده بلسانه بطلت صلاته وكذا اذا صافح بنية السلام تفسد ايضا وان اشار برد السلام برأسه او بيده او باصبعه. لاتفسيد الاآنه يكره ويكرُّه السلام على القارى والمصلى والجالس على البول والغائط (قُولِه ولا يتربع الا من عدر) لان فيه ترك القعود فان كان به غدر جاز لان الاعدار تؤثر في فرض السّلاة فكذا في هيئنها (قوله ولايأكل ولابشرب) فان فعل ذاك بطلت صلاته سمواء اكل عامدا او ناسميا لانه معنى ينافي الصلاة وحال الصلاة مذكرة قال في النهاية ماافسد الصوم افسد الصلاة ومالا فلاحتى اذاكان بين اسنانه شيٌّ من طعام فابناهه انكان دون الجمعة لم تفسيد صلاته لانه تبع لريقه الإ آنه يكره وان كان قدر الجمعية فصاعدا افسدالصلاة والصوم ولواتبلع دمايين اسنانه لمتفسسد صلاته اذاكانت الغلبة للربق وان اشلع سمسمة افسدت على المشهور وعن ابي حنيفة لاتفسد (فحو أله نان سبقه

الحدث اوغلبه انصرف) السبق بغيرعله وقصده والغلبة بعلم لكن لم يقدر على ضبطه ولوعطس فسبقه الحدث اوتنحنح لموسمل فخرج بقوته ربح فآنه لايبني هوالصحيح وقوله انصرف اي منساعته منغير توقف قان لبث ساعة قدر مايؤدي بطلت ضلاته واذا انصرف باح له المثي والاغتراف منالاناه والانحراف وعن القبلة وغسل النجاسة والاستنجاء اذا امكنه من غيركشف عورته بان يكون من تحت القميص ولو وجدماء في مكان وجاوزه الىمكان آخر تفسد صلاته لان هذا منى من غير حاجة (قولد فان كان اماما استخلف، وتوضأ وبني علىصلاته)كيفية الاستخلاف ان يجره يثوبة الى المحراب ثم المصلي لايخلو إما ان يكون منفردا اومقنديا اواماما اما اذاكان منفردا وسبق الحدث فانصرف وتوضأ فهو بالخيار انشاء اتم صلاته في الموضع الذي توضأ فيه وانشاء عاد الى مصلاه والافضل العودوهو اختسار المعرخسي لبكون مؤديا جيعهما فيمكان واحدوقيل الافضل في الموضع الذي توضأ فيه لانه من تقليل المشي واما اذا كان منتديا فانصرف وتوضأ فأنه يعود الى مكانه الا انبكون أمامه قد فرغ من صلاته لمولا يكون بينهما حائل فيجوز له الاقتداء به وهو في موضعه الذي توضأ فيه وانكان الامام قدفر غ جاز له ان بيني على صلاته في الموضع الذي توضأ فيه واما اذا كان اماما فانصرف وتوضأ وعاد الى مصلاه صار مأموما و الامام هو الشاني لانه لماخرج من المسجد خرج من الامامة وصار مؤتما ولو ان الامام افسد صلاته قبل ان يقوم الثاني مكانه فسدت صلاتهم جيعا قوله و بني منشرط جواز البناء الايفعل فعلا ينافي الصلاة من الاكل والشرب والاستقاء من البئروني المرغينانيله ان يستقى من البئر اذا لم يكن عنده ماه آخر وقال الكرخي لا يبني مع الاستقاه من البئر ولوبال اوتغوط لابيني لانهذا حدث عدوهو يمنع البناءوان ملاء الاناه وحله يدين لابيني وانحله بدواحدة جازله البنا، لان الحل بدين علكثير (قول والاستيناف افضل) تحرزا عنشبهة الخلاف وهذا فيحق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا فيحق المنفرد قطعا واما الامام والمأموم انكانا يجدان جاعة فالاستيناف افضل ايضا وانكانا لايجدان فالبناء افضل صيانة لغصيلة الجماعة وصحم هذا فىالفتاوى وقال بعضهم انكان فىالوقت سعة فالافضل الاستيناف وفي الكرخي الآفضل ان يتوضأ ويتكلم ويستتأنف لانهبؤدي فرضه من غير مشي ولا اختلاف فهو اولي (فوله فان نام فاحتلم او نظر الي امرأة فانزل اوجن اواغي عليه اوقهقه استأنف الوضوء والصلاة جيعاً) لأن هذه العوارض يندر وجودها في الصلاة فإيكن في معنى ماورد به النص وكذا القهقهة لانها بمزلة الكلام قال في المبسوط هي أفحش من الكلام عند المناجاة حتى نقضت الوضوء ثم ســوى بين النسان والعمد في الكلام فني القهقية اولى (قوله فان نكلم في صلاته عامدا اوساهيا بطلت صلاته) يعني كلامًا بعرف في منفاهم الناس ســواه حصلت به حروف املاحتي لوقال مايساق به الحمار فسيدت صلاته فان ان في صلاته او تاؤه او بكا فارتفع بكاؤه

ایحصل به حروف انکان منذکر الجنه اوالنار لمبضره لانه یدل علی زیادةالخشوع فكان فيمعني التسبيح وانكان من وجع او مصيبة قطع الصلاة لان فيه اظهمار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس وعن ابي يوسف في الانبن من الوجع ان كان يمكنه الامتناع منه قطع الصلاة والا فلا وعن محمد انكان المرض خفيفا يقطع الصلاة والافلا وان تنحز المتراب عنموضع مجوده انكان غير مسموع لايفسد اجاعا وانكان مسموعا فسدعتدهما وقال ابو يوسف لاتفسد وان تنحنح لغير عذر بأن لم يكن مضطرا البه وحصل به حروف نحو اخاح بالفنح اوالضم ينبغي ان تفسيد صلاته عند ابي حنيفة ومحد وانكان مضطرا بان اجتم البلغ في حلقه فهو عفو كالعطاس لايفسد الصلاة وفي الميسوط اذا تنضيح لاصلاح القرأة لأنفسد لانه حينئذ لايمكنه الاحتراز عنه وان قبلت المصلي امرأنه وَلم يقبلهما هولانفسد صلاته واناقبلها هو فسدت زكذإ لموكانت هي تصلي فقبلها لاتفسد صلانها (فول ولوسيته الحدث بعدالتشهد توضأ وسلم) لأن التسليم واحب فلا بدمن التوضى ليأتى 4 (فو له واناعتد الحدث في هذه الحالة) اى بعد التشهد (قو له او نكلم اوعل علا ينا في الصلاة تمت صلاته) لانه تعذر البساء لوجود القاطع ولم ببق عليه شي من الاركان قال ألجئدى الامام اذا قهقه بعدما قعد قدر التشبهد اواحدث تتعمدا وخلفه لاحتون ومسبوقون فهذا على خسة اوجه القهقمة والحدث ألعمد والسلام والكلام والقيام فني ثلاثة منها صلاة الكل تامة فيالسلام والقيام والكلام بالانفاق واماالقهقهة والحدث العمد فصلاة الآمام ومن هونمثل حاله تامة واما صلاة المسنبوقين فقاسدة عند الى حنيفة لأن القهيَّهة مفسدة للجزء الذي تلاقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقندي غيران الامام لانحتاج اليالبناء والمسبوق محتاج اليه والبناءعلي الغاسد فاسديخلاف السلام لانه منه والكلام فيمعناه ونينتقض وضوء الامام لوجود القهقمة فيحرمةالصلاة وعندهما لانفسد صلاة المسبوقين لان صلاة المقندي نناء على صلاة الامام جوازا وفسادا ولمتفسد صلاة الامام فكذا صلاتهم فصار كالسلام والكلام ولوان الامام قهقه بعدماقد قدر النشهد اواحدث متعمدا فان القوم يذهبون منغيرسلام وانسلم اوتكام كان عليهم ان يسلوا لان السلام و الكلام منهيان و القهقهة و الحدث منسبدان (قو له و اذا رأى المتيم الماء في صلاته بطلت صلاته) وكذا إذا علم بأن اخبره عدل نفرب الماء وهذا إذا لم يسبقه الحدث اما اذا سبقه فانصرف ليتوضأ فوجد الماءفانه موضأ و منغ ولاتبطل صلاته كذا في النهاية وقال في الاملاء يستقبل ولا يعني وقوله بطلت هذا اذا كأن الماء مباحا اوكان مع اخيه اوصديقه اما لورأه مع اجني لاتبطل ويمضى على صلاته فاذا فرغ وطلبه منه فاعطاه توضأ به واستأنف وان لم يعطه فهو على تجمه (قوله نان زَّآه بعد مافعد قدر التشهد اوكان ماسحاً نانقضت مدة مسحه الىآخره) الاصل في هذه المسائل ان الخروج بصنعه فرض عند ابي حنيفة فاعتراض هذه الاشبياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال

الصلاة عنده وعندهما الحروج ليس نفرض فاعتراض هذه الاشياء كاعتراضها بعدالسلام لأن الحروح لوكان فرضا لكان لايشأدى الابغمل هو قربة كسسائر الاركان منالركوع والسجود ولاته لموكان فرضا لما تأدى بالحدث العمد لاستمالة انيقال انفروض الصلاة تتأدى بالحدث ألعمد والقهقهة ولابي حنيفة ان هذه عبادة لها تحريم و تحليسل فلا يخرج منهاعلى وجه التمام الا بصنعه كالحج ولانه بعد التشسهد لواراد استدامة التحريمة الى خروج الوقت اودخول وقت صلاة اخرى منع منذلك بالاتفاق فلو لم يبق عليه شيء منالصلاة لما منع منالبقاء على القعود ولانه لايكنه اداء صلاة اخرى الاباخروج من هذه قوله اوكان ماسمها فانقضت مدة مسممه حتى لوسبقد الحدث في الصلاة وهو ماسم فذهب ليتوضأ فانقضت مدة محمدفانه يتوضأ وبغسل رجليه ويستأنف الصلاة ولايجوز له البناء على الصحيم لان عند انقضاء المدة يظهر الحدث السابق على الشروع فيصيركانه شرع في الصلاة من غير غسلهما قوله فانقعنت مدة مسهد هذا اذا وجد الماء اما اذا لم عده اوكان بحال اذا نزع خفيه خاف النلف على رجليه لم تفسد اجاعا (قو له اوخلم خفيه بعمل رفیق) یحترز مما اذاکان بعمل کثیرفان صلاته تصیح اجماعاً وانمـــا ینصور خلعه بعمل رفيق باريكون الخلف واسعا لايحتاج في نزعه الى المَعالجة (قُولُه اوكان اميا فتعلم سورة) اىتذكرها اوسمع من يقرأ سورة اوآية فخفظها اما اذا تعلم متلقثا من غيره فهو عملُ كثير فتصح إجاعا وهذا ايضا اذاكان اماما اومنفردا اما اذاكان مأموما لاتبطل اجساعا ولوتعلمها وهو في وسط الصلاة لانه لاقراءة عليه (قو له اوعربانا فوجد ثوبا) بعني بالملك اما بالاجابة فهو على الخلاف المتقدم في التبمر (فو له او نذكر ان عليه صلاة قبل هذه) ولوكانت وتراوهذا اذاكان في الوقت سعة وهي في حير الترتيب لم تبطل (قو له او احدث القارى فاستخلف اميا) وقيل ان الصلاة تصيم في هذه المسئلة اجماعاً لان الاستخلاف عل .كثيروقبل لانفسد لانه عمل غير مفسد (قوله آوطلعت الشمس وهو في صلاة الهجر)ليس المراد ان ينظر الى الغرص بل اذا رأى الشعاع الذي لولم يكن ثم جبل يمنعه لرأى القرص كافى بلادنا فانها تبطل صلانه (قو له او دخل وقت العصرو هوفي الجمعة)هذا على اختلاف القولين عندهما إذاصار ظل كل شي مثله وعند ابي حنيمة مثليه (قو له أو كان ماسما على الجبيرة فسقطت عزير،) وكذا اذا كانت امة فاعتقت وهي مكشــوفة الرأس اوكان صاحب العذر فانقطم عذره كالمستماضة ومن فيمعناها ولوعرض هذاكله بمدمالهاد الم سمدتي السهو فهو على هذا الخلاف كذا في الجندي فيحتمل ان يكون قوله على الخلاف بعني إن حتد أبي حدمة أنكان بعدما قعد قدر التشهد فصلاته مناسدة وعند هما صحيحة وبنكان فيل فعوده قدر التشهد فهي فاسدة اجاعا ويحتمل انبكون عندهما صحيحة ولو لم يقعد قدر التشهد بعد سجود السهو وعنده فاسدة لأن سجود السهو يرفع التشبهد وان اعترض له شي منهذا بعدماسلم قبل انسجد السهو فصلانه تامة اجاعا اماعندهما

فظاهر واماعنده فلانه بالسلام يخرج من البحريمة ولهذا لا يتغير فرض المسافر بنية الاقامة في هذه الحالة وكذا اذا سلم احدى التسليمين لان انقطاع التحريمة يحصل بتسليمة واحدة (قول بطلت صلاته عنده ابى حنيفة) ولا تقلب نفلا الافى ثلث مسائل وهو اذا تذكر فائمة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر فى الجمعة وفيها عداها لا يقلب نفلا (قول وقال ابو وسف و محد تمت صلاته) لقوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا قد تمت صلاتك فلنا معناه فاربت التمام كما فال عليه السلام من وقف بعرفة قد تم جهه اى قارب التمام وله انه لا يمكنه اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه الصلاة و مالا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا والله تعالى اعلم

﴿ باب قضاء الفوائت ﴾

لمافرغ من بيان احكام الاداء وماينعلق به وهوالاصل شرع فيالقضاء وهوخلفه اذالاداء عبارة عن تسليم نفس الواجب و القضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب و التسليم لمثل الواجب انما يكون عند العجز عن تسليم نفســـدكما في المضمونات من حقوق العباد والاداء يجوز بلفط القضاء اجماعا وفىالفضاء بلفظ الاداء خلاف والصحيح انه يجوز وانما قال قضاء الفوائت ولم يقل قضاء المتروكات لان الظاهر من حال المسلم آنه لايترك الصلاة عدا بل تفوته باعتبار غفلة اونوم اونسسيان وانما ذكر الفوائت بلفظ الجمع وقال في الحج باب القوات بلفظ الواحد لان الحج لايجب في العمر الامرة واحدة (قال رحمة الله ومن فاتنه صلاة قساها اذا ذكرها) وكذا آذا تركها عدا اومجانة اىقلة مبالات يجب القضاء ايضا لكن للمسلم عقلا ودينا لابرد عليه التفويت قصدا فعبرعنه بالتفويت لحسن ظنهبه وحملا لامر ، على الصلاح (فر له وقدمها على صلاة الوقت الا أن يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الغائنة ثم يقضيها ﴾ الترتيب بين الغوائث وفرض الوقت عندنا | شرط مستحق ويسقطه ثلاثة اشياء ضيق الوقت والنسيان و دخول الفوائت في حير التكرار قوله الا ان يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الفائت فلو قدم الفائنة لجاز لان النهي عن تقديمها لمعني في غير المنهى هند وهو صون الوقتية عن الغوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اداهــا قبل وقتها الثابت لها بالحديث وهوقوله عليه السلام من نام عن صلاة اونسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقنها فيه لأن النهى عن صلاة الوقت اذا كان الوقت منسعا لهما لعني يخنص بها الاترى الله لوتنفل في ذلك الحال لم ينه عنه وانما نهى عن صلاة الوقت خاصة والنهي اذا اختص بالمنهي عنه اقتضى القساد واما فيحالضيق الوقت فالنهي عن تقديم القائنة لايختص بها وانما منع منهاك لايؤدى الى تأخير الونتية بدليل انه لوتنفل اوعمل علا من الاعال نهى عنه لاجل ذلك والنهى اذا لم يكن لمعنى في نفس المنهى عنه لم يغتض

لفساد وأنماكان الاولى في حال ضيق الوقت ان يقدم الوقتية لانه لو بدأ بالفائنة فاتنه الوقسة فبصيران جيما فائتين فاذا بدأ بالوقتية كانت احداهما فائتة فلائن يصلي احداهما اولى من أن يصليهما فائتين قال الجندي إذا افتتح العصر في أول الوقت وهو لايعلم أن علىه الظهر والحال القيام والقراءة حتى دخل وقت الكراهة ثم ذكر ان عليه الظهر فله ان يمضى على صلاته وان افتتح العصر في حال ضبق الوقت فلا صلى منها ركعة اوركعتين غربت الثمس فالقياس ان تغسد العصر والاستمسان ان يمضي فيها ثم يقضي الظهر ثم يصلي المغرب ولوتذكر أن عليه الظهر بعدما أحرت الثمس فأنه يصلى العصر ولوصلي الظهر لم يجز ولو أفتنح العصر في اول الوقت وهو ذاكر ان عليه الظهر واطال القيام والقراءة حتى دخل الوقت المكروء لانجوزصلاته وعليه ان يقطع العصر ثم يفتنع العصر ثانيا ثم يصلى الظهر بعد الغروب ولو المتنع العصر في اول الوقت وهو لا يعلم أن عليه الظهر واطالها حتى دخل وقت الكراهة تم تذكر ان عليه الظهر فله ان يمضي على صلاته (قُولُه فان فاته صلوات رتبهما في القضاءكما وجبت في الاصل) اي عند قلة الفوائت بدليل قوله فيما بعد الا ان تزبد الفوائث علىست ضلوات والدليل على وجوب الترتيب ان النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق عن اربع صلوات فقضاهن مرتبائم قال صلوا كمار أيخوبي اصلي و هذا امر بالتربيب و انما لم يقل صلوا كما اصلي او كما صلبت لانه ليس في وسع احد ان يصلي كما صلى في الحشوع والاربع الصلوات التي شِغل عنها يوم الخندق الظهر والعصرو المغرب والعشاء فقضاهن بعدهوى منائليل اىطا مفةمن الليل وهى نحو من ثلثه اوربعه فامز بلالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى الغرب ثم اقام فصلى العشاء (فقوله الا ان زيد الغواثث على ست صلوات) مراده ان يصير الغوائت ستا ودخل وقت السابعة فانه يجوز ادآء السابعة وفيه اشكال وهو ان بدخول السابعة لايزيدالفوائت علىست وانماذلك بخروج وقت السابعة والجواب الى ان هذامن باب اطلاق اسم الاغلب على الكل فان الاغلب انخروج السادسة لايكون الابدخول السابعة وعند دخول السابعة تحقق فوات الست والسابعة بعرضية انتفوت وقيل معناء الاان يصير القوائت سنناو تحمل الزيادة على السنت بالوتر و منى قضى الفوائت ان قضاها بجماعة وكانت يجهر فيها جهر الامام فيها بالقراءة وان قضاها واحده يتخير والجهر افضل كما في الوقت ولو قضي بعض الغوائت حستي قل ما بقي عاد النرتيب عنـــد البعض وهـــو الاظهر وقال بعضهم لا يعود وهو اختيار ابي حفص لان السياقط لا يتصور عوده قال صاحب الحواثي وهو الاصيح والتوفيق بينهما آنه اذا قضاها مرتبا عادالترتيب وانهم يقصها مرتبا لم يعد يانه اذا ترك صلاة شهر وقضاها الاصلاة او صلاتين ثم صلى وقتية وهو ذاكر الباقى قال بمضهم لا بجوز واليد مال ابو جعفر وقال بعضهم بجوز واليد مال ابو حفص الكبيروعليه الفنوى وفي الهداية عود الترتيب هو الاظهر ولو ادى بعض

العصر في الوقت ثم غربت الشمس و عليه صسلاة او صلاتان قبلها وهو ذاكر لها ظال السرخسي تمها و طعن عيسي ابن ابان في هذا و قال الصحيح آنه يقطعها بعد الغروب ثم يبدأ بالفائنة لان الوقت قابل القضاء والمسقط البرتيب منالضيق قذانعدم بالغروب وصار الوقت واسعالان المعترض في حلال الصلاة كالموجود عند افتتاحها كالميتم أذا وجد الماء والعارى اذا وجد الثوب وما ذكره عيسي هو القباس لكن مجد استحسن فقال لوقطع بعد الغروب كان مؤديًا جيع المصر في غيروقتها ولو اتمهاكان مؤديالها في وقتها فكأنَّ اولى ولان عند الصيق قد سقط عند الترتيب في هذه الصلاة و متى سقط في صلاة لايعود في تلك المصلاة مخلاف النسيان فهناك الترتبب غرساقط لكن تعذر لليهل فاذا زال العذر قبل القراغ من الصلاة بق عليه مراعاة الترتيب كاكان لانه لمازال العذر في خلال الصلاة صار کان لم یکن ولو فاتند صلاة من یوم ولیلة لا پدری ای صلاة هی فانه بعید صلاة یوم وليلة احتياطا اذالم يكن له رأى فانكان له رأى على على غالب رأيه وقال الثوري بصلى المغرب وأنميرتم يصلى ازبع وكعات ينوى بها الظهر والعصر والعشاءلان هذه الصلوات الثلاث عددها متغق وقال بشرالمريسي يصلي اربع ركعات يقعد فيالتائية والثالثة والرابعة خوى بها ما عليه لانها ان كانت الفجر ادى ما عليه ركمتين وخرج منها الى صلاة اخرى بانتاله وكذا فيالمغرب وبقية الصلوات ولوصطى الغير وهو ذاكر آنه لم يوتر فصلاة العير فاسدة عنسد الى حنيفة الا أن يكون صلى الفجر في آخر وقتها وعندهما صلاة الفجر تامة وهذا مبني على اختلافهم في الوتر فعنده لماكان واجباكان الترتيب شرطا وعندهما لماكا سنة فلاترتيب بين الفرائض والسنن ثم عنــد ابي حنيفة اذا فمند فرض النجر هل تفسد. سننه قال في المصنى لانفسد وقد صرح به في المنظومة فقال والوثر فرض وترى بذكره فى فجره فساد فرض فجره فقبد بفساد الفرض خاصة والله اعلم بالصواب

🧳 باب الاوقات التي تكره فيها الصلاة 🔖

كان الاولى ان بذكر هذا الباب فى باب المواقيت كما فى الهداية وانما ذكره هنا لان الكراهة من العوارض فاشبه القوات فتجانس البابان وجمة صاحب الهدائية الله لماذكر الاوقات التى يستحب فيها الصلاة عقيم بذكو ما خابه من الاوقات التى تكره فيها الصلاة ليمكن المصلى من صلاته بغير كراهة تقع في صلاته من جانب الوقت وانما لقب الباب بالكراهة ثم بدأ بعدم الجواز لانه اعتبر الاغلب والمكروه اكثر من صدم الجواز ولان الكراهة اعم من عدم الجواز لان كل مالا يجوز فالكراهة فيه حاصلة ابيضاكما هى ثابتة في الصورتين وليس صدم الجواز ثابتا في الكراهة وهذه النسمية مثل تسمية البيع القاسد وان انخرط فيسه البيع الجواز ثابتا في الكراهة وهذه النسمية مثل تسمية البيع القاسد وان انخرط فيسه البيع الباطل (قال رحه الله لانجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولاعند قيامها في الظهيرة ولا

("11")

عنمد غروبها) يعني قضاء الفرائض والواجبات الفائثة عن وقتها كمجدة التلاوة التي وجبت بالتلاوة في وقت غير مكروه والتوثر وانما لاتجوز القرائض فيهسا لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص حتى انه يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا لنقصان سببه متوله لاتجوز العسسلاة عندكملوح ألثمس اوادماسسوى النفلوف المشكل قوله لاتجوز الصلاة ذكره معرفا بالانف واللام وهما لاستغماق اسكنس فينبنى انلايموذ التطوع وليس كذلك ظنه يجوز مع الكرا هــة الا ان و جهــه ان الالف و اللام الممهود و هو الغرض فينصرف عدم الجواز اليه فتط فنقول انكان المراد بقوله لا تجؤز الصلاة النفل نعناه لايجوز ضلها شرعا اما لوشرع فيها وضلهسا جاز وان شرع فيها وقطعها يجب عليسه قهذا يما ر ان كان المراد الفرض لايجوز اصلا وقوله عند طلوم الشمس حد الطلوم قدر ربح اوريحين وفي المصنى مادام يقسدر على النظر الى قرص التمس فهي في الطلوع لاتباح الصلاة فاذا عجز عن النظر ياح (قو له ولابصل على جنازة ولابسجد لتلاوة) هذا اذا وجبتًا في وقت مباح و'اخرتا إلى هذا الوقت فانه لايجوز قطفًا أماً لو وجبتًا في هذا الموقت واديتا فيدجاز لإنها اديت ناقصة كما وجبت ناقصة اذا لوجوب بحضوك الجنازة والتلاوة فان قلت ما الافعنل الاداء اوالتأخير الى وقت مباح قلت اما في الجنازة فالافعنل الاداء لقوله عليه السلام عجلوا بموتاكم وقال ثلاث لايؤخرون جنازة انت ودين وجدت ماتقضيه وبكر وجد لهاكفوأ واما فيسجسدة التلاوة فالافضل التأخيرلان وجوبها على النزاخي وفي الهداية المراد بالنهى المذكور في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لوصلاها فيه او تلاسجدة فيدومجدها جازلانها اديت ناقصة كما وجبت قوله ولا إجمد لتلاوة لانها في معنى الصلاة فإن قلت لم الحقت هنا بالصلاة ولم يلحق بها في القهة به مع ان النبي صلى الله عليه و سلم قال من ضحك منكم قهنهة فليعد الوضوء والصلاء قلت عدم الالحاق هنا باعتبار أن الالف واللام في قوله فليعد الصلاة للعهدد وأنما الصلاة المعهودة هي ذات القريمة والركوع والسجود فلا تساول السجود مجردا من غيرتحريمة واما هنا النهى عن الصلاة في هذه الاوقات كي لايقع التشبه بالصلاة عن يعبد الشمس وبالمجود يحصل التشبه بهم ايضا فكر. (قول الا عصر يومه عند غروب الشمس) لأن السبب هو الجزء التسائم من الوقت وذلك الجزء القائم من الوقت ناقص لانه آخر وقت العصر فند (داهاكم وجبت بخلاف غيرها من العسلوات لانها وجبت كاملة فلا تنأدي بالناقس ولو طلعت عليه الشمس وهو في صلاة العجر فسدت بخلاف مااذا غربت على مصلى المصرحيث لاتفسد والفرق افها اذا غربت فشددخل وقت المغرب فيكون مؤديا في وقت و اما اذا طلعت فتسد خرج لا الى وقت بل هو وقت مكروه فتسسدت ولوشرع في التطوع في الاوتات الثلاثة تال في النهاية يجب قطعها وقعنساؤها في وقت مباح في ظاهر الواية وقيل الافعنسل قطعها ولومضي فيها خرج عما وجب عليسه بالشروع ولابجس

Ę;

سواه فانقطعها واداها فيوقت مكروه اجزأه عندنا خلافا زفركما اذا دخل في انطوع عند قيام الظهيرة ثم أفسده وقصاء عند الغروب كال الخندى اذا شرع في النطوع في الآوقات الثلاثة فالافضل أن يقطع ويقضى فىوقت مباح فان لم يقطع ومضى عليه فقد أسا ولاشئ عليسه ولو شرع في العسوم في الايام المنهية كيوم العطر و يوم النحر وايام التشريق. ثم افطر لا يلزمه القصاء عنسد ابي حنيفة وعنسد هما يلزمه فهما سويا بين الصسوم و الصلاة وابو حنيفة فرق بينهما فقال العسلاة تقع اولا بالتمريمة و هي ليست من الصلاة عندنا فانعقد في غير نهى و الدخول في الصــوم يقع على و جد منهى هنه اذ الجزء الاول من الصوم صسوم فو قع منهيا عند فلم يتعلق به الوجوب قوله و لا عنسد غرو بها يعني اذا احرت ولو اوجب على نفسمه صملاة في هذه الاوقات فالافضل ان يصلي مافي وقت مباح ولو صلاها فيها خرج عن نذره وستقطت عنه وكذا لو اوجب على نفســه صو ما في الايام المنهية فالافضــل ان يصــو مها في وقت آخر ولو صامها -فيه خرج عن نذره وعند زفر لايجزيه وفيالهداية اذا قال لله على صوم يوم النحرا فطر وقضا فهــذا النذر صحيح عنـنـدنا خلافا لزفر والشــافعي هما بقولان نذر بما هو معصية لورود النبي عن صوم هــذه الايام ولنا انالنبي لغيره وهو ترك احابة دعوةاللة بغيصهم نذره لكنه نغطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضى اسقاطا للواجب وان صام فيه يخرج عن نذره لانه اداه كما النزمه وفي فتاوي صاعد قال ابو يوسف منشرع في النطوع بعد العصر يؤمر بالقطع ثم بالقضاء اما لو دخل فها على أن العصر عليـــ ثم تــــن أنها ليست عليه يؤمر بالاتمام ولوشرع فيصلاة اوصوم علىظن أنه عليه ثم تبين لهاله لاشيء علبه فافســده لايلزمه القضاء عندنا وقال زفر يلزمه ولو أفتنح الظهر على ظن إنها عليه فأقندي به رجل بنية النطوع ثم ذكر أنه قدصلاها فتطعها فلاقضاء عليه ولا على الذي انتدى له ذكره الخجندي فيباب السهو وفي النهاية يجب على المقتمدي القضاء عند بعض المشابخ (قو له ويكره ان منفل بعد صلاة النجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر. حتى تغرب الشمس) يعني قصدا اما لوقام فيالعصر بعد الاربع ساهيا اوفيالعجر لايكره ويتم لانه مزغرقصدوفي الخيندي لايضيف ركعة اخرى فيالفير والعصر لازالتطوع بعدهما مكروه ولو افسدها ولم يضف الها اخرى لايلزمد قضاؤها وعند زفر بلزمد قضاء ركمتين (قُو لَهِ وَلا بأس ان يصلي في هذن الوقتين الفوائت ويسجد للشلاوة ويصل على الجنسازة) ولا يصلى فيهما المنذور ولا ركعتي الطواف ولا ماشرع فيه ثم افسده (فُو لَهُ وَلا يُصلِّ رَكُمَتِي الطَّواقُ) فإن قلتُ هما واجبَّان منجهة الشرع كوجوب سجدة التلاوة فينبغي أن يؤتي بهما في هذئ الوقتين كجدة التسلاوة قلت أنا عرفسا كراهتها بالاثر وهو ماروى ان عمر رضي الله عنه طاف بالبيت بعد صلاة الفجر ثم خرج مرمكة حتى اذاكان بذي طوى بعد طلوع الشمس صلى ركبتين وقال ركعشان مقسام

ركمتين فقد اخرهما اني مابعد طلوع الشمس والاصل أنُ ماوجب بايجاب الله فانه بجوز فيهذين الوقتين وماوجب مضافا الىالعبد لايجوز كالمنذور والنفل الذي يفسده وركعتي الطواف لإن وجوبهما بفعله وهو شروعه فيالطواف فان قلت وجوب سجدة التلاوة شعله وهو ثلاوة قلت الوجوب فيها لعينه وفي ركعتي الطواف الولحوب فيها لغيره اي لغير الوقت وهو ختم الطواف وصيانة المؤدى عن الكراهة (قولًا، ويكره ان متغل بعد طلوع العجر باكثر من ركعتي العجر) لان التي عليد السلام لم يزد عليهما قال شيخ الاسلام النبي عن ماسواهما لحق ركعتي النجر لالخلل في الوقت لان الوقت متعين لهما حتى لونوى تطوعاكان عنهما فقد منع عن تطوع آخر ليبتى جميع الوقت كالمشفول بهما لكن صلاة فَرَضَى آخر فوق ركعتي العبر فجاز ان بصرف الوقت اليه وفي التجنيس منصلي تطوعا فيآخر للميل فلا صلى ركعة طلع النجركان الاتمسام افضل لان وقوعه فيالنطوع بعسد طلوع العسر لاعن قصد قال في الفتاوي ولا ينويان عن سنة العبر على الا مح ولو صلى ركعتين وهو يظن ان العبر لم يطلب ثم تببن انه قد طلع فانه بجزيه عن ركعتي العبر ولاينبغي ان يعيد (قوله ولا يتنفل قبل الغرب) لما فيه من تأخير المغرب فإن المبادرة الى اداه المغرب مستعب فكان النبي لشلا يكون النفسل شاغلا عن اداء المغرب لالمعنى في الوقت وكذا النفل بعد خروج الامام للخطبة بكر. لثلا يتشاغل عن سماعها لالمعنى في الوقت واقد اعلم

🛊 باب النوافل 🌣

النفل في اللغة هو ازيادة ومند سميت الغنية نفلا لانها زيادة على ماوضع له الجهاد وهو اعلاء كلة الله وسمى ولدالولد نافلة لانه زيادة على الولد قال الله تيباى و وهبنا له اسمق ويعقوب نافلة وفي الشرع عبادة عن فعل ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فلهذا لقبه بالنوافل لانها مشتمل على السنن وفي النهاية لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن لكون النوافل اعم كما لقب الاوقات التي تكره فيها الصلاة قال الامام ابو زيد النف ل شرع لجبر نقصان تمكن في الفرض لان العبد وان علت مرتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان احدا لوقدر ان يصلى الفرض من غير تقصير لايلام على ترك السنن و قال رحد الله السنة في الصلاة ان يصلى ركمتين بعد طلوع الغبر) بدأ بسنة الغبر لانها كد من سائر السنن ولهذا قبل انها قربة من الواجب ولا يجوز ان بصليها قاعدا مع القدرة ولا حضر وقال في ركمتي القبرهما خير من الدنيا وما فيها وقال صلوها ولو طرفتكم الخبل وقدم في المبسوط سنة الظهر لانها بع الظهر والظهر اول صلاة فرضت وقد قبل ان سنة الغبر واجبة حتى لوا تنهى الى الاماء وهو في صلاة الفجر وخشى ان تفوته ركفة قائه يصليها المجرو الهيما المها وقلها وخشى ان تفوته ركفة قائه يصليها المهر وخشى ان تفوته ركفة قائه يصليها المهر وخشى ان تفوته ركفة قائه يصليها المهر وخشى ان تفوته ركفة قائه يصليها المهم وخشى ان تفوته ركفة قائه يصليها المهر وخشى التهر وخسير وخشى التهر وخسل المهر وخسل المهر وخسل المهر وخسل المهر وخسل السند وخسل المهر وحسل المهر وخسل ال

بمدالصف وتدخل معالامام بعد فراغه منها وعن ابي جعفر آنه أذا خشي أنتفوته الركعنان مزانفرض ويدرك الامام فيالتشهد فانه يصلى السنة عند ابي حنيفة وابي يوسف بعدالصف اوفى العمف الالم بحدمو ضعاغيره واشدالكراهة الايصليها مخالطاللصف إذاكان يجدموضعا غيره والسنة فيها الاداه فالبيت وكذا سار السن الاالزاوع على مايأتى من يانها انشاءالله تعالى ثم اذا فاتت سنة الخبرعلى الانفراد لاتقضى عندهما وقال محمد احب الى انتقضي اذا ارتفعت الشمس الى قبل قيام الظهيرة واما عندهما فلاتقضى الا اذا فانت مع القرض تبعا للفرض سواه قضا الفرض بجماعة او وحده الى الزوال وفيما بعده اختلف المشايخ فيه قبل يقضي الفرض وحده وقيل تقضى السبنة معه واما سائر السبن سواها فلا تقضي بعد خروج الوقت وحدها واختلفوا في قضاها تبعا للفرض على ماتين بعده (قو له وارسا قبل الظهر) يمني بتسليمة واحدةوهن وكدات قال في المجرد يقرأ في كل ركعة نحوا من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء وان اداهن بتسليمة لم يعتد بهن من السنة لان النفل نبع الفرض والفرض اربع فكذا النفل الاترى ان الغير لماكانت ركعتين كان نفله مثله وامآ بعد الظهر شرع ركمتين تيسيرا والجمعة اصلها اربع وبسبب الخطبة عادت الى ركعتبن فكان النفل اربعا على اصل القياس فان ترك سنة الظهر الاولى خشية فوت الجماعة فالصحيح انه يقضيها بعد الفرض ويقضيها قبل الركعتين عندمجمد وعند ابى يوسف يقسدم الركعتين على الاربع وبنوى القضاء عند ابى يوسف وفى النوادر بدأ بالركعتين عندهما وقال مجد بالار بع نم ينوى القضاء عندهما و عند مجد لاينوى القضاء ويكون تطوعا مبتدأ فلا يفتقر الى نبة القضاء وفي الحقابق يقدم الركعتين عندهما و قال محمد يقدم الاربع وعلمه الفتوي وفي المنظومة في مقالة ابي يوسف على خلاف مقالات مجد والسنة الاولى من الطهر اذا ناتت فقبل شـفعها لها القضاء اي قبل الركعتين الاخريين وفيالمصني اختلفوا في قضاء الاربع هلهو نفل مبتدأ اوسنة فعلى قول من يقول نفل مبتدأ يقضيها بعد الركعتين وعلى قول من يغول انها سنة يقضيها قبل الركعتين لانكل واحدة منهما سنة الا ان احداهما مَا تُنة فيدأ مالفائنة كما في القرائض (قو له وركمتين بعدها) وهما مؤكدتان (فو له وارسا قبل المصر) وهن مستحبات (وأن شباء ركه بين) قال عليه السبلام من صلى أربعافيل العصر لمتمسه النار ولأن العصر لماكانت اربعا قدرت النافلة بها (قو له وركعتين بعد المغرب) وهمامؤكدتان ويستحب ان يطيل فيعما القراءة فتدروي ان الذي عليه السلام كان يقرأ فىالاولى منهما الم تنزيل وفيالثانية تبارك الذي بيده الملك (قول واربعا قبل العشا.) وهن مستمبات (. قو له و اربعا بعدها وان شــاه ركعتين) قبل ان هذا التخبير اذا صلى ــ العشساء فيالوقت المستحب اما إذا صلاها في غرالوقت المستحب نائه يؤدي الأبع كلهسا جبرا لذلك النقص ولايتخيرواربعا قبل ألجمعة واربعا بعدها وهذا عندهما وقال ابو بوسف اربما قبلها وسنا بعدُ ها وىالكرخي مجدِ مع إبي يوسف وفي المنظوفة مع ابي حنيفة ثم عند

ابي يوسف يصل اربعاثم اثنتين قال الحلواني اقوى السنن ركعتا الفحر ثم ركعتا المغرب ثم التي بعد العلهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل العلهر ثم التي قبل العشاء وقال بعضهم الاصيح ان اقواها ركعتا الفجر ثم الاربع التي قبل الظهر والتي بعد الظهر والتي بعد المغرب سواء فان قبل لك لما شرع بعض النوافل قبل الفرض و بعضهما بعده فالجواب انالذي بعد الفرض شرع لجبر النقصان والذي قبله قطعا لطمع الشسيطان فابه بقول من لم يطعني في ترك ما لم يكن عليه كيف يطعني في ترك ماكنب عليه ويكره الامام ان يتنفل في مكانه الذي صلى فيه الفرض ولا يكره المأموم ذلك لقسوله عليه السلام أيجز احــدكم اذا صلى ان تقــدم او يتأخر و لانه اذا تفل من مكانه ظن الداخل انه في الغرض فيقتدي به وروى ايضا ان ذلك يستحب المأموم حتى تنشبوش الصفوف كذا · في الكرخي (قو له ونوافل النهار إن شاه صلى ركعتين بتسليمة واحدة وإن شـــاه اربعا) و تكره از يادة على ذلك يعني بتسليمة واحدة (قو له واما نافلة الليــل قبال الله حنـفة ان صلی تمانی رکعات بنسلیمهٔ واحدهٔ حاز و تکره از یادهٔ علی ذلك) یعنی وان شـــاه صلی بالليل اربعا بتسليم واحدة وان شاء ســــتا بتسليمة وتكره الزيادة على ذلك و لكن الافصل اربعا اربعا بتسليمة ليلاونهارا (قول وقال ابو يوسف ومحد لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة واحدة) أي من حيث الافضلية قال في الهداية الافضل في الليل عند أبي يوسيف ومحمد مثني مثني و في النهار اربع اربع وعند الشافعي فيهما مثني مثني وعند ابي حنيفة فيهما اربع اربع لهما الاعتبار بالتراويح ولان فيه زيادة تحريمة وتسليمة ودعاء و لابى حنيفة اله ادوم تحريمة فيكون اكثر مشبقة و ازيد فضيلة ولهبذا لونذر ان يصلي اربعا بتسليمة لايخرج عنه بتسليمتين وعلى العكس يخرج كذا في النهاية و اما فيالنزاو يح فانها تؤدي بجماعة فيراعى فيها التيسير قوله فان صلى باللبسل صلى تمانى ركعات يعني اقل ماينبغي ان يتنفل في الليــل بثماني ركعات و اعلم ان صلاة الليــل افضل من صلاة النهار لقوله تعــالى تنجانا جنوبهم عن المضاجع ثم قال فلا تمــا نفس ما اخنى لهم من قرة اعين و قال عليه السلام من اطال قيام الليل خفف الله عند بوم القيمة قوله و تكره الزيادة على ذلك اى على ثمياني ركعيات في صيلاة الليل بتسليمة والزيادة في صلاة النهيار عن اربع بتسليمة وموجب القعدة في التطوع ركعتان و انمما يلزمه الشفع الثاني بالقبام اليه في الثالثة لانكل شفع منالنطوع كصلاة على حدة الا ترى آنه يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة واذا قام فيالنالنة أستفتح كما يستفتح عقيب التجريمة فعلى هذا اذا أفتنح التطوع بنية الاربع او السـت او الثمان ثم افسـده لم يلزمه الا قصّاء ركعتين في ظاهر الرواية و عن ابي يوسنف روايتــان في رواية يئرمه اربع وفي رواية يلزمه مانوي ولو قال لله على أن أصلي ركعة نزمه ركعتان وأن قال ثلاث ركعات بلزمه أربع لأن النطوع لايجوز انبكون وترا وان قال نصف ركعــة لزمه ركعة لانها لانتبعض وآذا لزمنه ركعة

وجب عليه ركعتان لان التعلوع لا يكون وترا ولو قال ركعتين بغيروضوء لايلزمه شئ ما مجد وقال ابويوسسف ينزمه ركعتان يوضوه تصحيحا للنذر ولوقال ركعتين بغير قراءة زمد ركعتان بقراءة اججاعا لان الصلاة بغير طهارة ليست بعبادة وإمابغير قراءة فهيءجادة كصلاة الامي والاخرس (قو له والقراء في الفرائض واجبة في الركعتين الاوليين) اي فرض قطعي فيحق العمل وقال الشافعي فرض في الركعات كلها لقولة عليه السلام لاصلاة الابقراءة وكلركمة صلاة وقال مالك فرض فيثلاث اقامة للاكثر مقام الكل تيسيراولنا قوله تعسالي فاقرؤا ماتبسر مزالقرأن والامر بالقعل لانقتضي النكرار وانمسا اوجبناها في الثانية استدلالا مالاولي لانهما بتشاكلان من كل وجه واما الاخريان فيفارةانهما فيحق. السقوط بالسفر وصفة التراءة فيالجهر والاخفا وفيقدرالقراءة فلا يلحقان بهما واما قوله عليه السلام لاصلاة الا بقراءة فهو شاهد لنا لانه ذكر الصلاة مطلقا والصلاة مني ذكرت مطلقا لاتنصرف الىركعة وانما تنصرف الىصلاة كاملة وهي ركعتمان عرفاكن حلف لايصلي صلاة فانه لايحنث حتى يصلي ركمتين بخلاف مااذا حلف لايصلي ولميقل صلاة نانه يحنث اذاصلي ركعة (فوله وهو مخير في الاخريين انشاء قرأ وانشاء سبحوانشاء مكت) بعني مقدار مايمكن ان يغول فيه ثلث تسبيحات ولهذا لا يجب السهو بترك القراءة فيهما فيظاهر الرواية كذا فيالهداية الاان الافضل انيقرأ فيهما الفاتحة قال فيالنهاية الناشاء قرأ يعني الفاتحة واناشاء سبح يعني ثلث تستبحات واناشاء سكت يعني مقدار مامكن إن مقول فيه ثلث تسبحات فان لم يقرأ ولم يسبح كان سيئا ان تعمد السكوت وانكان ساهيا فالاصيم انلايجب عليه سهو قوله وانشآء سكت هذا عند ابي يوسف فان السكوت عنده ليس بآساءة وعندهما اسساءة وعند بعضهم كراهة والكراهة افحش من الاسساءة فالقراءة سنة والتسبيم مباح والسكوت اساءة (قول والقراءة واجبة فيجيع ركعات النفل وفيجيع الوتر ﴾ اما النفل فلانكل شفع منه صلاة على حدة والقيام الىالثالثة كنحريمة مبتدأة ولهذا يستفتح فيها وينعوذ وامأ الوتر فللاحتياط لانه متردد بين الغرض والنفل لموجود علامة الامرين فاحتساطواله بإيجاب القرامة لاحتسال ان يكون تفلا ولا يستفتيم في الثالثة منه ولا يتعوذ ولا يكمل تشهده الاول لشبهه بالفرض (فو له ومن دخل في صلاة نفل ثم افسدها قضاها) هذا اذا دخل فيها قصدا اما ساهيا كما اذا قام لى الخامسة ناسياتم افسندها لايقضيها ثم ايضا لايلزمه الاركعتان وان نوى مائة ركعة عندهما خلافا لابي يوسسف وقوله افسدها سواء فسيدت يفعله او بغير فعله كالمتيم يرى الماء وما اشبهه وكالمرأة إذا حاضت في النطوع بجب القضاء بخلاف الفرض (فوله فان صلى اربع ركعات وقعد في الاوليين ثم افســد الاخريين قضي ركعتين) لان الشـفع الاول قدتم والقيام الىالثالثة بمزلة تحريمة مبتدأة فبكون ملزما وهذا اذا افسد الاخريين بعد الشروع فيهما بان قام الى الثالثة ثم افسدها اما اذا افسدها قبل القيام لايجب

عليه قصناه الاخريين لانه افسد قبل الشروع في الشفع الثاني وعن ابي يوسسف يقصي اعتبارا التبروع بالنذر وقيد نقوله وقعسد لآنه لولم نقعد وافسسد الاخريين لزمه قعشاه اربع اجاعاً (قُولُه وقال أبو يوسنف يفضي اربعاً) وهو احتباط لانها عمزلة صلاة واحدة حتى ان الزوح لوخير امرأته وهي في الشفع الاول او اخبرت بشفعة لها فاتمت اربعا لاتبطل شنعتها ولاخيارها كذا في النهساية وفي الجندي والكرخي ان سلت على ركعتين فهي على خيارها وان اتمت الاربع بطل خيارها لان مازاد على ركعتين صلاة اخرى واذاكات فياربع الظهر الاولى لمهبطل خيارها بإنقالها الى الشغم الثاني وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين عندهما وقال ابو يوسسف اربعا وهذه المسئلة مبنية على اصلين احدهما أن فسياد الشفع الأول بنزك القرآءة لأرفع التحريمة ولا عنسم الدخول في الشفع الثاني عندهما وقال ممد يرفع التحريمة ويوجب فساذ الشفع الثاني واصل آخر أن الشفع الاول أذا فسند بترك القراءة فالشنفع الثاني لايلزمه بمعرد القيام حتى يأتى في الشُّقع الثاني ركمة كاملة بقراءة عند ابي حنيقة وقال المؤ يوسف يلزمه بمجرد القيام واجعوا أن الشفع الاول أذا صحح يلزمه الشفع الثاني بمجرد القيام فأذا ثبت هذا فالنفريع عليه تمان مسائل احدها إذا صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا ضليه قضاء ركعتين عندهما وتال ابو يوسىف يقضى اربعا فاتفق ابوحنيفة ومجد من اصلين مختلفين اماعند محد لما فسد الشبغع الاول بترك القراءة ارتفعت انتحريمة و لم يصيح الشروع في الثاني وعند ابي حنيفة لمرتفسد النحريمة الآانه لما افسد الشفع الاول بنزك آلفراءة فالثاني لايلزمه بمجرد القيام مالم يأت ركعة مع القراءة ولم يوجد وعند ابى يوسـف يلزمه بجرد القيام والثانية اذا قرأ في الاوليين لاغير فعليه قضاء الاخريين بالاجاع لان الشــفع الاول قدتم فنزمه الثاني بمحرد القيام وافسيده متزك القراءة والثالثة اذا قرأ في الاخرمن لاغير فعليه قضاء الاوليين بالاجاع وهل يكون الاخريان صلاة عندهما نع وعند محمد لاحتي لواقندي به انسسان فيالشفع الثاني لابصح افتداؤه ولو قهقه لاينتقض وضوءه والرابعة اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخربين فعليسه فعناء اربع:عنسدهما وقال مجمد ركفتين اما ابوبوسف فيقول فسد الشفع الاول والثاني يلزمه بمجرد القيام وعند الدحنيفة وجدمنه ركمة بقراءة ثم فسدت بعد والخامسية اذا قرأ في الاوليين واحدى الاخريين لزمه قضاء الاخريين بالاجاع لان الشفع الاول قدصيم والثانى يلزمه بمجرد القيام والسسادسة اذا قرأ في الاخريين واحدى الاوليين فالاوليان فسندنا يلزمه قضاؤها بالاجاع والاخريان صلاة عندهما خلانا لمحمد والسابعة اذا قرأ فياحدى الاوليين لاغير فعليه قضاء ركعتين عندهما وقال ابو يوسف اربع والثامنة اذا قرأ فياحدى الاخريين لاغيرفعليه قضاءارهم عندهما وقال مجمد ركمتين ولو لم نقرأ فيالاولين وقرأ في الاخريين ونوى به قضاه عن الاوليين لابكون قعناء بالاجاع لانها صلاة واحدة عقدت بتحريمة واحدة فلايكون بعصها أ

قضاء وبعضها اداء قال في النهاية اذا قرأ فيالاوليين لاغيرضليه قضاء الاخريين مالابيها ع لان التمريمة لمرّبطل فصيح الشروع فىالشفع الثانى ثمفساده بنزك القراءة لايفسد الشفم الأول قال وهذا اذا قعد بينهما امااذا لم يقعد ضليد قضاء اربع لأن القساد في الثاني يسرى الى الاول اذا لم يقعد فبان لك من هذه الثمان السائل ان اربعًا منها مجمع عليها وهن اذا قرأ فيالاولبسين لاغيراوفي الاوليين واحدى الاخريين اوفي الاخريين لاغيراوفي احدى الاوليين والاخريين فني هذه الاربع يقضى ركعتين اجاعا واربع مختلف فيهـــا اذا قرأ في احدى الاخريين لاغيراوفي احدى الاوليين واحدى الاخريين يقضى اربعا عندهما وعند مجد ركفتين ولو قرأ في احدى الاولييناولم يقرأ في الكل يقضي ركفتين عندهما وعندابي يوسف اربعا (فولد ويصلى النافلة قاعدا مع القدرة على القيام) لقوله عليد السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم اى في حق الاجر فان قيل هذا الحديث لم تعرض لصلاة الفرض ولا لصلاة التطوع ولالحالة العذر ولالحالة غير العذر فا وجه الاحتجاج به على ما ادعيتموه من جواز صلاة النافلة قاعدا مع الفدرة على القيام قبل الاجاع منعقد على ان صلاة القرض قاعدا مع القدرة على القيام لا بحور وكذا الاجاع منتعد على أن صلاة المريض العاجز عن القيام قاعدا مساوية لصلاة القائم في الفضيلة والاجر فلربق حينئذ الاصلاة التطوع قاعدا بدون العذر فهوعلى نصف الاجرمن صلاة القائم وانما جازت النافلة قاعدا مع القدرة على القيسام لأن الصلاة خيرموضوع ورمما يشق عليمالقيام فجازله تركه كي لاينقطع عنهذه الخير الموضوغ وقيد بالنافلة احترازا عن الغرض والوتر قال فيالهداية والسسنن الرواتب نوافل يعني يجوز ان يصليها قاعدا مع القدرة على القيسام واختلفوا فيكيفية القعود قيل كيف شساء والمحتار آنه يقعدكما يتعد في التشهد (فوله وان افتحها قامًا مم قعد من غير عذر جازعند ابي حنيفة) هذا استحسان (و عندهما لايجوز الا من عذر) وهوالقياس لان الشروع معتبر بالنذر من جيث ان كل واحد منهما ملزم ثم من نذر ان يصلي ركمتين قائمًا لم يجز له ان يقعد فيهما من غير عذر فكذا اذا شرع فائمًا لم يحزله ان يقعد فيها من غير عذر وله انه اذا افتتح النطوع قاعدا معالقدرة على القيام حاز فالبقاء اولى مخلاف النذر فانه النزمه نصاحتي لو لم ينص على القيام لاينزمه القيام عند بعض المشايخ على مانيين انشاءالله والدليل على التفرقة بينالشروح. والنذر آنه لونذر ازيصوم متتابعا فصام البعض ومرض وافطر يلزمه الاستيناف وفى التهوع لايزمه الاستيناف وكذا اذا ننو ان يحج ماشيا ومد ماشيا ولوشرع فيه ماشيا لم يلزمه المشيء كذا هنا فانقيل اذا افتصها قاعًا هلله ان يقعد عند ابي حنيفة في الركعة الاولى بعد شروعد فأعًا كماله ان يقعد في الثانية قيل نم لأن اطلاق وضعه يمل على الجؤاز ولو ندر صلاة ولم يقل قائمــا اوقاعدا قال بعضهم هو بالخيار بين القعود والقيــام وقلل بعضهم ينزمد قائمًا لأن ابجساب العبد معتبر بايجساب الله وكل ما اوجبدالله من العسلوات

اوجبه فأئمنا ولو افتتم التطوع قاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى مايق جاز عنسدهم جيماً (قوله ومن كان خارج المصر تنفل على دائنه الى أي جهـــــة توجهت به يومى ايماء) لان النــافلة خيزموضوع مشروع على حســب النشاط غير مختصة بوقت فلو الزمناه الغرول واستقبال القبلة ينقطع عنه القافلة اوينقطع هو عن القافلة وكلاهماضرر قال في المبسوط لولم يكن له في التنفل على الدابة من المنفعة الاحفظ المسان من فعنول الكلام لكانكافيا وقيد بالنافلة لان المكتوبة لاتجوز على الدابة الامنءذر وهو ان يخاف من الغزول على نفسه اودابته منسبع اولص اوكان فىطين اوردغة لابحد على الارض مكانا حافا اوكانت الدابة جوحا لونزل لا مكنه الركوب الا معين اوكان شيخـــاكبيرا لونزل . لايكنه الركوب ولانجد من يصه فنجوز صلاة الفرض في هذه الاحوال كلها على الدابة ولايلزمه الاجادة وكما يسقط الاركان عن الراكب يسقط عنه استقبال القبلة كذا في الفتاوي الردغة بالتحربك والغين ألمجمة الماء والطين والوحل الشديد وكذا الردغة بالتسكين ايصا وألجمع ردغ ورداغوا لوحل بغتم الحاء الطين الرقبق ويتسكين الحاء لغذردية كذا في الصحاح والسنن الرواتب نوافل وعن آبى حنيفة ينزل لسنة أنعجز لانهاآكد منسسارها والتقييد بخارج المصرينني اشتراط السفروينني الجواز في المصروحد خارج المصرقدر الميل فانكان اقلمن ذلك لايجوز وقيل قدروه بمصلى العيد والاصيح آنه مقدر بما يجوز للسافر القصرفيه ولوكان فيألمصر لابجوزله التنفل على الدابة عندهما وقال ابوبوسف بجوز لهما انالتنفل انماجوز له ذلك لان بالغزول ينقطع عن القافلة وهذا المعنى معدوم في المصر قوله تنفل تحرز عن الغرض والوتر وانما يجوز له التنفل على الدابة اذاكانت سائرة اما اذاكانت واقتة فلا ولو صلى الفرض على بعيرقائم لايسير لايجوز ولو صلى على عجل قائم لا يسير جاز ولايشبه الحيوان العبد ان كذه في سنتي والذخيرة اذا صلى الفرض في شق مجمل على دابة وركز تحت الممل خشبة حتى صار قرار الممل عليهما حاز ولوافتح النطوع خارج المصبر راكبا ثم دخل المصر راكبا بطلت تحريمته حتى لوقهقه لاوضوء عليه وهذا عند ابي حذفة وفي المرغيناني تمها على البدابة مالم يبلغ منزله وقيل ينزل ويممها نازلا ولو افتح التطوع راكبا نم نزل يبني وان صلي ركعة نازلا ثم ركب بسستأنف لان الركوب عمل كثيرو عنبيد زفر بدني في الوجهيين و قوله الى اي جهة توجهت له فأن صل إلى غير ماتوجهت به الدابة لابجوز لعدم الضرورة كذا في الفناوي وقوله يومي ايما. و يجعل السجود اخفض من الركوع و لا يجوز للماشيُّ ان يصلي ابن كان وجهــهـ ـ عندهم جيعا لانه فاعل لما ينافي الصلاة ينعسمه فصاركالكلام والاكل والشعرب وكذا ا لايجوز فيحالة السباحة لانه كالمثبي واذاكان على سرج الدابة نجساسة اكثر من قدر الدرهم لابأس به على ظـــاهر الرواية قال فىالفتاوى يعنى اذاكان من لعابّ الحمار اما اذا ﴿ كان دما اوعذرة اويولا لم يجز وهو قول محمــد بن مقاتل واما في ظاهر الرواية لم يغصل إ بينهما وجوز ذلك لان بناء على الخفيف وفىشرحد لاتفسد مسلاته لانه غيرمتصرف فىالسرح ناشبه اذاكان على الدابة نجاسة فانه لايؤمر بفسلها كذلك هذا

흊 باب مجود المهو 🏈

لما انهى ذكر الاداء من العرائض والنوافل والقضاء شرع في جبرنقصان عُكن فيهما جيماكما ذكر النوافل بعد اداء الفرائض لكونها جبر النقصان تمكن في العرائض فلهذا ذكر السهو عقيب النوافل لكونه جبرا للنقصان المتمكن فيالاداء والقضاء والتراثش والنوافل وكان بعد الجميع وهو من باب اخسافة الثيُّ الى سببه والسهو والنسيان ضد الذكر الا أن بين السهو والنسيان فرةًا وهو أن النسسيان غروب الشيءٌ عن النفس بعسه. حضوره والسهو قديكون عنماكانالانسان. عالما وعن مالا يكون عالما به (قال رجمالة -سجود السهو في الزيادة والنقصان) سواء (بعد السلام) وقال الشافعي قبل السلام فيهما وقال مالك ان كان النقصان فقبل السلام و إن كان الزيادة فبعد السلام و الحلاف في الاولوية حتى لو سجد عندنا قبل السلام حاز الا إن الاول اولى (فول يسجد سجد نين ثم ينشهد ويسلم) فيه اشارة الى ان سجود السهو يرفع التشهد والسسلام ولكن لايرفع التعدة لان الاقوى لايرتفع بالادبي بخلاف السجدة العسلبية لانها اقوى من التعسدة فترضها وقوله يســلم اى يأتى بالتسليمتين هو الصحيح وقال فخر الاســـلام يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ولاينُعرف عن القبلة وهذا خلاف المشهور ومن عليه معدنا السهو في النمير اذالم يسجد حتم طلعت الشمس بعدما قعد قدر التشهد سقطتا عنه وكذا اذا سهي في قصفء القائنة فلم ينجد حتى احرت الشمس وفى الجمعة اذا خرج وقنهاكذا فى الفناوى ويأتى بالصلاة على ْ النبي والديماء في تعدة السهو يعني بعسد سجود السهو هو الصحيح لان الديماء موضعه آخر الصلاة وقال الطحاوي مدعو في القصدتين جيما و يصلي على النبي فيهما ومنهم من قال عند ابي حنيفة وابي يوسف بصلي على النبي في التعدة الاولى وعند مجمد في الاخيرة ولو سلم وعليه مجددًا المهو يخرج من العسلاة قال أبو حنيفة وأبو يوسف يخرج خروجا موقومًا ثم اذا سجسد لمسهو عاد الى حرمة العسلاة وقال محد وزفر سلام من عليه الهلكو لانخرجه من حرمة الصلاة ونائدته اذا سإ وعليمه سهو ناقندا به رجل فاقتداؤه موقوف عسدهما ان عاد الى سجود المهو صح اقتداؤه والافلاوعند محدوزفر يصيح اقتداؤه عاد اولم يعد ولو قهقه بعد السلام قبل ان يسجد السهو فصلاته تامة وسقط عنه آلسهو اجساعا ولاعب عليد الوضوء لصلاة اخرى عندهما وقال مجد عجب لان القهقة حصلت عنده في حرمة الصلاة واجعوا أنه أذا عاد إلى مجدى السبو ثم أفندي به رجل صمر أفنداؤه وكذا إذا قهقه بجب عليه الوضوء قال في القناوي القصدة بعد مجدي السهو لبست بغرض وانما امر بها ليقع ختم الصلاة بها حتى لوقام و تركها لانفسد صلاته كذا قال

الحلواني (قو له والسهو يلزمه اذا زاد في صلاته فعلا من جنسها ليس منها) في قوله يلزمه تصريح بانه وأجب وهو الصحيح لانه شرع لجبر النقصان فكان واجب كالدماء في الحجرو اذا كان واجباً لايجب الابترك واجب او تأخيره او تنغيير ركن سباهيا وقوله من جنَّسها احترز من غرجنسها كتقليب الحجر ونحوه فانه انميا يكون مكروها او مفسدا منها قلت احترز بذلك عن ما اذا اطال القيام او القعود نانه زاد فيها فعلا منجنسها وهو لايجب عليمه المهو لانه منها بدليل ان جيع ذلك فرض فان قلت لم و جب المهو عند الزيادة وانما هو لجبر النقصان والزيادة ضد النقصان قلت لان الزيادة في غير موضعها نقصان الاتری ان مناشتری عبدا وله ست اصابع کان له ردمکا لوکانله اربع اصابع واعلم أن سجدتي المهو مجيران النقصان و رخيان الرجان و رغان الشيطان فلهذاهما واجتان (قوله اوترك فعلا مسنونا) اي فعلا واجباً عرف وجو به بالسنة كالقعدة الاولى او قام في ا موضع القعود اوترك سجدة التلاوة عنء وضعها وقيد هوله فعلالانه اذاسهاعن الاذكار لايحب المهوكااذاسها عن الناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والمجود وتسبيحاتهما الافي خسة مواضَع تكبيرات العيدو الثبحوت والتشهدو القراءة وتأخير السلام عن مو ضعه (قو الداو زك ﴿ فَهُمْ قَاتُمُهُ الْكُنَّابِ ﴾ لانها واجبة وكذا اذا ترك اكثرها لان للاكثر حكم الكل (قو له اوالقنوت) لانه واجب وكذا ادا ترك تكبيرة القنوت (قو له اوالتشهد) لانه واجب (قوله او تكبيرات العيدين) او البعض لانه واجب وكذا اذا ترك تكبيرة الركوع منصلاة العيد يجب السهو ولوقرأ الفاتحة مرتين فيالاوليين فعليه السهو لانه آخيالسورة ولوقرآ فيهما الغانحة ثم السورة ثم القائحة ساهيا لم يجب عليه سهو وصاركانه قرأ سورة طويلة و لو قرأ الفسائحة فيالاخرين مرتن لاســهو عليه ولو قرأ في الاخرين الفاتحة ـ والسورة ساهيا لاسهو عليه ولو لم بقرأ القائجة فىالشبغع الثاني لاسهو عليه لانه مخبر فيه ان شاء قرأ وان شاء سيح وان شاء سكت ولو صلى بسيورة السجدة فلا سجد قام فترأ أ الفاتحة ساهيا ثم قرأ تتجافاً جنوبهم لاسمهو عليه كذا في الواقعات (فحو له اوجهر الامام فيمنا يخافت فيد اوخافت فيمنا يجهر فيسد) لان الجهر في موضعه والمخافتة في موضعها ـ من الواجبات وانما قيد بالامام لان المنفرد اذا خافت فيما بجهر فيه لاسهو علمه اجهاما لانه مخيروان جهر فيما يخافت فيه نقيه اختلاف المشبايخ وفيالكرخي لاسهو عليه واختلف في المقدار والاصح قدر مأتجوز به الصلاة في الفصلين لأن البسير من الجهر والاخفياء لاعكن الاحتراز عنه ويمكن عن الكثير وماتضح به الصلاة كثير غير ان ذلك عند إبي حنيفة آية واحدة وعندهمــا ثلث آيات وفي النوادر اذا جهر المنفرد فيما مخــانت فيـــه ارجــــ عليه السهو (قوله وسهو الامام يوجب على المؤتم الشجود) لان منابعة الامام لازمة (قُولُهِ عَلَىٰ لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم) لانه اذا سجد يصير مخالف اللامام وماالزُّمَّ ﴿

الاداء الامتابعا (فوله وان سهى المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود) لانه اذاسجد وحده كان مخالفا لامامه وان تابعه الامام ينقلب الاصل نبعا (قول ومنسهى عن القعدة الاولى ثم ذكر وهو الى حال التعــود اقرب) يعنى بان لم يرفــع ركبتيــه من الارض وفى المبسوط مالم يستتم قائمًا يعود وإن استتم لايعود وصحح هذا صاحب الحواشي (فَوْلُهُ عاد فقعد وتشهد) لان ماقرب الى الشيُّ بأخذ حكمه كفناه المصر يأخذ حكم المصر فى حق صلاة العيد والجمعة ولم يذكر الشبخ سجود السمهو ههنا وفى الهداية الاصبح انه لابسجدكما اذا لمهم وفي النهاية المحتار آنه يسجد ووجد نخط المكي رجدالله أنه يسجد (قو له وانكان الى القيام اقرب لم يعد) لانه كالقائم معنى (ويسجد السهو) لانه ترك الواجب فلو عادهنا بطلت صلاته كما اذا عاد بعد مااستتم فاتما لان القيام فرض والقعدة الاولى وإجية فلا يترك الفرض لاجل الواجب فان قبل يشكل على هذا يما اذا تلاآية مجدة فانه يترك النيام وهو فرض ويسجد للتلاوة وهي واجبة فقد ترك الفرض لاجل الواجب قبل كان القياس هناك ايضا أن لايترك القيام الا أنه ترك القيام بالاثر فأنه عليه السلام واصحابه كانوا بسجدون ويتركون القيام لاجلها والمعني فيد أن المقصود من مجدة التلاوة اظهار التواضع ومخالفة الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فجوز ترك القيام تحقيقا نحالفتهم وهدا فيصلاة الفرض اما فيالنفل اذا نام الى الثالثة منغير قعدة فانه يعود ولو استنم قائمًا مالم بقيدها بسجدة كذا فىالذخيرة (قول، وانسهى عنالقعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القمدة مالم يسجد والغي الخامسية) اي تركها لان في رجوعه الى المعدة اصلاح صلاته وذلك يمكن مالم يسجد لأن مادون الركعة محل الرفض (قولد و استعد السهو) لا به آخر و اجبا و هو القعدة (قو له و انقيد الحاسمة استجدة بطل فرضه) مطل وضع الجبهة عندابي وسف لانه سجود كامل وعندمجد رفعها لان تمام الشي بآخره وهوالرفع وَفَائدته فيما اذا سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه ليتوضأ فآنه يجوز له البناء عندمجدلانه لميؤدجزأ من الصلاة مع الحدث وعنداني يوسف لايجوزله البناء لانه قدحصل وتحولت صلاته نفلا) هذا عندهما وقال محمد لاتتحول نُفلا بل تبطل قطعا لان الفرضية " اذا فسدت بطلت التحريمةواذا بطلت عنده لابضم اليها اخرى قال لانها لولم تبطل تصير تطوعا وترك القعدة على رأس الركعتين في النطوع مفسد عنده و اماعندهما فترك القعدة على رأس الركعتين في التطوع لايفسد فبقيت التحريمة فيصيف اليها اخرى حتى يصير متقلا بست (قول وكان عليه ان يضم البها ركعة سادسة) فيه اشارة الى الوجوب و في المبسوط قال واحب الى ان يشبغع الخامسة لأن النفل شرع تتفعا لاوترا و هذا في سائر الصلوات الافىالعصر فانهلايضم آليها لانه يكون تطوعا قبل المغرب وذلك مكروه وفىقاضى خان الا الفجر ناله لايضيف البهسا لان التنفل قبلها و بعسدها مكروه فإن اقتسدي به انسان

في هاتين الركعتين اعني الخامسة والمسادسية يلزمه ست ركعات عنسدهما لان الكل سرر نفلا وعند مجد لايلزمه شي لانه قدانقطع الاحراء - . فسندت الفرض ولولم يضِّم اليها ركعة سادسسة لاثنى عليه لائه مظنون والمظنسون غيرمضمون ولكن الافعنل الضم ثم اذا ضم هل يسجد السهو عندهما الاحمع لايسجد لان النقصان بالنساد لايجبر بالسجود كذا ذكره الترتاشي (قوله وانقعد في الرابعة قدر التشهد نمام الي الخاسة ولم يسلم بطنها المعدة الاولى عاد الى القعود مالم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للسهو) لان التسليم في حالة القيام غيرشروع فىالصلاة المطلقة فانسل فائما لاتفسد صلاته ولوعاد لايعيد التشهد (قوله قان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة أخرى وقد تمت صلاته) فان قلت هل ضم الاخرى على الايجاب امعلى الاستعباب قلت ذكر فى الاصل ما يدل على الوجوب فانه قال وعليد ان يضم وكلة على للايجاب ثم اذا اضاف اليه اخرى فأنه يتشهد وبسلم و يسجد للسمهو لانه ترك لفظة السلام وكانالقياس انلايجب عليه سجودالسهو لانسهوه وقع فيالفرض وقدانقل منه الى النفل ومن سمهي في صلاة لم يجب عليه ان يسجد في صلاة اخرى الا ان الاول استمسان ووجهد ان انتماله الى النفل بناء على النحريمة الاولى فجمل في حق السهو كانهم في صلاة واحدة فان اقتدى به احد في هاتين الركمتين لزمه أن يقضى ســـتا عند مجد قال في الوجير وهو الاصيح لان احرام الغرض لما لم ينقطع عنده صار المقتدى شارعا في الكل فلزمه ماادي الامام بهذه التحريمة و قد ادى سـتا وعندهما يلزمه ركمتان لانه اقتدى به فىالنفل بعد خروجه منالفرض فان افسد المقتدى لاقضاء تعليه عند مجمد اعتبارا بالامام وعندهما يغضى ركمتين وهوانصحيم وعليدالعنوي فوله ويسمدالسهووهذا السجودالنقس المتمكن فىالنفل عند ابى يوسف لدخوله فيه لاعلى الوجه المشروع وعند محمد للنقص المتمكن للغرض وهو خروجه منه على غيرالوجه المشروع وفائدته فبمن اقتدى به ضند بي يوسف على المقتدى قضاء ركعتين لانه قد استحكم بخروجه عن الغرض وانما النقصان فىالنغل وعندمجد يقضى ستالاته المؤدى بهذه التمريمة وقوله وقدتمت صلاته والركعتان له نافلة ولا ينويان عن سنة البنهم على الصحيح لانهما مظنونتان و المظنون ناقص (فولد ومن شك في صلاته فلم يدرا ثلاثًا صلى ام اربعا وكان ذلك اول ما عرض له استأنف الصلاة وإن كان الشك يعرض له كثيرا بني على فالب ظنه ان كان له على فان لم يكن له ظن بنى على اليقين) الشك تساوى الامرين لا مزية لاحدهما على الاخر والظن تساوى الامرين وجهة الصواب ارجح والوهم تساوى الامرين وجهة الخطاء ارجح قوله اول ما عرض له قبل في عره وقبل في الصلاة وقال شمس الائمة معناه مالم يكن السهو من عادته وفائدته اذاسهي فيصلاته اول مرة واستقبل ثم وقف سنين ثم سهى على قول شمس الائمة يستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل عليه مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة وعلى العبارتين الاولتين يجتهد في ذلك وقوله بناء على الينين وهو الاقل والله تعالى اعلم

﴿ باب صلاة المريض ﴾

أنما ذكره عقيب السهو لان كلامنهما من العوارض الا أن السبهو أكثر فكان أهرلانه يتناول صلاة ألجحيم والمريض فقدمه حليه لشسدة مسساس الحاجة الى بيانه ثم اضافته اضافة العمل الى فاعله كتبام زيد (قال كرجه الله اذا تعذر على المريض التبام صلى قاعدا يركم وبسجد) اختلفوا في حد المرض الذي يبجوله الصلاة قاهدا فقيل ان يكون بحال اذا نام سقط من ضعف او دور ان الرأس والأصحر ان يكون محبث يلحقد بالتيام ضرر واذا كان قادرا على بعيض القيسام دون ممامه امر بآن يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجر قعد حتى لوقدران يكبر قائما النحر بمذ ولم يقدر على القيسام بعني للقراءة اوكان تقدر على القيام لبعض القرامة دون تمامها فانه يؤمر ان يكبرقاتًا ويقرأ ما يقدر عليه قائمًا ثم يقعد اذا هجز فغوله اذا تعذر عليه القيام يعني جيعه وإن قدر عليه متكتا لا يجز به فيره فيقوم منكئا قوله صلى قاعدًا يمني بقعد كيف تبسر عليه وإن قدر عل القعود مستندا إلى حائط او الى انسان فانه بجب عليه ذلك ولا بجزيه مضطجما كذا في النهاية (قو له فان لم يستطع الركوع والمجبود اوماً إياء) اوماً بالهمزة (فو له وجعل المجبود اخفض من الركوع) لأنَّ الايماء قام مقامهما فاخذ حكمها ﴿ فَو لَهُ وَلا يُرفعُ إِلَى وَجَهِدُ شَـيًّا يَسَجِدُ عليه) فإن رفع ان وجد الايماء جاز ويكون مسيئا والافلا ولوكان بجبهته قروح لا يستطيع السجود عليها لم بجزء الاعاء وعلية أن يسجد على أنفه لا يجزيه غيرذات (قو له فان لم يستطع القعود استلقي على ظهره) بعني بعد ان توضع وسادة نحت رأ سند حتى يتمكن من الايماء لان الاستلق بمنع الايماء من الاصحاء فكيف من المرضى فان صلى مضطجعا فنام. فيهــا انتفض وضوئه كذا فيالوجيز (قوله وان استلتي على جنبه ووجهه الى القبلة . واومى جاذ) يعنى على جنبه الا بمن و يجعل رأسـه من قبل الشرق الا ان الاول اولى فأن لم يستطع الاستلقاء على جنبه الايمن فعلى جنبه الايسر (قوله فان لم يستطع الايماء رأسد اخر الصلاة) فيد اشارة الى انها لاتسقط اذا بلغ الى هذه الحالة وان كان اكثر من يوم وليلة أذا كان منيقا وهو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه كذا في الهداية قال في قاضي خان في ظآهر الرواية تسقط اذا كان اكثر من يوم وليلة لان مجرد المثل لا يكني لتوجه الخطاب لان محمدا ذكر في النوادر من قطعت يداه من المرفتين وقدماه منالساقين لاصلاة عليه فثبت ان مجرد العقل لايكني وقيل ان هذه المسئلة على اربعة اوجد اذا دام به المرض اكثر من يوم وليلة وهو لا يعفل لا يقضى اجاعا وانكان اقل من يوم وليلة وهو يعتل قضي اجساعا وانكان اكثر وهو يعتل او اقل وهو لا يعتل ضيه اختلاف المشايخ منهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا بازمه وهو اختبار البردوي الصغير • قاضي خان ﴿ فَوْلُهُ وَلَا يُومَى بَعِينِهِ وَلَا بَقْلِيهِ

ولابحاجبيه) وقال زفر يومي بقلبه فاذا صحم اعاد وقال الحسن يومي بحاجبه وقلبه ويعيد وقال الشافعي يومي بعينيه فاذا زال العذر آماد ١ فو لد فان قدر على النيام ولم يغدر على الركوم والسجود لم يلزمه القيام ويصلى فأعدا يومي ايماء) فأن اومى قائمًا جاز كذا في المحبط وفيالفتاوي اذا اراد ان يومي لمركوع اومي مائمًا ويومي السبجود ناعدا والافضل هو الاعاء -فاعدا بالكل وفي الواقعات إذا اوى المبجودة اعما لا يجزيه والركوم يجزيه (قولد فاذا صلى الصحيح بعض صلاته قـ ا وحدث به عذر يمنعه الغيام اتمها قاعدا يركم ويسجد او يومي ان لم يستطم الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود) لان في ذلك بناء الادون على الاعلى (قُولُهُ ومن صلى قاعدا يركع وبسجد لمرض به ثم صحح بني على صلاته قائمًا) وهذا عنسد ابى حنيفة وابى يوسف لان مناصلهما ان القاعد يؤم القائم فكذا يجوز ان يبغي الانسان فيحق نفسه صلاة القائم على تحريمة القاعد وقال مجد يستقبل لان من اصله ان القائم لايصلي خلف القاعد فكذا لايبني فيحق نفسه (قوله وان صلي بعض صلاته بايماء ثم قدر على الركوع و السجود استأنف الصلاة) هذا اذا قدر على ذلك بعسد ماركع وشجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء كذا فيجوامع النقد وقال زفريني في الوجهين على اصله في الاقتداء لان عنده يجوز ان يقتدي الراكم بالمومى (قوله ومن اغى عليه خس صلوات فادونهـا قضاها إذا صح) وان ناته بالاغاء أكثر من ذلك " لميقض الاعذار انواع بمندجدا كالصبا وتسقط به العبادات كلها وقاصر جدا كالنوم لاسقط به شيٌّ مزالعبادات المرَّدد بينهما وهو الاغاء فإن امند الحق بالممند جدا وانالم يمند الحقيُّ بالقاصر جدا حتى يوجب القضاء واعداده أن يزيد على يوم وليلة لانه عند ذلك تدخل الفائنة فيحيز التكرار وفيايجاب قضاء ذلك حرج وهو مرفوع بقوله تعسالي وماجعل عليكم فىالدين منحرج والجنون كالاغاء على الاظهر ولوشرب الجر فذهب عقله اكثر مزيوم وليلة لايسقط الفضاءوان اكل البنج فاغنى عليه قال محد يسقط عند القصاء متى كثر وكالحابو حتيفة يلزمه القصاء فمسمد اعتبرالبج بالاغاءوا بوحنيفة اعتبره بالخروان اغي عليه بسبب الغزع من آدمي اوسسع اكثر من يوم وليلة لاقتضاء عليد بالاجاع (قول وان ماته بالاغاء أكثر منذلك لم يقض) المعتبر عندهما في الزيادة على اليوم والليلة بالساعات وعند مجد بالاوقات أي منحيث الصلوات فالمتصر الصلاة ستا لايسقط القضاء عنده وفائدته اذا اغى عليه عند الضحوة ثم اناق منالغد قبلَ الزوال بسياعة فهذا اكثر منهوم وليلة منحيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما و عند مجد عليه التعلق لان الصلوات لم تز د على خس والله تعالى اعلم

🍎 باب سجود النلاوة 🏈

هذا من باب اضافة الثي الى سببه و يقسال اضافة الحكم الى السبب فالتلاوة سبب بلا

خلاف ووجه المناسبة أن المريض أذا صلى فقد أنقاد لامرالله وفي التلاوة أذا مجد فقد انقادايضالامرالله وفياضافة السجودالي التلاوة اشارة اليانه اذاكتبها اوهجاها لايجب عليه السجود (قال رحدالله سجود التلاوة في القرأن اربع عشيرة سجدة الي آخره) اعلم ان بالقرأن اربعة عشر سجدة سبعة منها فر بضة وثلاث منها واجب واربع منهاسنة فيآخر الاعراف فرض والرعد فرض والنمل فرض وبني اسرا ئيل فرض ومريم فرض والاولى في الحج فرض والفرقان واجبذوالنمل سنة والمتنزيل واجبة وصفرض وحم السجدة واجبة والنجم سنة واذا السماء إنشقت سنة واقرأ سنة غوضع السجود تن ص وحسن مأب وفي حم النجدة لايسامون وهل تجب السجدة بشرط قرآءة جيع الآية ام بعضها الصحيح انه اذا قرأ حرف البجدة وقبله كلة وبعده كلة وجب السجود والافلا وقبل لايجب آلا ان يغرأ اكثر آية السجدة ولوقرأ آية السجدة كلها الاالحرف الذى فيآخر هالايجب عليه سجود والمستحب الجهريآية السجدة اذا كانت الجماعة متهئين للصلاة والافالاخفاء افضل وانتلي بالقارسي لزم السسامع وانهم بفهم عندابي حنيفة وعندهما لايلزمه الااذا فهم وروى اله رجع الىقولهما وعلَّيه الاعتماد وأن قرأها بالعربية وجب على السامع فهم لولم يفهم اجاعا وفي الحج مجدة واحدة عندنا وهي الاولى وعند الشافعي مجدتان ومجدة ص عندنا مجدة تلاوة وعنده سجدة شكر فلا يسجدها عنده اذا تلاها في الصلاة اما السجدة الثائية من الحج فليست عندنا مجدة تلاوة لانها مقرو نة بالركوع وذلك امر بالصلاة دون السجدة (فوله والسجود واجب في هذه المواضع) يعني عملالًا اعتقبادا وتجب على التراخي لاعلى الفور وقال مالك والمشافعي سنة (فَو لَه على التالي والسامع) سواءكان التالي طاهرا اومحدثا اوجنبا اوحائضا اونفساء اوكافرا اوصبيا اوسكران فذلك كله يوجب على السامع الجود وقبل يشرط انبكون الصني يعل ولوسمعهارين اثم اومغمي عليه اومجنون فقيه روايتان اصعهما لايجب وفي الفتاوي اذا سمعها مزمجنون تجب وكذا منالنائم الاصيح الوجوب ايضا وهل تجب علىالنائم فبدروايتان ولوكان السامع بمزلانجب عليدالصلآة كالحائض والنفساء والصي والجنون والكافر لايجب عليهم سواء تلوا اوسمعوا ولوتلاها وهواصم يجب عليه ولوتلاها ثم سمعها منآخر اوسمعها ثم تلاها وهو في مجلس واحد لم يجب عليه الاسجدة واحدة اذا لم ينغير الجلس وان معمها من الصداء لم يجب عليه شي (فولد واذا تلا الامام آية سجدة سجدها وسجد المأموم معه) سواء معمها منه ام لاوسواء كان في صلاة الجهر اوالخافنة الاانه يستحب انلا يقرأها في صلاة المخافنة فان سمنها رجل خارج الصلاة ثم دخل مع الامام في تلك الركعة بعد سجود الامام لها لم يجب عليه سجود وان ادركه في الركعة البَّانية او التالئة لم يجب عليه ايضا عند ابي يوسف خلافا لممدونظيره لو ادرك الامام في الركعة الثالثة من الوتر في الركوع في رمضان يصير مدركا للقنوت حتى لايأتى به فىالركعة الاخيرة ولوسمهما منالامام اجنبىليس معهم فىالمصلاة ولم يدخل معهم

فالصلاة لزمه السجود لانه قدصح له السماع وهو بمن يصيح منه السجود كذا في شرحه (تحوله وانتلا الهأموم لم ينزم مالامام ولاالمؤتم السجود) يعنى لافى الصلاة ولابعد الفراغ منها عندهم وقال مجمد ينزمهم بعد الغراغ لانالسبب قدتقرر ولامانع بخلاف حالة الصلاة لانه يؤدي الى خلاف موضوع الامامة اوالتلاوة لانالناليكالامامالسامع في مجودالتلاوة و معنى قولنا خلاف موضوع الامامة وذلك على تقدير ان! بجد النالي اولا فيتابعه الامام فينقلب التابع منبوعا والمتبوع ثبعا وان لمرينابعه الامام كان مخالفا لامامه ايصاومعني قولنا او النلاوة ايعلى تقدير أن يسجم الامام أولا فيتابعه النالي وهذا خلاف موضوع سجدة التلاوة فان التالى امام السامعين فينبغي ان يتقدم سجو دالتالي قال عليه السلام للتالى كنت اما منالو سجدت لسجدنا قاله لرجلتلا عنده آية سجدة فلم يسجد و لهما أن المتقدى محجور عليه عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه لانقراءة الامام لهقراءة لقوله عليه السلام من كان له امام فقراءة الامام له قراءة وذلك دليل الولاية عليه و الولاية دليل الج عليه ولان الشارع منعد عن الترابة والمحجور لاحكم لتصرفه بخلاف ما اذا سمعها منالجنب والحائض لانهما ليسا بمعجورين بل منهيين و التصرفات المنهى عنها يعتد بها ويعتبر حكمها (فوله وان سموا وهم في الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة لم بسجدو ها في الصلاة) لانهاليست بصلاتية فيكون ادخالها فيهامنهيا عنه وهي وجبت كاملة فلاتنأ دي بالمنهي (تخو له و مجدوها بعد السلوة) لتحدّ التلاوة من غير جر (قول فان سجدوها في الصلاة لم تجزئهم)لنقصانها يعني انها ناقصة لمكان النهى فلايتأدى بها الكامل ولانها ليست بصلاتية وغير الصلانية لاتؤدى في الصلاة فتمكن النقصان بادائها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لا يتأدى بالناقص (قولد ولم تفسد عليهم الصلاة) لانها من اضال الصلاة وفي النوادر تفسد وهو قول محمد والاول قولهما وهو الاصبح ولو قرأ الامام آية السجدة التي سمعها من الاجنبي فيالصلاة قبل فراغه منها يجدها في الصلاة واجزأته عنهما جيها ولوقرأ الامام آية سبعدة فسيمها رجل ليس معهم في الصلاة فدخل معد بعد ما سيمدها الامام لم يكن عليه أن يجدها لاته صار مدركا لها بادراك الركعة قال في النهاية هذا أذا أدرك الأمام في آخر تلك الركعة التي تلافيهما السجدة اما اذا ادركه في الركعة الثانية لم يصر مدركا للركعة قبلها ولا ما تعلق بها من القراءة والجهدة فيلزمد أن يحجدها خارج الصُلَّة وقيل تصير صلاتية فلا تلزمه خارج الصلاة واما اذالم يدخل معد في الصلاة فانه بجب عليه ان المجدها لتحقق السبب (قوله ومن لل سجدة فإ يحدها حنى دخل في الصلاة فلاها و مجد اجزأته السجدة عن التلاوتين) لان الثانيــة اقوى لكونها صلاتية فاسـتنــفت الاولى وكونها سابقا لاينا في النبعية كسنة الظهر الاولى للظهر وفي النوادر يسجمد أخرى بعد الغراغ لان للاولى قوة السبق فاستويا قلنا الثانية قوة اتصال المجدة التلاوة فرجست على الاولى فاستتبعتها وهذا أذا دخل في الصلاة قبل أن يتبدل الجلس أما أذا تــُل لم يجزه

مجدة الصلاة عن التلاوتين وهذا الذي ذكره الشيخ هو رواية كتاب الصلاة وفي النوادر لا يسقط ما وجب خارج الصلاة بل يسجيدها بعد الصلاة لانه حين اشتغل بالصلاة تبدل المجلس كما لو اشتغل بالاكل ولا عكن جعل الاولى تبعالان السبابق لا يكون تبعا للاحق ولا مكن جعل الثالية تبعالانها اقوى فوجب اعتباركل واحد سببا فالصلاتية تؤدى فيها والاولى تؤدى بمد الغراغ من الصلاة الا أن الاول هو الظاهر لأن التلوآية واحدة والمكان واحد والثانية اكل لان لها حرمتين حرمة التلاوة وحرمة الصلاة ثم على رواية كتاب الصلاة فيقوله اجزأته السجدة عن التلاوتين فلو لم يسجدها في الصلاة حتى فرغ منها سقطت عند السجدتان جيما وفي رواية النوادر ماوجب خارج الصلاة لايسقط (قو له وان تلاها في غير الصلاة فسجدها ثم دخل في الصلاة فتلاها مجد لها ولم نجزيه السجدة الاولى) لان الصلاة لقوى فلاتنوب الاولى عنها ولو ثلا آية مجدة ـ فىالصلاة ثم سلم واعاد تلك الآية فعليه ان يسجمد آخرى وفى نوادر الصلاة لايجب عليه اخرى ووفق ابو اللبث بينهما فقال اذا تكلم بعد السلام نجب سجدة اخرى لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يتكام لابجب عليه اخرى وهذا هو الصحيح ولوقرأ آية سجدة في الركعة الاولى فسجد ثم قام فاعادها في ثلث الركعة ثانيا لم ينزمه آخرى بالاجاع وان اعادها فيالركمة الثائبة يلزمه اخرى عندمجد وهو استعسسان وعند ابي يوسف تكفيد الاولى و هو القياس لان التمريمة تجمع افعال الصلاة فيصيركلها كالمحل الواحد ولمحمد ان السجود من موجب التلاوة وكل ركعة يتعلق بها تلاوة ولاينوب عنها تلاوة في غيرها فكذا يتعلق بهما سجود ولاينوب عنه سجود في غيرها قال في الغناوي هذا الاختلاف اذا كانتِ الصلاة بركوع وسجود اما اذا صلى بالايمساء لايجب اخرى وكذا لو اعادها فيالثالثة والرابعة (قوله ومنكرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة) والاصل ان مبنى المجدة على التداخل دفعا للحرج فاذا ثلا آية سجدة فسجد ثم قرأ تلك الآية في ذلك المجلس مرارا يكفيه ثلك السجدة عن النسلاوات الموجودة بعد السجدة قوله في مجلس واحسد احتراز عنهما اذا تبدل المجلس والنبسدل يكون حقيقة وبكون حكما فالحقيقة ظاهرة والحكم كما اذاكان فيمجلس بع فانقل الى مجلس نكاح اواكل كثيرا اوشرب كثيرا اوهو في مكانه اوارضعت المرأة ولدها اوامتشطت اواشنغل بالحديث اوعل عملا يعلم اله قاطع لما قبله فاله يقطع حكم المجلس واما اذاكان العمل فلبلا كما اذا اكل لقمة اولتمتين اوشرب جرعة او جرعتين أوتكام كلة اوكلتين اوخطأ خطوة اوخطوتين فائه لايقطع المجلس وانما بختلف المجلس بالاكل حتى يشبع اوبالشرب حتى بروى اوبالعمل والكلام حتى يكثر كذا قال أنتر تأسى وأن اشتغل بالتسبيم أو التهليل أو القراء لإيقطع حكم الجيلس ولو قرأها وهوقاعد فقام اوقائم فتعبر اونام كأعدا لايقطع الجيلس ولو فرأها ثم ركب على الدابة تمزل قبل السير لم مقطع ايضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرأن بعد

ذلك طويلانماعادتاك المجدة لابجب عليه احرى ولوقرأ هامرارافى الدوس اوتسدية الثوب او دوران الرحا يتكرر الوجوب وهوالصحيح للاحتياط وكذا الننقل مزغص إلى غصن ينكرربه الوجوب فى الاصم ولوقرأها في المسجد الجامع في زاوية ثم تلاها في زاوية اخرى منه كفته سجدة واحدة لان المسجد مع تباعد اطرافه تجعل كبقعة واحدة في حق الصلاة فاولى انبكون كذلك فيحق السجدة لانها دونها ولوتلاها فيالسباحة متكرر الوجوب وقيل انكان في حوض صغير لا يتكرر وان قرأها وهو ماش بلزمه لكل قرأة سجدة لان المكان قداختلف وانقرأها في البيت اوفي السفينة سائرة كانت اوواقفة كفنه سجدة واحدة بخلاف الدابة اذا كررها عليها وهي تسيرانكان في الصلاة كفته سجدة واحدة وان كان فيغير الصلاة تكرر عليه الوجوب ولوقرأها فيمكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل انيسير فعليه مجدة واحدة بحجدها على الارض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدتان وكذا اذا قرأها راكبائم ترنه قبل انبسير فقرأها فعليه سجدة واحدة ا يسجدها على الارض ولو قرأ آية مجدة في الصلاة فسجد لها ثم فسيدت صلاته وجب عليه فضاؤها ولا يجب عليه اعادة السجدة والمرأة اذا قرأت آية السجدة في صلانها فلم تبجد لها حتى حاضت سقطت عنها ولوسمع سجدة منرجل وسمعها مزآخر فيذلك المكان ثم قرأها هو اجزأته سجمدة واحدة لانحاد الآيه والمكان ولو قرأ آية سجمدة ومعه رجل يسيمها ثم قام الثاني وذهب ثم عاد فقرأ تلك الآبة ثانيا ثم قام فذهب هكذا مرادا فانه يجب على التسالي بكل مرة مجدة على حدة واما السامع فتكفيد مجدة واحدة لانه اختلف مجلس النالى ولم يختلف مجلس السامع وكذا الجواب اذاكانالتالي مكانه والسامع يذهب و يجئ ويسمع يجب على التالي مجدة واحدة وعلى السسامع بكل مرة سجدة ولو قرأ آية سجدة فسجد مم نام مضطبعا انقطع حكم الجلس وان نام قاعدا لم يقطع ولو قرأ آية مجدة على الدابة فسجدها عليها حاز قال الحلواني هذا في راكب خارح المصر واما اذا كان في المصر لايجزيه عنـ د ابي حنيفة ولو قرأ آية مجدة راكبا فلم يسجدها حتى ترك ثم ركب بعد ذلك فسجدها على الدابة اجزأه عندنا وقال زفر لايجز به لانه لما نزل وجبت عليه بغير ايماء فصاركما اذا تلاها على الارض فلم يسجدها حتى ركب لايجزيه ان سجدها على الدابة كذا هذا و لمنا انها وجبت عليه بالايماء فاذا اداها على الوجه الذي وجبت اجزأه وكذا على هذا الاختلاف اذا قرأها عند طلوع أتشمس ولم يسجسدها حتى اداها عند الفروب ولو قرأ القرأن كله في يجلس واحد لزمه ادبع عشرة مجدة لاختلاف الآيات (فوله ومن اراد المجود كبرولم رفيع بديه وخجد) اعتبارا بسجدة الصلاة كذا في الهداية وفيه اشارة الى أن التكبر سينة وليس نواجب لانه اعتبره بحدة الصلاة والتكبير فبها ليس بواجب وبقول في سجوده سجان ربى الاعلى ثلاثا هو انحتار وبعض المتأخرين استحسنوا ان بقول فيها سجمان رينا انكان

وعدرينا لمفعولا وانالمذكر فيها شيئا اجزأه ولوثرك النكبرة التي محرم بها اجزأه عندنا خلافا للشبافعي ولانجوز سجدة التلاوة الاعا نجوزيه الصلاة مزالشرائط من الطهارة من الحدث والنجس وسترالعورة واستقبال القبلة اذا تلاها على الارض ولاتيم لها الا انلابجد المار اوبكون مربضا فان تكلم فيها اوقهقه اواحدث متعمدا اوخطأ فعليه اعادتها وان سجدت امرأة الى جنب : جل مقدية لم تفسد عليه وان نوى امامتها (قوله ولا ا تشهد عليه ولاسلام) لان ذلك بالتحليل وهو يستدعي سبق التحريمة وهي مندمة لانه لااحرام لها فان قلث كيف تكون النحريمة منعدمة وقدقال ومن اراد السجود كبروالتكبير لتحريمة قلت ليس لتحريمة بلهي لمشابهتها بحجدة الصلاة والنكبير في مجدة الصلاة انما هوللانقال فكذا هذا انتال منالتلاوة الى البجود مسئلة سجدة الشكرلاعيرة لها عندابي حنيفة و هي مكروهة عنده لايثاب عليهما و تركها اولي ومه قال مالك وعندهما سجدة الثكر قربة يئاب عليها ومه قال الشافعي واجد وصورتها عندهم ان من تجددت عنده نعمة ظاهرة اورزقدالله مالا او ولدا اووجد ضالة اواندفعت عنه نتمة اوشني له مريض اوقدم له غائب بسنحب له ان بسجدلله شكرا مستقبل القبلة بجمدالله فيها و يسجمه ثم يكبر اخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة وفائدة الخلاف بينهم في انتقاض الطهارة اذ الام فيها وفيما اذا تيم لها هل بجوز به الصلاة عند ابي حنيفة ينتقض وضوءه بالنوم فيهسا ولا مجوز عنده إن يصلي بتيمه لها وعند ابي يوسف ومجمد لاينتقض وضوء بالنوم فبها ويجوز انبصلي بالتيم لهاكما فيسجدة التلاوة لانها معتبرةعندهما

﴿ باب صلاة المسافر ﴾

هذا مرباب اضافة الشي الى شرطه او العمل الى فاعله ووجه المناسبة بينه وبين سجدة التلاوة ان التلاوة سبب السجود والسفر سبب لقصر الصلاة واعا قدم سجود التلاوة عليه لان مبب السجود التلاوة وهي عبدة وسبب قصر الصلاة السفر وليس هو بعبادة بل هو مباح والعبادة مقدمة على المباحات (قال رجه الله السفر الذي بنغير به الاحكام) اى الاحكام الواجبة عليه وتغيرها قصر الصلاة واباحة الفطر واشداد مدة المسمح الى ثلثة وسعوط الجعة والعيدين والاضهية وحرمة خروج المرأة بغير محرم (فحوله ان يقصد الانسان موضعا بينه و بين مصره مبيرة ثلثة ابام فصاعدا) القصد هو الارادة لما عزم عليه وانما شرط القصد فقال ان يقصد ولم يقل ان يسير لانه لوطاف جبع الدنبا ولم بقصد مكانا بعينه بينه و بينه مسيرة ثلاثة ابام لا يصير سافرا وكذا القصد نفسه من غير ميلا عبرة به وانما الاعتبار باجتماعهما فلا معتبر بالقصد، المجرد عن السير المجرد عن القيد بل المعتبر اجتماعهما قوله مسيرة ثلاثة ابام يعني شهارا دون لياليها لان الليل للاستراحة و سعى ثلاثة ابام اقصر ابام السنة وذلك ان حلت الشمس البلدة و هل اشترط سفر كل

يوم الى الليل ^{الصحي}ح انه لايشترط حتى لو أبكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال و بلغ الرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في البوم الثاني كذلك الى الزوال ثم في البوم الثالث تذلك بصمير مسافراكذا في الفشاوي لانه لالمله من النزول لاستراحة نفسمه ودانه لانه لا يطيق السغر من العمر الى الهمر وكذا الدابة لاتطيق ذلك فالحقت مدة الاستراحة عدة السفر فمضرورة والتقه في تقدر المدة ثلاثة امام أن الرخصة شرعت لازالة مشقة الوحدة وكمال المشقة وهو الارتحال من عند الاهل والنزول في غيرهم وذلك في اليوم الشاني لان في اليوم الاول الارتحسال من الاهل والنزول في غيرهم وفي اليوم الثاني الارتحال من غيرهم والنرول فيهم وهذا انما يتصور اذاكان له اهل في الموضع الذي قصــد (قوله بسيرالابل) يعني القافلة دون البريد (فو له ولا معتبر في ذلك بالسير في الماء) أي لايعتبر السبير في البربالسير في البحر ولا السبير في البحر بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منهما مايليق بحاله حتى لوكان موضع له طريقان احـــدهما في | الماء وهي تغطم في ثلثة ايام اذا كانت الرياح مستوية والثاني فيالبروهي تغطم في ومين فأنه اذا ذهب في طريق الماء يقصر وفي البرلايقصر ولو كان اذا سيار في البروصيل في ثلثة ايام واذا سار في البحر وصــل في يومين قصر في البرولايقصر.في البحر و المعتبر فى البحر ثلاثة ايام فيريح مستوية كمافي الجبل يعتبر فيه ثلاثة ايام وانكان في السهل يقطع في اقل منها ولوكانت المسافة ثلثاً بالســـير المعتاد فسار البها على الفرس او البريد جرياً حثيثًا فوصل في يومين أو أقل قصر قال أبو حنيفة في مصر له طريقان أحدهما يقطع في ثلاثة إيام واخرى في ومين ان اختار الابعد قصر وان اختار الاقرب لايقصر (قو له وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان) قيد بالرباعية احتزازا عن النجر والمغرب نانه لاقصر فيها وقيد بالفرض احترازا عن السنن نانها لاتقصر ﴿ قُو لَهُ لا تَجُوزُ لِهُ الزِّيادَةُ ا عليهما) انما قال هكذا ولم يكتف بغوله فرض المسافر ركعتان ليعلم أنه أذا زاد صار عاصيا عندنا (قُولُه نان صلى اربعا وقعد في الثابة مقدار النشهد اجزأته ركمنان عن فرضه وكانت الاخريان له نافلةً) و يصير مسيئًا تأخير السلامَ وهذا اذا احرم بركمتين اما اذا ـ نوى اربعا نانه نوى على الخلاف فيما اذا اجرم بالظهرست زكعات ينوي الظهر وركعتين تطوعاً فقال ابو يوسف بجزيه عن القرض خاصبة و يبطل النطوع و قال محد لا تيجزيه الصلاة ولايكون داخلا فيها لافرضا ولاتطوعالان افتتاح كل واحدة من الصلاتين وجب الخروج من الاخرى فهكذا هنا عند محمد تفسد ولاتكون فرضا ولانفلا وقال بعضهم تقلب كالها نفلا (فوله وان لم يقعد في الثانية قدر النشهد بطلت صلاته) لاختلاط النافلة بها قبل أكمال اركانها كمافي الغير ولو أنه لما ترك القعدة هنا وقام إلى الثانية فنوى ﴾ الاقامة وأتمها أربعا فأنه تحوز صلاته وينحول فرضه أربعاً ﴿ غُو لَمْ وَ مَنْ خَرْجُ مُسَافِرًا ۗ صلى ركعتين اذا فارق بيؤت المصر) يعنى من الجانب الذى خرح منه لاجوانبكل

البلد حتى لوكان قد خلف الانبية التي في الطربق الذي خرح منه قصر وانكان بعدائه ابنية اخرى من جانب آخر من المصر (فو له و لايزال على حكم السفر حتى ينوى الاقامة في بديصلح للاقامة حسة عشر يوما فصاعدا فيلزمه الاتمام وأن نوى الاقامة اقل من ذلك لم يتم) لأن الاقامة اصل كالطهر والسفر عارض كالحيض وقد ثبت أن أقل الطهر خسمة عشر يوما فكذا الاقامة و انما اعتبرناه بذلك لانهما مدتان موجبتان اي مدة الاقامة توجب الاتمام ومدة الطهر توجب بهلي المرأة الصوم والصلاة وقوله حتى يُوي الآثامة اشتراط النبة أنما هو في حق من هو أصل ينفسه أمّا في حق من هو تبع لفره كالعبدنانه يصيرمنما ينية المولى والمرأة بنيسة الزوح اذاكانت فد قبضت المهر المجمل وكذا الجندى مع السلطان وهذااذا علم التبع نية الاصلامااذا لميهم فالاصيح انه لايصير مقياكذا في الوجير واذانوي المسافر الاقامة في الصلاة اتمهاسواء كان منفردا اومقتديا مسبوقا كان اومدركا وقيدهوله فيبلد اشارة الى آنه لايصيح نبة الاتامة فيالمفازة وهوالظاهر منالرواية وعن ا بي وسف ان الرعاة اذا نزلوا موضعا كثير الكلامو الماء ونووا اقامة خسة عشر يوما والماء والكلاء يكفيهم لتلك المدة صاروا مغيين لكن ظــاهر الرواية ان نية الاقامة لاتصيح الا فيالعمران والببوت المخذة منالجر والمدر والخشب لاالخيام والاخبية والو رولوصل الظهر فيمنزله ثم سافر قبل خروح الوقت فلا دخل وقت العصر صلى صلاة المسافر ثم بداله فتزك السفر قبل الغروب وتبين له آنه صلاهما بغيروضوءفانه يقضى الظهر ركعتين والعصر اربعا وكذا لوصلاهما وهومتم وسافر قبل الغروب وتبين له فسادفيهما فانه يصلي الظهر اربعا والعصر ركعتين لان الوجوب متعلق بآخر الوقت ولوسافر فيآخرالوقت بقصرعندنا وانلم بيقمن الوقت الامقدار التحريمة وقال زفران بتي من الوقت قدر مايصلي ركعتين قصر والافلاوان اقام فيآخر الوقت انكان قدصلي في حال السفر حاز والاصلي اربعا بالاتفاق سواء قل مابتي منالوقت اوكثر (قول وان دخل بلدا ولم بنوان يقبم فيه خسة عشر وما وانما متول غدا اخرح اوبعد غد أخرح حتى بق على ذلك سنين صلى ركمتين) لان ان عرامًا م بازر بيجان سنة اشهر وكان يقصر وعن انس آنه امَّام بنيسا بور سنة بقصر (قو له واذا دخل العسكر ارض الحرب فنووا اقامة خسة عشر يوما لم يقوا) ظاهر هذا ولوكانت الشوكة لهم لانحالهم مبطل عزيمتم لانهم بين أن يغلبوا فيقروا أوبين ان يغلبوا فيفروا فلم يكن دار اقامة كالمفازة العبد اذاكان مع مولاه اوالمرأة مع زوجها فالعبد مقيم باقامة مولاه والمرأة مقيمة باقامة زوجها ومسافرين بسنفرهما لان اقامتهما لاتقف على اختيارهما والعبدين الموليين فىالسفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الآخر قال فىالفناوى لايصير العبدمقيما لاناقامة احدهما اوجبت اقامته فسافرة الآخر تمنعه فيتي علىماكان وقال بعضهم يصسيرمقيما لانه وقع التعارض بين الاقامة والسسفر فترجح الاقامة احتياطا للحر العبادة واذا نوى المونى الاقامة ولم يعلم العبد حتى صلى يوما صلاة مسافر ثم اخبره بذلك

كان عليه اعادة نلك المملاة وكذا المرأة اذا اخبرها زوجهما ينية الاقامة يلرمها الاعادة وعن ابي يوسف ومحمد اذا ام العبد مولاه في السفر ونوى المولى الاقامة صحت بنيته حتى لوسل العبد على ركعتين كان عليهما اعادة نلك الصلاة وكذا لوكان العبد مع مولاه في السفر فباعد من مقيم والعبد في الصلاة يتقلب فرضه اربعا (قول واذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بعمله الوقت اتم الصلاة) سواء ادرك اولها اوآخرها لانه النزم متابعة الامام بالاقتداء ثم أنه لوافعد صلاته تعود ركعتين لانها أنما صارت أربعا فيضمن الاقتداء فعند خواته يعود الامر الاول قوله مع يقاء الوقت يقاؤه ان يكون قدر ما يسع ^{ال}تحريمة وكذا · اذا اقتدىمسافرون عسافر فنوى الامام الاقامة زمه واياهرجيما الاتمام (هُو لِه وان دخل معدفى فائتة لم تجز صلاته خلفه) يعنى فائنة في حق الامام والمأموم وهي رباعية اما اذا كانت ثلاثية اوثنائية اوكانت نائنة في حق الامام مؤداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم برى قول ابي حنيفة فيالظهر والمأموم يرى قولهما نانه يجوز دخوله معه فيالظهر بعد المثل قبل الشلين و قوله لم نجز صلاته خلفه هذا اذا دخل معه بعد خروح الوقت اما اذا دخل معه فىالوقت ثمخرج الوقت وهم فىالصلاة لمتفسد لانالاتمام لرمه بالشروع،معه في الوقت فالحق بغيره من القين كما اذا اقتدى به في العصر فلافرغ من الحريمة غربت الشمس فانه يتم اربعاولوصلى مقيم ركعة من العصر ثم غربت الشمس فجاء مسافرو اقتدى به فى العصر لم يكن داخلا فيصلاته (قو أله واذا صلى المسافر بالقين صلى بهم ركعتين ثم اتم المقيون صلاتهم) يعني وحدانا ولايقرؤن فيما يقضون لانهم لاحقون والأصل ان اقتسداء المقيم بالمسافر يصيح فىالوقت وبمدخروجه لان فرضه لأينغير بخلاف المسافر اذا اقتدى بالمقيم فانه لايصيح آلا مع بفاء الوقت. (نُولُه ويستحب له اذا سلم ان يقول انموا صلاتكم فانا قوم سفر آ ای مسافرون و سفر جع مسافر کرکب جع راکب و صحب جع صـاحب وقوله اذا سَلم بعني النَّسليمتين هو الصَّحيح (نخوله واذا دخل المسافر مصرهُ اتم الصلاة وان لم ينو المقام فيه) ـــواه دخله بنية الاجتياز اودخله لقضاء حاجة لان مصره متعين للاقامة فلإمحناح الى نية (غو له ومنكان له و طن فانقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلاة) و ان أستحدث وطنا اهليا واهله الاولون باقون فى الوطن الاول فكل واحد منهماوطن اهلى له واعلم أن الاوطان ثلاثة وطن أهلى ووطن اقامة ووطن سكني فالاهلى ماكان متأهلة فيه لايبطل الابمثله ووطن الاقامة مانوى انبقيم فيد خسة عشر بوما فصاعدا ببطل بالاهلي وبمثله وبانشاء سفر ثلاثة ايام ووطن السكني مانوى ان بقيم فيد اقل من خسسة عشر يوما و هو اضعف الاوطان يبطل بالكل وهل من شرط وطن الاقامة تقدم سفر عليه فيه رواينان احدهما لايكون بعد سسفر ثلاثة ايام والثاني يكون وطنسا وانالم يتقدمه سفر ولم يكن بينه وبين اهله ثلثة ايام ومن حكم وطن الاقامة آنه ينتقض بالاهلى لانه فوقه وبوطنالاقامة لإنه مثله وبانشاء السفرلانه ضده ولا

ينتقض بوطن السكني لانه دونه ببان هذا زبيدي خرج الى المهجم فاستوطنها ونقله اهله اليها ثم سافر منها الى عدن فر بزيد فأنه يصلى فيها ركمتين لانه وطنه الاول قد بطل باستمدات هذا الثاني فان كان استمدت بالهجم آهلًا و اهله الاولون باقون بزبيد فسافر من المهجم الى عدن فر بزيد صلى بها اربعا لان كلاهما وطناله نان كان وطنه ابتداء بزيد فشرج الى مكة فنوى المقام بالمهجم خسة عشر يوما فصاعدا فانه يتم مادام بها فاذا خرج منها الى مكة ثم عاد الى المهجم صلى بها ركفتين حتى يأتى الى زبيد لانه قد بطل بانشاء السغر الى مكة فسقط حكمه وكذا اذا خرج من المهيم الى حرض فنوى المقام بها حسيسة عشر يوما فصاعدا ثم رجع الى زبيد صلى بالمهجم ركفتين لانه قد بطل بوطن اقامة مثله فانكان خرج منالههم بعد اقامته بها الى مور ثم رجع الى المهيم صلىبها أربعا لان وطنه بها لم يبطل لانه لم يوجد منه انشاء سغر صحيح فصار كانه خرج الى المصلى (قوله واذا نوى السافر ان يقيم بمكة ومني خسة عشر يَوْما لم يتم الصلاة] لاناعتبارَ النية في موضعين يقتضى اعتبار ها في مواضع و هو بمتنع الا اذا نوى ان يقيم بالليل في احدهما نانه يصير مقيماً بدخوله فيه لان اقامة الانسبان تضاف الى موضع مبيته ولان نبة الاقامة ماكانت فى مؤضع واحد لانها ضد السغر والانتقال من موضع آتى موضع بكون ضربا فىالارض ولا يكونَ المامة (فَوْ إِلَمْ ومنْ فانته صلاة في السيفر قضاها في آلحضر ركمتين ومن فانته في الحضر في حال الاقامة قضاها في السيفر اربعاً) لأن القضاء بحسب الادآء وقيد بقوله في حاله الاقامة لانه قديكون في الحضر وهو مسافر كن صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت السمتر وهو مسافر فصلي العصر ركعتين ثم رجع الى وطنه ثم غربت الشمس ثم تينله أنه صلاهما على غيروضوء فأنه يقضي الظهر ركفتين والعصر أربعا ﴿ قُولُهُ. والعاصي والمطبع في سغزهما في الرخصة سواه) وقال الشافعي سفر العصبة لايفيد الرخصة كن سبافر بنية قطع الطريق او البغي اوجت المرأة من غير محرم او ابق العبد وعندنا يترخص هؤلاء برخصة المسافر من القِصر والعطر وجواز الصلاة المكتوبة على الراجلة اذا خافوًا واستكمال مدة المعنع لاطلاق النصوص وهو قوله تعالى فن كان منكم مريضا اوعلى سفر فعدة من ايام اخر علق رخصة الافطار بنس السفر وكذا قوله عليه السلام في قصر الصلاة فرض المسافر ركعتان من غير فصل وقوله عليه الهلام يمسم المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها كل هذا من غيرقيد وكذا من غصب خفا ولبسد ترخص بالمسح وكذا نجوز الصلاة فىالارض المغصوبة ولم يذكر الشيخ حكم السنن قال فىالقتاوى لاقصر فيها وهل الافضل فعلهما اوتركها فالجواب انكانت القافلة نازلة فالنعل افضل وانكانت سائرة فالنزك افضل لئلا يضر ينفسه و برفقته

흊 باب صلاة الجمد 🏈

مناسبتها للسفر من حيث انكل واحد منهما منصف للصلاة بواسطة فالسفر بواسطة السفر

وهذا يواسطة الخطبة الاان الاول شسامل فيكل ذوات الاربع وهذا فيالظهر خاصة والخاص بعد العام والجمعة مشتقة من الاجتماع وهي فريضة محكمة لايسع تركها ويكفر حاحدها (قال رجه الله لانصيم الجمعة الافي مصر جامع) لفوله عليه السلام لا جمة ولا تشريق ولا أضمى الا في مصر جامع (قوله أو في مصلي المصر) لان له حكم المصر وليس الحكم مقصورا على المصلى بل تجوز في جبع انسة المصر وقدروه بمنتهى حد الصوت والاذان ثم شرائط لزوم الجمعة اثنا عشر سبعة في نفس المصلي وهي الحربة والذكورة والبلوغ والاقامة وألصحة وسلامة الرجلين وسلامة العينين وخسة فيغير المصلى المصر والسلطان والجماعة والخطبة والوقت واختلفوا فيصفة المصر قال بعضهم هُوَكُلُ بِلَدُ فَيُهَا اسْـُواقُ وَوَالَ يَنْصُفُ المَطْلُومُ مِنَ الظَّالُمُ وَ عَالَمُ يُرْجِعُ البِّهِ فَيالْحُوادَثُ وقال بعضهم هو أن يوجد فيه حوابج الدين وعامة حوايج الديا فحواج الدين الفاضي والمفتى وحوايج الدنيا أن يعيش فيهاكل صانع بصناعته من السنة الى السنة وفي الهداية هوكل موضع له اميروقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وعن ابي يوسف اذا اجتمعوا فى اكبر مشاجدهم لم يسعهم ومن كان خارج المصر لايجب عليسه دخول المصر للجمهة لانفصاله عن المصر الاترى انه لو خرج مسافرا و بلغ ذلك المكان قصر لانقداع حكم المصر و قال الشبافعي يجب عليه اذا سمع الندى والقروى اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوی ان مکث نومه ذلك لزمنه الجمعة وان نوی ان یخرج قبل دخول الوقت اوبعده 🏿 فلا جعمة عليه كذا في الوجير ولا بأس ان يجمع الناس في المصر في موضعين ولا يجوز في اكثر من ذلك وعن ابي يوســف لا تجوز في موضعين الا ان يكون بين الجامعين نهر عظيم وان لم يكن فالجمعة لمن سبق وعلى الآخر بن اعادة الظهر وان صلو إمعا ولا يدرى من سبق لاتجوز صلاتهم جيعا وعند محمد تجوز في موضعين وثلاثة وعن ابي حنيفة لاتجوز الا في موضع و احد ولا يكره الحروج الى السفر يوم الجمعة قبل الزوال و بعده | وقالمالك يكره اذا زآلت الشمس (فحو له ولاتجوز فىالقرى) فان قلت قدعرف هذا نقوله | لاتجوز الا فيمصرجامع فا الحاجمة الىماذكره قبلهذا تأكيد وقدحاءالتأكيد في القرأن قالىالله تعالى وأقيموا الوزن بالقسط ثم قال ولا تخسروا الميران وقدعم هذا يقوله وأقيموا الوزن بالقسط (قول ولا نجوز اقامتها الابالسلطان) لانها تفام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة فىالتقدم والتقديم وغير ذلك اىفىالتقدم بين الامامين والتقديم بين الجاعة وغير ذلك اى فىالموضع الذي يصلى فيه والاداء في اول الوقت وآخره و في نصب الحطيب ولانه قد يسبق بعض الناس الى الجامع فيقيمونها لغرض لهم و نفوت على غيرهم فجعل امرها إلى السلطان لانه اقرب إلى تُسكين الغنَّة والتسوية بينهم (فَوْ لِهِ أُومَن أُمرُهُ ` السلطان) يعني الامير اوالقاضي (فخو له ومن شرائطها الوقت وتصيح فيوقت الظهر ولا تصمح بعده) حتى لوخرج الوقت وهو فبرسا استقبل الظهر ولا يبنى الظهر على ﴿

الجعة لانهما مختلفان وعند مالك نينىك انهما صلاتان يجهر في احديهما بالقراءة ولايمهم فيالاخرى فلايجوز بناء احدهمنا على الآخر كالغير والظهر (فخو له ومن شرائطهنا الحطية قبل الصلاة) ثم للغطبة شرطان احدهما ان تكون بعد الزوال والثاني محضرة إرجال و لو خطب بعد الصلاة او قبل الزوال لا تجوز الجمعة (قو له يخطب خطبتين يفصل يينهما يقعدة ومقدارهما مقدار سورة منطوال المقصل ومقدار مايقرأ فيها من القرأن ثلث آمات قصار اوآية طويلة وقرآمة القرأن في الخطبة سنة عندنا وقال الشافعي واجبة ومقدار الجلوس بينهما عند الطحاوي مقدار ما يحسن موضع جلوسه من النبرو في ظاهر الرواية. مقدار تلث آيات كذا في إلفتاوي قال في النهاية وهذه القعدة عندنا للاستراحة وليست بشرط وعند الشافعي شرط حتى لا يكتني عنده بالخطبة الواحدة و أن طالت قال الخندي السنة في المطبة أن بحمد الله و ثني عليه و يصلي على الني صلى الله عليه وسلو يعظ الناس و يقرآ القرآن و دعو للؤمنين و المؤمنات و يكون الجهر في الخطبة الثانية دون الاولى ﴿ قُولُهُ ﴿ ونخطب قائمًا على طهارة) لأن القيام فيها متوارث روى أن أن مسعود رضي الله عنه سئل منذلك فقال السائل الست تنلو قوله تعالى وتركوك قاعًا (قو لدفان اقتصر علم. ذكر الله نعالى جاز عند ابي حنيفة) لقوله تعالى فاستعوا الى ذكرالله ولم يفصل وهذا اذاكان على قصد الحطبة امااذا عطس فحمدالله اوسبح اوهلل متعبا منشئ فالهلاينوب عن الحطبة اجاعاً ﴿ قُولُهِ وَقَالَ الرِّيوسَفُ وَمُحَدُّ لَا يُدَّمِّنُ ذَكُّمْ طُويِلٌ يَسْمَى خَطَّبَةً ﴾ وادناه منقوله التعيسات تله الى قوله عبده ورسوله لان الخطبة هي الواجبة والتسبيح لايسمي خطبة (قو له وانخطب قاعدا اوعلى غير طهارة جاز) لحصول المقصود وهوالذكر والوعظ الاآنه يكر. لمسا فيد منالفصل بينهما وبين الصلاة وعند أبي يوسبف لاتجوز الخطبة بدون الطهارة لانها عنزلة الصلاة حتى لانجوز قبل الوقت قلنا ليستكالصلاة لانها تؤدى مستدير التبلة ولايفسسدها الكلام وكذا لوخطب مضطيعا اجزأه لحصول المقصود ولو خطب صبي يعقل قال بعضهم لايجوز لان لها شيها بالصلاة وقال بعضهم يجوز لانها ذكر وليسك بصلاة ولوان الخطيب لما فرغ منالخطبة سبقه الحدث فذهب الى بيته وتوضأ وجاء فصلى بهم جاز ولو تغدى فى بيته وجاء لم يجز ان يصلى بهم مالم يعد الخطبة ولوسبقد الحدث بعد الشروع فيالصلاة فقدم رجلا بمن شهد الخطبة اوكم يشهدها جاز ولو ان الخطيب سبقه الحدث قبل الشروع في الصلاة فامررجلا يصلي بهم انكان المآمور شهد الخطبة ساز والا فلايخلاف الاول والفرق ان فيالاول قد انعقلت الصلاة فلا يحتاج الى الخطبة في حال مقائها وهنا لم تنقد فصار كالامام نفسه يصلي بغير خطبة (فولد ومن شرائطها الجاعة) وهي شرط الانعضاد المبتدأ عندهما وعند الى حنيفة شرط الانعقاد المؤكد وذلك بالركعة وعند زفر شرط الدوام وفائدته فيما اذا تفروا عنه بعد الشروع قبل التقييد بالسجدة فعندهما جعة وعند ابي-شيفة يستقبل الظهر ولونفروا

عنه بعــد الـجود اتمها جمة خلافا زفر ولوكبر الامام وتفــافل القوم ولم يكبروا حتى فرغ منالثناء واخذ فىالقراءة مقدآر آية قصيرة تمكبر وافسدت الجمعة للامام والقوم جيعا اماً لوكبرواقبل ان يأخذ في القراءة نجوز الجمعة وقال ابويوسـف ان كبروا قبل ان يقرأ ثلث آيات قصاراوآية طولة صحت الجمة والافلاوقال مجد انشرعوا قبل انيرفع رأسه منالركوع صحت الجمعة والافلا ولو خطب ونفر عنه النــاس ولم ببق معه الا النــــاء اوالصبيان لميصل بهم الجمعة لانهم ليسوا مزاهلها اي لايجوز أن بكونوا أتمة فيهابحال وان يقي معه عبد اومســافرون اومرضي صلى بهم الجمعة ولو فرغ من!لحطبة فذهبوا كلهم وجاد اخرون لميشهدوا الخطبة فصلي بهم الجمعة اجزأهم (قوله واقلهم عند ابي حنيفة ومحمد ثلثة سوى الامام) والشرط فيهم انبكونوا صالحين للامامة اما اذا كانوا لايصلحون لها كالنساء والصبيان لاتصم الجمة (قوله وفال ابو يوسف اثنان ســوى الامام) لان المشنى حكم الجماعة حتى أن الامام يتقدم عليهما ولهما قوله تعسالي اذا تودي للصلاة مزيوم الجمعة فاسعوا الى ذكرالله فهذا يقتضي مناديا وهو المؤذن وذاكرا وهو الامام وقوله فاسموا خطاب جع و اقل الجمع ثلثــة ﴿ فَوْلِهِ وَيَجِهُمُ الْامَامُ بِالقراءَةُ فى الركعتين) لان الني عليه السلام جهر فيهما ﴿ قُولِهِ وَلِيسَ فِيهِمَا قُرَاءَ سُورَةُ بَعِينُهَا ﴾ وقال الشافعي يستحب ان يقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية سورة المنافقين (قو له ولانجب الجمعة علىمسافر) لانه تلحقه المشقة بادائها لانه ينقطع بانتظار الامام عنسفره فسقطت عنه . كالصوم (قُولِه ولاامرأة) لانها منهية عنالخروج ومشغولة بخدمة الزوج (قوله ولا مريض) لعجزه عنذلك واما الممرض فالاصح انه ان بني المريض ضابعا بخروجه لم نجب عليه (فوله و لاعبد) لانه مشغول مخدمة مو آه، قاذا اذن له مولا، وجبت عليه وقال بعضهم يخيروهل تجب على المكانب قال بعضهم نع وقال بعضهم لاوالاصيح الوجوب وكذامعتق الْبعض في حال سيمانه كالمكاتب واماً المأذون فلانجب عليه كَذا في الفتاوي (قو له ولاعلى أعمى) ولو وجد قائدًا عند أبي حنفة وعندهما أذا وجد قاعدًا وجبت عليه -لانه قادر على المشي وانما لا يهندي ولاني حنيفة آنه بشق عليه السبعي فأشبه الزمن وكذا الاجير لايذهب الى الجعة والجماعة الاباذن المستأجر وقال ابوعلى الدقاق ليس لحمنعه لكن يسقط منالاجرة نقسطه وكذا لايجب على المحتنى من الامر الظالم وتستقط أ ايضًا بعذر المطروالوحل (قو له نان حضروا وصلوا مع الناس اجزأهم هن فرض | الوقت)لانهم تحملوه فصاروا كالمسافر اذا صام (قو له و بجوز للسبافر والعبد | والمريض ان يؤموا في الجمعة) وقال زفر لايجوز لانهم لافرض لهم فاشبهوا الصبي والمرأة ولنا ان الخطاب يناولهم الا انهم عذر وادفعا للحرج فلو لميسسقط عنهم فرض الوقت بأدائهم الجعة كان فيه فسادالوضع لانالاسقاط عنهم لدفع الحرج والقول بعدمالجواز يؤدى الى الحرج واما الصبي فلا يقع فعله فرضا فيكون فيه بناء الفرض على النفل فلذلك

لابجوزواما المرأة فلاتصلح لامامة الرجال واذا ثبت انعقاد الجمعة بايمامهم اعتد بهم في عدد المؤتمين كالحر المقيم وقال الشافعي بجوز ان يكونوا ائمة ولا يعند بهم في العدد (قول ومن صلى الظهر في مرله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولاعدر به كره له في وحازت صلاته) وقال زفر لايجزيه الظهر الابعد فراغ الامام من ألجمعة لان من اصله السلجمة هي الغريضة اصلا والظهر كالبدل ولابصار الى البدل مع القدرة على الاصلولنا ان اصل القرض هو الظهر في حق الكافة وهذا هو الظاهر من الدليل قال عليه السلام اول وقت الظهر حين نزول الشمس ولم يفصل بين هذا اليوم وغيره الا انه مأمور باسقاطه باداه الجمعة لان مبنى النكليف على التمكن و هو متمكن من اداه الظهر ينفسمه دون الجمعة لتوقعها على شرائط لايتم به وحده و على التمكن بدون التكليف ولانه اذا فات الوقت قضي الظهر دون الجمعة فاذا 'مت عندنا ان اصل الفرض هو الظهر وقد اداه فيوقته اجزأه وحاصله ان فرض الوقت عند ابي حنيفة وابي بوسف الظهر وقد امر باسقاطه بالجمعة وقال مجمد لاادري مااصل فرض الوقت فيهذا اليوم ولكن يسقط عنه الفرض باداء الظهر اوالجمعة يعني ان اصل الفرض احدهما لابعينه و يتعين نفعله وفائدته اذا احرم للجمعة ننية فرض الوقت لايجوز عندنالان فرض الوقت هيو الظهر ولاتتأدى ألجمعه ننية الظهر وعندزفر بحوز لأن فرض الوقت الجمعة عنده وقد نواها قوله قبل صلاة الامام قيد مذلك احترازا عن قول زفر فان عنده لا يجزيه الظهر الا بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة كذا في النهاية قوله ولاعذر به فلوكان به عذر من الاعذار التي ذكرناها فصلي الظهر ثم شبهد الجعد كانت الجمعة فرضه عندنا وانقلب ظهره نفلا لانه اذا شهدها فهو والصحيح سسواءوقال زفر فرضه الظهر ولم ينفسخ لان ألجمعة غير واجبة عليسه فوقعت الظهر موقع الغرض من غير مراعاة وفائدته اذا صلى المسذور او العبـد الظهر في منزله ثم دخل في الجمسة مع الأمام فقبل ان يتم الامام الجمعة خرح وقت الظهر فعندنا يلزمه اعادة الظهر لان ظهره الاول انقلبت نفلا وعندزفر لايلزمه الاعادة لانهذا البوم فيحقد كسائر الايام وفيسائرها لو صلى الظهر في يئه ثم صلاها مع الجاعة كان فرضه مااداه في ينه كذا هذا لكنا نقول الجمعة اقوى من الظهر لانه يشترط لها مالايشترط للظهر ولايظهر الضعيف في مقابلة القوى (تُولِه فان بداله أن يحضر الجمعــة فتوجه اليها بطلت صـــلاة الظهر عند أبي حنفة بالسعى) فان صلى الجمعة اجزأته وان لم يصلها اعاد الظهر والعبد والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاض بالسعى كذا في المصنى وهذا اذا سعى البها والامام في الصلاة او قبل انبصلي اما اذا سعى اليها وقدصلاها الامام لايبطل ظهره وفي النهاية اذاسعي قبل ان يصليها الامام الاانه لايرجو ادراكها لبعد المسافة لم يبطل ظهره عشد العراقين ويبطيل عند البخيين وهو الصحيح ولو توجه البها قبل ان يصليها الامام ثم ان الامام لم يصليها لعنذر اولغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره والصحيح انه لا يبطل كذا في النهاية ولوكان

خروجه وفراغ الامام معالم ببطل ظهره ولوكان قد صلى الظهر بجماعة وتوجه اليها بطلت الظهر في حقه ولم تبطل في حقهم (قو له وقال ابو يوسف و محمد لاتبطل حتى يدخل مع الامام) فيه اشارة الى ان الايتمام ليس بشرط لارتفاض الظهر عندهما وذكر شِيْمُوالاسلامِ ان على قولهما لارتفض ظهره ما لم يؤد الجمعة كلها وهذا خلاف ما في القدوري و الهــداية حيث قالا لاتبطل حتى يدخل مع الامام و لم يقولا حتى يكملها مع الامام قال في القناوي الرستاقي إذا سبعي يوم الجمعة إلى المصرير بد اقامة الجمعة وأقامة حوايجه ومعظم منصوده اقامة ألجمعة منال ثواب السعى اليها والكان معظم قصده اقامة حوايجه لاينال السعي إلى الجمعة (قو أبه ويكره أن يصلي المذورون الظهر في جاعة يوم الجمعة) لما فيه من الاخلال بالجمعة لانه قد يقتدي بهم غيرهم (قو أله وكذا أهل السجن) قال التمرتاشي مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة بإذان واقامة قال محمد هو حسسن وكذا جماعة المرضى بخلاف اهل السجن فانهم لا بياح لهم ذلك لان المرضى عاجزون بخلاف المسجونين لانهم اذاكانوا ظلة قدر و اعلى ارضاء الحصوم وانكانوا مظلومين امكنهم الاستفائة وكان عليهم حضور الجمعة (غوله ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معد ماادرك وبني عليها الجمعة) فاذا قام هذا المسبوق الى قضائه كان مخيرا في القراءة ان شاه جهر وانشاء خافت (قو له وانادركه فيالتشهد او في سجود السهو بني عليها الجمعة) وهذا (عند ابي حنيفة وابي يوسف) وظاهر هذا ان يسجد للمهو في صلاة الجمعة والمختار عند المتأخرين انه لايسجد في الجمعة والعيدين لتوهم الزيادة منالجهال (قول وقال محمد انادرك معد اكثرار كمة الثانية بن عليها الجمعة) يعني اذا ادركه قبل أن يركع اوفى الركوع (تخوله وان ادرك اقلها) بان ادركه وقد رفع رأسه من الركوع (بني عليها الظهر) الا انه ينوى الجمعة اجاعاً (فَوْ لِهُ وَاذَا خَرْجُ الْأَمَامُ يُومُ الجمعةُ) يَعْنَى مَنْ القَصُورَةُ وظهر عليهم فان لم يكن هناك مقصورة يخرج منها لم بترك القراءة والذكر الا اذا قام الى الحطبة (قو له ترك الناس الصلاة والكلام حتى بفرغ من خطبته) وكذا القراءة وهذا عند الى حنيفة وقالا لابأس بالكلام قبلان يخطب واذا زل قبل انبكبر للاحرام لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا أستماع في هذين الحالين بخلاف الصلاة لانها قدتمند ولابي حنيفة ان الكلام ايضا قد تمند طبعا فاشبه الصلاة والمراد مطلق الكلام سواءكان كلام الناس اوالتسبيح اوتشميت العاطس اورد السلام وفي العبون المرادبه اجابة المؤذن اماغيره من الكلام يكره بالاجاع لقوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت وروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمم رجلا يقول لصاحبه والامام يخطب مني نخرج القافلة فقالله صاحبه انصت فلا فرغ قال للذى قال انصت اما انت فلا صلاة لك و اماصاحبك فحماروقيل الخلاف فيكلام يتعلق بالآخرة اماالمنعلق بامور الدنيا فكروه اجماعا وهذاكله قبل الخطبة وبعدها اما فبهما فلابجوز شئ منالكلام والقراءة والذكر اصلا لانه يمنح

الاستماع والمراد من الصلاة النطوع اما قضاء الفائنة فنجوز وقت الخطب من غركراهة ولا يأكل ولإيشرب والامام مخطب وكذا اذا ذكر الخطيب الني عليه السلام أسغوا وصاوا عليه في انفسم ولم ينطقوا به لابها عدرك في غير هذا الحال والسماع بفوت نان رأى رجلا عند بئر فغاف وقوعه فيها اورأى عقربا تدب على انسان جاز له ان يحذر. لان ذلك يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والإنصات لحقاللة نعالى ومياه على المسامحة لإنالقه تعالى غنّى عنه ولوكان المصلي بعيدا لابسمع الخطبة فقد قيل الافضل له قراءةالقرأن سرا وقبل ينظر فىالفقه وقيل الافضل الانصات وهو اختيار محمد بن سلة ثم عند ابى حنيفة خروج الامام يقطع الصلاة والكلام وعندهما خروجه يقطع الصلاة وكلامد بقطع الكلام وفائمته فيما اذا ترك عزالخطبة يجوزالكلام عندهما لعدمالكلام وعنده لابجوز لوجود الجروج واذا صعدالامام المنبرهل بسلم قال انو حنيفة خروجه بقطع الكلام وهذا بدل على آنه لايسا ويروى آنه لابأس به لانه استديرهم فيصعوده (قوله واذا اذن المؤذن ومالجمة الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة) قدم ذكر البيع على ذكر الشراء لان الابجساب مقدمً على القبول والمراد من البيع والشراء مابشغلهم عن السعى حتى أنه أذا اشتغل بعمل آخر سواه بكره أبضا ولابكره ألبع والشراء في الله السعىاذا لمبشغله قوله وتوجهوا الى الجمعة ويستحب انبقول عندالتوجه اللهم اجعلني مناوجه منتوجه البك واقرب منتغرب إليسك وأنحج من دعاك وطلب البك وينبسغي لمن ارادان توجه آلي الجمعة ان يغتسل ويمس طبيا ان كان عنده ويلبس احسن ثيا 4 لانه به م اجتماع فربما يتأذى بعضهم بروايح بعض فيستحب التنظيف والتطيب (قوله ناذا فرغ منخطبته اقاموا) لانه يتوجه عليهم ضل الصلاة وينطوع بعد الجمعة باربع ركمات وقبلها باربع ركعات لايسملم الافى آخرهن وعن ابي يوسف بعدها بست يصلي اربعا ثم ركمتين وقبل ركمتين ثم اربعاً ويقول فيالاربع التي قبل الجمعة اصا سنة الجمعة ولايقول اصلي سنة الظهر وكذا الاربع التي بعدها ايضاكما يقول فيالفرض اصلي فرض الجمعة ولايقول فرض الظهر لان السنن تابعة للفرائض والله اعلم

﴿ باب صلاة العبدين ﴾

مناسبته المجمعة ظاهرة وهو انهما يؤريان بجمع عظيم وبجهر فيهما بالقراءة ويشسترط لاحداهما مايشترط للاخرى سوى الخطبة ونجب على من نجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة الفرضية وكثرة وقوعها ومن لانجب عليه الجمعة لانجب عليه صلاة الهيد الاالمملوك فأنه نجب عليه اذا اذن له مولاه ولا نجب عليه الجمعة فان الجمعة لها بدل وهو الظهر والظهر يقوم مقامها فى حقه وليس كذلك العبد فانه لابدل له و ينب غى ايضا ان لا يجب عليه العبد كما لانجب الجمعة لان متافعه لا تصير مملوكة له بالادن فحاله بعد الاذن كحاله

له الا ثرى أنه لوحج بادن المولى لاتسقط حجة الاسسلام لهذا المعني وسمى العيد عيدا لانقة تعالى فيه عوالم الاحسان إلى العباد و قبل لان السرور يعود بعوده وقبل لان الناس يعودون فيه إلى الاكل مرارا وترك صلاة العيد ضلالة ويذعة واختلفوا فها قشل سنة مؤكدة وقيل انها واجبة وهو الصحيح لقوله تعالى ولتكبروا الله على ماهداكم قيل المراد به صلاة عيد الفطر فقد امر والامر للوجوب وقوله تعالى فصل لربك وأنحر يعني صلاة عيدالاضحى كذا في النهاية وفي المبسوط الاظهر انها سنة مؤكدة (قال رجد الله ويستحب يومالفطر أن يطم الانسبان قبـل الخروج الىالمصلى ويغتسـل وينطيب) قال فيالقنية المستميات اثنا عشر ثلاث منها فيالمتن وتسع اخرى وهي السواك واخراج صدقة الفطر ويلبس احسن ثبسابه المباحة ويتختم والتبكير وهو سرعة الانتباه والابكار وهو المسارعة الى المصلى وصلاة العجر في سجد حيد والخروج ماشيا والرجوع في طريق اخرى لان مكان القربة تشبهد لصاحبهما وفي هذا تكثير الشبهود وتكثير آلثواب (فنو له و بتوجه الى المصلى) المستحب ان يتوجه ماشيا لان النبي عليه السلام ماركب في عيد ولاجنازة ولا بأس ان يركب في الرجوع لانه غير قاصد الى قربة (نخو له ولايكبر في طريق المصلي عند ابي حنيفة) يعني جهرا اما سرا نحستمب وهذا في عيــد الفطر لان الاصل في الثناء | الاخفاء قالىالله تعالى واذكر ربك فينفسك تضبرعا وخفية ودون الجهر قال عليهالسلام خير الذكر الحني (فوله ويكبر في طريق المصلي عندهما) يعني جهرا و يقطع التكبير اذا انهى الى المصلى في رواية وفي رواية حتى بفتنح (فوله ولا يتنفسل في المصلى قبل صلاة العبد) والمعنى أنه ليس مسنون لا أنه يكر ، وآشار الشيخ إلى أنه لابأس به في البيت لانه قید بالمصلی و یروی آن علیا رضی الله عنه رأی قوماً بِعَمَلُونَ قبلها فی الجبانة فقال أنا صلينًا مع الني صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة فلم يُتنفل قبلها فقال واحد منهم أنا أعلم انالله تعالى لايمدبني غلى الصلاة فقال على رضي الله عنه وانا اعلم انالله تعالى لايثيبك على مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم وفي الكرخي روى ان علياً رضي الله عند خرج الى المصلى فرأى قوما بصلون فقال ماهذه الصلاة التي لمنكن نعر فهاعلى عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل له افلاتنهاهم فقال انى اكره ان اكون الذي ينهى عبدا اذا صلى ولكنا تخبرهم عارأينا من رسبول الله صلى الله عليه وسلمكان لايصلي قبلها ولابعدها ولان صلاة العيــد لم يجعل لها اذان ولا اقامة فان هـأ بالنــافلة جاز ان لم يدخل الامام في العيد فاما أن يقطع النافلة أو يترك بعض صلاة العيد وهذا لايجوز (قو له فاذا حلت الصلاة بارتفاع الشمُّس دخل وقتهـا الى الزوال) اى حلُّ وقتها من الحلول وفي النهاية من الحل لان الصلاة قبسل ارتفاع الشمس كانت حراما قوله الى الزوال اى قبل نصف النهار وكان عليه السلام يصلي العيد والشمس على قيدر رمح اورمحين وخروج الوقت في اثناء الصلاة بفسيدها كالجمعة (فخوله ويصلي الامام بالنساس ركمتين يكبر في الاولى

شكبيرة الأحرام) انما خصها بالذكر مع أنه معلوم لانه لابد منها لان مراعاة لفظ التكبير فى العيد واجب حتى لوقال الله اجل اواعظم ساهيا وجب عليه سجود السهو (قوله وثلثًا بعدها ﴾ والمستحب أن يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد مقدار ثلاث تسبيحات ويأتي بالاستغناح عقيب تكبيرة الاحرام قبل التكبيرات وكذا القعود عند ابى يوسف وعند محمد يعوذ بعدالكبرات قبل القراءة وقال مالك والشافعي يكبر في الاولى سبعاوفي الثانية خسابعني سبعا ماخلا تكبيرة الاحرام وفي التانية خساماخلا تكبيرة الركوع وهومذهب ابن عباس وقولنا مذهب ابن مسعود (فَوْلُه ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة) يعني اي سورة شاء وروى اله عليه السلام قرأ فيهما سبح والغاشية وروى ق واقتربت الساعة (قول ويكبر تكبيرة يركم فيها) اعلم أن تكبيرتي الركوع في صلاة العيد من الواجبات حتى يجب السهو بزكهاساهيا ولوانهي رجل الىالامام فيالركوع فيالميد فانه يكبر للافتتاح قائما فانامكنه ان يأتى بالكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبرعلى رأى نفسد وان لم يمكند ركع واشتغل بتسيحات الركوع عند ابى يوسف وعندهما يشتغل بالتكبيرات فاذا قلنا يكبر في الركوع هل برفع بديه قال الجخندى لايرفع وقيل يرفع ولورفع الامام رأسد بعدما ادى بعض النكبيرات فأنه يرفع رأسه و ينابع الامام وتسقط عنه باقي التكبيرات لان متابعة الإمام واجبة (فو له و يرفع بديه في تكبيرات العيد) ير يد ماسـوى تكبيرة الركوع وعن ابي يوسـف لايرفع (قوله وبجهربالقراءة في صلاة العيدين) لانه عليه السلام جهر بهما (فوله ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين) بذلك ورد النقل المستفيض والخطبة ليست بواجبة لان الصلاة تنقدم عليها ولوكانت شرطا لتقدمت علىصلاة كالجمعة وهي سنبة فان تركهاكان مسيئا وانخطب قبل الصلاة اجزأه مع الاسامة ولانعاد بعد الصلاة كذا في النهاية (قول يعلم الناس فيهاصدقة الفطرواحكامها) وهي خسة على من تجب ولمن تجب ومتى تجب وكم تجب وبما تجب اماعلى منتجب فعلى الحرالمسلم المالك للنصاب واما لمن تجب فللفقراء والمساكين وامامتي تجب فبطلوع العجر منبوم الفطر واماكم تجب فنصف صاع من براوصاع منتمر اوصاع منشعيروامايم تجب فناربعة اشياء من الحنطة والشعيرو التمروالزبيب وماسوى هذه الاشياء فلا يجوز الا بالنمية (قول ومن فاتنه صلاة العيـد مع الامام لم يقضها) كلة مع متعلقة بصلاة لانفائنة اي فانت عنه الصلاة بالجاعة وليس معناه فانت عنه وعن الامام بل المعنى صلى الامام العيد وفانت هي على هذا فانه لا يقضى (قوله فان نم الهلال على الناس الى آخره) التقييد بالهلال ليس بشرط بل لوحصل عذر مانع كالمطر وشبهه فانه يصليها من الفد لانه تأخر العذر ﴿ قُولُهِ فان حدث عذر يمنع الناس من الصلاة في اليوم الثاني لم يصلها بعده) وان تركها في اليوم الاول بغير عذر حتى زالت الشمس لم بصلها في الغد كذا في الكرخي (فخوله ويستحب في يوم الاضمى ان يفتسل و يتطيب و يؤحر الاكل حني بغرغ من الصلاة) لنضائف الايام التي قبله فان اكل قبل الخروج هل بكره فبه روايتار

والمختار آنه لايكره لكن يستحب انلايأكل اقتداء برسولالله صلى الله عليه وسلم فانهكان لایأکل حتی برجم (قوله و بتوجه الیالمصلی وهو یکبر) بعنی جهرا و یجهر بالنکبیر الى ان يأتي المصلى في قولهم جيما وتجوز صلاة العيمد في المصر في مو ضعين و بجوز ان يضمي بعد ماصلي في احد المو ضعين استحسانا والقباس ان لا يجوز حتى يفرغ من الصلاة في الموضعين كذا في الجندي (قو له ويصلي الاضحى ركمتين كصلاة الفطر) لانها مثلها (فوله ويخطب بعدها خطبتين يعلم النساس فيهما الاضحية وتكبير التشريق) لان الخطبة ماشرعت الا لذلك لانها بعدالصلاة وقال شمس الائمة هذه الاضافة فى تكبير التشريق لايسستقيم الاعلى قولهما لان بعض التكبيريقسع فى ايام التشريق و اما على رَنْ ابي حنيفة فلايفسع شيَّ منه فيها فلايستقيم الاضافة وكيف ينفسع التعليم فيشيُّ قدفرع لكن قد قبل التشريق اسم لصلاة العيب وفجر عرفة قريب منه وماقارب الشئ ممي باسمد وانما سميت صلاة العبد تشريقا لانها تؤدى بعد تشريق أشمس وارتفاعهسا ومنه قوله عليدالسبلام لاجعة ولاتشريق الانىمصر جامع واذا ادرك الامام فىصلاة العيد بعدما تشهد قبل ان يسلم اوبعدما سجد السسهو فانه يقوم ويقضى صلاة العيد فن المشبايخ منقال هذا قولهما فاما على قول مجمد لايصير مدركا كالجمعة ومنهم من قال هذا بلاخلاف وهو الصحيح أنه ينسير مدركا لأن صلاة العيد لابدل لها محلاف صلاة الجمعة والسهو فيألجمعة والعبدين والمكتوبة واحدمعني فانه يسجدفيها السهو ومنالمشابخ من قال لايسجد الامام للسهو في الجمعة والعيدين كي لايقع الاشتباء على من بعد من الامام (قول فان حدث عذر عنع الناس من الصلاة في يوم الأضعى صلاها من الغد وبعد الغد ولايصليها بعد ذلك) لانها موقنة بوقت الاضعية فتقيد بأيامها لكنه يسي فىالناخير بغيرعذر لمخالفته المنقول قال في الكرخي اذا تركوها لغيرعذر صلوها فياليوم الشــاتي واســـاؤًا فان لم يصلوها في اليوم الثاني صلوها في اليوم الشــالث فان لم يصلوها فيه سنطت سواء كان لعدر اولغيرعدر الا اله سي في التأخير بغير عدر (قوله وتكبير التشريق اوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة) لاخلاف بيناصحانا في البداية انهاعقيب صلاةِ الفجر من يوم عرفة وانما الخلاف بينهم في النهــاية فعند ابي حنيفة آخره عقيب صلاة العصر من يوم النمر وعندهما عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق فعنده يكبر عقيب مماني صلوات وعندهما عقيب ثلاث وعشرين صلاة و اختلفوا في تكبير التشربق هل هو سـنة اوواجّب قال التمرّناشي سنة وفي الايضاح واجب واصله قوله تمالي وآذكروا الله في ايام معدودات قبل هي ايام التشريق واماً الايام المعلومات فهي عشر ذي الحية (قوله وآخره عقيب صلاة العصر من يوم النمر عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف ومحمد عبيب صلاة العصر منآخر ايامالتشريق) والفنوى على قولهما كذا فىالمصنى فان قبل التكبير على فول ابى حنبفة يتم قبل ايام الشمريق فكيف يكون تكبير

التشريق عنده قبل سمى بذلك لقربه من ايام التشريق والشيُّ اذا قرب منالشيُّ سمى باسمه وايام التشريق ثلثة وايام النحرثلثة ويمضى الكل بمضى اربعة ايام فالعساشر نحر لاغيروالنالث مشر تشريق لاغيرواليومان بينهما نحر وتشريق (في له والتكبرعتيب الصلوات المفره ضبات) هذا على الاطلاق انما هو قولهمنا لان عندهما التكبير تمع للكتوبة فأتى 4 كل من يصل المكتوبة واما عتبد أبي حنفة لاتكبر إلا على الرحال الاحرار المكافين القين في الامصار إذا صلوا مكتوبة مجماعة من صلاة هذه الأتام وعلى مريصلي معهم بطريق التبعية قوله المقروضات يحترز منالوتر وصلاة العيد ويكرعنيب صلاة الجعد لانها مفروضة وفي الجندي النكيرانا يؤدي بشرائط خسة على قول ابي حنيفة مجب على أهل الامضار دون الرسمانيق وعلى القيين دون المسافرين الا أذا اقتدوا بالقيم في المصروجب عليهم على سبيل المتابعة وعلى من صلى بجماعة لامن صلى وحده وعلى الرحال دون النساء وان صلين مجماعة الااذا اقتدن برجل ونوى امامتهن وفي المصلوات الخس دون النوافل والسنن والوتر والعيد واختلفوا على قول الىحنىفة فى العبيد اذا صلوا خلف عبد والاصح الوجوب واذا ام العبد قوما في هذه الايام ضلى قول مزشرط الحربة لاتكبير عليهم وعلى قول من لم يشرطها يكبرون والمسافرون اذا صلوا بجماعة في مصر فيه روايتان عن ابي حنيفة في رواية لاتكبير عليهم وفي رواية يكبرون وقال ابويوسف ومحمد التكبير يتبع الغريضة فكل من ادى فريضة فطليه التكبير والقنوي على قولهما حتى يكبر المسافر واهل القرى ومنصلي وحده ولوترك صلاة قبل امام التشريق وتذكرها بعدها اوتركها فيايام التشريق فيالعام الماضي وتذكرها فيايام التشريق فيهذا العام وجب عليه القضاء وجيع ذلك بغير تكبير ولوتركهما فهاول ايام التشريق فنذكرها في آخر ايام التشريق في سنته نلك فانه يقضيهام التكبير (فوله الله اكبرالله اكبر لااله الاالله والله اكبر الله اكبرولله الحد) قال في الهداية يقولها مرة واحدة

﴿ بَابِ صلاة الكسوف ﴾

هذا من باب اضافة الشي الى سبه ومناسبتها للعيد من حيث الاداء بالنهار فى الجماعة بغير اذان ولا اقامة الا ان العيد لما تأكد فى قوة السنة قدمت عليها والكسوف الشمس والحسوف للقمر وهما فى اللغة النقصان وقبل الكسوف ذهاب الضوء والحسوف ذهاب الدائرة (قال رحمه الله واذا كسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين) فى ذكر الامام اشارة الى انه لابد من شرائط الجمعة و وكذلك الا الخطبة قائه لاخطبة فى صلاة الكسوف عندنا (قوله كهيئة النافلة) اى بلا اذان ولا اقامة ولا تكرار ركوع (قوله فى كل ركمة ركوعان ركعة ركوعان فى كل ركمة ركوعان (قوله و بطول القراءة فيهما) اى فى ازكمتين لانه عليه السلام قام فى الاولى بقير البقرة (قوله و بطول القراءة فيهما) اى فى ازكمتين لانه عليه السلام قام فى الاولى بقير البقرة

وفي الثبائية نقدر آل عران والمن إنه مقرأ في الأولى الفائعة وسبورة المرة أن كان يحفظها اومايعد لها من غيرها انالم يحفظها وفي الثانية بآل عمران اوما بعدلها وبحوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدياء وتتحفيف القراءة فاذا خفف احدهما طول الآخر لان المستعب ان بيق على الخشوع والخوف الى انجلاء الثمس فاي ذلك فعل قلد وجد (قُولُه ويخني الامام القراءة عند ابي حنيفة) لانها صلاة نهار ليس من شرطها | الجماعة كالظهر (فَوْ لِهِ وقال الوبوسف وتحد بجهرفيها القراءة) لانه بجمع لها الجماعات كالعيد و عن محدروايتان الم أهما مثل قول الى حنفة والثانيسة مثل قول الى يوسف (قوله و مدعو بعدها حتى تنجلي الشعس) المرادكال الانجلاء لا ابتداؤه ثم الامام في الدعاء مالخيار أنشاء جلس مستقبل القبلة ودعا وأن شاءقام ودعا وأن شاء استقبل الناس بوجهه ودعاً ويؤمن القوم قال الحلواني وهذا اجسن كذا في النهاية (.قو له و الذي بصل مالناس الامام الذي يصلي بهم الجمعة مان لم يحضر صلاها الناس فرادي الانها نافلة والاصل في النوافل الانفراد فان لم يصل حتى تجلت لم يصل بعد ذلك وأن تحلا بعضها حاز إن سدأ الصلاة فان سترها سحاب اوحائل وهي كاسفة صلى لان الاصل بقاؤه وان غربت كاسفة اسك عنالدعاء واشتغل بصلاة المغرب وان أجتمع الكسوف والجنازة بدئ مالجنازة لانما فرض وقد يخشى على الميت التغيروان كسغت في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها لم يصل لان النوافل لاتصلي فيها وهذه نافلة (فخو له وليس في خســوف التمر جاعة) لانها ـ تكون ليلا وفي الاجمّاع فيد مشقة (قو له و اعا يصلي كل واحد لنفيه) لقوله عليه -السلام اذا رأيتم شيئًا من هذه الاهوال فافزعوا إلى الله بالصلاة وكذا في الربح الشديدة والظلمة إلهائلة والامطار الدائمة والغزع مزالمد وحكمه حكم الخسوف كذا في الوجير (قُولِهِ وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفَ خَطَبَةً) وَهَذَا بَاجِاعُ اصْحَابِنَا لَانَهُ لَمْ يَنْلُ فِيهُ اثر

باب صلاة الاستسقاء ﴾

وهو طلب السقيا يقال سقاه الله واسقاه وقد جاء ذاك في القرأن قال الله تعالى وسقاهم ربهم شرايا طهورا وقال تعالى واسقيناكم ماء فراتا ومناسبته الكسوف انهما تضرع يؤديان في حال الحزن والاصل فيه قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فعلق نزول الغيث بالاستغفار (قال رجدالله قال ابوحنيفة ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة بجماعة وانما الاستسقاء الدياء والاستغفار) لماذكرنا من الآية (قوله فان صلى الناس وحدانا جاز) ولايكره (قوله وقال ابو بوسف و محمد يصلى الامام بالناس ركمتين) وهما سنة عندهما وفي المبسوط قول ابي بوسف مع ابي حنيفة وفي الجندي مع محمد (قوله و بجهر فيهما بالقراء) اعتبارا بصلاة العبد الاانه ليس فيها تكبيرات كتكبيرات العبد قال الحلواني بخرح الناس الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهور الدواب في كتكبيرات العبد قال الحلواني بخرح الناس الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهور الدواب في المتكبيرات العبد قال الحلواني بخرح الناس الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهور الدواب في المتكبيرات العبد قال الحلواني بخرح الناس الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهور الدواب في المتكبيرات العبد قال الحلواني بخرح الناس الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهور الدواب في المتكبيرات العبد قال الحد الالمتحديد المتحد المتحدد المتحد المتحدد المتحدد المتحد المتحدد المتحدد

ثباب خلق او غسبلة او مرقتة منذالين خاصعين ناكسى رؤسهم فى كل يوم بقدون الصهفة قبل الحروج (فوله ثم يخطب) يعنى بعد الصلاة قال ابو يؤسف خطبة واحدة وقال محمد خطبير و لاخطبة عند ابى حنيفة لانها تبع للجماعة ولاجاعة فيها عنده و تكون معظم الحطبة عندهما الاستغفاد (فوله و بسنتبل القبلة بالدعاء) فعند ابى حنيفة بصلى ثم بدعو و عندهما يصلى ثم بخطب قاذا مضى صدر من الحطبة قلب رداء و بدعو قاعا مستقبل القبلة (فوله ويقلب رداء) بالتخفيف يعنى اذا مضى صدر من الحطبة (قوله ولا يقلب القوم لدديهم) بالتشديد كما يقال فتحت الباب مخففا وقحت الأبواب مشددا وهذا عندهما وقال ابو حنيفة لا يقلب رداء و صفته عندهما ان كان مربعا الإبواب مشددا وهذا عندهما وقال ابو حنيفة لا يقلب رداء و صفته عندهما ان كان مربعا ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء) لان الناس يخرجون للدعاء وما ذعاء الكافرين الا في ضلال وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم تبعيدهم فقال انا برئ من كل مسلم مع شمرك ولان اجتاعهم مع الكفر بوجب زون لعنة عليهم فلا يجوز اخراجهم عند طلب الرحة

🛊 باب قبام شهر رمضان 💸

أنما افرد هذا الباب على حدة ومريدكره في النوافل لانه نوافل اختصت مخصائص ليس هي في مطلق النوافل من أُجُ عَهُ و تَقْدِيرِ الرَّكَعَاتُ وَ سَنَّةَ الْخُتُمُ وَعَتَّبِهُ بِالاستَسْقَاءُ لان الاستسقاء من توافل النهار وهذا من توافل اليل واطلق عليه اسم القيام لقوله عليه السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسسننت لكم قيامه وسمى رمضان لانه يرمض الذنوب اى يحرقها (قال رحه الله وبسنحب للناس ان مجتموا في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الامام حس ترويحات) ذكره بلفظ الاستحباب والاصيح انالتراو بح سنة مؤكدة لقوله عليه " السلام وسننت لكم قيامه واراد الشيخ ان اداءها بالجاعة مستعب ولذلك نال يستعب للناس أن يجتموا ولم يقل يستحب التراويج وأنما قال يجتمع النساس بعد العشاء وهم مجتمعون لصلاة العشاء لأن بعد الصلاة يفرقون عن هيئة الصفوف فلهذا قال يجتمعون اي يرجعون صفوفا ومن كان يحسسن القراءة فالافضل ان يصليها في بيته عند ابي حنفة وعند مجمد في المبجد افضل وعن ابي يوسف ان قدر ان يصليها في بيته كما يصليها مع الامام في المسجد ا فالافضل أن يصلبها في بينه وأما أذاكان بمن يقتسدي به وتكثر الجاعة بحضوره وتقل عنسد غيبته نانه لاينبغي له ترك الجماءة قوله فيصبلي بهم الامام خسن ترويحات فيكل ترويحة تسليمتان التزويحة اسم لاربع ركعات سميت بذلك لائه يقعسد عقيبها للاسستراحة (قوله وبحلس بين كل ترويختين مقدار ترويحة) وذلك مسحب وهو ما لحيار في ذلك ا الجلوس انشاؤا بسجون او بهللون او ينتظرون مكوتا وهل يصلون اختلف فيه المشابخي منهم من كرهه ومنهم من استحسنه وهل بحلس بين التزويحة الحاسة والوتر روى الحسن

عن ابى حنيفة أنه يجلس وكذا في الهداية وفي اليناجع الصحيح أنه لايستحب ذلك عند عامة المشايخ ولوصلي التراويح كل اربع يتسلجة اوكل سنت اوكل نماني اوكل عشر بنسلجة وقعد على رأس كل ركعتين قبل لايجوز الاعن ركعتين وقبل بجزيه عن الكل وهو الصحيح وفي الفتاوي إذا صلى المجما بتسليمة ولم يقعد في الثانية فالقباس أن تفسد وهو قول مجمد وزفر وفي الاستحسان لا تفسد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وابي يوسف و اذا لم تفسد قال ابو الليث بنوب عن تسلمينين وقال مجمد من الفضل عن تسلمية واحدة قال وهو الصحيح وعن ابي بكر الاسكاف آله سئل عن رجل قام الى النالثة في النراو بح و لم يقمد في الثانية قال أن تذكر في القيام ينبغي أن يعود و يقعد و ينشهد و يسلم و أن قيد الثالثة . بسجدة فإن أضاف البهدا أخرى كانت هذه الأربع عن تسليمة وأحدة هذا أذا أتي بالاربع ولم يقعد في الثانية فان قعد فيها قدر التشهد قال بعضهم لا يجوز الا عن تسلمية ايضا و على قول العامة بجوز عن تسليمن ولو صلى ثلث ركعات بتسليمة واحدة ان قعد في الثاب ي جاز عن تسليمة وبجب عليمه قضاء ركعتين لانه شرع في الشام الثاني بعد اكمال الشغع الاول فاذا افسد الشفع الثانى لزمه القضاء قال فىالفتاوى والصحيح آنه لايلزمه القضاء لانها ظان انها ثانية وان لمقعد في الثانية عامدا اوساهيا تفسد صلاته عند مجمدوزفر ويلزمه قضاء ركفتين وهذا هوالتياس وفي الاستحسان هل تفسد قال ابو حنيفة وابو يوسف نم تفسد ولا تجزئ عنشي وان شكوا انهم هل صلوا عشر تسليمات اوتسع تسليمات قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى فرادى وهو الصحيح احتياطا وقال بعضهم يوترون ولا يأتون يتسليمة اخرى ولو تذكروا بعد الوثر انهم تركوا تسليمة قال محد بن الفضل يصلونها فرادي وقال الصدر الشهيد بجوز ان يصلوها بجماعة ولوصل امام التراويج في مسجدن في كل مسجد على الكمال قال الوبكر الاسكاف لايجوز وقال الونصر يجوز لاهل المسجدين واختار ابوالليث قول الاسكاف وهو الصحبح واذا فسد الشفع وقد قرأ فيه لايعتد بما قرأه فيه ويعيسد التراءة ليحصل الحنم في الصلاة الجائزة وقال بعضهم يعند بهسا لان المقصود هو القراءة ولافساد فيها واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ مابعدها فالمستحب له ان نقرأ المتروكة ثم المفروءة لتكون قراءته على النرتيب كذا فىالفتاوى ولم يذكر الشيخ رجهالله قدر القراءة وقد اختلف المشسايخ فبها قال بعضهم بقرأ في كل ركعة عشر آيات لان فيه تخفيفا على القوم وبه يحصل الختم مرة وهذا هو الصحيح لان عدد الركعات في ثلثين ليلة ستمائة ركعة وعدد آيات القرأن العظيم الكريم ستة الآف آية و شيٌّ و في الفتاوي الحتم ـ فيالنزاويج مرة سسنة والختم مرتين فضيلة والختم ثلث مرات فيكل عشد ليحال مرة افضل فألختم مرة يقع بقراءة عشر آيات في كل ركعة و الحتم مرتين يقع بقراءة عشرين آية والختم ثلاثًا يقع بقراءة ثلثين آية فأن ارادوا الحتم مرة واحدة فيذبخي ان يكون ليلة ببع و عشر بن لكثرة ماجاء في الاخبار إنها لبلة القيدر ولا يترك الختم في رمضيان

لُكُسِل القوم يعني لانفرأ اقل بما يحصل به الختم نخلاف مابعد التشهد من الدعوات حتى يتركها إذا علم أنه يثقل على القوم الاءانه لايترك الصلاة على النبي ضلى الله عليه وسلم لانها فرض عند الشافعي فعناط فيهاكذا في النهساية ولو حصل الخنم بليلة التاسم عشرا والحادي والعشرين لايترك التراويح في هية الشهر لانها سنة فيجبع الشهر قال عليه السيلام و سننت لكم قيامه و لهيذا قيل اذا عجل الختم فالمستحب ان يعتسدأ مناول القرأن في نقية الشهر والافضل ان بصلى النزاو بح بامام واحد لان عمر رضي الله عند جعمالناس على قارئ واحد وهو ابي بن كعب رضي الله عنه فان صلوهـــا بامامين فالمستعب انبكون انصراف كل واحد على كال الزوبحة فان إنصرف على تسليمة لايستعب ذلك وكان عمر رضي الله عنه يؤمهم فيالغريضة والوثر وكان ابي رضي الله عنه يؤمهم في التراويج وسئل نصير بن يحي عن امامة الصبيان في التراويج مقال بجوز اذاكان ابن عشرسنيزوقال السرخسي الصحيح الهلايجوزلانه غيرمخاطب كالمجنون وانام الصي الصيان جاز لانهم على مثال حاله وعن محمد بن مقاتل ان امامة الصي في التراويج نجوز لان الحسن بن على رضى الله عند كان يؤم عايشة رضى الله عنها فى التراويح وكان صبياكذا فى المتاوى وفىالهداية امامة الصي فىالتزاويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ ولم يجوزه مشايخنا لان نغل الصبي دون نفل البالغ حيث لايلزمه القضاء بالافساد بالاجماع ولايبني القوى على الضعيف واماً اداء الزاويح قاعدا مع القدرة على القيام فاتفق العلماء سي انه لايستحب لغير عذر واختلفوا فيالجواز تال بمضهم لايجوز من غيرعذر اعتبارا بهنة الغجر اذكل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بمضهم بجوز وهو الصحيح بخلاف سنة أنهجر فانه قد قبل أنها واجبة ولو صلى الامام التراويح قاعدا لغير عذر فاقتدى به قوم قياما قال محمد لايجوز على اصله ان اقتداء الفائم بالقاعد لايجوز وعنندهما يجوز وقيل يجوز عند الكل وهو التحييم كذا في المتاوى واذا صبح اقتداء القائم بالقاعد فيها غا الافصل للمقندين قال بعضهم الافعنل ان يقعدوا احترازا عن صورة الخالقة وقال ابوعلى النسني الافصل القيام عندهمأ وقال مجدالتمو دلموافقة الامام وبكره للرجل تأخير التحريمة بمدتحر يمة الامام فيكون قاعداحتي اذا اراد الامام الركوع نهض للركوع مبادرا خوفًا من أن تفوته الركعة لما فيه منالتواني في عبادة الله قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالي وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوى التراويج قال بعضهم نم لان كل شفع منها صلاة على حدة كما في صوم رمضان يحتاج فيكل يوم الى نبة قال في الفتاوي اذا نوى التراويج اوسنة الوقت اوقيام اليل في الشهر يجوز وان نوى صلاة مطلفة او تطوعاً ذكر بعض المتقسد مين اله لايجز به واكثر المتأخرين على ان النزاويج و سائر السنن تتأدى بمطلق النية و الاحتساط ان بنوى التراويح او سنة الوقت او قبام اللبل و في منية المصلى اذا نوى في النزاو بح صلاة مطلقة الا صحر انه لايجز به واختلفوا فى وقت النزاو يح قال مشبايخ بلح النبل كله الى

طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعده وقال عامد مشابخ بخارى وقتها مابين العشاء والوتر نان صلاها قبل العشاءلم بؤدها في وقتها واكثر المسابخ على أن وقتها ما بين العشاء الى طلوع أنفجر حتى لوصلاها قبل العشاء لاتجوز ولوصلاها بعد الوتر جاز وهذا هوالاصيح وعليه عمل السلف ويستحب تأخير التزاو بحالى ثلث الليل وان اخروها الى نصف الليل لا يستحب وقال بعضهم لابأس به وهو الصحيم فاذافاتت النزاويح منوقتها لاتقضي بجماعة وهل تقضي بغير جماعة قال بعضهم تقضى مالم يمض شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح وقال بعضهر تقضي مالم يأت وقنهما فيالليلة المستقبلة ولوصل العشماء بامام وصلي التراويح بامام آخر ثم علم ان امام الصاء كان على غير وضوء فانه يعيد المشاء والترا وبح ولو فاتنه ترو يحة او تربحتان قال بعضهم بوترمع الامام ثم يقضي ما فانه من التراويج بعد ذلمت و قال بعضهم بصلى النزاو يح ثم بوتر كذا فيالذخيرة (قوله ثم يوتر بهم) اشارة الى أن وقت النزاو يح بعد العشاء قبل الوترو به قال عامة المشايخ والاصح أن و قتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر و بعده لانها نوافل سنة بعد العشاء كذا في الهداية وقال اء على النسبني الصحيم آنه لو صلى النزاو بح قبل العشاء لا تكون تراو بح ولو صلا ها بعد العشاء والوتر جاز وتكون تراو يح ﴿ قُو لِهِ وَلا يَصْلَى الْوَتْرُ فَيَجَاعِدُ فِي غَيْرُشُـهُمْ رمضان)لاته لم يفعله الصحابة رضى الله علم بجماعة في غير شهر رمضان واما في رمضان فهي بجماعة افضل من ادائها في منز له لانه عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر وفي النوازل بجوز الوتر بجماعة في غير رمضان ومعنى قول الشيخ ولا يصلى الوثر في جاعة بعنيه الكراهة لانني الجواز وفيالينابيع اذا صلى الوثر مع الامام في غيررمضان يجزيه ولا يستعب ذلك والله اعلم

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

هذا من باب اضافة الشي الى شرطه ومناسبته لما قبله لما كانت الصلاة بجماعة في النفل غير مشروعة الا في رمضان وكان عارضا فكذا صلاة الخوف شرعت بعارض الخوف مع العمل الكثير فالنام البابان لكنه قسدم التراويج لكثرة تكراره والخوف نادر (قال رجه الله اذا اشتد الخوف) صورة اشتداده ان يحضر العد وبحبث يرونه فغافوا ان اشتغلوا جيعا بالصلاة يحمل عليم ولورأو اسوادا فظنوه سواد العدولم يجز ان يصلوا صلاة الخوف وسواء كان الخوف من عد واوسبع او نار او غرق (فو له جعل الامام الناس طا نفتين طا نفة الى وجه العد ووطا شفة خلفه) قال في النهاية هناقيد والناس عنه فافلون وهو ان هذا العمل الامام ان يجعلهم طا نفتين فيأمر طا نفة تقوم بازاء العدو ويصلى بالطا نفة التي معه تمام الصلاة وتقف الطاشة التي قدصلت بازاء العدو

وانمآذكر الشيخ ذلك لانهم قدلا يريدون كلهم الا اماما واحدا ويكون الوقت قد مشاق وانكر ابو يوسف شرعية صلاة الخوف فيتزماننا وقال لم تكن مشروعة بعد رسول اقد صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى شرط كونه فيم فقال تعالى واذا كنت فيم لانهم كانوا يرغبون في الصلاة خلفه مالا يرغبون خلف غيره ولنا أن الصحابة رضي الله عنهم الماموها بعده ومعنى الآية واذا كنت انت او من يقوم مقامك كقولة تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم (فُولُه فيصلي بهذه الطــا مُفة ركعة وسجدتين) يجوز عطف الشيُّ على ما تضمنه كقوله تعالى وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقددخلت في الصلوات (فخوله فاذا رفع رأسـ من المجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو) يعني مشاة فاذا ركبواً في مضيم بطلت صلاتهم لان الركوب عمل كثير (فنو له وجات تلك الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة وسجدتين وتشهدوسا ولم يسلوا) لان صلاة الامام قدكلت (فوله وذهبوا الى وجدالعدو وجاست الطائفة الاولى فيصلون وحدانا ركعة وسجدتين بغيرقراءة) لانهملاحقون ولوحاذتهم امرأة صلت معهم فسدت صلاتهم (قوله و تشهدوا وسلوا) لان صلاتهم قد كملت (ومضوا الى وجدالعدو وجاءت الطائفة الاخرىفيصلون ركعة وسجدتين بقراءنا) لانهم مسبوقون ولو حاذتهم امرأة صلت معهم لاتغسد صلاتهم (وتشهدوا وسلوا)وهذا اذا كان الامام والقوم مسافرين فاذاكان الامام مسافرا وهم مثيون صلى بالطا نفة الاولى ركمة ومجدتين وينصرفون والثانية كذلك ثم يسائم تجي الطاسمة الاولى فتصلي ثلاث ركمات بغير قرآءة لانهم لاحقون فالركعة الاولى بلا اشكال لانهم فيها كسر خلف الامام وكذا الآخريين لان النَّجريمة المنتزِّت غيرموجبه تنترانهُ و أما السنهو فيمنا يقضون أذا سهوا فيه فانهم كالمسبوق يعني انهم إحجدون ثم تجئي الطائفة الاخرى فيصلون ثلاث ركمات بقراءة لانهممسسبوقون يقرؤن فىالاولى الفانحة والسورة وفىالاخريين الفانحة لاغيروةالمالك كبفية صلاة الحوف اربصلي بالطائغة الاولىركمة وسجدتين ثم ينتظرهم الامام حتى يصلوا ركعة وإسلوا و ينصرفوا الى وجه العسدو وتأتى الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة وسجدتين ويسلم ثم يقومون فيتمون وقال الشافعي كذلك الاائه قال لايسلم الامام ولكنه ينتظرهم حتى يموا ويسسلم بهم (فولدفانكان الامام متما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين) لانه اذاكان مغيما تصير صلاة من اقتدى به اربعا الشعية فان صلى بالأولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعتين فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفه ا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا فصلاة الكل فاسدة اما الأولى فظاهر واما الثانية فإنها تستمق ركمتين لا انصراف فيعمسا وهي هنسا انصرفت بعد ركعة واصله ان الانحراف في غير او آنه مفسد وتركه في او آنه غير مفسد فعلي هذا لو جعلهم اربع طوائف وصلي بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثانية فاسدة وصلاة الثالثة وازايعة صحيحة ويقرأكل طائمة

فيما سبقت ولاتفرأ فيمما لحقت فان عادت الطائفة الثانية صلوا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة لانهم فيهمما في حِكم من هو خلف الامام لانه ما سمبقهم الا بالركعة الاولى ثم يقصون الركعة الاولى بقراءة لانهم فيها مسنبوقون ثم تأتى الطائعة الرابعة فتصلى ثلثا بقراءة لانهم فيهن مسبوقون فيصلون ركعة بالفاتحة وسسورة ويقعدون ثم يقومون فيصلون اخرى بالفاتحة وسورة ولايقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفاتحة لاغيرو يقعدون ويسلون (قو له ويصلي بالطائفة الاولى من المُغْرِبِ ركعتين وبالثانية ركعة) لان الطائفة . الاولى تستحق نصف الصلاة و تنصيف الركعة غير محكن فجعلهما في الاولى اولى محكم المسبق فلو اخطأ وصلي بالاولى ركعة فانصرفوا و بالثابة وكعنين فسدت صلاتهم جيعا الاان الطائمة الاولى فسمادها ظاهر وكذا التانية لانهم مزالاولى حقيقة وقد انحرفوا بعد القعدة في الشائية ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى النالثة فصلاة الاولى فاسدة لانها انصرفت فيغير اوانه وصلاة الثانية جائزة لانهم من الاولى وقد أنحرفوا في اوانه وتقضون ركعتين أحداهما بغير قراءة والثانية تقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلث طوائف وصلي بكل طهائفة ركعة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية والثالثة جائزة وتفضى الثانية ركعتين الركعة الشبانية بغير قراءة لانها فيها لاحقة والطا منه الثالثة تقضى ركمتين مقراءة (قو له ولا يقاتلون في حال الصلاة فان فاتلوا بطلت صلاتهم) لان القتسال عل كثير ليس من اعال الصلاة وكذا من ركب حال انصرافد لان الركوب عل كثير مخلاف المشي فانه لامه منه (قوله وان اشتد الحوف صلوا ركبانا وحد نا يومثون بالركوع والسجود) لقوله تعالى فانخفتم فرجالا اوركبانا معنى فرجالا اى قياما على ارجلكم واشتداد الحوف هنا انلايدعهم العدو يصلون ازلين بل يهجمونهم بالحاربه وليس لهم ان يصلوا جاعة ركبانا لانعدام الاتحاد في المكان وكما تسقط الاركان عن الراكب يسقط عنه الاستقبال الى العبلة

﴿ باب الجناز ﴾

هذا من باب اضافة الشئ اذا سببه اذا لوجوب بحضور الجنازة والجنائز جع جنازة وهو بفتح الجيم اسم لليت و بكسرها اسم للنعش اوالسرير ووجه المناسبة ان الخوف قديفضى الى الموت بان يقرع عند النقاء الصفين فيوت فزعا الاتراهم يقولون ومن وجد فى المعركة مينا ليس به اثر غسل لان الظاهر انه مات فزعا اونقول لما فرغ من بيان الصلاة فى حال الحمالة واذا احتضر الرجل فى حال الحياة شرع فى بيان الصلاة فى حال الممات (قال رجه الله واذا احتضر الرجل المحضرته الوقاة او حضرته ملئكة الموت و علامة الاحتضار ان تسترخى قدماء و يعوج انفه و بخصف صدغاء و تمند جلدة وجهه فلا يرى فيها تعطف (فحوله وجه وجهه الى القبلة على شدته الايمن) هذا هو السنة والمختار انه يوضع مستلفيا على قداء نحو

النبلة لانه ابسر يخروج روحه (قو له ولقن الشهادتين) لقوله عليه السيلام لفنوا موناكم شهادة انلا اله الاالله والمراد الذي قرب منالموت وصورة التلفين ان يقال عنده في حالة النرَّع جهرا وهو يسمم اشهد ان لاالله الاالله واشهد ان مجدًّا رسول الله سماشهادتين لانهما شهادة بوحدانية الله وشهادة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يغال له قل ويلقن قبل النرغرة ولايلم عليد في قولهما محافة ان يضجر فاذا قالها مرة لايعيدها عليه الملقر الا ان يتكلم بكلام غيرها قال عليه السلام منكان آخر كلامه لااله الاالله دخل الجنقواما تلتين الميت فىالقبر فشروع عند اهل السنة لاناقة تعالى يحبيه فىالقبر وصورته ان غال مافلان من فلان اویا عبدالله این عبدالله اذکر دینك الذی كنت علیه و قد رضیت بالله رما وبالاسلام دينا وبمحمد نعيا فان قيل اذا مات متى يسئل اختلفوا فيه قال بعضهم حتى دفن وقال بعضهم فيهيته يغضى عليه الارض ويخلبق عليه كالتبزوالتول الإول اشسهر لان الآثار وردت به فإن قبل هل يسئل الطفل الرضيع فا لحواب البكل ذي روح من بني آدم فانه يسئل فيالتبر باجاع اهل السنة لكن بلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقولك قلالة ِ ربي ثم يقول له مادينك ثم يقول له قلديني الاسلام ثم يقول لهمن نبيك ثم يقول لهقل ني محمد صلىالله عليه وسلم وقال بعضهم لايلقنه بليلهمدالله حتى يجيبكما الهرعبسي عليه السلام فيالمهد (قو له فاذا مات شد والحبيه وغضوا عينيه) لأن النبي صلى الله عليه وسيإ دخل على الى المة وقد شق بصره فاغضه ثمال انالروح اذا قبض اتبعه البضر ولانه اذالم ينمض ولم يشد لحياه يصيركريه المنظر ورعا تدخل الهوام عينيه وفاه اذا لم نعمل به ذلك وصورته ان تولى ارفق اهله اما ولده او والده انجاضه باسهل ماشدر عليه وبشد لحياه بمصابة عريضة يشدها من لحيه الاستقل وتربطها فوق رأسته ويلين مساصله ورد دراعيه الى عضديه ثم بمدهما ويرد اصابع يديه ثم كفه ثم بمدها ويرد فغذيه الى بطنه وسساقيه الى فغذيه ثم يمدهما ويستحب انبيم جيرانه وأصدتك بموته حتى يؤدو احتمه بالصلاة عليه والدعاء له ويكره النداء في الشوارع والاسموالي وقال في لميط لابأس به على الاصحولان فيه تكثير الجاعة من المصلين عليه والمستغفرين له و تحريض النساس على الطهارة و الاعتبار ويستحب ايصًا ان يسسارع الى قضاء ديونه ﴿ وارائه منه لاننفس الميت معلقة بدينه حتى يقضي عنه وبسادر الى تجهيزه ولا يؤخر لتوله عليه السسلام عبلوا عوثاكم فان يك خيرا قدمقوهم اليه وان يك شرا فبعدا لاهل النار فان مات فجاءة ترك حتى تبغن موته بضم القساء والمد ويكره تمني الموت لقوله عليه السلام لاغنين احدكم الموت لضيق زل به فأنكان لابد متنيا فليقل اللهم احيني مادامت الحياة خيرا الى وتُوفني اذاكانت الوفاة خيرا لى ﴿ قُولِكُ فَاذَا ارادُوا غُسُلُهُ وَشُمُوهُ ۗ على سريره) لينصب الماء عنه ولانه اذا وضع على الارش يتلطخ بالطين وصورة الوضع ستلقيا على تغاه والاصيم انه يوضع كيف تيسر عليهم ويستعب انبكون الغامسل ثقة

ليستو في الفسل و يكتم مايري من قبيح ويظهر مايري من جيل فان رأي ما يجبه من تهال وجهد وطيب رمحه واشباه ذلك استحب له ان يحدث به الناس و ان رأى مايكره من اسو داد وحهه ونتن رايحته وانقلاب رابحته وغير ذلك لم يجزله أن يحدث به أحدا لقوله عليه السلام اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم ويستعب ان يكون بقرب الغاسـل مجمرة فيهب بحور لئلا يظهر منالميت رايحة كربهمة فتضعف نفس الغامسل ومنبعينه ويستحب ان يستر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله اومن يعنيه ويغضون ايصارهم الافيا لامكن لانه قديكون فيه عيب يكتمه وغسل الميت واجب لان الملائكة غسلت آدم عليه السلام وقالت لولده هذه سنة موناكم وغسل رسول الله صلى الله عليه وسإ المسلمن وغسله المسلون حين مات واختلف المشابخ لاي علة وجب غسل الميت قال بعضهم لاجل الحدث لالتجاسة ثبتت بالموت لان النجاسة التي ثبتت بالموت لانزول بالفسل كما في سائر الحيوانات والحدث بما يزول بالفسسل حال الحيساة فكذا بعد الوفاة والآدمي لاينجس بالموت كرامة لهولكن يصبر محدثا لانالموت سبب لاسترخاه المفاصل وزوال العقل قبل الموت وهو الحدث وكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حال الحياة الا أن الفياس في حال الحياة غسل جبع البدن في الحدث كما في الجنابة لكن اكتنى بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للحرج لانه يتكرر فىكل بوم والجنابة لما لم يتكرر لم يكتف بفسسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بسبب الموت لايتكرر فلا يؤدي غسسل جبع البدن الى الحرج فاخذنا فيه بالقياس وكان ابو عبد الله الجرحاني وغيره من مشابخ العراق يقولون بان غسله وجب بنجاسة الموت لابسبب الحدث لان الآدمي له دم سائل فيتُنجس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على أنه يتنجس بالموت أن المسلم أذا مأت في البئر ينزح جيع مائها وكذا لوحل ميًّا قبل الفسل وصلى معه لانجوز الصلاة ولوكان الفسل واجبا لازالة الحدث لاغير لكان تجوز الصلاة مع حل الميت قبل الفسلكم لوحل محدثا فصلي معد والدليل عليه ايضا آنه لايمسح برأسه ولوكان للحدث لكان يمسح برأسه كا في الحدث ثم الموتى على مراتب منهم من يصلى عليه ولا يغسسل وهو الشبهيد ومنهم من يفسل ويصلى عليه وهو المسلم غير الشهيد ومنهم من يفسل ولا يصلى عليه وهو الباغي وقاطع المطربق والكافر الذي له ولى مسلم ومنهم منالا يغسبل ولايصلي عليه وهو الكافر واجب على كل حال والآدى محترم حيا ومينا الا ترى أنه لايجوز للرجال غسل النساء ولا للنساء غسل الرجال الاجانب بعدالوفاة وقال عليه السلام لعلى رضيالله عنه لاتنظر الى فحذ حي ولاميت ويجعل الحرقة منسرته الى ركبته وفيالهداية يكتني بسستر العورة أ العليظة يعني القبل والدير تيسيرا (قُولُه ونزعوا ثبايه) لأن الفسل بعد الموت كالفسل في حال الحياة فكما ان الحي يتجرد عن ثبانه فكذا الميت وهل يستنجي الميت قال ابو حنيفة

ومحدنه لان موضع الاستجاء لايخلو عن نجاسة فبجب ازالتها وقال ابو بوسف لايستجي لأن المعاصل ترتخي بالموت فريما رداد الاشترخاء بالاستبجاء فيخرج مزياطنه نحاسة وصورة استنجائه أن يلف الغائسل على هـ، خرقة ويغسل السوءة لأن مس العورة حرام كالنظر البها (فَوَ لَهُ وَوَضُومُ) لأن الغسـل في الحيـاة بقدم عليه الوضوء فكذا بعد الموت ولايمسيح يرأسه لان المقصود منغسله النظافة والمسيم لايوجد فيه ذلك ولايؤخر غسل رجليه فيوضوئه لانهما انما اخرتا فيغسل الجنابة لآن الماء المستعمل يجتمع نحتهما وهذا لا يوجدهنا ويوضأ كلميت بنسل الاالصى الذي لايعقل لان الوضوء لايثبت فيحقه في حال الحيوة فكذا بعد الموت ولا يحتاج في غسل الميت الى السد (فو الدولا بمضمضو، ولا نشقوه) لانهما لايتأثيان منالميت لان المضعضة ان يديرالماء في فيه ثم يمجد والاسستنشاق ان يجذب الماء ينفسنه الى خياشيمه ثم يرسله وقال بمضهم بجعل الفاسسل على اصبعه خرقة رقيقة وبدخل اصبعه في فم البت ويمسح بها استنانه ولهانه وشفتيه قال الحلواني وعليه عل الناس البوم ولايغسُل يدالميت قبل غسله الى الرسمْ كما يبدأ بهما الحَي في غسله (فولد ثم نفيضون الماء على رأسه وسائر جسده) ظاهر هذا انه يصب الماء عليه صبا بعدالوضوء و في الحجندي اله يوضأ اولا وضوء للصلاة فاذا فرغ منه يفسل رأسه ولحبته بالحطمي فان لم يكن فالصابون فان لم يكن فالحرض فان لم يكن فيكفيه الماء القراح وهذا كله قبل غسله ثم يَجْعِه على شقه الايسر فيفسل الايمن ثم على الايمن فيفسل الايبسر (فو له ويجمر سروه وترا) اي بعره بالجمرة إذا اراد واغسله ولا يزاد على الجس (فو له ويغل الماء بالسندر) يعنى الورق (اوبالحرض) وهو الاشتنان قبل الطعن لان الماء الحسار ابلغ في ازالة الدرن وغسل الميت شرع التنظيف وهذا ابلغ في النظسافة (قو له فان لم يكن فالمساه القراح) وهو الذي لم يخالطه شيُّ (قُولُه ويفسسل رأسه ولحبته بالخطمي) وهو نبت بالعراق طيب الرابحة وهذا اذا كان له شعر على رأسه اما اذا لم يكن لم يحنيج الى ذلك (فولد ثم يجعه على شقد الابسر) لانه اذا اضجعه عليه ما شعه الاعن (قو له فيفسل) شقه الايمن (بالماء) القراح (حتى) ينقيه و (يُرى ان الماء قدو صل الي ما يلي انتحت منه ثم يضجعه عل شقد الايمن فيغسل) شقد الايسر بالماء المغلي بالسدر (حتى) ينتبه و (يرى ان الماء قدوصل الى مايلي النحت منه) وغسل المرأة كفسل الرجل لان غسلهما فى اللاغياة واحد فكذا بعد الموت (قول مم يجلسه وبسنده اليه ويمسم بطنه مسحار فيقا فان خرج مندشي غسله) تحرزا عن تلويث الاكفان (قو له ولايعيد غسله ولا وضويه) وقال ابن سميرين يعيدون غسله وقال الشافعي يعيدون وضوئه واعلم انه يغسل الرحال انرحال والنساء النساء ولايفسل احدهما الآخر فانكان المبت صغيرا لايشتهي جازان بفسله النساء وكذا اذاكانت صغيرة لاتشتهي انرحال غسلها والجبوب والخصى فيذلك كالقعل وبجوز للرأة انتفسل زوجهااذا لمبحدث بعد موته مابوجب البينونة منتقبيل ابن زوجها

أوابيه فأن حدث ذلك بعد موته لمبجز لها غسمله خلافا لزفر وأما هو فلايفسلها أذا مأتت عندنا وقال الشافعي يغسلها فان طلقها رجعياومات وهي في العدة يجوز لها ان تغسله لان الرجعي لايزيل الزوجية الاثرى انهما يتوارثان ماداما في العدة ونجب علها عدة الوفاة وتبطل عدة الطلاق وانمأت على الزوجية ثم ارتدت اوقلبت ابن روجها اواياه لشهوة لم يجزلها انتفسله عندناوقال زفرانكان لها انتفسله حالة الوفاة لم سطل ذلك يعني بعده وانلميكن لهاحال الوفاة انتفسله لميكن لها بعدذلك انتفسله لحدوث معني آخر واصعانا الثلاثة اعتبروا وقت الغسل فانكان لها انتغسله وقت الوفاة ببطل ذلك بحدوث معنى بعده وبجوز ان لایکون لها ان تفسیله وقت الوفاه ثم بعودلها حق الفسیل کمجوسی تزوج مجوسية واسلموهي مجوسية ليس لها انتفسله فان اسلت فلها ذلك خلافا لزفزوكذآ اذا تزوجت وهي فينكاح الاول ودخل بها الشاني وفرق بينهمائم مات الاول وهي في العدة لم تغسله فإن انقضت عد تها بعد الوفاة فلها ان تفسله خلافا لزفر وإذا مات عن ام ولده فوجب عليها عده العتاق ثلث حيض لم يكن لها ان تفسله وعند زفرلها ان تفسله لانها معتدة منه كالزوجة ولومات عنامته اومديرته اومكاتبته لمرتفسله بالاجاع لانالامة صارت لغميره والمدبرة عنقت منكل ماله أنخرجت من الثلث وأن لم تخرج من الثلث عتق ثلثها وصارت كالمكاتبة ولوماتت زوجته لمبغسلها لانعلقة النكاح انقطعت لازله انيتزوج اختها واربعا سواها وكذا اذا ماتت ام ولده ليس له انبضلها ويكره للحائض والنفساءوالجنب غسل الموتى فان فعلوا اجزأهم لحصول المقصود الا ان غيرهم اولامنهم واذا مات الخنثي يتيم وقيل يغنسـل في ثباله وقال شمس الائمه يغــل في كوارة (قول مم ينشف في ثوب) لتلايل اكفاته (قوله وبجعل الحنوط في لحيته ورأسه وسائر جسده) وان لم يكن حنوط لايضره ولابأس بيسائر الطبب غير الزعفران والورس نانه لايغرب الرحال كافي الحيوة وتجعل المسك والعنبر في الحنوط وقال طاووس وعطاء لايطب الرجل بالمسك ولا بأس ان يحنط النساء بالزعفران اعتبارا محال الحياة (قو له والكافور على مساجده) يعني جبهته وانفه وكفيه وركبتيه وقدميه لقضيلتها لانه كان بحجد بها لقه تعالى ناختصت بزيادة الكرامة والرجل والمرأة فيذلك سواء (فخو له والسنة ان يكفنالرجل في ثلاثة اثواب) اطلق السـنة وهو واجب لان معنــاه كيفية الكفن لااصله واما هو في نفسه فواجب والكفن والحنوط من رأس المال ويقسدم على الدين ثم الدين بعده ثم الوصية بعد الدين ثم الميراث بعسد الكل ومن لم يكن له مال فكفنسد على من تجب عليه نفقته في حياته فان لم يكن له منتجب عليه نفقته اوكان الا آنه مصرفكفنه من بيت المال فان لم يكن هناك بيت مال يغرض على الناس ان يكفنوه فان لم يقدر وأسألوا غيرهم فرقا بن الحي واليت فأن الحي إذا لم يجد ثوبا يصل فيه ليس على الناس ان يسألواله والقرق ان الحي يقدر على السؤال بنمسه والميتُ لايقدر و ان مانت الرأة و لا مال لها خن.

ان يوسف تجب كفنها على زوجها كما تجب كسوتها في حياتها وعند محمد لايجب عليه لان الزوجية قدانقطعت بالموت واما اذاكان لها مال فانكفنها فيمالها بالاجاع ولايجب على الزوح ثم التكفين على ثلثة اقسام كفن السينة وكفن الكفاية وكفن الضرورة فكفن السنة ثلثة اثواب وهو (فو له ازار وقيص ولفافة) الازار من القرن الىالقدم و التميص من اصل العنق الى القسدم و ليس له كم والفافة منالقرن الى التسدم و ليس فىالكفن عامة فىظاهر الرواية وفى آلفتاوى استحسنها المتأخرون لمنكان عالما و محمل ذنبها على وجهد مخلاف الحياة فان في الحياة بجعل ذنبها على قفاء عمني الزنة و بالموت قد انقطع عن الزنة كذا في النهاية والحلق والجديد في التكفين سُوله و الكتان والقطن سواه لان ما جاز لبسه في حال الحباة جاز التكفين فيه و يجوز أن تكفن المرأة في الحرير والمصغر اعتبارا بالحياة واحب الاكفان وافضلها البيض لقوله عليه السلام احتبالشاب الىالة السض فليلبسها احياكم وكفنوا فهاموتاكم وسواء كانجدهما اوغسيلا وروى ان ابا بكر رضى الله عنه قال اغسلوا توبي هذين وكفنوني فيهما فقيل له الانكفنك من الجديد قال أن الحي أحوج إلى الجديد من الميِّت أمَّا هُو يُوضَع البلا والمهل والصديد والتراب المهسل بضم الميم أنقيح و الصديد و في رواية ادفنوني في توبّي هذين فانما هما أنمهسل و النراب (قوله نانَ اقتصروا على ثوبين جاز) و هما اللفافة و الازار و هذا كفن الكفاية و اما الثوب الواحد فيكره الا في حالة المضرورة فانه لايكره لما روى ان حزة رضي الله عند استشهد وعلية نمرة وهي القطعة منَّ الكساء فكان اذا غطي بهارأسد بدت رجلاه واذا غطى بها قدماه مدا رأسته فغطي بها رأسه وجعل على رجليه الادخر ولا بأس ان يكفن الصبغير في ثوب والصبغيرة في ثو بين والمراهق عنزلة البالغ وإذا اختلفت الورثة في التكفين تفال بعضهم نكفنه في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلثة لانه المسنون وقيل الاكتفاء بكفن الكفاية عنسدقلة المال وكثرة الورثة اولى فانكان في المال كثرة وفي الورثة قلة وكفن السنة أولى (فو له فاذا أراد والف اللفافة عليه أندؤا بالجانب الايسر فالقوه عليمه ثم بالاعن) لأن الانسان في حياته أذا أرتدي مأ بالجانب الايسرتم يثنى بالابمن فكذا بعد الموت وكيفية تكفين الرجل ان تعسط اللفافة طولائم مسط عليها الإزار ثم يتمص الميت ويوضع على الازار متمصا ثم يعطف الازار من شقة الآيدر على رأَّمه وسائر جسده ثم يعطف من قبل شقم الايمن كذلك ثم اللفافة بعطف بعد ذلك (فو له وتكفن المرأة في خسة اثواب ازاروقيص و نهار و خرقة تربط بها تدياها ولفافة ، كذاكنن السنة في حقها والاولى ان تكون الحرقة من الثديين الى الفخذوفي المستصني من الصدر إلى الركبتين قال الجندى تربط الخرقة على الثديين فوق الاكفان وفي الجامع الصغير فوق تديها والبطن وهو الصحيح وقوله فوق الاكفان يحتمل أن يكون المراديه تحت اللفافة وفوق الازار والقميص وهو الظساهر والخنثى يكفنكما تكفن المرأة احتساطا وبمعتنب

الحربر والمعصغر والمزعفر وكيفية تكفين المرأة ان تلبس الدرع اولا وهو التميص ويجعل شسعرها ظفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك ثم الازار ثم اللفافة وتربط الخرقة فوق الأكفان عندالصدر فوق الثديين ويكون القميمي تحت الثباب كلها (قو لد نان أقتصروا على ثلثة اثواب جاز ﴾ يعنى الازار والجنار والفافة ويترك القبيص والخرقة وهذا كفن الكفاية في حقها ويكره ان تكفن في ثوبين والمراهنة كالبالغة (نو له ويجعل شعرها على صدرها) يعني صغيرتينَ فوق الدرع لانه اجعله وآمنَ من الانتشار وقال الشافعي بجعل على ظهرها اعتبارا بالحياة قلنا ذاله يفعل للزينة وهذه حالة حسرة وندامة الاترى أن من قال الميت يعمم أنه يجعل ذنب العمسامة على وجهسه لانها على التفازينة وبالموت انقطعت الزينة (فخو له ولابسرح شعر الميت ولالحيته) لان ذلك زينة والميت منتقل الى البلا والمهل و لانه اذا سرح شعره انفصل منه شي فاحتج الى دفنه معد فلا معنى لفصله عنه وقدروي ان لك ذكر لعائشة رضي الله عنها فقالت اتنصون موتاكم بالنفيف أي اتسرحون شمرهم يقال نصاه أذا مد ناهيمه كانها كرهت ذلك (فو له و لا بقص ظفره ولاشسعره) لان فيه قطع جزء منه فلم يُسن بغد موته كالختان (قوله ونجمر الاكفان قبل أن بدرج فيها وترا) لآن النبي عليد السلام أمر باجار أكفان آبنته (فَوْلِهُ فَانْ خَافُوا انْ تَنْشَرُ الاكفَّانُ عَنْهُ عَقْدُوهَا) صَيَانَةً لَهُ عَنْ الكَشْفُ (فَوْلُهُ فاذا فرغوا منه صلوا عليــه) الصلاة على الميت ثابتة بمفهوم القرأن قال الله تعالى ولا نصل على احد منهم مات ابدا والنهي عن الصلاة على المنافقين يشعر بثبوتها على المسلين الموافقين وثابنة بالسنة ايضا قال عليه السلام صلوا على من قال لااله الاالله ولاخلاف في ذلك وهي فرض على الكفاية وبسقط فرضها بالواحد وبالنساه منفردات وإذالم يحضر الميت الا واحد تعينت الصلاة عليمه كتكفينه ودفنه (فو له و اولى الناس بالصلاة عليه السلطان اذا حضر) الا أن الحق في ذلك للاولياء لانهم أقرب إلى الميت الا أن السلطان اذا حضركان اولى منهم بعارض السلطنة وحصول الازدراء بالتقدم عليه (قُولُه فَانَ لَمْ مُحضَرُ فَيُستَحَبُّ تَقَدُّمُ امَامُ الحَيُّ) وَلَمْ يَقُلُ فَأَمَامُ الحَيُّ لِيعرف أنه ليس كتقديم السلطان لان تقديم السلطان واجب وهذا مستحب قال محمد ينبغي الولى ان يقدم المام الحي ولا يجبر على ذلك (فولد ثم الولى) اجم اصحابنا بعد امام الحي ان الأقرب فالأقرب من عصبات الميت اولى ولاحق للنساء في الصلاة على الميت ولاللصفار وللاقرب أن يقدم على ألا بعد من شاء لانه لاولاية للابعد معه فأن غاب الاقرب فيمكان تفوت الصلاة بحسوره فالابعد اولى وهو أن يكون خارج البلد فأن قدم الغائب غيره بكتاب كان للابعد أن يمنعد والماس في المصر عنزلة الصحيح بقدم من شاء وليس للابعد ان يمنعه فان تساوي و ليان في درجة فاكبرهم ســنا اولي وَ ليس لاحدهما ان يقدم عمر شريكه الاباذنه فان قدمكل واحدمنهم رجلاكان الذي قدمه الاكبراولي وان اوصي المبمور

ان يصلى عليدرجل لم يقدم على الولى وقال احد الوصى اولى وقال مالك إن كان الموصى بمن يرحا دعاؤه قسدم على الولى وان ماتت المرأة ولها زوج وابن بالغ فالولاية للإبن لان الزوج صار كالاجنى الا أن هذا الآين إن كان من هذا الزوج ينبغيله أن يقدم أباء تعظيما له ويكره ان يتقدم على ابيه وكذا لولم يكن لها ابن فعصبتها اولى من الزوج وان بعدوا وكذا مولى الفتاقة ومولا الموالاة اولى منالزوج لأن سببه انقطع بالموت ولوكان لها أب وابن وزوج وابنها منهذا الزوج فالاين اولى وينبغي ان يقدم جده ابا امه الميتة ولايقدم اياه الا يرضاه الجدولومات ولدالمكاتب اوعبدمومولاه حاضرنا لولاية للمكاتب ولكن ينبغي ان يقدم المولى واذامات المكاتب من غيروفاه فالمولى احق بالصلاة عليه وان ترك وفاه ان اديت كناشه اوكان المال حاضرا لامخاف عليه التلف فان المكانب احق من المولى وانكان المال غاسًا فالمؤلى احق بالصلاة عليه واذامات العبد فولاه احق بالصلاة عليه من وليه كذا في العيون وفي الواقعات اذامات العبدوله اب حرواخ حرّ فنهم من قال الآب والآخ اولى من المولى لان الملك قدانقطـــم ومنهم من قال المولى اولى لانه ماتعلى حكم ملكه وعليه الفتوى (قُو لَهُ فَانَ صَلَّى عَلَيْهُ غَيْرِ الولِّي أَوَ السَّلْطَانَ أَعَادُ الولِّي الصَّلَامُ) يَعْنَ إذا أراد الأعادة وقيد بغير السلطان لانه اذا صلى عليه السلطان فلا أعادة لاحد لانه مقدم على الولى (فَوَ لَهُ وَانْصَلَّى عَلَيْهِ الولِّي لِمُ يَجِزُ أَنْ يُصَلِّي أَحَدَبُعُهُ ﴾ لأن الفرض تأدى بالأولى والنفل بها غير مشروع ولوصلي عليه الولى ولليت اولبساء اخرون بمزلته ليس لهم ان يعيدوا لان ولاية الذي صلى متكاملة ولوصلي عليه الولى واراد السلطان ان يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم في حق صلاة الجنازة على الولى ولهذا لاَيْجُوزُ السَّلْطَانُ انْ يُصلُّى على الجنسازة بالتبم في المصر خوف الفوات لأن الولاية اليه ولا ضرورة مه الى التيم كذا في النهابة (قُولِهِ فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره مالم تمض ثلثة ايام) وفي الهداية مالم ينفسخ ولم نقدره ثلانة آيام بلقال المعتبر فيذلك اكبر الرأى وهو الصحيح لاختلاف الحال والرمان والمكان،يعني أن نفريق الاجزاء نختلف باختــلاف حال المت في السمن والهزال وباختسلاف الزمان من الحر والبرد وباختسلاف المكان من الصلابة والرخاوة فىالارض حتى انه لوكان فى رأبهم انه قد تفسخ قبـــل ثلاثة ايام لايصلون عليـــد ولو دفنوه بعد الصلاة عليه تمذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهبلوا عليه النزاب اخرجوه وغسلوه وصلوا عليه ثانيا وان اهالوا عليه النزاب لميخرجوه ويعيدون الصلاة عليه ثانيا على القبر استحسانا لانتلك الصلاة لم يعتد بها لترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان وسقطت فريضة الفسل (قوله والصلاة ان يكبر تكبيرة بحمدالله تعالى عنسبا اييقول سحمانك اللهم ومحمدك الى آخره) ومن شرط صحة صلاة الجنسازة الطهار، والسترواستقبال القبلة والقيام حتىلاتجوز قاعدا مع القدرة على القيسام لانه ليس فيها اكبر منالقيام فاذا تركه فكا"نه لم يصلهـا وانكان ولى الميت مربضا صلى قاعدا وصلى |

ُ الناس خلفه قياماً اجزأهم عندهما وقال محمد يجزى الامام ولا يجزى المأمومين على اصله ويكقط فرض الصلاة بصلاته اجمايها وانكان فيثوب المصلي نجاسة اكثر مزقدرالدرهم لمتجز الصلاة وكذا اذا أفتحها على موضع نجس لمتجز وانغامت امرأة الىجانب رجل لم تفسد عليه صلاته ومن قهقه فيها اعاد الصلاة ولم بعد الوضوء (قو لَهُ ثم يكبر تكبيرة ثانية ويصلي على النبي صلى الله عليه ومسلم) لان الثناء على الله تعالى يليه الصلاة على الني صلى الله عليه وسلمكا في الحطب والتشهد فيقول اللهم صل على سبدنا محدوعلي آل محمدكما صلبت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد قال عليدالسلام الاعمال موقوفة والدعواتُ محبوسـة حتى يصلي على أولا وآخرا ﴿ فَوْ لِهِ ثُمْ يَكُمُرُ تُكْبُرُهُ ثَالَتُهُ بَدَّعُوا فيها لنفسه ولليث والمسلين) معناه بدعو لنفسه لكي يغفر له فيستجاب دياؤه في حق غيره ولان منسنة الادعية ان يدأ فيها ينمسه قال الله تعالى يقولون رينا اغفرلنا ولاخواننا ربنا اغفرني ولوالدي وللؤمنين رب اغفرلي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا رباغفرلي ولاغي وليس فيه دعاء موقت وَلَيَّ تَبَرُكُ بِالمُنقُولُ فَحَسنَ وقدروى ان النبي صلى الله عليهِ وســـم كان ا يغول اللهم اغفر لحينا وميتنا و شساهدنا و غائبنا وصغيرنا وكبسيرنا وذكرنا وانثانا المهم اللهم انكان زكيا فزكه وانكان خاطئا فاغفرله وارجه واجعله فيخير بماكان فيدواجعله خيريوم جاء عليمه هذا اذاكان بالغا عاقلا اما اذاكان صغيرا اومجنونا فليقل اللهم اجعله لنا فرطًا واجعله لنا ذخرًا واجعله لنا شافعا مشفعا فرطًا اي سبابقًا مهيئًا لنا مصالحنًا في الجنة وذخرا اىخيراباقيا واجعله لنا شافعا مشغعا اىمقبولا شفاعته فانكان لايحسن شيئا مزهذه ألادعية قالأللهم اغفرلنا ولوالدينا وله وللؤمنين والمؤمنات ولاينبغي انبجهر بشئ منذلكلانمنسنة الدعاء المخافنة (قُولُه ثم يكبر تكبيرة رابعة وبسلم) ولايدعوبعدها بشي ُ ويسلم تسليمتين ولاينوى الميت فيهما بلينوي. بالاولى من عن عينه وبالثانية من عن شماله كذا فىالفتاوى وبعض المشابخ أستحسن انيقال بعد النيكبيرة الرابعة ريناآتنا فىالدنيا حسسنة وفىالآخرة حسنة الآية وأستحسن بعضهم ربنا لانزغ قلوبنا بعد ادهديتنا الآيةوبعضهم سجان ربك رب العزة بما يصغون الىآخر السورة الا ان ظاهر المذهب ان لايقول بعدها شيئا الاالسلام ويغوم الامام بحذاء صدر المبت رجلاكان أوامرأة وعن ابى حنيفة يقوم منالرجل بحذاء رأسه ومنالمرأ بحذاء وسطها بتكين السين واذا أجتمع جنائز فالامام بالخيار انشاه صلى علبها كلها صلاة واحدة وانشاه صلى على كل مبت على حدة وان اجتمعت جنائز رجال ونسساء وصبيان وضعت جفائز الرجال مما يلي الامام ثم الصبيان بعدهم مم النساء وانكان حروعبد فكيف وضعت اجزأك وانكان عبد وامرأة حرة وضعالعهد مما يلي الامام والمرأة خلفه قال ابويوسىف اذا أجممت جنائز وضع رجل خلف رجل ورأس رجل اسفل منرأس الآشخر هكذا درجا وقال ابوحنيفة ان وضعوهم هكذا فحسن ﴿

وان و ضعوارأس كل واحد بحذاء رأس صاحبه فحسن وهذا آولي حتى يصير الامام با زاه الكل يجعل الرحال بما يلي الامام والصبيان بعدهم والخناثا بعدهم والنساء بعدهم مما يلي (قو ل ولابرفع يديه الا في التكبيرة الاولى) لان كل تكبيرة فائمة مقام ركعة والركعة الثانية والثالثة والرابعة لا ترفع فيها الايدى فكذا تكبيرات الجنازة (قول، ولا يصلى على ميت في سجد جاعة) لقوله عليدالسلام من صلى على مبت في مجد جاعة فلا اجر له يحمّل ان تكون في ظرة المصلاة ويحتمل ان تكون ظرة الهميت واختلفوا فيالعلة في ذلك فقيل انه لايؤمن منه تلويث المنجد فعلى هذا يكون النقدير ولا يصلي على ميث موضوع في منجدجاعة ويكون فيظرةا للميت فعلى هذا لوكانت الجاعة في المسجد والميت في غيره لم تكره وقيل على ميت ويكون في ظرفا المسلاة فعلى هذا يكون التقدر ولا يصل في مسجد جاعة على ميت ويكون في ظرفا للمسلاة فعلى هذا لوكان الميت موضوعا في المسجد والناس خارج المسجد لايكره وبالعكس يكره والكراهة قيل كراهة تجريم وقيل كراهة تنزيه وقيدا مَوله إصهد جُاعة اذلوكان مسجدا اعد لذلك فلابأس (قو له ناذا حلوه على سرره اخذوا بقوائمه الاربع) به وردت السنة قال عليه السلام من حل جنازة بقوائمها الاربم غفر الله له مغفرة حممًا وحمل الجنازة عبادة فينبغي لكل احد أن يبادر في العبادة قند حمَّلُ الحنازة سيد الرسلين فانه حيل جنازة سعد بن معاذ (قو ليه و عشون به مسرعين دون الخبب) لقوله عليه السملام عجلوا بموتاكم نان يك خيرا فدمتموهم اليسه و ان يك شرا القيتو. عن اعناقكم اوقال فبعدا لاهل النار الحبب ضرب من العدو دون العنق والعنق. خطو فسيم والمثبي امام الجنسازة لا بأسبه والمثنى خلفها افضل يمندنا وقال الشسافعي امامهما أفضل وعلى متسعى الجنسازة الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكر والقراءة (قُو لَهُ فَاذَا بِلَغُوا الِّي قِيرِهُ كُرِهِ لِمُنَاسِ القعود قبل أن يُوضَع عن أعناق الرجال) لانه قد يقع الحساجة الى التعاون والقيام امكن فيه و يكره نقل الموى من بلد الى بلد لقوله عليه السلام بجلوا عوتاكم وفي نقله تأخير دفنه قوم غربت عليم الثمس وهم يريبون الصلاة على الجنازة فالا فعنل أن يبدؤا بالمغرب ثم يصلون بعد ذلك على الجنازة لانه يكره تأخير المغرب وهي اكد من صلاة الجنازة ولا بأس ان تذهب الى الجنازة راكبا غير آنه یکر. له التقدم امامها بخلاف الماشی لاته اذا تقدم را کبا تأذی به ساملوها ومن هو معها وفي المصابيح مايدل على كراهية الركوب قال فيد عن ثوبان قال خرجنا مع رسول ألله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى قوما ركبانا فقال الاتستحيون ان ملائكة الله على اقدامهم و انتم علىظهور الدواب ولان الركوب تنع وتلذذ وذلك لايليق فيمثل هذمالحالة لان هذه حسرة وندامة وعظة واعتبار ولاينبغي للنساء ان يخرج مع الجنازة لما روى ان الني عليه السسلام لما رأى النسساء في الجنازة قال لهن اتحملن مع من يحمِلن اتدلين فين يدلى اتصلين فين يصلي قلن لا قال بانصرفن ما زورات غير مأجورات ولانهن لا يحملن ولايدتن

ولايضعن فىالقبرفلا معنى لحضورهن واذاكانءم الجنازة نائحة يتزجر وتمنع لقوله عليد السلام النائحة ومن حولها من مستميعها فعلبهم لعنة الله والملائكة واليناس اجعين واجعت الامة على تحريم النوح والدعاء بالويل والثبور ولطم الخدود وشق الجيوب وخش الوجوه لان هذا فعل الجاهلية قال عليه السلام انابرئ من الصالقة والحالقة والشاقة فالصالقة التي ترفع صوتها بالنياحة والحالقة التي تجلق رأسسها عند المصيبة والشافة التي تشق قيصها أوثوبها عند المصيبة وعن ام غطية قالت اخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فىالبيعة ان لا تنوح والنياحة هي رفع الصوت بالندب والندب تعــديد النائحة بصوتها محاسن الميت ويكره ايضا الافراط فىرفع الصوت بالبكاء واما البكاء فلابأس به اذا لميكن · فيه لدب ولانوح ولا افراط في رفع الصوت لانالني عليه السلام بكي على ولده ابراهيم وقال العين تدمع والقلب يخشع وُلا نقول ما يسخط الرب وانا عليك يا ابراهيم لمحزونونُ لولا أنه قول حق ووعد صدق وطريق ميتا لحزاً اكثر من هذا ثم فا نمت عيَّاه فقال له سعد ما هذا يارسول الله قال انها رجة يضعها الله في قلب مزيشاء وانما يرجم الله من عباده الرجا فقال يا رسول الله الست قدنهيت عن البكاء قال لاانمــا نهيت عن النوح (قُولِهُ وَيَحْدُ الْقَبْرُوبِلَحْدُ) آنا آخر الشَّيخ ذكر القبرلانه آخر جهــاز المبت و يُنبغي ان يكون مقدار عِمَّهِ الى صدر رجل وسط القامة وكل مازاد فهو افضل لان فيه صيانة الميتعن الضباع ولوحفروا قبرا فوجدوا فيه مينا او عظاماً قيل يحفرون غيره و يدفنون هذا الا أن يكون قد فرغ منه وظهر فيه عظام فأنهم يجعلون العظام في حانب القبر ويدفنون الميت معها (قو له و يدخل المبت ممايلي القبلة) وهذا اذا لم يخش على القبران ينها راماً اذا خشي ذلك قاله يسل من قبل رأسه لاجل الضرورة وذووا الرحم والمحرم اولي بادخال المرآة القبر من غيرهم ويسجى قبرها يثوب الى ان يسوى اللبن عليهـــا لان بدنها عورة فِلا يؤمن ان يُنكشف شيُّ منه حال الزالها فيالقبرولانها تفطي بالنعش لهذه العلة ولا ّ يسجى قبر الرجل كما لا يغطى سريره بالنعش (قو له فاذا وضع في لحده قالَ الذي يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله) اى بسم الله وضعناك وعلى ملَّة رسسول الله سلناك اى على شريعته ولا بأس ان يدخله قبره من الرجال شــفع او وتر لان النبي صلى الله عليه وسلم ادخِله قبره على والعباس والعضل ابن العباس وصهيب (قو له ويوجه الى القبلة) يذلك امر رسول الله صلى الله عليه و سلم حين مات رجل من بني عبد المطلب فقال يا على . استقبل به القبلة استقبالا و قولوا جعا بسم الله و على ملة رسول الله و ضعوه لجنبه ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لظهره (قوله و تحل العقد عنه) لانها انما فعلت لئلا ينتشر الاكفان وقدا من من ذلك وان دفنت معه فلا بأس به ﴿ فَي لِلَّهُ و يُسْـُوى اللَّهِنَّ عَلَيْهُ ﴾ . لان النبي عليه السيلام جعل على لحده اللبن و في القشاوي وضم حزمة من قصب والقصب في معنى اللبن في قربه من البلا (قول و يكره الاجر والحشب) لانهما لاحكام

البناء وهو لايليق بالميت لان التبرموضع البلا فعلى هذا تكرء الاجار و قيــل انما يكره الآجر لانه مسته النار فلايتفأل به ضلى هذا لا يكره الجر والخشب وقال فيالنهاية هذا النعليل ليس بصحيح فان مساس النار في الآجر لايصلح علة للكراهة وان السنة أن يغسل الميت بالماء الحار وقد مسه النارقال السرخسي والاوجه فيالتعليل ان يقال لان فيه احكام البناء لانه جعر بين الآجر والخشب والخشب لابوجد فيه اثارالنار وقال مشايخ بخارى لابكر ، الآجر في بلادنا لمساس الحاجة البه لضعف الاراضي حتى قال مجمد من الفضل الواتمند تابوتا من حديد لم اربه بأسا في هذه الديار لكن ينبغي ان بوضع مما يلي الميت المان و قال التمرياشي أنما يكره الآجر إذا كان مما يلي الميت أما إذا كان من فوق اللن لايكره لانه يكون عصمة من السبع وصيانة عن النبش قال في الفتاوي على قول محمد بن العضل اذا انخذ النابوت من الحديد بنبغي إن نفرش فيه النزاب (فَوْ لِهِ وَلا بِأْسِ بِالْعَصِبِ) يعني ا غيرالنسوج اما المنسوج فيكره عند بعضهم والمنسوج هو المحبوك (فوله مم يهيلون التراب عليه) ولا بأس بان يهيلوا بايدبهم وبالمساحى وبكل ما امكن يقال هلت التراب اذا صبيته وارسلته وكذلك يقال حنا الترأب ايضا اذا صبه الا انالحثي لايكون الا مع دفع التراب والهيل الارسال من غير دفع ويقال هلت الدقيق في الجراب اذاصبيته من غير كيل ويستحب لمن شهدد فن ميت ان محثوا في قبره ثلاث حثيات من التراب بيد به جيعاويكون مزقبل رأس الميت ويقول في الحثية الاولى منها خلفنا كم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى وقيل يقول فىالاولى اللهم جافىالارض عنجنييه وفىالثانية اللهم أفنح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم زوجه الحور العين وان كانت امرأة قال. في الثالثة اللهم ادخلها الجنة برحتك (قوله وبسنم القبر ولابسطم) اى ولابربم لما روى عنابراهيم النخعى قال اخبرني منشاهد قبررسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه وهي مسمد علها فلق من مدر ويكره تطيين القبور وتجصيصها والبناء عليها والكتب عليها لقوله عليه السلام لانجصصوا القبور ولرتنوا عليها ولا تقعدوا عليها ولابأس رش الماء عليها لانه يفعل لتسوية النراب وعن ابي يوسف انه كره الرش ايضا لانه يجرى مجرى التطبين ولا بأس بالدفن باللبل ولكنه بالنهار امكن لان الني عليه السلام دفن لبلة الاربعا وكذلك عثمان رضي الله عند دفن ليلا ودفنت عايشة وفاطمة رضي الله عنهما ليلا والافعشل الدفن فيالمقيرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن الميت ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد القراغ بقدر ما يُصر جزور و يقسم لجها يتلون القرأن ويدعون الميت فان في سنن ابي داودكان الني عليه السلام اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفرواالله لاخيكم وإسألوا الله له التثبيت فانه الآن بسأل وكان ابن عمر يستحب ان يقرأ على القر بعد الدفن اول سسورة البقرة وخاتمتها وروى ان عرو بن العامس رضي الله عنه قال وهو فيسسياق الوت اذا انامت فلا تعصبني نائحة ولا نار فاذا دفنتوني فشنوا خلم الزات شب

ثم اقیموا حول قبری قدر ماینمر جزور فیقسم لحمها حتی استأنس بکم وانظر ما ۱۵ اراجع رسـل ربي قوله فشـنوا على التراب بالحشـين المجمة اي صبو ، قليلا قليلا و بسنجيــ التعزية لقوله عليهالسلام مزعري مصابا فله شل اجره ومزعزي ثكلاءكسي رداء منالجنة ومنعزى مصابا كساه الله منحلل الكرامة يوم القيمة ووقتها منحين بموت الى ثلاثة ايام وتكره بعد ذلك لانها تجدد الحزن الا ان يكون المعزى او المعزى غائبا فلا بأس ما وهي بعد الدفن افضل منها قبله لان اهل الميت مشغلون قبل الدفن بتجهيز الميت ولان وحشنهم بعدالدفن لغراقه اكثر وهذا اذا لميرمنه جزع شديد فان رأوا ذلك قدمت التعزية لتسكينهم ولغظ التعزية اعظم الله اجرك واحسسن عزاك وغفر لميتسك والهمك صبرا واجزلالنا ولك بالصبر اجرا وأحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسبلم لاحدى ناته كان قدمات لها ولد فقال لله مااخذ وله ما اعطى وكل شي عنده باجل مسمى ومعنى قوله ان لله ما اخذ اى العالم كله ملك لله فلم يأخذ ماهو لكم بل اخذ ملكه وهو عندكم عارية ومعنى قوله وله مااعطى اى ماوهبه لكم ليس هو خارج عن ملكه بل هو له وقوله وكل شي عنده باجل مسمى اي من قدقبضه فقد انقضى اجله المسمى فلا تجزعوا واصبروا واحتسبوا (قُولِه ومناستهل بعدالولادة سمى وغسل وصلى عليه) قال فيالنهاية استهل بفتح التاء على بناءالفاعل لان المراد به رفع الصوت واسستهلال الصبي ان يرفع صوته بالبكاء عند ولادته اويوجد منسه مايدل على الحبساة من تعربك عضوا وصراخ اوعطساس اوتناوب اوغير ذلك نما يدل على حياة مستقرة ولاعبرة بالانتفاض وبسط اليد وقبضها لأن هذه الاشياء حركة المذبوح ولاعبرة بهساحتي لو ذبح رجل هات ابوه وهو يتمرك لم يرثه المذبوح لان له في هذه الحسالة حكم البت ويشترط الحياة عند بمسام الانفصال حتى لو خرج رأسه مم صساح وخرج باقيه ميتا لايحكم بحياته وقال ابوالقاسم الصفار انما يكون الاستهلال اذا صاح بعد خروج اكثره(فخوله وان لم يستهل ادرج فى خرقة ولم يصل عليه) وفي النسل روايتسان الصحيح انه لايغسل وقال الطحاوى يغسل وفى الهداية يغسل فى غير الظاهر من الرواية وهو المنتار ولو شهدت القابلة باستهلاله قبلت فىحقالصلاة عليه وكذا الام واما فىحقالميرات فلايقبل قول الام بالاجاع لانها متهمة واما القالة فلا تقبل ايضا في حق الميراث عند إلى حنيفة وعندهما تقبل اذا كانت عدلة كذا فيالجندى والله اعلم

﴿ باب الشهيد ﴾

ممى شهيدا لان الملائكة يشهدون موته وقبل لانه مشهود له بالجنة وقبل لانه حى عند الله حاضر ومناسبته لما قبله لانه ميت باجله (قال رحه الله الشهيد مناشله المشركون) سواء كان مباشرة اوتسبيبا بحديد اوغيره وفي معنى المشركين قطاع الطريق والبغاة وكذا اذا الوطأته

مواب العدو وهرراكبوها اوسا تقوها اوتائدوها واما اذا نفرفرس المسلم مندابة العدو من غير تغير منهم اومن رايات العدو اومن سوادهم حتى التي راكبه غات لايكون شييدا وكذا المسلون اذا انهزموا فالقوا انفسهم في الخندق او من السور فاتوا لم يكونوا شهداه الا ان يكون العدوهم الذين الفوا بالطعن أوالدفع والكر عليهم (قُوْلِه اووجد في المعركة وبه اثر ﴾ المعركة موضع القتال و الا الجراحــة وخروج الــدم من موضع غيرمعناد | كالمين والاذن وان خرج من انفه اوديره اوذكره غنسل لانه قد يرعف ويبول دماوان خرج من فه ان كان من جهة رأسه غسل وان كان منالجوف لم يغسل وبعرف ذلك بلون الدم فالنازل من الرأس صاف والمرتقى من الجوف علق ولو انفلتت دابة المشرك وليس عليها احد ولالها سائق ولاقائد فأوطأت مسلاني القتال فتتلته غسسل عند الى حنيفة ومجد لان قتله غيرمضاف الى العدو بل بمجرد فعل البجا وضلها غيرموصوف بالظلم وعند ابي يوسف لايفسل لانه صدار قتيلا في قتال اهل الحرب (قوله او قتله المسلون ظلا) قيد بالغلم احترازا عنالرجم في الزناء والقصاص والهدم والغرق وافتراس السبع والتردى منالجبل واشباه ذلك (قوله ولم بجب بقتله دية) يمنى متداة لئلا يلزم عليه مااذا قتل الاب ولده نانه تجب الدية وهو شهيد لانها ليست مبتدأة بل الواجب اولا القصاص ثم سقط بالشبهة ووجب الدية بعد ذلك وتحرز ايضما نما اذا قتل ظلما ووجب نقتله الدية كالمتنول خطأ اوقتل ولم يعلم قاتله في المحلة فانه ليس بشميد وان فتله المسلمون بما لايقتل غالبا ليس بشهيد بالاجاع وان قتلوه بالمثقل فكذا عند الى حنفة وعندهما هو شهيد (قو له فيكفن) اى بلف فى ثبايه (فولد ويصلى عليه) وقال الشافعي لايصلى عليه لان الله تعالى وصف الشهداء بانهم احياء والصلاة انما هي على الموتى ولان السيف محاء للذنوب فأغنى عن الشفاعةله والصلاة هي شفاعة ولنا ماروي ان الني عليه السلام صلى على شهداء احد وقاًل صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لااله الاالله ولان الصلاة على الميت لاظهار كرامته والشهيد اولى بهآ والطاهر عن الذنوب لابستغنى عنالدعاء كالنبي والصبي واما قوله ان الشهيد حي قلنا هو حي في احكام الآخرة كما قال الله تعالى بل احياء عند ربهم واما في احكام الدنبا فهو ميت حتى انه يورث ماله وتتزوج امرأته (قول واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة) ويعلم كونه جنبا شوله قبل القتل اوبقول امرأته لان الشهادة عرفت مانعة لارافعة فلاترفع الجنَّابة الاترى أنه لوكان في ثوب الشهيد نجاســة غير الدم تفسل تلك الفياسية ولا يفسل الدم لما ذكرنا ومعناه انها منعت دمه من كونه نجسسا ولم ترفع النجاسة التي هي غير الدم (فو له وكذا الصي) يمني اذا استشهد الصي غسل عنده ايضا وكذا المجنون لان السيف محاء للذنوب وليس عليهما ذنوب فكان القتل فيهما كالموت حنف انفهما. (فو له وقال او يوسف ومحمد لايفسلان) لان ماوجب بالجنابة مقط بالمؤت اي ان السبب الموجب للوضوء والغسل الصلاة وقد سقطت بالموت فسقط وجوب الغسل

لسقوط الموجب وهوالصلاة والغسل الثاني الذي للموتى سقط بالشهادة ولان الاستشهاداقير مقام الغسل كالذكاة في الشاة اقيمت مقام الدباغ في طهارة الجلد وكذا الصي والجنون لابغسلان عندهما ايضالان الشهيد انمالايفسل لايفاء اثر الظلم في حقهما والظلم في حقهما اشد (قوله ولايغسل عن الشهيد دمه) لقوله عليه السلام فيشهدا. احدز ملوهم مدمائهم وكلومهم ودم الشهيد طاهر في حتى نفسه نحس في حتى غيره حرب انه اذا صلى حاملا لشهيد نجو زصلاته وان وقع دمه في ثوب انسان لانجوز الصلاة فيه (قول ولانتزع عنه ثبابه وينزع عنه الغرو والحشو والسلاح) الغرو المصنوع من جلود القرا والحشو الثوب المحشو قطَّنالانه انمالبس هذه الاشياء لدفع بأس العدو وقداستغنى عن ذلك (قول ومن ارتث غسل) ارتث على مالم يسم فاعله اى حل من المعركة رثبتا اى جريحا وبه رمق والرث الشي الحلق وهذا صار خلفا في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذلك يخف اثر الظلم وتحقيق هذا ان الله تعالى قال ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم و امو الهم بان لهم الجنة و قد تقرر فى الشرع ان الداين اذا ملك العبد المديون سقط عنه الدين لان المولى لايثبت له على عبده دين وهنا قدسلم نفسه المبيعة وعليها ديون يمعني الذنوب فتسقط وهومدني قوله عليه السلام السيف محاه للذنوب ثم البيعانما يصيح من العاقل المميز ولهذا يغسل الصي والجنونلانه لايصيح يبعهما وكذا اذا ارتثلان الارتئاث بمزلة امتناع البايع عن نسليم المبيع (قو لهو الارتئات آن يأكل اويشرب اويتداوي) لانه نال بعض مرافق الحياة وشهداه احدماتوا عطاشا والكأس بدار عليهم خوفا منقصان الشهادة يروى انهم طلبوا ما فكان السافي بطوف عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان منهم اشار الى صاحبه حتى مانواكلهم عطاشي فان اوصى انكان بامور الآخرة لم يكن مرتنا عند محمد وهو الاصيح لانه من احكام الاموات وعند ابي يوسف يكون مرتثا لانه ارتفاق فان كان بامورالدنيا فهو مرتث اجهاعا وجد قول محمد ماروي أن سمعدس الربيع اصبب يوم احد فلما فرغ من القنال سئال عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يآتيني بخبرسعد بن الربيع ققال رجل آنا يا رســول الله ثم جعل يسـثال عند فوجده في بعض الشعاب و به رمق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئك السلام فقتع عبنيه ثم المهاجرين والانصار مني السلام وقل لهم أن بي جراحات كلها أصابت مقاتلي فلا عذر لكم عند الله ان قتل رسمول الله صلى الله عليه و سم وفيكم عين تطرف ثم مات فكان منجلة الشهداء فلم بفسل وصلى عليه (قو له او بهتي حباحتي بمضى عليه وقت صلاة)وهو . يعقل لأن تلك الصلاة تصير دينا في ذمنه وذلك من احكام الاحياء وعن ابي يوسف انه شرط ان يبقي ثلثي نهار قال في المنظومة في مقالات ابي يوسف و يغسل المقتول ان او صي بشيءُ ـ اوانقضاء ثلثا نهار وهو حي ومن تمام البوم شرط يابني وعن محمد يوما وليلة وفي نوادر بشر عن ابی بوسف اذا مکث فی المعرکة اکثر من بوم و لیلة حیا و القوم فی الفنال وهو

يعقل فهو شهيد والارتئات لابعتبر الابعد تصرم القتال (قوله او يقل من المعركة وهو يعقل) لانه نال به بعض مرافق الحياة الا اذا جل من مصرعه كى لا تطاء الحيول لانه مانال شيئا من الراحة وهذه الاحكام كلها في الشهيد الكامل وهو الذى لا يفسل والا فالمرتث شهيد الا انه غيركامل في الشهادة حتى انه يفسل (قوله ومن قتل في حد اوقصاص غسل وصلى عليه) لانه لم يقتل ظلا (قوله ومن قتل من البغاة وقطاع المطريق لم يصل عليه) ولم يفسل عقو بة له يروى ذلك عن ابى يوسف و عن مجد يفسل ولا يصلى عليه اما اذا اخذ الباغى واسر يفسل و يصلى عليه وانما لم يصل عليه اذا قتل في المركة ومن قتل نفسه خدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الحلواني الاصبح عندى آنه يصلى عليه وقال الامام ابوعلى البعدى الاصبح انه لا يصلى عليه وقال الكبائر عليه عليه وفي نفسه والباغي عليه وقال الكبائر عليه عنده الى الكبائر ولم يحارب المسلين وعن ابن يوسف لا يصلى عليه لما روى ان رجلا نحر نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه و سام وهو مجمول عند ابى حنيفة على انه امر غيره بالصلاة عليه واما من قتله السبع اومات تحت هدم فانه يفسل و يصلى عليه والله اعلم والله المباء والله المباء والله عليه والما من قتله السبع اومات تحت هدم فانه يفسل و يصلى عليه والله المباء والله المباء والله عليه والله المباء والله عليه والله المباء والله المباء والما من قتله السبع اومات تحت هدم فانه يفسل و يصلى عليه والله اله عليه والله المباء والله المباء والله المباء والله ويصلى عليه والله و

﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾

هذا منباب اضافة الشي الى ظرفه و وجه المناسبة ان قتل الشهيد امان له من العذاب وكذا الكعبة امان ايضا لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا (قال رجه الله الصلاة فى الكعبة جائزة فرضها و نفلها) وقال مالك يحوز فيها النفل ولا يجوز فيها الفرض وسميت الكعبة لا تفاعها و بنوها ومنه الكعب فى الرجل و كعوب الرخ وجادية كاعب (قوله الكعبة الأمام بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز الى آخره) هذا على اربعة اوجه ان جعل وجهه الى ظهر الامام جاز وان جعل ظهره الى ظهره الى ظهره جاز ايضا و ان جعل وجهه الى وجهه جاز ايضا الا آنه يكره اذا لم يكن بينهما سحرة وان جعل ظهره الى وجه الكمبة) ان كان و تحلق بالواو فهو من صورة المسئلة وجوابها غن كان وان كان بدون الواو فهو جواب اذا و يكون هذا بسانا المجواز و يكون قوله فن كان للاستيناف قال فى البدايع اذا صلى فى جوف الكعبة و توجه الى ناحية منها ليس فن كان للاستيناف قال فى البدايع اذا صلى فى جوف الكعبة و توجه الى ناحية منها ليس جازت صلاته اذا لم يكن فى جانب الامام) لان التقدم والتأخر انما بظهر عند اتحداد جازت صلاته اذا لم يكن فى جانب الامام) لان التقدم والتأخر انما بظهر عند اتحداد الجانب (قوله و من صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته) الا انه يكره لما فيه من المانب (قوله و من صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته) الا انه يكره لما فيه من المانب (و له و من صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته) الا انه يكره لما فيه من المانب (فوله و دود النهى عنه وهو ما روى ابو هر يرة ان النبى صلى الله عليه وسل

نهى عن الصلاة فى سبع مواضع الجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطربق ومعاطن الابل وفوق عهر بيت الله وزاد فى خزانة ابى الليث وبطن الوادى والاصطبل والطاحونة وكل ذلك تجوز الصلاة فيه وتكرم المقبرة والمقبرة بضم الباء وفتحها وكذلك المزبلة والمزبلة موضع طرح السرجين والزبل والارواث والله اعلم

🍎 كتاب الزكاة 🏘

المشروعات خسسة اعتقادات وعبادات ومعساملات وعقوبات وكفارات فالاعتقادات خسة الايمان بالله و ملئكته وكنيه ورسيله واليوم الآخر والعبادات خسية الصلاة والصوم والزكاة وألحج والجهاد والمعاملات خسسة المعاوضات والمناكحات والمحاصات والامانات والشركات والعقوبات خس مزاجر مزجرة قتل النفس كالقصاص ومزجرة آخذ المال كالقطع فيالسرقة ومزجرة هتك الستركالجلد والرجم ومزجرة ثلب العرض كحد القسنف ومزجرة خلع البعنة كالقتل عن الردة و الكفيارات خس كفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة الآفطار وكفارة اليمين وكفارة جنايات الحج وترجع العبادات الخس الى ثلثة انواع مدني محض كالصلاة والصوم والجهاد ومالي محض كالزكاة ومركب منهما كالحج فكان ينبغي ان يكون الصوم قبل الزكاة الا آنه اتبع القرأن قال الله تعسالي أقيوا المصلاة وآتوا الزكاة ثم تفسسيرالزكاة يرجع الى وصفين مجردين الطهارة و النمساء قال الله تعــالى خذ من اموالهم صدقة تطهر هم و تزكيهم بهـــا و قال تعالى و ما انفقتم منثئ فهو يخلفه فيجتمع للمزكى الطهارة مندنس الذنوب والخلف فيالدنيسا والثواب فى الآخرة (قال رحمه الله الزكوة واجبه) اى فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة المواترة والاجاع المتواثر اما الكتاب فتوله تعمالي وآثوا الزكاة واما السنة فتوله عليه السلام بني الاسلام على خس و ذكر منهما الزكاة و الاجاع منعقد على فرضيتها منلدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والزكاة فىاللغة هى النماء وهي سبب النماء في المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة وقيل هي عبارة عن التطهير قال الله تعسالي قد أفخَمُ من تزكي اي تظهر من الذنوب وفي الشرع عبسارة عن إيّا، مال معلوم في مقــدار مخصوص وهي عبارة عن ضل المزكي دون المال المؤدي عند المحتنين من اهل الاصول لانهاو صفت بالوجوب و الوجوب انما هو من صفات الافعال لامن صفات الاعيان وعند بعضهم هي اسم للمال المؤدى لقوله تعالى وآتوا الزكاة وهل وجوبها على القور ام على النراخي قال في الوجير على القور عنــد محمد حتى لايجوز النراخي من غير عذر نان لم يؤد لانقبل شهادته لانها حق للفقراء وفي تأخير الاداء عنُّهم اضرار لهم يخلاف. الحم فانه عنده على التراخي لانه حق تقد تعالى وقال ابو يوسف وجوب الزكاة على التراخي والحج على الفور قال لان الحج اداؤه فى وقت معلوم و الموت فيسا بين الوقتين لابؤمن

فكان على الفور والزكاة يقدر على ادائها فيكل وقت (قوله على الحر المسلم العاقل البالغ) اعلم ان شرائط الزكاة نمائية خسة في المالك وهو ان يكون حرا بالفا مسلاعاقلا وان لايكون لاحد عليد دين وثلاثة في الملوك وهو ان يكون نصابا كاملا وحولا كاملا وكون المال اما سبائمًا اوللنجارة (قو له اذا ملك نصباباً) لأن الزكوة وجبت لمواساة " القفيرو مادون النصاب مال قليل لايحتمل المواساة ولان من لم يملك نصابا فتيروالفقير محتاج الىالمواساة (قو له ملكا ناماً) يحترز من ملك المكاتب والمديون والمبيع قبل القبض لان الملك التام هوما أجمّع فيه الملك واليدواما اذا وجد الملك دون السِـدَكلك المبيع قبل القبض والصداق قبل القبض او وجد اليد دون الملك كملك المكاتب والمدون لانجب فيد الزكاة (قول وحال عليه الحول) انما شرط ذلك ليمكن فيه من النفية وهل تمام الحول من شرائط الوجوب او من شرائط الاداء فعنسدهما من شرائط الاداء و هو الصحيم يؤيده جواز تجيل الزكاة وعند محد من شرائط الوجوب (قول وليس على صي ولامجنون ولا سكانب زكاة) فان قبل لم ذكر الصبي و الجنون وقد عرفا بقوله على البالغ العماقل قلنا ذكره للبيمان من جهة النفي و الاثبات كما في قوله تعمالي فاعتزلوا النساء فالحيض ولاتقربوهن حتى يطهرن وانما لم تجب على الصبي لاته غير مخاطب ياداه العبادة ولهذا لاتجب عليسه البدنية كالعسلاة والصوم والجهاد ولا مايشو بها المال كالجج بخلاف العشر فانه مؤنة الارض ولهذا تحت في ارض الوقف وتجب على المكاتب فوجب على الصبي لانه بمن تجب علبه المؤنة كالنفقات وكذآ المجنون لازكاة عليه عندنا أذا وجد منه الجنون في السنة كلها نان و جد سنم اناقة في بعض الحوار شيد اختلاف والتحييج عنابي حنيفة أنه يشترط الافاقة في اول السنة وآخرها وانقل يشترط في اولها لانعقاد الحول وفي آخرها لبتوجه عليه خطاب الاداء وعن ابي يوسف تعتبر الاقاقة في أكثر الخول لان للاكثر حكم الكل و عند محسد اذا وجدت الافاقة في جزء من السنة قل اوكثر وجبت الركاة سوادكانت من اولها اووسطها اوآخرهاكما في الصوم فأنه اذا افاق في بعض شير رمضهان لزمه صسوم الشهركله وان قلت الافاقة واما المكاتب فلازكاة عليه لانه ليس علك من كل وجد لوجود المنافى وهو الرق ولان المال الذي في يده دائر بينه وبين المولى ان ادى مال الكتابة سلم له وان عجز سلم لُولاه فكما لا يجب على المولى فيسه شيُّ فكذا لايجب على المكانب (قوله ومن كان عليه دين بحيط عاله فلازكاة عليه) لان ملكه فيد ناقص لاستحقاقه بالدين ولانه مشفول بحاجته الاصلية فاعتبر معذوما كالماء المستحق بالعطش لاجل نفسمه ولاجل دائه ومعني قولنا محوابجه الاصلية ان المطالبة متوجهة عليه عيث لوامنع من الاداء يهان ويحبس فصار في صرفه اذالة الضرر عن نفسه فصار كعبد الخدمة ودار السكني بل اولى فنقص ملك النصاب وانعدم الغناء قال في النهاية كل دن له مطالب من جهة العباد فانه يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد اولله تعالى

كدين الزكوة فالذي له مطالب من جهة العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان المتلف وارش الجراحة والمهر وسواءكان الدين من النقود او المكيل او المورّون او النباب او الحيوان وسواء وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او مؤجل والنفقة اذا قضي يها منعت الزكاة وان لم يقض بهـــا لاتمنع وهذاكله اذاكان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة لانها قد ثبتت في ذمته واستقرت فلا يستقطها مالحق من السدن بعد ثبوتها قال الصريق رجه الله واجعوا أن الدين لا يمنسع العشر قوله تحيط عاله الأحاطة ليسبت بشرط حتى لوكان لاتحيط به لاتحب ابضا و انما معناه يمنعه ان يبلغ نصابا حتى لوكان الدين درهما واحدا في المائتين منع الوجوب ولوكان له اربعون مثقالا وعليمه أحد وعشرون مثقالا لاتجب عليمه الزكأة وان لم يكن محيطاً لكن لما لم يبق الباقي نصابا جعل كانه معمدوم و لان المدنون ملكه في " النصاب ناقص لا يفيده ملكه له نان لصاحب الدين ان يأخذه من غير قضاء ولارضاء وذلك آية عدم الملككما في الوديعة والمفصوب و دين الزكاة والعشر والخراج يمنع الزكاة يقدرة لان له مطالبا منجهة الآدمي وسواء فيذلك زكاة الاموال الظاهرة والباطنة خلافا لزفر في الباطنة هو يقول ليس للامام حق المطالبة في الباطنة فهو دين لامطالب له من الآدميين قلنا بلي للامام حق المطالبة اذا علم من اصحاب الاموال عدم الاخراج فانه يأخذها منهم ويسلمها الىالقعراء وسواء كانت الزكاة عليه في مال قائم او زكاة مال قد استهلكه وعن ابي يوسف أنه فرق بين دين زكاة المال المستهلك وبين العين وهذاكما اذاكان له ما تنا درهم حال عليها الحول فوجبت فيها خسسة دراهم فلم يخرجها حنى حال حول آخر لم يجب للثاني شيُّ ومنعت الزكاة الواجبــة للحول الاول و لوكان لما حال الحول استهلك المال ـ وبقيت الزكاة في ذمته ثم انه استفاد مائتي درهم اخرى وحال عليها الحول تجب الزكاة عنده وعنسدهما لاتجب والفرق له ان دين العين استحق جزء من المال وما في الذمة ليس بمستحق به جزء منه فيق دينا لا مطالب له من العباد في هذا اشارة إلى أنه لايطالب به الامام عنده بعدما يصير دينا وعندهما يطالب به ولانجب الزكاة لان له مطالبا قال في النهاية ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه نتقص به النصاب وكذا بعدالاستهلاك خلافا لزفر فيهما ولابي وسف فيالثاني فتوله خلافا زفر فيهما اي فيالنصاب الذي وجب فيه دن الزكاة وفي النصاب الذي وجب فيه دن الاستهلاك فأنه لم يجعل هذن الدنين مانعين للزكاة لانه لامطالب بهما مزجهة العباد فصاركدين النذور والكفارات وهما لامنعان الوجوب بالاجساع (قُو لِهِ وانكان ماله اكثر منالدين زكي الفاضل اذا بلغ تصابا) بالفراغة ﴿ عن الحاجة وان لحقه فيوسط الحول دين يستغرق النصاب ثم يرئ منه قبل تمام الحول فانه تجب عليه الزكاة عند ابي بوسف لانه جعل الدين بمنزلة نقصان النصاب وقال محمد لايجب لانه بجعل ذلك بمنزلة الاستحقاق وانكان الدين لابستغرق النصاب ثم رئ منه

قبل تمام الحول فانه تجب الزكاة عنسدهم جيعا الازفر فانه بقسول لاتجب رجل وهب لرجل الف درهم فحال عليها الحول عند الموهوب له ثم رجع فيها الواهب فلا زكأة على الموهوب له استحنى عليه عن النصاب (فتو له وليس في دور السكني وثباب البدن وآثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة) لانها مشعفولة بحوايجه الاصلية لانه لابدله من دار بسكنها وثياب يلبسها وكذا كتب العلم انكان من اهله وانلم يكن مناهله لانجوز صرف الزكاة البه اذاكانت نساوى مائتي درهم وسواء كانت الكتب فقها اوحديثا اونحوا وفي الجندي اذاكان له مصحف قينه ما تسا درهم لانجوز له الزكاة لانه يجد محتفاً يقرأ فيمه (قوله ولا يجوز ادا، الزكاة الابنيسة مقارنة للادا، اوحارنة لعزل مقدار الواجب) لأن الزكاة عبادة فكان منشرطها الند كالصلاة والصوم و الاصل في النيسة الاقتران الا ان الدفع ينفرق فاكتني توجودها حالة العزل تمسيرا كتقديماننية في الصوم قوله مقسارنة للاداء يعني إلى الققيرا وإلى الوكيسل فأنه إذا وكل فى اداء الزكاة اجزأته النية عند الدفع الى الوكيل فان لم ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز ويجوز الوكيــل باداء الزكاة ان بدفع الى ابيه وزوجته اذا كانوا فقراءكذا فىالايضاح وفىالقتاوى اذا دفعها الى ولده الصغير اوالكبير وهم محتاجون جاز ولايجوز انبأخذ لنفسه منهاشيئا وانقال صاحب المال ضعها حيث شيئت له ان يأخذ لنفسه (قو له ومن تصدق بجميع ماله لاينوى الزكاة سقط عنه فرضها) يعني اذا تصدق به على خير وكذا اذا نوی نطوّعاً وان نوی عن واجب آخر یقع عما نوی ویضمن الزکاه ولوتصدق معض النصاب سقط عند زكاة المؤ دى عند محمد لآن الواجب شابع في كل النصاب كما ان وجوب الزكاة لشكر نعمة المال ولكل نعمة فيجب فىالكل شايعا فاذا خرج البعض سقطعند ماكان فيه اعتبارا للبعض بالكل وعند ابى يوسف لايسقط لانالبعض غرمتعين لكون الباقي محلا للواجب وإذاكان غيرمتعين لاتسقط زكاة المؤدى كما لاتسقط زكاة الياقي لوجود المزاحة لأن المؤدى محل للواجب وكذا الباقي ابضا محلا للواجب ومقدار الواجب فىالمؤدى بجوز ان يقع عن المؤدى فيجو ز ان يقع عن البـــاقى فلا يقع عن واحد منهما لعدم الاولوية ووجود المزاحة وعدم قاطع المزاحة وهو النبة المعينة لذلك مخلاف ما اذا تصدق بالكل فأن المزاجة العدمت هناك فسيقط عن الواجب ضرورة لعدم المزاجة ولو تصدق نخمسة دراهم بنوى بها الزكاة والنطوع قال ابو يوسف بقع عزازكاة لان الفرض اقوى مزالنفل فانتفاء الاضعف بالاقوى وقال محمد يقسع عنالنطوع لانه لايمكن الايقاع عنهما لتنافيهما فلفت النية فلايقع عن الزكاة

﴿ باب زكاة الابل ﴾

الابل اسم جنس لا واحدله منافظه كقوم ونساء وسميت ابلا لانها تبول على الخاذها

وقدم الشيخ زكاة المواشى علىالنقدين لان شريعة الزكاة اولاكانت منالعرب وهم احعاب المواشى وقدم الابل علىالبقر لان العرب كثيرة الاستعمال للابل اكثر مناستعمال البقر (قال رحه الله ليس في اقل من خس ذود صدقة) ويقال من خس ذود بالاضافة كما في قوله تعالى تسعة رهط والذود من الابل من الثلاث الى النسع (قول هاذا كانت خسا ســائمة وحال عليها الحول فتيها شاة ﴾ الســائمة هي التي ترســل للرحي فيالبراري ولا تعلف فيالمنزل وسمواء كانت ذكورا منفردة او اناثا منفردة اومختلطمة قوله فقها شماة يتناول الذكر و الانثى لان اسم الشساة يتناولهما والشساة من الغنم مالها سسنة وطعنت فىالثانية قال الخمندي لايجوز في الزكاة الا الثني منالغنم فصاعدا وهو مااتي عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهوالذي اتى عليه ستة اشهر واما الجَذَعُ مزالصْأَن فلايجوز فيالزكاة ويجوز في الاضحية وادنى السـن التي يتعلق بهـا الزكاة في الابل بنت مخاض عندابي حنيفة ومجمد فان قيل لم وجبت الشاة في الابل مع ان الاصل في الزكاة ان يجب في كل نوع منجنسه قيل لان الابل اذابلفت خساكان مالاكثيرا لإيمكن اخلاؤه عنالوجوب ولا يمكن ايجاب واحدة منها لما فيسه منالاجمعاف وفى ايجاب الشقص ضرر عيب الشركة ظهذا اوجبت الشاة وقيل لان الشساة كانت تقوم في ذلك الوقت بخمسة دراهم وبنت المُحاصَ باربِعِينَ درهما فايحابِ الشاء في الحمس من الأبل كابحاب الحمسة في الماتَّين من الدراهم ثم الواجب هنا العين وله نقلها الى القية وقت الاداء ولهذا لوكانت قية خسر من الابل اقل منمائتي درهم وجبت الشاة ولو انله ابلا سائمة باعها فيوسط الحول اوقبله بيوم بسائمة اخرى من غيرجنسها استقبل لها حولا آخر اجماعاكالابل اذا ياعها بالبقر اوكالبقر اذا باعها بالغنم اوباعها بدراهم اودنانير اوبعروض ونوى بها التجارة نانه عند محمد خلاة لابي يوسف واما آذا باعها بجنسها فكذلك ببطل الحول ايضا ويستأنف الحول على الثاني عندنا وقال زفر لايبطل الحول الاول وان باعها بعد الحول بجنسها او بخلافها كانت زكانها دينا عليه ولايتحول زكانها الى بدلها حتى انها لانسبقط بهلاك البدل وقال زفر اذا باعها بجنسها يتحول زكائها الى بدلها بحيث تبتى ببقائهما وتفوت بغواتها وانباع السائمة قبل تمام حولها ردت عليد بعيب فيالحول انكانت بقضاءتاض لمينقطع حكم الحول وكان عليه زكاتهما وانردها بغيرقضاء لميلزمه زكوتهما الابحول جديد وكذا لو وهبها في الحول ثم استرجعها فيه لم يقطع حكم الحول لان الرجوع في الهبة توجب فسخها سواءكان الرجوع بقضاء اوبغير قضاءكذا فيشرحه (قو له فاذا بلفت خسا وعشرين ففيها ينت مخاض) وهي التي لها سـنـذ وطعنت في الثانية سميت لذلك لأن امها ماخض بغيرها فيالعادة ايحامل بغيرها وفي المغرب مخضت الحامل مخاضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تعالى فأجاءها المحاض الىجذع النفلة اي الجأها فان

لمبكن معه آينة مخاط فالقيمة ولايجوز هنسا الا الاناث خاصة ولايجوز الذكور الاعلم وجه القيمة واما فيالبقر فهما ســوا، وفي الغنم ايضا يجوز الذكر والانثي (قوله ناذا بلغت ستا وثلثين ففيها بنت لبون الى خس واربعين) وهي مالها سنتان و طعنت في الثالثة سميت لذلك لأن امها ذات لين بولادة غيرها في المادة (قو له ناذا بلفت سبتا و اربعين فتيها حقة الىسنين) وهي مالها ثلث سنين وطعنت فيالرابعة سميت بذلك لانه حتى لها انتركب ويحمل عليها (قوله فاذا كانت احدى وستين فنيها جذعة إلى خس وسبعين) وهي مالها اربع سنين وطعنت في الخامسة ولااشتقاق لاسمها وهي اعلي سن بجب فنهسا الزكاة (قُولُه فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها ينتالبون الىتسعين فاذا بلغت احدىوتسمين قبيها حقنان الى مائة وعشرين) ولا خلاف في هذه الجلة (قو له مخ يستأنف الفريضة فني الخس شاة وفي العشر شاتان الى آخره) الى انقال فاذا بلغت مائة وستا وتسعين نقيها اربح حقاق الى ما ُنين او خس نات لبون قوله ثم تســتأنف الفريضة الماكما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين يعني في خس وعشرين بنت مخاض الى ست وثلثين ثم ينت لبون الى ست واربعين ثم حقة الى خســين هكذا ابدا مزينت المحاض إلى بنت اللبون الى الحقة فهذا معني قوله كما يســـــأنف في الحسين التي بعد المائة والحســــــن احترز بهذا عن الاستيناف الاول وهو الذي بعد المائة والعشرين فانه نيس فيد ايجاب نت لبون لانعدام وجود نصابهما لانه لما زاد خمسا وعشرين على المائة والعشرين صار جميع النصاب مائة وخسسا واربعين فهو نصاب بنت المحاض مع الحقتين فلا زاد عليها خبسياً صار مائة وخسين فوجب ثلث حفاق لان فيكل خسين حقة (قوله والبضتوالعراب سواءً ﴾ البخت جمَّ بختي وهو المنولد منالعرب والعجر منسوب الى بخت نصر والعراب. جع جل عربي والعرب جع رجل عربي قر قوايين الانامي والبهائم كما فرقوا يين حصان وحصان فالعراب منسوبة الى العرب والبضت تلجم وقوله سسواء يعني فيوجوب الزكاة واعتبار الربا وجواز الاضعيداما لوحلف لايأكل لجم الضت لمعنث بأكل لجم العراب لأن الامان محمولة على العرف والعادة وليس في سوائم الوقف والخيل السُسْبَلة زكاة لعدم المالك ولافىالمواشي ألغمي ولامقطوعة القوائم لانها ليست بسائمة واذاكان للرجلسائم فجاءه المصدق لاخذ الزكاة فتال ليست هيلي اولم يحل علبها الحول اوعلي دين محيط بقيتها فالقول قوله مع بمينع لانه انكر الوجوب وان قال قداديتها الى مصدق غيرك انكان هناك مصدق غيره صدق مع بمينه سواه اتي بالبراءة املا في ظاهر الروابة وروى انه لايصدق حتى يأتي بها وإن لم يكن هناك مصدق لم يصدق وإن قال ادبتها إلى الفقراء لم يصدق وتؤخذ منه ثانيا وكذلك هذا انفلاف فىالعشر وانكان المسال دراهم اودنانير اواموال التجازة فتنن قداديتها الىالفقرا، صدق لان دفع زكاة هذه الاموال مفوضة الى اربابها

مطلب سولم فالوقف

﴿ باب زكاة البغر ﴾

قدمهاعلىالغنم لانبالبترتحصل مصلحة الزراحة وأللم والغنم لايحصل بهاالااللم ومناسبتها للابل من حيث الضَّضامة والقيمة حتى ان اسم البدنة تشملهمـــا وسميت البقر لانها تبقر الارض بحوافرها ايتشقها والبقر هوالشق (قال رجهالله ليس فياقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها نبيع اوتبيمة) وهوالذي لهسنة ـ وطعن فيالثانية سمى تبعساً لانه الآسن تبع امه ثم الآنثي لاتزيدعلي الذكر في هذا إلباب وكذا في الغنم يخلاف الابل حبث لايجوز الذكر فيهــا الا على طريق ألفيمة وادني سن يتعلق بها الزكاة فيالبقر تبيع عندهما وقال ابو يوسف يتعلق ابضا بالعجاجيل (قو له و في اربعين مسنة) اومسن وهي مالها سنتان وطعنت في الثالثة فان اعطى تبيعين حاز لانهما يخزيان عن السنتين فلان بجزيان عادو نها اولى (قو له فاذا زادت على الاربعين ا وجب في الزيادة بقدر ذلك الى منين عند ابي حنيفة) فني الواحد ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وفى الثلاث ثلاثة إرباع عشر مسنة وفى الاربع عشر مسنة وهذه رواية الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لايجب فيالز يادة شيُّ حتى يبلغ خسين فيكون ا فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تبع لان الاوقاص في البقر تسع تسم (قول، وقال ابويوسف ومجمد لاشئ فىالزيادة حتى يبلغ الستين تقيها تبيعان) وَلاخلاف بينهم فيمادون الاربعين ولا في ماوراه الستين (فول و في سبعين مسنة وتبيع وفي نمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي مائة تبيعان ومسنة) وفي مائة وعشر مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين اربعة اتبعة اوثلث مسنات وعلى هذا فتس (قوله وعلى هذا يتغير الغرض فكل عشر من تبيع الى مسنة) وهذا بالاجماع (قُولُه و الجواميس والبقر ســـوأ.) يمنى فىالزكاة و الاضعية و اعتبار الربا امًا في الايمان ادًا حلف لا يأكل لحم البقر لم بحنث بالجاموس لعدم العرف وقلته في بلادنا فلم يتناوله الهين حتى لوكثر في موضع ينبغي ان يحنثكذا فيالنهاية ولوحلف لايشتري البقر لايتناول الجواميس وان حلف لايشتري بقراتنا ولها فعنث بشرائها لان الالف واللام للمهود

흊 باب زكاة الغنم ﴾

قدم الغنم على الخيـل لكثرته وكون زكاة الغنم منعقـا فيها وزكاة الخيل مختلفا فيها مم الغنم يقع على الزكور والاناث وعليهما جيعا (قالرحدالله ليس في اقل من اربعين شاة صدقة) ادنى السن التي يجب فيـه الزكاة الثنى فصاعدا و هو الذى اتى عليـه حول عندهما و ما دونه جلان لاشى فيها و عنـد ابى يوسف تجب فيها الزكاة (قوله فاذا كانت اربعين سائمة و حال عليها الحول فتيها شاة) و صفتها الثنى فصاعدا و هى مالها سنة و طعنت فى الثانية و لا يؤخذ الجذع والصنان والمعز فى ذلك سوا، وعن ابى حنيفة

ان الجدع من الصان يجوز وهو ما آي عليه اكثر السنة لأنه يجوز في الا ضحية وهي اضيق من الزكاة الاثرى ان التبيع لايجوز فيها ويجوز في الزكاة والاول هو المنساهر ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والانات وقال الشيافي لايؤخذ الذكر الااذا كانت كالها ذكورا ثم السنة ان النصاب اذا كان ضأ نا يؤخذ من الصنان وان كان معزا فن المعز وان كان منها فن الفالب وان كانا سواء فن ايهما شاء (فخ له والصنان والمعز سواء) يعنى في وجوب الزكاة و اعتبار الرباء وجواز الاضعية اما لوحلف لايأكل لحم الصنان فاكل لحم المعز لا يحنث

﴿ باب زكاة الخيل ﴾

اشستقاقه من الخيلاءوهو ألتمايل وانما اخرها لقلة وجودها وقلة اسسامتها والاختلاف في وجوب الزكاة فيها واقل سن يجب الزكاة فيها ان ينزي اذا كان ذكرا او ينزي عليه انكان انتي (قال رجه الله اذا كانت الخيل سبائمة ذكورا وآناتا وحال عليهما الحول فصاحبها بالخيار انشاء اعطى عنكل فرس دينارا وانشاء قومها واعطى مزكل مائتي درهم خسة دراهم) انما شرط الاختلاط لأن فيالمذكور المنفردة روايتان الصحيح منهما عدم الوجوب لعدم التناسل بخلاف غيرها منالسوائم حيث يجب فيذكورها منفردة لانه وانالم يحصل منها التناسسل حصل منها الاكل وفى الاناث المنفردة روايتان الاصيم الوجوب لانها تتناسل بالفحل المستعار والناس لايتمانعون منه فيالعادة وذكر فيالاصل أنه لاشي وفيها حتى تكون ذكورا وافاتا ولان تجب في الذكور المنفردة ولا في الانات المنفردة لان نمامها بالنوالد لانها غيرما كولة عند ابي حنيفة ويكون النصاب اثنين ذكرا وانئ على هذه الرواية وروى انها تجب فىالذكران ضلى هذا النصاب واحد والصحيم لابد من الاختلاط ثم وجوب الزكاة في الحيل انما هو قول الى حسفة وزفر وقال الولوسف ومجد لاشئ فيها وهذا اذا كانت لغيرالغزو اما اذاكانت للغزو لاشئ فيها بالاجاع ثم. عنسد ابى حنيفة وزفر الوجوب في عينها ويؤخذ من فينها حتى لولم تبلغ الفرسسان على الرواية التي اشترط فيهنا الاختلاط والغرس علىالثانية مائتي درهم اخذ بقدر ذلك ولهذا قال وأن شداء قومها قوله فصاحبها بالحيار احترز بهذا عن قول العلماوي فانه يقسول انكيار على العامل والأول هو الظاهر قوله وانشاء قومها هذا الخيار في افراس العرب لتقاربها في النبية اما في افراس الجم فيقومها حمَّا بغسير خيار لتفاوتها و انسالم يؤخذ زكاتها من وسيها لانمصود النغراء لم يحصل به لان عينها غيرما كول عند ابي حنيفة وكان نبغي عنده افلانجب الزكاة فياخيل لانها غير مأكولة عنده وإنما المتصود منهيا الركوب والهذا قرنها الجة تعسائى بالبغال والحيرالا انه ترك القياس فيهسا بالخيروهو قولم عليه السد لام فيكل فرس سسائمة دينار اوجشرة دراهم ومن اصله أن المنهام ينزك بخبر

الواحد (قوله وقال ابويوسف ومجد لازكاة في الجبل) وبه قال الشافعي قال في نتاوي فاضي خان والقتوى على قولهما وبه قطع فيالكنز ايضا وقال السرخسي قول ابيحنيفة اولى قال في النهاية واجعوا على إن الامام لايأخذ صدقة الخيل من صاحبها جبرا لان زكاتها لاتجب فيعينها بخلاف السائمة فانها جزء منعينها وللامام فيه حق الاخذ ولان الخيل مطمع لكل طامع فلو ولى السعاة اخذ الزكاة فبها لم يتركوها لصاحبها وكان القياس عند ابي يوسىف ومحمد ان تجب الركاة فبهما لانها مأكولة عندهما وانما تركوا القياس لقوله عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الخيل ُ والرقيق الآ ان في الرقيق صدقة الفطر على مرس الركوب بدليل قوله والرقيق الا ان في الرقيق صدقة الغطر والعطرة اعاتجب فى عبد الحدمة (فوله ولافى شى من البغال والحير الا أن تكون التجارة) لقوله عليه السلام ليس فيالكسعة شيُّ وهي الحير والبغال ملحقة بها وقوله الا انتكون للجارة لان الزكاة حينة تعلق بالمالية كسارً اموال التجارة (فوله وليس في الفصلان والجحاجيل والجلان صدقة عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون فيهاكبار) الفصلان جم فصيل وهو اولاد الابل والحلان بضم الحاء وكسرها جع الحجل وهم اولادالغنم واليماجيل اولاد البقر كان قيل ليست هذه الممثلة منجنس الخيل فلم اوردها فيها قيل لان زكاة الخيل مختلف فيها والزكاة في هذه الاشياء مختلف فيها ايضا فاوردها فيها (قُولُه وقال ابو بوسـف فيها واحدة منها) وقال زفر فيها مافي الكبار وبه قال مالك وكان ابوحنيفة اولا يقول تجب فيها مانجب فىالكباروبه اخذزفر ومالك نم رجع فقال نجب فيها واحدة منها وبه اخذ ابو يوسف والشافعي ثم رجع وقال لاتحب فبهاشي وبه اخذ مجد واما اذا كان فيها واحدة من المسنات جعل الكل تبعا لها في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة حتى لايجزيه اخذ واحدة منالصفار وصورة الممثلة اذا اشترى خممة وعشرين فصيلا اواربعين حملا اوثلثين عجلا اووهب له ذلك هل ينعقد عليهما الحول فعند ابى طيفة ومحمد لاوعند ابى يوسـف ينعد حتى لوحال الحول منحين ملكه تجب الزكاة وصورة اخرى اذاكان له نصاب سسائمة فحال عليها سنة اشهر فتوالدت مثل عددها ثم هلكت الاصول وبقبت الاولاد هل يبق حول الاصول على الاولاد فعندهما لاوقال ابو يوسـف يبقى (فخوله ومن وجب عليه مســن فلم يوجد معه اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل اواخذ دونها واخذ الفصل) ظاهر هذا ان الخيسار الى المصدق وهو قول الاسبيماق والصواب ان الخيار الى صاحب المال قال الصريني الصحيح انالخيار الى المصدق اذا كان فيد دفع زيادة لاته في متدار الزيادة شراء والى صاحب المسال اذا اراد لن يدفع الادنى والزيادة لانه دفع بالعبة وفي دفع العبة الخيار الى صاحب المال بالاجاع فان وجب بنت لبون وازادان يدفع بعض جفه فالخيار الى المصدق لما في التشقيص من ضرر و التفاوت بين بنت المخاض وبنت

اللبونشاتان اوعشرون درهما وبين بنت اللبون والحقة كذلك وبين الجقة والجدعة كذلك وبين بنت المخاض والحقة اربع شسياه اواربعون درهما وبين بنث المحاض والجدعة ست شياه اوستون درهما (قول وبجوز دفع الغنم في الزكاة) وكذا في النذور والكفارات والعشر وصدقة الفطر ولايجوز في الهدايا والضَّمايا وقال الشَّافعي لايجوز (في أيه وليس فى العوامل و المعلوفة صدقة) يعنى بالعوامل ولو أسيت وبالمعلوفة ولولم يعمل عليهالان السبب هو المال النامى ودليله الاسمامة اوالاعداد التجارة ولم يوجد ولان فىالملوفة تتراكم المؤنة فينعدم النماء فيها معنى (قول ولا يأخذ المصدق خيار المال ولاردالته) اى ولا رديه (قوله و يؤخذ الوسيط منه) لان فيه نظرا من الجانين لان في اخذ خياره اضراراباصحاب الاموال وفي اخذرذالته اضرارا بالفقراء فيقسمه ثلثة اقسام جيدوردي ووسط ويأخذ من الوسيط ولا يأخذ الرباء وهي التي تربي ولدها ولا الاكولة وهي التي تسمن للامكل ولاانغسل ولاالحامل ويحسب عليدفي سائمة العمياء والجفاء والصغيرة ولايأخذ منها شـيئا لقول عمر رضي الله عند لــــاهيد عد عليهم السخلة ولو آثاك بها الراعي على كفه ولاتأخذها (قو له ومنكان له نصاب ناستفاد في اثناء الحول مالا من جنسه ضمه إلى ماله وزكاه) سواءكان المستفاد من نمائه أولا و بأي وجه استفاده ضمه سواءكان بميراث اوهبة اوغيرذلك وشرطكونه منجنسه اذلوكان من غيرجنسه مزكل وجه كالغنم مع الابل فانه لايضم ولوكان معه نصاب منالسائمة حال عليها الحول فزكاهاتم باعها بدراهم ومعه نصاب منالدراهم قدمضي عليها نصف الحول فعندابي حنيفة لايضم البه ثمن السائمة بليستأنف له حولا جديدا وعندهما يضمه ويزكيهما جيعا وهذا اذاكان تمنالسائمة يبلغنصابا بانفراده امااذا كانلايبلغ نصابا ضمه بالاجاع واماتمن الغلعام المعشور وثمن العبد الذي ادى صدقة فطره فأنه يضم اجتاعاً ولوباع الماشسية قبل الحول بدراهم اوبماشية ضم الثمن الى جنسه بالاجاع اى يضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى الماشية وان جعل الماشية بعد مازكاها علوفة تمياعها ضم ثمنها اجاعا لانها خرجت عن حكم مال ازكاة فل بني نصابا (قوله والسَّائمة هي التي تكنَّفي بارعي في اكثر حولها) لان اصحاب السوائم قد لا يجدون بدا من ان يعلفوا ســوائمهم في بمض الاوتات فجمــل الاقل تابعا للاكثر ثم هذا الذي ذكره من الاسامة في حق ايجساب زكاة السسوائم انسا تصيح ان لوكانت الاسامة للدر والنسل إما اذا كانت للجارة او للعمل والركوب فلا تجب فيها الزكاة اصلا (قوله نان علمها نصف الحول او اكثر فلا زكاة فيها) نان قيل اذا علمها نصف الحول وبيامت نصفه استوى الوجوب وعدمه فبنبغي ان يرجح جانب الوجوب احتباطا لانه عبادة و مبناها على الاحتياط قبل انما لا تثبت الزكاة لآنه وقع الشــك في ثبوت ســـبب الايجاب والترجيم آنما يكون بعد ثبوت السبب (قو له والزكاة عند ابي حنيفة و ابي يوسف واجبة فىالنصاب دون العفو وقال محمد وزفر يتعلق بالنصاب والعفو) وقائدته

فيما اذا هلك العفو و بتى النصاب ببق كل ألوجوب عندهما وقال محمد وزفر يسقط يقدر الها لك كما اذا كان له تسعمن الابل حال عليها الحول ثم هلك منها اربع فعليه في الباقي شاة عندهما وقال محمد وزفر عليه فيالباقي خسسة اتساع شاة وكذا اذاكان معه تمانون من الغنم حال عليها الحول فهلك منها اربعون فعليه فيالباقي شاة وعند مجمد وزفر نصف شاة وان هلك سنون فنصف شاة وعند محمد وزفر ربع شاة ولهذا قال ابو حنيفة يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخيرثم الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو النصاب الاول ومازادعليه تابع له وقال ابويوسف يصرف الهلاك الىالعفواولا ثم الىالنصب شايعا بيائه اربعون مزالابل حال عليها الحول فهلك منهاع شرون فني الباقى اربع شياء عند ابى حنيفة وتاا ابريزسف فيهاعشرون جزء منستة وثلثين جزء منبلت لبونوقال محمدوزفرنصف بلت ُ لبونَ ﴿ فَوْ لِهِ وَاذَا هَلِكَ المَالُ بِعَدُوجُوبِ الزَّكَاةُ سَقَطَتُ عَنْهُ ﴾ قيد بالهلاك لانالاستهلاك لايسقطها لان الزكاة تجب عليه بعد الحول وهو يمسكها على طريق الامانة فاذا استهلكها ضمنها كالوديعة هم الهلاك انما يستقطها اذاكان قبل مطالبة الساعي بها اما اذا ظلبها و لم يسلمها اليد مع القدرة فقد قال الكرخى بجب عليه الضمان وهو قول العراقين لانها امأنة طالبه بها من يملك المطالبة فصمار كالمودع اذا طلب الوديعة فلم يدفعها اليه مع الامكان حتى هلكت وقال ابو طاهر الدباس وابو سهل لايضمن قال فىالنَّهاية وهذا اقربُ الى الققه لان و جوب الضمان يســـتدعي تفوينا و لم يوجد ناما في منع الوديعة نقد بدل الَّيْد فصار مَعُوتًا ليد المالك فيضمن وفي البدايع كافة مشايخ ماوراء النهر قالوا لايضمن ولو طلب الساعي لان المالك مخير انشاء اعطاء العين اوقيمتها فلم ينزمه تسسليم العين فصاركما قبل المطالبة قال فىالنهــاية والاصح عدم الضمان (فو له نان قدم الزَّكاة على الحول وهو مالك للنصاب جاز) لانه ادى بعد ســبب الوجوب قال فىالنهاية لكن بين الآداء مجلاً و بين الآداء في آخر الحول فرق وهو ان المجل يشترط فيه ان لا ينتقص النصاب فيآخر الحول وفيالآداء فيآخر الجول لا يشترط بيانه اذا عجل شاة عن أربعين فحال الحول وعنده تسم وثلثون فلا زكاة عليه حتى انه اذاكان صرفها الىالغثراء وقعت تطوعا وان كانت قائمة بعينها في يد الامام او السساعي استردها واما اذاكان اداؤه في آخر الحول وقعت عن الزكات و ان انتقعي النصــاب بادائه قال الجندي انما يجوز التجميل بشرائط . ثلثة احدها ان يكون الحلول منعندا وحت التجيل والثانى ان يكون النصاب الذي عجل عندكاملا في آخر الحنول والثالث ان لا يفوت اصله فيسا بين ذلك مثله اذا كان له اقل من مائتي درهم او اربع من الابل فهذ امال لا ينعقد عليه الجول فاذا عجل الزكاة ثم كمل التصاب بعد التجيل لا يكون ما عجل زكاة و يكون تطوعاً وكذا اذا كان له مائنا ذرهم . ليختصدني على فقير بنية الزكاة وانتبص النصاب بمقدار ماعجل ولم يستحد شيئا حتى حال والنصاب ناقض كان ما عجل تطوعا وان استفاد شيئا حتى كمل به النصاب قبل الحول ثم حال الحول والنصاب كامل صبح التجيل عن الزكاة و اما اذا كان استفاد ما يكمل به النصاب بعد الحول ثم سمال الحول الثانى ووجبت الزكاة فيا عجل لا يتوب عنها لان التجيل حصل العول الاول ولم يجب عليه زكاة الحول الاول و يجوز التجيل لنصب كثيرة اذا كان فى ملكه نصاب واحد وقال زفر لا يجوز الا عن النصاب الموجود فى ملكه حشرون حتى أنه اذا كان معه خس من الابل فيحل اربع شياه ثم تم الحول و فى ملكه عشرون من الابل فعندنا يجوز عن الكل وعنده لا يجوز الا عن الخس قال لان كل نصاب اصل سسسه ولنا أن النصاب الاول هو الاصل فى السببية والزوائد عليه تابعة له ولو عجل أداء الزكاة الى فتير ثم ايسر قبل الحول اومات اوارتد جاز مادفعه عن الزكاة لان الدفع صبادف الفقر ها يحدث بعده من الغناه والموت لا يؤثر فيه و لو عجل شاة عن خس من الابل فهلكت جيمها وله ار بعون من الفتم لا يقع الشاة عنها كذا فى الينام واما تجيل العشران كان قبل الزراعة لا يجوز وان كان بعد الزراعة بعد النسات جاز فان كان بعد الزراعة قبل النبات جاز عند ابى يوسف وعند مجد لا يجوز وهو الاظهر وان عبل عشر الزراعة قبل النبات جاز عند ابى يوسف وعند مجد لا يجوز وهو الاظهر وان عبل عشر عبر النفيل ان كان بعد طلوعها حاز و ان كان قبله لا يجوز

﴿ باب زكاة الفضة ﴿

قدمها على الذهب لانها اكثر تداولا فيما بين الناس الاثرى ان المهر ونصاب السرقة وقيم المتلفسات يقدر بهائم الفضة تناول المضروب وغيرالمضروب والورق والرقم تختص بالمضروب وجعها رقون بضم الراء (قال رحه الله ليس في اقل منمائتي درّهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم) اي موزونة زنة كل درهم منها ار بعسة عشر قيراطا فقيها . خَشَة دراهم وزنكل درهم اربعة عشر قيراطا يبني على هذا احكام الزكواة ونصاب السرقات وتقدير الديات والمهر والخراج وسواه كانت القضة مضروبة اوغير مضروبة اوحليا فجمع جبع مافى ملكه منهسا من الدراهم و الخواتيم وحلية السيف و اللجام والمرج والكواكب فالمعف و الاواني والمسامير المركبة في السيكاكين والاسبورة و الدماليج والخلاخيل و غير ذلك نان بلغت كلها وزن ماثتي درهم وجب فيها خمســـة ـ دراهم و الا فلا ولا ينعقد عليها الحول حتى تبلغ ما تين نانكان وزنهـــا دون الما تتين وقيمها لجودتها و صياغتها تســاوي ما نين فلاشي فيها واصل هذا ان الاوزان كانت على عهد رسدول الله صلى الله عليه وسلم مختلفة لهنها ماكان زنة الدرهم عشرين قيراطا وهو الذي يسمى وزن عشرة ومنها ماكان وزنه عشرة قراريط وهوالذي يسمى وزن خبســـة و منها ماكان وزن اثني عشر قبراطا و هو الذي يسمي وزن مســتة فكانوا ـ . يتصارفون بها الىزمان عمر رضيالله عنه فاراد ان يستوفى منهم الخراج فطالبهم بالاكثر فشق عليهم فالتمسوا منه التخفيف فجمع حساب زمانه ليتوسطوا بيتهم فاستخرجوالهوزن

السيعة فجمعوا ثلثة دراهم وزنها اثنان واربعون قيراطا فقسموها اثلاثا فكانكل درهم اربعة عثنر فيراطا وانماكانت السبعة وزن عشرة لانك اذاجعت مزكل صنف عشرة دراهم صارالكل احدا وعشرين مثقالا فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل وصورته انك تضربكل واحدمنها فيعشرة وتجمعه يكون اربعمائة وعشرن ثم نقسمها على عشرين نصيح منالقسمة احد وعشرون مثقالا فتلثه سبعة وقال مجدس الفضل المعتبر فيكل زمان بدرهمه وبه افتي جاعة مزالمتــأخر ن الا ان الاول هو المعتبروهو اربعــة عشر قيراطا وعليه اطباق كتب المتقسدمين والمتأخرين وهو الاظهر واعلم الكامتي زدت على الدرهم ثلثة اسباعه كان متقالا وكان المثقال عشر بن قبراطا ومتى نقصت من المثقال ثلثة اعشاره وهو ستة كان درهمـــا لإنَّ الدرهم اربعة عشر قيراطا (فَوْ لِلهُ وَلَاشَيُّ فَيَالَزِيادَةُ حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيهادرهم معالخسة ثم فيكل اربعين درهما درهم) وهذا عند ابي حنيفة (قو له وقال ابو يوسف ومجد مازاد على الما تين فزكاته بحسابه) قلت الزيادة اوكثرت حتى لوكانت الزيادة درهما فنيه جزأ مناربعين جزأ مندرهم وهو ربع عشره (قُولُه واذاكان الغالب على الورق القضة فهي في حكم الفضة) لانها اذاكانت هي الغالبة كان الغش مستهلكا فلا اعتبار به وهو أن تكون الفضة زائدة على النصف (قوله واذا كان الغالب علِيها الغش فهي في حكم العروض) لان غلبته عليها يخرجها عن حكم الفضة بدليـــل جواز بيعها بالفضة منفاضـــلا و انما تكون في حكم العروض اذاكانت بحسال لواحرقهت لايخرج منهسا نصاب اما اذاكان يخلص منها نصاب وجب زكاة الخالص واذا استوى الخالص والغش قال فينابيع اختلف فيه المتأخرون على ثلثة اقوال قال بعضهم يجب خسة احتياطا وقال بعضهم درهمان ونصف وقال بعضهم لايجب شي قوله ويعتبر أن يبلغ قيتهانصابا ولا بدفيه من نية التجارة كسائر العروض

﴿ بَأْبِ زِكَاةَ الذَّهْبِ ﴾

(قال رحه الله ليس فيا دون عشرين مثلاً لا من الذهب صدقة قاذا كانت عشرين مثقالا) زنة كل مثقال منها عشرون قيرا فا (وحال لهليها الحول فقيها نصف مثقال) ولاشي في ازيادة حتى يلغ اربعة مثاقيل فيكون فيها قيرا فان لان الواجب ربع العشر و الاربعة المثاقيل ثمانون قيرا طا و ربع عشرها قيرا طان وقد اعتبر الشرع كل دينار بعشرة دراهم فيكون اربعة مثاقيل كاربعين درهما وهذا قول ابى حنيفة وعندهما نجب في ازيادة بحساب ذلك فقو له وفي تبرالذهب والفضة وحُلِيّهما والآينية منهما الزكاة) النبرالقطعة التي اخرجت من المعدن وهوغير المضروب قوله وحليهما وقال الشافعي كل حلى معدالباس المباح لا تجب فيه الزكاة لنا ماروى عن النبي عليه السلام رأى امرأ تان يطوفان وعليهما سوار ان من ذهب فقال اتأديان زكانهما قالتا لاقال اتحبان ان يسوركا الله بسوار من نارجهنم فقالتا لاقال

فادياز كانهماو إمااليو اقيثو اللائكي والجواهر فلاز كاة فهاو إن كانت حليا الاان تكون المجارة واماالآئية المتخذة منالذهب والقضة والالجمة وغيرها فانزكاة فها واجبة بلاخلاف ولكن يختلف الحكم فبهابين الاداء منعينها والاداء من قيتها فأنه اذاكان له اناء فضة وزنه ماثنان وقيمته ثلثمائة فان ادى منعينه تصدق بربع عشره على الفقير فيشاركه فيه وان ادىمن قبيته فهند مجد يعدل الىخلاف الجنس وهوالذهب لان الجودة عنده معتبرة وعند الىحنيفة اذا ادى خسة دراهم جاز لان الحكم عنده متصور على الوزن وان ادىمن الذهب ما بلغ قيمه خسة دراهم لم يجز اجاءا لان الجودة متقومة عند القابلة بخلاف الجنس والاصل في هذا ان المال الذي تجب فيه الزكاة انكان بما يجرى فيه الرباء فعند ابي حنيفة وابي يوسف يعتبر فيه القدر دون الفيمة و عنــد زفر الفيمة دون القدر و عند محــــــــ انفع الوجهين للفقراء بياته اذاكان له ماثنا قفيز حنطة للجارة فيتها ماثنا درهم حال عليها الحول وقيمتها كذلك فعليه خسسة الفزة جيدة فان استقرض خسة اقتزة ردية قيمها اربعسة دراهم فاداها عن هذه اجزأه وسقطت عنه الزكاة عندهما ولا يجب عليمه شيٌّ غير ذلك لأن الزيادة رباء وقال محمد وزفر عليه ان يؤدى الغضل الى تمام قيمة الواجب ولوكان له ماتًا قمير ردية قيتها مائان فأدى اربعة اقترة جيدة وقيمها خسة دراهم فاداها عن خسة اقترة ردية لاعوز الاعزاربعة منها وعليه تقبر آخر فيقول اصحابنا الثلاثة وقال زفر لاشئ عليه غيردتك لانه يعتبر القيمة دون القدر ومجمد يعتبر أنفعهما للفقراء وهنسا اعتبار القدر انفع ولوكان له ماتنادرهم زيوف اومبهرجة الغالب عليهاالفضة فأدىعنها اربعة جيدةتبلغ قيتها خسة ردية لايجوز الاعن اربعة وعليه درهم آخر عند الثلاثة وقال زفر لاشئ عليه غيرها ولوكانت الدراهم جيدة فأدى عنها خسة زبونا قيمتها اربعة جيدة مقطت عنه الزكاة عندهما لان الجودة ساقطة العبرة عندهما وقال محمد وزفر عليه ان يؤدى الفضل وكذا اذاكان له قلب فضة جيد وزنه مائنان وقيته لجودته وصياغته ثلثماثة ضليه ربع عشره نان ادى خسمة زيو تا اجزأه عندهما وقال محد و زفر عليه ان يؤدى الفضل واجعوا على أنه أذا أدى منالذهب أومن غيره بما سوى القضة فعليه قيمة إلواجب بالغا مابلغ وهي سبعة ونصف وكذا الحكم فيالنذر اذا اوجب على نفسه صدقة قتير حنطة جيدة فأدى تقيزا رديا خرج عن نذره عندهما وقال مجمد وزفر عليه الفضل فلو اوجب تغيرا رديا فادى نصف تغيز جبد لبلغ قبته قبية تغير ردى لايجوز الاعن النصف عندالثلاثة وقلل زفر لاشيء عليه غيره ولو او جب شاتين فتصدق بشاة سمينة تبلغ قيمتها قيمة شاتين جاز لانه لايؤدي الى الربو اوكذا في الزكاة اذا وجب عليه شاتان وسطا فأدى شاة سمينة تبلغ قيمتها قيمة شداتين وسسطين اجزأه وكذا اذاكان الواجب ننت مخاض فأدى بعض ننت لبون اجزآه

🛊 باب زكاة العروض 🏈

اخره عن النقدين لانه نقوم بهما والعروض ماسوي النقدن ﴿ قَالَ رُحِدَاللَّهُ الرَّكَاةُ وَاجِبَةٌ ۖ في عروض التجارة كائنة ماكانت) اى سواء كانت من جنس ماتحب فيه الزكاة اومن غيره كالتباب والحير (قوله يقومها بما هو انفَع المساكين) تفسسير الآتفع ان يقومها بما يبلغ نصابا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف بما اشتراه انكان الثمن من النقود وان اشهراه بغير النقود قومهسا بالنقد الغالب وعند محمد بالنقد الفالب على كل حال سواء اشـــــــراها باحد النقدين اوبغيره والخلاف فيخ اذاكانت تبلغ بكلا النقدين نصابا اما اذا بلفت باحدهما قومها بالبالغ اجماعا بيانه آنه اذا قومها بالدراهم تبلغ مائتين واربعين وانقومها بالدنانير بتبلغ ثلثة وحشرين دينارا ناته يقومها بالدراهم عند ابي حنيفة لانه تجب عليه ستة دراهم ولو قومها بالدنائيريجب نصف متقال وهو لايساوي سنة دراهم لان قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم نانكان لوقومها بالدنانير تبلغ اربصة وعشرين ولوقومها بالدراهم تبلغ مائنين وستة وثلثين فانه يقومها بالدنانيرلانه انفع للفقراء ثم المعتبر فيألفيمة عند ابي حنيفة يوم الحول ولايلتنت بعد ذلك الى زيادة النمية وتقصائها وعندهما يوم الاداء الى النقراء كما اذاكان معه ماثنا تغير حنطة حال عليها الحول وهي تسماوي مائتين فلم يؤ د زكانها حتى نقصت قيتها فصارت تساوى مائة فان ادى منالطعام ادى ربع عشرة خسة اقتزة اجاما وان ادى مناهية ادى خسسة دراهم عندابى حنيفة وعنسدهما درهمين ونصفا وان كان هذا الطعام زاد بعد الحول في السعر حتى صار يساوي ارجمائة نان ادى من عينه ادى ربع عشره اجاما وان ادى من اهمة ادى خسة دراهم عنده وعندهما عشرة دراهم وهذا اذاكانت الزيادة والنقصان منحيث السعر اما اذاكانا منحيث الذات واسسطة الجفاف او البلل او اكل السوس بعضه فنقص كما اذا التلت الحنطة بعد الحول حتى صارت قيتها مائة وقدكانت فينها يوم الحول مأثين اواكل السوس بعضها حتى صارت تساوى ماثة نان ادى من عنها فغمسة اقترة وان ادى من فينهان فدرهمان ونصف اجاما وانكان التغيير الى زيادة بانكانت يوم الحول مبتلة وقيمها مأثنان فيبسمت حتى صارت تساوى اربعمائة نانادي من العين فخمسة اقتزة وإن ادى من القيمة فخمسة در اهر اجاعا لان المستفاد بعد الحول لايضم ونقصان النصاب يستقط قدره منالزكاة (قول واذا كان النصاب كلملا في طرفي الحول فنقصائه فيما بين ذلك لايسفط الزكاة) لانه بشبق اعتبار الكمال في أثنائه اما في اموال التجارة فظاهر لأن التجارة دائما تصرف في المال وتصرفه قديكون رايحا وقد لايكون باز دياد السعر وغلائه واما فيالسوائم فانها لانخلو عن موت وولادة و ريما تعيب بعضها اما في اشداء الحول وانتهائه فلايد من كال النصاب أما في اشدائه فللانعقاد واما فياننهائه فللوجوب وقيد بالنقصان احترازا عما اذا هلك كل النصاب فانه

ينطع الحول به بالاتفاق وقال زفر لا يلزمة الركاة الا إن يكون النصاب كاملا من اول الحول الى آخر ، قوله فنقصانه فيما بين دنك لا بسقط الزكاة معناه انتقس و بق البعض اما اذا هلك كله واستفاد نصابا آخر انقطع حكم النصاب الاول ولومات الرجل فى وسط الحول انقطع حكم الحول وفي الحول وقوله وتضم قيسة العروض الى الذهب والفضة) وكذا يضم بعضها الى بعض وان اختلف اجناسها (فوله وكذا الذهب الى النصة بالهية حتى يتم النصاب عند ابى حنيفة) كما اذا كان معه مائة در هم وخسة مثاقيل قيتها مائة در هم فعليه الركاة عند ابى حنيفة خلاة الهما (فوله وقال ابو يوسف و محد لايضم الذهب الى النصة بالهية ويضم بالاجزاء) كماذا كان معه عشرة دنانير قيتها خسون در هما ومعه ايضا مائة درهم و جبت عليه الزكاة عندهما لكمان النصاب بالاجزاء وكذا عنده ايضا احتياطا لجهة النقراء

🛊 باب زكاة الزروع والثمار 🏈

المراد بالزكاة ههنا العشر وتسميته زكاة خرجت على قولهما لانهما يتسترطان النعساب والبقاء فكان نوع زكاة وكذا عند ابي حنيفة لماكان مصرى مصرف الزكاة سمى زكاة (قال رجه الله قال ابو حنيفة في قليل ما خرجته الارض وكثيره العشر) حــد القليل الصاع ومادونه لاشي فيه وقبل حده نصف صاع والمراد بالارض هنا العشرية وفيه اشارة انى انه لايلتفت المالمالك سواءكان بالغا اوصبيا اومجنونا اوعبذا اوكانت الارش وتناهل الرباطات اوالمساجد او المدارس (قوله سواه سني سيما) السيم الماه الجاري (على او سفيد السماء) يعني المطرقال الله تعالى و ارسلنا السماء عليهم مدرارا و قال الشاعر اذا وقع السماء بارض قوم رعيًّاها وان كانوا غضابا (قول الاالحطب والقصب والحشيش) لآن هذه الاشياء لاتستنبت عادة بل تنتي عنالارض وكذا السعف لاشي فيه لانه مزاغصان الثجر والشجرلاع شرفيه وكذا التبن لاشي فيه ايضالانه ساق الحبوب كالشجر للثمار ولانالمتصود عندهما هوالثمر والحب واما إذا قصدبالثجر الاستغلال كثجر الصنرح نانه بحث فيه العشرواما القصب فهو ثلثة انواع قصب السكروقصب الذريرة والقصب الغارسى نتصب السكر و قصب الذريرة فيهما العشر و الذريرة هو قصب السنبل وامأ تمسب النارسي فلاشئ فيه لاته لايستنبت و هذا اذا كان في اطراف الارض اما اذا أنخذ لونسد مفصبة وسجوة او منبتا للحشيش وساق اليه الماء ومنع الناس منه يجب فيه العشر ﴿ فَو لِهِ وَمَالَ ابُو يُوسِفُ وَمُحَدُّ لَا يُجِبُ العشر الا فَجَالِهُ ثُمُرَةً بَاقِيةٌ ﴾ اى تيم عينه حولًا من غسير تكلف ولا تشميس ممايعتات كالحنطة و الشسعيرو الدرة والدخن و الارز و الجاورس والعسدس والماش والو بيا وهي الدجر والجمص والبري والهنسديا والتمر والزبيب ومااشبه ذلك بما يقصد به الاكل وهو يبق سنة اوينتفع به انتفاعا عاماكالزغفران

والعصغرو الفلفل والكمون والخردل والكزيرة نقيه العثيروفي السميم العثير فان عصير قبل ان يؤخذ منـــه العشر اخذ من دهنه ولم يؤخذ من النجيرة شيُّ وكذا الزنتونُّ على هــذا ويجب العشر في الجوز و النوز والبصل و الثوم في الصحيح و لإعشر في الادوية كالسعزو الشونيز والحلف والحلبة وقيل يجب فىالشونيز العشر وهو حبة السسوداء ولاشئ في الخطمي والوسمة ويزرة ولافي الانسنان ولافيا بخرج من الخشيب كالقطران والملت والقت والصمغ ولاشئ فيمزر الباديجان والجزر ولافي بزرالقناء والبطيخ والدما والخيار لان هذه الانسياء لاتصلح الا الزراعة دون الاكل (قو له اذا بلغ خسة اوسق والوسق سنون صاماً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم) قال في الصحاح الوسق بكسر الواو والوسق مائنان واربعون منا وهو عبارة عن حل جل وجلة الاوساق الخسة ثلثمائة صباع قال الصيريني رجه الله الصباع اربعة از مد زمدي زبيد السنغري فيكون الوسق اربعة وعشرين منا فالخسة الاوسق على هذا اربعة امداد الاربع وعلى تخريج ان الصاع خسة ارطال و ثلث مدان و نصف بالسنغرى ولان نسبة خسة ارطال وثلث في الخضروات عندهما عشر) فإن كانت النجارة بحد فها زكاة التجارة بالاتفاق إذا بلغت قيتها ماننا درهم والخضر اوات مأليس له نمرة باقية كالبقول والرطاب فالبقول كالكرات والبغل والسلق ونحو ذاك والرطاب كالقثاء والبطيع والبادنجان والسيفرجل والرمان . و النفاح واشــباه ذلك و اما البصل فروى محمد ان فيه العشر لانه ستى في امدى الناس وينتفع به انتفاعا عاما ويدخل تحت الكيل و العنب ان كان يجئ سه منالز بيب مقدار خسة اؤسق فنيه العشر ونهلك بال بخرص حافاقان بلغ مغه ارذلك فنيه العشر اونصفه انكان بستي بغرب اودالية وان لم يبلغ ذلك فلاشئ فيه وعن محد اذا كان العنب رقيقا لابصلح الالماء ولايجيَّ منه الزبيب لاشي فيه وانكثر (قوله وماسق بفُرُب اودالبة اوسانية ضبه نصف العشر) الدالية الدولاب والسانية البعير الذي يستقايه الماء (قو له على القولين) إي على اختلاف القولين عند ابي حنيفة لايشترط النصاب والبقاء وعندهما يشترط ولوسق الزرع فيبمض السنة سيماوفي بعضها بالغرب فالمعبر الاغلب منذاك كافي السوائم اذاعلفها صاحبا فيالحول واختلفوا فيوقت وجوب العشر فيألخار والزرع نقال الوحنيفة وزفر يجب عند عهورالثمرة وإلا من عليها من القساد وان لم يستمنى الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع بها وكال الو وسف عند استعمَّاق الحصاد وقال مجد اذا حصدت وصارت في الجرين وقائدته فيما أذا اكل منه شيئًا بعد ماصار جهيشًا اواطمُ غيره منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما اكل واطم عندابي حنيفة وزفر وتال ابو يوسف ومحسد لا يضمن و يحتسب به في تحكميل الاوسق : ولايحتسب به في الوجوب يعني اذا بلغ المأكول مع البا في خسسة او سق وجيب: العشر في الباقي لاغير وان اكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان حصد ضمن عند

ابی حنیفة و ابی یوسیف و زفر و لم یضمن عنید مجد وان اکل منها بعید ما صارت في الجرين ضمن اجماعاً وما تلف بغير صنعه بعد حصاده او سرق فلا عشر في الذاهب بالاجاع ويحسب عليه في تمام الاوسق عندهما انكان بعد الوجوب حتى ان الباقي لوكان مع الذاهب خسة اوسق يحب العشر فيالباقي لاغيروعن ابي يوسف لايعتبرالذاهب ويعتبر في الباقي حسة اوسق فان اخذ من متلفد ضمانه ادى عشر، وعشر مايق (قو له وقال ابو يوسف فيما لايوسق) اىلايكال (كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلفت قبيته خسة اوسق منادني ما دخل تحت الوسق) قال صاحب الهداية كالذرة في زماننا وتحن نقول كالحمراء والدخن في بلادنا (قو له وقال مجمد يجب العشر اذا بلغ الحارج خسة امثال اعلاما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خسة اجال) كل جل ثلثاثة من (وفي الزعفران خسة امناء) والمن ستة وعشرون اوقية (قو له وفي العسل العشر قل اوكثر اذا اخذ من ارض العشر) لما روى ان بني شبابة بفتح الشين قوم من ختم بالطائف كانت لهم نحلُ وكانوا بؤدون من عسلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر قرب قربة وكان يحمى لهم واديهم فلساكان في زمن عمر رضي الله عنه أشعمل عليهم مسفيان ن عبد الله النفغ وأوا أن يعطوه شيئًا من العسيل فكنب إلى عمر رضي الله عنه مذلك فكتب اليه عران العل ذباب غيث يسبوقه الله تعالى الى من يشاه فإن ادوا اليك ما كاتوا يؤدونه الى رسول اقة صلى الله عليه وسلم فاحم لهم واديهم وإلا فغل بينهم و بين الناس فدفعوا اليه حينئذ العشر منه كذا فياأنهاية والمعنى فيه أن أتنحل تأكل من أنوار الشجر ومن تمارها كما قال الله تعالى ثم كلي من كل الثمرات والعسل منولد من الثمارو في الثمار إذا كانت فيالارض العشرية العشر فكذا ما يتولدمنها و اما اذا كانت الارض خراجية لم يجب فها شئ لان نمسارها لم بجب فيها عشر وجذا ظرق دود التزنانه يأكل الورق دون المثار و ليس فيالاوراق شيُّ فكذا ما يتولد منها والذي يتولد من دود القرهو. الاريسم ولا أ عشر فيه لما ذكرنا ثم عند ابي حنيفة بجب العشر فهالمسسل قل اوكثر لانه بجري مجري: الثمار والعشر عنده مجب في قليل الثمار وكثيرها لانه لا يعتبر فيها النصاب (في له و قال أ الويوسف لاشئ فيه حتى يبلغ عشرة ازقاق) كل زق خسون منا ومجموعه خسمائة من ﴿ فِي لِمُومِّلُ مُحَدِّجُمَةَ افراق والفرق سنة وثلثون رطلا) القرق بفتحتين الماء يأخذ سنة عشر رطلاكذا فىالمستصنى والمحدثون يسكنون الراءوانما اعتبره بخمسة افراق على اصله في اعتبار خسسة امثال اعلا ما يقدر به نوعه (قوله و ليس في الخارج من ارض الخراج عشر) يحتمل أن يرجع إلى ما يخرج منها من العسسل و يحتمل من الحبوب والثمارّ والله أعلم

흊 باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن\ايجوز 🔖

لما ذكر الزكاة على تصدادها وكانت لابدلها من المصارف اورد باب المصارف (قال

رجه الله قال الله تعالى انما الصدقات للفتراء والمساكين الآية) اللام في هذا لبيان جهة ألمستحق لاهتشريك وانقسمة بلكل صنف بما ذكرهم الله يجوز للانسسان دفع صدقته كلها اليه دون بغية الاصناف ويجوز إلى واحد من الصنف لانكل صنف منهرلا يحصى والاضافة الىمن لايحصى لايكون الخليك وانما هولبيان الجهة فيتناول الجنس وهوالواحد الاترى ان من حلف لايشرب ما دجلة فشرب منه جرعة واحسدة حنث لاته لا يقدر على شربه كله فعلم انهذه الاصناف الثمانية بجملتهم الزكاة مثل الكعبة الصلاة وكل صف منهم مثل جزء من الكعبة و استقبال جزء من الكعبة كاف وقوله تعالى ابما لاتبات المذكور ونني ماعداه وهي حصر لجنس الصدقات على هذه الاصناف المعدودة وانها مختصة بم مقصرة عليهم كانه تال انما هى لهم وكيست لنيرهم قوله الآية بالرفع والنصب فازفع على تقدير الآية بمَّامها والنصب على تقدير اتم الآية وعدل عن اللام الى في فيالاربعة الاخيرة ليؤنن بانهم ارسخ في استعقاق التصدق عليم بمن سبق ذكره لان في الوعاء وتكرير فى فوله وفى سبيل الله وابن السبيل يؤذن بترجيم هذين على الرقاب والفارمين (قولد فهذه تمانية اصناف قدسقط منها المؤلفة) وهم ثلثة اصناف صنف كان يؤلفهم النبي صلى الله عليه وسلم ليسلوا و يسلم قومهم باسلامهم وصنف منهم أسلواو لكن على ضعف فيريد تقريرهم عليه وصنف يعطيهم لدفع شرهم مشل عبساس بن مرداس السلى وعيينة بن حصن الترارى وصغو ان ابن امية القرشي والاقرع بن عابس التميمي وسسفيان بن حرب الاموى ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم خوة منهم لانالانها. صلوبات الله عليم لايخافون الاالة تعالى وانما يعطيهم خشية ان يكبير الله على وجوههم في نارجهنم فان قبل كيف جاز ان يصرف اليم وهم كفسار قبل لأنَّ الجهساد فرض على خراء السلينُ واغنيائهم فكان الدفع البهم منمال الفقراء قائمها مقام جهادهم فيذنك الوقت فكانه دضه اليهم ثم سُعَط هذا السهم بوناة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا مات رسول الله صلى الله عليه و سيلم جامت المؤلفة الى ابي بكر رضى الله عنه و طلبوا منه ان يكتب لهم بعادتهم فكتب لهم فذهبوا بالكتساب الى عمر رضى الله عنه ليأخلوا خطه على الصحيفة غزقها متال لاحاجة لنابكم فقد اعزالله الاسلام واغنى عنكم اما أسلتم والا فالسيف بيننا وبينكم فرجعوا الى ابى بكر فتالواله انت الحليفة ام هو فقال هو ان شاء وامضى ماضله عر قوله. قدسقط منها المؤلفة لان الاجاع انعقد على ذلك (قوله فالفقير منله ادني شي والمسكين من لا شيُّ له) قال في البنابِع الفقير هو الذي لابسـئل الناس ولا يطوف على الايواب والمسكين هو الذي يسـئل و يطوف على الابواب فان قبل البـْـداية بالفتراء دليل على انهم احوج قلنا انما بدأ بهم لانهم لايستالون فالاهتمام بهم مقدم على من يسئل وهدا . خلاف لأبطهرله نائدة في الزكاة لأنه لايجوز الدفع إلى جيعهم وأنما يظهر في الوصايا والاوقاف وهل الققراء والمسماكين صنف اوصنفان كال قاضي خان صنفان عنسد ابي حنيفة و قال

الووسف صنف واحد وفائدته اذا اوصى شلث ماله لفلان والفقراء والمساكيز على قول ابي حنيفة التلث بينهم اثلاثا وعلى قول ابي يوسف نصفان فسفد لقلان و نصفه الفتراء والمساكين (قو له والعسامل بدفع اليه الامام اناعِل بقدر عمله) اي بعطيه مأبكُّفيه -واعوانه بالمروف غير مقدر بالثن والعبامل هو السباعي الذي نصبه الامام على اخذ. الصدقات ولو هلك المال في د العامل اوضاع مقط حقد واجزأ عن الزكاة عن المؤدين ولا يجوز انبعطي العامل الهاشمي مزازكاة شيئا تنزيها لقرابة رسولالله صلى الله عليه وسلم عنشبة الوسخ ويجوز لغيرالهاشمى ذئمت وانكان غنيا لانالغنى لايواذىالهاشمى في أستحقاق الكرامة فانجمل الهاشمي عاملاو اعطى من غير الزكاة فلابأس به تم الذي بأخذه العامل اجرة منوجدحتي بجوزله مع الغني وصدقة منوجه حتىلابجوز فعاملالهاشمى تنزيها له سنها (قوله وفي الرتاب يعني المكاتبون في فك رقابهم) الامكانب الهاشمي نانه لابعطي منها شيئا يخلاف مكاتب انفني اذاكان كبيرا اواما اداكان صغيرا فلا يجوز نان عجز المكاتب وقد دفع البه الزكاة يطيب لمولاه الفنى اكله وكذا اذا دفعت الزكاة الى المتغير مم استفنى والزكاة باقية في ده يطيب له أكلها (فو له والفارم من زمددين) اي يحيط عاله اولا علك نصابا فاضلا عن دنه وكذا إذا كان له دن على غرم لم يكن به غنيا سواء كان نصابا اواكثر لانه لميكن بذلك غنيا (فولد وفي سبيل الله منقطع الغزاة) هذا عندابي يوسف وعند محد منقطع إلحاج وفائدة الخلاف فيالوصية (قو له وان السبيل مزكان له مال في وطنه وهو في مكان لاشي له فيهُ ﴾ ولا تجد من بدينه فيعظي من الزكاة لحاجته ـ وانما يأخذ مايكفيه الى وطنه لاغيروسمي ابن السبيل لانه ملازم السفر والسبيل الطريق فنسب اليه ولوكان معه مايوصله الى بلده من زاد وجلوه لم يحز أن يعطى منازكاة لانه غرمخساج (قو له وللماك اندفع الى كل واحد منهم ان فنصر على صنف واحد) وقال الشافعي لا بحوز الا ان بصرف الى كل ثلاثة من كل صنف (فو له ولا معم الى ذمي) و يجوز دفع صدقة النطوع البه اجاعاً واختلفوا في صدقة الفطر والنذور والكفارات.ضندهما يجوز دخها الى الذى الا انالصرف الى خراء السلين افضلوعند ابى وسف لانجوز اعتبارا بازكاة واما الحربي المستأمن فلايجوز صرف الزكاة والصدقة الواجبة اليد بالاجاع وبجوز صرف صدقة التطوع اليه (قوله ولا بني بها مسجد ولايكفن بهـا ميت) لانعد م 'خليك منه وهو الركن والدليل على ان التمليك لايتحقق في تكفين الميت أن الدُّنب لو أكل الميت يكون الكفن المكفن الإلوارث كذا في النساية وكذا لايقضى بها دينميت ولايبني بهاالسقايات ولأيحفر بها الآبار ولا يجوز الا ان خبضها فتراوينبضها له ولى او وكيل لإنها تمليك ولا بدفيها من النبض ولهذا لايجوز اطعامها بطريق الاباحة وأن قضي بها دن حي أنكان بغيره أمره لا يجوز وأنكان بأمرمجاز أذا كان فتراً وكانه تصدق به عليه ويكون التسابض كالوكيل له في قبض الصدفة (قو له

ولايشترى بها رقبة تعنق) لانالعنق استقاط الملك وليس بمُليك (فَوَلَهُ وَلَا تَدْفُعُ الى غنى) لقوله عليه السلام لاتحل اتصدقة لغنى واعلم آنه لايجوز دفعها الى تمانية الغنى وولد الغني الصغير وزوجة الغني اذاكان لهما مهر عليه وعبد الغني القن ولا تدفع الى ولمده و ولمد ولده وابويه واجداده واحد الزوجين الى الآخر وبني هاشم والكافر سواه كان ذميا اوحربيا فقوله الى غنى يعنى غنيا يمكنه الانتفياع بماله حتى لايدخل عليه ابن السبيل والغني هو مزيملك نصابا منالنقدين اوماقينه نصاب فاضلا عن حوابجه الاصلية من ثيابه ودار سكناه واثاثه وعبيد خدمته ودواب ركوبه وسلاح استعماله ثم الغناء على ضربين غناء بحرم طلب الصدقة وقبولها وغناء بحرم السبؤال ولايحرم الاخذ من غير يحرم على التصدق الاعطاء اذاكان عالما يحاله يقينا اوباكثر رأيه ولاتسقط عند الزكاة بالتصدق عليه ويحل للاغنياء صدقة الوقف اذا سماهم الواقف ولودفع الىالغني صدقة التطوع جازله اخذها واما الفناء الذي يحرم السؤال فهو ان يكون له قوت بومه فصاعدا ومزكان له دين ِحال على موسر مقر ببلغ نصبابا لايجوز له اخذ الصدقة وانكان منكرا وله بينة عادلة فكذلك ايضا وان لم يكنُّ له بينة اوكانت الاانها غير عادلة لم يجز له اخذ الزكاة حتى يحلفه واما اذاكان مؤجلا حل له الاخذ الى ان يحل الدين فلا يأخذ الاقدر الكفاية ألى وقت الحلول (فحوله ولا يدفع المزى زكاته الى ابيه وجد، وان علا) ســواءكان منجهة الآباء اوالامهات لان منافع الاملاك بينهما متصلة ملا ينحقق التمليك على الكمال ولان نفقتهم عليه مستحثة ومواساتهم عليه واجبة من طريق الصلة فلايجوز انيستمقوها مزجهة اخرى كالولد الصغيرولأن مال الابن مضاف الى الاب قال عليه السسلام انت ومالك لابيك وكذا دفع عشره وسسائر واجباته لانجوز اليهم مخلاف الزكاة إذا اصابه له أن يعطبهم من خسم من كان منهم محتاجا لان له أن يعسبك منه لنفسمه اذا كان محتساجاً فكذاله ان يعطيهم منه (قوله ولا الى ولد، وولد ولد، وان وسنغل) سواء كانوا من جهة الذكورا والاناث وسواء كانوا صفارا اوكبارا لانه انكان صغيرا فنغته على ابيه واخيه وانكانكبيرا فلابجوز ابضا لعدم خلوص الخروج عن ملك الاب لان الوالد شبهة في ملك انه فكان مايد فعد الى و لده كالباقي على ملكه من وجه وكذا المخلوق مزمائه مزالزناء لابعطيه زكاته وكذا اذا نبي ولده ايضا ولو تزوجت اهرأة القائب فولدت قال ابو حنيفة الولد منالاول ومع هذا لانجوز للاول دفع زكأته اليهم ولاتجوز شهادتهم له كذا ذكره المرتاشي كذا في النهاية وفي الواضات روى عن ابى حنيفة ان الاولاد من الثاني رجع الى هذا القول وعليه الفتوى (فنو له ولا الى امرأته) لان بيثهما اشتراكا فىالمنافع واختلاطا فىاموالهما قالىالله تعالى ووجدك عائلا فاغنى قبل بمال خديجة رضى الله عنها كذا في النهاية (فوله ولاتدفع المرأة الى زوجها عنـــد ابي

حنيفة) لما ذكرنا (فَوْ لَهُ وَقَالَ أَوْ يُوسِفُ وَمُحَدَّ لَدُفُعُ اللَّهِ) لما روى أن ريب أمرأة ان مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دفع الصَّدقة الى زوجه فعال لك اجران أجر الصدقة وأجر الصلة وهو محمول عنسدابي حنيفة على صدقة النطوع لانهاكانت صنايع اليدن نعمل للناس فتأخذ منهم لانهاكانت موسرة (قول، ولايدفع الى مكاتبهولا الى علوكه) وكذا لايدفع الى مديرته و امهات اولاده لعسدم التمليك اذكسب المملوك لمند. وله حق في كسب مكاتبه والمكاتب عبد مابقي عليه در هرور بما يعجز فيكون الكسب للولى قال فىالنهاية وله حتى فى كسب مكاتبه حتى انه لوتزوج جارية مكاتبة لم يجزكمالو تزوج حارية نفسمه (قوله و لا الى مملوك غني) لان الملك وا فع لمولاء ومدبر الغني و ام ولد. عنزلة القن وما دون الغني ان كان مديونا ودينه مستغرق لرقبته وكسبه جاز الدفع عند ابي حنيفة لان المولى لايملك مافى يده وعندهما لا يجوز واما اذا لم يكن عليه دين لايجوز الدفع البه اجماعا ومكاتب الغنى بجوز الدفع البسه لقوله تعالى وفى الرقاب (قوله ولاالى ولد غنيم اذا كان صغيرا) لانه بعد غنيا بمال ابيه بخلاف ماأذا كان كبيرا فقيرا فأنه بجوز الدفع اليه لابه لابعد غنيا بيسار ابيه ولوكانت نفقته عليه بانكان زمنا وقبل ان كان زمنا بجوز الدفع اليه قبل ان يفرض تفقته على ابيه بالاجاع وبعــد الفرض بجوز عند محمد لانه لا يصمير غنيا بمقدار النفقة و قال ابو يوسسف لايجوز بعد الفرض وهكذا حكم البنت الكبسيرة وفي الغثاوي اذا دفع الى النة الغني الكبسيرة قال بعضهم يجوز لانها لاتعمد غنية بغناء ابيها و زوجها و قال بعضهم لايجوز وهو الاصح واما ابو الغني فيجنوز دفع الزكاة اليه اذاكان فقيرا واما زوجة الغني اذا لم يكن لها علَى زوجها مهر قال بمضهم تعطى و قال في المنتقي لانعطى عند ابي يوسف وتعطى عند مجمد وفيالكرخي تعطى عندهما وقال ابو يوسف لاتعطى والاصيح قولهما وانكان لهامهر يبلغ ماثتي درهم انكان مصرا يجوز لها الاخذوالدافع الاعطاء وانكان موسرا فكذلك يجوز ايضا عندابي حنيفة وعندهما لايجوز بناءعلى ان المهر في الذمة ليس بنصاب عنده وعندهما هونصاب وجيع ماذكرنافي المصارف حكمهم سواق الزكاة وصدقة الفطرو النذور والكفارات والعشور الافيالكنوز والمعادن خاصة فان خس ذلك يجوز صرفه الى الوالدين والروج والزوحة لانه يجوزان يحبسه لنفسه اذاكانت الاربعة الاخاس لاتكفيه فادحاز لنفسه نئیر. او لی قال فی الفتاوی رجل له اخ قضی القاضی علیه بنفتنه فکسا، و سممه بنوی ٨ الركاة.فعند ابي يوسف يجوز فيهما وعند محمد يجوز فيالكسسوة ولا يجوز فيالاطعام ومنهال يُقبِّه يكسوه وينفقه من الزكاة جاز فىالكسوة دون الاطمام لانه فىالاطمام اياحة الا أن يدفع الى يده وعن أبي يوسف بجوز فيهما رجل أعطى فتيرا منزكاته أومن عشر ارضه اومن فطرته ثم ان النقير الحمه المعطى لايجوز ذلك الاعلى سبيل التمليك ولا يجوز على سبيل الاباحة وكذا لايجوز لغني آخراوها شمى اولابي المعطى اولانه اذاكان على

حبيل الا باحة و يجوز على سسبيل التمليك نان تبدلت العين المعطاة يآن باعها الفقير بمين اخرى بان كان تمرا فباعد بزبيب او بحنطة اوما اشبه ذلك جاز فيها الا باحسة و تبدل العين كتبدل الملك (فَوْلِه ولا يدفع الى بني هاشم) يعني اجنبي لابدفع اليهم بالاجاع وهل يجوز أن يدفع بعضهم الى بعض عندهما لايجوز وقال الويوسف يجوز وأماالتطوع فبجوز صرفه البهم لانالمال فيالزكات كالماء تدنس باسقاط الفرض والتطوع بمزاة التبرد بالماء وكذا بجوزصرف صدقة الاوتاف اليهم اذاسماهم الواقف فىالوقف واما اذالم يسمهم الواقف فلا يجوز لانه اذا سماهم كان حكم ذلك حكم التطوع بدلالة انه يجوز للواقف ان يشرطه للاغتباء فكذا لبني هاشم كذا فيالكرخي واما اذا اطلق الوقف لم يحزء لانها تكون صدقة واجبة و بجوز صرف خس الركاز والمدن الى فتراء بني هاشم ولايجوز لهم النذور والكفارات ولاصدقة الفطر ولاجزاء الصبدلانها صدقة واجبة كذا 🐔 أبي يوسف ولايجوز لبني هاشم أن يعملوا على الصدقة لانها وأن كانت أجرة من وجدفهي صدقة من وجه واستوى الخطر والا باحة فغلب الخطر قال ابو يوسف الا ان يكون رزقهم على العمل من غيرها فبحوز (قُوله وهم آل على وآل العباس الى آخره) لان هؤلاء كلهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف وقائدة التخصيص بها ولاءانه يجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي لهب لانهم لم يناصروا النبي صلى الله عُليه وسلم (فَوْله ومواليم) اي عبيدهم لان مواليم شرفوا بشرفهم وامامكاتبوهم فذكر فىالوجير خلافا والظاهر منه انه لايجوز (قوله وقال ابوحنيفة ومحمد اذا دفعالزكاة الىرجل يظنه فقيرا ثم بان آنه غني اوهاشمي اوكافر اودفع في ظلمة الى فقيرتم بان انه ابوء او ابند فلا اعادة هليد) هذا اذا تحرى ودفع واكبرزأيه انه مصرف امااذا شك ولم يتمر اوتعرا ودفع فياكبر رأيه انهليس مصرف لأيجزيه الا اذا علم أنه فتيرهو الصحيح وروى ابن شجاع عن ابي حنيفة أنه لا يجوز في الوالدين والولد والزوجمة كذا في الينابِ اوكافر بعني الذمي اما الحربي فلا يجوز (قُولُه وقال أبو يوسـف لايجوز وعليه الأعادة) لظهور خطائه بيتين وأمكان الوقوف على هذهالاشياء ولعما ماروى ان يزيد بن معن دفع صدقته الى رجل وامر. ان يتصدق بها فدفعها الى ابيه ليسلا فلا أصبح رأها في يده فاختصما الى رسسول الله صلى الله عليه وسَّلَم فَتَالَ بَايِرَبِهُ لِكُ مَانُويتُ وَلَكَ بِاحْنَ مَا الْحَذْتُ ﴿ قُولُهُ وَلَوْ دَفْعَ الْي شَخْص بظنه فتيرا ثم علم أنه عبده اومكانبه لم بجز) في قولهم جيما لانها ملكه فلا يتحقق التمليك لمعدم اهلیة الملك وكذا اذا كان مدبرة او ام ولد لایجز یه و بنزمه الاعادة (قوله ولا یجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من اى مال) سواء كان النصاب ناميا او غير نام حتى لوكان له بيت لايسكند يسساوي مائتي درهم لايجوز صرف ازكاة اليه وهسذا النصاب المعتبر فيجوب الفطرة والاضحية تال في المرغيباني اذا كان له خس من الابل فيتهما اقل من مائتي درهم يحل له الزكاة وتجب عليه ولهذا يظهر ان المعتبر نصاب النقد من اى مال كان بلغ نصابا من جنسه اولم يلغ وقوله الى مزيمك نصابا الشرط ان يكون النصباب فاضلا عن حوايجه الاصلية (يُولِد و يجوز دخها الى من يملك اقل منذلك وان كان صحيحا مكتسباً ﴾ لانه فتيرالا انه يحرم عليه السؤال ويكره ان يدفع الى فتيرواحد مائتى درهم خساعدا نان دخع جاز وقال زفر لايجوز لانالغناء تارنالاداء فعصل الاداء المالغني ولنأ انالغني حكم الآداء فيتعقبه لان الحكم لايكون الا بعد العلة لكنه يكره لقرب الغناء مند كن صلى و بقر به نجاسة نانه يكره قال هشام سألت ابا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين فتال يأخذ واحدا ويرد واحداكذا في العناوي وهذا كله اذا كان المدفوح اليه غيرمديون ولاله عيال اما اذا كان مديونا وله عيال فلا بأس ان يعطيه متسدار مآلو و زعه على عياله اصاب كل واحد منهم دون المائين لان النصدق عليه في المعني تصدق على عبساله كذا قال السرخسي وكذا في الدين لا بأس ان يعطيه مقدار دينه وما يغضل عنه دون المائتين ولو دفع زكاته الى مزيخدمه ويقضى حوائجه او الى منبشره ببشارة او الى مناهدي له هدية جاز الا انينس على التعويض كذا في ابضاح الصريني و لو تصدق بالركاة على صي او مجنون متبضد له ولب اومن يعوله جاز وانكان الصي يعقل متبض لنفسه جاز والقيط يقبض له الملتقط (قوله و يكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما يغرق صدقة كل قوم فيهم) لان فيه رعاية حق الجوار فهماكانت الجاورة اقرب كان رعايتها اوجب فان نقلها الى غيرهم اجزأه وان كان مكروها لان المصرف مطلق النقراء بالنص واعا يكره نقلها اذاكان فيحينها بان اخرجها بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل وفي التتاوى رجل له مال في يد شريكه فىغيرمصره تائه يصرف الزكاة الى مقراء الموضع الذى فيعالمال دون المصر الذى هو فيه ولوكان مكان المال وصبة للفتراء كانها تصرف الى فتراء البلد الذي فيه الموصى والإصل ان فيالزكاة يعتبرمكان المال وفيالقطرة عننفسمه مكانه بالإجساع وعن عبيده مو اولاده مكان العبيد والاولاد عند إلى يوسسف وقال محد مكان الاب والمولى وهو العميم (قوله الا أن يقلها الانسان إلى قرابته أو إلى قومهم أحوج اليها مناهل بلده) لما فيه منالصلة وزيادة دفع الحاجة واعلم أن الافضل فيالزكاة والقطرة والنذور الصرف اولا الى الاخسوة وللاخسوات ثم الى اولادهم ثم الى الاعسام والمسسات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوال والخالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارسام منبعدهم ثم الى الجيران ثم الى اهل حازته ثم الى اهل مصره اوقريته ولايقلها الى بلد اخرى الا اذا كانوا احوج اليها من اهل بلد. اوقرابته والله اعلم

﴾ باب صدقة القطر ﴾

هذا من باب اضافة الثي الى شرطه كما في جنة الاسلام وقيل من بلب اضافة المشي الى سبيد

كما فيحج البيث وصلاة الظهر وساحبتها للزكاة لانها منالوظائف المالية الا ان الزكاة ارفع درجد منها لشوتها بالقرأن فقدمت عليها وذكر فيالمبسوط هذا الباب عقيب الصومعلي اعتبار الترتيب الطبيعي اذهي بعد الصوم طبعا وذكرها أنشيخ هنا لانها عبسادة مالية كالركاة ولان تقديمها على الصوم جائز على بعض الاقوال ثم هي منحقوق الله عند مجد حتى لاتجب فيمال الصبي والمجنون عنده وهي عندهما منحقوق العباد يعني انها حق للغفرا. حتى انها نجب في مال الصبي والمجنون مثل حقوق الآدميين (قال رجه الله صدقة الفطر واجبة) أي عملاً لاأعتقاداً ذكر الوجوب هنا أريد بهكونه بين الفرض والسنة قال الامام ألمحيوى واجبات الانسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوى الارحام والوثر ر. لأضية والعمرة وخدمة الموالدين توخدمة المرأة لزوجها (قوله على الحر المسلم) احترازا عن العبد والكافراما العبد فلاتجب عليه بلعلى سيده لاجله واما الكافرفلانه ليس مناهل العبادة وانما لم يشترط البلوغ والعقل لانهما ليسا بشرط عندهما خلافا لمحمد حتىان عندهما تجب على الصي والمجنون اذاكان لهما مال وعند محمد لاتجب عليهما ثم أنه يحتاج الى معرفة احدعتهر شيئا سبها وهي رأس عوته ويل عليه وصفتها وهي واجبة ثلث وجوبها بالاحاديث المشهورة وهوقوله عليه السلام ادوا عزكل حروعبد صغيراوكبير نصف صاع من بر اوصاع من شعير وقال ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والانثي والحر والعب دصاعا من تمر اوصاعا منشعيروشر طهساً وهي فىالانسسان الحرية والاسلام والغناء وفىالوقت طلوع العبر من يوم القطر وفىالواجب ان لاتنقص مننصف صاع وركنها وهو اداء قدر الواجب الىمن يستحقه وحكمها وهو المروج من عهدة الواجب فيالدنيا ولبل الثواب فيالا خرة ومنتجب عليه وهو الحر المسلم الغني وقدر الواجب وهونصف صاع من بر اوصاع من شــعيراوتمر وبما يتأدى الواجب وهو مناربعة الحنطة والشسعيروالتمر والزبيب ووقت الوجوب وهوطلسوع أ القبر من يوم القطر ووقت الاستحباب وهو قبل الخروج الى المصلى ومكان الاداء وهو مكان منتجب عليه لامكان منوجبت عليهلاجلهم منالاو لاد والعبيد بخلاف الزكاة فان هناك المتبرمكان المال لان الوجوب في صدقة القطر متملــق بذمته وفي الركاة الواجب جزء من المال حتى ان الزكاة تستقط بهلاك المال وصدقة الفطر لاتسقط بهلاك العبيد بعد الوجوب على المولى فاعتبر مكان المولى (قول اذاكان مالكا لمقدار النصاب) وعند الشافعي تجب على الفقيراذا كانله زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وشرط الشيخ الحرية ليتمتق التمليك والاسلام لتقع الصدقة قربة وشرط اليسسار لقوله عليه السلام لاصدقة الاعنظهرغناء وقدراليساربالنصاب لتقدير الغناء فىالشرح يه وسواء ملك نصابا اوماقيته نصاب من الغرومن وغيرها فصلا عن كفايته ولايكون عليه دين (فو له ماضلا عن كنه وثبابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة) لأن هذه الانسياء مستحقة بالحيواج

الاصلية والمستمتى بهساكالمعدوم وكذاكتب العلم انكان مناهلة ويعفاله فيكتب الفقه تعن نهخة مزكل مصنف لاغيروفي الحديث نهختين ولوكاناله دار واحدة يسكنها ومفشل عن سكناه منها مايســـاوي نصابا وجبت عليه الفطرة وكذا فيالشاب والاثاث (قو لهـ يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن بمناليكه) لأن السبب رأس يمونه ويلي عليمه و يعني بماليكه للخدمة و يؤدي عن مدبرته وامهات الاو لإد وعن عبده المودع والرهون اذاكانله مايوفي الدين وزيادة نصاب ويخرج عن عبدمالموجر والمعار ولمأذون و أن كان مستغرة بالدين لانه يلي عليه ويمونه ولاتجب عن بماليك هذا المأذون سواء كان عليه دين اولالانهم عبيد التجارة وتجب على العبد الذي فيرقبته جنساية عدا اوخطاه لان الجنباية لا تزيل الملك عنه واما العبــد المجعول مهرا انكان بعينه تجب على المرأة فطرته سبواء قبضته اولا لانها ملكته ينفس العقد ولهذا جاز تصرفها فيه قبل القبض ولايؤدي عنالاً بق والمفصوب والمحبور ولا عن المأ سور ولا عن السنسع، لانه عنزلة " المكاتب عند ابي حنيفة والعبد الملق عتقد بمعين وم الفطر اذا عتق تجب فطرته على المولى وأن أوصى مخدمة عبده لرجل وبرقبته لآخر فقطرته على الموصى له بالرقبة ونفقته على الموصى له بالخدمة (قو له و لا بؤدى عن زوجتـــه) لقصور الولاية والمؤنة فانه لابليها في غير حقوق النكاح ولا يمونها في غير الرواتب كالمداواة وشبهها (قو له ولاعن اولامه الكبار وانكانوا في عباله) بانكانوا زمني لانعدام الولاية فانادى عنه اوعن زوجته بغيرامرهم اجزأهم استحسانا لثبوت الاذن عادة ثم اذاكان للولد الصغيروالجنون مال نان الآب نخرج صدقة قطرهما من مالهما عندهما وقال مجد وزفر لانخرج من مالهما ويخرج مزمال نفسه لانهاقربة مزشرطها النية فلاتجب فيمال الصبي والمجنون كسسائر العبادات فاذا ثعت انه لايخرجها من مالهما صارا كالتغيرين فيخرج الاب عنهما من ماله ولهما انالفطر تجرى بجرى المؤنة بدليل انالاب يتعملها عنائه التغير فاذاكان غنباكانت فيماله كنفتنه ونفقة خنانه فيخرج ابوهما اووصيه اوجدهمااووصيه فطرة أنفسهماو رقيقهما مزمالهما وكذا الاضعية علىهذا الخلاف وقال محدوزفر اذا اخرجها الاب مزمال الصغير اوالجنون لزمه الضمان ولانجب على الآب صدقة الفطر عن بماليكهما من مال نفسه بالأجاع كالنفتة ويؤدى عنهم منمال ابنه واما الولد الكبير الجنون اذاكان فتيراان بلغ مجنو ناخطرته على ابيه وان بلغ منبقكُ ثم جن فلافطرة على ابيه لانه اذا بلغ مجنونا فقد أستمرت الولاية . عليه واذا اناق قلمه القلبت الولاية اليه ولانجب على الجد فطرة بني ابنه اذاكان ابوهم فتيرا اومينا فيظاهر الروابة وروى الحسن عنابي حنيفة انها تجب على الاب وفي قاضي خان لايؤدى مناولاداينه المسر اذاكان حيا باتفاق الروايات وكذا اذاكان ميتافى ظاهرالرواية ولايؤدى عن الجنين لانه لاتعرف حياته ولايلزم الرجل القطرة عن ابيه وامهو ان كان في عياله لانه لاولاية له عليهما كاولاده الكبار وقيل اذا كان الاب متيما مجنونا نجب على ابنه فطرته

أوجود الولاية والمؤنة (غوله ولايخرج عن مكاتبه) لقصور الملك فيه ولعدم الولاية عليه لانه خارج عنيده وتصرفه يخلاف المدروام الولد فانملكه كامل فيها مدليل حل الو في المدرة وام الولد ولا كذلك المكاتبة فاله لايحلله وطئها ولايخرج المكانب ايضاعن نفسه لفقره وقال مالك يؤدي المكاتب عن نفسه ورقيقه (فوله ولاعن بماليكه التجارة) لانه بؤي الىالشادلان زكاة التجارة واجبة فيهم فاذا قلنا بوجوب العطر فبهم كان فيه تبقية الصدقة على المولى في سنة واحدة بسبب مال واحد وقد قال النبي عليه السلام لاثناء في الصدقة اى لاتؤخذ في السنة مرتين (فتوله والعبد بين شريكين لافطرة على واحد منهما) لعصور الولاية والمؤنة فيحق كل واحد منهما بدليلانه لايملك تزويجه ولان كلواحد بهب لا بملك رقبة كاملة ولوكان جاعة عبيد اواماء بينهما فلاشي عليهما عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف ومجد على كل واحد منهما مانخصد من الرؤس دون الاشتقاص كما اذا كانبينهما خسة اعبد يجب على كل واحدمنهما صدقة القطر عن عبدن ولابحب عليهما في ألحامس شئ ولوكان بينهما حارية فجاءت بولد فادعيساء معاكان ولدهما و الجارية ْ ام ولدهما ولايجب عليهما فطرة الجارية اجاعا وتجب عند ابي يوسف في الولد على كل واحد منهما فطرة كاملة لان ألسبب لانتبعض فهو ان كل واحسد منهما على الكمال ولهذا يرث من كل واحد منهما على الكمال وقال محد عليهما جبيعا فطرة واحدة بينهما لانها مؤنة كالنفقة فان مات احدهما أو اعسر فهي على الآخر تمامها (قو إله ويؤدى المسلم الفطرة عن عبده الكافر) لان السبب قد تحقق و هو رأس عونه ويل عليه والمولى من أهله ولو كان على العكس فلا وجوب أي أذاكان العبـد مسلا والمولى كافرا لان بلولي ليس من اهلها (فَوْ لِهِ وَالفَطْرَةُ نَصِفُ صَاحَ مِنْ رَاوِصَاعَ مِنْ مَرَ اوشَعِيرٌ) وقال الشَّافعي لا يجزئ -من البرالا صاع كامل ودقيق الحنطة وسويقها مثلها وفي الجواز يجزي منها نصف صاح وكذا دقيق الشعير مثله لايجزئ منه الاصاع كامل واما الزبيب فعنسد ابي حنيفة يجزئ مند نصف صاع لان البرواز بيب متقار بان في المعنى لانه يؤكل واحد منهما بجميع اجزائه مخلاف الشعيروالتمر نانه يلقا منهما النوي وانتحالة وحذا اظهر التفاوت وقال ابويوسسف ومحدلايجوز فى الزبيب الاصاع كامل كالشعيروهي رواية الحسن ايعنسا عن ابى حنيفة ويعشبر نصف صاع من بروزنا و الدراهم اولى من الدقيسق لدفع الحاجة وعن ابي بكر الاعش تفضيل الحنطة لانه ابعد منخلاف الشافعي بأن عنده لايجوز الدقيق ولاالسويق ولاالدراهم وعنديا يجوز ان يعطى عن جيع ذلك بالتمية حراهم وغلوسا وحروضا لتوله عليه السلام اعتوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولابه اذا اخرج الدقيق فقد اسقط صهما المؤنة وعجل لهماالمنعنة وماسوى ماذكرتاه من الحبوب لايجوز الابالقية فأن قلت فاالافعشل اخراج التجة اوعين المنصوص قلت ذكر فيالتناوى ان اداء التية افعنل وعليه التنوى لانه ادفع لحاجة التقيرو قبل المنصوص افعنل لانه ابعد من الخلاف واعا الخبر فيعتبر فيه

الفية هو التحيم كذا في الهداية احترز بالتحجيم عن قول بعض المتأخرين آنه اذا ادى مِنو بِن من خبرُ الحنطة بجوزُ لانه لما جاز من الدقيق والسَّو بِق باعتبار العين فن الخبرُ اجوز لانه اتفع الفقراء ولو ادى نصف صاع من تمريبلغ فيته نصف صاع من بر او اكثر لايجوزلان في اعتبار القيمة هنا ابطال التقدر المنصوص عليه في الخبر (قو له والصاع عند ابي حنفة ومجد ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف خسة ارطال وثلث) بالعراقي ايضا قال الصريق الصاع اربعة ازبد يزيدي زبيد السنقرى على قول من قال ممائية ارطال وعلى قول من قال خسة ارطال وثلث زيديان ونصف بالسنترى (قوله ووجوب العطرة يتعلق بطلوع أتحبر من يوم القطر) وقال المشسافي بنروب الثمس في اليوم الاخيرس رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة القطر تجب فطرته عندنا وعنده لاتجب وعلى عكسه من مات فيها من بماليكه وولده تجب فطرته عنده لانه مات بعد الوجوب وعندنا لانجب لمدّم تحقق شرط وجوب الاداء وهو طلوع الفير من يوم القطر ثم صدقة الفطر بدخل وقت وجوبها بطلوح أخبر ويخرج وقت الوجوب بطلوعه ايعنا ولايغوت اداؤها بعد ذلك بل في إي وقت اداها كان ادا، لاقضاء فبان لك انها كدخل ثم تخرج على العور من غر استقرار (قوله فن مات قبل ذلك لم تجب فطرته) لأن وقت الوجوب وجد وليس هو من اهل الصدقة فلم يازمد وان مات بعد طلوع النجر فهي واجبة عليد لانه ادرك وقت الوجوب و هو من اهله (قول ومن اسلم او ولد بعد طلوع المبرلم يجب فطرته) على ماذكرنا و من كان كافرا فاسم قبل طلوع أفجر اوكان فتيرا فاستغنى حينئذ وطلع المجر وهو مسلم غني تجب فطرته ولو قال لعبده اذا جاء يوم القطر فانت حر فجاء يوم القطر عنق و يجب على المولى فطرته قبل العنق بلا فصل و اذا مات من عليمه زكاة او ضارة او کفارة او نذر او حج او صیام او صلوات ولم یوص بذات لم یؤخذ من ترکته عنسدنا الا ان يتبرح و رئتسه بذلك و هم من اهل التبرع نان استعوا لم يجبروا عليه و ان اوسی بذه تعسوز و پنصد من ثلث ماله و آن مات قبل اداء العشر من غیرو مسید فأنه يؤخذ المشر (فو له و المستعب الناس ان يخرجوا الفطرة بعبد طلوع العبر يوم القطرقبل الخروج الى المصلى) لتوله عليه السلام اغنوهم عن المسئلة في شل هذا اليوم والامر بالاغناءكي لا يتشاغل التقير بالمسئلة عن الصلاة في ذلك بالتقديم قبل الخروج الى المصلى وكان عليه السلام يخرجها قبل ان يخرج الى المصلى (قولد نان قدموها قبل يوم التعلم جاز) لاته ادى بعد تقرر السبب ناشبه التعبل في الركاة قال في المتاوى بجوز تعبلها قبل يوم الفطر پيوم او يومين وقال خلف بن ايوب يجيوز اذا دخل شهر رمضان لايجوز قبله وقال نوح بن ابى مريم بجوز فىالنصف الاخير من رمضـان ولا يجوز قبله والصحيم انه. يجوز اذا دخل شهر رمضان وهو اختبار محدٌ من العضل وعليه النشوى (قوله وإن أخروها عن يوم القطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها) لان وجه القربة فيها سقول

وهو ان التصدق بالمال قربة فى كل وقت فلا يتقدر وقت الآداء فيها مخلاف الاضحية فان القربة فيها وهو اراقة الدم غير مقولة فلاتكون قربة الا في وقت مخصوص فالفطرة لاتسقط بالتأخير وان طالت المدة وتباعدت وكذا بالافتقار اذا افتقر بعد يوم القطر لان وجوبها لم يتعلق بالمال وانما يتعلق بالذمة والمال شرط فى الوجوب فهلاكه بعد الوجوب لا يستقطها كالحج مخلاف الزكاة فافها تسقط بهلاك المال لانها متعلقة بالمال ولا نقول ان الاضعية تسقط بمضى ايام النحر ولكن ينتقل الوجوب الى التصدق باهجة لان الاراقة لانكون قربة الافى وقت عصوص واما التصدق بالمال فقربة فى كل وقت و من سقط عند صوم رمضان لكبر اومرض فصدقة القطر لازمة له لاتسقط عند لانها تجب على الصغار وعنهم مع عدم الصوم منهم فكذا لاتسقط بعدم الصوم عنالبالغ

﴿ كتاب الصوم ﴾

أنما اخره مع أنه عبادة بدنية كالصلاة و قدم الزكاة عليه اقتداء بالقرأن قال الله تعمالي أقيموا الصلَّة وآتوا الزكاة وكذا في الحديث بني الاسلام على خس شهادة ان لااله الا الله وان محدا رسول الله واتام الصلاة وابناء الزكاة وصوم رمضان وحج المبيت من استطاع اليه سبيلا والصوم في اللغة هو الاسساك على ايشي كان في اي وقت كان قال الله تعالى معولى إنى نذرت الرحن صورما اي اسساكا عن الكلام وفي الشرع عبادة عن اسساك مخصوص وهو الكف عنقضاء الشهوتين شهوة البطن وشهوة القرج من شخص مخصوص وهو ان يكون طاهرا من الحيش والنفاس فيوقت مخصوص وهو مابعد طلوع اهبرالي الغروب بصفة عصوصة وهو انبكون على قصد التترب ثم الصوم ثلث درجات صوم أليموم وصوم الخصوص وصوم خصوص الخصوص خصوم أليموم كف البطن والقرب عنقضاء الشهوبين وصوم الخصوص كف البهم والبصر والمسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الاسكام وصوم خصوص الخصوص صوم القلب عن الهموم الدينية والافكار الدنبوية وكفه عنماسوي الله تعالى بالكلية (قال رحدالله تعالى الصوم ضر بانواجب و نفل) وفي شرحه الصوم ثلثة اضرب صوم مستمق العين كصوم رمضــان والنذر المعين وصوم في الذمة كالنذور المطلقة والكفارات وقضاء رمضان وصوم هو نغل ﴿ قُولِهِ فَالْوَاجِبِمُنَّهُ صَرَبَانَ مَا يَعْلَقُ بِرَمَانَ بِعِينَهُ كَصُومَ رَمْضَانَ وَالنَّــذُو المعن فجوزَ صومه نبية منالليل وان لم ينو حتى أصبح اجزأته النية فيما بينه وبين الزوال) وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصيح لانه لابد من وجوب النبة في اكثر النهار ونصفه مزوقت لملوع الفيرالي وقت الضعوة الكبرى لاوقت الزوال وقال الشبافعي لايجوز الابنية من الليل ثم النية وقتهما مع طلوغ الفجر ويجوز تقديمها من الليل للضرورة لان وقت الطلوع وقت نوم وغفلة وقُدُّ لا ينبين له أهجر ومن النساس من لايعرف النجر فلهذا

حاز التقديم وكما جاز التأخير ايضا فيماكان عينا من الصيسام دون ماكان دينا والستعب انینوی منالیل خروجا عنالحلاف ولو نوی منالیل ثم اصبح منمی علیه ثم افآق بعد امام حاز صومه لليوم الاول الذي نواه في ليلته ولم يجز فيما بعد ذلك ولونوي قبل غروب الشمس صوم الفد لم يجز واذا نوى من النهار ينوى انه صائم من اوله حتى لونوى انه صائم منحين نوى لامن اول التهار لايصير صائما ثم النية هي معرفته بقلبه أي صوم يصوم والسنة ان يتلفظ بها بلسانه فيقول اذانوي منالليل نويت اصوم غدالله تعالى من فرض رمضان وان نوى من النهار يقول نويت اصوم هذا اليوم لله تعالى من فرض رمضان ولو قال نويت اصوم غدا ان شاءالله تعالى او نويت اصوم اليوم انشاءالله تعالى فني القياس لابصير صامًا لان الاسـتثناء يبطل الكلام كما في البيع والطلاق والعناق ونحو ذاك وفي الاستحسان يصر صائمًا لأن الاستثناء هذا ليس على حقيقة الاستثناء و أنما هو على الاستعانة وطلب التوفيق مزالله فلا يصير مبطلا للنية بخلاف الطلاق ونحوه والمرق أن الاستثناء عمل اللسان فبيطل مأيتعلق باللسان منالاحكام كالطلاق والعتاق ونحوهمأ وامأ النية ضمل الملب لاتعلق لها بالمسان فلا تبطل بالاستثناء الذي هو عمل المسان كذا في الذخيرة ولو نوى الفطر لمبكن مفطرا حتى يأكل او بشرب وكذا اذا نوى التكلم أ الصلاة ولم يتكلم لم تفسد صلاته وعند الشافعي تبطل صوبه وصلاته كذافي القتاوي ولو توى ليلا ثم اكل لم تفســد نيته ولو نوت المرأة في الحيض ليسلا ثم طهرت قبل العجر صيح صومها ثم انما تجوز النية قبل الزوال اذا لمروجد منه بعد العجر مايضاد الصوم وآما اذا وجدكالاكل والشرب او الجماع ناسيا لم نجز النية بعد ذلك فالسحور فيشهر رمضان نية ذكره نجم الدين النسسني وكذا اذا تسمر لصوم آخركان نبة له وان تسهر على أنه لايصبح صائماً لايكون نية ويحتساج الى تجديد النية لكل يوم عندنا وقال مالك تكفيه نية واحدة لجيم الشبهر ثم صوم رمضان يتأدى بمطلق النية ونية النفسل وبنية واجب آخر (قول والضرب الشاني مائبت في الذمة كفضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلايجوز صومه الابنية مناليسل) يعنى من غروب الشمس وجزاء الصيد وفدية الحلق وصوم المتعة والقرآن ملحقة بالكفارات (قُولُه والنفلكله) يعنى مستعبد ومكروهد (يجوز بنية قبل الزوال) اى قبل نصف النهار (قولد وبنبغي الناسان يلتمسوا الهلال فياليوم التاسع والعشرين منشعبان) اي يجب وكذا ينبغي ان يلتمسوا هلال شعبان ايضا في حق اتمام العدة (فوله فان رأوه صاموا وان غم عليم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما تم صاموا) لان الاصل بغاّة الشهر فلا ينتقل عن الابد ليل ولم يوجد ولا يصام يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان لقوله عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم فان صامد بنية رمضان فلا خلاف بين العلماء انه لا يجوز فان صامه بنية واجب آخر من نذر او كفارة او قضام رمضان فكذلك ايضا لا يجوز ولا يسقط الوجوب عن

ذمته لجواز ان يكون من رمضان فلا يكون قضاء بالشك واما صومه لمنية التطوع ان كان عادته ان يتطوع كما اذاكان من عادته ان يصوم الاثنين والخيس فو افق ذلك الموم وم الشك فلا بأس ان يصومه بنية التطوع وان لم يكن عاديه ذلك يكره له ان يصومه وذهب بعضهر إلى أنه لابأس ان يصومه الحواص والقنون وبأمرون العوام بالتلوم الىنصف النهار ثم بالافطسار تالوا وهذا هو المنتار وذهب مجد ن سلة الى ان الافضل الافطار لما روى ان علياكرم الله وجهدكان يضع كوزا فيه ماء بين يديه يوم الشك فاذا استفتاه مستفت شرب منه بين يدى المستفتى و يروى ان عائشة كانت تصومه تطوعاً وقال عليه السلام لايصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا (قوله ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الأمام شهادته) لأنه متعبد عا في علم فأن افطرَ فعليه القضاء دون الكفارة وقال زفر عليه الكفارة وهذا اذا رد الامام شبهادته اما اذا لم يشبهد عند الامام و صام ثم افطر فقد اختلفوا في وجوب الكفارة والاولى ان لا يجب لاحتمال الخطأ فيرؤ تنه الاترى آنه له أكمل ثلثين يوماولم يرالهلال لم يغطرلغلبة الخطأ وأما القضاء فيجب نان اكل هذا الرجل تُلْيَن لَمْ يَعْظُرُ الْأَمْمُ الْأَمَامُ لِجُوازُ أَنْ يَكُونُ أَشْـتَبُهُ عَلَيْهُ فَرَأَى مَا لِيس يهلال فظنه هلالا فأن افطر فعليه القضاء دون الكفارة اعتبارا للعقيقة التي عنده و اما القضاء فللإحتباط (قو له فان كان بالسماءعلة) اي غبار اوسماب (قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاكان او امرأة حياكان اوعبدا)واطلاق هذا الكلام بتناول المحدود في التذف اذا تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبروعن الى حنيفة لا تقبل لانه شهادة من وجد بدليل انه يشترط حضوره الى القاضى وفي الجندى شهادة المعدود في القذف مقبل في هلال رمضان ولابقبل فيهلال القطر والاضحى ولايشترط فيهذه الشبادة لقظ الشبادة ولاحكر الحاكم بل العبدالة لا غيرلانه امرديني فاشبه الاخبار حتى لوشبهد عند الحاكم وسمررجل شــهادته عند الحاكم وظاهره العــدالة وجب على السامع ان يصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح وهل يستفسره قال الوبكر الاسكاف انما يقبل اذا فسربان قال رأيته خارج المصر في الصّحراء او في البلدين خلل السحاب اما هون النفسر لانقبل كذا في الذخرة وفي ظاهر الرواية بقبل هون هذا ولو تفرد واحد رؤية الهسلال في قرية ليس لها قاض ولم يأت مصيرا ليشهد وهو ثقة فانالناس يصومون بقوله ولورأه الامام وحدّه اوالقاضي فهو بالخيار بين ان منصب من يشهد عنده و بين ان يأمر الناس بالصوم مخلاف ما اذا رأى · الامام وحده او القاضي وحده هملال شموال نانه لا يخرج الى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسرا ولاجهرا و قال بعضهم أن تين أفطر سرا وكذا غيرالقاضي أذا رأى هلال شوال فهو على هذا نان افطركان عليه القضاء دون الكفارة واذا ثبت أن شهادة الواحد مقبولة في هلال رمضان مع الغيم وصاموا بشهادته ثلثين يوما ولم يروا الهلال هل يفطرون فعندهما لا يفطرون و يصومون يوما آخر وقال محمد يفطرون قال ابن سماعة قلت

لحمد فقد افطروا اذا بشهادة واحدقال اني لا أتهم المسلم ولو صاموا بشهادة شاهدين افطروا عندكال العدة بالاجساع (قول وان لم يكن بالسماء علة لم تقبل حتى يراه جع كثير يقع الصلم بخبرهم) لان التفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الفلط بخلاف ما اذًا كان غيم لانه قد بنشق الغيم عن موضع الهلال فيتفق الواحد النظر وقوله جع كثيرةال فىظاهر الرواية لم يقدر فيه تقديرا وعن ابي يوسنف خسون رجلا مثل القسامة وقيل اكثر اهل ألحلة وقبل في كل مسجد واحد اواثنان والصحيح انه مفوض الى رأى الامام. وسبواء في ذلك هلال رمضان او شيوال او ذي المجة (قو له ووقت الصوم من حين طلوع العجر الشباني الى غروب الشمس) لقوله تعالى وكلواً و اشربوا حتى ينبين لكم الليط الابيض من الخيط الاسود من العجر ثم ايموا الصيام الى الليل (فوله والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب الى آخره) هذا هو حد الصوم نان قلت الحد ينتقض طردا اوعكسا اما طردافني اكل الناسي وجاعه فان صومه باق والامساك فائت واما عكسا فهو في الحائض والنفساء فإن الامساك موجود والصوم فائت قلنا لانسلم بإن الامساك معدوم ع في الناسي فإن الامسالة الشرعي موجود في اكل الناسي لأن الشارع اضاف السل الي الله حيث قال ِفان الله اطعمه وسمقاه فيكون القعل معدوماً من العبد وهو الإكل فلا يتعدم الامساك و اما الجواب، في الحائض قند قالوا ينبغي ان يزاد في الحد بان يقال باذن الشرع (قول مع النية) لان الصوم في حقيقة الغة هو الاسالة الا أنه زيد عليه النية في الشرع ليتميز بها العبادة من العامة قال عليه السلام الاعمال بالنيات (فَو أَلَهُ فَانَ أَكُلُ الصَّامُ او شرب او جامع ناسيا لم يغطر) والقياس ان يغطر وهو قول مألك لانه قد وجد ما يصاد الصوم فكالكلام ناسبا في الصلاة ولنا قوله عليه السلام الذي اكل وشرب ناسياتم على صومك فانما الحممك الله وسفاك بخلاف الكلام ناسيا فيالصلاة لان هيئة الصلاة مذكرة فلا يعتبر النسيان فيها ولامذكر في الصوم وقيد بقوله فأن أكل الصائم أذلو أكل قبل أن ينوى الصوم ناسياتم نوى الصوم لم يجزه وقيد بقوله ناسيا اذلو اكل مكرها اوجو نعت المرأة مكرهة اوناغة اوصب الماء في حلق النائم فسد صومه خلافا لزفر في المكر، والشافعي فيهما قال في الهداية و أن أكل مخطئا اومكرها فعليه القضاء عندنا فالخطئ هو أن يكون ذاكر المصوم غيرةاصد للشربكما اذا تمضمض وهو ذاكر للصوم فنسبق الماءالى حلقه وان اكل ناسيا فذكره انسان فقال له انك صائم اوهذا رمضان فلم يتذكر ثم تذكر بعد خلات فسدصومه عندابي يوسف لانالنسيان ارتفع حين ذكر وعندزفر والحسن بن زياد لاخسيد صومد لان نسيانة على ساله مالم يتذكر وان رأى صائمًا يأكل ناسيا هل يسعه ان النفوكي فان رأى فبسه قوة يمكنه ان يتم الصيسام الى الليل ذكره والا فلا والمنتسار اله يذكره كفأ في الواقعات وإن سبق النباب إلى حلقه لم يفعسد صومه وإن تناوب فرقع رأسه فوقع في حلقد قطرة مزالمطر فسد صومه وان دخل حلقه غبارالطاحونة اوغيار آلعدس واشهاهه

أو النسفان أوما سطع من غبار التراب بالزيح أو يحوا فرالدواب لم يفسسد صومه لأن هذا لاَئْكُنَ الاحتراز منه ولورمي الَي صائم محبة عنب او غيرها فوقعت في حلقه افطركذا في ايضاح الصيريق قوله او حامع ناسيا لم نفطر فان ذكر فنزع من ساعته لم نفطر وكذا لو جامع قبل الفجر فلما طلع الفجر زع من ساعنه و لو حامع ماســيا فتذكر فبتي ولم ينزع فعليسه القضاء دون الكفارة والوخشي الجسامع طلوع الفجر فنزع فأمني بعسد العجر لم يفطر وفي الجندى اذا جامع ناسيا فتذكر فنزع من ســاعته او طلوع الفجر وهو مخالط فنزع قال مخسد فيهما لا يفطر و قال زفر فيهما يفطر وقال ابو يوسسف في الناسي لا يفطر و في الأخر يفطر والفرق لابي يوسيف ان آخر الفعل يعتبرباو له و في الفجر اوله عد فيفسد صومه و في النسسيان اوله مع النسسيان فلا يفسد و محمد يقول هذا يسيرلا يمكن الاحتراز عنه فيستشني كانتزاع الناسي بعد ما تذكر (فو له فان نام فاحتل) لم نفطر لقوله عليه السلام ثلث لايفطرن الصائم التي والجامة والاحتلام ولانه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة (فو له او نظر الى امرأة فانزل لم يفطر) ســواه نظر الى الوجه إوالي الغرج او الى غيرهماكما بينا آنه لم توجد صورة الجمــاع ولا معناه فصار كالمتفكر اذا امني ولواصبح في رمضان جنبا فصومه نام (قُولِه اوادهن) لم يفطر ســوا، وجد طع الدهن في حلقه اولا (قول او أحجم اواكتمل) سواء وجد طع الكُمل اولا فانه لا يفطر (فولد او قبل لم يفطر) يعني اذا لم ينزل لعدم المنسافي صورة ومعنى يعنى بالمعنى الأنزال (قو لد فان انزل بقبلة اولمس فعليه القصاء دون الكفارة) لوجود معني الجمساع و هو الانزال عن شبهوة بالمباشرة واما الكفسارة فنفتقر اليكمال الجناية لانها عنسو بة فلا يعاقب بها الا بعسد بلوغ الجناية نهايتها ولم تبلغ نهايتها لان نهايتها الجمساع فيالفرج و ان لمس من وراء حائل ان و جد حرارة البــدن وانزل افطر و أن لم يوجد حرارة البدن لا يفطر وأن أثرل أذاكان الحائل صفيقاً وعلى هذا حرمة المصاهرة و لو قبلت الصائمة زوجها فانزلت افطرت وكذا اذا نزل هو وان امدى او امدت لا يفسيند الصوم وان عل امرأتان بالسحق ان إنزلتا افطرنا وعليهما الغسل والا فلا وان عالج ذكره بيد امرأته فانزل افطر وان نظر الى فرح امرأة فانزل لم يفطر مالم عسها وان استمني بكفه افطر اذا ابزل وان اتي بهيمة فانزل افطر وان لم ينزل لم يفطر وان مس فرج بهيمة فانزل لايفطركذا في الذخيرة (فو له ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه) اي من الجماع اوالانزال (قو له ويكره انلم يأمن) وعنسعيد بن جبير ان القبلة تفسد الصوم وان لم ينزل قاسمه على حرمة المصاهرة ولنا قول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم رعن انس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة الصائم فقال كريحانة احدكم يشمها وأما الفبلة الفاحشة فتكره على الاطلاق بان بمضغ شفتيها والجماع فيما دون الغرج كالقبلة وقيل ان المباشرة تكره وان امن على الصحيح

وهو ان بس فرجه فرجها (فَو لَهُ وَانْ ذَرَعُهُ إِلَيَّ لَمْ يَفْطُر) اي سبِّنه بغير صنعه سواءً كان ملاء الفم اواكثر بالاجاع ثم اذا عاد الى جوفه اوشى منه بعد مأخرج بنفسه فابويوسف يعتبر ملاء الفم ومحد يعتبر الصنع ثمملاء الغمله حكم الحلوج وما دونه ليس مخارج لانه يمكن ضبطه وفائدته في اربع مسائل احدها اذا كان اقل منملاء الغم وعاد اوشي منه لم يغطر اجاعا اما عند ابي يوسف فلانه ليس مخارج لانه اقل من ملاء الغم و عند محد لا صنع له في الادخال والثانية ان كان ملاه الغم واعاده اوشيئا منه افطر اجماعا أما عند أبي يوسف فلان ملاء الغم يعد خارجا وماكان خارجااذا ادخله جوفه افطر ومحمد يقول قدوجد منه الصنع والثالثة اذاكان اقلمنملاء الغم اعاده اوشيئا منهافطر عند محمد لوجو دالصنع وهو الادخال وعند ابي يوسف لايفطرلعدم الملاء والرابعة اذا كان ملاء القم وعاد بنفسه اوشي " مند افطر عندابي يوسف لوجو دالملاء وعند محمد لا يفطر لعدم الصنع وهو الصحيح لاته لم يوجد صورة الفطر و هو الابتلاع بصنعه ولامعناه لانه ولايتعدى به ولانه كما لايمكن الاحتراز عن خروجه فكذا لا يمكن الاختراز عن عوده فجمل عفوا قال فخر الاسلام قول محمد أصحم فيما اذا قاء ملاء الغم ثم عاد بنفسه انصومه لايفسد وقول ابي يوسف أصبح اذا كان اقل من ملاء القم ثم اعاده انه لايفسد وان درعه التي اقل من ملاء القم ثم عاد بنفسه لايفطر اجاعا فعند مجد لعدم الصنع وعند ابي يوسف لعدم الملاء وان اعاده لم يفطر عنا ابي يوسف ويغطر عند مجمير (قوله و ان استقا عامدا ملاء القم فيه افطر) و ان كان اقل لميفطر عند ابي بوسف لانه يعد داخلا ولهذا لاينقض الوضوء وعند مجديفطر لوجود الصنع فان عاد لايفطر عند ابي يوسف لعدم ســبق الحروج ولايثاني على قول مجمد ههنا لانه قد افطر يخروجه (فتو له ولاكفارة عليه) لعدم صورة الفطر وان استقا عامدًا اقل من ملاء فيد افطر عند محمد وقال ابو يوسف لايفطر لعمدم الخروج حكما (فخوله ومن ابتلع الحصا اوالحدد افطر ولاكفارة عليه) ذكره بلفظ الابتلاع لأن المضغ لايناتي فيهوانما افطر لوجود صورة الفطر ولاكفارة عليه لعدم المعني وهو قضاء شبهوة البطن وقال مالك علمه الكفارة لانه مفطر غير معذور فكانت جنائه ههنا اظهر اذلا غرض له في هذا الفعل سموى الجناية على الصورة بخلاف مايتغدى به قلنما عدم دعاء الطبع اليه يغني عن ايحساب الكفارة فيه زاجراكما لايجب الحسد في شرب الدم والبول يخسلاف الحر ولو ابتلع نواة يابسة اوقشر الجوز لاكفارة عليه وإنابتلع جوزة يابسة لاكفارة ايضا الا ان يمضغها حتى يصل الى لبنها فعينتذ تجب الكفارة وأن اكل قشر البطيخ اليابس لا كفارة وان اكل رطبا طريا فقد قبل فيه الكفارة وان اكل ورق الشجر ان كأنها يؤكل ضيه الكفارة والا فلا وان ابتلع حبة عنب منغير مضغ ان لم يكن معها تفروقها فعليه الكفارة وانكان معها اختلفوا فيه قال بعضهم لانجب لانها لاتؤكل هكذا وقال بعضهم ب وينبغي انيقال ان وصل تفرو قها الى الجوف اولا فلاكفارة وان وصل اللب اولاً

¥ (5)

لحسا نيأفلا كفسارة وان خرج من بين اسنانه دم فابتلعه انكان الدم فألبسا على الريق اوكانا سواء افطر ولاكفسارة عليه وانكانت الغلبة للربق لايغطر وان اكل لجسا يين اسنانهان كانقليلا لايغطروان كان كثيرا افطرولا كفارة عليه وقال زفر يغطر فىالوجهين لان لمنم بعكم الظاهر حتى لايفسد صومه بالمضعضة ولنا ان القليل عزلة ربقه واما اذا اخرجه بده ثم ابتلمه افطر اجاعا والفاصل بين القليل والكثيران مفسدار أججه فا دونها قليل ومافوقها كثيرولو ابتلع سمسمة بين اسسنانه لايفطروان تناولها منالحارج وابتلعها من غيرمضغ افطر واختلفوا فىوجوب الكفارة والمختار انهاتجب وان مضغها لم يفطر لانها تنلا شاولا تصل الى حلقه وان ابتلم لحا مربوطا يخبط ثم انتزع الحبط من ساعته لم يغطر لائه مادام في يدء فله حكم الخارج وان انفصل الخيط افطر وان قتل الخياط · الخيط ويه يريقه ثم امره ثانيا وثالثا في فيه واستلم ذلك الربق فسد صومه وصاركما ادًا احرج ريندتم ابتلعبه وكوسال لعاب الصبائم الى ذقتبه وهو نائم او غيرنائم فابتلعه قبل ان ينتطع لايغطر (قول، والكفارة مثل كفارة الظهار) احال رجمه الله على الظهار ولم يبينه لأن كفارة الظهار منصوص عليهما في القرآن فأن افطر في رمضان مرارا انكان في يوم واحدكفته كفارة واحدة بالاجاع و انكان في رمضانين لزمه لكل يوم كفارة بالاجاع وان لم يكفر للاول في الصحيح و ان كان في رمضان واحد فافطر في يوم ثم في يوم آخر فان كفر للاول لزمه كفارة لمثاني بالأجاع وان لم يكفر للاول كفته كفارة واحدة عندنا وقال الشافعي لكل يوم كفارة على حدة كفر اولم يكفر ببانه اذا جامع في يوم من رمضان فلم يكفر حتى جامع في يوم آخر من ذلك الشهر فعليه كفارة واحدة لان انكفارة عقوبة يوثر فيها الشبهة فجاز ان تنداخل كالحدود وان حاسم فكفر ثم حامع فعليد للجماع الشناني كفأرة اخرى لان الجناية الاولى انجبرت بالكفارة الاولى فصادف جاعه الثانى حرمة اخرى كاملة فلزمه لاجلها الكفارة واما اذا جامع فهرمضان فى سنة فإ يكفر حتى جامع فى رمضان آخر فعليه لكل جاع كفارة فىالمشهور لان لكل شهر حرمة على حدة وذكر محداته يجزيه كفارة واحدة ولو وجب على الصائم الكفارة فسافر بعد وجوبها لم تسقط لان هذا العذر من قبله (قول ومن جامع فيما دون الفرج فازل ضليه التضاه ولا كفارة عليه) اما التضاء فلوجود الجماع معني وهو الانزال ولا كفارة لانعدامه صورة وهو الابلاج (فو له وليس في انساد صوم غير شهر رمضان كفارة) لانه في رمضان ابلغ في الجناية لانه جناية على الصوم والشهر وفي غيره جناية على العسوم لاغير (قُولُه ومن او جر او احتمّن او استعط او اقطر في اذبه) افطر الوجو رصب الماء أو الين أو الدواء في القروقوله احتتن بنتح الناء والتاف وعوصب الثواد في المبدر فإن او جر مكرها اوناعًا افطر ولاكفارة عليه و أن كان طابعا ضليمه فيكفئوة وإن استعط ظل ابو يوسف تجب الكفارة وقال الطساوى لاكفارة عليه بالإجاع

كذا في الينابيع قال في الهداية لاكفارة عليه لانعدام الصورة بعني في الحقنة والسعوط قوله اواقطر في اذبه يعني الدواء اوالماء فانه لايفطر لعدم الصورة والمعني بخلات الدهن (قوله او داوي جائف او آمة بدوا، رطب فوصل) الدوا، (الى جوفد او دماغه اقطر) ولزمه القضاء دونالكفارة الجائفة الجرح فيالجوف والآمة الجرح فيام الرأس و هو الدماغ قوله بدوا، رطب بخيلاف اليابس و في المصفا الاعتبيار بالوصول رطبا كان او پايسا كان لم يتمتق وصول الرطب لا. ١٠لر ولو علم وصول اليابس افطر وهذا هو الصحيح (قُولُه وان اقطر في احليله لم يفطر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسـف يفطر) اذا وصل الى المثانة اما اذا بق في القصية لايفطر «جاعاً ولو اقطر في قبل المرأة تفطر اجاعاً (قُولُه ومن ذاق شهئا بنمه لم يفطر) لعدم المقطر صورة ومعني (فوله ويكر اله من الله عن تعريض الصوم على النساد قال في النهاية هذا الذي ذكره من كراهة النوق في صوم القرض اما في صوم التطوع فلا بأس به لان الافطار في سوء النطوع يباح للمذر بالاتفاق وهذا انماهو تعربض على الافطار فاذاكان الافطسار فيد يجوز المذر فالاولى ان لا يكون هذا مكروها ويكره للصائم الترشش بالماء و الاستنقاع فيد وصبد على الرأس والالتماف بالثوب المبلول لماخيه مناطهار الضجر بالصوم وعنآبي يوسفلابأس بقلت وكذا يكره له المضعضة لغير الوضوء والمبالغة في الاستنجاء والمضمضة والاسستنشاق ولابأس بالسواك الصائم بكرة وعشيا لغوله عليه السلام خيرخلال الصائم السواك وغال المشبعي يكره بالعثى وسواء كان السواك رطبا او يابسنا او مبلولا و عن ابي يؤسف يكره المبلول (فوله و يكره للرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذاكان لها منسه بد) بان يكون عنسدها صغير اوسائض اوطعام لايمتاج الى المضغ (فولد ولا بأس اذا لم يكن لها بد) صيانة الواد الاثرى انها تفطر اذا خافت عليه ﴿ فَوَلِدُ وَمَضْعُ الْعَلَّكُ لَا يَغْطُرُ العسائم الا أنه يكره) لما فيسه من التعريض على النسساد و هذا اذا كان ابيض ملتشا لايفصل منه شيُّ اما اذا كان اسود بفسد صومه وان كان ملتَّما لانه يتفتت والعلَّك هو المسطكا وقبل اللهان الذي يقال له الكندر (فولد و من كان مريضا في شهر رمضان فنناف ان معام از داد مرضــه آفطر و قضى) المرض الذي يبیج له الافطار ان تزداد حباه شدة بالصوم اوعيناه وجما او رأسم صداعا او بطنه استطلاقا وعن ابي حنيفة اذا كان بباح له العسلاة تاعدا جاز له أن يغطر وكذا اذاكان أذا صام يتأخر عند البرء يجوزله أن يغطر وأن رأ بن المرض ويق به ضعف من اثر فغناف أن صسام يعود عليد المرض لابياح له القطر لان الخوف لاعبرة به لانه موهوم وانكان بهضعف ان صام صلى قاعدًا وإن الطر صلى قائمًا فأنه يصوم و يصلى قاعدًا جعبًا بين المبادتين (فوله وإن كان مسافرا لايستضر بالمصوم فصومه افضل هذا اذا لمتكن رفتته اوعامتهم مغطرين اما أذاكانوا مفطرين اوكانت النفقة مشستركة بينهم فالافطار افصل لموافقته الجمماعة كذا

في الغناوي (فو له فان افطر وقضي جاز) لانالسفر لايعدي عن المشقة فجعل نفس عذرا مخلاف المرض فأنه فديخف بالصوم فشرط كونه مفضيا الى المشقة ثم السفرليس بعذر في اليوم الذي انشأ السفر فيه حتى إذا انشأ السفر بعد ماأصبح صائما لايحل له الافطار بخلاف مااذا مرض بعد مااضبح صائما لان السغر حصل باختياره والمرض عذر منقبل منله الحق (قوله فان مات المريض اوالمسافر وهما على حالهما لميزمهما القضاء) لانهما لم يدركا عدة من ايام اخروكذا من افطر بالعذر كالحيض والنفاس (قُولُه فان صح المريض و المام المسافر لزمهما القضاء بقدر التحدّ والاقامة) وهذا قولهم جيعا م غرخلاف وانما الخلاف فيالنذر وهو انالمريض اذا قال لله على اناصوم شهرا فحات في مرضه قبل أن يصبح منه لايلزمه شي بالاجساع لمان صبح يوما وأحدا لزمه أن يوصى بجميع الشهر عندهما وقال محمد يلزمه بقسدر ماصح واما لذا قال الصحيح لله على صوم شهر فسات يلزمه ان يوصى بجميعه لان النكل قدوجب في ذعه فوجب عليه تغريغهـــا بالخلف و هو الفدية مخلاف المريض فاما في رمضان فنفس الوجوب مؤجل الى حين القدرة فيقدر مايقدر بظهر الوجوب وقوله لزمهما المقضّاة يقدر الصحة فوالاقامة هذا اذا صم المربض ولمبصم متصلا بصحته اما لوصام متصلا بصعند مممات لايلزمه القضاء لعدم التغريط (قُولِهِ وقضاء شهر رمضان ان شاء فرقه وانشاء تابعه) لاطلاق النص وهو قوله تمالي فبدة منايام اخر لكن المتابعة مستحبة منازعة الى اسقاط الواجب عناذمته واعلم انجنس الصيامات كلها أحدعثمر نوعا نمانية منها فيالقرأن اربعة متنابعة وأربعة ان شاء تابعها وان شــاء فرقها وثلاثة لاذكر لها في القرأن وانما يثبت بالنســنة فالاربعة المتسابعة صوم رمضان وصوم الظهار وصوم كفارة البين وصوم كفسارة التتلواما التي هو فيها بالخيار قضاء رمضان وصوم فدية الحلق وهوقوله تعسأتي قدية منصيام وصوم المتعة وصوم جزاء الصيد واما الثلاثة التي غيرمذكورة في القرأن صوم كفارة القطر فيرمضان ثبت متنابعا لقوله عليهالسلام للذي واقع آمرأته فيرجعنان ضم شهرين متسابعين وصوم النطوع وصوم النذر وجب بقوله عليه السملام مؤثلر البطيم الله لهليطعه وهو على وجهين معسين ومطلق فالعين ان يقول كله على صوم شهركذا ويعينه اوصوم ايام بعينها فيلزمد التنابع سسواء ذكر التنابع اولانان افطل يؤها منه قضاء ولا يستقبل واما المطلق انذكر التنابع فيه لزمه وكذا آذا نواء حنى لوافطتر يوما منداستقبل . وان لم يذكر التنابع ولم ينو. فهو بالحيار ان شاء نابع وانشاء فرق (فخو له عان اخره حتى دخل شهر رمضان آخر صام رمضان الثاني) لأنه الابصيح الصوم فيه عن غيره (قولد وقضاء الاول بعده ولافدية عليه) لان وجوب القضّاء على النزاخي حُتىكانله ان ينطوع (قول ولاندية عليه) وقال الشافعي اناخره سنغير عدر كان عليه القدية لكل يوم طعام مسكين (قُولُه والحامل والمرضع ان خافتا على انفسهما اوولديهما افطرتا وقضتاً

ولا فدية عليمهما) والمراد من المرضع الطئر لانها لا تمكن من الاشتاع عن الارضاع لوجو به عليها بعتمد الاجارة فاما الآم فليس عليها الارضاع لانهما أذا استنعت فعلى الاب انبسستأجر اخرى والشيخ التاني الذي لايقدر على الصوم يفطر ويطع لكليوم كينا نصف صاع من بر اوصاعا منتمر اوصاعا منشعيركما يطع في الكفارات الفاني الذي قرب الى الفناء اوفنيت قوته كذا الجموز مثله فان قلت ماالحساجة الىقوله كإيطيم فىالكفارات وقد ذكر قدر الاطمام قلت يغيد انالاباحة في التفدية والتعشية والتبية في ذلك جائز (قوله ومن مات وعليه قضاء شهر رمضان نان اوصي به المم عنه وليه لكل يوم نصف صاع من بر اوصاعا من تمر اوصاعا من شعير) وهذه الوصيد انما تكون منالثِلث والتقييد بقضاء شهر رمضان غيرشرط بليشاركه كل صوم يجب قضاؤه كالنذر وغيره ولابد منالايصاء للوجوب على الولى انبطم فان تبرع الولى به منغير ايصاء فانه يصيح والصلاة حكمها حكم الصيام على اختيار التأخرين وكل صلاة بانفرادها معتبرة بصوم يوم هو الصحيح احترازا عا قال محد بن مقاتل انه يطع لصلوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع عن هذا القول وقال كل صلاة فرض على حدة بمزلة صوم يوم هو الصحيح والوتر صلاة على اصل ابي حنيفة وعندهمـــا هو مثل الســــن لایجب الوصیة به قال فیالفتساوی اذا مات وعلیه صلوات واوصی ان یطعموا عند لها فعضوا قيرا واحدا جلة ذلك جاز بخلاف كفتارة البين (قو له ومن دخل في صوم التضوع اوفي صلاة التطوع ثم افسدهما قضاهما) سواء حصل الافسساد بصنعد اوبغير صنعه حتى اذا حاضت الصائمة تطوعا يجب عليهما التصاه وكذا اذا افتتم الصلاة بالتيم ثم ابصر الماء ضليه القضاء ثم عندنا لايباح الافطار في صوم التطوع لغير عذر في احدى الروايتين وبباح العذروالضيافة عذر قبل الزوال وكذا بعده فيحق الوالدين الى العصر وامالغر الوالدين فليست الضيافة بعد الزوال عنر اولو افطر المتطوع لغير عذر وكان من نيته ان يقضيه ضند ابي يوسف يمل له ذلك وقال ابوبكر المرازي لايملله ذلك لانهافطر لشهوة نفسه وهومنهي عند قال عليه السلام أن اخوف ما أخاف على أمتي الرياء والشمهوة الخنية وهو ان يصبح الرجل مسائما ثم يغطر على طعام يشتهيه تال في الايضاح اذا صام تطوعاً ودعاء بعض اخواته الى طعامه و سيأله ان يضطر فلا بأس ان يغطر لقوله عليه المسلام من افطر لحق اخيه كتب له صيام الف يوم و متى قصا يوما مكانه كتب له ثواب صيام الني يوم و قال الحلواني احسن ماقيل في هذا أنه ان كان يثق من نفسه بالقصاء يفطر والا فلا وهذا كله اذا كان قبل الزوال اما بعسده فلا يفطر الا اذا كان في تُرك الانطار حقوق الوالدين او احدهما و هذا كله في مســوم التطوع اما اذا كان صائما عنقضاء رمضان ودعاه بعض اخواله يكره له النيفطر ويكره التصوم المرأة تطوعاً بغيرانن زوجها الا ان يكون مريضًا أوصامًا أو عرما بحج أوعرة وليس

للعبذ والامة ان يصوما تطوعا الاياذن المولى كيف ماكان وكذا المدر والمدرة وام الولد فان صام احد من هؤلاء فلازوج ان نفطر المرأة وللولى ان نفطر العبد والامة وتقضي المرأة اذا اذن لها الزوج اومات ويقضى العبد اذا اذن له المولى اواعتق واما اذا كانالزوج مريضا اوصائما اومحرما لميكن له منع الزوجة منذلك ولها انتصوم وان نهاها لانهانما عتمها لاستيفاء حقد من الوطئ ولا حق له في هذه الاحوال وليس كذلك العبد والامة كان للولى منعهمنا على كل حال لان سافعهما ملكه ﴿ فَوَ لِهِ وَاذَا بِلْغُ الصِّي أُواسِلُمُ الْكَافَرِ فيشهر رمضانامسكا يقية يومهما) وهلالامسالة واجب اومستحب قال ان شجاع مُستحب وقال الامام الصفسار أالتحييم آنه واجب ولو افطر فيه لاقضباء عليهما لان الصوم غير واجب فيه (قو له وصاماً مابعده) لتمنق السبب والاهلية (قو له ولم مقضياً مامضي منه ولا يومهما) لعدم الحطاب ثم قوله امسكا بقية يومهما ان كان بعد الزوال اوقيله بعد الاكل فالامساك لاغيروانكان قبل الزوال والاكل ففي الصبي اذا نوى التطوع كان تطوعاً على الصحيح والكافر اذا نوى لم يكن تطوعاً لأن الصبي من اهل العبادات (قو لم ومن أغي عليه في شهر رمضان) يعني بالنهار (لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغاء) لوجود الصوم فيه وهو الامساك المقرون بالنية اذ الظــاهر وجودها منه (قو له وقضي مابمده) لانعـدام النبة فيه وإن أنجي عليه مناول ليلة منه إلى آخره قضاه كله الابوم تلك البلة لانه نوع مرض ومن جن رمضان كله لم يقضه (قو له واذا الماق المجنون في بعض شهر رمضان قضي مامضي منه) لأن السبب قدوجد وهو الشهر والأهلة فزمدالقضاء (قو له وإذا حاضت المرأة افطرت وقضت) وكذا اذانفست وهر، تأكل سرا او جهرا ولا نحب علمهـا التشبه (قو له واذا قدم المسـافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا نقية يومهما) هذا اذا قدم المسافر بعدالزوال اوقبله بعد الاكل اما اذاكان قبل الزوال والاكل فعليه الصوم نان افطر بعدما نوى لايلزمه الكفارة الشبهة واما الحائض اذا طهرت قبل الزوال والاكل ونوت لم يكن صوماً لافرضيا ولا تطوعاً لوجود المنا في اول النهسار والصوم لايتجزى قوله اسسكا اىعلى الايجاب هوالصحيح قصًاء لحق الوقت لانه وقت معظم وانمسا لم تشبه الحائض في حال الحبض لتحقق المانُّع منالتشبد (قو له ومن تسحر وهو يظن ان الفجر لميطلع اوافطر وهو يرى ان الشمس قدغريث ثم تمن ان الفحر قد طلع وإن الشمس لم تغرب قيمًا ذلك اليوم ولا كفارة علمه) معوله يرى بضم الباء من الرأى لأمن الرؤية اى يظن ظنا غالبا قريبا من البقين حتى لوكان شاكا اواكثر رأيه انه لمتغرب الشمس تجب الكفارة ثم اذا تسحر وهو يظن ان العجر لمبطلع فاذا هو قدطلع اوافطر وهو يرى انالشمس قدغربت ثم تين انها لمتغرب امسك نقية بومد قضاء لحق الوقت فقد تضمنت هذه المسئلة خبية احكام احدها آنه بفسيد صومه والثاني ان عليه القضاء لانه فوت الاداء والثالث آنه لاكفارة والرابع آنه يممك

بقية يومه والخامس أنه لااثم عليه لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به وهذا إذا افطر وهو يظن ظنا غالبا الألثمس قدغريت اما إذا كان شباكا في الغروب فافطر فعلم الكفارة لان الاصل مقاء الهار بخلاف ما إذا شك في طلوع الهير فاكل حيث لايزمد الكفارة لان الاصل حاء اليل واليقين لا رول بالشك فإيكن قاصدا للفطر مخلاف مااذاكان شاكا فيالغروب فافطرفان افطاره على سببيل التعدي لان الأصل مقاء النهار فكان شقنا فمنهار شاكا فيافيل واليتين لايزول بالشك فافترنا وقال ابوالحسسن الكرخي لانجب الكفارة لانه قصد بذاك اقامة السنة لان تجيل الافطسار سنة واعلم انالسعور مستحب لقوله عليه السلام تسحروا نان فيالسحور بركة السحور لما يؤكل فيوقت السحر ر ﴿ السَّمَاسُ الْآخِرُ مِنَ اللَّهِلُّ وَ فِي الْحَدِيثُ أَضَمَارُ تَقَدُّرُهُ فَإِنَّ فِي أَكُلُّ السَّهُورُ مِكَةً و المراد بالبركة زيادة القوة في اداء الصوم وبحوز إن يكون المراد به نيل الثواب لاستنائه بأكل المحور بسن المرسلين وعله بما هو مخصوص اجل الاسلام قال عليدالسلام فرق مايين صيامناً وصيام اهل الكتاب اكل السمحور (فقو له ومن رأى هلال القطروحده لم يفطر) فإن افطر فعليه القضاء ولاكفارة عليه وقال بعضهم يغطر سرا (فولد وان كان بالسماء علة لم يقبل في هلال الفطر الاشهادة رجلين اورجل وامرأتين) لانه تعلق يه نفع العبد وهو الفطر فاشبم سائر حقوقهم والاضمىكالفطر لانه تعلق به نفع العباد وهو النوسع بلحوم الاضاحي ولائد انبكونوا عدو لاغير محدودين فيالنذف لانهخروج من عبادة فيحتاط فيها وهل يشسترط لفظ الشهادة قال في الفتاوي يشسترط لانها عنزلة الشهادة على الحقوق وقال بعضهم لايشترط لانها بمزلة الخبر لديني (قُوله وان لمبكن بالسماء علة لمرقبل) في هلال الفطر (الاشهادة جم كثير يقع العلم بخبرهم) وقد بينا ذلك في هلال رمضان والله تعالى اعلم

الاعتكاف

آخر، عن الصوم لان الصوم شرطه والشرط مقدم طبعاً فكذلك وضعاكما قدمت الطهارة على الصلاة ومحاسن الاعتكاف ظاهرة فان فيه تسليم المعتكف كلبته الى طاعة الله لطلب الزلق وتبعيد النفس عن شغل الدنيا التى هى مائعة عما يستوجبه العبد من القربى ولهذا كره احضار السلم فى المحبد ومن محاسنه ايضا اشتراط الصوم فى حقه والصائم ضيف الله فالاليسق به ان يكون فى بيت الله والاعتكاف فى اللغة مشتق من العكوف وهو الملازمة والحبس والمنع ومنه قوله تعملى والهدى معكوفا ان بلغ محله اى ممنوعا عن أن بلغ محله وهو الحرم موضع نحره وفى الشرع هو اللبت والقرار فى المحدم نية الاعتكاف (قال رحدالة الاعتكاف مستحب) يعنى فى سائر الازمان اما فى العشر الاواخر من رمضان فهو سمنة مؤكدة لان النبى عليه المسلام واظب عليه فى العشر الاواخر من رمضان

والمواظبة دليل السنة قال الزهرى ياعجبا للناس تركوا الاعتكاف وما تركه المني صليات عليه وسلم مذدخل المدينة الى ان توفاه الله وهو اشرف الاعمال لانه جم بين عبادتين الصوم والجلوس فيالمسجد وفيد تغريغ التلب وتسليمالنفس الى بادئها وأتخصن يحصن حصين (قُولُه وهو البث في السجد) يعني سجد الجماعة والبث بغتج اللام المكث. (قوله مع الصوم ونية الاعتكاف) اماالمبث فركنه لأن وجوده بهواما ألصوم فشرطه والنية شرط فيسار العبادات والصومشرط لجحة الواجب رواية واحدة ولصحة التطوع فيا روى الحسن عن ابي حنيفة لقوله عليه السلام لااعتكاف الا بصوم فعلى هذه الرواية لايكون اقل منيوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبتى النفل على المساهلة الاترى انه يقعد في صلاة النفل مع القدرة على القيام وراكبا مع القبرة على النزول ولوشرع فيه ثم قطعه لايلزمه القضاء في رواية الاصل لانه غير متدر وفي روابة الحسن بلزمه لآنه متدر باليوم كالصوم ولابصيم الاعتكاف الافي مسجد جاعة بصلى فيد الصلوات الخس كلها بامام ومؤذن معلوم وافضل الاعتكاف في المبجد الحرام لانه مأمن الخلق ومهبط الوحى ومنزل الرحة نم مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه افضل المساجد بعد المسجد الحزام ثم مسجد بيت المقدس ثم في المساجد التي كزجاعتها فكل سجدكثرت جاعنه فهو افضل والاعتكاف ضربان واجب ونغل فالنفل بجوز بغير صوم وهو ان يدخل المسجد بنية الاعتكاف من غيران يوجبه على نغسه فيكون معتكفا بقدر مااقام فاذا خرج انتها اعتكافه والواجب منه لايصيح الامعالصوم (فو له و يحرم على المتكف الولائ) لقوله تعالى ولا تباشر وهن واتتم عاكفون في المساجد نان قيل كيف يستقيم ذكر الوطئ في المبجد و هو حرام في السجد لغير المتكف ابعنسا قيل لانه قال ولا يخرج من المجد الالحاجة الانسسان فرعا ينوهم انه منحاجة الانسان فلهذا قال ويحرم علىالمتكف الوطئ (قو لدواللس والقبلة) لأنهما · من دواعي الجماع فحرما علب اذا لوطئ محظور الاعتكاف كما في حالة الاحرام فانقيل لمحرمت النبلة على المعتكف دون العسائم قيل لان ألجاع في الاعتكاف منصوص على عرمه في الترأن صريحا غرمت دواعيه كال الله تعالى ولا تباشروهن وانتم ماكفون في المساجد بخلاف الصوم فأنه انما يثبت تحريم ألجاع فيه دلالة بقوله تعسال احل لكم ليلة الصيام الرفت الى نسسائكم لما خص الهبل بالحل دل على انه حرام بالنهاد كال فالنهاية التنبيل واللس لايحرم بالصوم وتحرم بالاحتكاف لان الجماع ليس عرام فحباب الصوم لاندبياح ليلا واوضح مزهذاكله انحرمة الوطئ اذائبتت بالنهى تعدت الحرمة الى الدواعي كَرَمَةُ الوطئ فَيْحَقِ الحَرِمُ والمُعَكَفُ ومُشَـِّرَى الْجَارِيَةُ فَانَ الخَرْمَةُ ثَيْنَتُ في هذه المواضع بتوله تعالى غلا رخت ولا فسوق وبقوله تعسالي ولاتباشروهن وانتم عاكفون فيالمساجد وبفوله عليه السلام الالاتوطأ حامل حتى تضع ولأحاثل حتى

تسترى محيضة و اذا ثبتت حرمة الوطئ بالامر لايتعدى الحرمة الى الدواعي كما في حالة الحيض وحالة الصوم نأن الحرمة ثنتت فيهمسا بالامر بقوله تعالى فاعتزلوا النسياء في المحيض و بقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل بعد ذكر المفطرات الثلاث مان قبل المعتكف اولس ولم ينزل لم نفسند اعتكافه وإن آنزل فسند بأن نظر إلى إمرأة فانزل لم يفسد اعتكافه لانه انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام (قو له ولا نحرج من المهجد الالحاجة الانسان) وهي الغائط والبول لانه معلوم وقوعها فلا مد من الخروح لاجلها ولا عكث بعد فراغه من الطهور فإن مكث فسند اعتكافه عند ابي حنفة وعندهمنا لايفسد حتى بكون المكث اكثر مننصف يوم وفي نصف يوم روايتان وكذا اذا خرج منالمهجد ساعة لغير عذر فسد اعتكافه عندابي حنيفة لوجود المنافي وعندهما لانفسيد حتى يكون اكثر من نصف يوم لان اليسير من الحروج عفو المضرورة الا اناباحنيفة يقول ركن الاعتكاف هوالمقسام فيالمسجد والخروج ضده فيكون مفوتا ركن العبسادة فالكثير فيه والقليل سواء كالاكل في الصوم والحدث في الطهارة (قو له او الجمعة) لانها من اهم حوايجه وهي معلوم وقوعها وقال الشافعي الخروج البها مفسد لانه يمكنه الاعتكاف في المبجد الجامع قلنا الاعتكاف في كل مسجد مشروع قان قبل الجمعة تسقط -باعذار كثيرة من السغر والرق وغير ذلك فجاز ان يسقط بها العذر قلنا لابجوز ان تسقط الجمعة لصيانة الاعتكاف لانه دونها وجوبا لانه وجب بالنذر والجمعة وجبت بايجابالله تعالى وماوجب بايجاب الله تعالى ليس للعبد ان يستقطه بايجابه ينـــذر. وقوله او الجمعة يخرج اليها في وقت يمكنه ان يصلي فيه اربع ركعات اوســـت ركعات فالاربع سنة والركعات تحية المسجد ويمكث بعدها منسدار مآبصلي اربعا نان مكث يوما و ليلة اواتم اعتكافه فيه لايفسد ويكره وانما لايفسد لانه موضع الاعتكاف الاانه يكره لانه النزم ادائه في سجد واحد فلا يتمه في سجدن من غير ضرورة ويخرج لصلاة العبدين ايضا ولابخرج لعيادة المريض ولالصلاة الجنازة اذاكان معها غيره نان لم يكن جاز الخروج بمقــدار الدفن و على هذا اذا دعى لا داء شهادة ان لم يكن مع الـــدعى من يقع الحكم. بشهادة غيره جاز له الخروج بمقدار اداء الشهادة و ان كان معد غيره لايخرج فان خرج فسد اعتكافه ولوكان المؤذن هو المعتكف فصعد المئذنة للاذان لانفسد اعتكافه ولو كان بابها خارج المبجد ولو انهدم المبجد فغرج الى مسجد آخر من ساعند او اخرجه السلطان كرها فدخل مسجدا آخر لم نفسد اعتكافه لانه مضطر في الخروج قصار عفوا و ذلك ان المسجد بعد الانهسدام خرَّ ج عن ان بكون معتكفًا اذ المعتكفُّ يصل فيه الجماعة الصلوات الخس و لا يتأتى ذلك في المهدوم فكان عذرا في التحول إلى مسجد آخر ولو كان بقرب المسجد بيت صديقله لم يلزمه قضاء الحاجة فيه و ان كان له بيتان قربب وبعيد قال بعضهم لايجوز ان يمضى الى البعيد فانمضى بطل اعتكافه وقال بعضهم

بجوز ويأكل المعتكف وبنسام في معتكفه لانه يمكنه ذلك في المسجد فلا ضرورة الى الخروج (فوله ولابأس ان ببيع و بيتاع في المسجد من غير ان بحضر. السلعة) يعني مالاً منه كالطعام و الكسوة لانه قديحتاج إلى ذلك بأن لابحد من يقوم بحاجته الا أنه يكره احضار السلعة لان المسجد منزه عن حقوق العباد و اما البيع و الشراء التجسارة فكروه المعتكف وغيره الا ان المعتكف اشد في الكراهة وكذلك يكره اشغال الدنيا فيالمساجد كتمسل التعائد والخياطة والنساجة والتعليم انكان يعمله باجرة وأنكان بغيراجرة او يعمله لنفسمه لا يكره اذا لم يضر بالمجمد و يجو ز المعتكف ان يتزوج و براجع (فولد ولا بنكلم الا بخبر) هذا يتناول المعنكف وغيره الا أنه في المعتكف اشد (قوله ويكر و له الصمت) يعنى صمتا يعتقده عبادة كما كانت تفعله الايم المتقدمة فأنه ليس بقربة في شريعتنا اما الصمت عن معاصى اللسان فن اعظم العبادات (قوله فان جامع المعتكف لبلا اونهارا عامدا اوناسيا بطل اعتكافه) انزل اولم ينزل لان الليل محل للاعتكاف و لكن لايفسد صومه أذاكان ناسيا والغرق أن حالة الاعتكاف مذكرة وهو كونه في المحجد فلا يعذر بالنسسيان فيه قباسًا على الاحرام فان هيئة المحرمين مذكرة ولوجامع فيما دون الغرج فانزل اوقبل اولمس فانزل بطل اعتكافه لانه فيمعني الجماع حتى انه يفسد به الصوم فان لم ينزل لم يفسد وان كان محرماً لانه ليس في معنى الجماع ولهذا لايفسديه الصوم (فوله ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها بلياليها) لان ذكر الايام على سبيل الجمع يتناول مابا زائها من الليالى وذلك بان يقسول لله على ان اعتكف ثلثين يوما اوشهرا وقيد بقوله ايام لبحترز نما اذا نذر اعتكاف يوم فان الليلة لا تدخل فانه اذا نذر اعتكاف يوم يدخل المسجد قبل طلوع العجر فيعتكف يوسه ويصوم ويخرج بعد الغروب وان اوجب اعتكاف يومين يلزمانه بليلتهما ويدخل قبل غروب الشمس فان غربت من اليوم الثاني فقمد وفا ينذره وقال ابو يونسف لا يدخل الليلة الاولى لان المثنى غير الجمع وفي دخول الليلة المتو سبطة ضرورة الاتصال ووجه الظاهر أن في المثنى معنى الجمع فيلحق به احتياطاً لامر العبادة و الدليل على أن المثنى حكم الجمع قوله عليه السلام الاثنان فا فوقهما جساعة و هذا اذا لم يكن له نية اما اذا نوى اعتكاف يومين دون لبليتهما صحت نيته و يلزمه اعتكاف يومين بغير ليلة وهوبالخبار ان شاه تابع و ان شساء فرق و يدخل المسجد في كل يوم قبل طلوع الفجر و يخرج بعسد الغروب ولو اوجب اعتكاف لبلة لابزمه شئ لان الاعتكاف الواجب لايصيح الابالصوم وان اوجب اعتكاف ليلتين ولم يكن له نبة لزمه اعتكافهما و يوميهما وكذا اذا اوجب اعتكاف ثلاث ليال اواكثر فاذا اراد ان يؤدى دخل المحجد قبل الغروب فان قال نو يت الميل دون النهار صحت نيته ولايلزمه شي لانه نوى حقيقة لفظه (فنو له وكانت متنابعة وانهم يشرط التنابع) فيها لان مبنى الاعتكاف على التنابع لان الاوقات كلها قابلة له تخلاف

الصوم فان مبناء على التفريق لان البالي غير قابلة المصوم فجب على التفريق حتى ينص على التتابع وان نوى الايام حاصة في الاعتكاف صحت يته لانه نوى حقيقة لفظه واذا الوجب اعتكاف شهر بصوم متنابع سواء ذكر التنابع في ايجابه الولا وتعيين ذلك الشهر اليه فاذا اراد ان يؤدى نفره دخل قبل الفروب فيعتكف ثلاثين يوما وثلثين ليلة ويخرج بعد استكمالها بعد الغروب بخلاف مااذا الوجب صوم شهر بغير عينه ولم يذكر التنابع ولا نواه فانه ان شاء تابع وان شاء فرق ولونوى عند النذر الايام حون الليالي لميصدق فيسه ويلزمه شسهر بالليالي والايام لان الشسهر يقع على ثلثين يوما وثلثين ليلة الااذا قال عندالنذر فقه على اعتكاف شهر بالنهار دون الليل فعينئذ يلزمه الايام خاصة وان شاء قابع وان شاء فرق لانه ذكر لقظالنهار دون الليل وان قال فقه على اعتكاف غلين يوما وقال نويت النهار دون الليل والنهار وان قال فقه على اعتكاف ان اعتكف ثلثين ليلة وقال نويت الليل خاصة صدق ولم يلزمه شي وافقه اعلم

﴿ كتاب الحج ﴾

الحج فىالغة عبارة هنالقصد وفىالشرع عبارة عنقصد البيت على وجد التعظيم لاداء ركن من الدين عظيم و العبادات تلث بدني محض كالصلاة والصوم ومالي محض كالزكاة ومركب منهما وهو الحج فلا فرغ منالبدني والمالي شرع فيالمركب (قال رجدالله الحج واجب) ای فرض محکّم و انما ذکره بلفظ الوجوب لان الواجب ایم لانکل فرض واجب وليسكل واجب فرض والمشروعات اربعية فريضة و واجب وسينة و نافلة فالغريضة ماثبت بدليسل قطعي لاشبهة فيه كالكتاب والخبر المتواتر والواجب ماثمت بدليل فيه شبهة كغبر الواحد و السنة هي طريقة النبي صلى الله عليه و سم امرنا باحبائها والنافلة هي ماشرعت لتحصيل الثواب ولايلحق تاركها مأثم ولاعقاب فالحج فرض محكم قال الله تعمالي وفقه على الناس حج البيت الآية وهل وجوبه على الفور آم على الرّاخي فند أبي يو سف على القور لانه يختص يوقت خاص والموت في سنة واحد غيرنادر وعند محمد على التراخي لانه وظيفة العمر والخلاف فيما اذا كان غالح ظنه السلامة اما اذا كان غالب ظنه الموت امابسبب المرض او الهرم فأنه يتضيق عليه الوجوب اجاعا فعند ابىيوسف لايباح لهالتأخير عند الامكان نان اخره كان آثما وججته قوله عليدالسلام من ملك زادا وراحلة تبلغه الى بيت الله الحرام فلم يحج فلا عليه أن يموت بهو ديا او نصر آنيا وججة محمد أن الله تعالى فرضه سنة ست وحج رسول الله صلى الله عليه و سلم سنة عشرولوكان وجوبه على القور لمبؤخره والجواب لابي يوسف ان النبي صلى الله عليه و سلم قد علم بطريقــة الوحى آنه بعيش الى ان بؤ ديه فكان آمنــا من فواته (قو لهـــ على الأحرار) انما ذكره بلفظ الجمع لانه لايؤى به منفردا بليقام بجمع عظيم والبدالاشارة

بتوله تعالى وقة على الناس حج إلبيت وأنما شرط الحرية لإن العبسد ليس مناهل. قال عليه السلام ايما عبد حج ولو عشر حج ثم احتق ضليه جة الاسسلام لحان قبل ما المرق بين الصلاة والصوم ويين الحج في حق العبد حتى وجبا عليه دون الحج قيسل لان الحج لاينائي الا بالمال غالبا والعبد لايملت شهيئا ظارات تعالى عبدا بملوكا لايتدر على شي ولأن حقالولي في الحج يغوت في مدة طوية قدم حتى العبد على حقالة لاكتار العبد وغناه الله غَــلاف الصلاة والصوم فانهما يؤديان بغير المال ولا يقطع خدمة المولى بهما (فوله البالغين) احترازا عن الصبيان لان العبادات موضوعة عنهم لانهم غير مكافينَ (فوله المغلام) يعزز من الجسانين قال عليه السلام رفع القلم عن ثلثمة عن الصبي حتى يعتلم وعن الجنون حتى بغيق وعن النائم حتى يعتستَيْغظُ ﴿ فَوْلِهِ الاصِحَادِ ﴾ اي اصحاء البدنُ والجوارح حتى لايجب على المربض والمتعد والمقطوع اليسد والرجل والزمن لانالجز عن العبادة يؤثر فيستوطها مادام الجز باقيا واختلفوا فيالاعاه ضند ابي حنيفة لاحج عليه وان وجد تأد او يجب فيملله وعند خمدا يجب عليه اذا وجدد تأدا أو زادا وراحلة ومن يكفيد مؤنة سفره فى خدمند ولا يجزيه ان يحج عند غيره واما الهز بالمرض ان كان مرضا يرجى زواله لزمد ألحج بعد ارتفاعد ولايجزيه حج غيره عند ويتوجد عليه انديحج بنفسه بعد البرُ (فِوله اذا مُعروا على الزاد والراحكة) يمنى بطريق الملك لابطريق الأباحة والعارية سواءكانت الأباحة منجهة منلامنة له عليه كالوالدين والمولودين اومن غيرهم وإنما يشترط الراحلة فىحق منهينه وبين مكة ثلثة ايام فصاعدا اما في مادونها لايشترط اذا كان فادرا على المشي ولكن لابد ان يكون لهم من الطعام حسدار مايكفيهم وعيالهم بلعروف الى عودهم نان قبل ماالافعنل ان يحج ماشسيا اوراكبا قبل روى الحسن عن ابى حنيفة انالج راكبا افضل لان المشي يسئ خلقه وروى انالحج ماشسيا افضل لاناقة تمالي قدم المشاة فقال تعالى يأتو له رجالا وعلى كل ضامر وفي الحديث من حج ماشيا كتب الله له بكل خطوة حسنة منحسنات الحرم قبل يا رسول الله وما حسنات الحرم قال الواحدة بسبعمائة وعن ابن عباس انه قال بعد ماكف بصيره ما تأسفت علىشى كتأسين على ان أحج ماشيا وروى ان الحسن بن على رضى الله عنهما كان يمشى في جد و الجنائب تقاد الى جنيد قال في الهداية ومنجعل على نفسه ان يحج ماشيا فأنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خيره بين الركوب والمشي ففي الأول اشارة الى الوجوب لانه المزم القربة بصفة الكمال فلزمه يتلث الصفة كما اذا نذر الصوم متناجابان ركب اراق دمالاته ادخل نقصا فيد (قول الفلا) النصب على الحال من الزاد والراحلة (قول عن مسكنه وما لابد مند) كالخادم والآثاث وثبابه وفر سه وسلاحه وقضاء ديو نه وقبل فأضلا عن اصدقة النساء وقيل لايشترط ذلك (قوله وعن نفقة عباله الى حبن عوده) يعني نفقة وسط لانفقة اسراف ولانفتير وكذآ عننفقة خدمه وعنابى يوسف ينبغي انيكون فاضلا

عننفقة شهر بعدرجوعه لانه لايقدر على الكسب باعتبار الضعف في السفر ومن مشايخنا منلم يعتبر ذلك كذا في الوجير (قو له وكون الطريق أمنـــا) يعني وقت خروج اهل بلده واختلفوا فيامن الطريق هلهو منشرائط الموجوب اومن شرائط الاداه قال بعضهم من شرائط الوجوب حتى انهاذامات قبل ان يحيج لايجب عليه الايصاء به وقيل من شرائط الاداء حتى بجب الايصاء به قال في النهاية وهو الصحيح (قو له ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم تحج بها اوزوج) سواء كانت عجوزا اوشآبة وهو كل من لا يجوزله مناكمتها هلي التأ يد سواءكان بالرحم او بالصهورية اوبالرضاع وسواءكان حرا اوعبدا اوذميا وامأ الجوسى فليس بمعرم والصى والجنون ليسابمعرم والمراهق كالبالغ وعبدالمرأة ليس بمحرم لها لانتحرم نكاحها عليه ليس على التأبد هدليل انها اذا اعتقته حازله نكاحها والصبية التي تشتهيكالبالغة والامة والمدبرة وامالولد والمكاتبة يجوز لهن السفر بغير محرم والحرم انما يعتبر اذاكان منها وبين مكة ثلثة ايام فصاعدا واما اذاكان اقل فعليها ان تخرج للحج بغير محرم ولازوج الاان تكون معتسدة فلا تخرج حتى تنقضي عدتها واما اذا لم يكن للرأة محرم ولازوج لم يجب عليها ان تنزوج بمن تحج بها كالا يجب عليها اكتساب الراحلة ثم اذاكان لها محرم نخرج لجمة الفرض وانهلم يأذن لها زوجها لان حق الزوج لايظهر فيحق الغرائض واما فيالتطوع والمنذور فله منعها وبجب عليها نفقة المحرمهو الصحيح لانها لاتنوصل الى الحج الابه كإيارتها شراه الراحلة التي لاتنوصل الابهاو في الجندى لايجب عليها ذلك والتوفيق منهما ان المحرم اذاقال لااخرج الا بالنفقة وجب عليها وان خرج منغير اشتراط ذلك لم تجب عليها (قوله ولايجوزلهـا ان تحج بغيرهما اذاكان بينها وبين مكة مسيرة ثلثة ايام فصاعدا) فانجت بفير مخرم اوزوج جازجها معالكراهة وهل المحرم من شرائط الوجوب ام من شرائط الاداء على الحلاف في امن الطريق (قو له واذا بلغ الصي بعدما احرم اواعتق العبد بعد ومضيا على جهما ذلك لم يجزهماعن جمة الاسلام) لان احرامهما انعقب لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض قان جدد الصي الاحرام قبل الوقوف فنوى جمة الاسلام حاز والعبد لوفعهل ذال الم بحز لان احرام الصي غيرلازم لعدمالاهلية ولهذا لمو احصر فتملل لايلزمد القضاء وانتناول شيئا من محظورات الاحرام لايلزمه الجزاء والعبد يلزمه القضاء والجزاء فاذا جددالصبي ينفسخ الاول بالثاني والعبسد اذا جدد لاينفحخ الاول فلا ينعقد الثاني ولان احرام العبد لازم فلا يمكنه الحروج عنه واذا حج التغير اجزأه هنجمة الاسلام حتى لواستغني بعد ذلك لايلزمه حجة اخرى لان اشتراط الزاد والراحلة في حقه للتيسير لا لا ثبات اهلية الوجوب فكان سقوط الحج عنه نظير سقوط اداء الصوم وصلاة الجمعة عن المسافر ولهذا محب الحج على الفقـير بمكة ولايجب على العبيد بها لانهم ليسوا من اهل الوجوب (قول والمواقبت التي لايجوز ان يتجاوزها الانسان الابحرما) بعني لايتماوزها الىمكة اما الى

الحل نانه بحوز بفراحرام (فو له لاهل المدينة نو الحليفة ولإهل العراق ذات عرق ولاهل الشبام الجمعة ولاهل نجد قرن) باسكان الراء هو أالصحيم كذا في شمس العلوم (قو له ولاهل الين للم) وقد نظم فيه بعضهم بيتين وهما عرق العراق للم الين وبذي الحليقة بحرم المدنى للشام جحفة ان مررت بها ولاهل نجد قرن ناستين ومنحج فيالبحر فوقند اذا حاذا موضعا مزاليحر لابتجاوزه الامحرما وكذاذا سبافر فيالبرمن طريق غير مسلوك احرم اذا حاذي ميفاتا مزهذه المواقيت ولاهل مصر محاذات الجحفة ومزحاوز ميفاته غير محرم ثم اني ميفانا آخر فاحرم منه اجزأه الاان احراب من ميفاته افعنل (قو له فان قدم الاحرام على هذه المواقيت حاز) وهوالافضل اذا امن مواقعة الخطورات والا ة التأخير الى الميقات افضل (فو **له** ومنكان بعد المواقبت فوقته الحل) بعني في ^{الح}يم والعمرة ويجوز لهم دخول مكة بغيراحرام اذاكان لحساجة لانه يكثر منهم دخول مكة وفي ايجاب الاحرام في كل دخلة حرج عاهر مخلاف مااذا ارادوا النسك فأنه لاياح لهم دخولها الا بالاحرام لانه ينفق احبانا فلاحرج (قول ومن كان عكمة فيقاته في الحج الحرم وفي العمرة الحل) لاناداه الحج في عرفة وعرفة في الحيل فيكون الاحرام من الحرم ليتحقق سفر من الحرم الى الحل واداء العمرة في الحرم وهو الطواف والسعى فيكون الإحرام لهامن الحل ليتمثق نوح سفروهو الاحرام منآكحل المالحرم والافعنل منالتنعيم وايماسمي التنعيملان عزيميته جبلا يسمى نعيم وحن يساره جبل يسمى ناعم والوادى تعمان ولوترك المكي ميقاته واحرم للمج في الحل والعمرة في الحرم يحب عليه دم (قو لدوادا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والفسل افضل) سواءاراد الاحرام بالحج اوبالعمرة اوبهما والفسلهنا فنظافة لاقطهارة حتىاته تؤمرته الحائض والنساءوهمي الأحرام لأنه بحرم المباحات قبله مزالطيب وليس ألهيط وغرذاك (قُوله وليس ثوبين جددن اوغسيلين)والجدد افضل لاتهاقرب الىالطهارة من الآثام ولهذا قدمه الشيخ على الفسل وان لبس ثوبا واحدا اجزأه لان المقصود سستر العورة من غير الحيط وانمسا ذكر ثو نين لأن الحرم بمنوع من لبس الحيطة ولا بدله من سستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك انما يحصل بالازار والداء (فو لدومس طيبا ان كانله) هذا حلى على أن الطيب من سنن الزوائد و ليس من سنن الهدى ولا يضر إثر الطيب بعد الاحرام وعن محمد يكره أن ينطيب عا ببتي عيمه بعدالاحرام قلنا أنداه الطيب حصل من وجه مباح فالبقاء عليه لا يضره كالحلق ولان المنوع منه التطيب بعدالاحرام ومجمد نقول البقاء حكم الأنداء كما في لبس القميص اذا لبسه قبل الاحرام ولم يخلعه بعده (قو له وصلي ركمتين) نقرأ في لاولى العاتحة وعَليا ابها الكافرون وفي الثانية المقاتحة وقل هوالله احد والمعني ندلك الاشارة قوله تعالى و استعينوا بالصبروالصلاة يسثال الله الايمانة والتوفيق في جيع اموره (قُولُه وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني) وانما لم يذكر مثل هذا الدعاء في الصلاة والصوم لأن الحج بؤدي في ازمنة متفرقة واماكن متساينه فلا يعرى

حن المشقة فيسأل الله التيسير (فو له ثم بلي عنيب صلاته) فان لي بعد ما استوت به راخلته حاز ولكن الاول افضل (قوله فان كان مفردا بالحج نوى نلبية الحج) لانهسا 'ُعَبَادة والاعال بالنِيات (قوله والتلبية لبيك اللهم لببك لبيك لانتربك لك لبيك انالحمد ، والنمة لك والملك لا شريك لك) وهذه تلبية رسسول الله صلى الله عليه وسسا وهي . واجبة عندنا اومانام مغامها مزسوق الهدى ولوكان مكان التلبية تسبيح اوتهليل اوما أشبهه منذكر الله ونوى به الاحرام صار محرماً ﴿ فَوَ لِيهِ وَلا يَغِلُ بِنْ عَمْلُ بِنْنَى مِنْ هَذِهُ انكلمات) لانها تلبية رسولات صلى الله عليه وسلم باتفاق الرواة فلا ينقص منها ﴿ فَوَلِّهِ ا نان زاد فيها حاز) يعني بعد الاتيــان بها اما فيخلالها فلا وكان ان عمر بزد. في تلبيته | لبيك وسعديك وانليرني يديك والرغبا اليك لبيك لبيك وزاد بعضهم لبيك حقاحقا ثعبدا ورةًا ﴿ قُولِهِ فَاذَا لَى صَـٰد احرم ﴾ يعني لبي ونوى لأن العبادة لاتســأدى الا بالنبة فلا يصيرشارعا بمبرد النية مالم يأت بالتلبية اوما يقوم مقامها منالذكر (قو أله فليتق مانهى الله عند من الرفث والعسوق والجدال) الرفث الجاع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسساتكم و قبل هو الكلام القاحش بحضرة النسساء و اصل الرفث العسش والتول أهييح النسوق جبع المعاصي وهي فيحالة الاحرام اشد حرمة والجدال ان تجادل رفيقك حتى تغضيه او يفضّبك (قوله ولا يقتل صبدا) لقوله تعمالي لاتفتلوا الصيد وانتم حرم اي وانتم محرمون وحرم جمع حرام والصيد هوكل حيوان تمتنع متوحش اصل خلقته مأكولاكان او ضرماكول (قوله ولا بشيراليه) اي بيده (قوله ولا ـ يدل عليه) اي بلسانه لا يقول في موضع فلان صيد فالاشارة تختص بالحضرة والدلالة بالفيية ولو قال محرم لحلال خلف هذا الحائط صيد فاذا هي صيود كثيرة فاخذها وقتلها ضليّ الدال في ذلك كله الجزاء بحلاف ما اذا رأى من الصيد واحدا فدله عليه فاذا عنده صيود غيره فتتله المدلول فليس على الدال الاجزاء الصيد وان يصدقه في دلالته و ينبعه في اثره اما اذ اكذبه في الدلالة ولم يتبع اثره حتى دله آخر فصدقه و اتبع اثره فتنله فلا جزاء على الدال الاول ولو رأى المحرم صبدا في موضع لا يقدر عليه الا ان يرميه بشي فدله محرم آخر على قوس ونشساب او دفع اليه ذلك فرماه فتتله فعلى كل واحد منهما الجزاء ولو استعار محرم من محرم سكينا ليذبح بها صيدا معه فاعاده فذبح الصيد فلا جزاء على صاحب السكين وقبل عليه الجزاء فالأول محسول على ما اذاكان المستعير بقدر على أ ذيمه والثاني محمول على ما اذا كان لا مسدر (قوله ولا يلبس قيصا ولا سر او يل) يعنياللبس المعتاد اما اذا اتزر بالتميعي وارتدى بالسير او يل لاشئ عليه واما المرأة فلها ان تلبس ما شاءت من المنيط و انظنين الا انها لا تفطى وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولان بدنها عورة وستره بما ليس بمخيط يتعذر فلذلك جوزلها لبس المخيط ﴿ فَحَوْلِهِ وَلا عَامَةً وَلا قَلْمُسُوءً وَلا قِبَاءُ وَلا خَفِينَ الا ان لا يُحِدُ النَّعَلِينَ فليقطعهما استقل

الكعبين) ليس القباء على وجهين ان ادخل يدبه فيكيه لم يجز وان لم يدخلها جازوالكعب هو الناتي فيوسط القدم عند معقد الشراك (قو لم ولا يغطى رأسه ولا وجهه) يمني النفطية المهودة اما لوجل على رأسمه عدل ر وشبهه فلاشي عليمه لان ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاق (فوله ولا يمس طبيا) وكذا لا يدهن ولا بأس ان يلبس الثوب المخر لإنه خرمستعمل لجزء من الطيب وائما محصل له مجرد الراعمة وذلك لايكون تطيبا وينكره له شم الريمان والطيب وليس عليه فى ذلك شئ لانه غير مستعمل لجزء مندولابأس انيكتمل اذا لميكن الكمعل مطيبا ولابأس انديحتيم ويغتصد ويجبر الكسر وليس له ان مختصب بالحنا لانه طيب ويكره له ان قبل امرأته اويضاجنها (قو لم ولا ـ يخلق رأسه ولاشعر هاله) لقوله تعالى ولاتعلقوا رؤسكم حنى بلغ الهدى محلهاى حتى بلغ الهدى الحرمويما انهديه قدديح بالحرم ويستوى فيذلك الحلق بالموسي والنورة والننف والقطع بالاسنان (فَحُولُه ولايقُص من لحيتُه) لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالةِ الشعب وقضاء النفث قال في الكرخي فضاء النفث هو قص الشعر وحلق الرأس وتقليم الاغفار وننف الابط وحلق العانة وقيل التغث الوسيخ من طول الشعر والاظفار وقضاؤه ازالته (قُولُه ولايلبس ثوبا مصبوعًا بورس ولا برغمُران ولابعصغر) ولاينبغي له ان يتوسده ولا شام عليه وهل يكره ليسسه لغرالمحرم من الرسال كال فهالذخيرة نم لما روى ان ان عمر قال نهاني رسولالله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحمرة وقال اياكم والحمرة فانها زي الشيطان ويجوز للمحرمة ان تلبس الحرير و الحلي كذا في الكرخي (قوله الا ان يكون غنسيلا لاينفش) اى لاتفوح رايحت وهو الاصيح وقبل لا يتناثر صبغه (هوله ولا بأس ان يننسل ويدخل الحمام) ولانالغسل طهارة فلآيمنع منها (قوله ويستظل بالبيت والحمل) لان الحمل لا عس منه فاشبه البيت (فو له وبشد فيوسطه الهميان) وهو شي يممل فيه الدراهم و يشد على الحقو وكذا له أن يشد المنطقة وعن أبي يوسيف كراهتها أذا شدها مارم لانه يشبه المخيط كن ليس الطيلسان وزره عليه (في له ولايغسال لحيته بالخطمي) نان ضل ضليد دم عند ابي حنيفة لان الخطمي له رايحة مستلَّذة فهو كالحنادولاته ربيل النفت ويغنل الهوام وقال ابو يوسف ومحمد عليه صدقة لاته يزيل الوسخ ويغتل الهوام واجعوا أنه اذاغسه بالسدر اوبالصابون لاشئ عليه والرجال والنساء فيأجتناب الطيب سواء وانما يختلفان في لبس المخيط وتغطية الرأس فان المرأة تغطهما دون الرجل لانها عورة (في لهُ و يكثر من التلبية عقيب العسلوات) و المستحب ان يرفع بهسا صوته لقوله عليه السسلام افضل الحج اليمج واليم فالعج رفع العسوث بالتلبية واليج حو نج الدماء بالذبايح اى اسسالتها قال الجندى بكثر التلبية في ادبار المسسلوات نفلًا كانت او فرضا و كال الطعساوى فى ادبار المكتو بات دون الفا تُسسات و النوافل بمؤلة تكبير التشريق اماً في ظاهر الرو ابة في ادبار العسلو ات من غير تفصيل (قو له -

وكما علا شرفا) اي صعد مكانا مرتفعا (قو له او هبط واديا او لق ركبلنا) لان التلبية في الاحرام على مثال التكبر في الصلوات للانتقلال فيؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال وكذا عند الانتباء من النوم كذا في الينابيع (فوله و بالاسمحار) خصد لانه وقت احابة الدعاء (قو له فاذا دخل مكة ابتدأ بالمبجد الحرام) سميت مكة لانها تمك الذنوب اى تذهبها و تسمى ايمنا بكة لان الناس شاكون فيها اى يرد حون في الطواف وقيل بكة اسم المحجد ومكة اسم البلد والمستحب اذا دخــل مكة ان مقول اللهم انت ربي وانا عبدكُ والبلد بلدك جئتكُ هاربا منك اليك لاؤأدي فرائضك واطلب رحتك و التمس رضوانك اسألك منسئلة المضطرين اليك الحائفين عقويتك اسألك ان تتعبلني اليوم بعغوك وتدخلني في رجتمك وتتجاو زعني مغفرتك وتعينني على اداء فرائضك اللهم نجني من عذابك وأفتح لي أبواب رجنسك وادخلني فبها واعذني من الشبيطان الرجيم قوله اشـدأ بالمـجمد الحرام يعني بعــدما حط اثقاله ليكون قلبـــه فارغا و لا يضره لـلاّ دخول مكة اونهارا فاذا دخل المسجد قال اللهم هذا البيت بيشك والحرم حرمك والعبد عبىدك وهذا مقام العبائد المستجيريك من النار فوفقني لما تحب و ترضى (قو له فاذا عائن البيت هلل وكبر) اي يقول لااله الاالله والله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام فعينا ربنا بالسلام اللهم ايمانا بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد عليه السلام والدعام عند رؤية البيت مستجاب (فنو له ثم اندأ بالجر الاسود فاستقبُّله وكبروهلل) ويقول عند مشـيه من الباب الى الحر لا اله الاالله وحده لاشربك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده وفي ادعية غير هذه (قو لد ورفع بديه) الرفع هنامن السبع المواطن ويستقبل بباطن كفيه الى الحجر (قو له واستلم)صورة الاستلام انيضع كفيدعلي الحجرويضع فدبين كفيدويقبله اناستطاع فان لم يستطع جعل كفيد نحوه وقبل كفيه قال في النهاية استلام الجر الطواف بمزلة التكبير الصلاة يبتدئ به الرجل طوافه قال عليه السلام لبعثن هذا الحجر يوم القيمة وله عينان ينظر بهما ولسان نطق له يشهد لمن استلمه واستقبله بالحق (قو له ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما) لان التحرز عن المذاء المسلم واجب فان لم يستطع تقبيله ولايمسه بيدّه امس الحجر شيئا في يده من غرجون اوغيره ثم يقبل ذلك الشي فان لم يستطع شيئا منذلك استقبله وكبروهلل وهذا الاستقبال مستحب و ليس بواجب يدل عليه قوله أن استطاع كما في قوله و مس طيبا أن كان له (قول ثم يأخذ عن يمينه مابلي الباب) اي عن بمين الطائف عن يمين الحجر فان اخذ عن يســـاره اجزأه و عليه دم وهو الطواف المنكوس وقال الشافعي لا يعتـــد بطوافه (فخو له وقد اضطبع قبل ذلك) المغاضطبع بردائه وهو أن يجعــل ردائه تحت ابطه الايمن ويلقيد على كتفد الايسر وببدى منكبه الايمن ويغطى الايسر وهو سنة وسمى اضطباعاً لايد ضبعه وهوعضده (فو له فيطوف بالبيث سبعة اشواط) الشوت من الحجر

الى الحَبر (فوله وبجعل طوافه منورا، الحطيم) لانه منالبيت وهوموضع ينصب فيه الميراب سميحه لانه حطم منالبيت ايكسر ويسمى الحجر ايصا لانه جر منالبيت ايمنع وبسمى حظيرة أسمياعيل وفي الحذيث من ديا على من ظله فيه حطمة الله (فو له و رمل في ا الاشواط الثلاثة الاول) الرمل بفتحتين سرعة المشي مع تقارب الخطاوهز الكتفين مع الاضطباع وهو السنة قال فىالهداية كان سببه اظهار ألجلد للشركين حين قالوا اضنتهم حى يثرب نم بتى الحكم بعد زوال السببكالاخفاء فىصلاة الظهر والعصيركان لتشويش الكفرة واذاهم المسلمين عند قرا نهم القرآن في سلاتهم (تخو له و يمثى فيما بني على هيئته) اىعلى السكينة والوقار على رسله والرمل من الجر الى الجر هوالمنقول من رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فان زجة الناس قام فاذا وجد مسلكا رمل ولايطوف بدون الرمل في تلك انثلاثة لانه لا هـ له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة مخلاف الاستلام لان الاستقبال بدله (قول ويستلم الجر الاسود كلامر به ان استطاع) لان اشواط الطواف كركمات الصلاة فكما يفتح كل ركعة بالتكبير بفتح كل شوط باستلام الحجر وانهم يستطع الاستلام استقبل وكبروهلل ويستلم الركن اليماني وهو مستعب في ظاهر الرواية وعن محمد سنة ولايستلم غيرهما من الاركانُ لان النبي عليه الســـلام كان يُستلم هذين الركنين وهما اليماني وركن الحر الاسود ولا يستلم غيرهما لانهما ليساعلي قواعد ابراهيم عليه السلام والقواعدهن اسماس البيت ولأيسن تقبيل الركن أنباني لان النبي عليه السملام أستله ولم يفبله (قول ويختم الطواف بالاستلام) يعني استلام الحجر الاسود (قوله نم بأي المقام) يمنى مقام ابراهيم و هو ماظهر فيه اثر قدسيم حين كان يقوم عليه حين نزوله وركوبه حين بأتى الى زيارة هاجر وولده اسمعيل والمقام بفتح الميم موضع القيام وبضمها موضع الاقامة (فتو له فيصلي عنده ركعنين او حيث نيسر من المهجد) وهما واجبتان عندنا فانتركهما ذكر فيبعض المناسك ان عليه دما وان صلاهما فيغير السجد اوفي غير مكة جاز لانه روى أن عر رضى الله عند نسيعها وصلاهما بذي طوَى ذكره في الكرخي وقدروى ان النبي صلى الله عليه وسسلم لما فرغ من الطواف صلى في المقام ركمتين وتلا قوله تعالى واتحذوا من مقام ابراهيم مصلى وقال عليه انسلام من صلى خلف المقام ركعتين غفرالله له ماتقدم منذنبه وماتأخر وحشر يوم القيمة منالا منبن كذا في الشفاء والمستحب والمسلين ولا يصليهما الا فى وقت مبساح ثم يعود الى الججر فيستلم لان العنواف لماكأن يفتح بالاستلام فكذلك السعى يفتح به بخلاف مااذا لم يكن بعد الطواف سعى فانهالا يعود الى الجر فيه (قوله وهذا العلواف طواف القسدوم) ويسمى طواف أنصية وطواف اللغاء وطواف اول عهد بالبيت (قول وهو سنة) وليس بواجب حتى لوتركه لميكن عليه شي كذا في الجندى (فولد وليس على اهل مكة طواف القسدوم) لانعدام

القدوم سهم وكذا منكان من اهل المواقيت ومن دونها الى مَكة لأنهم في حكم اهل مكة (قوله ثم يخرج الى الصغا) والافضل ان بخرج منهاب الصف وهو باب بني مخزوم وليس ذلك سنة عنديًا ولو خرج من غره حاز وسمى الصفا لان آدم عليه السلام لما اناه قال ارحب إصفى الله (قو له فيسعد عليها) اي يصعد عيث رى البيت لأن الاستقبال هوالمقصود بالصعود (فو له ويستقبل البيث ويكبرو يهلل و يصلي على النبي صلى الله عليه و سلم و بدعوالله بحاجت و رفع بديه) عنمه الدياء نحو السماء قوله و دعو الله بحاجته آعاً ذكر الدعاء هنا ولم نم كره عنداسيتلام ألجر لان الاستلام حالة انداءالعبادة وهذا سأل خمها فان ختم الطواف بالسعى والدياء انما يكون عندالفراغ منالعبادةلاعند المدائها كما في الصلاة قال الحسين البصري الدياء مستمال في حسبة عشر موضعا في الطواف وعند اللئزم وتحت المراب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفء وعلى المروة وفي المسعى وخلف المقام وفي عرفات وفي المزدلفة وفي مني وعند الجرات الثلاث خَسْرُوم مَن لايجتِهُــد في الدياء في هذه المواضع و يُستَحْبُ ان يَعْرَأُ في ايام الموسم خُمَّة · في الطواف (قو له ويخط بحو المروة و يمثني على هيننه) اي على السكينة والوقار ويقول في سبعيه رباغفر وارحم وتجاوز عنمانعلم الكانث الاعز الاكرم واهدني لتي هي اقوم فاللُّ تعلم ولا اعلم (فَو لِه فاذا بلغ الى بطن الوادى سعى بين الميلين الاخضرين) وهما علامتان لموضع الهرولة وهما شيئان منحوتان من جدار المسجد لاانهمسا منفصلان عنالجدار ومعاهمها اخضرين على طريق الاغلب والافاحدهما اخضر والآخر احر ولمبكن اليوم بطن الوادي لانه قدكيسه السيول فجعل هناك ميلان علامة لموضع الهرولة ليعرف آنه بطن الوادي (قو له حتى يأتي المروة) باكان الباء لانه لونصب لافهم ان السعى الى ان ينتهي المروة وليس هو كذلك ﴿ قُولُهُ وَيَعْمُلُ كَمَّا يَعْمُلُ عَلَى الصَّفَا ﴾ يمني منالتكبيروالتهليل والصلاة على النبي والدماء والرفع (قو له وهذا شوط) وهو الصحيم (قو له فيطوف سسبعة اشواط يَيتدئ بالصفا و يختم بالمروة) احترازا عن قول ا الطسآوى نائه كال يتدي بالصغاويمتم بالصفا فيكون على قوله اربعة حشر مرة وهو غير صعيع (قول مم يغيم مكة عراها يطوف بالبيت كلا بداله) لانه ليشبه الصلاة قال عليدالسلام الطواف بالبيت صلاة والصلاة خيرموضوع فكذا الطواف الاالهلايسعي عقب هذه الأظوفة لأن السعي لايجب الأمرة والتنفل به غير مشروع وأنما قال بطوف بالبيت كما بدالة لينبد بهذا على الأالطواف الغرباء انتشل منالصلاة ولاهل مكة الصلاة المصل منه لان الغرباء يفوتهم الطواف اذا رجعوا الى بلادهم ولا تغوتهم الصلاة واهل مكة لانفوتهم الأمران وعند أجمَّاهما بالصلاة أفضل ﴿ فَوَ لِهِ وَبِصِلْي لَكُلُّ السَّبُوعِ ﴿ وكمتين) وهما ركمتا الطواف ويكره الجمع بين اسبوعين اواكثر من غير صلاة بينهما صدابي حنيفة وعبسواء انصرف حزوز اوشفعلانه الركمتين مرتبتان مل الغلواف وظلماء يوسف

لابكره اذا انصرف عن وتر نحو ان ينصرف على ثلاثة اسابع او خسية او سبعة وهذا الخلاف اذا لمبكن في وقت مكروه اما في الوقت المكروه ثانه لابكره اجاعا ويؤخر ركمتي الطواف الى وقت جاح (قو له فاذا كان قبل بو عالمتروية بيوم خطب الامام المناس خطبة) يعني وم السابع بعد صلاة الظهر وفي النهاية قبل صلاة الظهر و وم النروية هو ومالثامن (قول يه يعلم الناس فيها الخروج الي مني والوقوف بعرفات والافاضة) وانماجم عرفات على جهة النعظم وبينمكة وحرفات ثلثة فراسخ وقبل أربعة وهي مزالحل وسمي مني لما يمني فيه من الدماه اي تراق وهي قرية فيها ثلثة سكك بينها وبين مكة فرسخ وهي منالحرم والمستعب انبصلي بها الصلوات الحبس واليهت بها منذ وفي الحجرتلث خطب اولها هذه والنائنة بعرفة نوم عرفة خطبتن قبل صلاة الطهر محلس منهماكما في الجعة والثالثة بني يوم الحادي عشر خطبة واحسة بعد مملاة الظهر نفصل بن كل خطبتين سوم وقال زفر بخطب في ثلاثة أمام متو الباث يوم النزو بة ويوم عرفة ويهم النجروكل. هذه الخطب بعد الزوال بعد صلاة الظهر الأبوم عرفة فأن الخطبتين فيد قبل الصلاة ولو خطب قبل الزوال حاز ويكر مخلاف الجمعة غانه اذا ترك الخطبة فيها اوخطب قبل الزوال لابحوز (قُولِه فاذا صلى الفجر بمكة يومالتروية خرج الى مني فاقام بها حتى يصل الفجير من ومرفة) والمستحب انبكون خروجه بعدطلوع الثمس لانالنبي عليه السلام خرج الىمني بعدطلوع الشمس فصلي بها الظهر والعصر والغرب والعشاء والعجرثم رّاح الى عرمات ولويات مكة ليلة عرفة وصل بها الفير تم غذا الي عرفات ومر بمني اجزأه ويكون مسيئًا (قو له ثم موجه الى عرفات فيقم بها) والمستحب ان يكون توجهه بعد طلوع الشمس فاذا بلغ الى عرفات اقام بهسا حيث احب الابطن عرنة ويكره ان ينزل فيموضع وحده (قوله ناذا زالت الشمس منبوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر باذان واحد واقامتين ولايجهر فيهما بالقراءة) لانهميا صلانا نهار كسائر الابام (قو له و مندى ـ فيخطب خطبتين يعلم الناس فيها الصلاة والوقوف بعرفة والمزدلقة ورمى الجمار والكر) فاعا ونفصل بينهما بجلمسة خفيفة كافي الجمعة فأذافرغ من الحطبة اقام المؤدن وان خطب ةاعدا اجزأه الا انالقيام افضل لان المقصود تعليم النساس وتبليغهم والقيام امكن فيذلك وان ترك الخطية اوخطب قبل الزوال اجزأه وقد اساء ثم اذا فرغ من صلاة الظهر اقام المؤذن للمصر لانها ثؤدي قبل وقتها المهودفيفرد لها اقامة اعلاما الناس بهاولا تطوع بين الصلاتين فان تطوع بغيرسنة الظهر اواشتغل بعمل آخر من اكل اوشرب اعاد الاذان للعصر وعن مجد لايعيده وتجزبه الاقامة قال في الوجيز اماسنة الظهر الراتبة اذا صلاها لاتنصل ولايعاد الاذان اذا اشتغل بهائم اعلم انشرائط جواز الجمع عند ابي حنيغة خسة الوقت والمكان والاحرام والامام والجماعة وعندهما الامام والجماعة ليسابشرط ثم لايد من الاحرام قبل الزوال تقديما للاحراء على وقت الجمع نان احرم بعد الزوال فيدروايتان

عند ابي حنيفة احدهما لابجوز له الجمع حتى لوصلي الظهر مع الامام قبل انبحرم بالحج قبل العصر لم يجزله ألجع وانما يجوز اذا صلى الصلاتين جيما وهو يحرم بالحج وتى الرواية الثانية اذا كان عُرما قبل العصر اجزأه وهو قول ابي يوسف ومجد لان الظهر لايقف فعلها فىوقتها على شرائط الاحرام وانما يحتاج الى ذلك لتقديم العصرعلىوقتها فانصلي المظهر وحده ممصلي العصر مع الامام لمربجزيه ذلك عند ابي حنيفة لان الامام عنده شرط في الصلاتين جيما فاذا ادرك مع الامام ركعة من كل واحدة من الصلاتين اوشيئا من الصلاتين جاز ألجم اجماعاً ولوصلي الامام بالناس في يوم غيم ثم استبان انه صلى الظهر قبل الزوال والعصر بعدالزوال فانه يعيد الخطبة والصلاتين جيفا (قول ومن صلي في رحله وحده صلىكل واحدة منهما فيوقتها عند ابىحنيفة) لان المحافظة على الوقت فرض بالنص قال الله تعمالي أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتًا أي فرضما موقتًا فلم يجز تركه الانجيا ورد به الشرع وهو الجمع بالجماعة مع الامام يعني الامام الاكبر فان من صلى الظهر مجماعة لكن لامع الامام الأكبر لايجوز له الجلع عند ابي حنيفة كالمنفرد (فخرك وقال ابويوسف و محدُّ يجمع بينهما المنفرد)لان بيوازا الجم السابعة المحامنداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليهنانه لوصلي كلواحدة منهما فيوقتها يختل آمتدادالوقوف لانالشروع انبقع الوقوف مناوله الى آخره متصلا غير منقطع لبكون افضل قلنا تقديم العصر على وقتمه أنما هو لصيانة الجماعة لالاجل رعاية اشتداد الوقوف لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعد ماتفرقوا فىالموقف اذلامنانات بين العسلاة والوقوف فان المصلي واقف (فخوله ثم يتوجه الىألموقف) يعنىالامام والقوم معد عقيب افصرافه مزالصلاة (قوله فيقف بقرب الجبل) وهو بسمى جبل الرحة وهو عن يمين الموقف وعليدوقف آدم عليه السلام و المعني انهم اذا فرغوا من الصلاتين انتشروا ووقف كل واحد منهم حيث شِاء ويكبرون ويهللون ويسمون بخشوع وتذلل وبصلون على الني عليه السلام ويدعون بحوايحهم الى غروب الثمس ويستحب ان يقف الامام متوجها الى الكعبسة (فُولِه وعرفات كُلُّها موقف الابطن عرنة) وهو واد باسغل عرفة وقف فيه الشيطان وعرنة غيرمصروف للشأ نيث و العليــة (قوله و بنبعي للامام ان يقف بعرفة على راحلته) لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فاذاكان على راحلته كا: ابلغ في مشاهدتهم له و لو وقف على قدميــه جاز الا ان الاول افضل و الوقوف قائمًا افضل من الوقوف قاعداً (قوله يدعو ويعلم الناس المناسك) ويرفع يديه نحو السماء لان الني عليه السلام كان يدعو يوم عرفة مادا يديه كالمستطيم المسكين فيقفون الى الغروب يكبرون ويهللون ويدعون وينضرعون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسبلم ويسألون الله حاجتهم فأنه وقت مرجو فيه الاجابة ويكثر الواقف من التهليل والاستغفار والصلاة على النبي والدعاء بقلب حاضر فهذا البسوم افضل ايام السسنة و هو معظم الحج ومقصود و يلمي

في موقفه ذلك ساعة بعد سساعة ولا ينبغي ان يقطع التلبية حتى يرمى جرة العقبسة وقال مالك اذا وقف بعرفة قطع التلبية قال لان الاجابة بالمسان انما هي قبل الاشتغال بالاركان و لنا ان التلبية في الحج كالتكبير في الصلاة فيأ تي بها الى آخر جزء من الاحرام وذلك یکون عند الری (قول ویستحب له ان پفتسل قبل الوقوف) لانه یوم اجتماع کالجمعة والعبدين قال في الهداية وهذا الاغتسال سنة ولو اكتنى بالوضوء جازكا في الجعة والعبدين والاحرام فان وقف على غيروضوء اوجنبا جاز وكذا لووقف الحائض والنفساء اجزأهما (قُولِه وبجنهد في الدعاء) والسنة ان يخني صوته بالدعاء قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخنية ولوالتبس على الناس هلال ذي الجنة فوتنوا على عن انه يومعرفة فتين أنه يوم النزوية لم يجزهم لانه يمكنهم الوقوف يوم عرفة ولانه ادى العبادة قبل وقنها فإ يجزكن صلى قبل الوقت وانتين آنه يوم الخر اجزأهم وجهم تام لقوله عليه السلام جكم يوم تحجون (قوله فاذا غربت الثمس افاض الأمام والنساس معد على هينتهرحتي يأتوا المزدلفة) ولايدفِم احد قبــل الغروب نان دفع احد قبل الغروب ان جاوز حد عرفة بعد الغروب فلا شي عليه وانجاوزها قبله ضليه دم ويسقط عنه ذلك الدم اذا عاد الى عرفة قبل الغروب ثم دفع عنها بعد الغروب مع الامام وكالزفرلايسقط وهذاكما قال في مجاوزة الميقات انه يجب عليه الدم ولا يسقط عنه بالعود الى الميقات وعند التلاثة يستنط ولوعاد الى عرفة بعد الغروب لايستقط عنه الدم بالاجاع ولو انالامام ابطأ بالدفع وتبين للنساس الليل دضوا قبله لان وقت الدفع قد حصل ناذا تأخر الامام قد زك السنة فلا يجوز لهم تركهما قوله حتى يأتوا المزدلقة وهو المشعر الحرام فيزلون بها وسميت المزدلف لان آدم عليه السسلام أجتمع مع حوا فيه وازدلف البها اى دنا منها (قُولُه والمستحب ان بنزلوا بقرب الجبل الذي عَلَيه المبقدة) اي توقد عليه الحلفاء النار (فولد يقال له قرح) سمى بذلك لارتفاعه وهو لا ينصرف للعلية والعدل منقزح اذا ارتفع وبحترز عنالنزول فىالطربقكي لايضر بالمارة ويكثر منالاستغفار في المزدلفة لقوله تعمالي فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام الى ان قال واستغفروا الله انالله غفور رحيم (قوله ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واتامة) لأن العشباء فيوقته فلايفرد له ائامة بخلاف العصر بعرفة نانه مقدم علىوقته فافرد بالاقامة لزيادة الاعلام وينوى المغرب هنا اداء لاقضاء وصفته انه اذا غاب الشفق اذن المؤذن واقام فيصلى الامام بالناس المغرب ثم يتبعها العشساء بذلك الاذان والاقامة ولا ينطوع بينهما فأن تطوع بينهما اوتشاغل بشئ اعاد الاقامة ولا تشهرط الجماعة لهذا الجم عند أبي حنيفة لأن المغرب مؤخرة عنوقتها يخلاف الجمع بعرفة لأن العصر حَدم على وقته (قُولُه ومن صلى المغرب في الطريق وحده لم يجزه عبدابي حنيفتو عمد) وعليسه اعادتها مالم يطلع أهبروظل ابويوسف يجزيه وقداساء ولوختى ان يطلع أهبر

(YO)

قبل ان يصل الى مزدلفة صلى المغرب لانه اذاطلع العجر فات وقت الجنم فكان عليــه ان يقدم الصلاة قبل الفوات وقوله لم يجزء عند ابي حنيفة يعني انهما موقوفة فإن أعادها بالمزدلفة قبل طلوع الفحركانت المعادة هي الفرض وانقلبت المفرب الاولى نافلة وان لم يعدها حتى طلع الفجر انقلبت الى الجواز فان صلى المفرب والعشاء وحده اجزأه والسنة ان يصليهما مع الامام (غوله فاذاطلع النجر صلى الامام بالنساس العجر بغلس) انما قدم صلاة الفجر هنا لاجل الاشتغال بالوقوف كتقديم العصر بعرفة (فو لديم وقفووقف الناس معه) الى أن يسفر وأحدا وتنضرعون في الدياءكما قلنا في عرفة وهذا الوقوف عندنا واجب و لیس رکن حتی لوترکه بغیر عذر یلزمه دم (قو لیه والمزدلفة کلهــا سرئب الابطن محسر) وهو وادباسفل مزدلفة عزيسارها وقف فيه ابليس متحسرا (قَوْ لِهِ ثُمَ افاضِ الامام والناسِ معد قبل طلوع الشمس حتى يأتوا منا) الافاضة مع الامام سنة ولو اناض قبله لايلزمد شئ مخلاف الاناضة من عرفة كذا في الوجيزويقول اللهم اليك افضت ومن عذالك اشفقت واليك رغبت ومنك رهبت فاقبل نسكي وعظم اجرى وارجم تضرعي واقبل توبتي واستجب دعائي وبلمي فياثناء دعائه (قُولِيهِ فبيداً بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات) ويستحب ان يفســل الحصاكذا في المستصنى ويجعل مكة عن يساره ومني عن يمينه ويرمي من السفل الى اعلا ويستحب. إن يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أومن الطريق ولا برمي محصماة أخذها من عند الجمرة لماروى فى الحديث انماقبل من الحصا يرفع ولانها حصاة من لم يقبل جمه فيتشأم بهولورمي بها حاز وقد اســـا ووقت الرمي فيهذا اليوم بعد طلوع الشمس ويمتد الى الغروب عند ابي حنيفة وقال أبو بوسف إلى الزوال وما بعده قضاء وأن آخره إلى الليل في هذا اليوم رمي ولاشئ عليه وان اخره الي الفدري وعليه دم ولو رمي جرة العقبة بعد طلوع أنهجز قبل طلوع الشمس يوم النحرحاز عندنا والافضل بعد طلوع الشمس ويجوز ان يرمى بكل ماكان من جنس الارض بشرط وجود الاستهسانة حتى لايجوز بالفيروز ج والياقوت ولهذا لواخذ كف منتراب ورمى به مكان حصاة حاز عندنا وكذا يجوز ان يرمى بالطين وقال الشــافعي لابجوز الا بالحجر قوله من بطن الوادى يعني مناســفله الى اعلاه وينبغي انتقع الحصا عند الجمرة اوقريبا منها حتى لووقع بعيدا لمريجز وحدالقرب والبعد انالثلاثة الادرع فيجد البعيد ومأدونه قريب وفيالهداية مقدار الرمي انيكون ين الرامي وبين موضع السقوط خسة ادرع لان مادون ذلك يكون طرحا ولوطرحها طرحا اجزأء لانه رمى الىقدميد وفيه ادنى رمى الاانه مسى لمخالفته السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس يرمى ولورمى بالذهب اوالفضة اوالبعر لايجوز لانه ليس من جنس الارض ولو رمى بسبع حصيات دفعة واحدة اجزأه عن حصاة واحدة لاغير (قوله مثل حصى الخذف) الخذف صغار الحصى قيل انه مقدار الحمصة وقبل مقدار النواة

وقيل مقدار الانملة ولورى باكبر من حصى الخذف اواصغر منه اجزأه الاانه لابرى بالكبار خشية ان يثأذي به غيره ولورمي فوقع الحصاة على رأس رجل اوعلى ظهر بعير ثمروقعت غيسها على الجمرة اجزأه وان اخذها الرجل ووضعهما لم بجز وكيفية الرمى ان يأخذ الحصاة بطرف ابهامه ومسجته و يرمى به وفي الهداية بضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمني ويستمين بالمسجمة وصحح في النهاية الوجه الاول (فنو له يكبر مع كل حصاة) ولو سبح مكان التكبير اجزأه لحصول الذكر ويروى عنسالم بن عبدالله انه رمى الجرة بسبع حصيات من بطن الوادى يكبر مع كل حصاة الله اكبر الله اكبر اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبا مغفورا وعملا مشكورا وقال حدثني ابي ان النبي صلىالله عليه وسلم كان يرمى جرة العقبة من هذا المكان و يقول كلا رمى بحصاة مثل ماقلت (قول، ولا يفف عندها) والاصل أن كل رمي بعده رمي فأنه يقف عنده وكل رمي ليس بعده رمي فأنه لانقف عنده ولايرمي منالجمار يوم النحر الاجرة العقبة لاغير (قوله و يقطع النلبية . مع اول حصاة) قان حلق قبل ان يرمى جرة العقبة قطع التلبية لانه قدحل من الاحرام والتلبية لاتثبت عند التحلل وانما يؤتي بهسافي مطلق الاحرام ولهذا قلنا أن الحصر يقطع التلبية اذا ذبح هديه لانه قدابيم له التمللكم بعد الرمى فان زار البيت قبل الرمى والحلق والذبح قطع التلبية عند ابى حنيفة ومجد لان التلبية يؤتى بها في مطلق الاحرام ولم بيق الاحرام الآمن النساء فيكون بمنزلة المعتمر والمعتمر يقطعها اذا استلم الحجر وعنابي يوسف أنه يلي مالم يحلق أو زول الشمس من يوم النحر لان أحرامه بحاله بدلالة عدم اباحة النسساء واما اذا ذبح قبل ان يرمى قطع التلبية لانه تحلل بالذبح فهوكما لوتحلل بالملق (قولد ثم يذيح اناحب) هذا دليل عدم الوجوب فاذا ارادان يذ بح قدم الذبح على الحلق (قولد ثم يحلق اوبقصر والحلق افضل) لان الني صلى الله عليه وسلم دعا المسلقين ثلثا والمقصرين مرة ولان ذكر الملقين في الترأن قبل القصرين ولان الحلق اكل كافى قضاه التفث وفي التقصير بعض تقصير فاشبه الاغتسال مع الوضوء ويكني في الحلق ربع الرأس اعتبــارا بالمسم وحلق الكل افضل والتقصير أنياًخذ من اصول شعره مقــدار الانملة فانكان برأسد قروح اوعلة لايستطيع انبمر الموسى ولايصل الى تقصيره فقدحل بمزلة منحلق ولاشي عليه ولولم يكن على رأسه شعر امر الموسى على رأسه وهل هو مستحب او واجب قال بعضهم مستحب وقال بعضهم واجب ولوقلم اظفساره قبل الحلقم ضلیه دم وروی الطعاوی آنه لادم علیه عند ابی پوسسف و محدلانه قداییج له التحلل كذا فيالوجيز (قوله وقدحل له كلشي الا النساء) وكذا نوابع الوطئ كاللسوالقبلة ' لايجل له وقال مالك الا النسباء والطيب ولو طاف للزيارة قبل ألحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمزلة منه يطف كذا فى الكرخى (قوله ثم يأنى مكة من يومه ذاك اومن الغد اومن بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط) ويسمى طوافالألخضة

ولحواف يوم ألخر والطواف المفروش ووقته ايام ألخر واول وقت الطواف بعدطلو ع أهجر مزيوم أنخركان ماقبله مناليل وقت للوقوف بعرفة والطواف مرتب عليدواول هذه الايام افضلها كما في التضعيد ولاند من النبذ في الطواف ولا يفتقر إلى التعيس حتى. لوطاف هاربا مزعدو اوسبع اوطالبا لغريم ولاينوى الطواف لايجزيه عزطوافه يخلاف الوقوف بعرفة حيث يصحم من غيرنبة والفرق ان الوقوف ركن عبادة وليس بعبادة مقصودة والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد مناشـــتراط النبة فيد لاجهة النية لتعيينه حتى لوطاف يوم النحر طوافاكان اوجبه على نفسدكان عن طواف الزيارة كا في صوم رمصان وان شئت قلت لان الوقوف ركن يقع في نفس الاحرام فتية الحج يسهل عليه وطواف الزيارة يؤدي بمد التحلل فوجود النية فيالاحرام لايفني عن النية في الطواف لانهــا لا تشتمل عليه قال في النهــاية الامور الاربعة وهي الرجي والذبح والحلق والطواف تفعمل في ايام النصر على الترتبب و ضبابطه رد حط نالراء الرمي والذال الذبح والحاء الحلق والعاء الطواف ومجب على الطائف ان يكون ساتر العورة طاهرا منالحدث وانجس لقوله عليه السلام الطواف بالبيت.صلاة فأقلو افدمن الكلام فان اخل بالطهارة كان طوافه جائزا عندنا وقال الشافعي لابعتد بطوافه وتكلم اصحابنا المتأخرون فيان الطهارة هلهي واجبة اوسنة فتال انشجاع سنة وقال ابوبكر الرازي واجبة والدليل على انها ليست بشرط في الطواف ان الطواف ركن من اركان الحج فإتكن الطهارة منشرطه كالوقوف وانطاف وفى ثوبه نجاسة اكثر منقدر الدرهمكرة له ذلك ولا شيُّ عليه وان طاف وقد انكشف من عورته قدر مالا تجوز معد الصلاة اجزأه الطواف وحليه دم والقرق ان النجساسة لم يمنع منها لمعنى يختص بالملواف وانما منع منه لانه تلويث فمسجد ولا كذفك الكشف لانه بمنوع منه لمني يختص بالطواف بدليل قوله عليه السلام لايطوفن بالبيت مشرك ولا حريان واذا اختص المنهي عنه بالطواف اوجب نقصاته فكانه عليه جبرانه ولو طاف زحفا على دره انكان غيرقادر على المثيي اجزأه ولاشئ عليه وانكان تادرا فعليمه الاعادة مادام بمكة وان رجع الى بلده فعليه دم وكذا اذا اطيف 4 محولا ان كان لعسلة اجزأه وان كان لغسير علة نجب الاعادة او الدم وهل بجزى الحامل عن طوافد قال الجندي يجزى ذلك عن الحامل والمعبول جيعا وسواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول اولم ينو ولواوجب على نفسسه الطواف زحفا فعليه انبطوف ماشيا نان طساف زحفاكما اوجب اجزأه واذا أقيمت الصلاة وهو يطوف اويسمي يتركه ثم يصلي ثم يبني عليه بعد النراغ من الصلاة (فو له فان كان سمي بينالصفا والمروة حتيب طواف القدوم لمرمل فيحذا الطواف ولاسعى عليه وانالم يكن قدم السعى رمل في هذا الطواف وسعى بعده على ماقدمنا) لان السعى لم يشرع الامرة واحدة وكذا الرمل ماشرح الامرة فىطواف بعده سعى ولو طاف تطوعا فىاحرام الحج وسعىبعده

لم يجب عليه السمعي في طواف الزبارة واعلم ان السمعي هو بعد الطواف لانه واجب يعد طواق القدوم تيسسيرا ومنشرط تقديمه مع طواف القسدوم ان يكون فىاشهر ألحج (قوله وقد حل له النساء) وكذا اذا طاف اكثره حل له النساء لان للاكثر حكم الكل (قُولِهِ وهذا الطواف هو المغروض في الحج) اذ هو المأمور به في قوله تعالى ولبطوفوا بالمين العتبق والركن فيهذا الطواف اربعة اشواط وما راد عليها واجب لتمة الركن هو ^{الصحي}ح لان الشرط الواحد مفروض بالكتاب والسنة البا**قية أحمَّل ا**ن إلني عليه السلام فعلها بيانا للكتاب واحتمل انه فعلها ابتداء فجعلناه في النصف بيانا للكتاب وجعلنا النصف واجبا عملا بالاحتمالين كذا في الوجيز (فَوْ لِيهُ وَيَكُرُهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ هَــَـذُهُ الْأَيْمُ ﴾ يعني ايام النحر لانه موقت بها وافضلها اولهــا (قو له نان آخره عنهــا لزمه دم عند ابى حنيفة) قال في البنابيع الاان تكون امرأة حائضًا اونفساء فتؤخر الطواف حتى تمضى الم التعريم تطوف بعدد لك لا يجب عليهاشي (فو لدوكذلك ان اخر الحلق) بعني اذا اخره عن ايام الصر بلزمه دم ايضا عندابي حنيفة و الاصل عند ابي حنيفة ان الحلق يختص بزمان وهو ايام النمر وعكان وهو الحرم نان فقد منهما شئ لزمه دم وعند ابي يوسف لايختص بهما وحند محد يختص بمكان وهو الحرم ولايختص بزمان وعند زفر يختص بزمان ولايختص بالمكان وهذا الخلاف فيحق التضمين بالدم اما فيحق التجلل فلا يتوقت بالاتفاق اي آنه بحصل به النملل اینساکان (قولد ثم یعود الی منی فیقیم بها) یعنی بعدطواف ازیارة اذا فرغ مند برجع من ساعته الى مني و بعبت بها فان بات مكة فقد اساء ولاشي عليه (قوله كان زالت الشمس مناليوم الثاني مناتحر رمي الجمار الثلاث) ولو رماهن قبل الزوال لايموز (فولد بندى بالى تلى المجد) يمنى مجد اللبف الليف ما المدر من الجبل وارتفع عن سيل الماء كذا في الصحاح (قول فيرميها بسبع حصيات بكبر مع كل حصاة) وذلك بعد أن يصلي الظهر وقوله يكبر معكل حصاة أي يقول بسمالله والله أكبروبرفع يديه عنب كل حصاة و يدعو الله بحاجته وبجعل باطن يديه نحو السماء كافي سار الادعيسة ويبلغ بهما حذومنكبيه وهذا قول ابى يوسف وفى ظاهر الرواية يجعسل باطن كعيه نحو الكُمية ذكره الجندي في باب صفة الصلاة (قو لدويقف عندها) اي عند الجرة (فيدعو) لانه رمی بعد رمی فکان منسنته الوقوف بعده ویستحب ان یرمی هذه الجرة والثانیة ماشیا (قولدتم يرى التي نليها مثل دات ويقف عندها) التقدم (قولدتم يرى جرة العقبة كذات ولا يقف عندها) لانه رمي ليس بعده رمي والاصل ان كل رمي بعده رمي نانه يقف بعده وكل رمى ليس بعده رمى نانه لايقف بعده لان العبادة قد انتهت (قو له فاذا كان من الفد رمى الجار الثلث بعد الزوال كذلك) اى يفعل كما خمل بالامس فيقف عندالاوليين ولايقف عند جهرة العقبسة لموقات الرمى اربعسة ايام يو م النصر وثلاثة ايام بعده فني الاول وقت

مكروه وهو مابعــد طلوع الخجر الى طلوع الثمس ومستنون وهو بعد طلوع الثمس الىالزوال ومبساح وهو مابعد الزوال الى الغروب ومابعد ذلك الى ظلوع انفجر مكروه وفيالبوم الثابي والثالث منطلوع الشمس اليالزوال لايجوز ومابعده الي الغروب مسنون ومن بعد الفروب الى طلوع الفجر مكروه فان رمى بالليل قبل طلوع الفجر جاز ولاشيء عليه واما اليوم الرابع فعند ابي حنفة من طلوع الفجر الى الغروب الا ان ماقبل الزوال مكروه وما بعده مسنون وعندهما وقته مابعدالزوال ولايجوز قبله قياسا على اليوم الثاني والثالث وايو حنيفة قاسه على اليوم الاول فاذا غربت الشمس يوم الرابع لايجوز ان يرمي باليل لانه قدمضي وقت الرمي فسقط فعله وعجب عليه دم السقوط ذكره ألجندي (قُولِه فاذا ارادان يتجل النفر نفر الي مكة وان ارادان يقيم رمي الجمار الثلاث في اليوم الرابع بعد زوال الشمس) النفر بسكون الفاء وهو الرجو ع فاليوم الاول يسمى يوم النمر والثاني بومالتر بالقاف لانالناس مفرون فيه واليومالتالث النغرالاول وانما بجوز النغرفيه قبل طلوع أنعبر مزيوم الرابع اما اذا طلع تعين عليدالرمي ويومائرابع يسمى يوم النفرالناني وومالرابع هويوم الثالث عشر فتي طلع الفير فيه وهو عني نزمه الوقوف للرمي لدخول وقت الرمى والافضل أن يقيم لأن النبي عليه السلام وقف حتى رمى الجمار في اليوم الرابع واما قوله تعالى فن تجل في ومين فلا اثم عليــه وهما البوم الثاني والثالث منايام النحر وقوله تعالى ومتن تأخر فلا اثم عليمه اى تأخر الى اليوم الرابع (فو له فان قدم الرمى فيهذا اليوم) يمني يوم الرابع (قبل الزوال بعد طلوع العجر جاز عنه ابي حنيفة) وهو استحسان لانه لماظهر اثر التخفيف فيهذا اليوم فيحق الترك فلان بظهر في جوازه في الاوقات كلها اولى (قو له وقال او توسف ومحد لايجوز) الرمي فيه الا بعد الزوال ويكره ان عيت ليالي من الا عن وكان عررض الله عنه يؤدب على ترك القام بها كذا في الهداية فان بات فيغيرها متعمدا لايلزمه شي عندنا لانه وجب ليسمهل عليه الرمي في ايامه فإيكن من افعال الحمر فتركه لا وجب الجيركذا في النهاية (قو له و يكرم أن يقدم الانسان ثقله الى مكة و يُغْيَم حتى يرمى) ثقله بفخم الثاء والقاف وهو متماعه وخدمه وقد روى ان عمر رضى الله عند كان يمنع من ذلك ويؤ دب عليه ولانه يوجب شفل قلبه فينعه من اتمام سنة الرمى وكذا يكره للانسان ان مجعل شبيئا من حوايجه خلفه ويصلي مثل النعل وشبهه لانه يشغل قلبه فلا يتفرغ العبادة على وجهها لان قلبه حيث رحله ومتاعه (قو له فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب) وهو الابطح يعني اذا فرغ من رمي الجسار ومضى الى مكة آتي وادي الابطح و وقف فيه ساعة على راحلت بدعو ويقيال له خيف بني كنانة والنزول به سنة عندنا لان الني عليه السلام زل به قصدا (قوله ثم يدخل مكة فيطوف بالبيت سبعة اشواط لارمل فيها) لانه لاسعى بعده ورخص النساء الحيض في تركه ولايسعي بعده لانالسعي لايتكرر ويصلي ركعتي الطوآف بعده لان ختم كل طواف بركعتين سواء

كان الطواف فرضا اونفلاكذا فىالنهساية (قول، وحسذا الطواف طواف المسلر) ويسمى طواف الوداع بنتح الواو وطواف آخر عهسد بالبيت لانه يودح البيت ويصدر عنه و بدخل وقتبه اذا حل له النفر الاول (قوله و هو واجب الاعلى اهل مكة) لانه يجب بنسارته البيت وتوديعسه وهم لايغسارقونه ولايصدرون حنه وكذا منكان في حكم اهل مكة من اهل المواقبت ومن دو نها الى مكة لانهم في حكم اهل مكة بدليل جواز دخولهم مكة بغير احرام واعاكان طواف الصدر واجبنا لقوله عليه السلام من حج هــذا البيت فليكن آخر عهده به الطواف والامر للوجوب فان تشــاغل بمكة بعد سُواف الصدر فليس عليه طواف آخر وعن ابي حنيفة أنه أذا أقام بعده الىالعشاء استمب له ان بطوف طوانا آخر ليكون مودعا البيت من غمير ناصلة ومن نفر ولم يعلف الصدر فانه يرجع مالم يتجساوز الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع ويلزمه دم فان رجع رجع بعمرة و يبتدئ بطوافها لانه تسين عليه بالاحرام فاذا فرغ منجرته طاف الصدر وسقط عندالدم (فو له ثم يعودالماهله) فيحذا اشارة الم كراهة الجماورة وقد صرح به فيالمصني فنال يكره الجماورة عكة عند ابي حنيفة لحوف الملل وقلة الحرمة وستوط الهيبة وخوف الوقوع فىالذنب فان الذنب فيها حظيم اهبح اقبح منه فىغيرها وعندهما لاتكره الجاورة بلهمافعنل (قوله فانلم دخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بهاعلي ماقدمنا فقد سقط عنصلواف القدوم) لانه أنما يلزم لدخول مكة ولم يدخل كالايزمد عيد المبجد اذا لم يدخله (قول ولاشي عليه لتركه) لاته سنة وبرَّكُ السنن لايمب الجار (قول و من ادرك الوقوف بعرفة ماين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الغير من يوم النعر متدادرك الحج) سواء كان عالمايها إوجاهلا ولووقف قبل الزوال لم يعتديه وظلمائك وقت الوقوف منطلوع النغس منيوم عرفة كال فحالهداية اذاوقت بعد زوال فأفاض منساعته اجزأه عندنا لتوله عليدالسلام منوفف بعرفة ساعة منايل اونهار فتدتم جه الاآله اذا وقف منالنهار وجب حليه انبعد الوقوف المبعد المنروب فان لم يغمل ضليه دم وان وقف من بعد الغروب لم يجب عليه اعداد (قوله ومن اجناز بعرفة وهو نائم اومنمي عليد اولم يعلم انهما عرفة اجزأه ذلك عن الوقوف) وهذا اذا احرم وهو منبق ثم اغى عليه سال الوقوف نانه يجزيه الوقوف اسجاعا لانعاهو الزكن قدوجد وجو الوقوف فلايمنعه الاغاء والنوم كركن الصوم وانما اختل مندالنية وهي ليست بشرط لكل ركن وان اغى عليه قبل الاحرام فاهل عنه احد مندقته اوغيرهم ووقته بالمناسك كلها اجزأه عند الىحنيفة خلافهما كذا فيالوجير ولوصاق على المرم وقت العشاء بحيث لابنسع لاربع ركعات ولم يصل العشساء ولوكان يخثى اذا اشستغل بالصلاة فاتهاثيان عرفة الوقوف فاتهيزك الصلاة وبذهب الىجرفة لاناداء فرمن الصلاة وانكان اكد فني فوات الحج مشتقة عظية لانه بمناج فيقضائه الى ملل كثير خطيروسفر

بعبد وعام قابل بخلاف فوت الصلاة فانقضادها يسير والتدنعالى يقول بريدالله بكم اليسر (قول والرأة في جميع ذلك كالرجل) لانها مخاطبة كالرجال (قول غيرانها لانكشف رأسها) لانه عورة والاحرام لا يبيح كشف العورات ولهذا قالوا ان لها ان تلبس الخيط والحار والحف (فقول وتكشف وجهها) لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولحودت شيئا على وجهها وجافته جاز لانه بمنزلة الاستظلال بالمحمل (فقول ولا ترفع صونها بالتلبية) لان صونها عورة (فول ولا ترمل في الطواف) لانه لا يؤمن ان يكشف بذلك شئ من بدنها (فول ولا تسعى بين الميلين الاخضرين) اى لا ترمل في بطن الوادى لان ذلك لا ظهار الجلد والمرأة ليست من اهله (فول ولا تحلق رأسها و لكن تقصر) لان ذلك لا ظهار الجلد والمرأة ليست من اهله (فول ولا تحضرة الرجال لا نها عنوعة من ما ستهم والله اعلم

﴿ باب القران ﴾

هومشتق من اقتران الشي بالشي في اللغة وفي الشرع عبارة عن الجمع بين احرام العمرة وألحج وافعالهما فحسفر واحد وكان ينبغي انيقدم القران لانه افضل الا انه قدم الافراد من حيث الترقى من الواحد الى الاثنين والواحد قبل الاثنين (قال رجمالله القرأن عندنا افضل من التمتع والافراد) وقال الشافعي الافراد افضل وقال مالك التمتع افضل من القرآن لنا ماروی انس بن مالك قال.كنت اخذ بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بحرنها ولعابها بسميل على كمنني وهويقول لبيك بحجة وعرة معاكذا في النهاية ولان فى القرآن زيادة نسك وهو اراقة الدم قال عليه السلام افضل الحج العج والثبع ولان فيه استدامة الاحرام بهما مربلليقات الى ان يفرغ منهما ولاكذلك التمتع وآلجزاد من قوله افضل منافراد اىمن افرادكل واحد منهما باحرام على حدة لاان يكون المراد ان يأتي باحدهما لاغيرلانه اذا لميأت الاباحلَجما فالقران افضل بلاخلاف اذلايشك احدان الحج وحده اوالعمرة وحدها لاتكون افضل منهما جيعا وهذاكإيقال فيصلاة النفل ان اربعا افضل مناثنين عبند ابى حنيفة يخهم من هذا بان الاتبان باربع بتسليمة واحدة افضل من الاتبان فهما بتسليتين اما اذا اقتصر علا اثنتين لاغير فلا خلاف لاحد ان الاربع افضل فعلم ذا انقوله القران افضل من افراد اي من افراد الحج والعمرة بعد الاتيان بهما جيعا اما اذا لم يأت الاباحدهما فلاخلاف حينئذ فيان القرآن يكون افيضل (قول، وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج معامنالميقات) قدم العمرة لاناللةتعالى قدمها بقوله غن تمتع بالعمرة الى ﴿ ألحج ولان اضالها مقدمة على افعال الحج (فولد ويقول عقيب الصلاة اللهم آبي اريد الحج والعمرة فيسر هما لي) اي اقطع توابعهما عني ﴿ قُولِهِ وَتَقْبِلُهُمَا مَنَّي ﴾ وفي بعض النَّسَخُ ﴿ اللهم اني اريد الحج والعمرة يتقديم ذكر الحج تبركا يقوله تعالى واتموا الحج والعمزة لله نفن

مال الى الاول قال لان افعال العمرة مقدمة على افعال الحج (قول و فاذا دخل مكة إبندأ فطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول) لإنه مَلُواف بعده سعى ويصلى ركمتي الطواف (فَوَلِدُو يَسْعَى بعدها بين الصفا والمروة وهذه اضال العمرة ثم يطوف بعدها طواف القدوم ويسعى)كما قلنا في المترد ولايحلق بين العمرة والحج لان ذلك جناية على احرام الحج فاذا حلق بعدطواف العمرة وسعيها وبين طواف القدوم فعليه دمان ولابحل من عرته وفي هذا تصريح باله يقه جناية على الاحرامين جيما نان طاف القارن وسعى اولا للحج ثم طاف وسعى للعمرة فالاولَ كلعمرة والثانى للحج فان طاف طوافين معا لجبته وعرته ثم سعا بحجته وعرته تمسعي بعده سعين اجزأه لانه اتى بالسخق عليه وقد اسا يتأخير سعى العمرة وتقديم طواف القدوم عليه ولادم عليها اجاعا اما عندهمسا فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك عندهما لا وجب الدم واما عند ابي حنيفة فطواف القدوم سنةوتركه قطعاً لا يوجب الدم فتقديمه أولى كذا في الهداية (قو له فاذا رمي جرة العقبة بوم النحر ذبح شاة اوبدنة اوبغرة أوسبع بدنة أوسبع خرة وهذا دمالقران) نانقيل له الافضل سبع ه نه اوشاة قيل بهماكان آكثر لحما فهو افضل لان بالكثرة يكثر منعة المسناكين فلو ان القارن حلق اولا ذبح فعليه دم عند ابي حنيفة لان عليمه ان يذبح ثم بحلق وقال ابو وسغه ومحدلائي عليه لان التقيديم والتأخيرلاوجب المدم وكذا لوذبح قبل ازمي يجب عليه دم عند ابي حنيفة كذا في الجندى (قول وهذا دم التران) وهودم نسك عندنا شكرالله تعالى على توفيق الجمع بين الفبادتين لادم جبرحتي يجوز الاكل منه عندنا لانه وجب لالارتكاب محظور كالاضحية وعند الشافعي دم جبرحتي لايجوز الاكل منه عنده (قوله نان لم بكن له مايذ ع صام ثلثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة) ولا يحوز صومها الابنية مزاليل كسائر الكفارات وهو عيرفي الصّوم ان شاء تابعه وان شاء فرقه ويجوز ان يصوم الثلاثة الايام قبل يوم السسابع من ذي الججة اذا كان قد احرم بالعمرة ولايجوز قبل احرام العمرة ولابعد يوم عرفة والافضل ان يصوم قبل يوم التزوية و يوم التزوية و يوم غرفة لان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيرُه الى آخر وقتد رجَّه ان يقدر على الهدى كما يستمب تأخير التيم الى آخر الوقت رجاء ان يغدر على الماء (فوله نان فأته الصوم) اى صوم الثلاثة الآيام (قو له حتى دخل يوم العرلم يحزُّه الا الدم) اى دم القرآن نأن لم يقدر على الهدى وتعلل ضليه دمان دم القرآن ودم اتعلل قبل الهدى وان قدر على الهدى فيخلال صوم الثلاثة اوبعدها قبل يوم العرازمه الهدى وسقط حكم الصوم وان وجد الهدى بعد ماحلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها فلا هذى عليه لان التملل بعد حصول المقصود بالخلف لابغير حكم الخلف (قولد مم يصروم سبعة أيام أذا رجع ألى أهله) يعني بعد مامِضت أيام التشريق لان المصوم فيها . منهى عنه وليس صوم السبعة بدلا عن الهدى فأنه يجوز ضومها مع وجود الهدى كذا

قال الجرجاني و ان لم يحل حتى مضت ايام النحر ثم وجد الهسدي فصومه تام و لا هذتي عليمه لان الذبح موقت بأبام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وجو اباحة التحلل فصار كانه تعلل ثم وجد الهدى (قوله وان صامها عكة بعد فراغلاش الحج حازعندنا) يمني بعد مضي ايام التشريق وعند الشافعي لايجوز الابعد الرجوع والوصول الى الوطن لانه معلق بالرجوع و لنــا ان معنى رجعتم اى فرغتم من اعمال الحج لان الغراغ ســبب الرجوع الى اهله فجاز الاداء بعد وجود السبب (قول فان لم يدخل التسارن مكة وتوجه آلي عرفات فقد صار رافضًا لعمرته بالوقوف) هذا اذا توجه قبسل ان يطوف لها اربعة اشواط اما اذا طاف لها اربعة اشواط اوطاف لها ولم يسم بين الصفا والمروة فاته لایکون رافضا ویکون فارنا ودم اللزان علی حاله واجب وعلیه ان خضی ما یق من طواف العمرة بعد طواف الزيارة ويستَني ثم أنه لا يصير وافعنا بمبرد التسوجه هو الصحيح من مذهب ابىحنيفة والقرق له بين مصلى البلهر يوم الجمعة اذا توجه البها وبين هذا آلتوجه ان الامر هناك بالتوجه وهو متوجه بعد اداء الظهر والتسوجه هنا منهي عنه قبل ادا، العمرة فافترقا (قول، وبطل عنه دم القرآن) لانه لما ارتفضت العمرة صار كالمرد والغرد لادم عليه (قوله وعليه دم رفض العمرة) وهو دم جبر لا يجوز الاكل منه (فَوْلُه و عليه قضاؤها) يعني بعد ايام التشريق لانه بشروعه فيها اوجبها على نفسه فقد صح منه الوجوب ولم يوجد منه الاداء فلزمه القضاء واقله اعلم

﴿ باب النمتع ﴾

قدم القرآن على التمتع لانه افضل منه والتمتع في اللغة المترفق وفي الشرع عبارة عن الجمع بين احرام العمرة وافعالها او اكثر افعالها واحرام الحج وافعاله في اشهر الحج من غيرالمام صحيح باهله (قال رجه الله التمتع عددا افضل من الافراد) هذا هو الصحيح وعن ابي حنيفة أن الافراد افصل لان المتمتع سنفره واقع لعمرته بدليسل آنه اذا فرغ من العمرة صار مكيا في حق الميقات لانه يقيم بمكة حلالا ثم يحرم للحج من المسجد الحرام والمقرد سفره واقع لحجته والحجة وريضة والعمرة سنة و السفر الواقع الفرض افضل من السفر الواقع السنة وجه القول الاول أن في التمتع جعا بين العبادتين فاشبه القرآن ثم فيه زيادة نسك وهو اراقة الدم وسفره واقع لجمته وان تخللت العمرة لانها تبع للحج كتملل السنة بين الجمعة والسعى اليها (قوليه والمتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لايسوق الهدى) و معنى التمتع المترفق بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يا باهله بينهما الماما صحيحا بحرز عن الالمام الفاحد فأنه لا يمنع صحة التمتع عند ابي حنيفة والا لمام هو المزول بادله والا لمام الصحيح انما يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى اما اذا ساق الهدى بأن يشدى أناسد لا يمنع حمة المتمتع الذي لا يسوق الهدى بأن يشدى أناسد لا يمنع حمة المتمتع المام العامدى والمهدى بأن يشتع الذي لا يسوق الهدى الما اذا ساق الهدى بأن يشدى ألمد لا يمنع حمة المتمتع الذا الدي العبوق الهدى بأن يشدى أن يا باهدى بأن يشدى ألمد لا ينتع حمة المتمتع حمة المتمتع حمة المتمتع عمة المتمتع عمد المتمتع عمة المتمتع المتمتع عمة المتمتع عمة المتمتع عمة المتمتع عمد المتمتع المتمتع المتمتع المتمتع عمد المتمتع المتمتع المتمتع المتمتع المتمتع المتمتع المتمتع المت

منالمقات فيحرم بعمرة ومدخل مكة ويطوف ويسعى ومحلق اومقصر وقدحل مزعرته) وهذا هو تفسر العمرة فان قلت لما لايكون في العمرة طواف القدوم ولا طواف الصدر قلت اما طواف القدوم فلان المعتمر عند قدومه الى البيت تمكن من اداء الطواف الذي هو ركن فيهذا النسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند قدومه لايتمكن منالطواف الذي هو ركن الحج كاتي بالطواف المسـنون الى آن يجئ وقت الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم ركن في النسك لابتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشي الواحد لايجوز ان يكون المعلم الركن فىالنسك وهوبعينه غيرركن فىذلك النسك كذا فى التهاية (فو له ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف) يعنى عند استلام الجر لأن المتصود من العمرة هو الطواف فيضلعها عنهد افتاحه (قوله ثم يقيم بمكة حلالا) الى وقت احرام الحمولانه لم بيق عليه من اضالها شيُّ (قُولِه فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجَّد) هذا الوقت ليس بلازم بل أن شاء احرم بالحج قبل يوم الزوية وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لأن فيه اظهار المسارحة والرغبة في العبادة كذا في النهابة وقوله من السجد التقييد بالسجد للاضلية و اما الجواز فجميع الحرم ميتات (قول و ضل مأينعه الحاج المترد) الا آنه لايطوف طواف التمية لانه لما حل صار هو والمكي سمواء ولا تحيسة لمكي كذلك هذا ورمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه اول طواف له في الحج بخلافٌ الفرد لانه قد طاف لمتدوم وسعى ولوكان هذا المتمتع بعد مأاحرم بالحج طاف تعلوعاً وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل فى طواف الزيارة ولايسعى سده لانه قد الى مناك مرة (قو له وعليه دم) اى دم التمتع (فول خان لم يحد صام ثلثة ايام في الحيح وسبعة اذا رجع الى اعله) ويجوز ان يصوم هَذه الثلاثة بعد أحرام العمرة فبل أحرام ألحج بشرط ان يكون في اشهر ألحج ولايجوز أن يصومها قبل أحرام الممرة نان صامها بعد أحرام العمرة قبل أن يطوف لها جاز (فخرله نان اراد المتمّع ان يسسوق الهدى احرم وساق هديه) وهذا هو الوجه الثاني من المتمنع وهو افضل من الأول الذي لم يسق واتما قدم الوجه الاول على هذا مع ان هذا افضل لان هذا وصف زائد وتقديم الذات اولى منتقديم الصفات ظلى النهاية اذا ساق التمتم الهسدي قبيد قبد لابد من معرفته و هو آنه في هذه المتعدّ آنما يصبر محرماً بالتقليد والتوجه اذا حصلا في اشهر الحج اما اذا لم يحصلا فيها لايسه يحمرما ما لم يعوك الهدى ويسير معديلان تقليد هدى المتعة في غير الانسهر لايعتد به ويكون تطوعا وهدى النطوع مالم يدركه ويسيرمعه لايصير محرما ﴿ قُو لِهِ وَاذَا كَانَتْ بِدَنَةٌ قَلَدُهَا بَرَادَةٌ ﴾ ايُ قطعة من ادم اونعل او شيء من لحاء الشيمر والتقليد اولى من التجليل لان التقليسد ذكر فيالقرأن لل الله تعالى ولا الهدى ولا القلائد فتبتت شرعية التقليد لماسكتاب و السسنة " والتجليل ماثنت الا بالسنة وهوغير مقصود للاعلام خاصة بليشاركه فيكذلك معان آخر

وهي دفعرالدَّباب ودفع الحرو البرد والتلب د للاعلام حاصة من غير مشاركة و ورة التقليد إن يربط على عنق بدننه قطعة مزادم اونعل والمعنى به أن هذا أعد لاراقة الدم فيصبر جلده عن قريب مثل هذه القطعة من الجلدحتي لا يمنع من الماء و العلف اذاعل اله هدي وهذا انمايكون فيايفيك غن صاحبه كالابل والبقراما الغنم فانه يضبع اذالمبكن معدصاحبه فلهذا لانقلد والاولى ازيلي ثم يقلد لانه يصير محرما بالتقليد والتوجه معه فكان تقدم التلبة اولى ليكون شروعه في الاحرام بها لا بالتقليد (فَوْ لِمْ وَيُشْعِرُ البُّدَاةُ عَنْـدُ ابي يوسف وعجد) ولايسن الاشعار في غير الابل وصفته أن يطعن في اسغل السـنام من الجانب الايمن بارة إو سنان حتى يخرج منه الدم ثم يلطخ السنام بذلك اعلاما للناس آله قرَبَة لله تعالى (قُولِهِ وهو أن يشق سنامها منالجانب الايمن) وفي الهداية الانسبه الايسر إي الاشب الى الصواب في الرواية لأن الهدايا كانت منبلة الى رسبول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤس وكان الرمح بمينه لامحالة فكان يقسع طعنه اولًا على يسمار البعير فأن كانت الدابة صعبة جاز أن يشسق من أى الجانين شاً، على حسب قدرته (قو له ولا بشمر عند الى حسفة) انما ذكر قولهما قبل قوله لاله برى القنوى على قولهما ذكر في الهداية ان الاشتعار مكروه عند ابي حنيفة وعندهما حسن وعند الشافعي سنة لانه مروى عن لني عليه السلام ولهما ان القصود من التقليد ان لا يهاج ولا يؤذي اذا ورد ماء او كلاء او برد اذا ضل و آنه في الاشعار اتم لانه الزم لأن القلادة قدتحل او تسقط و الاشعار لا يفارقها فكان الزم لها من التقليد ولان التقليد مباين لها يحتمل المزايلة والاشعار متصل بها لايحتمل الانفصال فن هذا الوجه ينيغي ان يكون سنة الا انه عارضه كونه مثلة فقالا لحسنه و لابي حنيفة انه مثلة والمثلة منهى عنها ولووقع التعارض بكونه مثلة وكونه سنة فالترجيح للمسرم لان الني عليه السلام نهى عن ايلام الحيوان الا لمأكلة وهذا ايلام لغير مأكلة ولان الاحرام بحرم ماكان مباحا فاما أن يبيح ماكان محظورا فلا والاشعار مكروه قبل الاحرام فكذا بعده (قوله ناذا دخل مكة طاف وسعى) وطوافه و سعيه هذا العمرة (قوله ولم يتحلل حتى تحزم بالحج يوم التروية) هذا ليس بلازم حتى لواحرم يوم عرفة جاز (تخوله فان قدم الاحرام قبلة جاز) وكما عجل فهو افضل لما فيد من المسارعة (فولد وعليه دم) وهو دم التمتع وقد فعمله بالهدى الذي ساقه (قولد فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الإحرامين جَيمًا) اى احرام العمرة والجد جيمًا (فولد وليس لاهل مكة تمنع ولا قران) وكذا اهل المواقيت و من دونها إلى مكة ومن فعل ذلك منهم كان مسيئًا و عليه لا جل اسا تنديم وهودم جبرلا يجوز الاكل مند ولا يجزيه الصوم منه ﴿ فَوَ لَهُ وَانْمَا لَهُمُ الْأَفْرَادُ شاصة) ولو بغرج المكي الى الكوفة وقرن صيح قرآله لأن عمرته وجته ميثاتيان والالمام لا يوثو الله والمواحرم بعد ما خرج الكوفة بعمرة ثم دخل مكة هج لم يكن متمتعا لان الالمام

باهله يبطله تمتعه فصار كالكوفي اذا رجع الى اهله (قوله واذا عاد المتمنع الى بلدٍ. بعد فراغه مناً لعمرة ولم يكن ساق المهدى بطل تمنعه) لانه الم باهله بين النسكين الماما صحيحاً ويبطل التمنع واذا ساق الهدى فالمامه لايكون صحيحا ولا ببطل تمتمه عندهما وقال محمد يبطل تمتعد لانه اداهما بشفرين ولأنه الم باهله ولهما ان العود منتجىق عليد لاجل الحلق لان الحلق موقت بالحرم وجوبا عند ابي حنيفة و استصابا عند ابي يوسيف والعود يمنع صحة الالمام وقيسد بالمتمتع اذ القارن لايبطسل قرانه بالعود الى بلده وانتقبيد ببلده قولهم جنيعا اما اذا رجع الى غير بلده كان متمتعا عند ابى حنيفة و يكون كانه لم يخرج من مكة وعندهما لا يكون متمتعا و يكون كانه رجع الى بلده ولافرق عندهما بين ان ينوي الاتامة في غير بلده خسسة عشر يوما اولم بنو وقيسل من شرط ان ينوي الاقامة خسسة عشر يوما فديه بعد فراغه من العمرة اي بعد ما حلق اما قبل ان يحلق فان تمتعدلا ببطل عندهما و قال محد يبطل (فخوله و من احرم بالعمرة قبل اشسهر الحج فعلساف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها و احرم بالحج كان متمنعاً) لان الاحرام عندنا شرط فيصيح تقديمه على اشهر ألحج وانما يعتبراداه الافعال نيها وقدوجد الاكثر فيها وللاكثر حكم الكل (فوله وان طاف لعمرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدًا ثم حج بن عامد ذلك لم يكن متنعا) لانه ادى الاكثر قبل الانسهر فصاركا إذا تحلل منها قبل الانسهر والاصلُ في المناســُك ان الاكثر له حكم الكل والاقل له حكم العدم فاذا حصـــل الاكثر قبل الانسهر فكانها حصلت كلها قبل الاشهر وقد ذكرنا أن المتمتع هو الذي يتم العمرة والحج فىالاشسهر (فوله واشهر الحج شسوال و دو القعدة وعشر من دى الجدة) نان قيل كيف يكون شهر ان وبعض الثالث اشهر قيل اقامة اكثر الثلاثة مقام كلها وهل يوم النحر من الاشهر قال في الوجير نم وقول الشيخ ابضا بدل عليه وقال ابو يوسف ليس هو منهــالان الحج يغوت بطلوح اهبريوم النحر والعبادة لا تكون نائنة مع بقاء وقتها ولنا ان الله تعالى قال يوم الحج الاكبر قبل هو يوم عرفة وقبل يو النمر ويستصيل ان يسمى يوم الحج الأكبروليس منها ولانه اول وقت لركن من اركان الحج وهو طواف الزيارة وركن العبادة لا يكون في غيرونتهـــا ونائدته في من حلف لا يكلمه في اشهر الحج فكلمه يوم النمر فهند ابي يوسف لا يحنث و عندنا يحنث (فولد نان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه) ولكنه يكره و يكون مسيئا (قوله وانحد جا) وقال الشافعي ينعقد عرة ثم اذا جاز عندنا تقديم الاحرام على الاشهر لا يجوز شئ من اضال الحج الا فيالاشهر واصل الخلاف ان الاحرام عنده ركن وعندنا شرط كالطهارة والطهارة يجوز تقديمها على الوقت ولو أعتمر فىالاشهر وفرغ منها و حل ثم رجع الى اهله والم بهم حلالا ثم عاد وحج من عامد ذلك لايكون متمعا ولو أنه لماحل من عمرته لم يخرج من الحرم حتى احرم بالحج اوخرج الا آنه لم يجاوز الميقات حتى حج من عامه كان متمنعا ولو عاد بعدما حل من عرته الى غير

اهله في موضع لاهله التمتع والقرآن و حج من عامد ذلك كان متمتعا عند أبي حنيفة وصار كانه لم يخرج من مكة وعندهما لايكون متمتعا ويكون لحوقة بهذا الموضع كلسوقه باهله ولو أعتمر فىالاشهر ثم افسدها واتمها على الفساد ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا فان فضاها و حج من عامد ذلك فهو على ثلثة اوجد في وجه يكون متمتعا اجماعا و هو آنه لما فرغ من عمرته الغالسـدة رجع الى اهله ثم عاد وفضـاها وحج من عامه ذلك يكون متمتعا بالاجاع وفي وجد لا يكون متمنعا اجماعاً وهو انه لما فرغ منها لم يخرج من الحرم أوخرج ولم يتجاوز الميقات حتى قضاها وحج من عامد ذلك لم يكن متمتعا بالاجماع لانه لما حل من عرته القاسدة صاركواحد من اهل مكة ولا تمنع لاهل مكة وفي وجه اختلفوا فيه وهو انه لما فرغ منها عاد الى غير اهله خارج المبقات ثم رجع وقصف اها وحج من عامه لم يكن متمتعا عند ابى حنيفة كانه لم مخرج من مكة وعندهما يكون متمنعا لان لحوقه بهذا الموضع كلعوقه باهله (قوله واذا حاضت المرأة عندالاحرام اغتسسلت واحرمت وصنعت ما يصنعه الحاج غيرانها لاتطوف بالبيت حتى تطهر) لانها منهية عن دخول المسجد والطواف والغسل هنا للاحرام لا للصلاة وفائدته التنظيف (قوله فان حاضت بعد الوقوف و طوأف الزيارة انصرفت من مكة ولا شئ عليها لترك طواف الصدر) فأن طهرت قبل أن تخرج من مكة لزمها طواف الصدر فإن جاوزت بيوت مكة ثم طهرت فليس عليهاان تعود والله اعلم

﴿ باب الجنايات في الحج ﴾

لما فرغ مرابان احكام المحرمين بدأ بما يعتريهم من العوارض من الجنايات والاحصار والقوات والجناية اسم لفعل محرم شرعا سواءكان في مال او نفس لكن في الشرع يراد باسم الجناية القعل في المافوس والاطراف فانهم خصوا القعل في المال باسم وهو الغصب والجناية في هذا الباب عبارة عنارتكاب محظورات في الاحرام (قال رحمه الله اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة) ذكر الكفارة بجلاحيث ذكر الطيب مطلقا من غير تقييد بعضو دون عضو ثم شرع في بان هذا المحمل فقال (وان طيب عضوا كاملا فازاد فعليه دم) العضو الكامل مثل الرأس والعمنذ والساق وما اشه ذلك (قوله وان طيب اقل من عضو فعليه صدفة) لقصور الجناية وقال محد تجب بقدره من الدم اعتبارا المجد بالكل وفي المنتق اذا طيب ربع عضو فعليه دم اعتبارا بالحلق ثم واجب الدم يأدى بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين تذكرهما فيما بعد ان شاء الله وكل صدقة في الاحرام غير مقتدرة فهي نصف صاع من بر الا ماتحب بقشل القملة و الجرادة فان كان الطبب في اعضاء منفرقة جع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا وجب عليه دم وانكان اقل وجبت عليه صدقة ولوطيب عصوف في مجلس على عضو في مجلس على عليه صدقة ولوطيب اعضائه كلها كفته شاة واحدة ولوطيب كل عضو في مجلس على

حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند مجداذا كفر للاول فعليد دم آخرالثاني وانام يكفر للاول كفاه دم واحد قال في الفوالد اذا كان الطيب كثيرا فاحشا فعليه الدم وانكان فليلافصدفة واختلفوا فيالحدالفاصل بينهمافاعتبر الفقيدا وجعفر الكثرة فينفس المنيب فقال انكان الطيب في نفسه كثيرا يستكثره الناظر مثل كفين من ماء الورد وما اشبه فهو كثير ومادونه قليل وقال الامام خواهر زاده اذاكان الطبيب قليلا الا آنه طبيب به بمضواكاملا فهو كثيرويكون العبرة للعضولا للطيب ولومس طيبا فلزق بيده مقدار عضوكان وجب الدم وانكان اقل فصدقة والطبب هوكل شئ له رايحة مستلذة كالزعفران والورس والكافور والعنبر والمســك واشباه ذلك والخطمي طيب عند ابي حنيفة وكذا الزيت والشيرج طيب عند ابي حنيفة يلزمه باستعماله الدم لان له رايحة طبية ويقتل الهوام ويزيل الشعث ويلين الشعر فتكامل جناته بهده ألجلة فبجسالدم وقال او نوسفنه ومجمد ليس بطيب لانه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقاً وهو قتل الهوام وازالة الشعث فهوجنابة قاصرة فيزمه فيه صدقة وقال الشافعي إن استعمله في شعر رأسه فعليه دم لازالة الشعث وان استعمله في بدنه فلا شيء عليه لانعدامه والفرق بين التفث والشعث ان التفث هو الوسخ والشعث انتشار الشعرلقلة التعهدوهذا الخلاف فيالزيت الخالص والشيرج البحت اما المطيب فيجب فيه الدم بالاتفاق ويكره المحرم ان بشم الريحان والطبب فان خضب رأسه بالحناء فعليه دم لانه طبب قال عليه السلام أخنا طبب وأن صار ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم للتفطيسة وذلك بان بكون جامدا غير مايع وهذا اذا غطساه يوما الى الليل فانكان اقل فصدفة وكذااذا غطى ربع رأسه يجبالدم وانكان اقل فصدقة وفى الججندى اذاخضبت المرأة كفها بالحناء وهي محرمة عليهما دم وهذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه اوجب في تطييه الدم (قوله وان لبس ثوبا مخيطا اوغطا رأسـه يوماكاملا ضليد دم) المخيط اسم لثلاثة اشياء الفميص والسراويل والقباء وهذا اذا لبســــ اللبس المناد اما اذا آزر بالقبيص فلا شئ عليه وأن لبس أقل من يوم فعليه صدقة وعن أبي يوسف اذا لبسه اكثر اليوم فعليه دم اقامة للاكثر مقام الكل وعن محمد بحسامة منالدم ولو ليس الباس كله القميص والقباء والمعراويل و الخفين يوما كاملا فعليه دم واحمد وان اليس اياما ان لم ينزعه ليلا ولانهار اكفاه دم بالاجاع فان ذبح الدم ثم دام على لبسه كاملا فعليه دم آخر بالاجاع لان الدوام عليه كابسه مبتديا وان نزعه وعزم على كه ثم ليس بعد ذلك فان كفر للاول فعليه كفارة اخرى بالاجاع وان لم يكنفر للاولى فعليه كفارتان عندهما وقال مجمد كفارة واحدة ولوكان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل للنوم من غيران يعزم على تركه لم ينزمه الادم واحد بالاجاع ولو اضطر الى لبس قيص فلبس قيصين لم بحب الاكفارة واحدة (قول اوغطي رأسه بوماكاملا فعليه دم) وكذا اذا غطاه ليلة كاملة كذا في النهابة وسواء غطاه عامدا او ناسيا اوناتما ومعناه اذا غطاه

النفطية المعتادة اما اذا حل عليه احانة او عد لا اوجر القاء اوما اشبه ذلك فلاشي عليه ولوغطي بعض رأسه كالمروى عن افي حنيفة اله اعتبرار بع اعتبارا بالحلق وعن ابي وسف آنه يعتبر آكثر الرأس قال في الوجيرُ وان غشي ربع وجهه عالمًا او نامسيا او نامًا ضليه دم وفي الاقل صدقة وليس للرأة ان يتثقب وأسنى وجعهها نان فعلت ذلك يوماكاملا فعليها دم ولابأس العرسرم إن يلبس الحاتم وكذا الحرمة لابأس ان تلبس الحرير والحلي (قو لهـ ـ وانكان اقل من ذلك فعليد صَدَّقَةً) وعن ابي يوسف اذا لبس اكثر من نصف يوم ضلیه دم و عند مجرد بقدره آن لبس نصف یوم ضلید نصف شاه وان کان اکثر فبقدره منالدم (فولدوان علق ربع رأسه فصاعدا فعليه فم) وكذا اذا حلق ربع لحبته فصاعدا فعليمه دم (وَإِنْ كَانَ اقَلَ الْصَدَقَةُ) وَلُو حَلَّق رأْسَمُ فِي ضَرُورَة فَعَلَيْهِ أَي الْكَفَارَات شاء و في البنابيع قال ابو يوسف و محمد في الرأس ان حلق اكثره ضليه دم و الا فصدقة " و لو جلق عائد او ابطيسه او تنفهما او احد هما ضليه دم وان حلق من احد الابطين اكثره فصدقة ولا فرق بين ان يحلق لنفسه او يحلق له غيره بامره او بغير امره طايعاً " او مكرها و ان حلق شار به او قصه فعليه صدقة لانه قليــل وهو تبع للعبة وروى ان فيه الدم وان حلق بسن عانند ضليه صدقة وان حلق صدره او ساقه ضليه صدقة وان حلق رأس غيره الرانس اظافير غيره فعليه صدقة وألمحلوق انكان محرما فعليه دم سواء كان طايعا او مكرامًا او نائمًا ولا يرجع به على ألحسالق لانه قد نال به الراحة والزيسـة وان البس المحرم حلالا خيطا او طبية فلاشيء عليسه بالاجاع وكذا اذا قتل قلا على غيره كذا في الفتاوي قال في الكرخي اذا حلق المحرم رأس حلال فعليه صدقة لانه إستمتاع خطره الاحرام من جبيع الرجوء فاذا ضله الحرم بالحلال زمسه الكثارة فقوله من جبيع الوجوه. يحتز من الحرم أذا أبس محرماً قيصاً لانه غيرمحظور من جبع الوجوه فلاشي على الملبس الابرى أنه لو ابســه على غير الوجه المعناد لم بلزمه شيُّ (فَوْلُهُ وَأَنْ حَلَّى مُوامَّسَـع المحاجم من الرقبة ضليه دم عند ابي حنيفة وقال أبو يوسف وتحد صدقة) و هو صفيتا المنق ومايين الكاهلين من ازقبة ولوحلق ازقبة كالها ضليه دم بالاجاع لانها عضو كامل متصد به الحلق المميسة بالكسر تازوزة الحبيام وكذا الحبيم بغيرالهاء والمميم بنتح الميم والجيم موضع المحبمة من العنق كذا في النهاية (فو له وان قص اظافير بديه و رجليه فغليه دم) وان كان ذلك في الس فكذا عند محد عليه دم واحد الا اذا تخلف الكفارة وعندهما يجب اربعة دما ان قلم في كل مجلس بدا او رجلاواما اذا حلق رأسه في اربعة. قس بدا او رجلا ضلب دم) انامة الربع شام الكل كما في الحلق (فولد و أن فس اقل من جسية اظافر ضايد صدقة) اي لكل ظفر صدقة نصف صاع من حنطة الا ان ببلغ دما فيتمس نصف صاح و قال محد بحسسابه من الدم و قال زفر يجب الدم بغص

ثلثة اظهار منها لان في اظافير البدا لواحدة دما والثلاثة اكثرها وللاكثر حكم الكل ولنا أن الدم في الاصل أما و حب بقص البدين والرجلين و البيد الواحدة ربع ذلك فيعل بمزلة الكمال كربع الرأس في الحلق فلا يمكن إن يقام الاكيثر فيد مقام الكل (فولد وان قص خسة اظافير متفرقة من يدبه ورجليه ضلبه صدقة وهذا عندهماً وقال مجدعليه آلَدَمَ ﴾ كما لوحلق ربع الرأس منمواضع متفرقة ولهما ان اكمال الجناية بنيل الراحة والزينة والنعليم على هذا الوجد يشينه ولاراحة فيه و اما اذا تقاصرت الجناية وجبت الصدقة ثم اذا وُجبت الصدقة عنــدهما فذلك في كل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فينقص حُبِنَاذَ مَاشُـاهُ وَلُو انْكُمْرُ ظَفْرُهُ فَتَعْلَقُ فَقَطْعُهُ فَلَا شَيُّ عَلَيْهُ لِآلَهُ بِالانكسّار خرج عَن حدد النماء و از يادة فاشبه اليابس من تنجر الحرم حتى لوكان بحيث لو تركه ينمو ضليه صدقة ولو قطع كفه وفيه اظفاره او خلع جلدة من رأسه بشعرها فلاشي عليه (فَوَلَّهُ وأن تطيب أو لبس أوحلق من عذر فهو مخيران شاء ذريح شأة وأن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصوع من الطعام وأنشاء صام ثلثة أيام) لقوله تعالى فن كان منكم مريضا أوبه اذا من رأسه صدية من صيام او صدقة اونسك فالصوم يجزيه في اى موضع شاء و يجزيه انشاء تابعه وان شــاء فرقه وكذا الصدقة تجزيه هندنا حبث اسب الا انه عندنا يستحب على مساكين الحرم وبجوز فيها التمليك والاباحة اعنى التغدية والتعشية عندهما وقال محمد لايجزيه الاالتمليك واما النسئك وهو الذبح فلا يجزيه الافيالحرم بالاتفاق لان الاراقة لمتعرف قربة الافىزمان مخصوص كالتفحية اومكان مخصوص وهوالحرم قوله انشاء ذبح شاة فيه اشــارة الى انالواجب عليه الذبح لاغير حتى لوسرقت المذبوحة وقد ذبحت في الحرم اوهلكت بآفة بعد الذبح لابجب عليه شي (فوله فان قبل اولمس بشبهوة فعليدهم) قال الجندي سواء ازل اولم ينزل وفي قاضي خان اشــترط الازال لوجوب الدم بالمس قال وهو الصحيح وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فأمنى لاشي عليه كما لو تفكر فأمني وكذا الاحتلام والرجل والمرأة فيذلك سواه لان الاستمتاع بحصل لهاكما يحصل له وان استمنی بکفه فانزل فعلیــه دم عنــد ابی حنیفة وان او لج فی بهیمة فانزل فعلیــه دم ولانفسد حد ولاعرته وإن لم ينزل لادم عليه وقال الشافعي بفسد جد وعرته (قولد ومنجامع في احد السبيلين عامدًا أو ناسيا قبل الوقو ف بعرفة فسد جمه وعليه شباة) وقال الشَّافعي بدنة اعلم ان الشَّبخ سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة في غير القبل روايَّتان احديهما أنه كالفرج لأنه وطئ يوجب الغسل منغير أزال والثانية لايفسد جدولا عربه لتقاصر معنى الوطئ ولهذا لم يجب الحد عنده لانه وطئ في موضع لا يتعلق به وجوب المهر فلا يتعلق به فسساد الحج وعندهما هو كالغرج لان فيد الملد عندهما و لو جامع المحرمة وهى نائمة اومكرهة اوكآن المجامع صبيا اوبجنونا فهو سواء فىوجوب الدم وفساد الحج فوله وعضى في الحم كا يمضى من لم بفسد جمه) لأن احرام الحم لا بحوز التحلل منه

الا بادا. انعاله او بالاحصار (فتوله وعليه الحج منابل) لان الاحرام الاول لميتسع موقع الواجب فبق الوجوب بحالة فان جامع جَاعاً آخر قبل الوقوف بعرفة فعليه شاة اخرى عندهما وقال مجد لاشي عليه الا ان يكون كغر على الوطق الاول (قُولُه وليس عليد أن يفارق امرأته أذا حم بها في القضاء) وقال زفر أذا أحرما افترةا وقال مالك اذا خرسا من بلدهما افترة وقال الشافعي اذا انتهيا الى المكان الذي ساسها فيه افترة والراد والقرقة ان يأخذ كل واحد منهما طريقًا غيرطربق الآخر (فَوْ لَهُ وَانْ جَامَعُ بَعَــَدُ الوقوف بعرفة لم بغسد جد) نقوله عليه السلام منوقف بعر فة فقدتم جه (قُولُه وَعَلَيْهُ بِدَنَةً ﴾ لانه اعلا انواع الجناية فيتغلظ موجبها فإن جامع ثانبا فعلبه شاه لانه وقع إرح مة احرام مهنوك فيكفيه شاة كنيا فى النهاية (فوله وأن جامع بعد الحلق فعليه شَاة) لبقاء احرامه فيحق النساء دون لبس المخيط والطبب فغفت الجناية فاكتفى بالشاة وكذا بعدالطواف قبل الحلق لانه مالم يحلق اويقصر باق عن الاحرام (فوله وهويجنامع فيالعمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة وانجامع بعدماطاف لها اربعة اشواط ضليه شاة ولاتفسد عرته) وقال الشافعي تفسد فى الوجهين وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذهى فرض عنده كالحج ولنا انهاسنة فكانت احط رتبة فصب فيها الشاة (قوله ومن جامع ناسباً كن جامع عامداً) لان حالة الحج مذكرة وله امارات ظاهرة وهو الشعث والبعيد عنالوطن فلم يعتبر نسيانه ولهذا قلنا أنمسايفسد الصلاة يستوى فيه النسيان والعمد لأن حالتها مذكرة وسواء كانت المرأة صغيرة اوكبيرة اومجنونة (فَوْلَهُ وَمَنْ سَافَ طُوافَ القَدُومُ بِحَدْثًا فَعَلَيْهُ صَدَقَةً وَانْ كَانَ جَنَّيا فَعَلَيْهُ شأة) قال الجندي وحكم الحائض والنفساء كمكم الجنب وفي المبسوط ليس لطو اف القدوم معدنًا اوجنباشي لانه لو تركه اصلالم بكن عليه شي فكذا اذا ترك الطهارة فيه وعن مجد ينزمه صدقة كذا فيالنهاية ثم الطهارة ليست بشرط فيالطواف عندنا واختلف المشايخ هلهىسنة اوواجبة تقال ابنشجاع سنة لانالطواف بصيح بدونهاوفى نسخة يصيح من غير وجودها وقال ابو بكر الرازى واجبسة وهو الاصيح لانه يجب بتركها الجابروني الهداية اذا شرع فيهذا الطواف وهو سنة يصيرواجبا بالشروع ويدخله نفص بتزك الطهارة فعبر بالصدقة اظهسارا لدنو رتبت عن الواجب بايجساب الله تعانى وهو طواف الزيارة وكذلك الحكم فيكل طواف هو نطوع قوله فعليسه صدقة يعني لكل شوط الا ان ببلغ دما فينقس نصف صباع (فوله ومن طباف طواف الريارة محدثًا صَلَّيه شبأة) لانه ادخسل النقص فيالكن فكان افعش منالاول وهو طواف القسدوم فجبر بالدم وكذا لوظاف اكثره عدمًا لأن للاكثر حكم الكل (قوله وانكان جنبا صليع بدنة) لان الجناية اغلظ من الحدت فيجبر بالدنة اظهارا التفاوت ولان المنع في الجنساية منوجهين الطبواف ودخول المجدوي الحبدث مزوجه واحد فلتفساحش النقصسان اوجبنا

البدنة وكذا اذا طاف اكثره جنبالان للاكثر حكم الكل فان قيل من ابن وقع القرق بين هذا وبين الصلاة والصوم حيث لايقسام اكثر ركمات الصلاة مفسام كلها ولاصوم اكثر النهار مقام كله وهنا مقام الاكثر مقام الكل قيسل لان الصلاة والصوم لايتجزى ولايتعدد بل هي عبادة واحدة تؤدي في مكان واحدو المشقة فيها يسيرة فإيقم الاكثر منها مقام الكل وألحج افعال متعددة ويؤدى فى امكنة مختلفة فاقيم الاكثر فيه مقام الكل صيانةله عن القساد وامنا من الغوات قال عليه السلام من وقف بعرفة فقدتم جمد وكذا اذا حلق اكثرارأس ضار متملاكما اذا حلق كله وعلى هذا الطواف كيف وقد اقيم ايضا في الصلاة والصوم الاكثر مقام الكل فى مواضع ليزحج جانب الوجود على جانب العدم كن ادرك الامام في الركوع يجعل اقتداؤه في اكثر الركعة كالاقتبداء في جيعها في الاعتداد به وكذا المتطوع في الصوم اذا نوى قبل الزوال بجعل وجود النية في اكثر الهار كوجودها في جيمه وكذا في صوم رمضان كذا في النهاية ﴿ فَوَ لَهُ وَالْافْصَلُ أَنْ يُعِيدُ الطُّوأَفُ مَادَامُ عَكُمُ ۖ ولا ذبح عليه) وفي بعض النسم وعليه ان يعيسد الطواف والتوفيق بينهما آنه يؤمر بالأعادة في الجنابة ايجابا نعمش النقصان بسبسب الجنابة وفي الحدث أستصبابا لقصسوره بسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طافه محدثا لاذبح عليسه وان اعاده بعد ايام النحر لان بعدالاعادة لاسق شبهة النقصان كذا فىالهداية وفى الجندى والولجير اذا اعاده وقد ظافه محدثًا بعد ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة والصحيح مافي الهداية واما اذ اعاده وقسد طافه جنباً أن أمادً، في أيام أنْصر لاشي عليه وأن آعاده بعدها نزمه دم بالتا خير هند أبي حنيفة و تسقط عنسه البدنة و أن رجم إلى أهله و قسد طافه جنبا فعليه أن يعو د لأن النفس كثير وبعود باحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة او بقرة اجرأه الا ان الافضل العود و أنَّ رجع إلى أهله وقد طافه محدثًا أن عاد فطساف حاز وأن بعث بالشباة فهو افضل لأن النقصان يسيروفيه نفع الفقراء وان لم يطف للزيارة اصلاحتي رجم الى اهله فعليسه أن يعود بذلك الاحرام لافعسدام التملل منه أد هو محرم من النسساء حتى يطوف و قوله و الافضل أن يعيد الطواف ثم أذا أعاده هل المتبرالاول و يكون الثاني جابرا له او المعتبرالثاني و الاول ينفسخ قال ابو الحسن الكرخي المعتبرالاول والثاني جبر لهروقال ابو بكر الرازى المعتبر الثاني ويكون فسخا للاول وفائدته في اعادة المسعى ضل غول الكرخى لاتجب اعادته وعلى قول الرازى يجب لان الطواف الاول تسد انتسمغ فكانه لم يكن و اتفقوا في المصدث إنه اذا اعاده ان المتبرهو الأول و التساني جبر له (فو له و من طاف طوّاف الصدر عدمًا ضليبه صدقة) هذا هو إلا صعر لانه دون طواف الزيارة وعن ابي حنيفة عليه شاة وان طاف اقله محدثًا فعليه صدقة في الروالمات (قُو لَهُ وَانَ كَانَ جَنَبًا فَعَلَيْهُ شَـاءً) وكذا اذا طــاف اكثره جنبًا نان كان عكمة الهاده وسفط عند الدم ولا يجب عليه شي بالتأخير اتفانا ﴿ فَوَ لِهِ وَ مِنْ رَكَ ثَلَثُهُ السَّواطَ

منطواف ازيارة فا دونها عليه شأة) هذا اذا لم يعده اما اذا اعاده في ايام النحر فلاشي * عليه و أن عاده بعدها فعليه صدقة وأن عاد إلى أهله قبل أن يطوفها قاله ببعث بشياة و يجزيه ذلك ولا يلزمه الرجوع (قو له وان ترك منه اربعة اشواط فصاعداً بق محرماً ابدا حتى يطوفها) بعني من النساء لاغير فان رجع الى اهله لزمه ان بعود و بجز به ان يعود بذلك الاحرام ولامحتساج الى تجديده ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الضمدر ضَلَّبِه صَدَّقَةً بِعَنَى لَكُلُّ شُوطٌ صَدَّقَةً الآ أنَّ يَبْلُغُ دَمَّا فَيْنَقِمَ نَصْفَ صَاعَ (فَحُولُهُ وَأَنَّ رَلُهُ مَنْهُ أَرْبِعَهُ أَشُواطُ فَعَلَيْهِ شَاءً) وكذا اذا تركه كله ومادام عكمة يؤمر بالاعادة (فنو له ومن رِّكُ السعى بن الصفاء والمروة فعليه دم) لأن السعى من الواجبات عندنا فيلزمه بركه الدم فان سعى جنبا اوسعت المرأة حائضا اونفساء فالسعى صحيح لانه عبادة تؤدى في غير السجد كالوقوف وكذا لو سعى بعدما حل وجامع وكذا بعد آلا شهر (فوَلَهُ وَجَهَ آنام) احترز بهذا عنقول الشافعي نان السعى عنده فرمن كطواف انزيارة (فخو له ومن افاض من عرفات قبل الأمام فعلية ذم) يعني قبل الامام و قبل الغروب اما بعد الغروب فلا شئ عليه فإن عاد قبل الغروب سـقط عنه الدم على الصحيح وإن عاد بعــد الغروب لايسقط في ظاهر الرواية ولافرق بين أن نفيض باختياره أو ندمه بعيره (فَو لَهُ ومِن تركُ الوقوف عَرْدَلَقَةُ فَعَلَيْهُ دَمَ) لانه من الواجبات و يَعني اذا كان قادرا اما اذا كان به ضعف او علة او مرأة تخاف الزحام فلا شيَّ عليه ﴿ قُولُهُ وَمَنْ رَلَّتُ رَيِّى الْجَارِ فِي الْإِمْ كَاهِا فعليه دم) و يكفيه دم واحد لان الجنس متحــد والنزك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمى وهو اليوم الرابع وهو اليوم الثالث عشر وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيرمبها على الترتيب ثم بتأخيرها يجب الدم عندابي حنيفة خلافا لهما (قو له وآنَ ترك رمي يوم واحد فعليه دم) لانه نسبك تام نان اعادها بالليل عقبيه فلا شي عليه وان اعاده من الغد فعليه دم عند ابي حنيفة وعنــدهما لاشي عليه (قوله وان ترك ً رَ مِي أَحَدُ أَلِجَارُ الثُّلُثُ فَعَلَيْهُ صَدَّقَةً ﴾ يعني لكل حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فيندَّص نصف صاع وانما لم يجب دم لان الكل في هذا اليوم نسك واحد (قو له وان ترك جرة العقبة من يوم النحر فعليه، دم) لانها كل وظيفة هذا اليوم رميا وكذا اذا ترك الاكثر منها وان ترك منها حصاة او حصانين او ثلثا تصدق لكل حصاة ينصف صاع الا ان تبلغ دما فينقص ماشاء وان ترك رمى جرة العقبة فيخير ايام النحر لم يكن عليه الا صدقة ولو اخر رمى جرة العقبة من يوم النحرالي اليوم الثاني فعليه دم (فو لد وان اخر الحلق حتى مضت ا إم النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا آخر طواف الزيارة) وعندهما لاثني عليه في الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الدماء وفي تقديم نسك على نسك الرمي كالحلق قبل الرمي والحلق قبل الذبح وهذا فى المتمنع والقارن لان الذبح واجب عليهما ولاكذلك المفردقانه لاذيح عليدوهذا اذاكان لفيرعذرفى تأخيرطواف الزيارةامااذاكانت المرأة حائضااونفساء وظهرت

بعدمضي إيام النحر فلاشي عليها وهذا إذا حاضت من قبل ايام النحر امااذا حاضت في إثنائها وجب الدم بالتغريط فيما تقدم كذا في الوجير (قو له وان قتل المجرم صيدا اودل عليه من قَتُلُهُ فَعَلَيْهِ الْجِزَاءَ كَامَلًا ﴾ انما قال قتلولم مقل ذبح لانه لوذ بح فهو عبَّة والمبتَّة لاتسمى ذبحا والصيد هو الحيوان الممتنع بقوائمه اويجنساحه المتوحش فياصل خلقته البرى مأكولا كان اوغير مأكول فقولنا الممتنع احترازا من الكلب والسينور وقولنا بقوائمه اوبجناحه احترازا مزالحية والعقرب وجميع الهوام وقولنسا المتوحش احترازا من الدجاج والبط وقولنا فياصل خلقته احترازاعما توحش منالنع الاهلية وقولنا البرى احترازا منصيود البحر ومملوك الصيد ومباحه سواء والسباع كابها صيودوفي شرحه الاسد حيوان تمتنع متوحش فيمنع المحرم من قتله كالصبع وفى الفتاوى إلاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفى السنور الوحشي روايتان واختلفوا فى القرد وألخرير فقال ابويوسف فيهما الجزاء وقال زفر لاجزاء في الخنزر لانه مندوب الى قتله وفي الضب واليربوع والبسوم الجزاء وقوله اودل عليه من تنله فعليه ألجزاه هذا اذاكان المدلول على الصيد لايراه ولا يعلم به حتى دله عليه لانه لم يستفد علم الصيد الا بدلالته اما اذا كان يراه قبل دلالته اوبعلم به فلا شي على الدال ومن شرطه أيضا انسق الدال على احرامه الى انبقتله المدلول اما رتحلل متناه المدلول بعد ذلك لاشي على الدال ومن شرطه ايعنا ان يأخذ المدلول قبل ان يتملب عن مكانه اما اذا انقلب عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فتنله فلا شي على الدال (قُو لَهُ يُستُوى فَيَذَلَكُ ٱلْعَامَدُ وَالثَّاسَيُّ) الحالناسي لاحرامه وكذا الخاطي شل الناسي (قو له والمبتدى والعائد) اى المبتدى مقتل الصيد والعائد الى قتل صيد آخر وقال ابن عباسلاضمان علىالعائد ولكن يقال له اذهب فينتقرانة منك وأحنج بقوله نعالى وسزعاد فينتمرالله منه ذكر الانتقام وسكت عن الجزاء ويجاب عنه فيقال انما سكت عن الجزاء لانه مستفاد باول الآية قال ابن عباس اذا قتل الحرم صيدا عدا سائل هل قتلت قبله شيئا من الصيد فان قال نم لم يحكم عليه بشي ويقال له اذهب فينتقرالله منك وانقال لماقتل شيئا يحكم عليه بالجزاء فان عاد بعد ذلك الى قتل الصيد ثانيا وهو محرم لم يحكم عليه ثانيا بالجزا. ويملاً بطنه و ظهره ضربا وجيعا وعندنا يحكم عليه بالجزا. ثانيا وثالثــا (فَوْلُهُ والجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتله فيه اوفي اقرب المواضع اليه انكان فيرية) لاختلاف التيم باختلاف الاماكن ويعتبر قيمنه لحما ولا يعتبر صناعته وهذا ينصور فيالبازي والحمام الذي يجئ منالمواضع البعيدة (قُوْلُهُ يَقُومُهُ ۖ ُ ذُوا عَدُلُ ﴾ الواحد يكني والاثنــان احوط وقبل لابد من المثني بالنص (قُو**لُه ثُمُ هُو**َ عَيْرُ فِي النَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَانْ شَاءُ اللَّهِ وَانْ شَاءُ صَامٌ وَقَالَ مُحَمَّدُ الْحَيَارُ الْيَ الْحَكَمِينَ قان حكمًا بالهدى بجب النظير (قو له أنشاء اتباع مها هَدياً) ثليا من المعز اوجدعا من المَصْأَنَ وَلَا يُجِوزُ انْ يَذْ يُحَ ادْنِي مَنْ ذَلِكَ بِلْ يُصَدِّقَ بَنْجِتُهُ اوْ يَصُومُ وَالْهَــدي هوالمذي

يجوز في الاضمية ولا بجوز ذبحه الا في الحرم ويجوز الاطعمام في غير الحرم والصوم يجوز فيغيرمكة لانه قربة فيكل مكان وبجوز الصوم تتابعــا ومتغرنا وبجوز فيالطعام التعدية والتعشية (فَوَ لِهُ وَانشاء اشرَى مِا طَعَامًا فَتَصَدَقَ بِهُ عَلَى كُلُّ مَسْكِينَ بِنَصَف صاع من ر اوصاع من شعر وان شاه صام عن كل نصف صاع من ر يوما وعن كل صاع منتمر اوشمر بوما) وهل بجوز فيهذه الصدقة ان تصدق بها على قرابة الولادة ال البيرخسي فيالوجيز لايموز كازكاة ولايموز ان يصدق بالكل على سكين واحد ولا يجوز ان يعطي مسكينا اقل من نصف صاع (فولد قان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مخر ان شباد تصدق به وان شاد صام عند بوما کاملاً) لان صوم بعض يوم ا لايحوز وكذا اذاكان الواجب دون لمعام مسكين بان قتل عصفورا لويربوعا ولمهبلغ قيته نصف صاع نانه يطم الواجب فيه اويصوم يوما كاملا قال في النهاية يجوز المسرم ان يختار الصوم مع التدرة على الهدى والاطعام عندنا كتوله تعسالي اوعدل ذلك صياما وحرف اوللخبير وعند زفر لايجوز له الصبام مع القدرة على التكفير بالمال (قول وقال تحديم فالصيد النظير فياله نظير) ولا يشترط في النظير التية بل يجوز سواء كانت قيمه نظيره اواقل اواكثر وعندهما لايجوز النظير الا انيكون قيمه مساويا نقيمة المقتول كذا في البنسابيع واما ماليس له نظير شل العصفور والجامة فعليه قيمته اجماعاً (قُولُكُ فتي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي النصامة بدنة وفي اليربو عجفرة وفي حار الوحش بفرة) العنساق الانثى من اولاد المعز وهي مالها سنة اشهروهي اكبر من الجفرة ودون الجدع وألجفرة ماتم لها اربعة انسهر وهي مناولاد المعز ايضا واليربوع دويبة أكبر من الفيارة له كوا إذا شدوا عليه احدهما خرج من الاخرى (فو لدو من جرح صيدا او ننف شعره اوقعام عضوا مند ضمن مانغم من فيته) هذا اذا لم يمت اما اذا مات من الجرح تجب قيمته كاملة وهذا ايضا اذا بتي للجرح اثر اما اذالم يبق له | اثر لم يحب شيء وهذا ايضا اذا لم ينبت الشبعر اما اذا نبت اوقلع من ظي قبتت اوابيضت عينه ثم زال البيساض لم بجب شي فوله او قتلع عضوا منه يعني و لم بخرجه من حيز الامتناع اما اذا اخرجه قبمند كاملة كما لوكتله ولو لمبعلم أنه مأت أوبرئ يضمن جميع التبية استمساناكذا فيالهيط (فوله وان نتف ربش طار اوقطع قوائم صيد فغرج مَنْ حَيْرُ الْاَمْنَاعُ صَليه قيته كَامَلَةً ﴾ لانه فوت عليه الا من بتغويث الة الامتساع قوله والحيز والحيز بشددو يخففوهو الجهة فان قيل الصيد بعدما اخرجه منحيز الاشناعهل يجب عليد جزاء آخر قال في الوجيز لايجب عليه اذا كان قبل ان يؤدى الجزاء (فوله ومن م كنبر بيض صيد فعليه فينه) وكذا اذاشواه وهذا اذالم يكن مذرا امااذا كان مذرا لاشي عليه وكذا اذاكمر بيض نعامة فعليدقيته ولوحلب ظبية اوغسيرها منالصيد فعليه قمة اللبن لانه مناجزاء الصيدوكذا اذاجز صوف الصيد فعليه قيمته ولوضرب بطن ظبية فالقت

جنينا ميتا فعليه قيمته حيا لانه يجوز انبكون مات منضربه ولوالفته ميتا ثمماتت فعليه قيمتها ولوقتلها حاملا فعليه قيمتهما حاملا ولو ادى جزاء الصيدثم اكل منه وجب عليه ابضا قيمة ما اكل عند ابي حنيفة وعندهما لاشي عليه لان ذبيحة الحرم ميتة واكل المية لانعلق بها الجزاء ولانه اذا اطعمه كلابه لم يضمن فكذا اذا اكله وله قوله تعالى ليذوق وبال امره فلواسقطنا عند الضمان لمبكن ذايقا وبال امره لانه قدسلم له بازاه ما اخرجه واناكل منه محرم آخر فلا جزاء عليه لأن المنع في حق غيره لايعود الي حرمة الأحرام وانماسم منه لكونه مبتة والحرم اذا اكل البنة لم بجب عليه شي واما البيض اذا شواه فضمن قيته مم اكل منه لم يلزمه لاجل الاكل شي لان البيض انحا لزمه مضمانه لاته ابطل منفعته باتلاف المعنى الذي يحدث منه في الثاني بدليل ان البيض لوكان مما ليس فيه منفعة بان كان مذرا لم يجب باتلافه شي واذا كان البيض انما يجب ضمانه باتلاف منعة مايحدث منه في الثاني وبالشي قد بطـل ذلك المني فصار بمزلة من اتلف بيضـا لامنفعة فيه واما اذا اكل من المذبوح قبل اداه الجزاء فانه يدخل ضمان مااكل في ضمان الجزاء اجماعا كذا في المصنى وقبل هوعلى الخلاف ابضا (قو له فانخرج من البيضة فرخ ميت صليه فيته حباً) هذا استحسان لانه يجوز انبكون حيا فات من ضربه (قو له وليس في قتل الغراب والحداثة والمكلب [ِ الذِّئبِ وَالْحَيْدُ وَالْعَمْرِ فِي الْفَارِةِ جِزَاءً ﴾ المراد من الغراب الذي بأكل الجيف اما العقعق وغراب الزرع خبهما الجزاء وكذا لاثى فىالقنافد والخنافس والجعلان لانها هواملاصيود واما القرد والقبل والعنب فتهم الجزاء (فولدوليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقرادشي) لانها لبست بصبود وفي البوم الجزاء (فَوْ لَهُ وَمَنْ قُلُ تُصَدَّقُ عَاشًا.) مثل كف من طعام اوكسرة من خبر هذا اذا أخذها من بدنه اورأسه أوثو به اما اذا اخذها مزالارض تتنلهما فلاشئ علبه وسواء قنل ألثملة اوالقماها علىالارض وانقتل قلتين اوثلاثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وفي النساوي اذا قتسل عشرا تصدق بنصف صاع وكما لايجوز ان يقتسل القمل لايجوز إن يدفعه الى غره فيقتله فان فعل ذلك ضمن وكذا لإيجوز ان يشير الى القمل ولايجوز أن يلق ثيامه في الشمس ليوت القبل أو يغسل ثيامه ليوب القمل ولو التي ثيامه في الشفس ليوت القبل غات القهل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا ولوالق ثيابه لاليوت القمل بل لتجفيف اولغيره غات القمل لاثئ عليه ولودفع ثوبه الى حَلَال ليغتسل قلة فقتله ضلى الدافع الجزاء ولو اشار الى قلة فتتلها المدلول كان عليه جزاءها ولوقت ل فله على غيره لاشي عليه كذا في الجندي وانما زمد الجزاء في القمل وان لم يكن صيدا لانه حادث من البدن كالشمر فني ازالته ازالة الشعث فلزمه لاجل ذلك الصدقة لانه منهى عنازالة الشعث (قوله ومن قتل جرادة نصدق بما شاء) لان الجراد من الصيد البر (قو له وتمرة خير من جرادة) انما قال هذانبركا بقول عمر رضيالله عندفانه روى انقوماً مناهل حمي اصابو اجرادا وكأبوا

محرمين فسألوا كعب الاحبار فاوجب عليهم في كل جرادة درهما فذكروا ذلك لعمرفتال ما كثر در اهمكم بالعل حص تمرة خير من جرادة (قول و من قنل مالا يؤكل لحم من الصيد كالسباع ونحوها ضليه الجزآء كالاسد والفهد وألنمر والضبع وقوله ونحوها يعني سباع الطيركالبازي والصغر وشبههما ﴿ فَو لِهِ لا يَنْجَاوِز بَقْيَتُهَا شَاءً ﴾ ويتمس من ذلك ولا بلغ فوق شاة وقال زفر لابجب قيمته بالغة مابلغت وانكان قارنا ضليه جزاء انلايتجاوز سهما شانان عندنا وان فتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لايتجاوز به شاة قوله لايتجاوز به شاة باز فع كافي قولهم سير بزيد فرسخان كذا في المنهاية (فخو له وان صال السبع على يحرم مَّتُنَّهُ فَلاشَّيُّ عَلَيه } وكذا اذا صال الصيد وقال زفر مجب الجزاء اعتبارا بالحل الصابل قلنا هو مأذون له فىقتل المتوهم منه الانىكما فىالفواســـق فلان يكون مأ نونا فىدفع المنحقق اولى ومع وجود الاذن مزالشارع لايجب الجزاء حقاله بخسلاف الجمل الصايل فانه بحب عليه فيته عندهما خلافا لابي بوسف (قولة فان اضطر الحرم الى اكل لم صيد فتنله فعليه ألجزاء) ثم اذا لم بؤد الجزاء حتى اكل فعليمه جزاه واحد وينداخلان اجاعا وانادى الجزاء تماكل وجب ابضا قية مااكل عندابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لاشئ عليه واناضطرالي اكل بينة وصيد يأكل المينة ويترك الصيد عندهماوةال ابويوسف يأكل الصيد ويكفر وان اضطر الى مينة والى صيد ذبحه المحرم يأكل الصيد ولايأكل المنشة وان وجدصيدا ومال مسلم ذبح الصيد ولايأخذ مال المسلم وكذا اذا وجد صيدا ولحم انسان مذبح الصيد ولا يتناول لحم الانسان فان وجد صيدا ولحم كلب يأكل الكلب و هدع الصيد وفي الكرخي اذا اضطر الى مال مسلم وميتة بأكل مال المسلم ويترك الميتة . لانه بياح اخذ مال الغيرعند الضرورة بشرط الضمان ويباح المينة عنب الضرورة ايضا ومال الغيرمباح فىالاصل لولاحق مالكه فاذا اباحته الضرورة كان تناوله اولى من تناول المحظور (فو له ولآبأس أن يذبح المحرم الشآة والبقرة والبعير والدجاج والبط الكمكرى) لان هذه الاشياء ليست بصبود والمراد بالبط الكبار التي تكون في المنازل لانه غير بمتنع اما الذي يطيرفانه بمتنع متوحش وقيد بالكسكري وهوكبار الاوز احترازا عن بط غير الكسكري وهو الذي يطير فانه صيد وكسكر نا حبة من نواحي بغداد (فُو لَهُ فَانَ قَتِلَ حَامًا مُمْرُولًا اوطَبِ مُستأ نَسا فعليه الجزاء) لانعجا متوحشان في اصل الحلقة والاستيناس عارض والمسرولة في رجليها ريشكانه سراويل (قوله واذا ذيح المحرم صيدا فذبحته مَّيَّة لاتحل اكلها) وكذا ما ذبحه الحلال من صيد الحرم وانما قال لايحل اكلها وقد ذكر انه ميتة لانه ربما يتوهم انه ميتة يحل اكلهاكالسمك فاز ال الوهم يذلك او يحتمل انه مبتة على المحرمين دون الحلال فزاده بانا بقوله لا يحل اكلها لاحد (فَوْ لَهُ ولا بأس أن يأكل المحرم لجم صيد اصطاده حلال) أي في الحل أما أذا اصطاده من الحرم لايحل اكلها (فوله وذبحه) اى ذبحه الحلال (فوله اذا لم يدله الحرم ولا امر ، بصيده)

ولولم يأمره بصيده ولكن الحلال اصطاده للمسرم قصدا فهوحلال للمسرم وسواء اصطاده الحلال لنفسه أوللمسرم فأنه بجوز للمسرم أن يأكله أذا لم يكن للمسرم فيه صنع (قُولُهُ و في صيد الحرم اذا ذبحه الحسلال الجزاء) الاما استثناه الشرع اي بجب عليه قبيته يتصدق بها على العقراء ولا يجزبه الصوم لانها غرامة وليستُ يكفارة فاشيد ضمان الاموال يعني اذا قتل الحلال صيّد الحرم اما اذا قتله المحرم في الحرم فانه تأدى كف ارته بالصوم لانه في حق المحرم لايظهر حرمة الحرم فوجبت عليه الكفارة ويشأدي بالصوم وهل يجزيه الهدى فيه رواتان احدهما لاتأدى الواجب باراقة الدم بل بالتصدق بالسرحتي يشترط أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد فإن كانت دون ذلك لاعزبه وكذا اذا صرق المذبوح لانه لا مدخل للدم فيالفرا مات و انميا المعتبر فيه التمليك من المحتاج و فىالرواية الاخرى يتأدى الواجب باراقة الدم حتى اذا سرق المذيو ح لا يلزمه شيم ً غیره کذا فیالنهایة ولوذبح الحلال صیدا فیالحرم وادی جزائه لایحل له آکله (قُوْ لَهُ و أن قطع حشيش الحرم أوشجره الذي ليس بملوك ولا هو بما منبته الناس ضليه قيمته ﴾ اعلم ان شجر الحرم اربعة إنواع ثلثة منها يحل قطعها والانتفاء بها و واحد لا يحل قطعه وعليه فيمند فالثلاثة كل شجر ينبته الناس وهو منجنس مانميته الناس وكل شجر نبت تفسيه وهو بمالا نبيتونه وكل شجر انبثه الناس وهو بما لا نبيتونه والواحدكل شجر بنبت بنسه و هو بما لانبيتونه فيستوى لهيه ان يكون مملوكا لانسان او لم يكن حتى قالوا لو منت ام غيلان منسسها في ارض رجل منطعها ناطع فعليد قيمتان قيمة لما لكها و قيمة آخرى لحق الشرع و حاصله آله لا يجب الجزاء في الشجر الا فها أجتم فيه شرطان أن ينبت نفسه وأن يكون بما لا ينبته الناس وقول الشيخ ألذي ليس بمملوك فيه اشكال من حيث أنه قد يكون مملوكا و يحب به الجزاءكما الها قلم شجرا نبت في الرض غيره وهو بما لانميته الناس نانه بجب فيد قيمتان قيمة الممالك وقيمة لحق الله و بهذا قال المالكي رجد الله صوانه الذي ليس عنبت ليحترز بمسا اذا آنبت ماليس بمنبت نانه لا شيء فيسد قوله وان قطع حشيش الحرم او شجره يعني الرطب منسه اما اذا قطع اليابس فلا شي قيد والحرم والحَلال فيذلك سواء ولا يكون للصوم فيهذه ألقية مدخَّل و نُتْصدق بقيمته على القراء و اذا ادى النَّمِة ملكه كما فيحتوق العباد و بكره بيعه بعد ذلك لأنَّه ملكه بسبب محظور الاآله يجوز بعد مع الكراهة بخسلاف الصيداى لايجوز بيع صيد اصطساده عرم ولا يع صيد الحرم اصلا ولو ادى جزائة والقرق ان يعد حيا تعرضا الصيد الآمن تنفويت الا من و بعد بعد ما قتله بيع ميتة و ليس له ان برعي حشيش الحرم دوا به عندهما و قال ً أبو يوسف لا بأس به لان منم الدواب منه متعذر ولحهما أن القطع بالمشافر كالقطع بالناجل و يجوز اخذ الورق من شجر الحرم ولاشي فيه اذاكان لا يضر بالشجر (قُوَّلُه وَكُلُّ وَكُلُّ شي فعله القارن ما ذكرنا أن فيه على المقرد دما فعلى القارن فيددمان دم لجندودم لعمرته)

وكذا الصدقة وهذا اعايمني بها الجنايات التي لااختصاص لها ماحد النسكين كليس الخبط والتطبب والحلق والتعرض الصيداما ما يختص باحدهما فلاكترك الرمي وطواف الصدر (قُولَه الا أن يَجْاوز الميقات غير محرم ثم بحرم بالعمرة واللج فبازمه دم واحد) خلافا زفر و هذا إذا مضى على احرامه ولم يعد اما إذا عاد إلى المقسات قبل الطواف و جدد التلبية والاحرام مقط عندالدم خلافا ترفر (قو له وإذا اسْتِرَكْ عَرَمان في قتل صيد فعل كلّ وأحد منهما الجزاه كاملا) سواه كان صيد الحرم اوالحل ويوكانوا عشرة اواكثر فعلى كل واحد منهم جزاء كلمل (قو له واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم ضليهما جزاء واحد) لان الضمان بجرى بجرى ضمان الاموال و إذا اشترك بحرم و حلال في فتل صيد الحرم فعلى المرم يجيم أنتية وعلى الحلال نصفهها وإذا اشترك حلال وتارن في قتل صيد الحرم فعلى الحلال النصف وعلى القارن جزاآن اشترك حلال ومفرد ونارن فعلى الحلال الثلث وعلى القرد جزاه واحد كامل وعلى القارن جزاآن ولو اجتمعوا على قبل صيدوهم غير محرمين ضليهم قية واحدة ولا يجزى عنه الصوم والصيد ميتة لا يحل اكله (فو لد و اذا باع الحرم صيدا او ابتساعه فالبيع باطل) وعلى البايع والمشسيرى جزاؤ، اذا كاما محرمين و هذا اذا اصطاده وهو محرم و باعد وهو محرم اما اذا اصطاده وهو حلال وباعد وهو محرم نالبيم فاسد والقرق بين الباطل والقاسد بأثيك في البيوع أن شاء الله تعالى ولو اصطاده وهو محرم وباعه وهو حلال جاز البيع ولواشتى حلال من حلال صيد اظ يقبضه حتى احرم احدهما بطل البيم ولو احرم وفي هـ، صيد فعليه أن يرسله فأن أرسله ثم وجده بعد مأحل في هـ غره فهو اولي 4 لان ملكه لا يزول بالارسال و ان ارسله من مه انسان ضمن فيتد عند ابي حنيفة وعندهما لاضمان عليه وانَّ احرم وفي يته اوفي قنس معه صيد فليس عليه إن رسله وان اصطاد صيدا وهو محرم لم يملكه بالاخذ وان ارسله ينمسه ثم وجده بعد ماهل فيدرجل بالحل فليس له أن يسترده منه واقه أعلم

🍁 باب الاحصار 🆫

بالحرم اشارة الى انه في الحل فانكان في الحرم و ذبح فكا نه حل وان ذبح عنسه في غير الحرام اولم يذبح فياليوم الذي واعدهم فيه غل وهو لايملم ضليه دم لاحلاله وهو على احرامه كماكان حتى يذبح عنه فان بعث بهديين فانه يحل بذبح الاول معما والأخر يكون تطوعاً الا انبكون قارنا فأنه لا يحل الا يذبح الآخر (قوله وواعد بها من يحملهاليوم بَعَيْهُ ﴾ انما يواعدهم على قول ابى حنيفة لان دم الاحصار عنــذه لايتوقت بيوم النمر و عنسدهما هو موقت نيوم النمر فلا يحتساج الى المواعدة ﴿ فَوَ لِهِ ثُمْ يُحَلِّلُ ﴾ اي عل الاستعباب يتملل بالحلق عندهما وعنسد ابي يوسف قبل الحلق والجب وتفسل مستعب ايضا والتحلل يقع بالذبح عندنا وهذا اذا احصر فيالحل اما اذا احصر فيالحرم نالحلق واجب كذا فيشرحه ثم اذاكان في الحل ولم يجب عليسه الحلق و اراد ان يتعلل ضل ادنى ما يحصره الاحرام ليخرج به من العبادة (قو له نان كان نارنا بعث مدَّمين) لانه محتاج الى العملل من احرامين فان بعث بهسدى واحد ليتحلل به عن احرام الحج و يبقى فياحرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع فيسالة واحدة فأنتاكم يجد المصر الهدى فهو محرم إلى أن يجده أوبطوف ويسعى ويحلق وعن إبي يوسف إذا لمريجد الهدى يقوم الهدى بالطعام و تصدق به كان لم يجد ذلك صام عن كل نصف صاع يوما كان ادرك الحصر هديه بعد مابعث به صنع به ماشاء من بع اوهبة اوغير ذلك وا<u>ن بعث</u> هديه واراد ان يرجع الي اهله فله دلك سواه ذبح عنه اولم يذبح كذا في الينابيع (قولد ولايجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز قبل يوم النحر عند ابي حنيفة) وكذا بعده ﴿ قُولِهِ وَقَالَ اوْ يُوسِفُ وَمُحَدُّ لَا يُحُوزُ الذِّيحُ الْمُعْصِرُ بِالْحُمِ الَّا فِي وَمَالْهُمَ ﴾ اعتبارا: يهدي المتعة والقرآن وله قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فخصه مكان و لم يخصــه بزمان و لانه دم كفارة حتى لايجوز الاكل منه فيختص بالمكان دون الزمان كدماء الكفارات مخلاف دم المتعة و القرآن لانه دم نسبك (فو له و بجوز المحصر بالعمرة الذبح متى شاءً) بعني بالاجاع لان العمرة لايختص التصل منها بيوم النصر فلايختمن هدى الاحصار فيها يوم النمر (في له والمنصر بالحير اذا تحلل نعليد جد وعرة) هذا اذا قصًا الحج بهن قابل اما اذا قصَّاه من عامه لم يلزمه آليمرة لاته ليس في معنى فائت الحجج (فَوَ لَهُ وَعَلَى الْمُصِرِ بِالْعُمِرَةُ الْمُصَادِ) لأن الاحصار منها مُعَمِّقٌ و قال مالك لايتحقق لانها لايتوقف ولنا ان النبي صلى الله عليه و سسا و احجابه احصروا بالحديبية وكانوا عارا غلق التي صلى الله عليه وسلم وامر اصعابه بذلك فأن قلت عدد كريم أن المصر لايحتاج الى الحلق عندابي حنيفة ومحد والني عليه السيلام حلق بالحديبية قلت ذكر ابو بكر الرازي ان الحصمر انما لا يحتساج الى الحليق اذا إحصر في الحل اما اذا إحصم فيالحرم فأنه يحلق لان الحلق عندهما موقت بالحرم ورسول الله صلى الله عليه وسساكان محصرا بالحديبية و بعضها من الحرم (فول، و على القارن جة و عرتان) اما الحج

واحديهما فلا ذكرنا فيالمفرد والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وهذا اذا لم يقرن من عامد ذلك اما ادا قرن من عامد ذلك سقطت عند العمرة الثانية كما في المقرد اذا حج من عامد ذلك (فو له واذا بعث المحصر هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعين ه ثم زال الاحصار فإن قدر على إدراك الهدى والحج لم بحزله التعلل ولزمه ألمضي لزوال العِزفاذا ادرك هديه صنع به ماشاء (فوله وأن قدر على ادراك الهدى دون الحج تحلل) بذبح الهدى لعجزه عن الاصل (فَوَلَهُ وَانْ قَدْرُ عَلَى ادْرَاكُ الْحَجِ دُونَ الْهِدَى حَازُلُهُ الْعَمَالُ أستحباباً) وهذا التقسيم لايستقيم على قولهما لان دم الاحصار عندهما مؤقت بيوم النحر من بدرك الحج قانه يدرك الهدى و انما يستقيم على قول ابى حتيفة لعدم توقيت الدم يوم النحر عنده وذكر المكي ان هذا التفسيم ينصور ايضا على الاجاع كما اذا احصر في هرفة وامرهم بالذبح طلوع اهبر يوم النصر فزال الاحصار قبل اهبر بحيث يدرك الحج دون الهدى لأن الذبح بمني ولو أن المحصر ذهب الى القضاء في عامه ذلك بعد مأتحلل بالذبح عنه نانه يقضى بالمعرام جديد وعليد قضاء الحج لاغيرلانه لم يغت عليه الحج في ذلك العام (فو له ومن الخصر عكة وهو منوع من الوقوف والطواف كان محصراً) لانه تعذر عليه الاتمام وكذا اذا احصر في الحرم ايضا فحكمه كذلك (قو له فان قدر على احدهما فليس بمسمس) اما اذا قـــدر على الطواف دون الوقوف فلان فائت الحج بتحـــلل به والدَّم بدل عنه في التملل واما اذاً قدر على الوقوف فقد ثم جه ولايكون محصرا واذا لم يكن محصرا هل يتملل قبل لا لانه لو تحلل في مكانه يقمُّ التحلل في غير الحرم و هو أنما شرَّع في الحرم ولو اخر التعلل حتى يحلق في الحرم يقع في غير زمان الحلق والتأخير عن الزمَّان اهون من التأخير عن المكان فيؤخر الحلق حتى يحلق في الحرم وقيل يتحلل لانه لو لم يحلق في الحل ربما يمند الاحصار فيمتاج الى الحلق في غير الحرم فيفوت عنه الزمان والمكان جيعا فتصمل احدهما اولى والله اعلم

﴿ بابالقوات ﴾

القوات عدم الشي بعد وجوده وانما قال هنا القوات مفردا وفي الصلاة القوائت جيعاً لان الصلوات جع والحج واحد لايجب في العمر الامرة واحدة (قال رجه الله ومن احرم بالحج فقاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج عرفة (قو له وعلبه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى الحج من قابل ولادم عليه) لان المحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحج بمزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما كذا في الهداية قوله وعليه ان يطوف ويسعى هذا الطواف والسعى عمل عمرة مؤداة باحرام الحج عندهما وقال ابو يوسف ينقلب احرامه عمرة وقائدته لواحرم بحجة الى عرة وعندهما ضم ججة الى جة

فيلزمه رفضها ثم يقضيها وفائدة اخرى ان هذه العمرة تسبقط عند العمرة التي تلزمه في جيع عره عندابي يوسف وعندهما لاتسقط فانكان فارنا الحي العمرة اولالانها لانفوت فاذا آتی بها فقدانی بها فی وقتها واما الحج ذانه یغوت فاذافات لم یکن بد من ان یتحلل منسه بطواف وسعى وبطل عند دم القرآن وعليه قضاء جمه ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف و قد قالوا ان من نانه الحج فهو باق على احرامه الى ان يتحلل منه بعمل عرة نان جامع في احرامه قبل ان يتملل فعليد دم لانه باق على احرامه وكذا اذا قتل صيدا فعليد جزاؤه (قول والعمرة لأنفوت وهي حائزة في جيم السنة) العمرة اربعة اشياه احرام وطواف وسعى وحلق او تقصير اثنان منها ركنان الاحرام والطواف و اثنان منها واجبان السعى والحلق والركن لايجوز عندالبدل والواجب بجوز عند البدل اذا تركه وماسوى هذه الاربعة سن واداب ناذا تركها كان مسيئا ولاشئ عليه (قو له الا خسة ايام بَكْرَ، ضَلَمًا فَيِمَا يُومَ عَرَفَةً وَيُومَ الْنَحْرُ وَايَامَ الْتَشْرَيْقَ ﴾ يعني يكره انشاؤها بالاحرام اما اذا اداها باحرام سابق كما اذا كان قارنا فتاته الحج وادى العمرة في هذه الايام لايكره وانماكرهت فىهذه الخسة الايام لان إهذه ايام الحج فكانت متعينة له وعن ابي يوسف انها لانكر. في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحير بعد الزوال لاقبله والاظهر ماذكرناه ولكن مع هذا لواداها في هذه الايام صحت لان الكراهة لغيرهـا وهو تعظيم امر الحج وتخليص وقته له كذا في الهداية ﴿ فُولِهِ وَالْعَرِهُ مَنْهُ ﴾ هذا اختيار الشيخ والصحيح انها واجبة كالوتر وقال الشافعي فريضة لنا انها غيرموقة بوقت وتنأدى بنية غيرها كما في ذائت الحجود هذه آية النفلية (قو له وهي الأحرام والطواف والسعي) الاحرام شرطهاوالطوآف كنها والسعى والحلق واجبان فيها وليس فيها طواف الصدر والله اعلم

﴿ باب الهدى ﴾

الهدى اسم لما يهدى الى مكان وهو الحرم وهو يختص بالابل والبقر والفنم (قال رحد الله الهدى ادناه شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والفنم يجزى فى ذلك كله الشى فصاعدا الاالصان فان الجذع منه يجزى والشنى من المعز والصان ماله سنة وطعن فى الثانية والذكر والانثى فيه سواء ومن البقر ماله سنتان وطفن فى الثالثة ومن الابل ماله خس سنين وطعن فى السادسة والجذع من الصان والمعز ماله سنة اشهر وقبل اكثر السنة وانما يجزى الجزع من الصنان اذا كان بحيث لمح اختلط بالثنايا اشتبه على الناظر انه منهم والذكر من الصنان اختل من الانتى اذا استويا والجواميس اختل من الانتى اذا استويا والجواميس كالبقر (فحوله ولا يجزى فى الهدى مقطوع الاذن ولا اكثرها) ولا من لا اذن لها خلفة واما اذا كانت صغيرة جاز ثم الذاهب من الاذن النكان الثلث او اقل أجزأه عند

ابي حنيفة ومحمد فعلى هذا الثلث في حكم القليل وعند ابي حنيفة ايضا اذا كاناالذاهب الثلث نميا زاد لم يجز وانكان اقل جاز فعلى هـنـذه الرواية الثلث فيحد الكثير وقال ابو يوسف انكان الساقى منالاذن اكثرها اجزأه وان ذهب النصف و بق النصف لم يجز لان فىالنصف استوى الخطر والا باحة فكان الحكم. فمنظر ولايجوز فىالهذايا الا ما پحسوز في الضمسايا (فوله ولا مغطوعة الذنب ولااليسد ولاازجل) ويعتبر نيسه منالكثرة والقلة مايعتبر في الاذن وكذا الانف والالية مثله (قوله ولا الذاهبة العين) أىالذاهبة أحدى العينين لان التي عليه السلام نهى ان يخصى بالعورآء البين عورها نأنكان الذاهب فليلا جاز وانكان كثيرا لايجوز ومعرفة ذلك انتشد العين المعينة بعد انلا تطف الشاة بوما او يو مين ثم يقرب العلف البها قليلا قليلا حتى اذا رأته من مكان اعلم على ذلك المكان ثم يشد عينها الصحيحة و يقرب العلف اليها قليلا قليلا حتى اذا رأته منكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت مايينهما فانكان ثلثا فالداهب الثلث وإنكان نصفا فالذاهب النصف (فَوَلَدُ وَلا الْعِمْلَة) ولا الهزيلة (فَوَلَدُ وَلا العربِياء) التي لاتمشي المائنسك وهو المذبح نانكان عرجها لأيمنعها جنالمثى ساز وهسذا أذا كانت العيوب موجودة بها قبل الذبح اما اذا اصابها ذلك في حالة الذبخ بالاضطراب و انقلاب السكين فاصابت عينها اوكسرت رجلها جازلان مثل هذا لامكن الاحتراز عند والخصى سائز فى الهدى لأن ذلك يسمنه ويطيب لجمه والقرّن اذا كان مكسورا لايمنع الجواز لانه ليس بمأكول و يجوز التولى وهي الجنونة لان العقسل غير منصبور فيالبهسائم ويجوز الهيما اذا كانت تعتلف وهي ذاهبة الاسنان ولا يجوز المريضة (قوله والشاة جائزة في كلُّ شيُّ الا فيموضعين منطاف للزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة) قبل الحلق وقبل طواف الزيارة (فأنه لآيمور الآ منة) اوخرة (قول والبدنة والبغرة يجزى كل واحد منهماً عنسمة) منالفتم وكذا عن اثنين اوثلثة اواربعة هو العجيم كذا في الوجير (قُولُه اذاكانكل واحد من الشركاء يريد التربة) ولو اختلف وجوء الترب وعند زفر لابه مناتفاق القرب واختلافهما بان يريد احدهم المتمة والآخرالقران والشالث التطوع لان المقصود بالقرب واحد وهوائة عزوجل نان قلت ما الافضل سبع يدنة ُ اوالشاه قلت ماكان اكثرهمــا لحمًّا فهو افضل (فَوْ لَهِ وَانْكَانَ احدهما ربد خصيبه المسم لم يحز الباقين) وكذا اذا كان سهم ذى (قول، و يجوز الاكل من هدى التطوع وآلمتمة والقرآن) يعنى بالتطوع اذا بلغ محله وكذا له ان يطعمه الغني (قول وولايجوز ا الأكلُّ من يقية الهـــدّآيا) كدماء الكفارات والنه ذور وهدى الاحصار والتطوع اذا الم يلغ محله (قول، ولايجوز ذبح هدى التطوع وألمتمة والتران الا يوم النمر ويجوز أُ ذُكُ يَعْبِهُ الهِدَايَا أَيْ وَقَتْ شَاءً ﴾ الدماء في المناسك على ثلاثة أوجه فيوجه يجوز تقديمه. 🛊 على يوم النحر بالاجاع بعد ان حصل الذبح في الحرم وهو دم الكفارات والنذور وهدى

التطوح وفى وجه لايجوز ذبحه قبل يوم الغر ابعاما وهو دمالمتمة والتران والاخصية وفى وجه اختلفوا فيه وهو دم الاحصار خند ابى حنيفة يجوز تنسديمه وحندهما لايجوز وفي المبسوط يجوز ذبح هدى التطوح قبل يوم التعر الآان ذبحه يوم النمر المسئل كال فىالهداية وهو الصحيح يعني الهيجوز ذبحه قبل يوم النمر قوله و يجوز ذبح بقيةالهدايا في اي وقت شاء وقال الشيافي لا يجوز الا في يوم النمر (فوله ولا يجوز دبيج الهدايا آلًا فَيَا لَحُرُمُ ﴾ قال الله تعالى ثم محلهـا إلى البيت العتيق وقال فيجزاء الصيد هــديا بالغ الكعبة خصار اصلا في كل دم هو كفارة ولان المهدى اسم لمايهدى الى الحرم (فوله ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم) الا أن مسساكين الحرم افسئل الا ان يكون غيرهم احوج منهم المخولة ولايجب التعريف بالهدايا) وهو حل الهدايا الى عُرُفة وقيلٌ هو أن يعرمها بعلاَّمة مثل التقليد وان عرف هدى المتعة والتران والتطوع فعسن لانه يتوقت بيوم النحر فعبى لايجد من يمسكه فيمتاج الى ان يعرف به ولائه دم نسك فيكون مبناء على الشهرة بخلاف دماء الكفارات لائه بجوز دعها قبل يوم النمر ولان سبها الجناية فيليق بها الستر (فوله والافعنل فيالبدن أنَّصر) نان شاء عرها قياما وآنشاء أضجعها والافعنل انيخرها قياما معتولة اليداليسري ولايذبحالبتر والغنم قياما لان في العضماع الذبح اين فيكون الذبح ايسر (قوله وف البغر والغنم الذبح) لقوله تعالى ان الله يأمركم ان نديحوا بقرة وقال تعالى وفديناه بذبح عظيموالذبح ملاحد للذبح واراد به الغنم فلو دبح الابل ونحر البقر والغنم اجزأه اذا استومًا العروى ويكر. ﴿ فَوَلَّهُ ۗ والأولى أن يتولى الانسان ذيحا يده ان كان يحسن ذلك) لآن توليته بنسه افضل من تولية غيره كيسائر العبادات وانكان لايمسن ولاه غيره ويقف عنسد الذبح وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في جد الوداع قصر منها نيغا وستين بنفسه وولى الباقي علباكرم الله وجهه (فَوْلُه و بنصدق بحسلالها وخطامها) الجلال جمع جل وهو كالكساء تق الحيوان من الحرو البرد (قوله ولا يعطى أجر الجزار منها) وكذا لا يبع جلدها نان عمل الجلد شيئا ينتفع به فىمنزله كالقراش والغربال.والجراب واشباء ذهت فلآ بأس وان باع الجلد اوالبسم بدراهم او فلوس او حنطة تصدي بذاك وليس له ان بشرى بهاملها ولا ارزارا (فولد ومن ساق بدنة فاضغار الى ركوبها ركبها) فان ركبها اوحل عليها مناعه ونقص منها شي ضمن النفصان وتصدق به ﴿ فَوَلُهُ وَانَ اسْتُغْنَى عَنْهَا لَمْرِكُهَا ﴾ لأنه قد أوجبها بالسوق وبالركوب يصير كالمرتجع لهما ﴿ فَوَلِهُ وَأَنْ كَانَ لَهَا لَبُنُ لَمْ إِعْلَيْهَا ﴾ فان حلبها تصدى به إوبِغيمته ان كان قداستهلكه ﴿ فَوْ لِهُ وينضم منهرعها إلاء البارد حق ينقطع البن) ينضح بكسر الصاد والنضع هو الرش وهــذا اذا كان بسا من وقت الذيح فان كان بعيسدا يحلبهسا و يتصدق به كى لايضر ذهك بالبهيسسة فُو لَهُ وَمَنْسَاقَ هَدِيا صَطَبَ فَي الطريقَ فَانَ كَانْتَطُومَا فَلْيُسَ عَلَيْهُ هَيْرِهُ } لاته لميكم

متعلقًا بذمته (فَوَ لِهُوَانَ كَمَانَ وَاجْبَا فَعَلَيْهِ انْ بَقِيمَ غَيْرِهُ مَقَامَهُ) لانالوجوبباق فيذمته (فَولِه وَانَ اصابِه عَيب كبير) وهوان يخرجه من الوسط الى الردائة (فَو لِه اقام غيره مقامه وَصَنَّعَ بِالْعِيبُ مَاشًاءً ﴾ وهذا اذاكان موميرا اما اذاكان معمرا اجزأ. ذلك المعيب (فَوَ لِهُ وَاذًا عَطَبَتُ البدنة في الطربق لمان كان تطوعا نحرها) معني عطبت قربت من العطب بدليل قوله بحرها كانقلت هذا تكوار كانه قدقال ومنحاق هديا فعطب م قالواذا عطبت البدنة قُلْت الأولى في الهدى مظلمًا وهذا في البدنة خصها بالذكر بعد مادخلت في ذلك العموم اويقال فاكر في الأول على بجب عليه خيره ولم ينين مايغمل بالعاطب فاعاد ذكره لبنيان مايفعل به اويقسال الاول فيالعاطب الذي لم ينهيأ له ذبح وهنا الذي قارب العطب بدليل قوله نحرها والنمر انما يكون في الحي (فولهوصبغ نعله بدمها) المراد بالنعل قلادثهما وعلى هذا رواية لعلها لمان كان نعله فيعشمل ايضًا انبرجع الضمير إلى الهدى ويحتمل النيكون تعلى المهدى وانما يفعل ذلك ليعلم الها عدى لم يبلغ معله فيأكل منه الفقراء دون الاغتياء (فوله ومنرب بدصفيتها) ايجانب عنقها وفي الهداية صفية سنامها (فَوْلُهُ وَلَمْ يَأْكُلُ مَنْهَا هُو وَلا غَيْرِهُ مِنَ الْأَغْنِياءُ) لانها لمُثْلِغ محلها فإن اكل منها اواطم غنيسا فعليد ان يتصدق لتميند (فَوْ لِهِ مَانَ كَانت واجبة آثَامَ غيرها مقامهـــــا وصنع بها ماشاء) لالها لم تبق صالحة لما عينه وهو ملكه كسائر املاكه (قوله ويقلد هدى النطوع والمتعة والتران) وكذا الهدى الذي اوجيه على نفسه بالنذر والمرادمن الهدى الابل والبقر اما الفنم فلا تقلد وكما يقلد يخرج به الى عرفات ومالا فلا (قولُهُ ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنايات) لانه دم جبر فيستعب اخفاؤ. نخلاف الاول نانه دم نسك فيستحب اظهاره فلو قلد دم الاحصار ودم الجنايات جاز ولا بأس بهواللهاعلم • مسائل خسسة الفاظ توجب الوصول الى مكة والاحرام محجة اوعرة احسدها اذا قال لله على حجمة أوعمرة والثاني لله على المشي إلى بيت الله الثالث لله على المشي إلى مكة الرابع لله على المشي الى الكعبة الخامس لله على المشي الى مقسام ابراهيم فهذم الالفاظ الحمسة توجب عليه حجة اوعمرة بالاجماع هجبستة الفاظ لانوجب عليهشيئا بالاجاع الاول. لله على الخروج الى بيت الله الثاني لله على الذهاب الى بيت الله الثالث لله على السمير الى بيتالله الرابع لله على الاتيان الى مِكمة الخيامس لله على المشي الى الصف والمروة السادس لله على المشي إلى عرفات فهذه لاتوجب عليه شيئا بالاجاع ولفظان لايوجبأن عليه شيشًا عند أبي حنيفة رجه الله احدهما لله على المشي الى المجد الحرام الثاني لله على المشي الى الحرم وعندهما يلزمد حجة اوعمرة والله اعلم

﴿ كتاب البيوع ﴾

انما عقب الشبخ بالعبادات واخر النكاح لان احتياج الناس الى البيع اعم مناحتياجهم

المالنكاح لآنه يم الصغيروالكبيروالذكر والآنثى والبقاء بالبيع اقوى منالبقاء بالنكاح لان به تقوم المبشــة التي هي قوام الاجــــام وبعض المصنفين قدم النكاح على البـيع كصاحب الهداية وغيره لان النكاح عبادة بل هو افضل من الاشتغال بنهل العبادة لانه مبب الى التوحيد بواسطة الولد الموحد وكل منهم مصيب في منصده والبيع في اللغة أعبارة عن ممليك مال عال آخر وكذا في الشريح لكن زيد فيه قيد الرَّاضي لما في التغالب. من النساد والله لا يحب النسساد ويقال هو فهالشرع عيارة عن أيجاب وقيول في مالين يكيس فيهما مبنى التدع وهذا قول العراقيين كالشيخ واحعيابه وقيل هو جبارة عن مبادلة . يمال بمال لاعلى وجه المتبرج وهوقول الخراسيايين كصاحب إلهداية واصحابه وفائمته إلى المعالمي في النفيس فعنب المراسكاتين يتعقيبي عنب. العراقين لايتعلد و اماء أَ فَى الْخَسِيسِ فَيَعْمَدُ بِالْتَعَاطَى الْجَاعَا مثل شراء اليَّقِل والْخِيرُ <u>، الْشِي</u>اء ذلك و الصحيح قول الحراسانين لان العبرة للزاضي (قال رحماقة البيع ينقد بالإيجاب والقبول) الانعقاد عبارة عن انضمام بكلام إحد المتصاقدين الى الاكر والبيع عبارة عن ار شرعي يعلمه فالحل عند الايماب والقيول حزى يكون الماقد كادرا على التصرف والداشارة الشيخ بغوله ينعقد ولمبقل البيع هذان الديظان والإيجاب الاثبات لانه ماكان ثابتا للمشترى وقد ثبت الآن بقوله بعث و القبول هو اللفظ الثاني الذي هو جواب للاول فالإيجاب مثل فجوله بعت اواعطيت اوهذا لك اوما اشبه ذلك والمتبول مثل اشتريت اوقبلت اواخذت أواجزت اورضيت اوقبعنت اومااشبه وفاشولا فري بينان كون البادي للبايع لوالمشتري كما اذا قال المشترى اولا اشتريت منك العبد بمائة فقال البايع بيعشه اوهو لك قانه يتم البيع هذا معنى قوله واذا او جب احد المتعساقدين البيع فالا تنو بالميار ولم يعين انه البسليع إوالمشترى (قوله اذا كَأَنَا بَلْفَظ المَاضَى مَ اما امَا كَانَ بِلْفَظ الْامِنَ فَلَالِهُ مِنْ ثَلْتَةُ الْعَاظ كَمَا أاذا قال البايع اشترمني فقال اشتريت فلار نعد مالم يقل البايع بعت اويقول المشتري بعمني يُفِقُولُ بَعْتُ فَلَابِدُ مِنْ أَنْ يَقُولُ ثَانِيا أَشْهَرُ بِيتُ وَأَمَا النَّكَاحُ فَيْعَدُدُ بِلْقَطْبِنُ أَحَدُهُمَا مَأْضُ والآخر مستقبل (فحوله واذا اوجب آ- مَدْ المتعاقدين البيع قالاً خر بأنفيار ان شاء قبل في الجلس وانشاء رد) وهذا يسمى خيار اكتبول وهو غير موروث نان اوجب احدهما البيع وهما بمشيان اويسيران على دابة في عمل اوعلى دابين ان اخرج المخاطب جوابه متصلا بخطباب صاحبه تم العقد وان فصله عنه لايتعقد وان قل والسمير من احدهما كالسير منهما وان اوجب احدهما وهما واتقارن فسارااوسار احدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل ولا ينعقد بقوله بعد ذلك ولروتبايعا في المسفينة وهي تسمير فوجدت سكنة بين الخطابينلابمنع ذات الانسقاد وهي برنزلة البيت لانهما لابملكان ايقافها يخلاف الدابة فانهما يملكان ايقآفها ولو قال بعث منك هذا العبد بكذا فقال فهو حرفهو قبول ويعتق العبــد واما اذا كال وهو حر بالواو او هو حر بغير الواو لم يكن قبولا ولم يجز

البيع والعوان البيع عقد هل الأبهام والتوكيث بطلة علا ف الاسارة فانها عقد عل الع المناع الابام الملها مر لا من البيغ من لا كر النفي وفعين السيع و الا علا يكون بيعًا والأ حصل الإجاب والبول (فو له و المه قامن المسل قبل المبول بطل الا بخاب إلان الم دفين الاغراص وكذا لوماطم لكن تشاعل في المعلس بشي عير البيع يعلل الايجاب فالبكان فاقا والمعرفة المراجعة المنبؤل لانه بالنتو فالمبتكن مر فيه الأخواد عادا حصل الإيجاب والنبول وَ مِهِ النَّهِ } والله في من علا والله ومنسين الله الله في العيول عن ابن يوسف أذا قال بعنا المناه الطبد بالفه فلااداد المشرفي الابتو للبلت فالهائم واجعت وحرع الكلامان تعافاته اولى لانه وبم الباع واذاقال بعدل عدر ب التويين بكذاً عَبْنَ في عند عا الاعترار كما ادّاقال بعدل عندا المسبن بالف يعمل طلك بخصعائة وكذا لوكان بعث عله النبد نظل ولك في بعصد لاغور عاقبة من تقري الشلق على البائع والوش الاعاب مثال العلا عد أن التبدي بمتلف عَدُد العِللَةِ وَلَمْفَا عِالْمِينَ فَلَا تَعْرَقُ أَنْ ظِيلًا فَيَ الْعِنَّا اللَّهُ الْمُعْرَقُ لَ المَّبِولَ لَعْرِيقً الهنفة بخلاف السنطة الاولن فأن هناك أبسال فيهنا بلفظ واحد (فول و الاحدار لواجعًا لنهلة الابال مين اوخلام ووية) وبالاالثاني فكل والمعظمة الكيار عاد الماقاد وريهتي الكلأ والمغل منهكا فسجته كأمنئ الاكغر بألسطخ الالأبوطن أوقؤكه الاعني حيط اوجدم ويؤينا وكنبا بمغيله المصرط وباعا النسؤة الليبطا وعدم الاؤالين متهان يحياو الشكرط ا مانع النوع الليليق اليضاركا تعمشا في على بنع يوجه الله المشال المستعلمان على على الشارط والأولية والنموانين المشار النها الاعتاب الى معرفة شدارها في جوال البيعة) يلان بالانتارة كغايت فعالم أيف عن المتحان المعاف البع يمك المستعقاء المعط التعال الم يكن أ فبالاعيالهال يؤية إما فالوبوية اذا أنيجتها بمتبشقها خلا يمنول البيع بقطالة ببيلماؤ حاوالك المتي البقا لا يجال الرباء كا الكاباح منطة غنطة الأشبيرا بتعير طلاب النابط على الأبياسان عولها فيجع إز بالبيع الجعلز العن المسيالان والنس المال فيد الفا كان يكبلا الوهون وا مشوط المعرافيا منداراته عصابى حنيفة والسكمني بالاشارة قوله والاغوامل اجمقاها إجواستاه قبل العلهم والنام تنفس عوضا اباعضاد المأل الاتعا فمعل مؤسا ببدكا فال تعالها والمشعلين اشهيدي وايعليهم أشاجدي بيد إلاشهاية (يحق لما والانمان المعلقة لالصح (الاان عكون ميروطا القيرية الصيفة)، صورة المطلقة أنْ يجولوا اشكريت بَعَيْثَة بالحَجَمَعَة الْوَجِمَعَة لَوْلِيَوْهُ وَلَمْ يعين قديها ولااصغة وفىاللبسا يتع صووته النابقول العث جذا عنك بمن الوعلا يسساوى فيقولهم اشتريت فهذا لايحوز رعت سيمزاقه فاالمفن فرصلته بالقص لمثل عشر فبلوه تبذين والصيغة ا منل بخياري اوسيرة بين الفجيه أو فعط وهوام علاية المتهات عن كوانها وهارا اليها ال (فِي لَا تَوْمِلُونَ الْمِبْغِ عُنْ حَلَّمَا لَوْمَوْجِلَةً لِهَا كَانِ الْأَجْلُ الْعَالَوْهِلَى) وأعالمنهم الفاق لا توالمُتِمْعُ اذا كان بهنا لا يجود عليه فانشراط افيد الاسطرطليع فاسلع لات لما يعيل فالانتيال لابص لإنه لإينعي للبايع فيمأ جيله الانهاب جلادة فعالما أبدعك جواله فالعفة اوالعند والجينة

لجهنا فلا بائمة فاتأخيرها ولاكنه بالفيالان تنهره الاخال فيالمة وتأنيد عائمة وعو أتساع المهة التي يتلكن الملب وي عن عصيل الهن طبعا خلاعت مطو كو ه ا والاعال الاجل ملونها لإنه اذا كان الجمولا أير في اللب لم ويطلهما البليخ بالتي الفراق الماء والمدونين الغيمة أها فإن المغتلفل فيهالا جمل اطلقوالماء قول جنل ينتبة الاتان الاضياء علتفنا وكلا المثالة المتلطة فيقيب فالقول لمدعى الإقماع وكالبانة بينة المشترى فىالموجوبين يهلنا انتقاحاني فنارله وانتظفان حطيه فالتول فميثين فالمخالم عش لغالبيتة بيلته ايضا الخنا بالبنئة متكف علا بالنامه غ ﴿ فَكُولُهُ مِنَ الْمُؤْفِ الْمُنْ فِي الْمِينِي كُلِّنَ جَلْيَ خَلَقَبُ إِنْهُمَا الْمِلْيِمِ } انتخال بذعكو عند للرا المُل والما وكر مسينته ويثلو الدويقول بعيت منك المشهرة وواهم وف البلس ووالم والمان كناايه جلز البيع وتتعين البرام التي يتعامله بعا فوالبان فالبار فيكون عن عوا ومن الملق الثمن اي الملقع على فركر العينية وإطرابته في فيكنه لانعدلونا وكريكنه كانتها ع مقتلنو ايناء يخلونها فالمتكالة فابعق اشاراه فيلنا المتهان الملائمان المعلقة كاليا والملقية وذكر التبير والوصف يجيبلوان تمله ومل أكلن التمن يخللن عن ذكل المهدرلاخيننا النبيات يقول الهيويس بيشرة وراجم ولم بتلعاضلية أوخطن بغبة لعضرينات صاعل بحكم المبع والثمنا يختلفان فراجكاما مهاراته لإبحوذ الجيم فينافع المبيع الملغول قلل وزق ألفن أألم فيصدو منهوا ان ملاك إليم فيل الفيضا وجهد معيم التعدا شارخا المناه المناه المناه المناه المناه والما يقي على ملف المناه ماله (في علد فان كانت النقوير جنافية فإلى المسالا بهذا الما الله الله الله الله عِلَى بعن مُختَلِّعَةِ المَالِمَ لان التمامل بعا سواء لان اللهائةِ يَفْضِي المه إليّادُ حِدَاوا على إن بيوا في المالة ماذ اليم إذا إطلق لعم الدراج بويصرفه المه ماقيريه من اعتفاع. ولايناز عنو ولااختلاف فها اللبور الإختلاف فما اللهية كالنهيب المتكمون للغي عن وكأن المغيل غاالالية من المتزكية وقوله إخلكاناهس إياف الماية مهناه كالتناف وبالثلاث التبائي ماركان أثنان منسم وأنقله التلاقر ماركان التلائق سنو دانقا فغ جنه المهرورة ع اذا اطلق ابم الدرام لا مرلا مناز عدولا اختلاف وبالمالية (فولد لطمام و الجبوب كلما مكالة ومجازفة) من اذا ياهما علان جن حمال الراو الماز فنهمو المنبائية الاكرلولا وفن وكذا المسمة يجوز محازة أيتنا لإنها كالبيع وقوله بيع الطعاء إسمالط عَلَ الرَّ وَادْ وَالنَّقِصَانِ مَثْلُ أَنْ مَعْوِلُ بِمِتْ مِنْكُ مَلَ مُدَّا وَلَعْبِ

ماميرة فيبدر هلاكه قبله بخلاف السسلم لان التسسليم فيه متأخر والهلاك ليس بنادر قبله فيستحق المنازعة فيه فلايجوز و اما اذاكان الاناءيما يحقل الزيادة و النقصان كالزنبيــل أُوالجراب و الغرارُ و الجوالق لايجوز لان هذه الاشياء تنفيض وتنبسط الا ان اما وسف سن في الماء و اختاره و ان كان يحتمل الزيادة والنقصان وهو ان بشستري من هذا. الماءكذاكذا قربة بهسذه التربة وعينها فانه يجوز عنده (قو له و يوزن جر لابعرف "مُقْدَارَهُ) هذا إذا كان الآناء والجر بحالهما اما لمو تلفا قبل ان يسلم ذلك فسند البيع لائه. لايعا مبلغ ما با عد منه وان قال بوزن هذه البطيعة او هذا الطين وما اشبهد لم يحو لالله يزيدُ و بنتس ﴿ فَحُولُهُ وَمِنْ بَاعَ صِبْرَةَ طَعَسَامَ كُلَّ لَقَيْرٌ بِدَرَهُمْ جَازُ الْبِيعِ فَي قتيرُ وأحسندُ * عند أبي حنيفة الآ أن يسمى جلة قنز أنها ﴾ وعندهما يجوز في الوجهين سمى جلة قنز أنها أ اولم يسم لاي سنيفة "نه يتعذر الصرف الى التكلُّ بجهالة المبيع والثمن فيصرف الى الاقلُّ وهو معلوم الا ان تزول الجهالة بتسمية جبع القفز ان او بالكيل فيالمجلس ولانه لايعا قدر النغز ان فجهل أثمن عند المتعاقدين وتبعيته لكل قنيز درهمــالا يوجب مغرفته في الحال وانما يعرف في الثاني و ذلك يمنع صحة العقد ولهنا ان هذه الجهالة بيدهما ادّالتها ومثلثًا أ غير مانع هم اذا جاز في قنيرُ واحد عند ابي حَنَّقَةُ المشترى الخيار في القفرُ ان شاء اخذه " و أن شباء تركه لتفرق الصفقة عليمه وكذا أذا كيل الطعمام فيألمجلس وعرف مبلغه فالمشترى بالخياز ان شاء اخذه محساب ذلك و أن شاء تركه لانه انما عل ذلك الآن فله الخيار اما اذا افترقا قبل الكيل وكيل بعد ذلك فان القنساد قد تقرر فلا يصحح الا باسستيناف العند عليه قال في المبسئوط الأصل عند أبي حشَّفة أنه متى أضاف كلَّه كل إلى مالا يُعلُّ منتهاه يتناول الادنى وهو الواحدكما اذا قال لفلان على درهم يلزمه درهم واحد و قال أبو يوسىف ومحمد هو كذلك فيما لا يكون منتهاه معلوما بالاشارة اليه وامآ ما يعلم جلته بالاشارة اليه فالعقد يتناول الكل لان الاشــارة ابلغ فيالنعريف من التسمية وابو حنيفة يقول انكانت العبرة للاشــارة فتمن جميع ما اشار اليه عند المقد مجهول وجهالة مقدار الثمن تمنع صحة العقد (قوله ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فالبيع فاحد في جيعها) عنمه ابي حنيفة و قالا هو جائز في الجميع وكذاكل عددي متفاوت هما قاساه على التغيز من الصبرة وهو يقسرف العقد الى الواحد على اصله الا ان بيع شاة من قطيع لا يصم للنفاوت بين الشباء و بيع تغير منصبرة يجوز لعدم التفاوت فلا تفضى الجهالة الى المنازعة فیه و یغضی الیها فیالاول و لو قال بعتك هذا القطیع كل شاتین منه بعشر ین درهما و سمى جلته مانة لا يجوز البيع في الكل بالاجاع وان وجده كما سمى يعني وان علم ألجلة في المجلس و اختار البيع فانه لا يجوز لان ممن كل واحدة مجهول لان حصة كل واحدة مَن الثمن أنما تعرف اذا ضمت اليها اخرى ولا يدرى اى شساة يضم اليها فإذا ضم اليها لردى منها يكون جصتهما اكثر وان منم اليها اجود منها تكون حصِّها اقل فلهذا.

لا يجوز وان قال بعتكما على انها مائة شياة يمائة دينار فان وجدها زائدة فسيد البيع فى الكل (فُو لِهُ و كفاك من باع ثو با مذارعة كل ذراع بسرهم ولم يسم جلة النَّرمان) فهو على هذا الاختلاف لا يصح في ذراع عند ابي حنيفة لو جهين احدهما ان الذراع من الثوب يختلف والثاني أنه لا يمكن تسليد الا بضرر على المبايّع (قولد ومن باع صبرة طعام على الهامائة تنبي جائة درهم فوجدها اقل فالمشرئ بالخيار أن شاء اخذ الموجود « بحصته وانشاه فسيخ ﴾ لتفرق الصفقة عليه ولم يتم رضاة باللوجود (فو له وان وجدها ﴿ اكثر فازيادة البايع) لان العند وقع على حدار معين والقدر ليس بوصف بل هو اصل منسه (فوله اندى توااعلى أنه عشرة ادرع بعشرة دراهم وارضاعلى انها مالة دراغ عَلَمْهُ دَرَهُمْ فُوسِعِهِهُمَا اقِلُ فَالمُشْرَى بِالحِيارِ أَنْ شَاءُ أَخَذُ مِنَا يَجْمُلُهُ الثِن وأن شاء ترك } لان النوع وصف في التسوب لائه عبارة عن العلول وَ العرض والوصف لا يقايد شي من التمن كالاطراف في الحيوان بخلاف القدر في الصَّبْرَة لانَّ المقدّار بِقَالِمُ شَيُّ مِنَ التُّمْنَ الاآله يَغْيَرُ هَمَا لِمُواتَ الوصفُ المذكورُ ﴿ فَوَلِدُ وَأَنْ وَجِدُهَا اكْثُرُ مِنَ النَّذِعِ الذي سَمَى فَهِي الْمُشْسَرَى وَ لَاخْبَارِ لِبَايِمٍ ﴾ لأن النوع صفة فيه فهومثل اطراف العبدكما اذا اشترى عبدا على أنه أعور أومقطوع البد فوجده صحيحا كان المشترى من غيرزيادة في الثمن ولا خبار البايع وان اشتراه على انه صحيح فوجده اعور فالمشترى بالخيار أن شاء اخذه بكل الثمن و ان شاء ترك وكذا اذا اشـــترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا فهو بالحيار ان شاء اخذها بكل التمن وان شاء ترك وان اشتراها على أنها ثبب فوجدها بكرا فهيله ولا خيار للبايغ (قو له وان قال بعتكما على انها مائة ذراع "غَانَة درهم كل ذراع بدرهم غوجدها غاقطة فهو بالحيار أن شاء اخذها بحضتها من التمن وأن شاء ترك) لان الوصف ً هنا صار اصلا بأنفراده بذكر المن فترال كل دراع عثرالة يُوبوهدا لاله لو الحده بكل الثن لم بكن اخذ كل خراع المديهم وانما عل المتكها وانت الصير وقدد كر لفظ التوب على تأويل الثياب والمزروعات (فولد وأن وجدها رَّأَدَّة فهو بالحيار أن شادًا خد الجيم كل دراع بدرهم وأن شاء فسخ البيع) وأذا اشرى عشرة اذرع منمائة ذراع مندار فألبيع فأسد عند ابي حنيفة لان ذلك مجهول و عندهما بجوز و أن اشترى عشرة أسهم من مائة سهم جاز اجاعاً لان ذلك معلوم وان اشترى ثوبا على أنه عشرة اذرع كل دراع بدرهم فاذا هو عشرة ونصف اوتسمة ونصف تال أبو حنيفة في الوجد الأول بأخذه بعشرة من فير خيار و في الثانيسة بأخذه بتسعة ان شاء وعند ابي يوسسفُ بأخذُه في الاول باحد هشر؟ أن شاء وفي الثانيد بعشرة أن شاء وعند محد في آلاول بَعشرة وُنصف ان شاء و في الثانية بتسعة ونصف أن شاء كذا في الهداية وفي الجنسدي جعل قولًا أبي يوسف لهميد وقول عمد لابي يوسف (فوله و من باع دارا دخل بناؤها في البيسع و أن لم يسم) لان اسم الدار يتناول المرصة والبناء فيالعرف لانه متصل بها اتصال قرار ولإن إليناء في الدار ا

وصفاتها وصفات المبع المود له مم إذا باع الدار وخل فوالمبع جيم مازكان فيا من يؤت ومنازل وعلو وسبغل ومطبخ وكنبف وجيع مايشتلدعلما يجدودها الكراسة (الموقال ا دخل مافيها من التمل والشمر في المسيم وان لم يسمه) لانه يتصل ابه تاشيه المبتلج ولايم بيق في الارش على الدواء لإتناية له نان كانت الفيل مجزة ويستأ المقد وشرط التن المسترى فله حصة بن التمن فان كايت فيه الارمق عسمالة وقبة النفل فُتُ وَقَعِهُ بِالنَّتِيِّ كِذَلْكِ عَانِهُ مِتْهِمَ النَّيْ اللَّهُ الصَّاعِ فِلْمَ فَاتِتِ النَّرْ فِيعَا مُعَامِعِهُ مِدَ الواكلِهِ أليائم قبل التيني فانه يعلرج على النيسترى ثلث الثمن عناه الغياد المتاهساء الخذ الازمن بالنقبل بنائي النن وأنشاء ترك في قولهم جيما لأنزالني معفود هلند فيفوا تع تفرقت الصفا على المشرّى فيل القلم فله البليار وانها تبكن الثرة موجودة وقت العقيرو المرئث بعيدة قبل التهمن أنا ليم في المسترى لإنها عاء ملكه و بكون البيرة زيادة على الارمني و النعل عندهما وَرَقَالُ أَوْ يُوسِيفُ هِلَيَّ الْجُلِّ خَاصِةً بِيانِهِ أَفِهِ كَانِتِ يَعِمُ الْإِنْضُوءُ حَسَمَاتُهُ وَغَيْمُ الْخَلِّهُ كنبت والترة كذات باكل البايع الترقيقيل التيمن الرجيعن المثنزي ثلث التن هنداهم وواعد الارمن والنهل يثلق التن ولأخيار له بعندان حنينة ساسة وهند مجدله الخارا وكال أبو بوسيف يتلرج يمنعرر يع التمن والبائنيار ان شسه اخذ الازش والفل يتلتسة ارياع التين وأن شباء زلة لان التن يقيم على الارخ. والضل اصفه خل اصاب المضل م عليه و على التم نصفين مكان جصد الربع و لن نانت التماة به فه معلوبة لايطرح و مَنْ التِّنْ وِلا خَيَار الْمِسْدَى في يُولِهم جيعاً ولو كان عن الفال حسسانة والمارض لمن فأن القر في هذا القصل زماية على الجال بنامسة أجهام افاة الكير السابع عمر مِنْ التِّنْ رِبْعَدُ وَلا خِيارُ السُّتَرَى عَنْدَ إِنْ حَنِيعَةً وَ عِنْدَهُمَا لِهِ إِنْكِيارٍ (هُولُهُ ولا بديخُلُ الزرع في بع الارض الآبالشمية) لأه منصل بها يغصل فاشب المتاج النبي فيما ولأن غاية ينهى اليها بخلاف الغل والكرم فانزقيل يشيكل على هذا يع بادية الملاجل في بطنها الربغرة أو شاة الهما حل في بطونهما كانه بدخل في السهر أن كان الساله بالام أنبعتل لامحالة ولدغاية ننهي البهسا ويهند وبين الزرع بنابيشية لقوله تعالى فأتوا رُكُكُرُ أَنْ شَعْرُ فَكُيْفَ دَجُلُ الوَلْدُ وَ لَم يَدْخُلُ الزرع قَلِيْلِ كَالِمْ فِقَدِرِ الجِدِ غِي القرعل لُ ٱلْوَلَدُ مَنَّامَدُ وَوَجِدَتِ الْجِانْسَةُ مِنْهِ فِي بِنِ المِدَّرِلَةُ مِزْلَةِ الْجَزِيْمِ مِنْهِ فِي الْمُعِيلَاهُ فَيْ ثَانَى الْجَالُ لُوجُودُ مِنْ الْجَرْبُةِ وَلَعَدُمُ اشْكَانَ الْبَاءِ بِمِنْ فَصِلْهُ وَإِمَا الزرج فليس مِن جِنْم ر و فكن من فسله كل احد (فتر له ومن ياع تخلا او شعبرا فيد ممرة نقر ته البابع الا ان يشترطها المناج) بان يقول إشتريت هذا النحر مع مرد سواء كانت مؤردة لع لافوكونها اليابع منذنا والتابير مو التقيم (قوله ويقاله إقباعها وسل المبيع) وكذا إذا كان فيما زُرْمُ لأنْ مَاكُ الْمُثَرِّي مُشْهُولُ عِلَيْ البايعِ فَكَانَ عِلْيهِ تَعْرِضُهِ وَنُسْلِمِهِ وَكَذَا أَذَا أوجني بُحَلَّةُ أَرْجِلُ وَعِلْمِنا عُرْهُم مَاتَ المُومَى اجِرِ الورِيَّةُ عِلَى قَبْلِمَ الثَّرَةِ هِو المِنارِ وإن اع

مبدأ دخل فالبع ياء الى الهنة ولابدخل فالبع الثاب النهسة الى ليمها المريض وَكُذَا اذَا بَلْهِ دَابَةً لا يُدَخُلُ مَرْجُهَا وَلِلْهَا ﴿ فُولُهُ وَمِنْهَا عُمْقًا لِمِيدُ صِلاَّ جِهَا إوقَهِ عُوا خَالْ النَّبِع) سُولُه الرِّبُ أَم لِأُولِه وَالْصَلاح ضَيْرِود في صَالِمًا لَيْنَاوِل مِن المِه أَو المانِ الدوات وسواء كان شعفاً له في الحال إوف الى إلمال فانع بيور عندنا وساركا لو اشترى وَالدَّيْلُونِدَ مَوْلُودُ فَأَنَّهُ يَجُونُهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنُ مُنْتِعَالُهُ فَيَاطِلُ ﴿ فَي لَهُ وَوَجِبِ عَلَى الْمُسْرَى فَطْعِهَا الْخَالَا) ثَمْرَ فِما لَلْكَ الْبَايِعِ فَهٰذَا الذَّا الْتَوْاهَا مَعْلُقًا أُو بَسَرِطُ السّلِم اما أَذَا شَرِطِ وَيُعْلَمُ عَلَى رُوْسَ الصّلَ فِيهِ الْبِيعِلاَنَهُ قَدْرُطُ لا عَيْمِيْمُ السَّدُو هُوسُرُطُ شَعْلَمُكَ النيروهِ صَعْدَانَ فَي صَغْفَةً وَهُو اعَادَة اوْ أَجَارَة فَي بِعَ وَقِيهِ مَنْعَدُ لَاحِدُ الْتَعَاقِدِينَ لأن المشرى شرط النفسة وَيَادَةُ مَالُ يَعْضُلُ لَهُ سُوعَ مُا حَسْلُ الْعَبْدِ الْبِيعِ مِنْ مِالَ البَايعِ وَكَفَا بِعِ الرَوع اشرط الرُّكِ الْمُلْكَ وَاذِا ٱللَّهُ عَلَيْهُ الْخُرَّةُ مَطَلَقًا مُنْ حَيْدِ تُبْرَكُ الرُّكُ وَرَكُما بالإن البايع طاب له افعنل وَإِنْ رَكُمُا يَغِيرَادِنَهُ تُصَدِّقُ عَا زَّادِ قَوْمَاتُهُ إِنْ تَعْوِمْ قِيلِ الإدراك وشوع مده فيصدق بَمَا وَأَدْ مَنْ فَيْدَةُ أَلَى وَقُتُ الْآذُرِ أَلَ عَضُولِه بِهِه مِعْلُورة وَانْ رَكُهَا مِدْمًا تناهَا عظمه الم يُعتدن الذي الن المدا تعير عله الانفعال والدو الى تفير عله من الى ال تضيم لا عملى وَ اللهُ فِي الْجِلْسُمُ وَأَنَّ السُّوَّيُ الْعُرَةُ وَالْسِيسَالِمُوا الْعَمْلُ الْيُ وَمَّتِ ٱلْآلِارَاكِ مُلْبَ فَم الْعَمْدُلُ خَصُولُ ٱلأَذِنُ وَلا يُحِبُّ ٱلأَجْرِةُ لأنَ هذه أَعَارُهُ بَاطَّلَةُ لاَتُعَامِلُ فِيهَا عَكَا مُها لم المنكن ويق ' الاَدَنَ مَعَبَرًا فَيْعِلَيْبُ لَهُ الْفَصْلُ وَ هَذِا يُصْلِكُمْ مَاآدَا الْبَرِّيِّ الرَّحْ وَ هَوْ يَقِلْ واسْتَأْجَر عَنْ البَّابِعِ الْارْضُ إِلَّى الْبُدِرِكُ وَيْرَكُمْ حَبِثُ إِلَّهُ الْمُصِلِّ لَأَنْ الْآجِارَةُ عَلَمة الجهالة الأنها الى وقت الخصاد وتلك عجهول وبكون علية أجرة مثل الأرض لايضاور باللسي ويطيب له من الحارج قدرنا ضمن من النم واجرة المثل و يتمسى بالقصل (حوله ولا بجُوزُ أَنْ يَبِعُ الْمُرَةُ وِيَسْتِنَى مِنْهِا أَرِطَالًا مَعْلُومَةً ﴾ هذا أَذَا بِاعْمَا عَلَى رُؤْس النَّجَرَ اما الذا كان مُجْدُودًا فِنَاعُ النَّلُ الأصابيا منها عالم يَجْوُرُ كُذَا فَي الْجُنْسِينِي أَمُولُهُ لَا عَلَا فيه احْدَرُهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ يَعْلَمُ وَالْحَدَا يَعُورُ كُدُا فَاسْاهُانْ قَالُ فِي النَّهِلَيْدُ اللَّا قال - بَعْثُ أَمَاكُ عَدًّا الْمُعَلِيمُ مِنْ الْفَيْمِ اللَّهُ عَلَّمُ الشَّاءُ بَعِينُهَا عَالِمًا تَرْهُمُ الْمَالُونُ الشَّاءُ وَلَوْ وعال بعث عَناق عُمَّدًا الصَّلَيْعُ مَنَّ الْعَرْمِ كُلَّهُ "عَلَى النَّالِ مُنْهُ عَلَيْهُ السَّاةُ الْعَيْمَ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمُعْلِمِينَ وَاللَّهُ الْمُعْلِمِينَ وَاللَّهُ الْمُعْلِمِينَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ السَّاءُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَي البيع والفرق بينهان الاستناء هو التكلم بالبافي بعد التنبا فكالت الشياة الني عيها النُّ الاستنتاء المعتبي غيرُ داخلة عالبيع من الأبعداء بعلاف فرله يعلى الني عفد الشاء المسنة فانها دخات أولا فالجلة فم خرجت محصيها من المن وطلك الخضة الجهؤلة فينسد مَالِيْعَ فَى الكُلُّ وَلَمْ لِمِ الْحَدَا لَمَا أَدَا قَالَ بَعْثَ كُنتُ عَدَا الدِلْدُ الْأَعْتَرُهُ الدِيعِ لَحَ فَي مَا يَعْلَمُ فَي مَن اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَا عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَا اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَا عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَا والمنشدارة ولوقال جعله بكفه على أن ل معيزة المصط المدا اللي المؤلة والموات المعنف في سَبَلُهَا وَالْبَافَلانَ فَي خَسِرَ) وَكُنفت الْمُعْنَمُ وَالْأَرْزُ وَعَدّا ادا باع عَلاقا بعد مهما المعتشكة فلا جور الاستملك الرياد الاعداري عدر مافي الشنبل وفي الستبل طلح البابع

لائه فعل يتوصل به البابع الى الاقباض المستحق عليه بعني اذاباعه مكايلة ولوباع تبن الحنطة لايجوز لانه في الحال ليس بنين وانما يصير تبنا بالدق فقد باع ماليس عنده (فو له ومن باع دَّاراً دَخَلُ فَيَّالَبُهِم مُمَاتِهِم اغلاقها) يعني مَمَانِهِم الاغلاق المركبة على الايواب لأنَّ الاغلاق تدخل في بع الدار لانها مركبة فيها للبقاء والمفتساح يدخل في بع الفلق بغير تسمية لانه بمزلة عضم اذلا ينتفع بهدونه (قُولِي وَآجَرَهُ الكيالَ وَنَاتَدَ ٱلْمُنْ عَلَى ٱلبَّايَعُ) لان الكيل لابد منه للنسليم وهو على البسابع وهذا اذاباعه مكايلة اما اذا باعه مجازَّفة لابجب على البــابع اجرة الكيال لانه لايجب عليه الكيل فلاتجب عليه اجرته وكذا أجرة الوزان والذراع والعداد يعني اذاكان المبيع موزونا اومذروعا اومعدودا فباعه -موازنة او ذرعا اوعداً قال في العيون الكيل على البايع وليس عليه ان يصبه في وعاء المشترى واذا اشترى حنطة فيجراب فعلىالبابع ان يغتيم الجراب فاذا فتحه فعلى المشترى أ اخراجه واما ناقذ أنثمن فذكر الشيخ اناجرته علىالبابع وهى رواية ابنرستم عن محمد لان النقد يكون بعد التسليم لانه بعد الوزن والبابع هو المحتاج اليه ليعرف العيب فيرده وروى ابن محاعة عن محمد آنه على المشترى لانحق البابع عليه الجياد وهليه تسليمهااليه فُرْمَتُهُ اجْرَتُهُ وهذا أَذا كان فبل القبض وهو السحيح المابعده فعلى البايع فلانه اذاقبضه دخل في ضَمَانَهُ بالنبض فاذا ادعى انه خلاف حقمه فإن الناقد انما يميز ملكه ليستوفى بذلك حفاله فالأجرة علبه (قوله واجرة وازن الثن على المشتري) لان على المشتري أميين الثمن وتوفيته للبايع وذلك لايحصل الابالوزن فكان عمله له فالاجرة عليه (فو له و مناع سلَّمة عَن فيل المشترى إلى التمناولا) لانحق المشترى قدتمين في المبيع فيدفع الثمن لنتمن حق البابع بالقبض نحقيقا للمسياواة ولايجب على المشترى تسليم الثمن حتى يحضر البايع المبيع (قُوْلُهُ فَاذَا دَفَعُ النُّمَنُ قَبِلَ البَّايِعُ سَلَّمُ المبيعُ) لأنه قدملك الثمن بالقبض فلزمه سليم المبيع فانسلم البايع المبيع قبل قبض الثمن ليس له ان يستزده واذا ثبت على ان المشترى الله الثمن اولا فللبايع ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن الا ان يكون مؤجلا واذا كان مضد حالا وبعضد مؤجلا فلهحبس المبيع حتى يقبض الحال ولوابرأ المشترى عنبعض الثمن كان له الحبس حتى يستوفي الباقي لان البراءة كالاستيفاء ولو استوفى البعضكان الحبس بما بق ولو دفع بالثمن رهنسا اوتكفل به كفبل لميسسقط الحبس ولواحال البايع رجلا على المشترى بألثمن سقط الحبس اجاعا وكدا اذا احال المشترى البابع على رجل ـ بالثمن مسقط الحبس ايضا عند ابي يوسىف لان المشترى اذا احال بالثمن فقد برئت ذمته بالحوالة عصار كالبرائة بالايفاء اوبابراء البابع وقال محمد لايسقط الحبس لان مطالبة البايم بالثمن لمتسقط وليس كذلك اذا احال البابع على المشترى لان مطالبته سقطت كمالواستوفى ولو اجله بالثمن سنة غير معينة فلم يقبض المشترى المبيع حتى مضت سنة فالاجل سنة مزحين يقبضعند أبىحنينة وانكانك سنة بعينها ومضت صار حالاوعندهما الثمن حال

فىالوجهبن (فُولِهُ وَمَن بَاعَسَلَعَةَ بَسَلَمَةَ اوْتُمَنا بَثَنَّ قَبِلَ لِهُمَا سَلَامِهَا ﴾ لاستواقعما فىالتعيين وبع السلمة بالسلمة يسمى ببع المقايضة وببع الثمن بالثمزيسمى ببع المصرف والقراعلم

﴿ باب خيار الشرط ﴾

خيار الشرط يمنع ابتذاء يبحكم المبيع وهو الملك وهو وضع للمسحخ لاللاجآزة عندنا لحتى اذا نات وقت القسيخ بمضي وقته تم العقد وقال ملك وضع للاسازة لاللفسيخ فاذامصت المدة فانت الاجازة وانقسخ العقد (قال رحه الله خيار الشرط جائز في البيع البابع والمشترى ولهما ثلثة أيام لها دولها) قيد بالبيع احترازا منالطلاق والعناق وقولهولهما يحتمل أن يكون معطوعًا عْلَى مَا تَقْدُم أَى خَيَارُ الشَّمِرَطُ جِأْزُ لَكُلُ وَأَحَدُ مُنْهِمُنَا بِانفرادُهُ ولهمسا معا و يحتمل ان يكون ابنداء كلام لبيان مدة الخيسار وقوله ثلثة ايام بالرفع على الابنداء اوبالنصب على الجر بالظرف اى فى ثلثة ايام (فوله ولا بجوز اكثر منها عندا بي حنيفة) وبه قال زفر (فوله وقال ابو بوسف ومحمد يجوز اداسميا مدة معلومة) فان شرط اكثر من ثلاثة ايام بطل البيع عنـــد ابى حنيفة وزفر فان اجاز الذى له الخيـــار جائزٌ عند ابي حنيفة ولزم المشستري أنتمن وقال زفر اذا فسلَّد العقد بوجه من الوجوء لم يصح ابدا لانه انعقد فاسدا فلا يخلب جائزا ولو اشترى شيئا على انه اللم يتعد الثمن الى تُلْنَدُ ايام فلا بيع بينهما جاز والى اربعة ايام لايجوز عندهما وقال مجمد يجوز الى اربعة ايام واكثر فأن نقد في الثلث جاز اجماعا وان لم ينفسد انفسخ اذا لم يوجسه مايمنع أنسمخ مزذيادة اونقصان تال الخندى اذاله يوقت للخيار وفكا تالبيع فاسسد بالابيعاع فان ابطلُ صاحب الخبار خياره بعد القبض قبل مضى الثلث وقبل أن يضمخ المُبتِد بينهما لاجل النسساد انقلب جائزا عنسد اصحابنا الثلاثة وقال زفر لايتغلب جآئزا وان ايعلل صاحب الخيسار خياره بعد مضي الثلث لاينتلب جائزا عند إبي عنيفة وزفر وعندهما يتملب حائزًا ولوشرط خيارًا لابد يفسد العقد اجماعاً فلو اسقط خياره في التلث يجوز عندهما خلافازفر ولو اسقطه بعد الثلث فكذلك يجوز ابصا عندهما ويمال ابوحنيفة لايقلب جائزًا ولوشرط خيار ثلثة ايام ثم اسقط منها يوما او يومين سقط منها مااسقطه وصار كانه لم يشسترط الا يوما ولو اشترى شيئا على ال به الخيار ثلثسا يعد شهركان له الخيار شهراكله وثلثة ايام عند محمد وقال ابو يوسسف لاخيار له يعبد الشهر ولوشرط الخيار الى الميل لوالى الغد اوالى الظهر فله الخيار الميل كله والغدكله ووقت الظهركله وهذا عندابي حنيفة وقال ابوبوسف ومحد له الخيسار فياليل الي غروب الشمسوفي المظهر الى الزوال وفى الغد الى طلوع الفجر ولو اشترى ثو با أوعبدا على ا<u>ن له ا</u>خيسار في نصفه و نصفه بات فهو جائز لان النصف يجلوم وتمنه معلوم (فجوله وخيسار البايع

والروالي والمالي المراجع المراجع المراجع والمراجع والمراع البَصُّه بَادُنُ البَايَمُ وَالْمُنْ يَحْرَحُ مَنْ مَلَكَ المَشْرَى اجْعَامِا وَهَلْ يَدْخُلُ فَأَمِكِ ٱلبَّايْم عَندا الى حَسْقُلُا لا مَحْلُ لان دَمْكُ يُؤْدِي إلى أَجَمَّامُ البَدْلِينَ في مان والعدو عند هما يدخل عدر كَايُؤُدَّى إلى انالَتُن لامالت ليهولو يُصَرِّف البسايع في البيع بالبيع اوبالعثق او بالوطئ اوبالقبلة لتبوة اوغير ذلك من النصر فأت العلية لفذ تصرفه والقسيخ العقد ببواء كان المنسوري سأضرأ اوعابًا وأن مُنتِجُ بالقول أن عَلَم المشرى بذلك فيهدة المسار ص القنع أبخاما وانابعا عي مضت الدة بعلل الفسخ وازم البيع لحدمها وعال ابو وسف ع السم ولوتصرف الشرى في مدة الميار في البع لميع لاء لم عرب على الباج والْ تَصْرُقُ فَى النِّنَ وَهُو عَنِ فَي دُهُ لَا يُحُورُ أَيْضًا لَأَنَّهُ قَدْخُرَجَ مِنْ مَلَكُمْ الأجاء ولو مُعَلَّ الْمِيعِ في د البايع أصبح البيع ولا شي على المشرى (فوله فاذا فبضم المشرى و حالتُ في عدة الخبسار علينه بالقية) يعني إذا لم يكن مثلب إما اذا كان مثليا ضليه مثلة (الله وخيار الشنى لا ينع خروج البيع من الله البابع بالإجاع) وهل مجل أَقَ مَاكَ ٱلشَّرْيُّ عَنْدَ أَنِي خُتِّيعَةً لأَيْدَخُلُّ وَعَنْدِهُمَا يَدْجُلُ وَلِجِبْ نِفَتْتِهِ عَلَى الشِّيتِينَ ُ بِالاَجَاعُ الْمَاكَانَ اللَّيَارِ لَهُ لَانَهُ قَدْ خَرَجُ مِنْ النِّهِ اللَّهِ وَالنَّنَ لَا يَحْرَجُ مِنْ اللَّهُ المُسْتَرَى رُبَالاً جَاعِ وَاعَا لَمُهَمِّلُ المَبِيعِ فِي مَلْكُ المُشْرَى عَنْدُ أَنِّي حَنِيْفَةً لَانَ النَّيْنِ بَاقَ عِلْي مَلَّكُهُ فَلُو عَلَيْ الْمِيْمِ لاجْمَعُمْ فَمُلَكَدُ الْعُوصَانُ وَهَذَا لانْصَحْ وَهَمَا يَعُولانُ الْمُبْعِ قِدْخُرج مِن ال "البايع فلولم علكه المشترى يكون زائلا لاالى مالك ولا عهدلنا به في الشرع و لوتص الشرَّى فَالْبِيعُ فِي مَدَّةُ اللَّيارُ وَالْخُبَّارِ الْمُجْازِ تَصْرُفَةُ اجْأَعًا وَيُكُونِ الْجَازَةُ مِنْهُ مِمَّ إذا الله المار الشري فنفود البيع بارامة ممان احدما ان مول اجزت سواء كان اليابع الماضَّا الوعالمُ والنَّمانُ الْ عَوْتُ الشَّرَى في مَدَّمُ الخيارُ فيطل حيارة عوي ويهذ المعتده ولا يقوم الورثة مسامة ولايكون موروثا عنه والثالث الزعضي مدم الحسار الله عَبْلِ فَسَحْ الله الله الله الله الله الله الله عن عَبْلُ الله على الله على الما الما المسترى المشخف عنل أن يقلت البيع أو يُنتفض في يد المسرّى نقصّانا يسيرا أو فاحشا ضبل المسرى الله بغمل البائع الربا فه عماوية أو مقل الأجني أو بقمل المعود عليه فإنه يبعل خياره اللهُ وَعَلَا اللَّهُ مِنْ وَادُّنَّا وَادَّا اللَّهُ عَلَى مُدَّةً الْكَيْسَارِ فَي قَبْضُ ٱللَّهُ فَي وَادَّا وَادَّا وَادَّا مُنْ مُدَّالًا مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ المحلل كالمسل والبئر من المرض منعت الرد والفسيم و بعل جيسارة وتفذ البيع عند عسا المُكاللُفُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِهُ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلِهُ عَلَّهُ منه كالصبع والغياطة ولت التشويق الوكانت ارضا في المها أوغرس المنمة المنافق المرفرة الأرش والمراس المنمة البيع فان كالمث معطمة متولدة منها كالولد والمان والعروا الأرش و وغنعت ازَّدُ الصَّا وَمِعْلَى عَبِارُه وَتَعَدُّ البَّيْعِ وَآنِ كَانْتِ مَثْنِصُلَة الْعَبْرِ مُثَوَّلِدَة مُندُكًّا لَكُنَّتِ و الحيد والبلة الا يسم الرد و فو على تحيار ، الا أنه إلا الحسار السع قار يادة أه مع

BEEL SERVICE

للاصلة البطعة فوالله المختلوا للصح يوه والاطلاء عما الزيادة غند ابن عليفة والمال أب ب ويحدير له الاصل لاغيروال إنه للنفؤى لان من مذهبه با ان البيغ يذييل في ملكد بها في معنفة لا معمل في ملكه فلكون الروالة عاصلة من ملك البايع فيوامد ودما ال فيصعيدا فاكان المقيلير البكشيري تنوير بالحد لمرين أما لالتعول او بالقطل البالكول لايتعام صع بغير حضورة والمافقية بالفتيل بان المعتال والماؤنا كان البلياز كانايع مفو الزالبيع باحدالك لقان اخطعا أل جالين بالتول فالله ﴿ فِيَوْلِمَا لِهُوتَ فِي وَرَسُوا مَكُونِهُ الْفَكْرِي عَاطِير الوَالِيَا وَالتَاتِي عُونَتَ البَّالِمُ فَي الدَّ تُعْبِطُل بتغيلوه وينهذا بمتعمؤ لايقاء الورعة سكاسه في الفيطخ كالاجازة والتالث الن تملكي المدخ لن بِعَيرِ الْمَسِمُ وَلَا عَالَةٌ * وَفِيحَتْ بِالْمَعْدَا مُرْيِنَ امْنَا بَالْقُولَ الْوَقِلَامُولُ فَالْكُولُ أَنَّ بِمُولَ فَيُ الْمُذُهُ مَنْتُ عَنْتُ اللَّهِ وَلَا يَعْلُوا اللَّهُ فَي اللَّهُ وَلَا تُعْلَىٰ اللَّهُ وَلَا أَنْ لِمُعْولًا فَعْلِمُ لَ فانكان فعضب عطمانة الميليلى وانقرح والاعتاج المنططة والانتخار التاكان بعثر لحظوته ان على المفترى في المدة القبط والنال بعلم كلى معند البار العل المعلمة قال الو الوساك ع السط عل المشرق بقاف الول بعل والبعثوا الناعاد الم بعد المنظم المدين والما الفائم على فهو يتعشرن المبابغ في الماء في المبعد ع بالبيع الوالنتي أو الوثلي و الإوج الوالتبلة ينفسخ منواه كالى الملقدي عاديرا الأعاجا ﴿ فَوَ لَا الا الْ الْمِيْرِي الْمُعْلِمُ عَبْد المني جانفة } إلا مدال الم تخرُّ و الله من من مُلكم عُلو قادا بأن البيام يُدُحُّلُ في ملكم الأجمَّم البدُّ لأن فَ الله وبعل واحد ولا اطللة في التفرح لان المعاوضة تقصَّي البياواة (فو له وقال الو والمنسكو عملة عليكة ﴾ الأبعر المنحوج عن علك المبايع فلو لم منحل في الت المشري يكون عَلَمُ اصْلَيْ أَنَّ لِهِ الْمُعْلِقُ لَهُ عَلَيْهُ اللَّهُ مَا لَكُمْ اللَّهُ وَلَكُمْ وَخَيْلُوا مَلَّ اللَّ وجما لمتنى عبوا اشتراه وولد المفل لاما لحل في ملكك والبحوا الذا قال المبد الم الها اشتر يكن كانت عر فاشتراه على العابا لحياز على وبطل الحياز أولائه اللن الماجنة هما اللا فيتكل وأجاعنه الأحنفة فلأن العلق بالترث كالأشل علة وبجود البيرط ولو ارسل المتنيُّ بعد تدرا مَا بعد لله اعليَّازُ عَمَّدَ وَالْتَابِيهِ إِذَا السَّمْرَ فِي زُوجِتِدُ عَلَى إنه بالبّيازُ لا يُقْبَ النكاح عند ألانه لم ولكها وعندهما بعند لائة فتملكها فأن وعلما في الذه فيل المختيار و وله ودها لانه و علها والثكاح وهندهما بصير خيار الأن وطنه حصل الن ال لنكاح قلراً رَقْعُ وَاجْمُوا إِنَّهَا لَوْ لَمْ نَكُنْ زُوجِةً فُوطِئُهَا فَآيَهِ يَصِيرُ مُخَارًا سِواءً ارها لاتكنني ناك ألحصه في الاس

قبل القبض او بعده لانه لم يملكها على البايع وحنسدهما الكان قبل القبض فلا استبراء على البايع استحسانا و ان كان بعده يجب قياسا واستحسانا لانه ملكها عندهما واجعوا ان العقد لو كان باتا ثم فسمخ العقد باقالة او غيرها انكان قبل القبض لا يجب على المبابع استبراء وانكان بعده وجبوانكان الخبار فبابع فتسبخ لايجب الاستبراء لانها على ملكه فان اجازالبيم معلى المشترى ان يستبرئها بعد جوآز البيع والقبض بحيضة مستآنفة اجماعاً إ والرابعة اذا اشترى سارية قلولات شه بشرط الخياز فعنده لاتصيرام ولدله ينغس الشراء وخياره على سأله الااذا اختارها صارت ام ولدله وعندهما تصير ام ولدله بنفس الشهراء و يبطل خياره ويلزمد الثمن وهذا على ما بينساه ﴿ قُولُهُ فَانَ هَلَتُ فَي يَدِهُ هَلَتُ بَائِينَ ﴾ يعني اذا هلك في يد المشـــتري والخيار له لانه عجز عن رده فلزمه ثمـه والقرق بين الثمن والقية إن التمن ماتراضا عليه المتبايعان سواء زاد علىالقية اونغص والتمية ماقوم به الشيء بطل البيم (فُولَه وكذا اذا دخله عيب) لانه بوجود العبب بمسـك لبعضد فلوقلنا ان إد الرد يتضرر البابع وهذا اذا كان عيباً لايرتفع كما اذا قطعت يده اما . ـ ، كان عيبا ﴾ يرتفع كالمرض فهو على خياره فاذا زال المرض فيالآيام الثلثة فله ان يفسيخ بعدما ارتفع المرضَ في الآيام الثلثة واما اذا مضت الثلاثة والمرض قائم زم العند لنعذَّر الدكذا في النهساية واعلم أن مناشسترى شيئا بشرط الخيار ضعل بالمبيع فعلا يعل على الرضى فهو احازة للبيع مثل ان يطأ الجارية او بقبلها بشهوة او ينظر آلى فرجهـــا لشهوة و حـــد الشهوة انَّ تنتشر آلته او تزداد انتشارا و قبل ان يشتهي بقلبه ولايشترط الانتشار وان نظر الى فرجها لغيرشهوة لم بكن اجازة فان قبلته الامة لشهوة أو لمستد لشهوة أو نظرت أ ألى فرجه لشهوة واقرانها فعلت ذلك لشهوة فهو رضى وقال محمد لا يكون فعلها البازة ﴿ عبيع لانه لم يوجد منه رضي ولو باضعها او ضاجعها او باشرها او هي فعلت به ذلك بطل خياره سواء كان طايعاً او مكرها في قول ابي حنيفة لانه اكثر من القبلة فاذا بطل: الخيار بالقبالة فبالوطئ اولى ولوقبلها وقال قبلتها لغيرشهوة انكان في النم لايصدى وان كان في سائر البدن صديق وهو على خياره وان اعنق المبيع او دبره او كاتبه او زوج الامة او العبد او عرضه على بيع فهو رضي وان كان المبيع دابة فركبها لينظر الى سيرها او قوتها او كان ثوبا فلبسسه لينظر الى مقداره او امة فاستخدمها لينظر ذهك منها فهو على خياره هز زاد في الركوب على مإيعرف به فهو رضي وان ركب لحاجد او سفر اوحل عليها اواجرها اوكانت ارضا فسقاها اوحدثها اوكان زرعا فقصل مند لدوابه فهو رضي وأن ركبها ليسقيها او يردها على صاحبها فالتياس انه رضي لأنه يقدر على قودها والاستمسان ليس برضي لأن الدواب قد تمتنع ولايمكن سسيرها الابازكوب وإن كان البيع برُ * المُتنق منها الوضوء او وقعت فيها نارة فنزحها لم يبطل خياره بخلاف مأاذا

اسق منهازرعه غانه رمني و ان كان عبدا نفصده فهو رضا و ان حلق رأسد فهو على خياره يُوان كانت مجاجة فبالضت في مدة الحيار بطل خياره الا ان يكون مدرا وكذا اذا كانت فولدت إنكان الولد حيا بطل خياره وانكان ميتا لم يبطل والنكان المبيع دار افبيعت ﴿ ارا الى جنبها فاخذها بالشفعة غهو رضا ﴿ فَتُو لَهُ و من شرط الْهَيْعُرِ فِلْهُ أَنِي بَغِيخُ فِي مدة بار وله أن بحير فأن اختان الاساؤة بغير حضرة مساحيد بناز والنواف فزام بعز، الا أن كون الآخر، حاضراً)، وهذا يُعنِدهما وقال أو يوسف و يزفز مجون والطلاق فيه إذا كان بجزيالقول امايالغمل فيجمون مع نهيبته اجعاطاكما اذا باع او اعتنى او وطئ او قبل إو لمس إقوكه الاان يكون الاتخريساخترا نفس الحضود لبيق بصرط وبانما لمصرط عله بالنسمخ اللهة وان لم يعلم الا بعدها يقدتم الهيم ﴿ فَوْ لَهُ وَإِذَا مَاتَ مِنْ لِهُ الْخَيَارُ بَعَلَ خَيَارُهُ ﴾ وتم ألبع من قبله ابهماكان لان بللوت ينقطم الحيار و قطعه يوجب تمام البيع كالمو انقضست المسدة فانكانا جيما بالخياصفات احدجماتم البسع منقبله والإخرجلي خياره فان مات ماز عليه وكذا اذا اشدين المكاتب شيئا بشرط الخيار وعجز في الثلاث تم البيع لان الجز كوته (فخركه ولم ينتقل الى ويوتته) وانما لم يورث لانه ليس الامشية وارادة لايتصور إنقاله والارث انما يكون لها يقبل الانتبال (فو له ومن ياع هبداً على أنه حياز أوكاتب فكان بخلاف ذلك فالمشتى بالجوار إن شاء اخذه بحبيع الَّهْنَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكُهُ ﴾ فإن قبل لمهباؤ" ألبيع مع هذا الشرط مع أن الشعروط تفسد"البيع كن باع شساة عل انهاسامل أو على انها، تُصلِّب كَذَا مَانَ البِيعِ فِيهُ كِلِمِد قَبَلَ القرقِ إن اسلِّبَلُ في البِّهَاثُم زياديْ وهي جهولة الإيديّ إنه حبل اوائتماخ وان الولدي الديث فالجهول اذا منم الى المعلوم يعبير المكل، يجهولا يُوكذا اذا شرط انها تعلب كذا لانه لايدرى بقداره و ليس في وسعه تعصيله نكان بنسدا، بَنَانَ مَاتَ فَي بِدِ المُسْتَرَى قِبل إن يرده رجع على البايع بغصل ما ينهما كذا في الريادات يوفى الينابيع ليسرئه ذعت وان تعذر الرديغيرالموت رجع بالارشءوصورته ان يتوم شيلز أوخير خبآز ويضمن ما يبحما وان جاء به ليرده فتال لماجده كاتبا ولاخبازا فتسال البايع قدسلته اليك على هذه الصفة ولكنه نسى منسشك وذلك فيمدة ينسى شلها بالقول قول بالمشترى لان البايع مدع تسليمه علىماذكر والمتسترى منكر فالتول فول المنكر مع بمينه واقد اعل

﴿ باب خيار الرؤية ﴾

بخيار الرؤية بمنع تمام الحكم وهو الملك فهو خيار ثبت حكما لابالشرط ولا يتوقت ولايمنع وقوع الملك المشسرى حتى انه لوتصرف فيه جاز قصرت وبطل خيساره وازمه النمن (قال رحدالله ومناشرى مالم بره قالبيع جاز وله الخيار آذا رأه اناشاء اخله وان شاء دده) ثم انه خيار لايورث حتى انه لومات المشرى قبل الزؤية ليسي لو رثته الرد ولو ظل

شهرتك قبل بالذؤرية رضيات أثم وآسله ابزوردملان الخبساز يغلق بالرؤ يداخلا يقيشه تمايز لويزالة اقبل الزؤية جهج واده واذلك لإنب الماشتري مالم يؤه بصور علاية خيارت المسان واما الاستصرف فيه تصرفا لاعكت رفضه كالمنق والمتدير والأوكل وكيلا يتبعثه الوكيل ورأماور ضيه خاز وازم الموكل وسقط خياره عند الى معتفة الا الايكون جهب وعدامها لايبنط خياد لملوكل رؤية وكيل القبطل واجعوا الدوية يالوكل المهنوبار للدسل لان الرسول لايتعلق له البلتوي وغد الرسل فينشخ ، طلا للعلاء" مرأى في المسلم خضرها بلا مكنه أرفعه كالغنق والتنامير أو الاحتسقيلات بسطاعة اورجليا فيعاجها لقبره امثل ال يقيمه اوياج داو دهد قان قاد ال ملكلة يباره مدوله كان فرجز الشهد منطئع بهواد عثأ واكذار بِيعِ فَي قُدُهُ الْوَافِعُولُ الرِّزاد زيادة مُنصَّلَة ﴿ مَنْطَعُلَةُ عَلَّمُهُ لِمُعَلِّنَ لَقُيَّارُهِ أَحْلُ خِيارًا الشرطة ﴿ فِي اللهُ وَمِنْ مَاعَ مَالَمْ وَمَوْ فَالْ الْمُعَالِلُهُ } مَانٌ وَوَكَ فَيْنَا فَا وَمَ ي ياحه خذه القااياح عينا نخل إما العائباغ عينا العلين وثم يركل وأحد منهما طايعها لم التعالم لله هو للما والمن فعلو الن وجه المطبوق أو المن شاعرة النوف علوله او الن المع بعد من الكار الما (الموطية فعلى وجهون بان كان وشعبال وتعاجره خل ريابط خلا خياو هو والله بكل الأهاي الماكلية فياليه عامن عربوا للبللقية مخيار منجي أزاء ولوالنفزي مجابا كنترة فزالي إستهاء الله بعض البنسطة عياده ولاهد والمعدد الدهر الى عامر كل يؤب الن الثياب العاوب والما تنال الناليفيف الملائة الوالسية فالميالول من بن آهم الوسيد فروعه كروثية الجليع وكلان ا علو الى أكثر الوجه فهوكرة يع خيعه والوالظر من بن أدم خير الاعضاة مرعم عمرا الرجه المنيارة باي ولو واي توجهة الاغر ببيال شيار بحلة في الثانية والما أذا طر الن الجهوا كفله شاخه المصفوذ الفها والمرط بعثهم ركوا يدالمواخ والمراد من الدابة لجم فلا بد من الجس ﴿ يَهُمُّ يُعِرُّفُ لِلْهُولِلْ بُمنَ السَّمِينِ وَلُو اشْرَى مَرَّةٌ حَ أَوْ أَوْ كَانَ الْمِدْعِا مُعَالِّحُ مِنْ عَلَا فِي لِلْمُعَالِدِ وَلِي عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ مِنْ

لرالي الرج إشهدة من وراوف ي (وله و بع الاعد و له الميار اذا اشرى) ولاخبار له فيما إم كالبصر اذا باع مالم ره (فو له وبسنط ره بان بيس المبيع إذا كان يعرف بالمس إم يتعبد اذا كان بيرف الشم البينوية المناكان بعرف باللوق إوانكان ثوبا فلابد من صفة طوله وم شيع ورقت ميم إِنَّ الْمُنطَّةُ لَا يَدُ مِن اللَّمِي وَالْصَفَّةُ وَفِي الأَدْهِانِ لَا هِ مِن الشَّمِ وَفِي النَّمِ ل الشَّعْرُ يَعْبُرُ الصَّفَةِ ﴾ فَوْ إِنْ وَلا يَسْفَظُ جَبَارِهِ فَوَالْعِفَارِ جِنْ يُوصِفُ لَمْ) لان الوص المرم مام الرؤية كاف السراو كذا الداية والعبد والإشمار وجيع مالاسر فيها لمي والثم اللَّوْقَ عَالَمُ مِنْفُ عَلَى الصَّفَةُ وَالصَّفَةُ فَهِ بَمْزَلَةِ الرَّوْبِهُ فَاذَا وَصَفِّ لِمُ وَانْجَاءُ وَكَانَ كِلَّ اعى انتقل الىالصفة والرُّااعْدِينُ اللِّعَثِيرَ عَالُوطُكُ لهُ مة تاعة عام الرؤية عندالعزول ظل الاجر فيل الدسف وجيب الدسقط عالم يره ومسهم فيسلم الدؤلية فيضم اولم يقبعيه وفيض المالي المن دليان حلياب إذا كان المتود وليه باقياره المتعاقدان بالصيار كماع لمن علي المالية وساوالا فالمالية والمالية والما الزون والم والمناولة في قد إلى والمناولة في المربط المونو عد قبل لغز المرابع المراب لمالين فاع والتعالم المالية التعالم المعالمة والمعالمة والمعالمة المعالمة والمعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المغود عليبه بافيا والمعافدان يحالهما والالهامعار بالمالميمي ن الأصل ماد، وملة م ل يجدو على الويون لايمين تسرالهازة لإن القك وقع فحشر بإلهازغ الإقاب ميرالتك والعلالم

(\$ Y £ ∙ #)

لائلة تطفير الرد في خرج عن ملكة وفي رق منابق تقريق الصفقة قبل المهام لان خيار الرؤية والشرط بمنعان بمابها (فوله ومن مات وله خيار رؤية سقط خيار) ولم ينتقل الى ورخه كنيار الشرط (فوله ومن رأي شيئا ثم السنزاه بعد مدة فان كان على الصفة التي رأها فلا خيار له وان وجده منفيرا فأله الخيار) فان اختلفا في التغيير فالقول للبايع مع بمينه لان التفيير حادث يوسبب المزوم ظاهر وهو رؤية المعقود عليه الا اذا بعدت المدة فحسينت يكون التول قول المشترى لأن الظاهر يشهد له لان الذي يتغير بطول الومان ارايت بعادية شابة رأها فاشزاها بعد ذلك بعشرين سنة وزعم البايع افها لم تنغيرا كان بعدق على ذلك قال في الهداية اذا بعدت المدة على ماقالوا ولم يزد جلى هذا قبيل البعيد الشهر ها فوقه والقريب دون الشهر واذا اختلفا في الوية فقال المسترى لم اره حال العقد ولا بعده وقال البايع بل رأيته فالقول قول المشترى مع بمينه لان البايع يدى عليه الرؤية وهي حادثة فلا خبل قوله الا بمينه والقد اعلم

﴿ بَاتِ خِيارِ الْعِيبِ ﴾

العيب هو مايخلو عند اصل القطرة السلجة و مناسبته لما قبله ان خياز الرؤية بمنع تمام الملك وخيار العيب يمنع لزوم الملك بعدالهمام وخيار العيب يثبت من غير شرط ولا يتوقت ويورث (قال رحدالله اذا اطلع المشرَّى على عيب بالمبع فهو بالخيار انشاء اخذه بجميع الثمن وانشاء رده) يعني عيباكان عند البايع ولم يره المشرى عند البيع ولاعند النبض البيع بقوله وددمة ولايحتاج الدرضي البايع ولاالى فضاء القاضي وانكان بعد القبض لاينفسيخ الابرضا اوقضا (فو له وليس له أن عسكة ويأخذ ألعصان) لان الاوصاف لاتقابلها أشى منالتمن ولان البايع لميرض بخروج المبيع من ملكه بالابحملة سماها منالتمن فلايجوز ان يخرج بعضها الابرضاه (فولد وكل ما اوجب نقصان الثن في عادة النعار فهو عبب) ، قال ألجمندي العيب مانغمي أثمّن عند التجار واخرج السلمة عنسال الصحة والاعتدال سواء كان يورث نقصانا فاحشا من النمن او نقصانا يسيرا بعد أن كان بمايعده اهل تلك ﴿ الصناعة عيبًا فيه فاذا وجد بالبيع عِيبًا كانبِه قبل العقد اوحدث بعد العقد قبل المتبض أبنه دره يسيراكان العبب اوكثيرا (قوله والاباق عبب) يسنى اباق الصغير الذي بعقل أُما الذي لايعتل فهو ضال لاآبق فلا يكونُ عيب قال فالذخيرة الاباق مادون المسغر لْمُبِلِّ بَلا خلاف وهل يشترط الخروج منالبلد فيه اختلاف المشسا يخ (قو له والبول فَيُ الْقُرُ الذِّن تَعْبِ) هذا على الوجهين ان كان صغيراً لاينكر عليه ذلك فليس بعيب وان المان يمكن مايد تفريب لانه يضرب عليه منه من الصفار قال في الذخرة قدروه بخيس نيئ فالخلوقها وُماثؤن ابن حس لايكون ذلك مندعبيا (فخوله والسرقة عيب في الصُّمَير

مَالَمْ بَكُغُ ﴾ يمنى اذا كان صغيرا يعقل اما اذا كان لايعقل بانلاياً كل وحده ولايلبس وحده لايكون عيباوسواء كانت السرقة عشرة دواهم اواقل وقيل مليون العشرة نحوالتلسين وعوحالايكون عيباوالمبب فالسرقة لايختلف بينان بكون م المولى اوغيه الافالمأكول غان سرقند لاجل الاكل مزبيت المولى ليس بعبب ومزبيت غيره عبب فانكانت سرقتها البيم لا للا كل فهو عيب من المولى وغير، (فولد فاذا بلغ فليس ذاك بعيب حتى معاوده بعد البلوغ) معناه اذا ظهرت هذه الاشياء عند البابع من العبد في صغره ثم حدثت عند المشترى في صغره يرده لانه عين ذلك العيب وان حدثت عند المشترى بعد بلوغه لميرده لانه غيره لانالبول منالصغير لضعف المثانة وبعد الكبرلداء فىالباطن والاباق فىالصغير لحب العب وفي الكبير لخبث في القلب والسر فة لقلة البسالاة وهما بعسد البلوغ لخبث في الباطن فكان الثاني غير الاول وسواء في هلك الجسارية والفلام بيانه اذا وجد ذلك منهما في حال الصغر ثم وجد منهما في حالة الكبر عند المشسري فله ردهما وإن وجد عند المشترى بعد البلوغ ليس له ان يردهما لأن الذي كان عند البايع في حالة الصغر زال بالبلوغ وماوجد عند المشترى بعد البلوغ عيب سادث وان وجد ذلك منهما عند الادراك عند البابع ثم وجد ذلك عند المشترى فله ردهما فانهروجد ذلك عندالمشتى فليس له انبرد بالعيب الموجود عند البايع وقوله حتى يعاوده بُعد البلوغ معناه اذا بال وهو بالغ في يد البايع ثم باعد وماوده في بد المشترى فله رده لان العيب واحدو الجنون فيالصغير عيب ابدا فاذاجن في الصغر فيد البايع ثم عاوده فيد المشترى في الصغر أو الكريرد الأهمين الاول اذ السبب في الحالين متحد (قُو لَهُ وَالْخُرُ وَالْذَفُرُ عَبِبُ فِي الْجَـارُ بِهُ وَلِيسَ بَعْبُب فَىالْغَلَامُ ﴾ لانالمقصود في الجارية الافتراش وجما يخلان به والمقصود منافيد الاستخدام فلا غلان به (قُولُه الا ان يكون من الداء عبب وعو ان يكون عبث عند من قربان سيده ثم البخر في الجارية عيب سواء كان فاحشا اوغير فاحش منداه اوغير داء وفي الفلام انكان مزداء فكذلك وانتلميكن مزداء انكان فاحشسا فهوعيب والافلا والقاحش مالم بكن في الناس مثله (قُولِه و الزنا وولد الزنا عب في الجارية) لانه يخل بالمتصود منها وعو الاستبلاد (فَوَلَهُ وَلِسَ بَعِيبُ فَالْعَلَامَ) لاتهلايمُل بالمتصود منه وهوالاستخدام الا انبكون الزنا عادة له بانزنا اكثر مناتنين لان اتباع النسساء عمل بالخدمة ولانكون الجارية من الزنا يعير به ولده منها والحبسل صيب في بنات آدم وليس بعيب في البهائم لان الجارية تراد للوطئ اوللزويج والحبل يمنع من فَلْكُ واما البهام فهو زيادة فيها وليس بعيب وارتفاع الحيض فيالجارية البالغة عيب وهيالتي بلغت سبع عشرة سنة لانها لاتلد معه وكذا اذاً كانت مستماضة فهوعيب لأن ارتفاع الدم واستمراره علامة الدا. والسمال النديم عيب لانه مرض يخلاف الزكام كالهليئ بعيب والجنون والبرص حيب وكذلك العما والعور والحول لانها تغص ألثمن والصم والخرس والاصبع الزيلاة والناقصة والتروح

والامراض عبوب والادر وهو اتفاخ الاشين والمنين والخصى عيوب واذا اشترىعبدا على انه خصى فوجده فحلا فلاخيارته وترك الصلاة والنميمة والكذب عيب في العبيدو الامله وقلة الاكل عبب فىالبهاج وليس بعبب فىبنى آدم والتغنيث فىغلام عبّب (هُوَكُهُ وَاذَا حدث عندالمشترى عيب واطلم على عيب كان حندالبايم فله ان يرجم بالتعمان ولردالبيم) لان فىالد اضرار بالبسايع لآنه خرج عن ملكه سسالًا و يعود معيساً و صورة الرجوع بالنقصان انبغوم البيع وليس به العيب القديم ويقوم وبه ذلك فلينظر الى ما نقص من قيمته لاجل العيب وينسبب من القيمة السليمة فان كانت النسبة العشر رجع بعشر الثمن وانكانت النصف فبنصفد بياته اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم وقيته ماثة درهم واطلع على صب ينصد عشرة درا هم وقد حدث به عبب آخر ذاته يرجم على البابع بعشر ألثمن وذلك درهم وانكان ينقص منقيته عشرين رجع بخمس ألثمن وهو درهمان ولو اشـــزاه بِمَا تَبِن وقيته مائة وينفس من قبته لاجل العبب غشرة ناته يرجــع بعشر الثمن وذلك عشرون ولوكان العيب ينعصه عشرين رجع بخمس التمن وذلك اربعون (قولًا الا ان برضي البسايع ان يأخذه مند بعيبه فله ذلك) لانه رضي باسـقاط حقه والنزام الضرر نان رضى البايع بذلك واراد المشترى حبس البيع والرجوع يحصية العيب ليسمله ذاك بل ان شاء المشترى امسكه ولا يرجع بحصة العبب وان شاء ردء ﴿ قُولُهُ وَأَنْ قَطْعُ الثوب وخاطه قيصيا او صبغه اولت السبويق بسمن ثم اطلع على حيب رجع بتعصائه وليسَ قَبَايِم أَن يَأْحُذُهُ ﴾ لانه احتك فيه زيادة يبدل يبطيها المال فلريكن له أن يأخذ منها و اذا تعــذر الرجوع وجب الارش وقوله اترحتبقه بعني احر فأن صنفه اســود فكذا عندهما لأن السواد عندهما زيادة وعند ابي حنيفة نقصان وان قطعه ولم يخطه ثم الحلم على عبب فتصرف فيه و هو عالم بالعيب فلأرجوع له بقصان العيب لان من جدّ البايم ان يقول لولم تحظه ورددته ناقصاكنت اقبله بخلاف الاول لانه لم يكن له اخذه ولم باع المشستري الثوب بعد ما قطعه وخاطه قيصا اوصبغه ثم اطلع على عيب رجع بالارش وان قطعه ولم يخطه ثم اطلع على عيب فباعه في هذه الحالة قبل ان يخبطه لم يرجع بالارش لان البايع ان يقول إنا اقبصه ناقصاً ﴿ قُو لِهِ وَمِنْ اشْتَرَى عَبِداً فَاعْتَقُدُ أُومَاتُ ثُمَّ اطْلُعُ عَلَى عَيْبُ رَجْمُ يَغْصَانُهُ ﴾ وكذا اذا دره او استولد الامة والمراد اذا اعتقد مجانا اما اذا اعتقد على مال أوكاتبه فادى بدل الكتابة وعنى ثم اطلع على عيب لم يرجع بقصائه اما الموت فلأنالملك ينتهىبه والامتناع حكمي لابفعله فلايمنع الرجوع بالارش واما الاعتاق القياس فيه ان لأيرجع بالإرش لان الامتناع بفعله فصار كالقتل وفىالاستحسسان يرجع لان المعتق انها الملك فصار كالموت و اما اذا اعتقد على مال لم يرجع بشي لانه حبس بدله وحبس البدل كبس المبدل ولواشيرى دارا فبناها مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بارشها قوله فان ذنل المشترى العبد اوكان طعاما فاكله لم يرجع بشي في قول ابي حنيعة) قيد

بقوله فاكله ادلو باعد اووهبه ثم اطلع على عبب لم يرجع بشي اجعاعا وتخصيص المشترى بالتنل احترازا عمما اذائنله غيره فانقتله موجب لقيمة واخذ ألقيمة من القاتل بمزلة يمد منه فإ رجع بالنقصان اجاعا (فو له وقال أبو يوسف وتعد يرجع بقصاته) قال في النباية والفتوى على قولهما والخلاف انما هو فىالاكل لا غيراما فىالقتل فلا خلاف انه لايرجع بئي الافرواية عنابي يؤسف لابي حنيفة آنه امتنع الرديفعل مضمون مند في البيع فصار كما لو باعد اوقتله ولهما ان الاكل تصرف من المشسمَى في المبيع فاشهد الاعتاق فان اكل بعض الطمسام لم يرد الباقي و لم يرجع بالارش فيما اكل ولا فيما بتي عنسد ابي حنيفة لان الطعام كالشئ الواحد واختلفت الرواية عنهما فروى عنهما آنه يرد مابتي و يرجع بارش مااکل وروی عنهما آنه لا پرد مایق و پرجع بارش الجیع ولو اشتری دقیقا فشیر بعضد غوجده مرا قال ابو جعفر له ان يرد الباقى بحصة من الثمن و يرجع بنقصان ما خبره وهو قول محد وقال ابو البث وبه نأخذ كذا في النابع فان باع بعض الطعمام ثم علم بالعيب لم يرجع بارش ماباع ولابارش مابتى عندهما لانه تعذر الرد بالبيع وهو نسل مضمون واستثلثت الرواية عزابى يوسف فروى هشام عندانه يردمايق ولايرجع بارش ماباع وروى ابن سماعة عنه انه لا يرد الباقي ولا يرجع بالارش وهو الاصح عنه ولو انتستري جارية فوطئها ثم اطلع على عيب فليسله ردها الا ان يرضى المبايع سواه كانت بكرًا نعصها الوطئ او ثبيا لم ينقسها واذا امتنع ازدوجب النقصان (قوله ومن باع عبداً فباحدالمشرّى ثم ردعليه بعبب ذان قبله بقصاء فاض فله إن يرده على البايع الأول) لائه فسعة من الاصل فعل البيع كان لم يكن (فَو له مَان قبسله بغير قضاء قاض فليس له ان يرده) لانه بيم جديد في حق ثالث اذكان فسضا في حقمها والاول ثالثهما ولانه دخل في ملكه برضاه (قوله ومن اشسرى عبسدا و شرط البراءة من كل عيب فليسله ان يرده بعيب و ان لم يسم العيوب وأبعدها) و يدخل في هذه البراءة العبب الموجودة والحادث قبل القبض وما يعلم البايع وما لم يعسل به وما وقف المنسترى عليه وما لم يقف عند ابي يوسف وقال مجد لايدخل الحادث لآن البرامة يتتساول الثابت خلى هذا اذا التسيزى عبدا و شرط البرائة من كل عيب فلم يغبضه المنسترى حتى اعور عند البايع فان ابا يوسف قال ينزم المنسترى والبراء واقعة عليه وقال مجد لا يبرأ منه وله ان يرده لانه ايراء من حق لم يجب وان قال البايع على أفى برى من كل عيب به لم يدخل الحادث بعد البيع قبل القبض اجعاما لانه لم يم البمامة وأتما خصها بالموجود دون غيره قال في البنايم هذه المسئلة على وجهين اما أن يغول مزكل عبب ولم يقل به فق الاول يرأ من كل عبب به عند العقد وما يحدث قبل التسسليم عندهما و قال محد لا يبرأ من الحادث بعد العقد و في الثاني لا يبرأ من الحادث بعد العقد قبل القبض اجاعا ولوسطال على اني برئ من كل دا فعند ابي حنيفة الداء ما كان في الجوف من الطيعال

اوفساد حيض وماسسواه يسمى مرضا وقال ابو بوسف يتناول الكل ولو قال من كل غائمة فالغائمة للسرقة والاباق واهجور والله اعلم

🏚 باب انبيع الفاسد 🏂

اعلم أن البيع على اربعة أوجه بيع جائر وبيع ناسد وبيع باطل وبيع موقوف على الاجازة فالجائز يوقع الملك بمجرد العقد اذاكان خاليا عن شرط الخيار والفاسد لايوقع الملك بمجرد العقد ما لم يتعسـل به القبض باذن البابع والباطل لا يوقعه وان قبض بالاذن والموقوف لايوقعه وان قبض الاباجازة مالكه وآنما لقب الباب بالفاسسد دون الباطل مع آنه ابتدأ بالباطل بقوله كالبيع بالميتة والدم لانالفاحد اعم منالباطل لانالفاحد موجود فيالباطل و القاسد مخلاف الباطل تأنه ليس عوجود في الفاسد لأن الادني يوجد في الأعل لأعل العكس اذكل باطل فاسد وليسكل فاسد باطل والفاسسد ادنى الحريتين فكان موجودا في الصورتين (قال رحم الله أذا كان احد العوضين محرما أو كلاهما محرما قالبيع فأسد) اى باطل (كالبيع بالمينة او بالدم أو بالخزير أو بالخر وكذلك أذا كان غير بملوك كالحر) هذه فصول جعها وفيها تفصيل فنقول البيع بالمينة والدم باطل وكذا بالحر لانعدام ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الاشياء لا تعد مالا عند احد والبيع بالحر و الخنز ر ناسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال نانه مال عند البعض كذا في الهـــداية والباطل لايغيد ملك التصرف و ان هلك في بد المشترى يكون امانة عند بعض المشايخ يعني ان الباطل لايفيد الملك ولو وجد القبض بالاذن حتى لوكان عبسدا فاعتقد لا يعتق وعند البعض يكون مضمونا فالاول قول ابي حثيفة و الثانى قولهما وكذا ببع الميتة و الدم والخنزير باطل لانهسا لميست اموالا فلا تكون محلا للبيع وكذا ما دبح الحرم من الصيد و ما ذبح الحلال فى الحرم من الصيــد لان دبيمته سيــة واما بيع الخرو الخنزير ان كان بالدراهم والدنانير فالبيسع باطل وانكان بغير الدراهم و الدنانير فالبيسم فاسد حتى يملك مأيمابلهمسا وانكان لايملك غيرالخر والخزير قوله وكذلك اداكان غيربملوك كالحر يعني أنه باطل لانه لا يدخل تحت العقد ولا يقسدر على تسليمه (قُولُهُ وَ بِعَ أَمُ الْوَلْدُ وَالْمَدِرُ وَ الْمُكَانَبُ فَاسَدُ ﴾ معناه باطل و المراد بالمدير المطلق قال في الهــداية ولو رضي المكاﷺ جالبيع قتبه روايتان و الاظهر الجواز يعني اذا بيع برضاه اما اذا بيع بغير رضاه ثم اجاز نان العقد لايجوز رواية واحسدة والفرق آنه اذا بيع برضاء تضمن رضاء فسخ الكتابة سابقا على العقد فوجد شرط صحة العقد اما اذا حاز بعد العقد لم يتضمن رضاه فسخ الكتابة قبل العقد فلم بصح العقد وكذا الذى اعنق بعضد لايصح ببع باقيه وكذا ولدُّام الولد لايجوز بعدُ وكذًّا و لد المدرة لانه مدر وكذا ولد المكانب لانه داخل فىكتابة امه فان مأتت ام الولد اوالمدبرة فى بد المشترى فلا ضمان عليد عنـــد ابىحنيغة

و عندهما عليه فيمتها وفمية المدبر ثلثاً فجنه ضا حلى الاصح و عليه الفتوى وقمية ام الولد ثلث فيمها قنا لان البيع والاستسعاء فدانتها هنها وبني ملك الاعتاق (قو له ولا يجوز بيم السمك في الماء ولا يع الطير في الهدوى) أعلم أنه اذا باع سمكا في حوض ان كان لم يأخذه قط لايجوز بيمه لانه باع مالا يملك وان اخذه ثم ارسله جاز البيع انكان يقدر على اخذه من غير صيد والمشترى خيار الرؤية وان كان لايملك اخذه الا يحيلة واصطباد لا يجوز البيسم اذا قدر على التسسليم و هذا قول العراقيين اما عنسد اهل بلخ فلايجوز وان قدر على التسليم واما بيع الطير فيالهوى فلانه غير مملوك قبل الاخذ و ان ارسسل من ٥٠٠ فغير مقدور التسليم ولوباع طائرا يذهب وبجئ فالطاهر انه لايجوز وفي قاضي خان انكان راجنا يعود الى بيته ويقدر على اخذه من غير تكلف جاز والا فلا واما بيم الآبق] انكان المشرى يقدر على اخذه اوكان عنده في منزله حاز وانكان لابقدر على اخذه الابخصومة عند الحاكم لايجوز يعه وفي الكرخي بيعه ناسد لان البايع لايقدرعلي تسليم حتب العقد فهو كالطير في الهوى وفي الجندي آنما لايجوز بيعه على حال آباقه لعدم القدرة؟ على تسليمه نان ظهر وسلم جاز واليمما اشنع اما البابع عن النسليم او المشترى أعن القبض ﴿ اجبرعلى ذلك ولا يحتاج الى بيع جديد و قال اعل بلخ بحتاج الى بيع جديد (قوله ولايجوز بيم الحمل ولا النتاج) النتاج ماستحمله الجنسين ثم بيع الحمل لا يجوز دون امه ولا الام دونه لان الحل لابدرى اموجود هو ام معدوم فنو بآعه و ولدته قبل الافتراق وسله لايعسوز (فولًه ولا بيع المبن فالضرح) لانه غرر خسساء انتاخ ورعا يزداد فيمتلط المبيع منه بغيره (فَوَلَدُ وَلَا الصوف على ظهر الغُمْ) لان موضع القطع عند غير متعين فيتم التنازع فى نو ضع التعلع ناذا ثبت ان بيع المين فىالمضرع والصوف على الظهر لايجوز فلو سلم ذلك البابع بعد المشد لايجوز فيهما جيما ولا يتملي صحيحا وكذا لايجوز بيع المؤلؤ فيالصدف ولو اشترى دجاجة فوجد فيهلنها لؤلؤة فهي البابع ولوان شاة مذ بوحة لمتسلخ باع كرشها جاز وبكون اخراجه على البابع ويكون المشترى بالخيار اذا رأه كذا في العيون (فو له وذراع من وب وجدع من سقف) لانه لا يكن التسليم الابضرد فلوضلع البسايع النزاع اوقلع الجذع قبل ان ينسمخ المشتزى يعود معيما لزوال المنسسد بخلاف ما اذا بأع النوي في التر و البرر في البطيخ حبث لا يقلب صحيحا وان شغهما واخرج المبيع لان في وجود هما احتمالا اما الجذع عين موجودة وبخلاف الصوف نانه لايقلب معجا بالتسسليم ايضا لانه لايخلو اما ان يكون تسليم بالنتف اوبالجز فبالنتف لايجوز لان فيه ضررا <u>على ا</u>لحيوان وبالجز لايمكن استيفاؤه وقدييق منه شي فيمتاج المنتفه وفيه ضرو بالحبوان (فَوَلَهُ وَصَرَبَهُ النَّائِسَ) وهو مايخرج منالصيد بضرب الشبكة مرة لاته جهول وفيسه خرد لانه لايدري الجمعل له شي املا وصورته ان ببايعه على ان يضرب له صربة فالماء بالشبكة غاخرًج فيها منالصيد فهوله بكذا فهذا لايجوز لما ذكرنا والغابس

صيادالهم والقائص صباد البر (قوله ولا يجوز بع الزائة وهو بيع المرعلى رؤس الدِّل بحُرصه تمرا) المزانة المدافعة منازين وهو الدفع وسمى هذا يهما لانه يؤدى الى النزاع والدفاع وقوله رهو بيع أنثمر ثلث نقط من فوق وقوله مخرصه تمرآ مقطتين لآن ماعلى رؤس النخل لايسمى تمرا بليسمى رطبا وبسراواتما يسمى تمرا اذا كان يجذوذا بعد الجنساف وآنما لايجوز هذا البيع لنهيه عليدالسسلام عن المزانة والمحاقلة فالمزاينة ماذكرناه والمحاقلة يع الحنطة في سنبَّلها بحنطة مثل كيلها خرصا ولانه باع مكيلا عكيل من جنسه بطريق الحرص فلا يجوز لشميهة الربا و الشهة في باب الربا مُحمَّة بالحقيقة في التمريم وكذلك العنب بازبيب على هذا ﴿ فَوَلِّهَ وَلا يَجُوزُ البِّيعُ بالنَّاءُ الْجُرُ والملاسمةُ والمنابذة) هذه بيو م كانت في الجاهلية وقد نهى الشار ع عنها اما البيم بالقاء الحجر ويسمى بع الحصاة فكان الرجلان بتساومان في السلمة ناذا وضع الطالب عليها جرا اوحصاة تم البيع وانكررض صاحبها واما بيع الملامسة فكانا يتراوضان على السسلمة فاذالمسها المشترى كان ذلك ابتياعا لها رضى مألكها اولم يرض واما المنابغة فكانا يتزاوضان على السلعة فان احب مالكها ان يزم المشرى البيع نبذ السلعة اليه فيازمه البيع رضي اولم يرض (قُولَهِ ولا يجوز بيع ثوب من ثو بين) ولا بيع ثوب من ثلثة اثواب لان المبيع -مجهول وكذا ببع عبد منصدين اومن ثلثة اعبد وكذا فىالاشياء المتفاونة كالابل والبقر والغنم والخفاف والنعال وما اشسبه ذلك (قُولَ ومن باع عبدا على ان يعتقه المشترى اويديره اويكاتبه اوامة على ان يستولدها المشترى فالبيع فاسد) لان هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بع وشرط ثم هذا على ثلثة أوجد في وجد الببع والشرط كلاهما جائز ان وفى وجد كلاهما فاسدان وفى وجد البيع جائز والشرط باطل فالاول انبكون الشرط بمسا يرجع الى بيان صفة الثمن اوالمبيع فصفة الثمن ان بيبع عبده بالف على انها نقد بيت المسال اومؤجلة واما صفة المبيع فهو ان بييع جارية على انهما طباخة او خسازة اوبكر اوثيب اوعبدا على أنه كانب لأن هذه شروط نفتضها العقد واما الوجه الذي كلاجما فاسدان فهو ان يكون الشرط بما لايقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين اوللمقود عليه وهو من اهل الخصومة وليس للناس فيه تعامل نحوان يشترى ثوبا بشرط ألخيساطة اوحنطة بشرط الحجل الى منزله اوتمرة بشرط الجذاذ على البايع اورطبة بشرط الجزاز فالبيع فاستدلان هذا شرط لايقتضيه العقد وفيه منفعة للشرّى وكذا اذاكان الشرط فيه منفعة البايع مثل انبشترى دارا بشرط ان يسكنها البايع شهرا اوارضا بشرط انيزرعها البايع سنة اودابة بشرط انيركها اوثوبا بشرط ان يلبسبه شهرا اوبشرط ان يغرضه المشترى دراهم وكذا اذاكان في الشرط منفعة للمقود عليه وهو من اهل الخصومة نعو ان يبيع عبداً بشرط العتق فالبيع فاســد فاذا قبعنه واعتقد وجب عليد المسمى عند ابىحنيفة استمسانا وعندهما عليد آلقية لانه ببع

فاسدكالبهم بشرط التدبيرولابي حنيفة الهيثقد على القسادمم يقلب الى الجواز بالعثق واما الوجه الذي يجوز فيه البيع والشرط باطل فهو ان يبيع طعاما على ان يأكله المشترى اودابة على اللايبعها فالبيع جازُ والشرط باطل لان هذآ شرط لامنعة فيه ولو شرط المضرة مثل ان بيع ثوبا على ان يخرقه اوجارية على انلايطأها اودارا على ان يهدمها خندابى يوسف البيع فامسد وقال محدالبيع جائز والتبرط باطل ولوياع جاوية بشرط انبطساها فالبع جائز اجماعا لان هذا شرك يختضيه العقد قال الجندي وعن ابي عنيفة انه اذا اشتراحاً على انبطأها اولا يطأها فالبيع كاسسد فيهنا وعند عجد ببائز فيهنا وابو يوسف فرق بينهما فقال اذا باعها بشرط الوطئ يجوز لانه شرط منتضيه العقدوبشرط ان لايطأها فاسند (فَوَلَدُ وَكَذَلِتُ لُو بِلِعَ عَبِدًا عَلَى انْ لِسَخَلَدَتُ البَّسَائِعِ شَهِرًا اودارًا على انبسكنها اوعلى ان ترضه المشترى دواهم اوعلى ان يهدى 4 عدية) قالبيع فاسد لانه شرط لاغتضه العقد وفيه منعة لاحذ المتعاقدين ولانه لوكان الخدمة والنسكني يقابلهما شي منالتمن تكون اجارة في بع ولوكان لايقابلهما شي يكون اعادة وقد نهي رسولالة صلىالة عليه وسيم عن صفتين فيصفقة ونهى عن بيع وشرط وعن شرطين فيبع وعن بيع وسسلف وعن ربح مالم يضمن وغنيم مالم يقبض وعن بيع ماليس عند الانسان اما ينع وشر لا فهو ان يبيع و يشرط فيه منفعة لاعد المتعساقدين و اما نهيه عنشرطين في بيع فهو أن يبيع حبدا بالف الى سنة وبالف و-بسمائة الى سنتين ولم بثبت العقد على احد هما اويغول على ان اعطيتني الثمن حالا فبألف والى اخرته الى شهر فبالفين او ابيعك بقفير حنطة اوبقفيزين شمعير فهذا لا يجوز لان التمن مجهسول عند العقد ولا يدرى البسايع اى الثمنين يلزم المشديري واما صفتتان في صفقة ان يقول أبعك هذا العبد بالف على أن تبيعني هذا القرس بالف وقيسل هو أن يبيع ثوبا بشرط الحيساطة او حنطة بشرط الحمل الى منزله فقد جعل المتسنزي ألتمن بدلآ لمعين والعمل فا حادى العين يكون بيما وما حادى العمل فهو اجارة فقدجهم صفقتين في صفقة واما نهيسه عن بيع وسسلف فهو أن يبيع بشرط القرض أو الهبة وأما ربح مالم يضمن فهو ان يشـــرى عبدا فتوهب له هبة قبل القبض اواكتســبكــبا قبل القبض من جنس النمن او من خسلافه چنبض العبسد مع هذا الزوائد لا يطيب له الزوائد لانه ر بح مالم يضمن واما نهيسه عن بيع ما لم يقبض يعني في المنقولات واما نهيه عن بيع ما ليس عنده ا رخص فِه و قُولُه ومن باع عيسًا على ان لايسلمسا الا الى رأس الشهر فالبيع فاسد ﴾ | لانه لانائدة البابع في تأجيل البيع وفيد شرط نني النسليم المستمق بالعقد (فَوَ لِدُومَن باع جارية الاحلها فالبيع فاسد) الاستشاء لما في البطون على ثلثة مراتب في وجد العقد ناسد والاستشاء ناسد وفيوجه العقد جائز والاستشاء ناسدوفي وجد كلاهما جائزان

الما الذي كلاهما فاسدان فهو البسم و الاجارة و الكتباية و الرهن لان هذه العنود يبطلها الشروط القامدة وأستشاء مافى البطن عنزلة شرط فأسسد وأماألذي يجوز العقد خيه ويبطل الاستثناة فالعبة و الصدقة والنكاج والخلع والعملح من دتم ألعمد لان هذه المعود لابطلها الشزوط الفاسندة فيصنح العقد ويبطل الاستثناء ويديحل في العقد الام والولد جيغا وكذا الغتق اذا اعتق الجارية واستثناء عافى بطنها ضغ العتق ولم يصم الأنستشاء بعني المها تعنق على وخلها واما الوجد الذي كلاهمًا حارُّ أن فالوصية أذا أنوصى لرجل بخارية واستنبئ والخابنتها فانه يتمتع الاستثناء وتكون الجارية الموصىله وماقى بطنها تورثة ﴿ قُولُهُ ومَنَاشَرَى تُوبِا هَلَى أَنْ يَعَطُّهُ الْبَائِمُ وَيُخْبِطُهُ قِيصًا أوقباء او نُعلا على أن يحذوها أويشركها فالبع فاسد ﴾ معنى محذوها متطبها من الجلد ويعملها -لان هذا شرط لا يُقتضيه العقبد و فيه منفعة لاحسد هما ﴿ قُولُهِ والبيع الى النيروز والمهرجان وصوم التصارى وفطر البهود اذالم بعرف المتيايعان ذلك ناسد) النيروز اول -يوم من المعبف وهو أول يوم تحل الشمس قيسه الحل، و المهرجان أول يوم من الشستاء وهو اوله يوم تحل فينه الشمس اليزان نان قبل لم خمق الصوم بالنصباري و القطر باليهود قبل لان صوم النصبارى غير معلوم وتعارهم معلوم والبهود بعكسه (قوله ولا يجوز البيم الى الحصماد والدياس و القطاف وقدوم الحاج) لان هذه آسال تقدم وتتأخر فتصير مجهولة ولوكفل إلى هذه الاوقات حاز لان الجهالة اليسيرة محتلة فيالكفالة و هذه الجهالة يسبيرة يمكن استدراكها بازالة جهالتها ثم الجهالة اليسيرة هي ماكان الاختلاف فيها فهالتقدم والتأخر اما اذا اختلف وجودها كهبوب الرياح كانت لخحشة و لأن الكفالة تحتمل الجهالة في اصل الدين بان يكفل عا داب على فلان اي وجب فني الوصف اولى بخلاف البيع فانه لايحتمل الجهاله في اصل التمن فكذا في وصفه وان باع مطلقا ثم اجل أثمن الى هذه الأوقات جاز لان هذا تأجيلالدين وهذه إلجهالة فيد محتملة مِمْزَلَةُ الكَمَالَةُ وَلا كَذَلَتُ اسْتُواطَهُ فِي أَصِلَ العَدِ لانه يَبِطُلُ بِالشروطُ القاسدة (قولِه فان تراضيا باستقاط الاجل قبل ان يأخذ الناس في الحصاد و الدياس و القطاف وقدوم الحاج جاز) وقال زفر لا يجوز لانه وقع فاسدا فلا يغلب حارًّا ولنا ان النسساد لمنازعة وقد ارتفعت قبل تقرره وهذه الجهالة فيشرط زائد لافي صبلت العقد فيكن استقاطه (قوله واذا قبض المشترى المبيع في البيع القاسد باذن البابع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيسع و لزمته قبمته) يمني اذاكان العوض بماله قيمة قال ان سماعة عن محد اذا قال ايعك عا ترعى ابلي في ارضك اوعا تشرب من ماه بؤك أنه علك المبيع بالنبض لاته سما في شابلته مالا الاثرى انه لوقطع الحشيش اواستفاء الماء في أناه حِاز بيعد ناشغل العقد على عوضين قال ابو يوسف وكذا اذا بآحد وسكت عن الثمن لان البيع يقتضى العوض فاذا سكت عند ثبتت القيمة وهي مال وليس كذلك اذا قال ابيعك بغير عن ألانه نفي العومن والبيع

بغير عوض ليس بع (فولد ملك المبيع) قال بعضهم المشترى لا يملك العين لكن يملك النصرف وهو قول اهل العراق وقال مشسايخ بلخ يملك العين والمختار ماذكره مشايخ بلخ لان مجدا نص على انه علك الرقبة يدل على ان المشترى اذا اعتقد ثبت المولاء منه دون إلبايع ولوباعه المشترى فالثمن له وعليه أهيمة لبايعه واذاكان المشترى دارا فبيعت دار الى جنبها ثبنت الشفعة المشسترى ولوكان عبدا فاعتقد البايع لم يعنق وان فسمخ البيع بعد ذلك ورد عليه العبد وهذا بدل على أن المشترى قد ملك العين ووجه قول العراقيين أن المشترى لو كان طعاماً لا على اكله ولو كانت حارية لا يحل وطنها و لو استبرأها محيضه ولو كانت داراً لا يجب فيها شفعة الشفيع قال الجندي ولاجة لا هل العراق فيما ذكرو. لان إلحل والحرمة ليسا من الملك في شئ الاترى ان رمح مالم يضمن تملوك لمن استفاده ومع ذلك لا يحل له الا ترى أن من ملك جارية و هي اخته من الرضيائية و بينهما مصاهرة نانه -عَلَكُهَا وَ مَمْ ذَلِكَ لَا يَحُلُّ لَهُ الْاسْتَمَاعُ بِهَا وَانْعَا لَمْ تَجِبُ الشَّفْعَةُ الشَّفِيعُ لَان حق البايعُ لم يقطع عنها والشفعة إنما نجب بانقطاع حق البابع لأنبوت ملك المشتري الاتري ان من اقربيع داره يجب الشفقة فيها وان كان المشترى جاحدا ومن فوالد قوله ملك المبيع آنه أو سرقد البايع من المشتري بعد القبض قطع ﴿ قُولِهِ وَزَمَنَهُ قَيِمَهُ ﴾ يعني يوم القبض هذا ﴿ اذا كان من ذوات القيم اما اذا كان من ذوات الامثال بلزمد مثله لانه مضمون منصه فشاله الغصب والقول فيالقية وللثل قول المشترى مع عينه لآنه هوالذي يلزمه الضمان والبينة بينة البابع لانها تثبت الزيادة وقوله باذن البابع هذا اذا كان قبل قبض البابع الثن اما اذا قبض الثمن فلا حاجة الى الاذن (قوله ولكل و احد من المتعاقدين فسخم) هذا اذا لم يردد المبيع اما اذاازداد وكانت ازيادة متصلة غيرسادتة منه انقطع حق العسم مثل الصبغ والحياطة ولت السويق بالسمن او حارية علقت منه او قطنا فنزله وانكانت منفصيلة متسولدة منه لاينقطع حق الفسيخ وكذا متصلة متولدة متسدكالولد والعتر والارش ولو هاكت هذه ازوائد في بد المشرّى لاضمان عليه و ان استهلكها ضمن فان هلك البيع كانت ازيادة منفصلة غير حادثة منه كالكسب والهبة فللبابع ان يسترد المبيع مع ازيادة ولايطيب له ويتصدق بها وان هلكت في دالمشترى لاضمان عليه وان استهلكُها لم يضعنها . ايضا صدابي حنيفة وعندهما يضمنها وان استهلك المبيع والزوائد قائمة في يده تقرر عليه ضمان المبيم والزواقه له لتقرر ضمان الاصل واما اذ انتقص المبيع في يدالمشترى ان كان بآ قة سماوية فالبايع ان يأخذ البيع مع ارش النقصان لان المبيع صار مضمونا عليم بالقبض بجميم اجزائه وكذا اذاكان النقصان بغمل المسترى او بغمل المبيع و انكان بغمل البابع صار مستردا وبطل عن المنسترى الضمان اذا علك في يده ولم يوجد بمنه حبس عن البابع ﴿ قُولُهُ وَانْ بَاعِهُ المُسْرَى نَفَذَ بِعِهُ ﴾ يعنى أنه لأنظفى لائه قدمُلكه غلامُ التصرف فيهُ

وسقطحق الاستراداد لتعلقحق العبد بالبيع الثاني ونقض الأول بحق الشرع وحق العبد المُنعَدَمُ على حق الشرع لحاجته البه وان اجره المشترى صحت الاجارة غير ان البايع ان يبلطها ويستزد المبيع لان الاجارة تقسخ بالاعذار وفسساد البيع صار عذراني فسيخ الآسارة ولوكان المبيع جارية فزوجها المشترى فان ذلك لاعنع الفسيخ والنكاح على حاله لآيفسيخ لان النكاح عقد على المنافع فلا يمنع الفسخ كالأجارة الاان النكاح عالايفسخ بالاعذار فيق عاله لان المشترى عقده وهو على ملكه ولو اوصى بالعبدومات سقط اهسيخ لان المبيع انتقل من ملكه الى ملك الموصىله وهو ملك مبتدأ فصاركما لو باعه ولو ورث المبيع من المشسترى لم يسقط أهسيخ لآن الوارث يقوم مقام المورث ولهذا يثبتله أغسيخ بالعيب وكذا يفسيخ عليه لاجل الفساد ولو وهب المشترى العبد اوالثوب سقط حق الفسيخ لانه خرج عنَّ ملكه وتعلق به حق الفيرفتعذر أهسم كما لو باعه فان رجع في الهبة اورد عليه المبيع بعيب بقضاء قاض كان للبايع ان يسترد المبيّع لانه اذا رجع في الهبة انتسخ العقد من اصله وكذا اذا قضى عليه القاضى لاجل العبب انفسخ البيع من اصله وصاركان لم يكن ولواشترى جارية شراء فاسدا وقبضها وباعها وربح فيها تصدق بالربح فان اشترى غنها شيئا اخر فربح فيد طاب له الربح وكذا اذا ادعى على رجل مالا وقضاه اباه ثم تصادقا انه لم يكن عليه له شي وقد رخ المدعى في الدراهم يطيب له الرج كذا في الهداية (قوله ومن جع بين حروعبدا وشاة ذكية وميتة بطل البيع فبهما جيعاً) وهذا عند الىحنيفة مسوا. سمى لكل واحد منهما ثمنا على حدة أو لم يسم لان الصفقة تضمنت تصححا وفاسدا والنساد فى نفس العقد فوجب ان يبطل فى الجمع كما لواشتراهما بمن واحد وقال ابو يوسف ومحمد اذاسمي لكل واحد منهما ثمنا حازفي آلعبد والزكية وبطل فيالحر والمبتة وان لم يسم لكل واحد منهما نمنا فكما قال ابو حنيفة (قوله وان جع بين عبد ومدبر وبين عبده وعبد غيره صبح في العبد بحصته من الثمن) وبطل في الاخر وهذا قول اصحابنا التسلانة وقال زفر يفسر فيما اذا جع بين عبد ومدبر لان بيع الدير لايجوز فصار كالحر ولنا ان الدير يدخل تحت العقد وتلحقه الاجارة لوحكم حاكم بجوازه والمكانب وام الولد مثل المدبر اذا ضم العبد إلى القن واذا باع عبدين فات احدهما قبل التسليم اواستحق اووجدمدرا او مكاتبا صح البيع في الباتي بحصته من النمن ﴿ قُولِهِ ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنالنجش وعن السوم علىسوم اخيد) والنجش بفختن وروى بالسبكون ايضا وهو أن يزيد في ثمن المبيع ولا رغبــة له فيه ولكنه بحمل الراغب على أن يزيد في الثمن وهذا النهي محمول على مااذا طلبه المشتري عثل قيمنه اواكثر فلا بأس ان بزه في تمنه الى انبيلغ قيمة المبيع وانهايكن له رغبة فيه واما السوم على سوم الحيه فهو ان يتساوم الرجلان في السبلعة ويطمئن قلب كل واحد منهما على ماسماه من الثمن ولم يبق الا العقد فَهَارِضَهُ شَخْصَ آخر فَاشْتَرَى اما اذا كان قلب البابع غير مستقر بما سمى من الثمن ولم يجنع

اليه ولم يرض به فلا بأس خلك لان هذا بع مزيزيد (قولد وعن تلق الجلب وبيع الحاضر البادي) وصور: تلتى الجلب ان الرجسل من اهل المصر اذا سمع بمبئ قافلًا معهم طعسام واهل المصر فىقمط وغلاء فمغرج يتلقاهم ويشسترى منهم ججيع طعامهم ويدخسل به المصر ويبعد على مايريد من الثمن ولو تركهم حتى دخلوا بآعوا عليُّ أهل المصر متفرةا توسع أعل المصر بذلك و أما أذا كان أهل المصر لايتضررون بذلك فأنه لايكره و قال بعضهم صورته ان ينلقساهم رجل من اهل المصر فيشسترى منهم بارخص من سعر المصر وهم لايعلون بسعر أهل المصر فالشراء جائز في الحكو ولکنه مکروه لانه غرهم سواه تضرر به اهل المصر اولا واماییج الحاضر البادی فهوانهٔ اذا وصل الجالب بالطعاملتيد الحاضر وقال لهسلم الى طعامك لا تُوثُق لك في بعد فيتوفر عليك ممنه وقيل معناه وبيع الحاضر من البادى وهو أن الرجل من أهل المصر أذا كان إد طعام وعلف واهل المصرفى قعط وهولاييعهما مناهل المصر ولكنه يبيعه مناهل البادية غن غال فهذا مكروه واما اذاكان اهل المصر في سعة ولايتضررون بنلث فلا بأس به (قُولُه والبيع عند اذان الجمعة) يعني الاذان الاول بمد الزوال (قُولُه وَكُل ذلك مكروه) اى المذكور منقوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش الى هنا ﴿ قُولُهُ وَلَا يُفْسِدُ بِهِ البِّيمِ ﴾ حتى أنه يجب الثمن دون النَّجة و ثبت له الملك قبل القبض (فَوْلُهُ وَمِنْ مَلْكُ بَمُلُوكُينَ صَغِيرِينَ احدهما ذورَحَمْ غَرْمَ مِنَ الْاخْرِ لَمْ يَغْرَقَ بَبِنَهِما) وكذلك لوكان احدهما كبيرا والآخر صغيرا لم يغرق بينهما إلى انبيلغ الفلام وتحيض الجارية وانمساذكر لقظ ملك ليتناول وجوه الملك مزالهبة والشراء والارث والوصية وغيردتك ولان الصغيريستأنس بالصغيروالكبيريتما هده فكان فيبع احدهما قطع الاستيناس والمنع منالتعاهد وفيه ترك المرحة علىصغار ثم المنع معلول بالترابة المرمة لمنكاح حتى لايدخل فيه عرم غيرقريب ولاقريب غير محرم ولايدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما وكلا يكره منالتغريق فيالبيع فكذا يكره في السعة في البراث والننائم ولو اجتم في ملكه صغير وكبيران وكل واحد منهما ذو رحم محرم من الصغير ان كانت قرابة احدهما اقرب الى الصغير من الآخر نحو ان يكون احدهما أبا والآخر جدا اواحدهما اما والآخر جدة اواحدهما اخالاب وام والآخر اخالاب اولام فلابأس انبيع الابعد مهمااوييع الصغيرم الاقرب واما اذاكانت قراتهما الىانسغيرسواء نعوان يكون كلاهما اخوين لاب وام اوكلاهما اخوين لاب اوكلاهما اخوين لام اوعين اوخالين فالتياس ان لا بيسم احدهما لانحق كل واحد مهما سواء وفي الاستعسان لابأس ان يبع احد الكبيرين ولوكانت قرابة الكبيرين الىصغير مناجانين وقرابتهما البدسواء عو انيكون له اب وام اواخ لاب واخ لام او خال وجمةالذي يدلى بقرابة الام قامعتام الام والذي يدلى بالاب كالاب واذاكان للصغير أب وام وأجتموا في ملك واحد ظليس له ان يفرق بين احد

﴿ باب الاعالة ﴾

الاقالة فياللغة هي الرفع وفي الشرع عبسارة عن رفع العقد (قال رحمه الله الاقالة جائزة في البيع عثل الثمن الاول) لان العقد حقهما فيلكان رضه وخص البيع لان النكاح والطلاق والعتآق لايقبلها ويصيم بلفظين يعبر باحدهماعن الماضي والأتخرعن المستقبل مثل النكاح لانه لاتعضرهما المسسآومة كالنكاح وهذا قولهما وقال محد لايصيح الابلفظين ماضيين كالبيع ولاتصم الابلفظ الاقالة حتى لوقال البابع للمشترى بعني ما آشتربت مني بكذا فقال بمت فهو يجبآلاجاع فيراعى فيدشرائط البيعولا يصتم قبول الاقالة الافي الجلس كافي البيع (قو له فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط باطل) هذا اذا لم يدخله عيب اما اذاتميب حازت الاقالة باقل من الثمن ويكون ذلك بمقسابلة العيب ولايجسوز باكثر من الثمن فان اقال بأكثر من الثمن فهي بالثمن لاغير (فول، و هي فسيخ في حق المتعاقدين بيع في حق غيرهما في قول ابي حنيفة) في هذا تفصيل أن كانت قبل القبض فهي فسخ أجاعا وأن كانت بعد القبض فهي فسيخ عند ابي حنيفة وقالي ابو يوسف هي يع وقال محد ان كانت بالثمن الأول او ماقل فهي فُسَخُ وان كانت باكثر اوبجنس آخر فهي بع ولا خسلاف بينهم انهما بع فيحق الغيرســوا، كانت قبل القبض اوبعده وقال زفر هي فسخ في حقهما وحق الغير لابقالكف تكون فسنفسأ فيحقهما بيعا فيحق غيرهما وهي عقد واحد فنقول لايمشع مثل: ذلك في اصول الشرع الا ترى ان الهبة بشرط العوطن في حكم البيع في حتَّى **الخير** ولهذا يثبت فيها الشنعة وهي فيمعني الهبة فيحق المتعاقدين مناعتسآر التبض فيها كما يعتبر في الهبة فكذا الاقالة ويقال انما جملت فحضا في حق المتماقدين عملا بلفظ الاقالة لان لفظهما ببني عن الفحخ والرفع واللمنا جعلت بيعا فيحق غير همما عملا يمعني الالثألة لابلفظها لانها فيالعني مبآدلة المال بالمال بالتراضي وهذا حد البيع فاعتبرنا اللفظ فيحق المتعماقدين و اعتبرنا المعني في حق غيرهما عملا بالشمجهين وانما لم يعكس بان يعتبر اللفظ فيحق غيرهما والعمل بالمعني فيحقهما لاناللفظ فاثم بالتعاقدين واللفظ لفظ أنفسخ فاعتبرنا

جانب الفظ فىحق ألمتعا قدين لقيام الفظ بهما وإذا اعتبرنا لفظ العسمخ بهما تعين العمل بالمني فيحق غيرهما لامحالة أممل بالشبهين وفائدة قوله فسيخ فيحق المتعاقدين يظهر في خس مسائل احديها أنه يجب على البايع رد الثمن الاول وما سميا عند الاقالة تخلافه باطل والشانبة ان الاقالة لايبطلها الشهوط القاسسدة ولوكانت بيعالصدت والشبالثة اذا تقسابلاً ولم يسسترد إلجيع من المشترى حتى باعد منه ثانيسا جاز البيع ولوكانت بيعا لكان لايجوز ان يبعه منه قَبَل القبض ولو باعد من غيره لايجوز لانها في مق غيرهما بيع جديد ولؤكان المبنع غيرمنقول كالعقار يجوز بيعد من غير المشترى ابضا عندهما خلا فالممد والرابعة اذا وهب البايع المسيع من المشترى قبل القبض والاستزداد فالهبة جائزة وصار البيع للمشترى بالهبة ولأتبطل آلا قالة فلوكانت بعما فوهبه المشعري من البابع فقبله البابع ينفسخ البع يعنى اذا وهب المنسترى المبيع قبل القبض البايع فتبله البايع أتقسح الببغ ينهمآ والحآسة لوكان كيليا او وزنبا وقد باعد مكابلة او موازنة فتقابلا واستزد البابع المبيع من غيركسل ولا وزن صمح قبضه ولوكان بيعا لمسا صمح قبضه بغيركيل ولا وزن بلكان يلزمه الهادتها وفائمة قوله بيع فيحق غيرهما لوكان المبيع عقارا فسسلم الشغيع الشغعة فى اصل العقد ثم تقايلا وعاد المبيع الماملك البايع فطلب الشغيع الشنعة فىالآتَالَة فله ذلك لكونها بِعا جديدا فيحق غيرهما وكذا لوكَّان المبيع صرفًا فالتقابض منكلا الجانين شرط لصحة الافالة فيحمل فىحق الشرط كبع جديد وكذا لووهب الرجل شيئا وقبضه ولم يعوضه حتى باعد الموهوب له من آخر ثم تقايلا ليس للواهب ان يرجع في هبته على البايع وصاركا من البايع اشتراها في حتى الواهب (فتولد و هلاك الثمن لا يمنع صعة الاقالة وهلاك المبيع بمنع منها) لأن رفع البيع يستدى قيامد وهو قائم بالمبيع دون الثمن وقوله وهلاك المبيع يمنع منها لانه اذا هلك المبيع بتى الثمن و الثمن لايتعين بالعقد و اذا يق مالا يتعين بالعقب وهلك مأيتعين بالعقد لم يبق هناك عقد فلامعني زفعه واذا تبايعا عينا بعين بمسا يتعين كل واحد منهما بالعقد و تقايضًا ثم هلك احدهما في يد مشستريه ثم تقايلا فالاقالة صحيحة وعلى مشترى الهالك قيمتد اومثله انكان مثليا ويسلم الى صاحبه وبسترد العين منه وكذا لو تقايلا والمعتود عليهما تأغمان ثم هلك احدهما (فحوله وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه لقيام المبيع فيد) ولو كان المبيع عبدا قطعت يده عند المشترى وآخذ ارشسها ثم تغايلا رد النمن كله واخذ العبد ولاشي للبايع من ارش البد و يطيب المشتزي

﴿ باب المرابحة والتولية ﴾

البيع على ضرين بيع مساومة و بيع ضمان فبيع المساومة هو ماتقدم من البياعات و بيع الضماز "لئة اضرب بيع المرابحة وبيع المواضعة وبيع التولية والتولية على ضرين تولية

الشكل وتولية البعض فتولية الكل تولية وتولية البعض اشتراك (قال رحداقة المراعد نقل ماملكه بالعندالاول بالتمنالاول مع زيادة رج) اعلم انفى كل قيد من هذه القيو داعزاض وقوله نتل ماملكه ينبغي ان يتنالُّ من العرومن لاته أذا اشترى الدنانير بالدنانيراوالدراهم بالدراهم لايجوز ببع الدنانيروالدراهم مرابحة وقوله بالعند الاول من حقد ان يقال نقل ما ملكه من السلم عا ملكه لانه لا يشترط العقد فيما ملكه الاترى ان من غصب عبدا وآبق من يد الغاصب و قضى القاضى عليه بالتمية فم عاد العبد فللغاصب ان يبيع المعبد مرابحة على القيمة التي اداهــا ولم يكن هناك عقــد قوله بالثمن الاول من حقــه أن يقال بملغام جليه لانه لوضم اجرة القصار والصباغ والطراز جاز وهذا اذا جع كان اكثر من الثمن الاول (قول والتولية نقل ماملكه بالمعند الاول بالثمن الاول من غيرز بآدة رج) لما روی انابا بکر رضی اللہ عند اشتری بعیرین فقال له النبی صلی اللہ حلید وسلم و لی احدیمیا فقال هواك بغير ممن فقال اما بغير ممن فلا (فوله ولا يصم المرابحة ولا التولية حتى يكون العوض بمسأله مثل كالمكيل والموزون) لانه اذا كان له مشمل قدر المشسترى على تسليم (قولهو يجوز ان يضبف الى رأس المال اجرة القصار والصباغ والطراز والفتل و اجرة حل الطعام) الفتل هو ما يصنعونه في الحراف النباب بحرير اوكنان و بجوز ان يضيف ايصا اجرة الخياط والفسال والشمسار وهو الدلال واجرة سائق الغنم منمكان المسكان ولآ بضيف اجرة راعى الغنم ويضم نفقت الرقيق وكسبوتهم وعلف ألحيوان بالمروف فان اسرف فيد يضم قدر المعروف دون الزيادة ولاتضم نفقته على نفسه في سغره ولا ما اتفق على الرقيق في تعليم على وفي تعليم القرأن ولا احرة البيطار والختان والرائض وجعل الآبق والمغدا فيالجنساية و اجرة البيت الذي يحفظ فيد ولو انتستزى د سياجة فباحثت عنده ثلثين ، بيضة فبساع البيض بدرهم ثم اراد ان ببيع الدجاجة مرابحة انكان انفق عليها مثل ثمن البيض حازله أن يضيف ما أنفق عليها لأنه جمل ممن البيض عوضا عا أنفق وأن لم ينمق عليها لا يجوز بيمها مرابحة (قوله ويقول قامعلى بكذا ولا يقول اشتربته بكذا) لئلا یکون کاذبا ولوانستری سلمة بدراهم جیاد فرضی البایع باخذ از یوف علیها جاز له ان بيعها مرابحة على الجياد (قوله واذا اطلع المشترى على خيانة فىالمرابحة فهو بالخيار عند ابى حنيفة ان شاء اخذ. بجميع الثمن وان شاء رد.) يعنى اذا كان بحال بحتمل انسخ والالحلاع على الخيانة اما باقرار البابع او بالبينة او بنكوله عن اليين وانما اخذه بجميع الثمن لأن الخيانة في المرابحة لانخرج العند عن موضوعه ولم يرض البايع بخروج الْمِيمَ من بده الا بجملة سماها من أنثمن فلا يخرج باقل منها (فحوله واذا اطلع على خيانة فَيَالْتُولِيةُ اسْفَطَهَا مِنَ النَّمَنُ ﴾ لأن الخيسانة في التولية تخرج العقد عن موضَّوعه لافهما دخلا في عقد التولية فلوبقينا الحيانة كان عقد مرايحة وذلك ضد ما قصداه ولانه لو لم يحط الخيانة في التولية لا تبقى تولية وفي المرابحة اذا لم تحط تبتى مرابحة وان كان يتفاوت

الربح فلا يتغير عن موضعه فلو هلك المبيع قبل ان يرده اوحدث فيه مايمنع الفسيخ يلزمه جي الثمن (غُولُه وقال ابو يوسف يجط فيها) قباسا على التولية (قو له وقال محد لا يحط فهما وله الحيار) لانه لم يرض بخروج المبسع من ملكه الا بجملة سماها فلا يخرج باقل سُها فانشاء اخذ وإن شاء ترك وصورة الخيانة في المرامحة و التولية إنه إذا اشترى ثوباً تسعة و قبضه ثم قال لا خر اشتريته بعشرة فوليتك بما اشستريته اوباعد مرابحة عشرة باحد عشر قال ابو يوسف فبهما ليس للمشترى خيار ويلزمه البيع ولكن يرجع فيالتولية بالخيانة وهي درهم وفي المرابحة بالخيانة وحصتها من الرجح وهي درهم وعشر درهم وقال مجد فيهما جيعًا المشسترى بالخيار ان شاء رضى به مجتميع الثمن وان شاء رده وهذا اذاكان المعتود عليه محلا للفسيخ والابطل خياره ولزمه جيسع ألثمن وبابو حنيفة فرق بينهما ظال في المرابحة مشـل قول محمد و في النوليــة مثل قول ابي يوســف وبيان الحط في الرابحة اذا باع ثوبا بعشرة على ربح خسة ثم ظهر أنه انستراه غانية بأنه بحط قدر الخيانة منالاصل وهو الخس و ذلك درهمان و ما كابي من الربح و هو درهم فيسأخذ التسوب باثني عشر درهما و لو اشستري سسلمة بمن لا تجوز شسهادته له من الوالدين والمولودن والزوجة لم بجزله ان بيمه مرابحة غند الىحنيفة حتى بين لانه يلحفه تعمة في ذلك لا له قد جعل مال كل واحد منهما كمال صاحبت و لانه يحابهم فصار كالشراء من عبده وقال ابو یوسف و محمد له ذلك من غیر بیان و اجعوا آنه لو انستری من مكاتبه اومدره او عبسده المأذون سواءكان عليه دن اولا اويماليكه اشستروا منه كأنه لاميعه مرابحة حتى بين وان اشترى من مضار به او انسترى مضاربه منسد نانه بعيعه مرابحة على أقل النمسين وحصة المضارب من الريح نعو ان يكون من المصسارب عشرة دراهم بالنصف ناشتري بها ثوبا بعتمرة وباعد من رب المال بخمسة عشر ناته يبيعه مراعمة باثني عشر و نصف ای باقل الثمنین و هو عشرة و حصته من الربح و ذلك درهمان و نصف ولواشري بسيئة ليس له ان يبعه مراعة حتى بين ﴿ قُو لِهُ وَمِنَ اشْرَى شَبِيًّا مَا يَعْلُ ويحول لم يجزله بعد حتى يقبضه) مناسبة هذه المثلة بالراعمة والتولية ان المراعمة انما تصح بعض التبض ولاتصح قبله وقيد بقوله لم يجز يعه ولم يقل لم يجز أن يتصبرف فيه ليقم المسئلة على الاتفاق نان عند محمد يجوز الهبة والصدقة والرهن قبل القبض فيما يغل و يحول فكان عدم جواز البيسم على الاتفاق كذا في النهاية و الاعارة و المرامحة والتولية لانحوز بالاتفاق و اما الوصية و العنق والتسدير واقراره بانها ام ولده بحوز قبل القبض بالاتفاق وفي الكِتابة بحتمل ان يقال لا تجوز لانها عند مبادلة كالبيع ويحتمل ان يقال تجوز لانها اوسع من البيع جوازا وان زوج جاريته قبل التبض جاز ولوجمل المقول اجرة فتصرف الموجر فيها قبلالقبض لايجوز كال ألجندي اذا اشترى منقولا لايحوز بعه قبل القبض لامن بايعه و لا من غيره فان باعد فالبيع النساني باطل والبيع الاول على

حاله جائز ولوباعه مزالبايع فقبله لايصيخ البيع ولايبطلالبيع الاول ولووهبه مزالبابع فقبله بطل الببع ويكون بمنزلة الاقالة وآن لم بقبسل الهبة بطلت والببع صجيح على حاله (قُولُه ويجوز بيع العقار قبلُ القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف) لان العقار في محل قبصه فلم يحتج الى تجديد قبض كما لواشترى شيئا في يد نفسمه وكان عبوضا في يده على وجه مضمون كالغصب ونحوه اما اداكان منبوضا على وجه الامانة كالمارية ونحوها فلا بد من تجدّيدالقبض (قُولَ وقال محمد لا يجوز بيع العقار قبل القبض) اعتبار ابالمنقول : وصار كالاجارة والاجارة لانجوز قبل القبض اجماعاً على ^{الصحي}ح (**قول ومن اش**رى ا منه ان يعيمه ولا يتصرف فيه ولا يأكله حتى يعيد الكل والوزن فيه) لان الني صلى الله ولانه يحقسُل انرزيد على المشروط وذلك للبايع والتصرف في مال الغير حرام بخلاف مااذا باعد مجازفة لأن الزيادة له ولا معتبر بكيل آلبايع قبل البيع وانكان بحضرة المشترى لانه ليس صاع البايع والمشسرى وهو الشرط ولايكيله بعد البيع بغيبة المشسرى لان الكيل مزباب التسليم ولاتسليم الا بحضرته وانكاله البايع بعد آلبيع بحضرة المشترى قد قيل لايكني فيه لظماهر الحديث لانه اعتبرصاعين والصحيح انه بكتني به لان المبيع صار معلوماً بكيل واحد قال في النهاية في هذه المسئلة قيود بقّع بها احتراز عن سسائل اخر قيد بالشراء لانه اذا ملك مكيلا اوموزونا بالهبة او بالمراث او بالوصية حاز له ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل التكيل والوزن وقيد بكون المكيل والموزون مبيما لانه اذاكان ثمنــا بجوز التصرف فيه وقبد بكونه مكايلة حتى لوباعه مجازفة حاز التصرف فيه قبل الكيل وقوله فأكتاله اواتزنه أىكال لنفسه ووزن لنفسسه ثم باعد مكايلة اي ثم باع المشزى بشرط الكيل ايضا مااشزاء بشرط الكيل وقوله لميجز للشترى منه اىلميجز للشترى الثاني منالمشترى الاول ان يبيعه حتى بعيم الكيل لنفسه كماكان ذلك الحكرفي حق المشتري الاول فان اكتاله لنفسه حين اشتراء لميكف ذلك للشتري الثاني وانكان تحضرة المشترى الثاني لانه لامد من كيلين (فقو له والتصرف في الثمن قبل التبض عائز) وكذا مجوز التصرف فيالمهر ومدل الخلع وبدل العتق على مال وبدل الصلح عندم ألعمد قبل قبضد وقد قال الطحاوي انالقرض لا بحوز النصرف فيد قِبل قبضه وهو ليس بصحيح (قَوَلَهُ ويجوز للشترى ان يزيد البسايع في الثمن ويجوز للبايع ان يزيد في المبيع) وقال زَفر لايلحق ذلك بالعقد و يكون هبة سنداة ان قبضهــا صحت وان لم يقبضها بطلت لنـــا ان العقد 🧗 فى ملكهما بدليل جواز الضمخ فيه فجساز الحاق الزيادة بهكمال العقد ولان الببع قديقع على حارية فتلد قبل القبض فيدخل ولدها في البيم واذا حاز الحاق الزيادة بغير راض ال من طريق الحكم فلان يجوز مع التراضي اولا نان زيد في المبيع مالا يجوز يعه ولا يجوز 📗

الشراءيه فقبلااتخر انفسخ العقد عندابي حنيفة وقالا الزيادة باطلة والعقسد بحاله وان زاد في الثمن بعد هلاك المبيع أوبعد عتقه أو تدبيره أواسستيلاد الامة جاز عند أبي حنيفة وحندهما لايجوز الزيادة وحكى هذا الخلاف اذازاد فىمهر امرأته بعد موتها عنده يجوز وعندهما لايجوز وفىالهداية لانصيح الزيادة بعد هلاك المبيع فىظاهر الزواية لانالمبيع لم يبق على حالة يصم الاعتباض عنه يعنى بذلك الزيادة في ألثمن أما الزيادة في المبيع بعد هَلَاكُ الْمِبْعُ فَقِي الْمُعَالَى بِجُورُ بِخَلَافَ الزيادة فِي الثَّمْنُ (فَحُولُهُ وَبِجُورُ ان بِحَطَّ مَن الثَّمْنُ) ولموحط بعد هلاك المعتود عليه اجاعا (قوله وينعلق الاستحقاق بجميع ذلك) بعني ان الزيادة تلتحق بالمزيد عليه فتصير مع المزيد عليه عوضًا لما يقابلها من المعقود عليه فجعل كان العقد من الاعداء اورد عليهما وليانه في مسائل منها اذا اشترى عشرة اثواب بمائة درهم فزاد البابع بعد العقد ثوبا آخرتم اطلع المشترى على عيب في احد التياب انكان قبل المبض فالمشترى بالخيار انشاء فسيخ البيع فيجيعها وان شداء رضي بها وان كان بعد القبض فله رد المعيب من الثمن وان كانت الزيادة هي المعيبة وكذا المشترى لوزاد البابع دراهم فاستحق كلها فللمشترى انيرجع عليه بمائة وعشرة كذا فيالينابيع ومنهاان الثنيع يستمنى الشففة بمابق بعد الحطوكذا المرابحة والتولية على الكل في الزيادة وعلى الباقي فيالحط ومنهسا اذا اشترى عبدا بمائة ثم زاده المشترى رطلا منخبر فقبله البايع صحت الزيادة ويلتحق باصل العقد فيفسد البيع عند ابى حنيفة وعندهما لايصمح الزيادة ولا يغسد البيع (قوله ومن باع بثن حال ثم اجله اجلا معلوماً صار مؤجلا) لان النمن حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من هو عليه الاترى آنه يملك ابراه مطلقا فكذا موقتاوهذا كتمن البيامات وبدله المسمتهلكات لان هذه الديون يجوز ان تثبت مؤجلة ابتداء فجاز ان بطرأ عليهما الاجل بخلاف القرض وان اجلهما الى اجل مجهول انكانت الجهالة متفاحشة كهبوب الرياح ونزول المطر وقدوم فلان منسفره والى الميسرة فالتأجيل باطل وألثمن حال وانكانت منقاربة كالحصاد والدياس والنيروز والمهرجان وقدوم الحاج صمح التأجيل عنزلة الكفالة ومن مات وعليه سااودين سواه الى اجل حل ماهليدوالاصل انموت من عليد الدين يبطل الاجل لان الاجل من حقد وقد بطل بموته وموت من له الدين لايبطل الاجل لان الاجل منحق المطلوب وهو حي وليس لورثته ان يطسالبوه قبل الاجل (فولد وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا الا القرض فان تأجيله لابصيم) لانه اصطناع معروف وفي جواز تأجيله جبرعلي اصطنساع المعروف ولانه أعارة وصلة في الابتداء حتى تصبح بلفط الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالصبي والوصى ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لايلزم التأجيل فيه اي بن أجله ابطاله كما في الاعارة اذلا اجبار في التبرع وعلى أعتب ار الانتهاء لابصح تأجيله لانه يصير ببع النراهم بالدراهم نسيئة وهو رآبا

﴿ باب الربا ﴾

الربا في اللغة هو الزيادة وفي الشرح عبارة عن عقد فاسسد بصغة سواءكان هناك زيادة اولا الاثرى انبيع الدراهم بالدراهم نسسيئة ربا وليس فيه زيادة والربا حرام بالكتاب والسنة اما الكتاب تقوله تعالى وحرم الربا واما السنة فقوله صلىائله عليه وسلم اكل مرهم واحد من ربا اشد من ثلث وثلثين زنية يزنيها الرجل ومن نبت لجمه منحرام فالنار اولى به وقال ابن مسمود آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده اذا علوا به ملعونون على لسبان مجمد صلى الله عليه ومسلم الى يوم القيمة كذا فيالنهاية (قال رجمالله الربا محرم فى كل مكيل وموزون بيع بجنسه متفاضلا) سواء كان مأكولا اوغير مأكول (قولد والعلة الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس) ويقال القدر مع الجنس وهو أشمل لانه يتناول الكيل والوزن معا يخلاف لفظ الكيل فانه لايتناول الوزن ولفظ الوزن لايتناول الكيل واما لفظ القدر فيشملهما معا وقال الشنافعي العلة الطع مع الجنس في المعطومات والثمنية في الانجان وقال مالك الاقتيسات والادخار مع الجنس وفائدته فيمن باع قفيز نورة بقفيرين نورة لايجوز عندنا لوجود الكيل مع الجنس وعند الشافعي بجوز لعدم الطم وكذا يجوز بيع بطيخة ببطيختين وبيصنة ببيضتين وحفنة بحفنتين عندنا لعسدم الكيل ولأ بجوز عنده لوجود الطم قال فىالهداية ومادون نصف صاع فيحكم الحفنة لانهلاتقدير في الشرع بما دونه حتى لوباع خس حفنات من الحنطة بست حفنات منها وهما لا يلغان حدنصف الصاع جاز البيع ولوباع حفنة بقفير لايجوز كذا فىالنهاية قال لانه اذاكان احدالب دلين لايبلغ حد نصف صاع والآخر يبلغه او يزيد عليمه فبيع احدهما بالآخر لايجوز وكذا ما يدخل تحت الوزن كالحديد والرصاص فأن الربا يثبت فيه عندنا لوجود القدر وهو الوزن والجنس وعنده لايثبت لعسدم الطم والثمنية والجنس بانفراده يحرم النسساء عندنا وقال الشافعي لايحرم بيانه اذاباع هرو يا بهروى أو مرويا بمروى فسسيئة لايجوز عنمدنا وعنده بجوز وكذا اذاباع شاة بشاة نسميتة لايجوز عندنا وعنده يجوز وكذا لذاياع عبدا بعبد الى اجل لايجوز لوجود الجنسية وهي بانفرادها تحرم النسساء واجعوا على انالنعاضل محل (قوله واذا بع المكبل اوالموزون بجنسه مثلا بمثل جاز البيع وان تفساضلا لم يجز) لان الفضل ربا لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلا عثل والغضل ربا والشعير بالشعير مثلا بمثل والملح بالملح مثلا بمثل والتمر بالتمر مثلا بمثل والذهب بالذهب مثلا تمشل يدا بيد والفضل ربا والفضة بالقصة مثلا بمشسل يدابيد والفصل ربا و بروى مثل بمثل بالرفع على معنى بيع التمر بالتمر مثل ممثــل وبالنصب على معنى بيعوا التمر بالتمر مثلا بمثسل ولو تبايعا صبرة طعام بصبرة طعمام مجازفة ثم كيلتا بعد ذلك فكالنا متساؤكين لمبخر العند وقال زفر يجوز لانه قدوجدت المماثلة ولنا انالمعتبر لجواز العقد

العلم بالمساواة عند العُقد فاذا لم يعلم ذلك كان التسساوي معدوما أوموهوما فيما بني أمره على الاحتياط فلا يجوز (قوله ولا يجوز بع الجيند بالردى بما فيذ الربا الاعتلا بيثل) لان الجودة اذالاقت جنسها فيا يثبت فيه الربا لاقية لها ﴿ قُو لِهِ واذا عدم الوصفان الجنس والمني المضموم اليد حل التفاضل والنسساء) لعدم العلة المحرمة والمراد بالمني المضموم البع هو الكيل في الحنطة والوزن في القضة يعني القسدر اما الكيل اوالوزن وهذا كالهروي بالمروى والجوز بالسيض لعدم العلتين والنساء بالمد التأخير (في له واذا وجدا حرم التفاضل والنساء) لوجود العلة مثل الحنطة بالحنطة والقضة بالقضة لاته وجد الجنس والمني المضموم اليه (قوله و اذا وجد احدهما و عدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء) مثل الحنطة بالكثير والفضة بالذهب لتوله عليه السلام اذا اختلف النومان فبيعواكيف شتم يدا ببد ولاخير فبه نسسيئة واعلم ان الحنطة والشعير جنسان يجوزبغ احدهما بالآخر متفاضلا وقال مالك هما جنس واحد وتمار الخيل كلهسا جنس واحدوان اختلف الوانها وأسمساؤها كالبرنى والمعلق والدقل فلا يجوز التفاضل فيها لقوله عليه السلام ألثمر بالثمر مثلا مثل وهو عام ونمار البكروم كلها جنس واحدوان اختلف اوصافها لأن اسم العنب يقم عليهما والزبيب جنس وإحدوان اختلفت اوصافه وبلدانه والحنطة كلهسا جنس واحد وان اختلفت اوصافها واذابيع ألثمر بازيب اوازبيب بالحنطة اوالثمر بالمذرة يجوز متفاضلا بعد ان يكون عينا بعين ولا يجوز نسيئة لان الكيل جعهما ولحوم الغنم كلها جنس واحد ضأنها ومعزها والنجمة والنيس فلو باع لحم الشاة يشحمها اواليتها أوبصوفها يجوز متفاضلا ولا يجوز تسسيئة لان الوزن جمهما ولايجوز بع غزل القطن بالقطن متساويا لان القطن ينقص اذاغزل فهو كالدقيق بالحنطة (قول وكل شي نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم النفاضل فيــه كيلا فهو مكيل ابدا او ان نرك الناس الكيل فيه مثل الحنطة و الشــمير والتمر والملم) لانالنمن اقوى منالعرف والاقوى لايتزك بالادنى ضلى هذا اذا بأح الحنطة " يجنسها متساوية وزنا اوالقضة بجنسها متاثلا كيلالايجوز عندابي حنيفة ومحدوان تعارفوا ذلك لتوهم الفضل على ماهو الميار فيدكما اذا باعه مجازفة الآانه يجوز السلم في الحنطة ونحوها وزنا لوجود السسلم فىعلوم ولان المسسلم فيه لايعتبرفيه المماثلة وانما يعتبر فيه الاعلام على وجه لابيق بينهما منازعة فىالتسمليم وذلك يحصل بذكر الوزن كما يحصل بذكر الكيل (قو له وكل شئ نص على تحريمه وزنا فهو موزون ابدا وان ترك الناس الوزن فيمه مثل الذهب والقضة) حتى لو باغ النصنة و الذهب باشالهماكيلا لايجوز وعن ابى يوسف انه يجوز (قول، وما لم ينص عليه فهو مجول على عادات النساس) لانها دلالة ظاهرة (قو ل وعقد الصرف ماوقع على جنس الاثمان يعتبرقبضه و قبض عوضدفي المِيلس) لقوله عليه السلام القصّة بالفضة هاؤها، ومعناه يدا بيد اي جُذُ والقصر

فيد خطاء (قُولِه وما سواه بما فيه الربا يعتبر فيه التعيين ولايعتبر فيه التقابض) وهذا كن باع حنطة محنطة باعيانهما اوشميرا بشمير نان التفايض في المجلس لايعتبر فعهما ولا يضرهما الافتراق من المجلس قبل التقابض و مقبض كل واحد منهما ما اشتراه في اي وقت شاء مخلاف الصرف وهذا اذا كانا عينين اما اذاكان احدهما دينا والآخر عينا انكان المعين هوالمبسِع جاز ولابد من احضار الدين والمتبض فيالمجلس قبل الافتراق بادانهما لان ماكان دينا لاينعين الابالقبض ولوقبض الدين منهما ثم تفرقا حاز سواء قبض العين اولا واذا حكان الدين هو البيع لم بجز وان احضره في المجلس كما اذا قال اشتريت منك قبيره حنطمة جيدة بهذا التغير نانه لايجوز وان قبض الدين فيالمجلس لانه جمل إ الدين مبيعا فعسار بايعا ما ليس عنده ومعرفة ألثمن من المبيسع يدخون حرف البساء فيه (قول يحوز يم الحنطة بالدقيق ولا بالسبويق) لامتفاضلا ولامتسباويا لان الحنطة دقيقها وسويقها جنس واحدناذا باع الحنطة بالدقيق صاركا أنه باع دقيقا بدقيق وزيادة لأن الدقيق فيالحنطسة مجتم ناذا فرقت اجزأه بالطمن زاد وعلى هذا لايجوز بهم الجنطة المقلوة بغير المقلوة يقال مفلوة ومقلية لغتان فصيحتان وبجوز بهم الدقيق بالدقبق اذا تساويا في النعومة ولا يجوز بيم الدقبق بالسويق عند ابي حنيفة لامتفاضلا ولا متساويا لانه لايجوز بيم الحنطة المقلوة بالحنطسة غير المقلوة ولا بيم السويق بالحنطة فكذا بيم اجزائهما لغيام المجانسية منوجه يمني آنه لامجانسية بين الحنطة والسويق صورة فعرفنا المجانسية باعتبار مافي الضمن والذي في ضمن الحنطة " دقيق فتبتت المجانسة بين الدقيق والسويق والحنطة باعتبار مافى الضمن قبل الطحزوقال ابو يومف ومحد يجوز بيع الدقبق بالسوبق لانهما جنمان باختلاف القصد لانه يقصد بالدقيق اتفاذ المبر والعصايد ولايحصل شئ من ذلك بالسوبق وانما هو بلث بالسمن والعسل فيؤكل كذلك قلنا معتلم المتصود وهوالتغدى يشعلهما فلابالى بفوات البعش كالمثلوة مع غيرالفلوة والعلكة بالسوسة بكسر الواو والعلكة الجيدة يغال حنطة علكة اى جيدة تخدد كالعلك من غير انفطاع منجو دنها ولينها والمسوسة التي اكلها السوس لاتعطم للزايمة ولايوجب ذلك اختلاف الجنس فكذا الدقبق مع الســوبق وبجوز ببع الحنطة أأتتيسلة بالحنطة الخفيفة لان المعقود عليه حنطة دون الدقيق وهمساعل اصل خلقتهما و قد استویا فی الکیل فلهذا جاز (فخو له و یجوز بیم الکم بالحیوان عند ایی حنيفة وابي يوسف وقال محد لا يجوز الاعلى وجد الاعتبار) وهذا اذا كان اللم والحيوان منجنس واحدكا اذا باع لحم الشاة اما اذاكانا جنسين مختلفين ان باع لحم البقر بالشساة وما اشبهه بجوز بالاتفاق كيف ماكان من غير اعتبار الكثرة والغَّلة ومعني الاعتبار هو ان يكون اللم اكثر من اللم الذى في المشاة ليكون اللم يجنئسه من لجم الشاة والباقى بمقابلة الرأس والجلسد والاكارع وان لم يكن كذلك ينحقق الربا منحبث زيادة الاكارع

والرأس والجلد ومنحبث زيادة اللحم وجدقولهما آنه باع الموزون بما ليس بموزون لان الحيوان لايوزن عادة واما اذاكانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة واشتراها بلحم شاة نانه لايجوز الاعلى وجه الاعتسار فيقولهم جيعا بان يكون اللحم المقصول آكثر وأراد بغير المسلوخة غيرمفصولة عنالسقط وان اشترى شاة حية بشاة مذبوحة بجوز اجاعا اما عندهما فلا يشكل لانها لو اشتراها بلحم بجوزكيف ماكان فكذا اذا اشتراها مذبوحة واما عند محمد انمايجوز لانه لحم بلحم وزيادة اللحم فى احدهما مع سقطه بازاء سقط الأخرى فلايؤدى الى الربا (قول و بجوز بيع الرطب بالنمى مثلا بمثل عند ابى حنيفة) لان الرطب تمر لانالنبي صلى الله عليه وسلم قال حين اهدى اليه رطب من خير اوكل تمر خير هكذا سماء تمرا وبيع الثمر بمثله متسناويا جائز وعندهما لايجوز لانالنبي عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمرُّ فتال اينقص ادا جف فتيل نم قال فلا اذا قال في النهاية تأويل الحديث انه قبل ان السائل كان وصيا ليتيم فلم ير النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك التصرف منفعة اليتيم باعتبار النقصان عنسد الجغاف فمنع الوصى منه على طريق الانسماق لاعلى طريق فساد العقد فان قيل لوكان الرطب تمرآ ينبغي ان يحنث اذا حلف لايأكل رطبا فاكل تمرآ قلنا مبنى الايمان على العرف والعادة و في العرف الرطب غير التمر و بيع الرطب بالرطب جائز بالاجاع ممّائلاكذا في الجندي وفي شرحه انمايجوز هند ابي حنيفة اماعندهما فلايجوز وكذا بع البسر بالرطب يجوز عنده وعنسدهما لايحوز ولوباع البسر بالترمتفاضلالان البسرتمر (قو له وكذلك العنب بالزبيب) يعني اله يجوز بيعه مثلاً بمثل على الحلاف يجوز عنمد ابي حنيفة وعندهما لايجوز وقيسل لايجوز بالانفاق اعتبارا بالحنطة القليمة بغير المقلية كذا فىالهداية والفرق لابى حنيفة بين التمر بالرطب وبين العنب بالزبيب علىهذه الرواية ان النص ورد باطلاق لفظ التمر على الرطب فىقوله عليه السلام اوكل ممر خبير هكذا ولم يرد باطلاق اسم الزبيب على العنب فافترةاكذا فى النهاية (قول ولا يجوز بيع الزبتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثرىما فى الزيتون والسمسم فيكون الدهن عثله والريادة بالتجيرة) ولاخير فيذلك نسيتة الشيرج السليط والتجيرة العصارة وان لم بعسلم مقدار مافيه لايجوز لاحتمال الربا وكذا يجوز بدهنه واللبن بسمنسة والعنب بمصيره وألتمر بدبسه واختلفوا فيالقطن بغزله فذكر فيالذخيرة لايجوز بيع غزل القطن بالقطن متساويا لان القطن يغص بالغزل وهو نظير الحنطة مع الدقيق وفي فتاوي قاضي خان لايجوز يع الغزل بالقطن الامتساويا لان اصلهما واحدوكلا هما موزون كذا في النهابة و بسع الغزل بالثوب جائز على كلحال قال فيهالهــداية والمكر باس بالقطن بجوزكيفٌ ماكان بالاجاع (فول وبجوز بيع اللحمان المختلفة بعضا ببعض متفاضلا) بعني لحمالبقر بلحم الابل وبلحم الغنم امالحم البقر والحواميس جنس واحدوكذا المزمع الضأن والبخت مع العراب لايجوز فيه التفاضل لانه جنس واحدو ان اختلفت الوافها (قوله وكذلك

البان البقر والغنم) لانها فروع من احتواد هي اجناس فكانت اجناســا والالية واللمم جنسان وشيم البطن والالية جنسان (فو له وخل الدقل مخل العنب) للاختلاف بين اصليهما فجاز بيع احدهما بالآخر متفاضلا ولايجوز نسسيئة لانه جعهما قدر واحد وهوالكيل والوزنُّ كذا فىالنهاية (قول وبجوز بيع الخبر بالحنطة والدقيق متفاضلا) لان الخبر بالصنعة خرج من اصله لانه دخل في العدو الوزن والحنطة مكيسلة وهذا اذا كانا نقدين اوكانت الحنطة نسسيئة اما اذاكان الخبز نسيئة قال ابو يوسسف يجوز ايضا وعليه الفتوى ولاخير فياستقراض الخيز عددا عند ابي حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والحباز والتنور والنقدم والنأخر يعني فيارل التنور وآخره وعند مجديجوز بهما لتعامل الناس له وعند ابي يوسف بجوز وزنا ولا يجوز عددا للتفاوت في آحاد، قال محد ثلث من الدناءة اقرَّاضُ الخبرُ وزنا والجلوس على باب الحام والنظر في مرآة الجام (قو له ولا رما بين المولى وعبده) لان العبد وما في يده ملك للولى ومعناه اذاككان مأذونا ولم يكن مديونا فأن كان مديونا لايجوز لان مافيده ليس بملك للولى عندابي حنيفة وعندهما تعلق به حق الغرماء فصار كالاجني فينحقق الرباكما يتحقق بينه وبين مكاتبه (فوله ولايين المسلم والحربي في دار الحرب) هذا قولهما وقال ابو يوسىف يثبت بينهما الربا في دار الحرب لانه معنى محظور فيدار الاسلام فكان محظورا في دار الحرب كالزناء والمسرقة ولهما ان المسلم اذا دخل اليم بغير امان يجوز له اخذ مال الحربي بغير طبية تفسه فاذا اخذه على هذا الوجد بطبية نفسمكان اولى بالجواز واذا دخل اليم بامان فاموالهم مباحة في الاصل الاماخطره الامان وقد خطر عليه الامان ان لا يأخذ ماله الا بطيبة نفسه واذا سلم اليه ماله على هذا الوجه قدطابت نفسه فوجب ان مجوز وكذا اذا دخل الهم مسلم بامان فباع من مسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر البساحاز الربامعه عند ابي حنيفة وقال أبو يوسف ومحد لايجوز لانهما مسلمان فلا يجوز بينهما الرباكما لوكانا في دارنا ولابي حنيفة ان مال المسلم في دار الحرب اذا لم بهاجر اليسا باق على حكم مالهم الاترى انه اذا اتلف متلف لم يضمن واما اذا هاجر الیسا ثم عاد الی دارهم لم بجوز الربا معه لانه قد احرز ماله بدارنا فصار کاهل دار الأسسلام

🏘 باب الاستبراء 🏘 ·

هذا باب لم يذكره الشيخ وهو لايستغنى عنه فنقول الاستبراعلى وجهين مستحب وواجب فالمستحب استبراء البايع فنقول اذاكان فالمستحب استبراء المشترى اما استبراء البايع فنقول اذاكان للرجل جارية يطاؤها وارادان يخرجها عن ملكه و يملكها غيره فالمستحب له ان لايفعل ذلك حتى يستبريها بحيضة بعد وطئه حتى يعسلم فراغ رحها من الولد وكذا اذا اراد ان يزوجها وهى امة اومدبرة او ام ولد فالمستحب ان لا يفعل حتى يستبريها بحيضة بعد

وطئه فان زوجها بعدذلك الاستبراء اوقبلالاستبراء فللزوج انيطأها بلااستبراء وامآ استبراء المشمقري فالاصل فيوجوبه قوله عليه السلام في سبايا اوطاس لاتوطأ حامل حتى تضم ولاحايل حتى تستبرئ محيضة فوجب على كل منطك سارية انلامتر بها حتى يستبرثها يحيضة سواه ملكها بالبيع اوبالهبة او بالصدقة اوبالوصية اوبا لميراث اوبالخلع اوبالكتابة اودفعت اليه بجناية جنتها وسواء حصل له الملك من امرأة اومن صغير باعها عليه الو اوجده اووصيداواشتراها بمن لامحلله وطثها وكذا اذاكانت بكرا لمتوطأ قطفهو سواه في وجوب الاستراء لانسبيه استحداث الملك وقدحصل له نان كانت الامة بمن تغييض استرآءها عيضة وانكانت بمزلاتحيض استبرآءها بشهروانكانت حاملا فبوضع الحمل ولايجترئ بالحيضة التي استرأها في اثنائها ولابالحيضة التي حاضتها بعدالشراء اوغيره قبل القبض ولابالولادة الحاصلة قبل القبض لان السبب استعداث الملك والبدؤ الخكر لايسبق السبب وقال ايويوسف تجزيه الحبضة قبلالقبض فيالشراء والميراث والوصية وليسله فيمدة الاستبراء أن يقبلها ولايسها لشهوة ولاينظر الى فرجها لشهوة ولايعانقها حتى يستبرئها لان هذه الانسياء مندواعي الجاع والشئ اذا حرم حرم بدواعيه الا ترى ان المظاهر تحرم عليه امرأته وطئا وأستمناعا ولان الاستبراء لمالم يكن مناذىحرمالوطئ ودواعبه كالعدة وليسكذلك الحبض لانه يمنع الوطئ لاجل الاذي وذلك لايوجه في القبلة واللمس ولوطك من الجارية نصفها وحاضت ثم ملك النصف الباقى لايجزئ يتلك الحيضة وعليه انبسستبرئها يحيضة اخرى واذاكان الاستبراء بوضع الحيل فوضعت حل له ان يستمنع منها بماســوى الجماع مادامت فىالنفاس كما قلنا فىالحاتمن أواذا البسترى جارية شراء تآسسدا وقبضها لميطأها وان حاضت نان اشتراحا بعد ذلك شراء صفيحا وقدكانت حاضت معد لم يعتد بتلك الحيصة فان فسخ القاضي البيع بينهما فيالبيع الفاسد وردها على البايع وجب علىالبايع الاستبراء لان البيع القاسد يملك به اذا اتصل به النبض ويحرم الوطئ على المشترى لحقاقة تعالى فاذا عادت الى البايع وجب عليه الاستبراء كن باع جارية على رجل هي اخته من الرضاعة ثم عادت الى البايع فانه يجب عليه استبراؤها كذلك هذا ولو اشترى سارية وهيمن نوات الحبض فلم تحض فعند ابي حنيفة وابي يوسنف لايطأها حتى تمضي عليها مدة لوكانت حاملا لظهر الحل وذهك ثلثة اشهر فا زاد لان الحامل اذا مصنت عليها مدة ظهرت علامات حلها بانفاخ جوفها اوبزول لينها فاذا مضت هذه المدة ولم تين بها حل فالظاهر انها غر حامل فصاركالو استبرأها محيضة وقال مجد لايطأها حتى عضى عليها شهران وحسة ايام وقال زفرحتي تمضي عليها سنتان ولو اشترى حارية لها زوج فتبضها وطلقها زوجها قبل الدخول بها فلا استبراء عليه واذا حاضت الجارية عند المتسترى ثم وجديها عيبا فردها على البايع لم يقربها البايع حتى تحيض حيضة سواء كان الرد بقضاء اورضاء لان الر د بالميب في حكم بع ثان كالاقالة ولو اقاله لم يجز له ان يطأها حتى يستبرأها كذلك

هذا ولا بأس بالاختيار لاسقاط الاستبراء عند ابى يوسف وقال مجد يكره والمأخوذ به قول ابى يوسف فيما اذا علم ان البايع لم يقر بها فى طهرها ذات وقال مجد فيما اذا قربها والحيلة فيما اذا لم يكن تحت المشترى حرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم بشتريها قال الامام ظهير الدين يتزوجها وبدخل بها ثم يشتريها اما اذا اشتراها قبل الدخول فلا وان كان تحته حرة ظليلة ان يزوجها البايع قبل الشراء او المشترى قبل القبض بمن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلق الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لم يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبرا وان وجود السبب كذا في الهداية وفي الجندى الحيلة ان يزوجها البايع قبسل البيع من رجل ليس تحت ه حرة في الهداية وفي الجندى بغير استبراء وان طلقها الزوج قبل القبض ثم يعنفها المشترى بغير استبراء وان طلقها الزوج قبل القبض ثم قبضها المشترى لاتحل له حتى يستبرتها

مِ باب السلم ﴾

لما ذكر انواع البيوع التي لايشترط فيها قبض العوضين او احدهما فيالمجلس بق منهما النوعان اللذان احدهما بشترط فيه قبض احد العو ضبن فيالجلس وهو السها والثاني يشترط فيد قبض العوضين جيعا في الجملس وهو الصرف فشرع في بانهما ثم قدم التعد الذي بشسترط فيه قبض احد البدلين على الذي يشسترط فيه قبض البدلين لان الترقي اتمايكون من الاقل الى الاكثر فان الواحد قبل الاثنين (قال رجه الله السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدودات التي لاتفاوت كالجوز والبيض) المراد بالموزونات غيرالنقدين لإنهما انمان والمسلم فيه لايكون الامتمنا المكيلات مثل الحنطة والشعير والدرة والدخن والارز وغيرذتك فان اعلم قدره بالوزن جاز والموزونات كالحسده والصغر والزعفران وغير ذلك والمعدودات التي لاتغاوت كالجوز والبيض بجوز السسلم فيها عندنا والصغير والكبير فبهاسوا باصطلاح الناس على اهدار التفاوت فبها بخلاف البطيخ والتشاء والرمان لتفاوت اساده الاثرى انه لايقال هذه البيضة بكذا وكذا وكذا الجوز وقال زفر لايجوز السلم فيالبيض والجوز واما بيض النعام قند روى عن ابي حنيفة آنه لايجوز الســــا فيه لاتهُ يتفاوت (قو له والمذروعات) لانه مكن ضبطها بذكر الذراع وهو التساب فلا له من ذكر صفة الثوب وطوله وعرضه ودرعه بران كان بماجرت العادة ببيعه وزنا كالحرر فلابد منذكر وزنه مع ذلك (قوله ولا يجوز السل في الحيوان ولا في اطرافه) يعني الرؤس والاكارع التفاوت لانه عددي متفاوت لامقدارله ولاينصبط بالصفة ويتفاوت بالسمن والهزال والممن والنوع وشدة العدو والهملجة وهو سيرسهل للبرادين وقديمد فرسين مستويين فيالسزوالصفة ثميشتري احدهما باضعاف مايشري به الأسخر لتفاوت بينهما في المعاني الباطنة وهذا ايضا فيهبى آدم لايخني فانالعبدين والامتين يتساويان سنا وصفة ويختلفان فيالعقل

والاخسلاق والمرؤة (قول، ولا في الجلود عدما) لانهسا لاتنضبط بالصفة ولا تو زُن عادة ولكنها تباع عددًا وهي عددي متفاوت لأن فيهسا الصغير والكبر نان سمى منها شئ يصلح المصحف مصلوم وذكر طوله وعرضمه وجودته جاز وكذا لايجوز السسا فيالورق الا أن يشترط ضرب منه معلوم الطول والعرض والجومة فعينتذ يجوز السلم فيــد (قوله ولا في الحطب حزماً) لانه متفساوت مجهول الا اذا عرف ذلك بان بين طول الحبل الذي يشد به الحزمة انه ذراع اوذراعان فحينئذ يجوز (قوله ولافي الرطبة حرزا) هو بتفيديم الراء المعملة على الزآء المجمة جع جرزة بضم الجيم و اسكان الراء وهي النبضة مزالفت وتحوه (فخوله ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجوداً من حين العقبد إلى حين الهل) الهل بكبير الحياء مصدر عمني الحلول وحد الوجود اللاينقطع من السوق وحد الانقطاع ان لايوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت قال في الهداية ولوكان المسلم فيد منقطعا عندالعقد موجودا عند المحل وعلى العكس اومنقطعا فيابين ذلك لايحوز وقال الشافعي يجوزاذاكان موجودا وقت ألمل لوجود القدرة على التسليم سال وجوبه ولنا انالقنوة علىالتسليم بالتحصيل فلايد مناستمرار الوجود فىمدة الاجل ليتمكن من النصصيل ولان كل حال من احو ال المدة بجوز ان يكون محلا ألمدة بان عوت المسلم اليه فاعتبر انبكون موجودا فيه ولو اسسلم فيما هو موجود منحين العقد الى حين الممل فسل السلم فإ يقبضه حتى انقطع فالسلم فعميم على حاله ورب السلم بالخيار انشاء فسمخ السلم واخذرأس ماله وانشاء انتظر الى حال وجوده ولواسلم فيما يجوز ان يتمطع عنايدى الناس كالرطب ان اسر في حال وجوده وجعل المل قبل القطاعه حاز وان جعل المل بعد انقطساعد لايجوز ويجوز السسلم فىالسمك المسالح و زنا معلوما ومتريا تعلوما لانه معلوم القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم اذهو غير منقطع ولايحوز ألسلم فيدعددا لانه متفاومت والمالح هوالذي شق بطنه وجعل فيه الحلح ولاخير في السلم في السمك الطري الا فيحينه وزنا معلوما وضربا معلوما لانه يقطع فيزمان الشستاء حتى لوكان فيبلده لاينتملع يجوز مطلف وانما يجوز وزنا لاعددا وعن ابى حنيفة انه لايجوز في لحم الكبار منها وهي التي تقطع اعتبارا بالسلم في اللهم عنده كذا في الهداية وفي الكري لا يجوز السلم فيالسمك عنسد ابي ستنيفسة لاطريه ولاما لحد لانه يختلف بالسمن والهزال فهسو كالخسم وَقَالَ ابْوِ يُوسَـفَ يَجُورُ فَيَالْسَاخُ اذَا سِمَنَا وَزَنَا مِعَاءِ مَا وَالْاَفْصِيحُ أَنْ يَغْسَالُ سَيك مَلْيمُ اوعلوح ولا بغسال مالح الافي لغة ردية احتجوالهما بغول الشباعر بصرية تزوجت بضريا آطعمها الماخ والطريان والجنة الخنة القصيصة قوله تعالى وما يستوى العران هذآ عنب فرات وهذا ملح اجاج اى شديد الملوحة ولم يقل ماخ واما السمك الصغسار اذاكان. كال فالصحيح انه يجوز السسلم فيه كيلا و و زنا ولا يجوز السسلم فى الحم عند ابى حنيفة ﴿ وأنين موضعها منالشاة لانه يختلف بالسمن والهزال وقلة العظهام وكثرتها وعندهما

يجوز السلم فى اللحم اذا سما مكانا مصلوما من الشباة لانه موزون مضبوط الوصف ولهذا يضمن بالمثل وبجوز استقراضه وزنا ولا يجوز السبا في لجم الطيور اجاعا لانه لايكن وصف موضع منه وبجوز السلم فيالالية وشجم البطن وزنا لانه لايختلف (فنه لم ولا يصمح السلم الا مؤجلا) فإن أسلم حالاتم ادخلا الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز (فَو لَه ولا يجوز الا باجل معلوم) واختلفوا في ادناه فقبل شهر وقيل ثلثة ايام والاول أصح كذا في الهداية (قول ولايصهم السلم بمكيال رجل بمينه) هذا اذا لم يعرف مقداره لانه ربما يضيع فيؤدي إلى المنازعة ولا مدان يكون المكيال بما لاستبض ولاينبسط كالقصاع فانكان بماينتيض وينبسط لايجوز (فخوله ولا بذراع رجل بعيند) هذا | اذا لم يعرف مقداره ايضا لانه قد يموت قبل حلول اجل السلم (قول ولا في طعام قرية بعينها ولا في بمر نخلة بعينها) لانه قد ينعدم ولو اسلم في حنطة جديدة او في درة جديدة لم يجز لانه لايدرى ايكون في تلك السنة منها شي املا (قوله ولا يصبح السلم الابسبع شرائط نذكر في العقد جنس معلوم) مثل حنطة او شمير او درة او تمر (فو له و نوع معلوم) مثل ممر برنی اومعقلی او درة بیضاء او حراء (قول و وصفة معلومة) مثل جید اووسط (قول ومقدار معلوم) كقوله فقير اومد اورطل اومن (فول واجل معلوم) مثل شهر او سنة (قُولُه ومعرفة مقدار رأس المسال اذا كان بما يتعلق العقد على قدره كالمكيل والموزون والمعلود) و احترز بذلك عن الثياب والحيوان و هذا انما يشـُـرَط عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان رأس المال عينا مشارا اليه لم يحتبج الى مغرفة قدره لان المقصود محصل بالانسارة فانسبه الثمن والاجرة ولابي حنيفة ان جهالة ذلك تؤدي الى جهالة المنبوض في الثاني لانه اذا اسم كفا فوجد في بعضها زبونا وانفسين العقد فيه ولم يعلم مقداره من رأس المال ولا يشبه هذا اذا كان رأس المال ثوبا لان قدّره ليس بمعقود عليه (فَحُولِه وتسمية المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له حل ومؤنة) هذا عند ابي حنيقة و قال ابو يوسف و محمد ليس ذلك بشرط و اما مالا جهل له ولا مؤنة نانه بسلمه آليه حيث لقيه عند ابي حنيفة وعندهما يسلم فيمكان العقد وهذا كالمسبك ونحوه (قُو لَهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَدُ لَا يُحْتَاجُ الْيُسْمِيةُ رأْسُ المَالُ اذَا كَانَ مَعْنَا وَلَا الى مَكَانَ التسليم و يسلم في مكان العقد) لانه ملك في هذا المكان فيسلم (فوله ولا يصم السلم حتى يقبض رأس المال قبل ان يفارقه) فان دخل احدهما في الماء ان كان صافيا لاسطل السلم وأن كان كدرا بطل وأن ناما في مجلسهما أواغي عليهما أوقاما عشيان معالم سطل والمصرف على هذا ولا يصمح السلم اذاكان فيه خيار الشرط لهما اولاحدهما لانه عنع تمام النبض فان اسقط الاختيار قبل الافتراق ورأس المال قائم جاز خلافا زفر ولو افترقا في السلم بعد القبض ثم وجد المسلم اليه رأس المال زيونا او بنهرجة نان تجوز بها صح السلم وأن استبدلها صبح السلم عند أبي خنيفة وقال أبوبوسف ومجمد أناستبدلها في مجلس

ارد لايطل واما اذا وجد بعضها زيونا فاستبدله انكان بسير الايبطل واختلف في قدره فذكر عمد أنه يستبطل اقل من النصف فانكانت الروف النصف بطل المقد فيها و روى أو وسن عن أبي حنيفة أنه يستبعل مايينه وبين الثلث نان زاد على الثلث أنتفض المقدفيها فان وجد رأس المال متوقا لورصاصا بعد الافتراق بطل العقد اجاعا لان الستوق والرصاص ليما من جنس حقد فصار كانهما افريًا من غير قبض (قو له ولا يجوز التصرف في رأس المسال ولا فيالمسير فيد قبل قبضد) اما رأس المسال فان قبضه في الجلس واجب لحق الله تعالى فبالتصرف فيه يسقط ذلك ولا يجوز المسسط اليه ان يبرئ رب السلم من أس المال لان قبضه في الجملس واجب ناذا ابرأ مند سقط المتبعق و بطل العقد وهذا اذا قبل رب السلم البراءة كمان ردها لم يبطل السلم ولا يجوز ان يأخذ السلام من اسل في شي خلا يصرفه الى غيره ولائه مبيع والتصرف فيالبيع قبل القيض. لا يحوز ولهذاً لا يجوز ان يأخذِ عوض المسسلم فيه شَيَّنا من غير جنسه ولَّو تعايلا السلم لم يحز أن يأخذ رأس الملل شبيئا من غيرجنسم قال عليه السلام ليس لك الاسلك اورأس مالك اراد بالسلم المسلم فيه فصار تقديره لايأخذ الا المسلم فيه حال مقاء السلم اورأس المال حين انفساخ العقد ثم أذا تقايلا الســـلم لم يجز لرب المال أن يشتري من المسلم اليه برأس المال شيئا حتى يقبض كله و يجوز تأجيل رأس المال بعد الاقالة لاته دين لا يجب قبضه في الجلس كسسارُ الديون (قوله و لا يجوز الشركة ولا التولية في المسملم فيه قبل قبضه) لانه نصرف فيسه قبل القبض (قوله ويجوز السسا فالثباب اذا سي طولًا و عرضاً و رضة) بالقاف اى غلمًا وتُخانة لانه اســـا في متدور النسليم وانكان في وب حرير فلا بد من بان وزنه ايضالانه متصود فيد (قول ولا يجوز السابق الجواهر ولا في الخرز) لانها تفاوت تفاوتا فاحشا و اما السلم في الخبر ضيد خلاف قال في الهداية السُسَا فيه حارٌّ في الصحيح احترز بقوله في الصحيح عن ماروي عن ابي حنيفة انه لايجوز ذكره فىالمبســوط فتال و اما السلم فىالحبر فلا يجوز صند ابى حنيفة لاته يتفاوت بالنضيم وصدمه وفىالذخيرة عنالامام خواهرزاده لايجوز السلرفي الحبر عند ابي حنيفة لاوزنا ولآ عدا وعند ابي وسف بجوزوزنا واختار المشابخ قول ابي وسف اذا الي بشرائط السلطاجة الناس اليه كذا فحالنهاية وفحصفار المؤلؤ الذي يباح وزنا يجزز السلم فيه لاته بمايعلم بالوزن ولا يموزالسا في الرمان والبطيخ والقثاء والسفرجل لاختلاف الصغير والكبير فيد (قو له ولا بأس بالسَّلم فيالجِن والاجرَّ اذا حي ملبنا معلوماً) لانه عددي يمكن ضبطه وانمايصير معلوما اذا ذكر طوله و عرضه و سمكه (قوله وكل ما امكن ضبط صنت ومعرفة حداره حاز السلم فيه) لأنه لايفضي الى المنازعة (قو له ومالا يمكن ضبطه ولا سرفة -حداره لايموز السلم فيد) لانه مجهول خضى إلى المنازعة (فولد ويموز بيع النهد

والكلب والسباع) والمعلم و غيرالمغلم فيذلك سُواء و عن ابي يوسف لايجوز بع الاســـد ولا الكلب العقور لانه لاينتفع بهما و يجوز بيسع الهرة بالاجماع ويحوز بيع الفيسل لانه ينتفع بالجل عليه وبعظمه وفي الهداية الفبل كالخنزىر عند محمد نجس العنن حتى لايطهر جلده بالدباغة وعظامه نجسة لايجوز يغها و الانتفاع بها و عن الى حنيفة و الى يوسف هو عزلة السباع باع عظمه و ينفع به ويطهر جلده بالدباغة واما القرد فروى الحسن عن ابي حنيفة أن يعد خائز لانه يمكن الانتفاع بجلده كالسباع و عن ابي يوسف لايجوز بيعه لانه في الغالب بيتاع الملاهي و اما لحوم السمباع فعن ابي حنيفة في بيعها روايتان فى رواية لايجوز ولوكانت مذكاة وهو الصحيح لانه لاينتفع به ولاعبرة بالمعامد الكلاب و فى رواية يجوز اذا كانت مذكاة لانه طاهر على ماقيــل ولا يجوز بع جلود الميتات قبل الدباغ ولا يجوز بيع جلد الحزير ولوكان مدبوغا لانه لايطهر بالدباغ واجاز اصحابنا بع السرَجين والبعر وشراه و الانتفاع به الوقود ولا يجوز بيع لبن بسات آدم (قوله ولا يجوز بيع الخر والخنزير) لانهما حرام (قوله ولا يجوز بيع دود النز الا ان يكون مع القز) ، هذاعندهما و قال محمد يجوز وان لم يظهر فيه القز (قو لدولا النحل الا ان يكون مع الكُوارات) و ثال ﴿ بِجُوزُ وَإِنَّ انْفُرْدُ اذَا كَانِ مُجَمَّعًا مُحْرِزًا وَلَا يُجُوزُ بِعُ الهوام كالاحنلش والحيات والفناوبوات. • والبوم والضفدع وغير ذلك (فوله واهل الذبة -في البياء ت كالمسلمين سسواء إلا في الحمور الحنزير خاصة فان عقدهم على الحمر كعقد المسلم على العصيرو عندهم على الخنزم كعق سلم على الشاة) لانها اموال في اعتمادهم ونحن امرنا ان نترکهر و ما پینمسون و آدا باع ذمی من ذمی خبرا او خنز برا ثم اسلا او آحدهما قبل القمر. بعل المبيع، إن كان بعد القبض جاز البيع سواء قبض الثمن أو لم يقبضه فأن صارب ملا قبل القبض فالمشتري بالجيار إن شاء اخذه و إن شاء تركه عندهما و قال محمد العقد يحربانه قد بطل بالاسلام فلا يصيح ألا بالاسستيناف ولواشترى الذمي عبدا مسلما رُ واجبر عني بعه لئلايسـتبدله بالحدمة وكذا اذا اسلم عبد الذَّى اجبر على بيعد وكذا ادا اشتری مصحفا اجبر علی سعد

🏘 باب الصرف 🦫

الصرف فى اللغة هو الزيادة ومند سميت العبادة النافلة صرفاو القرض عدلا ومند الجديث من انمى الى غير ابيه لايقبل الله مند صرفا ولا عدلا العبدل هو القرض و الصرف هو النفل وسمى الفرض عدلا لانه اداء الحق الى المستحق كذا فى النهاية وفى الشرع عبارة عن النقل والرد فى بدليه بصفة مخصوصة (قال رحه الله الصرف هو البيع) لانه ايجاب وقبول فى مالين ليس فيه معنى النبرع و هذا معنى البيع الا آنه لما انفرد بمعان عن البيع المختص باسم كالسلم (قوله اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الانمان) الصدف

اسرلعتود ثلثة ببع الذهب بالذهب والغضة بالقصة واحدهما بالآخر واذا اختص باسم الصرف اختص بشرائط ثلشة احدهما وجود التقابض منكلا الجانين قبسل التفرق بالابدان و الثاني ان يكون باتالاخيار فيسه نان ابطل صاحب الخيار خياره قبل التفرق ورأس المال قائم انقلب حائزا خلافا زفر و الثالث ان لایکون بدل الصرف مؤجلا فان أبطل صاحب الاجل اجله قبل التفرق ونقدما عليه ثم نفرةا عنقبض مزالجانين انقلب جائزا خلافا لزفر رجل له جارية في عنقها طوق فضة وزنه مائة درهم باعهماجيعا بالف درهم حالة جاز البيع فىالجارية والطوق ويكون الطوق بمائة من الالف صرنا والجارية بنسمائة يعا فلو آفرةا عن غيرقبض من الجانبين بطل الصرف وبع الجارية صحيح بتسمائة بخلاف مأاذا باعهما بالف الى اجل فالصرف بأطل اجاعا ويبطل بع الجارية ايضا عند ابى حنيفة وعندهما لايبطل فيالجلرية نايو حنيفة فرق بينهما فقال فيالاولى لاببطل فيالجارية لأن العتسد فيهما انعقد على الصحة و انما بطل الصرف لقوات شرط من شرائطه فلم يوجب ذلك ابطال البيع في الجارية و في الثانيــة انما ببطل بيع الجارية لان الصرف أنعقد على الفساد ناوجب ذلك فسساد بيع الجارية (قِوله نان باع فضة بغضة اوذهبا بذهب لم يجز الامثلا بمشل) لان المساوآة شرط في ذلك حتى لو باع الله فضة بالله فضة لايجوز متفاضلا بخلاف ما اذا باع الله مصوفا من نحاس بالله من نحاس حيث يجوز تفاضلا مع ان النحاس بالنحاس متفاضلا لآيجوزلان الوزن منصوص عليه في النصة والذهب فلا يتغيرفيه بالصناعة ولايخرج منانيكون موزونا بالعادة لان العادة لاتعارض النص واما أتصاس والصغرفيتغير بالصناعة وكلبا الحديد حكمه سمكم التماس لان الوزن ثابت فيهما بالعرف فيخرج من ان يكون موزونا بالصنعة لتعارف الناس في بيع المصنوع منهمـا عنداكذا في النهاية (قوله و ان اختلقا في الجودة و الصِيَّاعُة) لَان الجودة اذًا لاقت جنسها فيما يثبت فيه الربا لاقيمة لها ونهذا قالوا فين غصب قلب فضة فكسره فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ فيته مصوغا مزالذهب وان شاء اخذ القلب مكسورا ولاشئ له و اذا تبایعسا فضة بفضة و وزن احدهما اکثر و مع الاقل منهمسا شئ آخر من خلاف جنسه فالبيع جائز فان كانت قيمة الخلاف تبلغ قيمة الزيادة اواقل بما يتغابن فيه يجوز من غيركراهة و ان كانت قلبلة كالمغلس و الجوزة و البيضة و انما ادخلاء ليجوز العقد فان العقسد جائز من طريق الحبكم ولكنه مكروء هكذا روى عن محسد انه كرهه فقيل له كيف تجده في قلبك قال اجده مثل الحبل وان لم يكن المغلاف قيمة ككف من تراب ونحوه فانالبيع لايجوز لانالزيادة لايكون بازائها حل فيكون ربا (فخوله ولا بد من قبض 🌉 العوضين قبل الافتراق) لتوله عليه السلام يدا بيدوهاؤها، وقال لابن عر حين ذكرله الغ بيع الذهب بالقصة لاتفارقه وبينكما لبس وفىبعض الاخبار وان وثب من سطح فتب صدولا أ تغارقه حتى تستوفي وبال عمر وان استنظرك ان يدخل بيته فلا تنظره اى ان ينتخل يتها لاخراج

بدل الصرف اوغيره فلا عمله وسواء كان يتعينان كالمصبوغ اولايتعينان كالمضروب او تعين احدهما دون الآخر والمراد الافتراق بالابدان حتى لوذهبا يمشيبان معافىجهة واحدة فرسخا او أكثر اوناما في الجلس او اغي عليمسا لابيطل الصرف لانهما ليسا بِمُرْةِبِنِ (فَوَلِهُ وَاذَا بَاعُ الذَّهِبِ بِالْفَصَةُ جَازُ النَّفَاصُلُ وَوَجِبُ النَّفَابِضُ) المالتفاضل فلا ختلاف الجنس واماً التقابض فلقوله عليسه السسلام الذهب بالورق ر ما الا هاؤها. (قُولِه وان افترًا في الصرف قبل قبض العوضين اواحدهما بطل العقد) وفائدته اله لوقبض بعد ذلك لاينغلب حارًا ويدل هذا القول ان التقابض في الصرف شرط الجواز لاشرط الانعقاد قال في النهاية التقابض في الصرف شرط لبقاء العقد لالانعقاده وصعته لانه قال في الكتاب بطل العقد ولابطلان الا بعد الانعقاد والصحة (قوله ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم فقبل قبض العشرة اشترى ثوبا او مكيلا او موزونا فالبيع فاسسد وثمن الصرف على ساله يقبضه ويتم الصرف بينهما وكذا اذا ارأه من نمن الصرف قبل قبضه او وهبه له لم يحز لانه تصرف فيه قبل قبضه نأن قيل البراءة اوالهبة بطل الصرف وان لم يقبلها لم يبطل قال في الكرخي اذا وهبله ثمن الصرف فإيقبل الهبة نابي الواهب ان يأخذ ماوهب اجبرعلي التبض لانه ير يدفسخ العقد بالا منناع من القبض فجبر على مايتم به العقد لان في تمامد حق الآخر (فولد و يجوز بع الذهب بالنصة مجازفة) لانه ليس في الجازفة اكثر من التفاضيل والتفاضل بين الذهب والفضة جائز فكذا البيازفة الاانه بشترط القبض في الجلس (قوله ومن باع سيغا محلا بمائة درهم حليته خسون درهما فدفع من ممند خسين درهما حاز البيع وكان القبوض حصة الفضة وان لم بين ذلك) لان حصة الفضـــة يستمـق قبضها في المجلس وحصة السيف لايستمتى قبضها في المجلس فاذا نقد مقدار الحلية وقع مانقد عن المستمق (فَوَ لِهُ وَكَذَلِكَ اذَاقَالَ خَذَ هَذَهُ الْحُسِينَ مَنْ تَمْنِهُمَا) لأن امور المسلمين مجمولة على الصحة ما امكن ويمكن ذلك بان يصرف القبوض الى ما يستحق قبضــه ولان الاثنين قد يعبر بهما عن الواحدوعن الجماعة • قال الله تعالى يخرج منهما الؤلؤ والمرجان • وانما يخرجا من المالح وانما قال منهما مع ان الخروج من احدهما لان المالح و المذب يلتقيان فيكون العذب كالقاح للمالح كإيفال يخرج الولد من الذكرو الانثى (قول الم فان لم يتقابضا حتى افرقا بطل العقد في الحلية) لانها صرف وكذا السيف ان كان لا يتخلص الا بضرر لانه يمكن تسليم بدون الضرد ولهذا لا يجوز افراده بالبيع كالجدع في السيقف (قوله وان كانت تخلص بغيرمشرد جاز البيع فىالسسيف وبطل فىالخلية) لائه امكن افراده بالبيع وهذا اذاكانت المضة المفردة ازيد من الحلية فان كانت مثلها اواقل اولا يدرى لا يجوز البيع (قوله ومن باع اناه فَصَدَّ ثم افترةا وقدقبض بعض بمنه بطل البيع فيمالم يقبض وصيح فيماقبض)لانه صرف كله فصيح فيا وجد شرطه وبطل فبما لم يوجد والقساد طار لانه يصبح ثم بيطل بالافزاق فلا

يشيع بخلاف مسئلة السيف ومعنىالشيوع إن يكون لكل واحدمن البدلين حط منجلة الآخر (قُوْ لَهُ وَكَانَالَانَاهُ شَرَكَةً بِينَهُمَا) ولاخبارلكل واحدمنهماولم بِثبت الخيارمع انالصفقة تفرقت عليه لان ذلك جامن قبله وهو الافتراق من غير قبض فكانه رضى بذلك (فو لهوان استمق بعض الآناه) بعني بعضا يتعدى الى نصيب المشترى اولا يتمدى (كان المشترى بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته وان شاء تركة) لان الصغقة تفرقت عليه وفي قطع الاناه ضرر ولم يأت التغربق منقبله فان اجاز المستحق قبل ان بحكم له بالاستحقاق جاز العقد وكان الثمن له يأخذه البابع منالمشترى وبسلماليه اذاكانا لم بفترقا بعدالاحازة ويصير العاقد وكيلا للمجير فبتعلق حقوق العقد بالوكبل دون المجيز حتى لوافغرق المتعاقدان قبل اجازة المستحتى بطل العقدوان فارقه المستمق قبل الاجازة والمتعاقد ان باقيان في الجملس صبح العقد (قوله و من باع نقرة فضمة فاستحق بعضها اخذ مانيق محصنه ولا خيار له) لاته مقمدر على أن يقطع النقرة و يسميز اليه حصته و في المسمثلة الاولى في قطع الآناه ضرر فلا عكن. التسسليم والدينار والدرهم نظيرالنفرة لان الشركة في ذلك لاتعد عبياكذا فيالكرخي (فوله و من باع درهمین ودینارا بدینارین و درمم جاز انبیسع و جعل لکل واحد من الجنسين بالجنس|لاخر) لان|العقد إذاكان له وجهان احدهما يصححه والاَّخر نفسده حل على ما يحصه وقال زفر لا يجوز هذا البيع و لو باع مائة درهم و دينسارا بالف درهم جاز ولا بأس به لان مائة تجعل بمائة من آلالف و يجعسل الدينار بتسعمائة درهم ولو انسترى حشرة دراهم و دينارا بائنى متشر درهما وتفابعنسا ساز و تكون العشرة عثلها و الدينار بالفضل و هذه نسمي قسمة الاعتبار و اذا اشستري وبنارا و در همين بدينارين ودرهمين وتقابضا جاز ويكون الدينار يدرهمين وديناران بدرهمين وهذه تسمى قسمة المخالفة بين البدلين لان النسمة فيا فيسه الربا على تسمين احدهما تسمة الاعتبار وهو أن يعيم الجنس بجنسه وغير جنسه لايجوز فيه العقد حتى يكون الجنس المنفرد اكتر بما يقابله حتى يجعل بمثله و الغضل بالجنس الآخر وهذا كبيع عشرة دراهم بحمسة دراهم ودينارا والثاني تسمة المخالفة وهو ان يبيع جنسين فيهما الربا بجنسهما وهنالة تفاضل مثل درهمين ودينار بدينارين ودرهم وشلصاعين حنطة وصاع شعير بصاعين شعيرا وصاع حنطة فهو جائز عندنا وبجعل كل جنس فيمقالة الجنس الآخر قال فيالاصل اذا اشترى مثقالين فضة ومثقالا منتحاس بمثقال فصنة وثلثة مثاقيل حديد جاز ويكون القصة عثلها وما بتي من الفضة وأتصاس بذلك الحديد وكذلك مثقال صفر و مثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رصاص فالصغر يمشـله والرصاص بما يق (قحوله و من باع احــد عشر درهما. بعثمرة دواهم ودينارا جاز وكانت العشمة بمثلها والدينار بالدرهم) ولو اشترى عشرة دراهم بعشرة دراهم فتسوازنا فزادت احسدي العشرتين دانقا فوهبسه له و لم بدخله فى البيع انكانت الدراهم صحاحا جاز البيع وصحة الهبة لانه باعد العشرة بمثلها ووهب ا

له الدانق وهو هبة مشاع فيما لا يحتمل القسمة فححت و ان كانت الدراهم مكسرة لم تجز الهبة لان الدانق يتميز من الدراهم اذا كانت مكسرة فهي هبسة مشاع فيما يحتل الشهة فلم تصم ولا بجوز البيسع ﴿ فَوَلَدُ وَ بِجُوزَ بِيعَ دَرَهُمِينَ مُعْجِمِينَ غِلْهُ وَدَرُهُمْ صحیح بدرهم غلة) صوابه و بجوز بیع درهم صحیح و درهمین غلة بدرهمین صحیحسین ودرهم غلة والغلة هي المكسرة قطعا وقيل هي مايرده بيث المال و يأخذه التجار و انما جاز ذلك لتحقق المساواة في الوزن ولا بأس بالاحتيال فيالتحرز عن الدخول فيالحرام (قُولِهِ و اذاكان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وانكان الغالب على الدنانير. الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تحريم النفاضل مابعتبر في الجياد) حتى لا يجوز بيم الخالص بها ولابع بعضها بعض الامتساويا في الوزن وكذا لايجوز استقراضها الاوزنا لاعددا (قوله و أن كان الغالب عليهما الفش فليسسا في حكم الدراهم والدنانير وكانا فى حكم العروض) لان الحكم الغالب و هذا اداكانت لا تخلص من الفش لانها صارت مستهلكة اما اذا كانت تخلص منه فليست بمستهلكة فاذا بعث بغضة خالصة فهي كبيع نحاس وفضة نفضة فيجوز على وجد الاعتبار (قول ناذا بيمت بجنسها منفاضلا جاز) يعني الدراهم المغشوشة لانها خرجت من حكم الذهب والقضة وهي معدودة فصارت فىحكم الفلوس وفىالهداية وان بعث بجنسها متفاضلا جاز صرنا ألجنس وهي فيحكم شبثين فضة و صفر و لكنه صرف حتى يشسترط التقابض في المجلس لوجود القضة من الجابين واذا شرط القبض في الفعنة شرط في المصغر لانه لاغير عنها الا بضرر و انكانت القضة والغش سواء لم يجز بيعها بالقضة الا وزنا لانه اذا باع ذلك وزنا صار بايعًا للفضة بمثل وزنها و ما بني من الغش ممثل وزنه فضَّة كذا في شرحه (قو لــ و اذا -اشترى بها سلعة ثم كسدت و ترك الناس المعاملة بها قبل ان يسلمها الى البابع بطل البيع عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف عليــد قيمتها يوم البيع) قال في النهاية و عليــد النقوى (قُو أَنِهُ وَقَالَ مُحَدَّ عَلَيْهُ فَيَمُهَا آخَرُ مَاتُعَامُلُ النَّاسُ بِهَا) وَمَعَى قُولُهُ كُنْدَتُ أَى فَيَجِيعُ البلدان اما اذا كانت روح في هذا البلد ولا روح في غيره لايفسند البيم لانها لم تهلك ولكنها تعيبت فكل البايع بالخيار ان شاء قال اعطني مثل النقسد الذى وقع عليه العقد وان شاء اخذ قيمة ذلك دنانيروقيد بالكساد لانها اذا غلت اورخصت كان عليه ردالتل ا بالاتفاق كذا في النهاية (فتو له و بجوز البيع بالفلوس) لانها مال حلوم (قو له نان كَانْتُ نَافِقَة جَازَ البيع بها وإن لم تعين) لائه لآفائدة في تعينها واذا لم يتعين طالعاقد بالخيار ان شاه سبل ما اشار اليه منها و ان شاه سمل غيره وان هلكت لم ينقمن العقد بهلاكها ﴿ فَوْلُهِ وَأَنْ كَانِينِ كَاسِدَةٍ لَمْ يَجْزُ البِيعِ بِهَا حَتَّى يَعِينُهَا ﴾ لانها خرجت من أن تكون ثمنا وماليس بمُن لِإِيِّهُ مِّن ثمينه في الله الجِّد كالثياب وقيد بالكساد لانها اذا غلت إورخصت كان عليه رَدُّ ٱلْذَلُّ بِالإَخَاقَ كِذَا فِي النَّهَايَةُ ﴿ قُولُهُ وَاذَا بِاعْ بِالْفَلُوسِ النَّافَةُ ثُم كسدت

بطل البيع عند ابي حنيفة) والكلام فيها كالكلام فىالدراهم المغشوشة اذاكســدت ولو استقرض ظوسا فكسدت قال ابو حنيفة عليد مثلهـــا.لان القرض اعارة بوجبة رد العين معنى و قال ابو يوسف ومجمد عليه قبمتها لكن عند ابى يوسسف قبمتها يوم القبض وعند محديوم الكساد (قول، ومناشترى شبئا سعف درهم فلوسا جاز البيع وعليه مايساع بنصف درهم من الفلوس) وكذا اذا قال بد انق فلوسا او نقيرا فلوسا وقال زفر لایجوز لان الفلوس تغلو و ترخص فیصیر الثمن مجهولا ولنسا انجفه عبارة معلومة عن شدار سلوم منالقلوس فقد باع معلوما عطوم فجاز وقيد بنصف درهم فلوسا لانه لو قال بدرهم فلوسا او بدرهمين فلوسها لايجوز عند محد و انما يجوز عنده فيسا دون الدرهم (فَوْلِهِ ومن اعطى الصير في درهما فغلل اعطى بنصفه فلوسيا وبنصفه نصفا الاحبة فسند البيم في الجميع صند ابي حنيفة وقالا جاز البيم في القلوس وبطل فيا بق و لو قال اعطني مرهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة و الباقي فلوسسا جاز البيسم وكانت الفلوس والنصف الاحبة بدرهم) و ذلك لانه جمل القلوس ونعما الاحبة في مقسابلة الدرهم اذاكان لم يمنف كل واحد من النصفين الى الدرهم فصساركما لوبال اعطني به فلوسيا و نصفا الاحبة و ذات جائز وكذات لو الل اعطني ينصغه حسكذا فلوسا واعطى درهما صغيرا وزنه تصف درهم فهو سائزايصًا لانه جعل نصف الدرهم. فمستابة الفلوس والنصف المباق فيستابة الدرهم الذى وزئه نصف درهم واما اذاتال اعطني ينصفه كذا فلوسنا وينصفه الباق درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة فني قياس قول ابي حنيفة يفسسد المقد في الجيع وعندهما يجوز فيحصة القلوس ويبطل فالدرهم لان من أصلهما انتفصيل أثمن وتنسيره يجعل العقد الواحد كعقدين فبطلان المقد في احدهما لا وجب بطلاله في الأخر ولابي حنيفة إن من اصله انتفسيم الثن وتغصيله لايجعل العقد المواحد عقدين واب كان حقدا واحدا فببع نصف درهم بنصف درهم الاحبة لايجوز فيبطل العقد فيه وقد جمله شرطًا في البساق من العرهم كبنطل فىالجيع كمن جع بين حروعبد واقه سصانه وتعالى اعلم

🗳 کتاب الرهن 🏈

الرهن فى المنة هو الحبس الي حبس التى بلى سبب كان مالا اوغير مال قال الله تسالى كل نفس عاكست رهية الى عبوسة بو بال ما اكتسبت من المعاصى وفى الشرع عبارة عن عند وثيقة فى الذمة واحترازا عن الكفالة فانها عند وثيقة فى الذمة واحترازا ايصاعن المبسع فى يد البابع فانه وثيقة وليس بعقد على وثيقة وينال هو فى الشرع جعل الشي عبوسا بحق يمكن استيفاق من الرهن كالديون حتى انه لا يجوز الرهن بالحدود والقصاص ولا رهن المدر ومن محاسسن الرهن ان فيد النظر من الجانين لجسانب الراهن وجانب

(40)

المرتهين اماحانب الراهن فان المرتهن قديكون الد الخصام خصوصا اذا وجد رخصة من حانب الشارع بصريح البيان وهو قوله عليه السلام لصاحب اليد الحق واللسان فرعا بزيد فيتشدده محيث لايدع الراهن يفتات ولا يتركه ببات فالله تعسالي رجه وشرع الرهن ليسهل امره وينفح به صدره الى ان يقدر على تحصيل مايؤدى به دينه في ف حته وبصون به عرضه فيمهلته واما جانب المرتهن فان دخه على عرضة التوي والتلف لمما عسى انبذهب ازاهن ماله بالتبذير والسرف اويقومون له غرماء يستوفون ملله اوبجعد وليس للرتهن بينة اوعوت مفلسسا بغيركفالة متعينة فنظر الشارع للرتهن فشرع الرهن ليصل إلى دينه بأكد الامور واوثق الانسياء حتى لولم يقر بدينه كان فائزا بما يعـــاد لهـــ من رهنه (قال رحدالله الرهن ينعقذ بالايجاب والقبول) الايجاب ركن الراهن بمعرده وهو انتقول الراهن رهنتك هذا الشئ مدينك الذي لك على وانما جعمل الركنجرد الاعساب من غيرقبول لان الرهن عقد تبرع لان الراهن لمسا أثلث للرتبن من اليد على الرهن لميستوجب بازاء ذلك شيئا على المرتهن فكان تبرعا منهذا الوجه وما هذا سبيله لايصير لازما الابالتسليم كالهبة فكان الركن مجرد الايجاب من غير قبول كالهبة والصدقة والحكم فبعماكذلك حتى لوحلف لابهب اوينصدق فوهب اوتصدقولم يقبل الآخر حنث فيمينه مخلاف السيم لانه معاوضة وتمليك وتملك من الجاسين فكان الركن فيالمسيم الايجاب و القبسول و لهذا لو حلف لاينيع فبساع و لم يقبل المشستري لايحنث في بمينه ـ و اعاكان الاعصاب ركنا لان الرهن له يوجد وركن الشيُّ مايوجد به الشيُّ والاصل في شرعية جواز الرهن قوله تعسالي فرهان متبوضة و روى ان النبي صلى الله عليسد وسلم اشسترى من يهودى طعاماً ورهنسه بهدرعه قالت أسما بنت زيد توفى رسسول الله صلىالله عليه وسلم ودر عه مرهونة عند يهودى بوسىق منشعير الرهان جم رهن كالعباد والجبال والخبات جع عبد وحبل وخبت ثم انالمشايخ استخرجوامن هذا آلحديث احكاما فقالوا فبسه دليل جواز الرهن فيكل ماهو متقوم سسواءكان المال معدا للطاعة اولا فان درعه عليه السسلام كان معدا للجهاد فيكون دليلا لنا على جواز رهن المححف مخلاف ماشولة المقشفة ان مايكون معدا للطاعة لايجوز رهنه لان فيصورة جنسه عن الطاعة وفيه دليل ايضا على جواز الرهن في الحضر والسفر فان رهنه عليه السلامكان بالمدينة فيحال أثامته بها بخلاف مايقوله اصحاب المظواهر انالرهن لايجوز الافيالسفر لمثاهر قوله تعالى وانكنتم على سفر ولمتجدوا كاتبا فرهان مقبوضة والتعليق بالشرط يقتضى الفصل بين الوجود والعدم ولكنا نقول ليس المرادمه الشرط حقيقة بل ذكر مايستاده الناس في معاملاتهم فانهم في النسالب يميلون الى الرهن عند تعذر امكان التوثق بالكتاب والشهود والغالب انذلك يكون فىالسفر والمعاملة الظاهرة منلدن رسولالله سلىانة عليه وسسلم الى يومنا هذا بالرهن فى الحضر والسسفر دليل جوازه بكل حال

(فَوْ لِهُ وَ يَنْمُ بَالْقَبْضُ) بِعَنْيَ قَبْضًا مُستَمَرًا اللَّ فَكَاكُهُ وَهَذَا يُمِّلُ عَسلي ان القبض ليس بشرط فالمعاده وانما عو شرط فازومه كنق الخيار فالبيع شرط فازوم البيع وليس بشرط في انعقباده لان البيع يتعقد مع شرط الخيار فكذا هندا اللبض شرط الازوم لاشرط الخواز فان الرهن حار قبل القبض الا أنه غير لازم والما يصير لازما بالتسليم كالهبذ حتى لومات الراهن قبــل ان يقبض المرقهن الرهن لم يجبر عليــه فلا يتعلق به الاستعفاق الا بالقبض كالهبة غالم يقبضه لايكون لازما وفي الذخيرة أن محدار حدالله قال لاعبوز الرهن إلا مقبوضها فقد اشسار الى ان القبض شرط جواز الرهن فم قال في الذخيرة ابصًا قال شيخ الاسلام خواهر زاده الرهن قبل القبض جائز الاائه غير لازم وانما يصير لازما في حق الراهن بالقبض فكان القبض شرط الازوم لاشرط الجواز كما في الهبة ثم يكنني في القبض بالتخلية وهي عبارة عن رفع المانع قبل القبض وهذه هو ظاهر الوابة لانه قبض بمكم عقد مشهوع فانسبه قبض المبيّع وعن أبي يوسسف انهلايثبت فيالمنفول الابالنقل والاول اصحح واستدامة النبض واجبة عندنا خلافا بمشافعي حتى ان عنده الراهن ان ينتفع بالرهن ولافزق بين ان شبصه المرتهن او وكبله ولو ان الراهن والمرتهن تراضيها على ان يكون الرهن فيد صاحبه لايصح ولا يسقط شي من الدين بهلاكه وبعد التراضي لواراد المرتهن انيتبضه ليحبسسه رحنا ليس له ذلك لأن الرحن لم يصم (قولد ناذا قبض المرتهن الرهن محو زا خرعًا مميزًا ثم العقد فيه) في هذا اشارة الى ان أنصافه بهذه الصفة عند العقد ليس بالازم يمني لو لمبكن موضوفا بها عند العقد واتصف بها عند القبض يتم فيه وفيه اشارة الى انه لو لم يكن موسونا بها عند التبض بكون فاسدا لاباطلا اذلو قال باطلا لقال صحم فلا قال تم دل على اله يكون بدونها ناقصا والبساطل نائت الاصل والوصف والقاسسد موجود الاصل نائت الوصف وقوله عوزأ احترازا من رهن الثمرة على رؤس الغفل بعون النمل والزرع في الارض بعون الارض وقوله شرط استزاذا عن رهن الفئل بدون الثمة ورهن الارش بشون الزرح وقوله نميرًا -احترازا عن رهن المشماع بان رهن نصف عبد اوثلثه (فو للا وما لم يتبعنه الراهن بالميار انشاء سم وانشاء رجع عن الرهن) لان النزوم انمــا هو بالنبض اذ المتصود وعو الوثيقة لايمضل قبل القبض لان الرهن استيفاء الدين سمكما والاستيفاء حقيقة لايكون بدون النبض فكذا الاستيفاء حكما (قول الذا علم اليه وقبضه دخل في ضمانه) وظال الشافعي هو امانة ولايسقطشي من الدين بهلاكه (قوله ولايصم الرهن الابدين مضمون) قوله مضمون وقع تأكيدا والا فجميع الديون مضمونة وقد آحرز عن ضمان الدرك مثل ان يقول مابايعت فلانا ضلى نمنه فاغذ من المائل رهنا خلك قبل المبايعة لم يمز قال في المهداية الرهن بالدرك باطل والكفالة بالدرك جائزكا اذا كفل بمسا داب له على فلان لان الكفسالة بجوز تعليفهها بالخطر لان الناس بذلك تعاملا ولاكفات الرهن لان

فالرهن ايفاء وفي الارتهان اسستيفاء فيمصل فيه معني المبادلة كالمبيع اماالكفالة لالتزام المطالبة والزام الانسال تصمع مبسانا الى المالكما في الصوم والصلاة نان اخذ رهنا بالدرك وقبضه فهلك عنده بهلك امانة لانه لاعتد حبث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدبن وهوان يتول رهنتك هذا الشي ليترضي كذا فهلك الرهن في بدء قبل ان يترضد حلك بالاقل منقيته وبماسمي له منافرض خابلته لان الموعود جفّل كالموجود باعتبار الحاجة لانه قبضه بسوم الرهن فكأن مضمونا كالمتبوض بسوم الببع تال فىالنهاية رجل باع شيئا وسله الى المشترى فغاف المشترى الاستعقاق ناخذ من البابع رهنا بالثمن ان ادركه فيه درك كان باطلاحتي لا يملت حبس الرهن سواء استمتى المبيع آم لا ولن هُلَكِ يهلك امانة لان حتد الرهن عند استيفاء ولهذا لايصريح رهن مالا يتصور منه الاستيفاء كألذير وام الولد والاستيفاء لايسسبق الوجوب وليس هناك دين واجب ولاعلى شرف الوجوب ظاهرا لان المظاهر حدم الاستحقاق عفلاف مالو قبض الهن ليترضد عشرة دراهم متبض الهن منه وهلك فيده قبل أن يترضه فأنه بهلك مضمونا على الرنهن حتى بجب على الرقهن تسليم المشرة الى الراهن بعد هلاك الرهن لان هلاكه حصل بعدالترمني حكما لما ذكرتا. ان الدين الموعود جسل كالموجود في اعتبار الضمان الاثرى ان المقبوض على سوم الشراء مضمون على القابض لانه مضمون على وجد الشراء فيممل كالمتبوض على حقيقند في إيجاب الضمان كذلك هنا وقوله ولايصمح الرهن الابدين مضمون وهو الذى لايسسقط الابالاداء وبالابراء واحتزز بذات عن بدل الكتابة فائه يسقط بغونهما فان لمكاتب اسسقاطه عن نفسه بتجيره لنفسه شساه المولى او إبي لكونه غير متأكدوني النهاية إذا اخسذ المولى من مكاتبه رهنا ببدل الكتابة جاز وانكان لايجوز اخذ الكفيل ببدل الكتابة وقد اخذ على الشيخ رجه الله فيقولة ولا يصح الرهن الابدين مضمون نانه يصم ايمنا بالاعيسان المضمونة بنسها كالمهر وبدل اغلع والمغصوب ولادين فيها ويجاب عندان الاسل فيعذه الانسياء ماهو فيل فيه اختلاف آلمشابخ ومذهب الشيخ أن الواجب الخية ورد العين علم وعلى عذالملتول اكثر المسابخ ضلى هذا هي ديون ولان موجب الغضب رد العبين المفصوبة ان المكن اورد قيمته عند تعذر ردالعين وذلك دين يمكن اسستيفاؤه من مالية الرهن وقال بعضهم رد العين اصل والتمية مخلص ضلى هـذا يصبح الرعن بالدين والمعين وفيشرحه ماكان من الاعيان مضمونًا بنصه جاز الرهن به وماكان مضمونًا بغيره لم يجز إخذ الرهن به فالمضمون بنفسه مايجب بهلاكه شله انكان مثليا اوقيتد ان لم يكن مثليا واما ماكان مضمونا بغيره كالمبيع في د البايع فأنه لايجو ز الوهن به لانه غير مضمون ضمامًا مصيحًا الا ترى ان بهلاكه لايجب شله ولاقيته وانما يبطل البيع بهلاكه فيسقط الثمن فيصيركما ليس بمضمون نان اعطاً رهنا بالمبيع نازهن باطل نان هلك في يد المشسرَى هلك بغير شي والبيع على أ ماله وإن أعطى الموجر رهنا بعقد الاجارة فالرهق باطل لانه ليس بمضمون عليه آلاتري.

أنه اذا هلك انفسضت الاجارة (فخوله وهو مضمون بالاقسل من قيمتــه ومن الدين) لان المضمون بقدر مايقع بهُ الاستيفاء وذلك بقدر الدين وقال زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لوهلك وقيمت يوم رهن الف وخسمانة والدين الف رجع الراهن على المرتهن بخصمائة وقال الشافعي رجه الله الرهن امانة لابسقط مهلاكه شئ من الدين وقال القاضي شربح يسقط جيع الدين بهلاكه سواء قلت قينه اوكثرت وانكان الرهن خاتما من حديد والدين الفا سقط جيم الدين وانما يكون مضمو نا عنسدنا بالاقل من فيتد ومن الدين اذا هلك بغير ضل الراهن والمرتهن فان استهلكه المرتهن ضمن قيمه كلها وان استهلكه الراهن ضمن قبته وكانت رهنا في د المرتهن كماكان الرهن حتى يستوفي الدين وكذا اذا استهلكه اجنى ضمن قيته وكانت رهنا مكانه • مسئلة • اذا قال المرتهن قراهن عند تسليم الرهن اليه أنا أخذه رهنا فإن ضاع عندي ضاع بغيرشي قال له الراهن نم فالرهن جاز والشرط باطسل نان ضاع ضاع بالمال (قول المنافيد ألمرتهن وفيند والمدن سواه صار مستوفيا لدينه حكما) حتى لوكان الرهن عبدا فاتكان كفنه على الراهن والمعتبر فيالقيمة قبيته يوم الرهن وانما يكون مستوفيا اذا رهن بدين اما اذا رهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالمهر فىيدالزوج اوالخلع فىيد المرأة او المغصوب نانه اذا هلك لايصير ــتوفيا للعين بل يجب على المرتهن عزم الاقل من قيمة الرهن ومن العين التي رهن بها ويسترد العين ولو هلكت العن قبل الرد فله ان محبس الرهن بضمان العين فاذا هلك الرهن قبل استيفاء الضمان صار مستوفيا الضمان اذا كان في قيته وماء (في له وان كانت قية الرهن اكثر فالفساضل امانة) لان المضمون بقدر مايقع به الاسستيفاء وذلك يقدر · الدين ﴿ قُولُهُ وَانَ كَانَتْ قَبِمُ الرَّهِنَّ اقْلُ مِنَ الَّذِينَ سَقَطُ مِنَ الَّذِينَ بِقَدْرُهَا ورجع المرتهن ـ بَالْمُصَلُ ﴾ لأن الاسستيفاء بقدر الماليسة ولو ايرء المزهن الزاهن من الدين او وهبسه له ولم برد عليه الرهن حتى هلك في د المرتهن من غير أن بمنعه آياه هلك أمانة استحسانا وقال زفر بهسلك مضمونا وهو القيساس لان هلاك الرهن يوجب اسستيفاه الدين فكانه ابرأه ثم استونا وجه الاستمسان ان الهبة و البرأة لايجوز ان يوجب ضمانا على الواهب و البرئ لاجلهســا الآثري انهم تالوا لو أستحقت العسين الموهو بة و قد هلكت في بد الموهوب له منمن مُعِمساً ولم يرجع على الواهب بشي ولو وهب البابع الثمن لممتسدّى ثم هلك المبيع لميضمن (فَوَلِه ولا بجوز رهن المشاع) سسواء كان فيما يحتمل القسمة اولا وسواه رهنه مناجني اومنشريكه لانالاشاعة يمنعاستدامة التبض لائه لالمفهامن المهاياة وعند الشافعي يجوزوهن المشاع كما فىالمبيع ولنا إن موجب الرهن هو الحبس الدائم لانه لم يشرع الامقبوضا بالنص فلوجاز في المشاع يفوت الدوام لأنه لابد من المهاياة فيصيركما اذا فالبرحنتك يوما ويومالاولهذالا يجوزفها يحتمل القسمة ومالا يحتلهاوكذا ماكان فيخلة المشاح مثل ما اذا كان الرهن متصلا بغيره كرهن النخل دون الثمرة والارض دون النخل والزرع تم

اذا قبض الرهن على الفساد فهلك قال الكرخي بلك امانة ولا يذهب من الدين شي وفي الجامع الكبير مايدل على انه بهلك بالاقل من قيته ومن الدين لانه قال كل مال هو محل الرهن الصحيح آذا رهنه رهنا ناسدا فلك فيدالمرتهن بهلك بالأقل منقبته ومزالدين فكلماليس بمسل للرهن الصحيح اذا رهن رهنا فاسدا لايكون مضمونا كالمدبر وام الولد ولافرق يين الاشاعة الطارية والاصلية في منع صعة الرهن وهو الصحيح وذلك مثل ان يرهن جيع العين ثم تفاسخا في البعش او ببيع الراهن اووكيله نصف آرهن باذن المرتهن اويستمق تصغه فيبطل الرهن فيالباقي وعن ابي يوسف انالطاري لايؤثر فيالرهن لان حكم البقاء اسهل من حكم الانداء الاترى ان معندة الفيرلايجوز ان تكون محلا للنكاح ابتداء وسق المنكاح في حقها بلن و طئت امرأة الرجل بشسبهة تعند لذلك الوطئ ولا ببطل النكاج وكالشيوع الطارى في الهبة لا يمنع صحتها بعاء ويمنع صحتها ابتداء ولنا ان الاشاعة انما الربت في الابتداء لانها منع استدامة القبض على وجد الرهن وهذا المعنى موجود في العذارية يخلاف الهبة لان المشساع يقبل حكمها وهو الملك فان موجب العقد فيها الملك والقبض شرط عام ذلك العندواللك بقبل الشيوع ولهذا يصبح الرجوع فى بعض الهبة ولايجوز فسعز المقد في بمين الرهن (قو له ولارهن ثمرة على رؤس الفيل دون النفل ولاذرع فِي الْارِضِ دون الارض ولارهن الارض والنَّفِل دونهما) لأن المرهون متصل عاليس بمرهون خلقة فكان في معنى الشابع فصار الاصل ان المرهون اذاكان متصلا عا ليس عِرهُونَ لَمْ يَجِزُ لَانَهُ لَا يَكُنَ قَبِضَ المُرهُونَ وَحَدُهُ وَلُو رَهُنَ الْتَغْيِلُ مُواضَّعُهَا جَازُ لَانَ هذه مجاورة وهي لاتمنع الصحة ولوكان فيها تمر يدخل في الرهن لانه تامع لاتصاله به فبدخل تبما أفصيها المعدّد لانه لولم يدخل التمر في رهن النصل كان في معنى رهن المشاع مع ان دخول الثمر فماازهن لايكون على الراهن فيد مشرر لان ملكه لايزول عنه بخلاف البيع حيث لايدخل الثمر هناك في بيع الخل الا بالتسمية لان تصحيح عقد البيع في الخل بمونّ لجلخار بمكن لان الشيوح الطارى والمقارن غيرمانع لصحة البيع قال الجبندى اذا رحن إرصار وفيهسا ذرح او نيمَل او شجر وعلى الاشجسسار ثمر وتال رحنَتك هذه الارش واطلق ولم يمغمي بشبيئا وسلما آكى المرتهن فالرهن صفيح ويدبخل فى الرهن الزرع والنفلج والكرم والرطية وألتمر وكل ماكان متصلا بالارض لآنهما قصمدا ألححة ولاصحة له الابدخول المتصل بها بمغلاف البيع نان الزرع والخرلا ؛ خل فيه الا بالشرط لان البيغ يصبح يعونه مم لمرتبين ان يبيع من آلتمار ما يخابف عليها النساد بامر الحاكم فان باعثًا بغير امره بنمن ولو رهن الارمن دون ما فيها من الزرع او النفل او النجر او النفل دون ما فيسه من ألثمراو ألثمر دون الشجيراو الزرع دون الارض فالرهن باطل ولو رهن دارا فنهسا متاج . دون المتاع وسسيا الدار الى المرتهن مع المتاع او بدون المتاع نانه لايصيح وكذا اذا رجنسهِ الحانوت وفيد المتاع دون مافيد من المتاع او رهنسه الجوالق دون مافيها لم يصيح الرهن

وان رهنــه المتاع الذي في الدار دون ألدار او المتاع الذي في الجوالق دون الجوالق وخلا بينه وبين المرتهن صم الرهن والتنسسليم لان المتاع لايكون ميشسغولا بالثنار والوعاء ومنع بُسليم الدابة المرهونة بالجل عليها فلا يتم النسسليم حتى يلتى الحل عنها لانه شاخل لها يخلاف مااذا رهن الحل دونها حيث يكون رهنا اذا دفعها اليه لان الدابة غير مشغولة به ولو رهن سرجا على دابة او لجاما في رأسسها ودفع المدابة مع البعرج واللجام لايكون رهنا حتى ينزعه منها و يسلمه اليسه لانه من توابع الدَّابة بمنز له الثمرة النَّف ل حتى قالوا يدخل فيد من غيرذكر قال فىالهداية ويمنع التسليم كون الراهن او متاعد فىالدار المرهونة روى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا رهن دارا وهما في جوفها وقال الراهن المرتهن سلتها اليك لم يتم الرهن حتى يقول بعدما يخرج من الدار سلتها اليك لان الراهن اذا كان فيهنا فليس بمسلم فاذا خرج يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كذا في النهاية (فو لله ولايصيم الزهن بالامانات كالودايع والعوارى والمضار بات وملل الشركة) كان رهن بها فالرمن باطل لا يتعلق به ضمان كآلرهن بالميشسة والدم فان اخذ بها رهنا فهلك في يده قبل الحبس هلك امانة وان هلك بعد الحبس ضمنه ضمان الغصب وساصله ان الرهن عنسدنا على ثلثة اضرب رهن تعييم وهو الرهن بالدين والاعيان المضمونة بانفسها ورهن ناسد كازهن بالخر والحزير ورهن باطل كازهن بالامانات والاعيان المضمونة بغيرها وبالدرك فالصحيح والفاسد يتعلق بهما الضمانكما يتعلق بالبيع الصحيح والفاسد والباطل لايتعلق به ضمان كالبيع بالميتة والدم ولو استأجر مفنية او نايحة و أعطاها بالإجر رهنا فهو باطل فان ضاع في يد ها لم يكن عليها فيه ضمانٍ لأن الا جارة باطلة والاجر غيرمضمون والرهن اذا لم يكن في مقابلته شي مضمون كان بالملا ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا فاعطساها رهنا مثلها جاز فان طلقها قبل الدخول يبتى رهنا بالمتعة عندهما وقال ابو يوسف لايكون رهنا بالمتعة (فَوَلْهُ ويصبح الرهن برأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه) فأن رهن رأس مال السسلم وهلك الرَّهن في الجلس صار المرتبين مسستوفيا لرأس ماله اذا كان به وة. والسلم جائز بحاله وانكان اكثر فالفاضل امانة وانكان اقلكان مستوفيا بقسدره و يرجع على رب السلم بالباقي وان لم يهلك حتى افترةا بطل السلم وعليسه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لانه صار مستوفيا لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان حقد السسلم ولا ينقلب السسلم جائزا وان اخذ بالمسسلم فيه رهنا ثم هلك في الجلس صار مستوفيا للمسلم فيمه و يكون في از يادة امينا و انكانت قيمته اقل صار مستوفيا بقدرها ورجع بالباقى وكو تفاسحا السسلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المالم ولا يجوز رهن المكاتب والمد بر وام الولد لانه لا يتحقق الاستيفاء من هؤ لاء (قوله واذا اتفقا على وضع الرهن على يدى عدل جاز) لأن القبض من حقوق المرتهن فلك أن

يستوفيه بنفسمه وبغيره كسسائر حقوقه وانما اعتبررضي الراهن لان له فيه حق الملك فلا يتبض الا يرضاه (فحرله وليس لمرتهن و لا الراهن اخذه من يده) لتعلق حق الراهن في الحنظ بيده وامانته وتعلق حق المرتهن به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الاخر ولهذا لوسلم العدل الى احدهما منمن لا نه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن فى حق المالية واحدهما أجنبي عن الاخرو المودع يضمن بالدفع الى الاجنبي (فَحَوْلِهُ فأنا هلك في يده هلك من ضمان المرتهن) لأن يدالمدل يدالمرتهن لقيامه مقامه و ليس للمدل يع الرهن الا أن يكون مسلطا على يعه والتسسليط على وجهين تسسليط مشروط في حقد الرهن و تسسليط بعده نان كان مشهر طا في عقسده غلا يملك الراهن ولا المرتهن عزله ولا ينعزل ايصنا بموت الراهن ولا يموت المرتهن وللعدل ان يبيعد بغيو محضر من ورئة الراهن كما يبعد في حال حياته بغير محضر منه و أن مات المرتهن فالعدل على وكالته لأن عقده الرهن لابيطل بموتهما ولابموت احدهما واذا مات العدل انقضت الوكالة ولايتوم وارئه ولا وصيد مقامد لان الموكل رضى برأيه لابرأى غيره وعن ابي يوسف ان وصيد يملك بعد كذا في الهداية ولو امتنع العدل من يعد اجبر عليه فاذا مات العدل بطل التسليط وليس لوصيه ولالوارثه يعدوانكان التسليط بعد عنداؤهن ظاراهن عزله وينعزل عوته والعدل ان تمتنع عن البيع ولا يجبر عليه كما فح سائر الوكالات و اذا كان مسلطا على البيع و ايغاء الدين منه يجوز بيعه هندابي حنيفة بماعزوهان وباي تمنكان كالوكيل بالبيع المطلق فان باعد بجنس الدبن فأنه يغضى تمنه عن الدين وأن باعد بخلاف جنسد فأنه يبعد أيضا بجنس الدبن ويوفي الدين لائه مسلط على ذلك وكال ابويوسف وعجد يبيعه بالنقد عثل قيمته او اقل بقدر ما يتغابن فيه ولو قبض العُدل الثمن بهلك في مدمكان من ضمان المرتهن لانه عل عن الرهن فكان هلاكه كهلالشائرهن واذا اقر المعل آنه قبض الثمن وسلد الى المرتهن وانكر المرتهن ذاك عَالَمُولَ قِولَ العَمَدُلُ وَ بِطُلُ دِينَ المُرْتَهِينَ لأنَ العَمَدُلُ أمينَ فَيَا فِي هِـ. فالتول قوله في يرأة نغسه ولايقبل قوله في ايجاب الضمان على غيره ولايصدق في تسليم الدين الى المرتهن ويصير كان الرهن في ده فيسقط به الدين من طريق الحكم (قوله و يجوز رهن الدراهم و الدنانير والمكيل والموزون) لانه يتمتق الاستيفاء منها ﴿ قُولِهِ فَان رَحْت بِجنْسِهَا وَهَلَكَتْ هَلَكَتْ بمثلها) من الدين (وان اختلفا في الجودة والصناعة) لانه لامتبر بالجودة عند المقابلة بجنسها وهذا عند ابي حنيفة لأن عند، يصير مستوفيا باعتبار الوزي دون العيمة لأن اعتبار العيمة يؤدى الى الربا وعندهما يضين التيمة منخلاف الجنس ضلى هذا قالوا اذارهن قلب فمئة فعند الهلاك يعتبر الوزن دون الجؤدة عند ابى حنيفة يعني انه يجمل مستوفيا دينه يقدر وزنه لان عنده سالة الهلاك سالة الاستيفاء لاسالة التضمين بالقيمة والاستيفاء انما يكون بالوزن دون الجودة لان احتسار الجودة تؤدى الى الربا وقال او يو سسف ومحد سألة الهلإك ايعنا حالة الامتيفاءكما قال ابو حنيفة اذا لم يكن فيه صرر بالراهن إو المرتهن إما

ذاكان ضررا لايعتر الاستيفاء هذا فيسالة الهلاك اما فيسالة الانكسار فعند ابي حنيفة وابي وسف هيءالة التضمين بالقبة منخلاف الجنس لاحالة التضمن بالدين حتى لايكون للراهن انبيزكه ندنه ولا مكن انجعل مستوفيا شيئا مزدنه مقدر مافات مزالجودة لاته ربا فست الضرورة الى ضمان القيمة من خلاف الجنس ومجد يعتبر حالة الانكسار بحالة الهلاك فانكان مضمونا بالقيمة سالة الهلاك فكذا سالة الانكسار وانكان مضمونا مالدين حالة الهلاك فكذا حالة الانكسار بيانه رهن قلب فغنة وزئه عشرة بعشرة وقيمته عشرة خهك فيدالرتهن صار مستوفيا لانه منجنس حقد ومثل وزنه ولان الاستيفاء عند اي حنيفة باعتبار الوزن ووزنه مثل دينه وعندهما الاستيفاء باعتبار التيمة وهي مثل الدن وان انكسر فصار تبرأ يساوي نماية فعند ابي حنيفة وابي يوسف الراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين والأشاء ضمنه قيمته ذهبا فيكون رهنا مقامه فيكون المكسسور ملكا للرتهن عا منين وقال محد لايضمن المرتهن شسيئا ويكون الراهن ما لمبار ان شاء سلد إلى المرتهن يدينه وأن شاء الخبكه بجميع الدين لأن ضمان الرهن لايغتضي التمليك بدليل آنه لوكان عبدا غات كان كفنه علىازاهن وحما مقولان القلب مسارمضمونا عليه ناذا انتكسر ضمن قيند كالقلب الغصوب اذا انكسر في دالغاصب وان كانت قينه نمائد ووزنه عشرة ورهن بعشرة فهلك ذهب بالدن عندابي حسفة لان عنده الاستيفاء بالوزن وفيدوناء وعندهما يغرم قيته ذهبا ويرجع بدينه لان الاستيفاء بالوزن فيه ضرر بالمرتهن ولاعكن إيمنا اعتبار الاستيفاء ماقجة لمافيه مزالها فصيرنا المالتضمين يخلاف الجنس وان انكبس ضين قبتد ذهبا اجاما لان جيمد مضمون والانكسار يقصه ولايستدرك حق ازاهن الا بالتضمين بالتبمة ولأعكن على قول مجد هنا ان مجمله بالدين لآناء انجعلناه بوزنه تضرر المرتهن ولامكن انتحمله بتجد لما فيه الربا عفلاف الاولى وانكان وزنه نمائية وقبته سنة ة هو رهن بعشرة نان هلك فبقائية عندا بي حنيفة اعتبارا للوزن وعندهما ينرم قيند ذهبا ويرجع بدينه كماخه منالضرر للرتهن والا انكسر خمنقيته عند ابى سنيفة وابى يوسف لان الكبير يقضد وكذا عنبد مجد ايصا لانه لامكن ان تعيره فيالقليبيك لإنه لاعوز انعلت المرتهن هاند الدون منه الارضاء وانكان فيته عمائية ووزئه كذلك فهلك هلك نوزنه اجاماوان انكسرجعن قيته عندهما وقال مجدكه انعلكه الرتهن غانية مزالدن لأنه مثلها وزناوج، دة و إن كان قيته تسمة أكثر من وزنه نهلك هلك عالية عند أبي تمنفة اعتبارا لوزن ولاعبرة للجودة وعنسدهما يضمن قيته عمق الراهن ممتهلايسستوفي المرته اجود مزحقه وانانكسر ضمزقيته اجاما لانجيمه مضمون الا انيرضي الراهن ان ملكه الله عالمة فصور عند محد وان كانت قيمه التي عشر و وزنه عشرة و هو رهن بمشرة نان علك ذهب بالدين كله عند ابي حنيفة والجودة الزائدة امانة لاقيمة لها عدم كذا عند محد لا اعتسار بها هنا لانها فأضلة عن الدين واما له يوسف فروى هنه أن

الجودة مضمونة كالوزن وقيل على قوله بهلك خسة اسداسه بالدين وسدسه على الامانة كذا فى الكرخى وان انكسر فى يد المرتهن فانتص ضلى قول ابى حنيفة الراهن بالخيار ان شاه افتكه ناقصا ولاشئ لهغيره وانشاء ضمنه قبمته بالغة مابلغت منخلاف جنسه ويكون رهنا مكانه وقال ابو يوسف ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة خسة اسداسه منخلاف جنسه فيكون خسة اسداس المنكسر ملكا للرتهن بالضمان ويكون ماضمن مع سدس المنكسر ملكا للرتهن بالضعان لان عند ال يوسف يشيع الامانة والضمان والمضمون من وزن القلب قدر ما يبلغ قبمة حجبع الدين وخسة اسداس القلب ببلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة وألقية اثنى عشر كانت المضرة التي هي الدين خسسة اسداس اثني عشر لان قيمة كل سدس اثنان فيكون خسة اسداس القلب عشرة منحبث الغيمة وطريق معرفة ذلك ان ينقص منالوزن وهو عشرة سندسه وذلك درهم وثلثا درهم يبقي ثمانية وثلث وذلك خسة اسداس عشرة يكون ملكا للرتهن بالضمان وعبر السدس ويكون رهنا مع الضمان مقام الاول وانما ميزكى لاينكن الشيوع وهذا على الرواية التي سوى فيها بين الاشاعة الطارية والاصلية وفيرواية انالطارية لاتبطلولا يحتاج اليتميز وقال محمد الامانة من الجودة والنقصان منها فأن كان النقصان درهمين أواقل اجر الراهن على الفكاك بجميع الدين لأن النقصان عنده يصرف الى الجودة والأمانة وانزادالنقصان على الدر همين فألراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء جعله بالدين اعتبارا يحالة الانكسار بحالة الهلاك عند. ﴿ قُو لِهُ وَمِنْ كَانَ لِهُ دِنْ عَلَى غَيْرِهُ فَاخْذُ مَنْهُ مثل دينه فانفقه ثم علم اله كان زيومًا فلاشي له عند ابي حنيفة) يمنى علم بعد امالوعلم حالة القبض ولم يرد لم يثبت له الرد بالاجاع ثم اذا علم قبل ان ينعتها فطالبه بالجياد واخذها نان الجياد أمانة في ده مالم يرد الربوف وبجدد القبض كذا في الهدا ية وقوله فلاشي له يعني اذا كان ماقبضه مثل وزنه وشاسبة هذه المسئلة بما قبلها ظاهر على قول ابي حنيفة لانه اذا انفق الربوف مكان الجياد فكانه استوما الجياد من الربوف فيكون كالرهن (قوله وقال ابوبوسف ومحمد برد مثل ازبوف وبرجع بالجياد) والمشهور ان محمدا مع ابي حنيفة ومنكان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنهما درهم جاز وبجبر على قبض ذلك ولوكان له دينار فاعطاء دينارين صغيرين وزنهما دينار فأبالم يجبر على ذلك (قوله ومن رهن عبدين بالف فتصاحصة احدهما لم يكن له ان يقبضد حتى يؤدى بافي الدين) لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة فيجله على قضاء الدين فان سمى لكل واحد منهما شيئا من المال مثل ان يقول رهنتهما بالف كل واحد منهما بخمسمائة فكذلك الجواب فيرواية الاصل وهوالمبسوط وفيالزياداتله انيقبضه اذا ادى خسمائة وجد الاول ان العقد متحد لايتفرق يتفريق التسمية وجد الشباتي انه لاحاجة الى الاتحاد لان احد العقدين لايصير مشروطسا في الآخر الاترى انه لوقبل الراهن في احدهما حاز

(قُولِه ناذاً وكلُّ الراهن المرتهن او العبدل أوغيرهما بيع الرهن عند حلول الاجل ظلم كالة جائزة) لانه توكيل بع ماله (قوله فإن شرط الوكالة في عقد الرهن فليس الراهن عزله عنها نان عزله لم ينعزل) لانه لما شرطت في ضمن المقد صار وصفا من اوصالحه وحمًّا. من حفوقه الأثرى اله لزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم اصله ولاته تملق به حق المرتهن وفي عزله اسغاط جِقه وصلى كالوكيل بالخصومة بطلب المدى ولو وكله بالبيع مطلقاحي ملك البيع بالنقد والنسيئة ثم نهاه عن البيع نسيئة لم يتمل نهيه لانه لازم باصله فكذا بوصفه يناذكرنا وكذا اذا عزله المرتهن لا يتعزل لانه لم يوكله واتما وكله غيره (قوله وان مات الراهن لم نعزل) لأن الراهن لم سطل عوته لأنه لوبطل عاسطل محق الورثة وحق المرتهن مقدم ﴿ فَوَ لَمْ وَلَهُرِتُهِنَ أَنْ يَطِالُكِ الرَّاهِنَ بِدِينَهُ وَيُحِبِسُهُ إِنَّ) لأن حقد بلق بعد الرهن والحبس جزاء المظلم فإذا ظهر مهلله عند القاضي يحبسه واذا طلب المرتهن دينه يؤمر باجضار الرهن بإذا احضيره امر الراهن تسليم الدين اولا ليتمين حقدكا تمين حق الراهن تعقيقا فلتسوية وان طِالبِهِ بِالِدِينَ فِي خِيرِ البِلد الذي وقِم العسد فيد ان كان الرهن بما لا حل له ولا مؤنة امر ياحضاره ايصا وان كان له جل ومؤنة يستوفى دينه و لا يكلف احضار الرهن لان هذا نقل والواجب عليه التسسليم بمنى التغلية لا النقل من سكان الى مكان لاته يتضمد به زيادة منرر (قولهوان كاناز من فيده فليس عليه ان يمكنه من يعه حتى ينهينهالدين من ممنه) لإن حبكم الرهن الحبس الدائم إلى ان يقضى الدين وان قصف البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى بستو في البقية اعتبارا بحبس المبيع حتى بستو في الثمن (هو له فاذا قصاء الدين قيل له سا الرجن اليد) لانه زال المانم من التسليم لوصول الحق الى مستعقد عمادنا استوفى الرتهن دينه بايضاء الراهن اوبايضاه متطوع عميها الرهن فيهده قبلهان يرده الى الراهن يهلك بالدين و يجب على المرتهن رد ما استو في مِن الدين الى من استو في منه و هو الراهن اوالمتملوع لانه صارمستوفيا عند الهلاك بالتبض السابق فكان المتاني استيفاء بعد الاستيفاء فيجب رمَّه وهذا بخلاف ما اذا ابرأ المرتهن الراهن من الدين ولم يرد عليه الرهن حتى هلت في يد المرتهن من غيران عنمه ايامة ته يهلك امانة استحسامًا وظل زفر يهلك مضمونًا و ليس لميرتهن إن تيمُع بازهن لا باستخدام ولا سكنى ولا أبس الا باذن المائك وكذا اذاكان مصحبف ليس له أن يِتراً فيه الآبادن الراهن لاته له حق الحبس دون الاتفاع وليس له أن. بهجر و بعیرنان فسل کان متعدیا ولا بطل عبد الرهن بالتعدی (قوله و اذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن بالبيم موقوف) لأن الراهن عاجز من التسليم بأن حق المرتهن فيالحبس لازم واعاكان موقونا لحق الرتهن فيتوقف على الحازته وانكان الراهن يتصرف في ملكه كن اوسى بجميع مله يقف على اجازة الورثة فيا زاد على التلث لتعلق حقهم به رُ بَحُولِهِ فَانَ اجَازِهِ المرتِهِنَ جَازِ) لأنَّ التوقف لحقه و قد رضى بستوطه (بَحُولِهِ وانَّ حَمَاه الراهَن دينه جاز ايصًا) لاته زال المانع منالنفوذ وتصرف صدر من الاحل فالخمل

و إذا نفذ البيع باجازة المرتهن ينتتل حقه الى بعله وهو ألثمن لان حقه تعلق بالمالية والبدل له حكم المبدل فصار كالعبد المديون اذابيع برضاء الغرماء ينتقل حقهم الىالبدل لانهم رضؤا بالانتثال دون السقوط رأسا فكذا هذا وان لم يجز المرتهن البيع وفسطد انتسمخ في رواية فصار كالمالك له ان يجيزونه ان لايفسخ وهي الصحيحة نان فسطد لا ينفسخ نان شاه المشترى صبرحتي يفتك الراهنالرهن اذا لجزعلي شرف الزوال ناذا افتكد الراهن كال لدان يأخذه وانشاء رنع الامرالىالقامني والغامني ان يفسيخ لتوات التدرة علىالتسليم وولاية المسيخ الى القاضي لا الى المرتهن ولو باعد الراهن من رجل ثم باعد بيعا ثانيا من غيره قبل ان تجير المرتهن فألثانى موقوف ايصنا على اسبازته لان الاول لم ينعقد والموقوف لا يمنع توقف الثانى `` نان اجاز المرتهن البيع الثاتي جاز الثاني وان باع الراهن ثم آجراو رهن اووهبد من غيره واجلزالمرتهن هذء العقود جلزالبيع الاول والغرى انالمرتهن له حظ فيالبيع لانه يتعلق حقدء ببثله فيصيح اسازته لتعلق فائمته اما هذه العقود فالهبة لابدلها وكذا الرهن ايصا لابدلله والذي في الاجازة بهل المنعة لا بدل العين و حقه في مالية العين لافي عين المنفعة فكانت اجازته استقاطا لحقه فزال المانع فنفذ البيع الاول ولموباع الراهن المرهن من المرتهن فم تغامضًا البيم لا يعود الرهن الآ بعقد جديَّه مخلاف ما لو رهن عصيرًا فنضم ثم تخلل عاد الرهن لانَّهُ لم يرمض بزوال حقه فل يزل حكم الرهن وهنا رضي المرتهن بزوال الملك والرهن وقد تحقق زوال ملك الراهن كما لو اذن له في بيعد من غيره فباعد زال حقد من الرهن فاذا فسخ لا يعود و ان باع منه او من اجني يشرط الخيسار فم فسمخ يمكم الخيار كارهن بحاله (فَوَلِه وان اعتق الراهن عبد الرهن نفذ عنفه) وخرج من الرهن بالمتق لانه صار حرا وعند الشــافعي لايمتق وهو رهن على حاله اذاكان المتق معسرا لان في تَفَيَّدُهُ ابطالَ حَقَّ المرَّثُهُنَّ بِحُلَافَ مَا اذاكانَ مُوسَرًا فَانَهُ يَفَدُ عَنْدُهُ أَيْصًا ويسب لمَّيِّتُهُ رهنا مكانه ولنا آنه اعتق ملك نفسه فلايلفو تصرفه كما اذا اعتق العبد المشسترى قبل التبض ولان الرهن عقد لا يزيل الملك عن الرقبة فلا يمنع نفاذ العتق كالنكاح والكنتابة والاجارة يمنى اذا زوج عجده اوامته اوكاتبهمسا او آجرهما لم بمنع ذلك من عنقهما لان العبد المستأجر اذا اعتقه مولاه يعتق وتبقى الاحارة على حالها لان الحر مقبلها اما الرهن فلا يقبسله الحر فلا يبق مم اذا زال ملك الراهن عن الرقبة باعتساقه يزول ملك المرتهن في البديناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل اولى لأن ملك الرقبة اقوى من ملك البد فلا لم عنع الا على لا عنع الادنى بطريق الاولى وامتناع النفاذ فىالمبيع والهبة لا نعدام القدوة على النسيم (قُولُه فاذاكان الراهن موسرا والدين حالا طولب باداء الدين) لان عليه اقامة غير الرهن مقامه ولا معنى لانزامه ذلك مع حلول الدين فطولب بالدين ولا ســعاية على العبــد اذا كان الراهن موسرا (قُولُه واذا كان الدين مؤجلًا اخذ منه قيمة العبد

فِملت رهنا مكانه حتى يحل الدين) لانه ابطل حقه من الوثيقة فصاركما لو اتلفه فاذا حل الدين اقتضاه بحقمه اذا كان من جنس حقد ورد التصل (فخوله وان كان مصمرا سعى العبدفي) الاقل من (قيمته) ومن الدين (مقضى به الدين) هذا إذا اعتقد بغير اذن المرتهن اما اذا اعتقد باذته فلا سماية على العبدكذا في اليناجع وانما نزمه السماية لان الدين شعلق رقبته وقد سلت له ناذا تعذر اسستيغاء الضمان منازعن لزم العبد ما سسم له وانما يسعى فيالاقل من قيمته ومن الدين لان الدين اذاكان اقل لم يلزم المولى ان يسسيم اكثر منه فكذا العبدوان كان الدين اكثر من القيمة فلم يسلم له اكثر من رقبته فكان عليه قيمة ماسلم له و حاصله أنه يسعى في الاقل من ثلثة اشباء سواء كان الدين حالا اومؤجلا فينظر إلى قبيد يوم الرهن والى قبته وقت العتق والى الدين فيسعى فيالاقل منهذه الثلثة الاشياء ثم يرجع على الرهن اذا ايسر بما سسمى و ليس بثبت العبد رجوع على سسيده بما يسمى الافي هذه الصورة واذا سعى فحكمه في سعايته حكم الحر وانما يلزمه السعاية اذاكان العثق معسرا حال المتق اما اذا كان موسرا حال المتق ثم اعسر بعد ذلك قبل اداه الدين فلاسعاية على العبدلان المتق وقع غيرموجب السعاية فلا يجب عليه في الثاني و تعتبر قيته يوم العثق قال الجندي اذا رهن حبسدا قيتد مائة ثم از دادت في بد المرتبن ثم احتد الراعن وهو معسر سعى في مائة قدر قيته و قت الرهن وأن كانت قيته وقت الرهن مائة ثم انتصت في المسعر حنى صارت خسسين ثم اعتقد سعى في خسسين قيند يوم العنق لانه انما حبس في مالينه بالمناق هذا القدر فلا يضعن اكثر بما حبس ولوكان الدين خيسين وقية المبدماتة في الحالين سعى فىالدين خاصة ولو لم يكن الراهن اعتق البيد و لكن ديره صبح تدبيره و بعلل الرهن و خرج من الرهن كما يخرج بالمتق و ليس المرتهق حبسه بعد التدبيرتم ادا صمح التدبيركان المرتهن أن يأخذ بديته أنشاء العبدوان شاء الرأهن سسواء كأن الراهن موسرا أومعسرا وبأخذ العبد بجميع دينه بالغا مابلغ بخلاف العتق لان اكسابه لمولاء وله ان يطالب الموكى بجميع دينه فكذا المدير وانماكانه ان يأخذ أيصا شساء لان الراهن مطسالب بالمدين و اكساب المدير من امواله فلا نختص المطالبة بعض امواله دون بعض وله ان بطالب أبهما شساء و لهذا يستوى فيد حال اليسار والاحسسار ولا يرجع المدبر بما سعى على مولاً لان كسبه له بخلاف المتق لان كسبه لمفسسه فوقع القرق بين التدبيروالمثق في وضعين احدهما إن في العنق إذا كان الراهن مصيرا يحب السيعاية في الاقل من ثلاثة اشياء على ما ذكرناه وفي التدبير بجب في جبع الدين بالغا ما بلغ والثاني إن في العتني يرجع العبد بما سسعى على الراهن وفيالندبير لا يرجع لانه بالتدبير لم يخرج من ان يكون سعايته الراهن وكوكان الزهن امة فاسستولدها الزاهن صيح الاسستيلاد و بطل الزهن وتبسعى فيجيسم الدين كالمدير لان اكسابها لمولاها ولاترجع عاسسعت على المولى لان كسبها مال المولى (فوله وكذاك اذا استهاك الراهن الرهن) ضند اي يجب عليد ان بغيم

غیره مقامه فیکون رهنا (فحوله و ان استهلکه اجنی فالمرتهن هو الحصم فی تضمنه و يأخــذ الفيمة فتكون رهنــا في بدء) و الواجب على هذا المــــتهالت قبيَّد وم هلك نان كانت قيمه وم استهلكه خسمائة و يوم الرهن الفا غرم خسمائة وكانت رهنا ويسقط من الدين حسمانة و يكون الحكم في الجسمانة الزيادة كانها هلكت بآفة والمعبر استيفاء الا أنه يتمرر عليمه عند الهملاك فاذا ضمن الاجنبي أهية وكان الدبن وجلا كانت النميــة رهنــا مكانه و ان كان حالا وكان الضمــان من جنس حقه اقتضى منـــه نان بني شيء كان الراهن وان لم يكن من جنس حقد طالب بديند او بيبم التمية (قو له وجنساية الراهن على الرهن مضمونة) لانه أيجنايته مزبل ليد المرتفين عن ماجني عليه (قُولِهِ وجناية المرتمين عليه يسقط من دخه مقدرها) يعني اذا كان الضمان على صفة ا الدين اما اذاكان من خلافه فلابد من التراضي ولانه بالجنابة عليه فاصب فيضمن قيمنه بالغة مابلغت ناذا ضمن جميع أنتمية كان له المقاصة منذلك بقدر دينسه ويرد الفعشل إ على الراهن(هُولِه وجناية الرهن على الراهن و المرتبن وعلى اموالهما هدر) اما على الراهن | فىنفسسه وملله اذا كانت توجب المال فهدر اجاعالان المولى لايتبت له على عبدممال ر أنكانت توجب القود أخذ بها العبد لانه مع مولاً، فيما يوجب القودكالاجنبي وإما | اذا جنا على المرتبن في نفسه جناية توجب المالَ فانلميكن في قينه فضل عن الدين فهي هدر عشد ابي حنيفة لانا لو اثبتناها احتجنا الى استقاطها لان حاصل الضمان على المرتهن وعندهما تثبت الجناية فى رقبة العبد سواء كان فيه فعنل املا فان شاء الراهن | أبطل الرهن ودفع العبد بالجناية الي الرتهن وان شاء الرتهن قال لاابغي الجناية وهو | رهن على حاله واما اذاكان فيالرهن فضل عن الدبن فعن ابي حنيفة روايتان فيرواية | ثبت حكم الجنساية في قدر الامانة لان مازاد على قدر الدين ليس في صحائه فيصير كعبد الوديعة اذا جنا على المودع وفي رواية لاثبت حكمها لان نقدار الامانة في هنه قبل طربق الرنفن واما اذاجنا في مال المرتهن جناية توجب المال ولم يكن نب فعنل عن الدين فهي هدر لان الضمان لولحته لرجع به على المرتمن فلا معني لاتبات شيّ يعود عليه وانكان فيه فضل نان الجناية تثبت في قدار الامأنة فعلى هذا اذا فسند الرمن متاعاً للرتهن قيمته القان وقيمة الرهن النسان وهو رهن بالف فطلب المرتهن ان يأخذه ` بَقِيةُ الْمُتَاعُ فَأَنْ شِنَّاءُ الرَّاهِنْ قَضَى عَنْدُ لَصْفَ ذَلَكُ وَكَانَ لَصَغَهُ عَلَى المرتهن وان كره يع العبد فيذلك كله نان بق شيُّ بعد فكاك الرهن الحذ المرُّنهن تُصفَّه والرَّاهن تُصفَّه وان اختار المولى قضاء قيمة المتساع قبل له اقمني فصفد لان حصة الامانة نامة وحصمة المضيون نائصة فان قطى المولى النصف زال حكم الجنساية وبتي العبسد رهتا بحاله وان كالت ألجناية توجب التود نان التفسياس يثبت للرتبن وبستغنا تزيد لان الرعن للف

بسب فيده (قو له واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن) وكذلك اجرة الحيافظ لان الرهن في ضمانه فان شرط الراهن المرتبن اجرا على حفظ الرهن لايستمق المرتهن شبئا لان الحفظ عليه بخلاف الوديعة اذا شرط المودع للودم اجرا في حفظها فله الاجر لان الحفظ ليس بواجب عليمه قال في الكرخي الحفظ واجب على المرتهن ما كان مضمونا عليد ومالم يكن لان له حبس ذلك كله (قول واجرة الراعي على الراهن) · لان الرحى يحتاج اليه لزيادة الحيوان ونمائه فعسـار كنفتته واما اجرة المأوى والمريض واجرة الحارس فعلى المرتهن (قول ونفقة الرهن على الراهن) بخلاف المبع قبل القبض فأن نفقته على البايع قال في الواقعات رجل باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقابضا حتى أكل العبد الرغيف صار البايع مستوفيا أثمن مخلاف مااذا رهن دابة يغفير شعيرة كلت الدابة الشمير لمبصر المرتهن مستوفيا لثئ منالدين والفرق النفقة المبيع على البسابع مادام في يده فصار مستوفيا ونفقة المرهون على الراهن فلا يصير مستوفيا وأتماكانت نفتند على الراهن لقوله عليه السلام لهغنه وعليدغرمد يمنى الراهن غنه مناضه وغرمه نفنته وكسوته ولانه ملكه فكانت نفقته عليه كالموجر وكذا اذا ماتكان كفنسه على الراهن وكذا اذا كان الرهن حيوانا ضلفه على الراهن ولوكان امة فولدت فاجرة الظئر على الراهن وكذا سيّ الشهر وتلقيم النَّضل وجذاذه والقيام بمصالحه على الراهن سواء كان فيه فضل عن الدين املا فان آنفق المرتهن على الرهن بنسير ادن الراهن والراهن. غائب يخطوع فان امر. القاضي بذلك فهو دين على الراهن لان القاضي له ولاية على ـ الغائب ولا يصدق للرنهن على النفقة الابنينة او يتصديق الراهن وأن أبق العبدالمرهون انكانت فيمنه والدين سواء فالجعل على المرتهن وانكانت فية الرهن اكثر كان على المرتهن يقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الامانة واناصاب الرقيق جراحة اودبرت الدابة فاصلاح ذلك ودواء على المرتهن اذا لميكن في الرهن فضل عن الدين فان كان فيه فضل ضليم جيمابالمساب (قولد ونماؤه الراهن يكون رهنا مع الاصل) يعني انشاء المرتهن اخذه وان شاه تركه عندالراهن والفاه شل المين والولد والمصوف ونمار الثجر والفيل ناما غلة المدار واجرة العب. فلا يدخل في الرهن لانه ليس من نفس الرهن فلا يدخل تعت عقده كما لواكتسب العبدكسبا اووهب له هبة فان آجره المرتهن بغيرانن الراهن كانت الاجرة الرتهن وعليد ان يتصدق بها لانها حصلت له من وجه محظود (﴿ لُهُ لُهُ نان ملك ملك بغير شيءً) بعني الخاء (قو لمد و ان حلك الاصل و بق الخاء المتكه الراهن بحصته بقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة الغاويوم الفكاك فا اصاب الاصل مغط من الدين وما اصاب الفاء افتك الراهن به) واعاقسم على قيمة الاسل يومالنبس لانالهن دخلف ضمانه بالقبض فاعتبرت قيته عنده وانما اعتبرت قية ألفاء يومالفكاك لان ألقاه قبل المكاك غيرمضمون هليه و بالفكاك بضمن فاحتبرت قبيته يوم دخوله في للضمسان فانهم

يغتكد الراهن بعد هلاك الام حتى مات ذهب بغيرشي وصار الولدكا نلمبكن وسـقط الدين بهلاك الام لانه لاحصة للولد قبل الفكاك وصورة المسئلة رجل رهن شاة تساوى عشرة بعشرة فولدت ثم هلكت قسم الدين على قيمة الشاة يوم رهنت و على قيمة الولد في الحال فانكانت قيته في الحال عشرة هلكت الشاة بحصتها وهو نصف الدين خسة دراهم نان از دادت قیمة الولد بعد هلاك الام حتى صارت تساوى عشرين بطلت تلك القسيمة وتبين أن حصة الام كانت ثلاثة وثلثا ولو صارت قيمة الولد ثلثين تبين أن حصة الام الربع و لو انتصت قيمة الولد بعد ذلك حتى صارت خسة تين ان حصة الام ثلثا الدين وهي سستة وثلثان و لو رهن جارية فولدت عنسد المرتمن من غيرمولاها ثم ماتت ويق. الولد واراد الراهن افتكاكه فانكان الدين مائة وقيمة الام خسين وقيمة الولد عشرين فانك تقسم الدين عليهما غا اصاب الام سقط من الدين و ذلك خسسة اسباعد اي خسة اسباع المائة وهو احد وسبعون وثلثة اسسباع وما اصاب الفاء وهوسسبعان وهو نمائية وعشرون واربعة اسباح انتكد الراهنيه ولوكان الدين عشرة وقيمة الزيادة يوم الفكاك خسة وقية الامسىل عشرة خلك الامسنل يفتك الزيادة يثلث العشرة وهو ثلثة وثلث ولوكانت قية الزيادة يوم الفكاك عشرين وقيمة الابمسل عشرة و الدين عشرة فهلك الاصل يغتك الزيادة بثلثي العشيرة وهو مستة و ثلثان ولو نقصها الولادة جبر النقصان بالولد حتى لو نقصب من قبتها عشرة و الولد بساوى عشرة لايسسقط من الدين شيء (قُولُهُ وَ يَجُوزُ الزيادة في الرهن) وهذا عندنا وقال زفر لا يجوزُ فاذا ميمت الزيادة في الرهن يقسم الدين على قبية الاولى يوم القبض و على قبية الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبصها خسسمائة وقيمة الاولى يوم القبض القسا والدين الف يقسم الدين اثلاثا يكون في الزيادة ثلث الدين وفي الامسل ثلثاه وان كانت قيمة الزيادة ما تين ضيها مدس الدين ولا يعتبر نقصان فية الأولى في السعر لان الضعان يتعلق بالقبض فالمعتبر بالتبية يوم القبض و أن نفص الاصل في يده ذهب من الدين يقدر النقصسان فأن زاده الراهن بعد نقصان الاصل رهنا اخر قسمت ما بق من المدين في الاول على قيمة الباقي منه وعلى قبة الزيادة يوم قبضت وكان الدين فيهما على قدر ذلك كرجل رهن جارية تساوى الما بالف ثم اعورت فزاده عبدا يساوى الفاضد ذهب باعوارها نصف الدين و يق فها خسمائة خسومة على فيتها عورآ، و على فية العسبد الزيارة وم قبض فبكون في العبد ثلثًا خسيماتة وهو ثلث الالف أن هلك هلك ثلث الالف وأن هلكت الموراة ذهب علاكها ثلث خسمائة وقد ذهب بالبوراء خسمائة (قوله ولايموز في الدين) هذا ﴿ حَسْدَ ابْيُ حَنِيْهُ وَمُحْدُوزُمْ وَلَا يَصِيرُالُهِنْ رَهَنَّا بِهَا وَكُلَّ الْحِيوسَفَ هُو سِأْزُ ﴾ | على يوسف سوى بين المسئلتين مقال تجوز از يادة في الرهن والزيادة في الدين وزفر سوى يينهما أيعنسا وكالكليموز كلاهما وهما فرتا بينهما فتالا زيادة الزهن على الزهن سائزة

والزيادة في الدين لانجوز لان الزيادة في الرهن تؤدي الى شيوع الدين وذلك لا يمنع صعة الرهن لانه لورهن بنصف الدين رهنا جاز وشيوع الرهن عنع صعة الرهن فاقترنا وصورة الزيادة في الدين اذا رهن عبسدا يساوي التين بالف ثم اسستقرض الراهن من المرتهن المثا اخرى على أن يكون العبد رهنا بهما جيعا فإنه يكون رهنا بالالف خاصــة و لو هلك يهلت بالالف الاول ولا يهلك بالقين وكذا اذا رهن عبدا عائة وقيته مائنان ثم اخذازاهن من المرتهن مائة اخرى على ان يكون العبد رهنا بالدين ثم مات العبد كانه يستقط الدين الاول و الغضل من العبــد امانة و ببتى الدين الثاتي بلارهن وهذا سنى قوله ولا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف الزيادة في الدين جائزة ويستقط بموته الدينان جيما (قُولُهُ وَاذَا رَهُنَ عَيْنَا وَاحْدَةً عَنْدُ رَجَلِينَ بَدِينَ لَكُلُّ وَاحْدَ مَنْهُمَا جَازُ وجيعها رَهْن عندكل واحد منهما) لأن الرهن اضيف الى جيع العين في صفقة واحدة ولا شـيوع فبنه وهذا بخلاف الهبة مزرجلين حبث لايجوز عنبدابي حنيفة لان المقصود بالهبة. الملك ويستميل ان تكون الهبة ملكا لهذا وملكا لهذا فلا بد ان يكون كل واحد منهما مالكا لنصبف فبمصل قبضه في مشاع فلا تصيم الهبة واما الرهن فالمتصود منه الوثيقة لاالملك ويمكن ان يجعل جميع الرهن وثيقة لهذا وجيعه وثبقة لهذا فلايؤدى الى الاشاعة (قوله والمضمون على كلُّ واحد منهما حصة دينه منها) اى من العين لان عند الهلاك . يصيركل واحدمنهما مستوفيا حصته اذا لاستيفاء بمايتجزى فكان المضمون عليه مقدار ذلك (قوله فانقضى احدهما دينه كانت كلهار هنافي دالا خرحتي يستوفي) لاتها في الديمارهن واحدنان هلك الرهن عنده بعدقصاء دين صاحبه استزد من الدين قصله مااعطاه لانه مادام. في د الآخر هكم الرهن باق عليه فصار كالرهن من واحد اذا استوفي ديند ثم هلك الرهن في ده بعد ذلك (قول ومن اع عبدا على ان برحنه المشترى بالثن شيئًا بسينه فاستنع المشترى من تسليم الرهن لم يجبرعليه وكان البايع بالخيار ان شساء رمنى بترك الرهن وان شاء فسيخ البيم الا أن يدفع المشترى الثمن حالا اويدفع قبلة الرهن رهنا) اما جواز شرط الرهن في البيم فهو استمسنان والقياس أن يغسد البيع لانه شرط في العقد منعنة البايع لا يقتضيها المعقد وجد الاستمسان ان الثمن الذي به رهن اوثق من الثمن الذي لا رهن به فصار ذكر ذلك صغة في الثمن وشرط صغات الثمن لإيضيد العقدوهذا اذا كمان معينًا اما اذا لم يمين الرهن فالبيع فاسسد ولهذا شرط الشيخ بغوله بعينه ولوشرط فيالبيع رهنا عجهولا واتفقاعلي تعين الهن فىالجلس جاز العقد وقوله فاشتع المنسيزى منتسليم الهن لم يجبر عليد هذا قولنا وقال زفر يجبرلان الرهن اذاشرط فيالبيع صارحتا منحتوقه ولنا اناارهن عقد تبرع منجانب الراهن ولا اجبارعلى التبرعات ولكن البايغ بانليار على ماذكر الشيخ لائه مارضى الابه فيمبركنواته الاان دفع الثمن سالا كحصول المقصود ومن اشترى شيئا بمواهم

اتى بما يني عن معنى الرهن وهوالحبس الى وقت الاعطاء والعبرة فيالمتود للعاني وقاله ابو يو سبف وزفر لايكون رهنا بل يكون وديعة لان قوله امسسك يحتمل الرهن ويحتمل الإيداع فيتضى باقلهما ثبوتاوهي الوديعة بخلاف مااذا فالااسكد يدينك لوعالك فأنه لما عليه بالدين تقد عين جهة الرهن قلنا لما مده إلى الا عطاء علم ان مراده الرهن (قوله و للرتهن ان يحفظ الرهن نفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله) يعني ولده الكبير الذي في عباله والمراد مخادمه هو الحر الذي اجر نفسه (قوله وان حفظه بغير من في عينه اواودعد ضمن)لان بد المرتهن غيرا بديهم فيسار بالدفع متعديا وجل للرتهن ان يضمن إلمودع كال ابوحثيفة لاوعندهما ان شساه ضمنه فانضمنه رجع على المودع (قوله واذا تعدى المرتهن في الرهن صمنه صمان الغصب بجميع قبيته) لانه بالتعدي خرج من ان يكون تمسكاله بالاذن وصاركاته اخذه بغير اذنه فيصير غاصبا ولان الزيادة على مقدار الدين امانة والاما نات تضين بالتعدي نان رهند خاتمها فجمله فيحنصره فهوضامن لانه متعد بالاستعمال لائه کمنیر ماکنون فید،وانما الاذن باسلمنظ وهذا لبس والینی والیسری فی ذات سواء وان جعله في بقية الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لايلبس كذلك عادة فكان حفظا لالبسا وكذا الثوب ان لبسه لبسسا معنادا ضمن وان جعله على عاتقه لم يضمن وان لبس خاتما فوق خاتم ان كان بمن عادته يحتمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لايحتمل به فهو حافظ فلايضين (قوله واذا اعاد المرتهن الراهن الرهن فتبضد خرج من ضمانه) لانه باستعارته وقبصت من المرتهن اذال التبض الموجب المنعسان (قول خان علك في الزاهن علت بغيرشي) لقوات القبض المضمون (قوله والمرتهن انيسترجمه الى يده فاذا اخذه عاد الغمان) يعني بغير استيناف عقد لان قبض العارية لا يتعلق به الاستحقاق فبق الرهن على ماهو عليه ولومات الراهن والرهن في يده عارية فالمرتهن احق به منسائر الغرماء ولو اعاره احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط حكم ضمان الرهن فيحاله ولكل واحدمنهما ان يرده ريمنا كاكان وهذا بخسلاف الاجارة والهبة من اجنبي اذا باشره احدهما باذن الآخر يحيث يخرج منازهن ولايعوداليه الابرهن مستأنف ولومات ازاهن قبل الرهن الى المرتهن كان المرتهن إسسوة الغرماء فيد لانه قدتعلق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فبيطل به حق الرهن اما بالعارية فلم يتعلق به حق لازم فافترقا وان استعاره المرتهن من الراهن فهلك قبل انبأخذ في العمل هلك على ضمان الرهن لبقاء بد الرهن وكذا اذاهلك بعدالتراغ منالعمل لارتفاع يدالعارية وبقاء يداؤهن فعاد ضمائه وانهلك فى حالة العمل وهلك بغير ضمان لان يد العارية امانة وهي حادثة بعد نوال قبض الرهن وكذا اذا اذن الراهن للرتهن بالاستعمال ومناستعارشيئا ليرهنه غارهنه به منقليل اوكثيرفهو حائز وهذا اذا لم يسم له مايرهند به قان سمى له قدرا من الدين فليس له ان يرهند باقل منه ولا اكثر وكذا اذا سي له صنقا من الدين ليس له ان يرهنه بصنف غيره وانما لم يجز ان يرهنه باقل

نما سمى لآن المعيررمني ان يجفله مضمونا بذلك المقد حتى اذا هلك رجع به فاذاجعها مضمونا باقل منه لم يحصل الغرض من الضمان واتما لم يحز ان يرهند باكثر بما سمى له لانه لم يرض أن يستوفى من ملك الأذلك القدر ولأن المعريتوصل الى اخذ عاريته يقصناه دين المرتهن فاذا اذن فيستدار يمكن مناداته لميجز ان يرهنه باكثرمنه فيجز عن ادائه فان رهند بغيرماسي له مزالتسدر اوالنصف فهو مخالف فيضمن قيمة الرهن ان هلك في د المرتهن لاته تصرف في ملكه على وجه لم يأذن له فيه فصارفا صبا وللميران يأخذه من المرتهن وبغسخاارهن وكذا اذا استعاره ليرهنه عندرجل بعينه فرهندعند غيره لان المائك رضي يد عَضُوصة ولم يرض بفسيرها وكذا اذا قال له ادهنسه بالكوفة فرهنه بالبصرة كان ضامنا لانه منعد ثم ان شـــاء المعير ضمن المسـتعير و يتم عد الرهن بينه وبين المرتهن لانه ملكه باداء الضمان فتبين انه ملك رهننفسه وان شاء منمنالمرتهن ويرجع المرتهن عاضمن وبالدين على الراهن نان هلك في د المرتهن وقدرهنسه على الوجد الذَّي استماره غير مخالف ضمن الراهن للميرقدر ماسقط عند بهلاك الرهن من الدين لانه وفادينه منه بامره فكانله الرجوع عليه بما ونا ولايلزمه اكثر منذلك والمصير متطوع فحالز يادة ولوهجز المستعير عن فكاك الرهن فافتكه مالكه رجع بماكان الرهن يهلك به ولا رجع باكثر من ذلك بيانه اذا اعاره عبدا قبيمه مائة و اذن له ان يرهنه بما تنبن فانشكه المعير بما تنين رجم بمائة لأن العبد لوهلك في د المرتهن صار مستوفيا لهذا القدر و لم يكن للميراز. برجع باكثر منه فكذا إذا قضا ينفسـه لم يرجع باكثر منه • فصل • قال في الكرخي إذا آجر الراهن الزهن من المرتهن خرج من الرهن ولايعود اليه الا بالإسستيناف وكذا إذا آجره الراهن من غير المرتمن فأجازه المرتمن أو آجره المرتمن من غيره فأحازه الراهن حازت الأحارة وخرج للمرهون منالرهن ولم يعداليه لان الاجارة عقد يتعلق بها الاستعقاق ناذا تراضيا حليما كان ابطالا الرهن لانها لاتصيح مع بقاء ازهن فكانهما تفاسينا وفي ألجنسدي ليس لمرتهن ان يؤجر الرهن فانآجره بغير انن الراهن وسلد إلى المستأجر وهلك في د المستأجر كان الراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن فيته وقت التسليم الى المستأجر ويكون رهنا مكانه وانشاء ضمن المستأجر نان ضمن المستأجر رجم بما ضمن على المرتهن لانه غره ولايجب هليه الاجرة وان ضمن المرتهق لايرجع بما ضمن علىالمسستأجر ولكن يرجع عليـــه بما استونا منالمنافع الى وقت الهلاك ولا يطيب له ولو لميهلك الرهن واسترده المرتهن ماد رهنا كأكان وأن آجره المرتهن باذن الراهن او الراهن باذن المرتهن او آجر صاحبهما بغير انن صاحبه ثم اجازها محت الاحازة و بطل الرهن وتكون الاجرة لراهن و ولايذ " قبضها الى الماقد ولا يعود رهنا اذا انغضت مدة الأحارة الا بالاستيناف وليس الراهن ان يرهن الرهن نان رهنه ناحاز المرتهن بطل الرهن الأول (قوله و اذا مات الراهن اع وصیه الرهن وقضی الدین) لان وصید قائم متسامد (قوله نان لم یکن له وصی

نسب القاضى له وصيا وامره بيعد) هذا اذاكان ورثسه صغارا اما اذاكانواكبارا فهم يخلفون الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله اعلم

﴿ كتاب الجر ﴾

الجر في الغة المنم ومنه سمى الجر لصلابته لانه يمنع العين عن ان تؤثر فيه ومنه سمى الحطيم جرا لانه منع منالبيت وفي الشرع عبارة عن المنع عن التصرفات على وجه يغوم الغير فيه مقامالمحبور عليه (قال رحدالله الاسباب الموجبة للمجر ثلثة) اراد بالموجبة المثينة (قوله الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف الصي الاباذن وليسه) المراد الصي ''نى يعقل اما غيره فلا يجوز ولو اذن له وليه وتفسير العاقل ان يعلم ان البيم مالب والشراء حالب وبعلمانه لايجتم الثمن والتمن فيملك واحدقال في شاهان ومن علامة كونه غيرعاقل اذا اعطى الحلواني فلوسا فأخذ الحلوى وجعل يبحى ويغول اعطني فلوسي فهذا علامة كونه غيرعاقل وان اخذا لحلوى وذهب ولميسترد الفلوس فهوعاقل (قولد ولا يجوز تصرف العبد الآباذن منسيده) كي لاتملك رقبته شعلق الدين به وبالاذن رضي خوات حقد (قو له ولا يجوز تصرف الجنون المغلوب على متسله بحال) اي سواء اذن له فيه ام لا والراد به الذي لايفيق اصلا اما اذاكان بفيق و يعقل في حال افاقتسه فتصرفه في حال افاقته جائز (قو له ومن باع من هؤلاء شيأ او اشرّاه) الراد الصي والرقيق اطلق لفظ ألجمع على الاثنين وهو حائزكما فيقوله تعالىفانكان له اخوة والمراد الاخوان وقبل اراد به العبــد والصبي والمجنون الذي لايغيق (قُولُه وهو يعقل العقد ويقصده) اى ليس بهازل ولا خاطئ فان يع الهازل لا يصفح وان اجازه الولى (قوله فالولى بالخيار ان شاء احازه اذا كان فيد مصلحة وإن شاه فسخد) محترز من الغين الفاحش نانه لا يجوز وان احازه الولى مخلاف الغبن اليسيُّرنان قبل التوقف عندكم في البيع اما الشراء كانه لا يتوقف قان الاصل فيه النفاذ على المباشر قلنا نم اذا وجد نفاذا على العاقد كافي شراء القضولي وهنا لم يوجد النفاذ لعــدم الاهلية اولضرر الولي فاوقفنـــاه ﴿ فَوَ لِهِ وَهَذَّهُ ۖ المساني الثلاثة توجب الجر في الاقوال) يربد فيالصبي الذي لابعتــل والمأذون الذي لايعقسل البيع والشراء اما اذاكان الصبى المأذون يعتل البيع والشراء فانه يؤاخذ باقواله في الاموالكما يؤاخذ في الافعـال حتى لو اقران لقلان عليه مائة درهم لزمه وكذا العبد المأذون يؤاخذ باقواله كما يؤاخذ بافعاله نانكان العبد كسب سلم منه المغرله نان لم بف يع العبد فيه والصبي ينتظر حتى يستغنى (قُولِه دون الافعـال) لان الافعال لامرد لها لوجودها حسا ومشاهدة مخلاف الأقوال لان اعتبارها بالشرع والقصد منشرطه الأ اذاكان فلاتعلق محكر ندرئ بالشيهات كالحدودو القصامي فبعمل عدم القصد فيذك شبهة فيحق الصي والجنون وانما لم توجب هذه المعانى الجر فىالاضال لان الاضال تصح

شبركا تصيح من غيرهم ولهذا قالوا ان استيلاد الجنون جعيع لانالنسل يصيح شند ولواقر بالاستيلاد لم يصبح منه لان اقراره ناقص ولو ملك الصبي والمجنون ذارسم بحرّم منهما عتق عليهمالان الملك يصحر منهما ولو اعتقه بالتول لم يصحع لما ذكرنا وصورة استيلاد الجنون اندخل فيملكه جارية قدولدت منه بنكاح (فخولة والصبي والجنون لابصيم عقودهما ولا الرازهما) لانه لاقول لهما اما النفع الحمض فيصبح منهما مباشرته مثل قبول الهبة · والصدقة وكذا اذا آجر الصبي نغسه ومضى على ذلك ألىمل وجبت الاجرة استحسانا ويصيم قبول بدلانظلم موالعبد المحبور بغيراذن المولى لانهنفع محضويصص عبارقالصى في مال غيره و ملاق غيره وعناق غيره اذا كان وكبلا (قول ولايقع ملاقهما ولاعتاقهما) لان العلاق والعتائ اسقاط حق فلأ يصحع من الصبى والمجنون كالهبة والبرأة ولا وقوف همى على المُصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة ولاوقوف الولى على عدم التوافق لاحتمال . وجود التوافق على اعتبار بلوغه حد الشهوة فلهذا لا توقفان على اجازته ولا ينفذان عباشرته بخلاف سبائر المغود ويعني بالطلاق طلاق امرأته اما اذا وكل الرجل صبيا بطلاق امرأ ته فطلقها طلقت امرأة الموكل ويسنى بالعتاق ايضا اذاكان بالغول اما اذا لك ذارج محرم منه عنق عليه (قو له وان اتلقا شيئا نرمهما طعمانه) لان الاضال تصيم منهما ولان الاتلاف موجب ألضمان ولا يتوقف على القصدكما في مال يتلف بانقلاب النائم عليه والحائط الماثل بعد الاشهاد (قوله فاما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاء) اما نقوذها في حق نفسه فلقيام اهليته واما عدم نفوذها في حق مولاه فرعاية لجانب المولى لان نفاذه لايعرى عن تعلق الدين رقبته اوكسبه وكل ذلك مال المولى (قول عان اقر بمال ازمه بعد الحرية) لوجود الاهلية و زوال السانع (قوله ولم ينزمه في الحال) لتيسام المسانع واجل ان العبد لا يخلوا ما ان يكون مأذونا او محبورا نان كان محبورا ناته يؤاخذ باصاله دون اقواله الافيا يرجع الى نفسه مثل التصاص وحد الزناه و شرب ألخر وحد القذف نانه يصيم اقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط وهذا اذا اقر واما اذا اقيم هليه البينة غضرة المولى شرط عند حمسا و قال ، او يوسىف ليس بشميط ولو استهلك العبد مالاناته يؤخذ مند فيالحال و اما الاقرار بالجناية التى توجب الدخع اوالقداء نانها لا تصبح مند محبوراكان اومأذونا واما المأذون كاقراره بالديون والغصوب واستهلاك الودايع والعوارى وإلجنايات فبالاموال بازوان اقر بهمر امرأة وصَدَقته المرأة نانه لا يصبح في حتى المولى وَكُرْ يَقِيَاخِذُ بِهِ الا بعد الحريد و ان اقر باقتصاص امرأة بالاصبع خنسدهما هذا اقرار بالجناية خلا يصمع الا تصديق المولى وعند ابي يوسسف عذا اقرار بالمال فيصم (فوله وان اقر بعد أو تصاص ومد فالحال) لان هذا اقرار على نفسه وهو خيرمتهم فيه واعلم ان العبد اذا كتل رجلا عدا .

وجب عليه القصاص وان كان خطأ اوكان فيما دون النفس عدا اوخطأ فانه يجب على المولى امادضه واما فداؤه بارش الجنساية فان اختار الغداء وجب الارش حالا وكذا اذا اختار دفع العبد دضه حالا ابضا ولو آنه لما قتل رجلا عدا وجب عليه القصاص اعتقه مولاه فإن المولى لا يلزمه شي لان العبد صبار حرا وهو محل بمتصاص ولوكان بمتيل وليان ضفا احدهما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر مالاوله ان يستسعى العبد في نصف قيته ولا يجب على المولى شي لانه انقلب مالا بعد الحرية و يجب نصف إهية لان اصل الجناية كان في حال الرق ولو الر العبد بفتل الخطأ لم يلزم المولى شي وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الجندي وفي الكرخي اذا اقر العبد بجناية الخطأ وهومأدون اوعجبور ناقراره باطل نان احتق بعد ذلك لم يتبع شي من الجنساية اما المعببور نائه اقرار عال فلا يتعلق باقراره حكم كاقراره بالدين واما المأنون فاقراره حائز بالديون التي تلزمه بسبب النجارة لانها هي المأذون فيهما فاما الجناية فل يأذن فيهما المولى فالمأذون فيها كالمحبور (قوله و يغذ طلاقه) لقوله عليه السسلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه وقال حليه السلام لا يملك العبد والمكانب شيئا الا الطلاق ولانه غيرمتهم فحانك وليس فيسه ابطال ملك المولى ولا تغويت منافعيه فنقذ قال في النوازل والعتوء مزكان مختلط الكلام فاسد التدبير لكنه لايضرب ولا يشتم كما يفعله الجنون (قوله ولا يقع طلاق مولاه على امرأته) لتوله عليه السلام الطلاق بد منطك الساق ولان الحلحصل العبد فكان الرفع اليه دون المولى (قول، و قال ابو حنيفة لا اجر على السنفيد اذا كان حرا بالغا عاقلاً ﴾ السفيه خفيف العقل الجاهل بالامور الذي لا تميسيز له العامل عنلاف موجب الشرع وانما لم يمير عليه عنسد ابي حنيفة لانه مخاطب عاقل ولان في سسلب ولايته اهدار آدميته والحاقد بالبهائم وذلك اشد عليه من التبذير فلا يحتمل الاعلى لدخ الادنى الا ان يكون في الجر عليه دفع ضرر عام كالجر على الطبيب الجاهل و المتى الماجن و المكارى المغلس نان هؤلاء يُعَبِر عليهم فيسا يروى عن ابي حنيفة و هو دخع الاعلى بالادنى المفني الماجن هو الذي يعسلم الناس حبسلا باطلة كارتماد المرأة لتفسارق زوجها او الرجل لتسقط الزكاة ولا بالى ان يحلل حراما او يحرم حلالا و الطبيب الجاهل هو ان يستى الناس دواء مهلكا و المكارى المفلس ان يكرى ابلا وليست إد ابل ولامال يشتريها به واذا جاء او ان الخروج يخني نفسه (قوله وتصرفه فيماله جائز) لانه مخاطب عامل (قوله وان كان مبنرا منسدا) متوله منسدا تفسير لتوله مبندا وسواء كأن يبذر مله في الخيراو الشر (قُولَه يتلف ماله فيما لاغرض له فيد و لا مصلحة) بان يلقيه في البحر او في الماء او بحرقه (قول الا أنه قال اذا بلغ الغلام غيررشب لم يسلم اليه مله حتى بلغ خسا و عشرين سنة فان تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه) ولا مقال كيف يجوز تصرفه فيه و هو نمنوع عن قبصه لان مثل ذلك لا يمتنسع الاترى ان المبيع |

خسا وعشرين سينة سلم اليه ماله و أن لم يونس منه الرشد) لأن منع المال عنه بطريق التأديب ولا تأديب بعد هذه المدة ظالبا الا ترى انه قد يصير جدا في هذا المسن ظل في الينابع انما قدره ابو حنيفة بخمسة و عشرين سنة لانه قد يصير جدا في هذا الجسن وولده ناصيا وفي جر ولده ولد مع كونه حرا بالمتا فيسؤدى الجر عليسه الى امر قبيم و بيانه ان ادنى مدة يبلغ فيهسا الغلام اثنتا عشرة سسنة ينزوج و تحبل له فتلد امرأكم لسنة انسهر فيكبر ولده وببلغ لاتنى عشرة سنة ثم يتزوج و تحبسل له فتلد امرأته لسستة اشهر فذلك خس و عشرون سنة ومحال أن يكون جدا ولم يبلغ أشسده (قوله وقال ابو يوسىف و مجدد يحجر على السيفيه و يمنع من التصرف في ماله) ثم اختلفا فيا بينهما فتال ابو يوسسف لايصير محبورا عليه الأبحبر الحاكم ولا يصير مطلف بعد الجرحتي بطلقه الحاكم وقال محمد فساده فيماله بحجره وصلاحه فيه يطلقه بعني آله ينحبر ننفس المسفد ونذهب عند الجحر بننس الاصلاح في مأله وفائدة الخلاف فيما باعد قبل جر القاضي فعند ابي يوسف يجوز وعند محمد لايجوز ثم اذا صار محجورا عليه عندهما يصير حكمه حكم الصبي الذي لمربلغ الا في اشسياء حدودة فان حكمه فيها كحكم البالغ العاقل وهي انه اذا زوج امرأة جاز نكاحه وان اعتق جاز عتمه ولكنه ليسعى العبد في قيمته ويصمح تدبيره واسستيلاده وطلاقه وبجب في ماله الزكاة وبجب عليه الحج اذاكان قادرًا على آزاد والراحلة وتنفذ وصيته في الثلث ويجوز اقراره على نفسه بما يوجب العقوبة كما اذا اقر يوجوب التصاص في النفس وفيما دونها قال في الينابيع اذا صار محبورا فهو بمزلة الصغير الا في اربعة اشياء لايجوز تصرف وصى الاب عليه ويجوز وصيته بالثلث وترويجه يمتسدار مهر المثل واقراره جائز واما يبعسه وشراؤه وهبته وصدقته واقراره بالمسال واسارته فلا تجوزمنه كما لا تجوز من الصى والجنون (قوله نان كان فيد مصلحة المازه الحاكم) يعنى اذاكان الثمن نائمًا في د السفيد وفيه ربح اومثل القيمة فاما اذا ضاع الثمن في يد السفيد لايجبره القاضي كذا في المبسوط وأنما قيد بالحاكم لان تصرف وصي ابيه عليه لايجوز (فوله وان اعتق عبدا نفذ عنقه) لان العتق لايلحته انسمخ بعد وقوعه وقال الشافعي لاينفذ والاصل عند ابي يوسـف ومحد انكل تصرف لا يؤثرنيه الهزل يؤثر فيه الجر ومالا فلالان السفيه في سعى الهازل منحيث انالهازل يخرج كلامه لاعلى فهج كلام العقسلاء لاتباع هواه والعتق بمالايؤثر فيد الهزل فيصم مند والاصل عند الشافعي ان الحجر بسبب النقد عزلة الحجر بسبب الق حتى لا بفد عنده من تصرفاته شئ الاالطلاق كالمرفوق والاعتساق لايصم منافرقيق فكذا منالسفيد (قو له وكان على العبد ان يسعى في قيمته) لان الحجر لمعني النظروذلك فيابطال العتق الاائه متعسفر فيجب رده يرد القية وكنيا لودبر عبده صحح تدبيره لان

التدبير لايلحفِ الفسخ كالعتق الاانه لاتجب السماية مادام المولى حيا لانه باق على ملكه فاذا مات ولم يونس منه الرشد سعى في قيمه مدبراً لانه عنق بموته وهو مدبرفصار كما اذا اعتقه بعد التدبيروقيمة المدبر ثلثسا قيمته قنا وقيل نصف قيمته قنا وعليه الفتوى لان قبل التدبيركان فيه نوعا منعة وهما البيع والاجارة وقد بطل احدهما وهو البيع وقيمة ام الولد ثلث فيتها قنا لان البيم والاستسعاء قدانتها وبني ملك الاعتاق وقيمة المكاتب نصف قيته قنا لأنه حريدالارقبة والتن مملوك يدا ورقبة فكان المكاتب نصفه وانساست جاريته يولد نادعاه ثبت نسبه منه وكانت ام ولده لان فىالاسستيلاد ايماب الحرية فصار كالمنق فانمات كانت حرة لاسعاية عليها لان الاستيلاد نعل منه والحجر لايتعلق بالانعال ولهذا سقطت المسعاية عليها لهذا المني بخلاف التسدييرةان العتني ثبت فيد من طريق النول ضلى هذا لولم يكن سهما ولد فقال هذه ام ولدى كانت امولد وازمنها السماية بموته لان هذا حق حرية ثبت من طريق القول فصار كالتدبير (قوله نان تزوج امرأة جاز نكاحه) وله ان يزوج اربما مجتمات ومتفرقات قال في الهداية لانه لايؤثر فيمالهزل ولانه من حوايجه الاصلية قال مجد المحبور يزوج نفسسه ولايزوج ابلته ولااخته لانه بحجور علیه فی حق غیره (قوله وان سمی لها مهرا جاز منه مقدار مهر مثلهـا و بطل القاضل ﴾ وهذا قولهما لاندخول البضع فيملك الزوج متقوم وقدر مهر المثل.قدحصل له بازائه بدل وهو ملك البضع نان طلتها قبل الدخول وجب لها نصف المسمى من ماله. لان السمية مصحة الى مقدار مهر المثل وكذا يجوز له ان يزوج باربع نسسوة وكل يوم واحدة كذا فىالهداية ولو ان امرأة منسدة تزوجت كفوأ بمهر مثلها او باقل بما يتفاين فيسه جازلان النكاح يصبح مع الجر وانكان المهر اقل منمهر مثلها بمالايتفاين فيدفان كان لمبيدخل بها قبل له انشَّنْت فتم لها مهر مثلها والافرق بينكما وانكان قددخل بها فعليمه انتيتم لها مهر مثلها فانكان زوجهما محجورا مثلها فانكان سمي اكثر من مهر مثلها بطل عنه الفضل وانكان اقل خوطب بالاتمــام اوالفرقة واما اذا تزوجت بغير كفؤ فللقماضي ان يغرق بينهما لانها ادخلت الشمين على اوليائها فيفسخ النكاح لاجلهم ولو انهــا اختلعت من زوجها بمال جاز الخلع ولم يلزمها المــال لآن خروج البطيخ من ملك الزوج لاقبلا له فصارت ببنل المال متبرعة وتبرعها لايجوز واما جواز الخلع فلان الزوج علق الطلاق شبولهما وقد وجد فصماركما لوعلقه بدخول الدار فد خُلْت فَانَ كَانَ طَلْمُهَا بِلْفَظَ الطَّلَاقَ تَطَلِّيقَةُ وَاحْدَةً عَلَى ذَلِكَ الْمَـالُ فَهُو رَجِعي لان المال لما بطل بق مجرد لفظ الطلاق وذلك يكون رجعيا اذا كان دون الثلث وان كان ذكره بلفظ الخلع كان بايت الان المال اذا لم يثبت بني لفظ الخلع و ذلك اذا اربد به الطلاق كان باينا ولا بشبه هذا الأمة التي يطلقها زوجها تطليقة على مال وقد دخل بها أن ذلك يكون باينا وان كان بلقظ العلاق لان الامة أنما يحبر عليهسا لحق المولى |

ولهذا يازمها مايذلته له في خلمهما اذا اعتقت فتؤخذ به وانكان ما يذلته ثابسا كان الطلاق بإينا (فَوْ الله عِنْ بَلَغَ غَيْرُ رَشِيدَ لَهُ عَلَهُ الدَّاحِتَى يُونَسُ مَنْهُ الرَّشَيُولَا يموزتصرف فيه) وقد ينهد (قولد وغرج الركاة من مال السفيد) لانها وجبت بايجاب القتعلق كالمصلاة والسؤم وتخرج بلائه وقيل فالساغة بغيرادته وفيالهداية يدخم القاضي قدر الزكاة اليد ليفركها الى مصرخا لانها عبادة ولا بدخها من نيشه ولكن يعث معد امناك لايصرفه في غيروجهه (قو له وينتي على الوالهيمين وجنفومن تجب عليد ننقته من نوى ارسامه) لان هذه حقوق واجبة عليه والنفه لابطل معوق الناس ويدفع المَّامَى، النَّفَةُ إلى امينه لانها ليست بمبادة فلا يحتاج إلى نيته وهذا يخلاف مااذ أحلف او ننر او غاهر حيث لاينزمه المال فيكفر يمينه وظهـاره بآلصوم لاته بما وجب بفعله ظو فتمنا هذا الباب لبذر امواله بهذا الطريق ولا كذلك مأبحب ابتداء بغير ضلويصدق الممبود مليسه فباقراره بالولد والوالدولا يصدق في غيرهما منالترابة الإبينة وشبل اقراره بازوجية لانه لو ابتدأ المزوج بصم فكذا يجوز ان يقربه (قوله فان ارادجة الاسلام لمريمتم منها) لانها واجبة عليه بإيجاب الله تمالي من غير صنعه وإن اراد ان يُعتمر عرة واحدة لم يمنع منها استحسسانا ولا يمنع من القرآن لاته لا يمنع من افراد السسفر لكل واحد منهما فلا يمنع مناجلم بينهما (قوله ولا بسلم القاضي النفقة البه) ي لايتلفها ف خرهذه الوجد (قول ويسلما الى ثقة من الحاج يفقها عليمه في طريق الحج) لانه لايؤمن منه اتلاف مايدهم السد فيمتاط الحاكم فيذلك بعضها الى ثقة يقوم بذلك نان انسد هذا المحبور الحج بآنهام قبل الوقوف فعليه التعناء ويدفع التامني نفنةالزجوع لأن النصاء يتوجه عليه فصار كالابتداء ولايزم الكفارة لاله لايقدر على ادانها في ال ألجر فيتآخر عنه الوجوب الى وقت الامكان وذلك بعد زوال الجركالعبد والمصهر اما الهمرة اذا افسسدها لاينزمد تعناؤها الاجدزوال ألجر لاته ارتكبها وهو لامتدر على ادائها وانما جوزناها لاختلاف العلما في وجوبهما نان احصر في جند ناته ينبغي للذي اعطى تغته ان يعث بهدى فيمل به لان الاحصار ليس منضله وقد احتاج الى تخليص نفسه كالومرض فاحتاج الى الدواء وان اصطاد في احرامه اوحلق من اذى اوصنع شيئا مزدلت لزمه وكان فرضه الصوم لانه عاجز عن اداء المسال كالمعسر وان ظشاهر صعم مهره لانه لا مكن فعضه ويحزبه الصوم لانه عنوع من ماله ولانه لواعثق عن طهاره سسعى المعتق فيأفيته فلايجزيه العنق فان صام شسهرا فم صار مصلحسا لمرجزه الاالعنق لانه زال المعنى العارش فصار كالمعسر اذا مسسام شهرا ثم وجد مايعتى وهذا التثريع ُ كله انسا هو على قولهما ناما عند ابي حنيفة فهو كفير المجور (فوله نازمرس فاوصى وصايا من القرب وابواب الخيرجاز ذلك في ثلث ماله) لأن الوصية مأمور بها من قبلات تعالى فلايمنع منها ولانها تترب الماقة فتكان له ذلك بصَّحْدٌ والترق بين الترب

و أو أب الخر أن القربة هي ما تصير عبادة واسطة كبناء السنقاية والساجد والقناطر والرباطات وابواب الخيرعام يتناول المتربة وغيرها كالكفالة وألضمان فكان ايواب الخير اعمن القرب وقيل القربة هي الوسيلة الي العبادة والواب الخير يتناول العبادة والوسيلة والفرق بين الكفالة والضمان انمن الضمان مالا يكون كفالة بان قال اجنى خالع امرأتك على الف على الى ضامن اوبع عبدك من فلان على الى ضامن لك خسماتة من الثمن فأن الضمان هناعلى الضامن لاعلى المشترى والمرأة (فتو له وبلوغ الفلام بالاحتلام والانزال والاحبال اذا وطئ) فتوله بالاحتلام ايمع رؤية الماء والاحتلام يكون في النوم فاذا احتلم والرل عنشهوة حكربيلوغهوالازاليكون فيالبقظة والنوموهذا البلوغ الاعلى واماالادني فاقل مايصدق فيدالغلام التناعشرة سنة والانثي تسم (قول منان لم يوجد ذلك فحتي يتم له تماني عشرة سنة عند ابي حنيفة) لقوله تعالى حتى يبلغ اشده واشد الصبي تمانى عشرة سنة كذا قال ابن عباس وهو اقل ماقيل في الاشد فيني الحكم عليه التيمن به (قو لهوبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبعة عشر سنة) لان الأناث نشوهن وادرا كهن اسرع من ادراك الذكور فقصنا منه سنة (قو له وقال ابو يوسف ومحمد اذاتم الفلام والجارية خس عشرة سنة فقد بلفا) ولامعتبر نبات العانة وعن ابي يوسف أنه اعتبر نباتها الخشن بلوغا وهوالذي يحتساج في ازالته الي حلق واماتهود الثدى فلا يحكم به بلوغا فىظاهر الرواية وقال بمضهم يحكم به كذا فىالجندى ,واما شعر الابطوالشارب فقد قبل على الخلاف فيشعر العانة وقبل لإعبرة به واماالزغب وهو الشعر الصنعيف وثقل الصوت فلا اعتبار به (قول واذاراهق الفلام والجارية واشكل امرهما في البلوغ فقالا قدبلغنا فالقول قولهما واحكامهما الكام البالغين) المراهنة مقاربة الاحتلام وانماكان القول قولهما لانه معنى لايعرف الا من جهتهما فتبل قولهما كما يقبل قول المرأة في الحيض مسسئلة صبى باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذهثانا غير بالغ فان كان قوله الاول فىوقت يمكن البلوغ فيه لم يلتفت الى جموده بعبد ذلك ووقت امكانه اثنتا عشرة سنة ولو اقرآنه اتلف مالا في صباه لرمه الآن كما لوقامت له منة (قو له وقال أبو حنيفة لاأجر في الدين) أيلا أجر بسبب الدن فاذا لم محيز عليد حاز تصرفه واقراره لانه بالغ عاقل (قو له واذا وجبت الدون على رجل وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه لم اجرعليه)وهذا ابتداء كلام (فو له و انكان له مال لم تصرف فيه الحاكم) يعني عند ابي حنيفة وهذا في حال قيام المديون اما اذا مات وعليه ديون قد ثنت. عند القاضي بالبينة او بافراره فأن الفاضي يربع جبع امواله منفولاكان اوعقارا ويقضى يه ديونه ويكون عهدة ماباع على الغرماء رون القاضي وامينه وكذا اذا باع القاضي التركة لاجل الموصى له تكون العهدة عليه دون القاضى او باع لاجل الصغير تجعل العهدة على الصغير وكذا امينهالفاضي (فحوله ولكن يحبسه ابدا حتى ببيعه) ايفاء لحق الفرماء

و دفعا لظله اعلم أن الحبس ثابت بالكتاب و السنة و الاجماع اما الكتاب متوله تعالى اوينفوا منالارض اى يحبسون لان تغيهم منجيع الارض لايتصور واماالمسنة فانالني عليه السلام حبس رجلا اعتق شقصا له منعبد حتى باع غنية له في ذلك واما الاجاع فأن عليا رضي الله عنه بني حبسا بالكوفة وسماء ناضا فهرب الناس منه فبني حبسا اوثق منه وسماه محبسا وقال اما ترانی کیسیا مکیسیا بنیت بعد نافع محبسا و ذلک بحضرة العماية من غير خلاف يقال محبس بكسر الباه وقصها اي مذلل يقال حبسه اي اذله قوله ابداحتي ببعد وبيع العروض ثم العتار ﴿ قُولُه نَانَ كَانَ دِينَهُ دَرَاهُمُ وَلَهُ دَرَاهُمْ قَصَاهَا القاضي بغير امره) وهذا بالاجاع لان منله الدين اذا وجد جنس حقد جاز له اخذه بغیر رضناه فدفع القاضی اولی (قوله وان کان دیسه دراهم وله دنانیر اوعلی ضد ذلك باعها القاضي في ديسه) و هذا عند ابي حنيفة استحسسانا لان الدراهم والدنانير قد اجرنا في بعض الاحكام مجري الجنس الواحد والقياس ان لا تبيعه كا في العروض ولهذا لميكن لصاحب الدين ان يأخذه جبرا (قوله وقال ابو يوسف وتحد اذا طلب غرماء المُعلَى الجر عليه جر القاضي عليه ومنعه من التصرف والبيع والاقرار حتى لايضر. بالغرماء) يعني أذا كان باقل من نمن ألمثل اما غمن المثل فلا عنعه (قو إلم و باع ماله ان امنع من يعد) و بياع في الدين العروض اولا ثم العقار و يترك عليه دست من ياب بدنه ويباع الباقي وفيالذخيرة اذاكان له ثياب يلبسها ومكند ان يجتزي مونها فانه يبيم ثيابه ويقضىالدين بعض ثمنها وبشتري عابيق ثوبا يلبسه لانلبس ذلك انجمل وقصاء الدين فرض عليه وكذا اذاكان له مسكن ويمكن ان يجتزى بدون ذلك نانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه الى قضساء الدين وبشسترى بالباقي مسكنا يبيت فيه وقيل يبيع مالا يحتاج البه أسمال حتى آنه يبيع الجبة واللبد في الصيف والنطع في الشيئاء (قول وقسمه ﴿ بِينَ غُرِماتُهُ بِالْحَصِمِ ﴾ اى على قدر ديونهم ﴿ قُولِهِ فَانَ امْرُ فِي حَالَ أَلِجُرُ بِاقْرَار لرَّمهُ ذلك بعد قصناء الدين) هذا قولهما لانه قدتعلق مهذا المال حقالاولين فلايمكن من ابطال ` حتهم بالاقرار لغيرهم يخلاف الاستهلاك لانه مشاهد لامرد له وان استفاد مالا بعدالجيز نَفَذَ اقراره فَبْدُ لَانَ حَقَهُمْ لَمُ تَعْلَقُ لَهُ ﴿ فَوَ لَهُ وَنَقَقَ مِلَى الْمُلْسِ مَنْ مَالُهُ ﴾ المرادبالقلس هذا المدبون المحبور (قوله وعلى زوجته واولاده الصغار ونوى ارحامه) ای نوي الرحم الحرم لان حاجتهم الاصليـة مقدمة على حق الفرَّماء كنفقة نفســه (قوله فانهُ إِ لم يعرف المغلس مال وطلب غرماؤه حبسه وهو يقول لاماليل حبسه الحاكم في كل دين النزمه بدلا عن مال حصل في يده كنمن المسع و حدل القرض) قال في النهاية يحبس فى الدرهم وفي اقل منه وفي الجندي يحبس في قليل الدين وكثيره اذا عهر منه المطل (قوله وفي كل دين الترمه بعقب كالمهر والكفالة) المراد بالمهر المجل دون المؤجل قان في المؤجل القول قوله بالاجهام اما اذا كان الدين المنسس مال حصل في يعم لم يصدق

على الاعسار لانا قدعرفنا غناه به فدهواه الاعسار دعوى زوال مافي يدهوهو معنى سادث فلا يصدق وكذا اذا كان النزمه بعقد كالمهر ألجمل لايصدق في دعوى الاعسار فيه لابه بريد بدعواه ان بسقط مأ التزمه فلا يقبل وذكر الحصاف انه لايكون بالتزوج موسرا لانه لَم يحصل له شي وما سموى ذلك فالتول قوله في الاعسمار لان الاصل النقر (فوله ولم يحبسسه فيما سويي ذلك كعوض المفصوب وارش الجنايات) اذا قال انافتير لان الاصل النقر فن ادى الفناء يدعى معنى حادثا فلا يقبل الا بينة (قوله الا ان يقيم غريمه بينة ان له مالا) فعينشذ يحبسه لان البينة اولى من دعوا، النثر ثم الحبسوس في الدين لايخرج لجئ شهر رمضان ولا العيدين ولا الجمعة ولا لصلاة مكتو بة ولا لحة فريضة ولا لحضور جنسازة بعض اهله ولو اعطى كفيلا بنمسسه و عن مجمد اذا مات له والد اوولد لايخرج الا ان لايوجد مزيفسيله ويكفنيه فخرج حيثيذ واما اذاكان هنياك من يقوم بذلك فلا يخرج وقيسل يخرج بكفيل لجنسازة الوالدين والاجداد والجدات والاولادوني غيرهم لايخرج وعليسه القنولي وينبغي ان يحبس في موضع خشن لاسسط له فيه فراش ولا وطأه ولايدخل عليه احد بسستأنس به لان الحبس الماشرع ليضجر فيسارع بالقضاء واذا مرض واضناه المرض انكان له خادم لاغرب لرداد ضعرا فيسارع بالقضاء ولايخرج بالمداواة ويناوى فالمجن والناميكن اصنادم وخشى عليدالموت ناته يخرج لاته اذاخشي علىنفسه الموت مهالجوع كان له ان دخه عال الغير فكيف بجوز أهلاكه لإجل مال الغيروان إحتاج الى ألجاع فلا بأس ان تدخل عليه امرأته اوحار شد فيطأها حيث لايطلع عليمه احدوني النهاية اذا طلب المبوس امرأته او امته الي فراشه في الحبس لم يمنع أن كأن في الحبس موضع خال فإن استعث الزوجة لم تجبروان استعت الامة اجبرت وانماكان ازوجة الحرة ان تبنع لاته لابصلح السكني والزوجة الامة تحبراذا رمني سيدها ولايمنع من دخول اهله وجير اله عليه لاته يحتاج الى ذلك ليشاورهم في تصناء الدين ولايمكثون بآن يمكثوا معه طويلا والمحتق لايمكن فهالحبس منالانستقال بحرفته ليضجر فيسارم بالقصاء ويحبس الرجل فانفقة زوجته ولايحبس والدفي الدن ولده ويحبس اذا امتم من الانفاق عليه ولايحبس المكاتب لمولاه دين الكتابة لاله لايصبر ظالمها ذلك والحبس جزاء النالم ولوكان الديون صغيرا وله ولى بجوزله قضاء ديونه والصغير مال حبس القاضي وليد اذا امتم عن قضاء ديونه (قوله فاذا حبسد القاضي شهرين اوثلثة سال عنجاله فان لم يكشف له مال خُلَّى سبيله) وفي بعض الرواية مايين ار بعة اشهر الى ستة ﴿ اشهر وهذا ليس بقدير وأنما هو على حال الحبوس فنالناس من يضجره الحبس القليل ومنهم من لايضجره التكثير فوقف ذلك على رأى الحاكم فيه فاذا لم يتين للحاكم ان له مالا بأن تأمَّت البينة أوسألُ جيرانه العارفين به فلم يوجله شيُّ اخرجه ولايقبل قول البينة ﴿ آنه لامال له قبل حبسه لأن البينة لاتطلع على احساره ولا بساره لجواز ان يكون له مال

عنو. لابطلم عليه فلا يعن مجنه ليضجر فذاك (قوله وكذاك اذا اتامالينة اله لامالله) يمني خلا سبيله لوجوب النظرة الى اليسرة فان قيل هذه شهادة على النفي والشهادة على النفي لانقبل وهذه قبلت قلنا هذه شهادة ناه على الدليل وهواله اذا حبس فألحبس يعل على اتف لامال له اما اذا انام البينة قبل الحبس على اظلاسه نتيه روايتان احدهمسا تغبل وفيالرأية الاخرى لاتقبل وعلى الثانية عامة المشايح كذا فيالهداية واماصد الحبس فهي تقبل رواية واحدة قال والقاسم الصفاركيفية الشهادة الايقول الشاهد أله خلس. معدم لانعار له مالا ســوى كسوته التي عليه قوله نان لم يظهرله مال خلى ســهيله يعني بعد مضى المدة لانه استحق النظرة الى المسرة فبكون حبسه بعد ذلك علما (قوله ولاعتول مند وبن غرمائه بعد خروجه من السجن ويلازمونه ولاعتعوله منالتصرف وَٱلۡنَـٰمۡ ﴾ وهورون معد حيث دار ولا عبسوته فيموضع واحدوان دخل بيته لحاجة لايتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج وانكان الدين لرجل على امرأة لايلازمها لما فيسه من الحلوة بالاجنبية ولكن بعث امرأة امينة تلازمها قوله و يلازمونه لقوله عليه السلام لمساحب الحق بدولسسان المراد باليد الملازمة وباللسسان التقاضي ولم يرد به الضرب والشتم (قول ويأخلون فعلل كسبه فيقسم بينهم بالحمس) اى يأخلون مازاد على نغقته ونغقة عياله ولواختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيار الىالطالب لأنه ابلغ فيحصول المقصود لاختياره الاضيق عليه الااذاعلم القاضي آنه يدخل عليه بالملازمة ضرر بين بان لا يمكند من دخول داره فينتذ عبسه دفعا المضرر عنه (قوله وقال ابو يوسف ومحد اذا فلسه الحاكم حال بينه وبين غرمائه) لان القضاء بالاقلاس عندهما يصيم فثبت المسرة فيستمق الانطار الى الميسرة وعندابي سنيفة لايتمتق الافلاس لأن رزقالة غادو رابح ولان وقوف الشهود على عدم المال لايتعتق الاطاهرا فيصلح للنفم لالابطال الحق فى الملازمة (قول الا أن يخبوا البينة أنه قدحصل له مال) فيه أشارة الى ان بينة اليسار ترجع على بينة الاعسسار لانها اكثر اثباتا اذالاصل هو العسرة قال في المستصنى انما تقبل بينة الاعسار اذا قالوا انه كشير العيال ضيق الحال اما اذا قالوا لامال 4 لاتقبل وفي اليناسع قال ابو حنيفة اذاكان الرجل حروفا بالاعسار لم يحبسه القاضي حقيقيم خصمه بينة أن له مالا وأنابيكن معروفا بذلك لمتقبل بينته على اعساره ويحبسه شهرين أوثلثة ثم يسأل عِنساله (قو له ولا يحجر على العاسق اذا كان مصلما الله) وقال الشافعي يحبر عليه زجراله وعنو بة (فولد والنسق الاصلى والطارى سواء) يعنى اذًا بِلغ فاسعًا أو طرى عليه ذلك (قو له ومن افلس وعنده مناع لرجل بعيثه أتباعه منه فصاحب المناع اسوة الفرمام فيه) وقال الشافعي صاحب المناع اولى بمناعد وصورته اشترى سلعة وقبضها باذن البابع ثم مأت المشبيرى او افلس قبل ان بدفع أهمَّن اوبعدما دفع طائفة منه وعليه دين لاناس شي فالفرماء جيما في الثمن اسوة وليس بابعها احق

بها منهم عندنا لان البابع لما سلها الى المشترى فقدرضي باسقاط حقد من عينه ورضي به في ذمته فصار كفيره من سَائر الغرما، ولوكان البايع لم يسلما الى المشترى نانه ينظر انكان الثمن مؤجلا فكذلك الجواب وقدحل الاجل بموت المشترى وان كان حالا فالبابع احق بالثمن من سارً الغرماء اجماعاً وقوله اسوة الغرماء هذا اذا قبضه المشترى باذن البايع اما اذا لم يقبض المتساع باذن البايع ثم افلس فصاحب المتاع اولى بمنه من الغرما. لان له حق الحبس لاستيفاء الثمن فيكون كالمرتهن فيتمن المرهون واذامات الرجلوعليه ديون مؤجلة حلت بموته لان الذين كان متعلقا بذمته وقدخر بت فلم ببق له محسل معلوم فتعلق بالتركة ومتنضاها الحلول * مسئلة * في قسمة الدين بين الغرما، بالحصص رجل مات ولرجل عليه مائة درهم وعليسه لآخر ثلثون ولآخر عشرون ولآخر عشرة فغلف اربعين درهما فنقول مجموع الدين مائة وستون فيضرب لصاحب المائة مائة فيماربعين ونقسمه علىمائة وستين يصبح كحسةوعشرون فهوالذي يخصه منالتركة لانالاصل فبه ان نقول كلمزله شي من الدَّين مضروب في الرّكة منسوم على مجوع الديون فاخرج فهو نصيبه وتضرب لصاحب الثلثين في اربعين و نقيمه على مائة وستين يخرج القسم سبعة ونصف ولصاحب عنر ب حسة ولصاحب العشرة اثنان ونصف فذات كلدار بعون وانشلت فانسب المائة من مجموع الديون تجدها خسة اتمانها فيعطى صاحب المائة خسة اتمان الاربعين وذلك خسدة وعشرون وتنسب الثلثين ايصا من مجوع الديون تجده ثمنيا ونصف ثمن فيعطى صاحب الثلاثين ثمن الاربعين ونصف ثمنها وهو سبعة ونصف ونسبة العشرين منجموع الديون تمنه فيعطى صاحبه تمن الاربعين وهو خسة ونسبة العشرة نصف ثمن فيعطى نصف ثمن الاربعين وهو اثنان ونصف وعلى هذا فتس

🍎 كتاب الاقرار 🆫

الاقرار فى اللغة مشتق من قر الشى اذا ثبت وفى الشرع عبارة عن اخبار عن كائن سابق واظهار لما وجب بالماملة السابعة لا ايجاب وتمليك مبتدأ ومن اقر لغيره بمال كاذبا والمقر له يعلم انه كاذب لا يحل له ديانة الا اذا سله بطيب نفسه غانه يحل قال فى شاهان اذا اقر بما فى يد زيدانه لعمرو صبح الاقرار فى حق المقر حتى لوملكه يوما من الدهر يؤمر بتسليمه الى المقر له وهذا يدل على ان من حكم الاقرار انه اخبار عن شى سابق لا انه تمليك مبتدأ وكذا من اقر بحرية عبد فى يد غيره يصبح الاقرار فى حق نفسه حتى لو اشتراه يحكم بحر ته ومن شرائط الاقرار الرضاه والمطوع حتى لا يصبح اقرار المكره ومن شرائطه ايضا العقل والبلوغ واما الحرية فشرط فى بعض الاشياء دون بعض ولو قال الرجل جيع مالى او جيع مالى او جيع مالما كد لفلان فهذا اقرار بالهبة لا يجوز الا مقبوضة وان امنتع من التسليم لم يجبر عليه (قال رحه الله اذا اقرار البالغ العاقل على نفسه بحق لزمه اقراره) وشرط الحرية ليصبح رحه الله اذا اقراد الجرابية العاقل على نفسه بحق لزمه اقراره) وشرط الحرية ليصبح

أقراره مطلقاً لأن العبد اذا اقر بمال لم يلزمه في الحال لاجل الضرر على مولاه واتما يلزمه بعد الحرية ويصمح اقرار العبد المأذون بالمال لانه مسسلط عليه من جهة المولى وشرط البلوخ والعثل لآن المصبي والجنون لايصيح اقوألهما تال فىالهداية الاان يكون الصبى مأنونًا فانه ملحق بالسالغ بمكم الاذن قولة بحق اى اذا قال لقلان على حق ازمه أن بين ماله قية نان قال عنيب حق الأسلام لم يصدق على ذاك (قول عجهولا كان ما اقر به اومعلوماً) جهالة المغرب لا يمنع صحة الافرار لان الحق قد ينزمد مجهولاً بإن اتلف ما لا لا بدری قیتد او بجرح جراحد لا یعلم ارشسها او بهتی علید باقید حساب لا بحیط به علمه والاقرار اخبسار عن ثبوت الحق فيضيع به بخلاف جهالة القرله نافها تمنع صعة الاقرار كما اذا قال ارجلين لاحدكما على مائة درهم لان الجهول لا يصلح مستمضا وكذاك جهالة المترتنع سعة الاقراركما اذا قال رجلان لرجل المت على احدنا مائة درهم لان المقضى عليه مجهول (غوله و يقال له بين الجهول) لان التجهيل من جهته فصاركما اذا اعتقى احد عبد به (أن لم بين اجبره القاضي على البيان) (فو له فان قال لقلان على شي ازمه أن يين ماله قيمة) لانه اخبر عن الوجوب في ذمته ومالا قيمة له لا يجب فيها و يقبل قوله في القلس غازاد (فوله والنول قوله فيد مع بمينه ان ادعى المقرله اكثر من ذلك) لانه هو المنكر وكذا اذا قال لفلان على حق ويشرط لععة الاقرار تصديق القرله حتى لوكذبه في الاقرار فان عاد بعد الى التصــديق لم يصبح الا باقرار جديد وان رجع المقر في حال انكاره صبح رجوعه ولو قال سرقت من هذا عشرة دراهم لا بل سرقت من هذا عشرة دراهم قال ابو حنيفة أضمند للاول عشرة واقطعه للشاني لان قوله لا بل رجوع ورجوعه معبول فى الحد غيرمقبول في المال فيضمن للاول ولا يقطع ثم استدرك على نفسه الاقرار بالسرقة الثاني وذاك مقبول فيقطع (فولد و أن قال له على مال فالرجع فيه إلى يانه اليه) لأن اقراره وقع على مال مجهول (قول، وبغبل قوله في التليل والكُّثير) لان الغلبل يدخل عمت المالية كما يدخل الكثير لان كل ذاك مال الا أنه لا يصدق في أقل من درهم لان ذلك لا بعد مالا عرة وان قال له على مال حذير اوقليل او خسيس او تافة اوند. عبل تفسيره فى العليل و الكثير (فنوله فان قال مال عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم) لانه اقرار بمال موصوف فلا بجوز الغاء الوصف والنصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيابه والني عظيم عندالناس وهذا اذا فالمال عظيم من الدراهم اما اذا قال من الدنانيرةالتقدير بعشرين مقالا وفي الابل مخمس و عشرين لانه ادنى نصاب بجب فيه الزكاة من جنسه وفي غيرمال الزكاة يقدر بقيمة النصاب وكذا اذا قال مال كثير اوجليل فهوكتوله عظيم وعن ابى حنيفة يصدق فيعشرة دراهم اذا قال من الدراهم لانه نصاب السرقد فهوعظيم حيث يغطعه الدالمترمة فالالسرخسي والاصيح الديني علىسال المقر فيالغتر والغناء فان القليل عندآلتنر عظبم وكما انالمائين عظبم فاسمكم الزكاة فالعشرة عظيم فىقطع بدالسارق وتقدير

رض و یکون الرجع فیسه الی حال الرجل و ان قال مال نفیس او خطیر ایرکشیر نزمه عشرة دراهم عند ابي حنيفة ولوقال خصبته ابلا عظيمة او بغرا حظيمة اوشاء عظيمة وُمد من الابل حَسَ و عشرون ومن البقر ثلثون ومن الغنم أربعون فاما الجنس من الابل وانكانت نصابا نانها لم تجمل في حد الكثرة لانها لانجب فيها الزكاة من جنسها وانما نجب من الغنم و ذلك يشمر بنصانها و قلتها وان قال حنطة كثيرة فعند ابي يوسف يلزمه حسة اوسق على اصله في النصاب واما على قول ابي حنيفة فلا نصاب لها فيرجع الى يان المر الا أنه لابد أن بين زيادة على ما يقبل بانه فيه لو قال على حنطة حتى لا تلَّفا الصفة و لو قال اموال عظام فهي ثلثة أموال فلا يصدق في اقل من سمّائة درهم فضنة اوستين منف الا أن قال من الدنانير لان قوله امو ال جمع مال واقل الجمع ثلثة (قوله نان قال له على درهم كشيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم") وهذا حند ابي حنيفة وعندهما لايصدق في اقل من مائتي درهم لان الكثير في العادة هو مايخرج به الانسان من حد النقر الىحد الغناء وذلك مائتا درهم وله انالعشرة اقصى ماينتهى اليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يتسال احد عشر درهما فيكون هذا الاكثر من حيث الفظو أن فسر ذلك باكثرُ من العشرة أو باكثر من المائنين لزمه ذلك في قولهم جيعًا لا نه التزم ذلك فلزمه ﴿ (قوله نان قال دراهم في ثلثة) لانها اقل الجمع الصحيح (قوله الا ان بين اكثر نها) لمان بين اكثر نزمه مابين لان المفظ يحتمله و ينصرف الى آلوزن المعتاد في البلد فان ادعى المتر اقل من ذلك الوزن لم يصدق فان كانوا في بلد اوزانَها مختلفة فهو على اقلها لان الاقل متبقن دخوله تحت الاقرار ومازاد عليه مشكوك فيه فلا يستحق وان قال له على درهم وزنه نصف درهم خو مصدق اذا وصل واذا لم يصل وسما درهما خو درهم وزن بسبعة وان كال درهم او دينار ضليسه درهم تام و دينار نام وان كال له على شي من دراهم اوشى من الدراهم فعليه ثلثة دراهم و ان كال دراهم مصناعفة فعليه سستة دراهم و أن كال دراهم اشعافا مصناعفة ومد ثمانية حشر درجها لان قوله دراهم اسم جع وأقله ثلاثة وقوله اضعانا جع اخر اقله ثلثة فاذا ضرب ثلثة فيثلثة كانت تسمعة وقوله مضاحة ينتضى ضعف ذاك وضعف التسعة نمائية عشر وانتال دراهم اضعاف فهي تسعة لان اضعافا جع فاذا ضوعفت التسلانة ثلاث مرات كانت تسسعة وان ظل عشرة دراهم واضعافها مصناعفة ضليد نمانون لآن اضعاف العشرة تلئسون ناذا ضمت الى العشرة كأنت اربعسين و قد اوجبها مضاعفة ختكون ممانين كذا في الكرخي ولوةال دراهم مضاحفة اضعافا فهي تمانية عشر لأن الدراهم المضاعفة ستة فاذا اوجبها اضعافا اقتضى بذلك ثلث مرات فيكون تمانيسة عشر وان قال له على غير درهم فله درهمسان وان قال غير الف ضليد الغان وان قال غير الفين فله ار بعد الأف لان الفير ماقابل الشيء على طريق المائلة (فخوله و ان قال كذا كذا درهمــا لم يصدق في اقل من احد عشر

درهماً ﴾ لانه ذكر عددين مبهمين ليس بينهما حرف العطف و اقل ذلك من العــددين المقسرين احدعشر درهما واكثره تسفيعة عشير فلزمه الاقل وان قالكذا درهما لزمه عشرون وانتال كذا درهم بالخفض لزمه مائة درهم وانتال كذا درهم بالرفع اوبالسكون زمه درهم واحدلاته تغسسير المبم وان كال كذا درهم زمه ثلثة دراهم ولو ثلث كذا بغير واو ازمه أحد عشر لانه لانظيرله سواه كذا في الهداية ولوقال له على الف درهم برضهما وتنوينهما فسر الالف بما لاينقص قيمته عن درهم كانه قال الف بما قيمة الالف مند درهم (قوله وان قال كذا وكذا درهما لم يصدق في اقل مناحد وعشر بن درهما) لانه ذكر جلتين وعطف احدهما على الإخرى بالواو وفسره بقوله درهما منصو باواقل ذلك احد وعشرين وأكثره تسعة وتسعون فلزمه الاقل لانه المتيقن وانقال كذا وكذا وكذا درهما لزمدمائة واجدعشردرهما وانخال كذاوكذا دينارا ودرهما لزمد احدعشر منهما من كل واحدالنصف وان قال له على درهم فوق درهم لزمه درهمان لان فوق تستعمل الزيادة بدليل قوالك مأل فلان فوق مأثة وأن قال درهم تحت درهم لزمه درهم وأحد لأن تحت تذكر على طريق النقصان فلزمه مانلفظ به وهو درهم لاينقص منسه كذا في القاضي وانتال درهم معدرهم او درهم ودرهم اودرهم فدرهم أودرهم ممدرهم ازمد فيجيع ذلك درهمــان لان المعطوف غــير المعلوف عليه (قُولِهِ فان قال له على او قبلي مقد اقر بدين) لان على صيغة ايجاب وكذا قبلي يني عن الضمان لان القبالة اسم الضمان كالكفالة نان تال المقر هي و ديعــة ان وصل صدق لان اللفظ يحتمله مجازا وان فصل لمبصدق لان ظماهر قوله على يغيدالدين ولانه اذا وصل فالكلام لمبستمر فكانه وصل به استثناء فيقبل ويصير قوله على اى على حفظها وتسليمها (قوله وان قال له عندى اومعی فهــو اقرار بامانة فی یده) و کذا اذا قال له فی بیتی او فی صنــدوقی او فی کیسی لان ذلك اقرار بكون الثيُّ في ده وذلك يتنسوع الى مضمسون وامانة فيثبت اقلهمسا وهي الوديعة فإن قال الطالب هي قرض لم يصدق الا ببيئة وإن قال له على منمالي الف درهم فهذه هبسة مبتدأة ان سلها السه جازت وان لم يقبضها لم يجز لان هسذا انداه تمليك لان من للانداء والتمليك من غير عوض هبة ومن شرط الهبسة القبض وان قال له من مالى الف درهم لاحق لى فيهسا فهسذا اقرار لان بالهبسة لاينقطع عليهسا الا بالتسليم وان قال له في دراهمي هذه الف فهو اقرار بالشركة وان قال له عنسدي الف درهم عارية فهي قرض وكذا كل مايكال ويوزن واذا قال لرجسل اخذت منك النسا ثم قال هي وديعة فقال بل اخذتها غصباكانت غصبا و الآخذ ضامن لانه اقر بالاخذ وهو موجب للضمان وادعى الاذن فيه فلايصدق كمن اكل طعمام غيره اوهدم دارغيره اوذبح شأة غيره وادعى الاذن في ذلك فأنه لايصدق وكذا لوقال اخذت لك الفين احدهما ودبعة والآخر غصبا فضاعت الودبعسة و هذه الفصب فتسال صاحب المال بلاالفصب

الذي ضاع وهذه الوديث فالقول قول صاحب المال (قوله وان قال له رجل لي عليك الف در هم نشال از نها او اتقدها او اجلنبها اوقد قضيتكها فهو اقرار) وكذا اذا قال خذها اوتناولها اواستوفها واما اذا قال خذ اواتزن اوانقد اواستوف او تناول او اقتع کیسك او هات میزانك فلیس باقرار لان هذا پذكر للاستهزاء وان قال هل هي جياد آوزوف تلل بعضهم هو اقرار وقال بعضهم ليس باقرار وان قال فيجوابه نم او صدقت او اناحر اولست عنكر خسذا اقرار وان كال لااقر ولاانكر نانه يجعل منكرا وبعرض عليه البين وان قال ارأتني منها او قد قبضتها مني فهو اقرار وعليه بينة -انتصاء او الابراء وان قال عب لهسا صرة قال في شرحه هو اقرار لان الهاء راجعة الى أ الا" ، وكذا إذا قال و هبتهالي أوقد أحلتك بها على فلان أولست أقدر على قضاها اليوم . فهذا كله اقرار وان قال له رجل اقعنني الالف التي لي عليك فقال غدا او ابعث لها من يقبعنها اوامهلني ايامأ اوانت كثيرا لمطالبة فهذاكله اقرار وكذا اذا قاللى علبك الف غتال والله لا نفيت استمرض منك غيرها اوكم تمن على بها فهو اقرار وان قال نتماسب فليس باقرار وان قال اليس لى عليك الف مثال بلى فهو اقرار وان قال نم فليس باقرار و قال بعضهم هو اقرار لان الاقرار يحمل على العرف لا على دقا بق العرب (قوله ومناقر بدين مؤجل قصدقه المقرله فىالدين وكذبه فىالاجل لزمه الدين حالا ويستعلف المترله في الاجل) قال في الواقعات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا و مسله صدق (قوله و من اقر بدين و استثنى متصلا باقراره صبح الاستثناء ولزمد الباقى) الاستثناء على ضربين اسستثناء تبعليل واستثناء تحصيل وكلاهما لايصيم مفصولا ويصيم موصولا فالتعطيل تعطيل جميع الكلام و يصيركانه لم يتلفظ به وهو أن يقول ان شاءالله او مأشاء الله او ان لم يشاء الله وامأ استشاء المحصيل فالفاظد ثلاثة الاوغيروسوى وانما يصم هذا الاستثناء بشرط ان يتحصل من اقراره شي بعد الاستثناء مثل ان يقول له على عشرة الا تسعد يلزمد درهم وان قال عشرة الاعشرة فالاستشاء باطل ويلزمه عشرة لان هذا رجوع وليس باستثناء والرجوع عن الاقرار باطل وهذا اذاكان الاستثناء من جنس المستثنى منه اما اذا كان من خلافه صنح الاستثناء وان اتى على جميع المسمى نحو ان يقول تساوى طوالق الا هؤلاء وليس له نساء غيرهن صبح الاستثناء ولا تطلق واحدة منهن ولو قال نسائ طوالق الانسسائ لم يصح الاستشاء وطلمن كلهن وكذا اذا قال عبيدي احرار الا هؤلاء لم يعتق احد منهم وان قال عبيدي احرار الا عبيدي لم يصمح الاستثناء وعتقوا جيما و على هذا الاعتبار (قول، وسواء استيني الاقل او الاكثر) وهذا قولهما وفال ابو يوسف أن استشى الاكثر بطل استشاؤه ولزمه جبيع ما أقر به كذا في اليناييم (قَوْ لِهِ وَإِنَّ اسْتُنَّى الْجَبِيمِ لزمه الاقرار وبطل الاستثناء) لأن استثناء الجميع رجوع فَلا يقبل منه وقد بينا ذلك وأن استثنى بعد الاستثناء فالاستثناء الاول نني والثانى

ايجاب مثل قوله لفلان على عشرة الاتسعة الاتمانية فانه يلزمه تسعة لان الاستثناء الاول نني فكانه نني به الاقرار بتسعة بيتي واحد والاستثناء الثاني ايجاب فكانه اوجب الثمانية مع الدرهم الثاني من العشرة ولو قال عشرة الاثلاثة الا درهما زمد محانية وفيد وجد آخر وهو ان تأحذ ما اقر به يمينك والاستشاء الاول بيسارك والاستشاء الثاني يمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناء غا اجتمع في بسارك اسقطه مما في بمينك غابق فهو المقربه (فو له وان استنى الجبع زمه الاقرار و بعلل الاستشاء) هذا اذا كان المستشى من جنس المستشا منه اما اذا كانَ من خلاف جنسـه كما اذا استشى من مائة درهم قفيز حنطة او دنانير وقيمة ذلك يأى على المائة صمح ولم بلزمه شيُّ (قوله فان قال له على مائة درهم الادنارا او الا قتيرُ حنطة لزمه المآثة الدرهم الاقيمة الدينار اوالتغيرُ ﴾ وهذا عندهما ولوقال مائة درهم الاثوبالم يصيح الاستثناء وقال محد لايصيح الاستثناء فيهما جيما وقال الشافعي يصيم فيهمأ جيما والاصل فيه ان الاستثناء اذاكان من غيرجنس المستثنى منه فانكان استثنى مالا يثبت فىالذمة بنصه كالثوب والشاة لم يصمح عندنا وتال الشافعي يجوز وعليه قيمة المستشى وانكان نما يثبت في الذمة ينصدكا لكبلي والوزني والعددي المتقارب جاز تمندهما ولو كان من غير جنسه وقال محمد وزفر لايجوز فاذا صحم هذا فنوله الادينارا اوالامميز خنطة استشاءُ ما يُثبت في الذمة بنصد فصح فيطرح عنه مما اقر به قيمة ذلك المستشي وانكان قيمة المستثنى يأتي على جبع ما اقر به فلا يلزمه شيُّ واختلفوا في من قال لقلان على كر حنطة " وكر شعيرالاكر حنطة وفقيز شعيرقال ابو حنيفة الاستشاء باطل ويلزمه الاقرار ان جيعالانه لما قال الاكر حنطة لم يصيح الاستشاء لانه استثنى الجلة فصار لغوا فاذا قال بعد ذلك الانتيز شعبر فقد ادخل بين الكرآلسنشني منه وبينالقفيز الشعير مالا يتعلق به حكم فانقطع الاستشاء فصاركما لوسكت ثم استنني وقال ابو يوسف ومحد لايصيم الاستشاء من الشعير ولا يصيم عن الحنطة فيلزمه كر حنطة و ثلثون تقيرًا من الشعير لان الكلام متصل وقد استثني منَّه فصاركما لو قال لفلان على عشرة يافلان الانسعة دراهم وهذا عند ابي حنيفة على وجهين ان كان المنادي به هو المقرله صحولان الحطاب متوجه اليه وان كان غير المقرله لم يصحم الاستثناء ولوقالله على الالف الآشيئا قليلا لزمدالالف الاالشيء القليل وتفسير ذلك الشيء القليلاليه (قوله و لوقالله على مائة درهم قالمائة دراهم) بعنى يازمه (كلها دراهم) وكذا الدنانيروالمكيل والموزون وان قال له على ثلاثة وعشرة دراهم لزمه ثلثة عشر درهماقال الجنسدى اذا نال له على عشرة ودرهم كان عليسه احد عشر درهما وان نال عشرة ودرهمان كان عليه اثنى عشر دوهما وهذإ استحسان وفى المتياس يلزمه فىالاول درهم وفي الثاني درهمان وتفسير العشرة فيالموضعين اليدوان تال عشرة وثلثة دراهر لزمه ثلثة عشر درهما قياسا واستحسانا وانتال عشرة ودينارا وحشرة وديناران فهي علىهذا التفصيل (قُولَه وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد) والمرجع في تفسير المائة

اليه وكذا اذاقال مائة وثوبان يلزمه ثوبان ويرجع فى تفسير المائة اليه وانقال مائة وثلاثة اثواب فالجميع اثواب وكذا اذا قالمائة وشاتان بلزمه شانان وتفسير المائة وان قال وثلاث شياه فالكل شياه وان قال عشرة وعبد لزمه العبد وتفسير العشرة اليه وان قال له على عشرة فالبيان اليه فأن قال دراهم اودنانير اوفلوس اوجوزكان القول قوله كما اذا قال علىشى كالبيان اليه وانتال له على عشرة الاف درهم ونيفاو عشرة دراهم ونيف كالقول في النيف مأقال اما درهم او اكثر وله ان يجعمله اقل من درهم لان النيف مازاد واناف قلاوكثر وانتال بعنع وخسون درهما فالبضع ثلثة دراهم فصاعدا وليس له ان ينقس من الشلائة وان قال له على قرب من الف اوجل الف اوزها الف اوعظم الف فعليه ﴿ سَائَةُ وَشَيُّ وَالْمُولَ قُولِهِ فَالزِّيادَةُ وَلاَيْصَدَقَ فَالنَّصَفُ وَمَادُونَهُ ﴿ قُولِهُ وَمَن اقْر بشيُّ وقال أنشاءالله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار) لان هذا الاستثناء يرفع الكلام من اصلة فكا منه لم يكن ولان الاستثناء بمشية الله اما ابطال اوتعلميق فان كان ابطالا فقد بطل وانكان تعليقا فكخلك لان الاقرار لايحتمل التعليق بالشرط اولانه شرط لايوقف عليه بخلاف مااذا قال لفلان على الف درهم اذامت اواذا جاء رأس الشهر اواذا افطر الناس لانه في بيان معنى المدة فيكون تأجيلاً لانعليقا حتى لوكذبه المقرله في الاجليكون المال حالاكذا فيالهداية ولوقال لغلان على الف درهم أن شاء فلان كان باطلا وأن قال إ فلان شئت لانه اقرار معلق بخطر فلا يصيحكما لوعلق بدخول الدار اوبهبوب الريح وانقال لغلان على الف انءت قالالف لازمة انعاش اومات لانه اقر وذكر اجلا مجهولا فيصح اقراره ويبطل الاجل (قول ومن اقر وشرط الخيار لنفسه لزم الاقرار وبطال الحيار) وصورته اذا اقر بقرض اوغصب او وديعة اوعارية على انه بالحيار ثلثا وسواء صدقه المقر له في الحيار اوكذبه لان الحيار الفسيخ والاقرار لانقبل الفسيخ (قو لم ومن اقر بدار واستثنى بناها لنفسسه فللمقر له الدار وآلبناء) لانه لما اعترف بالدار دخل البناء تبعا (قُولُه وانقال بناء هذه الدار لي والعرصة لفلان فهوكما قال) لان العرصة عبارة عنالبقعة دون البناء ولان البناء بما يصحح افرازه منالدار وانقال بناء هذه الدار لى والارض لفــلان يكون الكل للقرله لان الارض اسم المجموع و يكون الاقرار بالارض اقرارا بالبنساء كالاقرار بالسدار (فخول ومن اقر بمر في قوصرة نرمد التمر والتوصرة) هذا على وجهين أن أضاف ما أقربه إلى ضل بأن قال غصبت مند تمرأ في قوصرة لزنمه التمر والقوصرة وان لم يصنفه الى فعل بلذكره ابتسداء فقال له على محر في قوصرة فعليسه ألتمر دون القوصرة لأن الاقرار قول والقسول يتميز به البعض دون البعض كما لوقال بعت له زعفرانا في سلة وكذا اذاقال غصبت طعماما في جو التي نزماه جيما بخلاف مااذا قال غصبته تمرا منقوصرة لانكلة من للانتزاع فيكون اقرارا بفصب المنزوع والقوصرة تروى بتشديد الرا وتخفيفها وهي وعاء لتمر متخذ منقصب نيري وانما

تسمى قوصرة مادام فيها التمروالافهى زنبيل قالىالشاعر ﴿ أَفَلِمُ مِنْ كَانِتُ لِهُ قُوصِرَةُ ﴾ يأكل منهاكل يؤم مرة ﴾ (قوله و من اقر بدابة في اصطبل لزمد الدابة خاصة) لان العقار لايناني فيه الغصب لاسما عند ابي حنيفة وابي يوسف وكذا اذا قال غصبته ماثة كرحنطة فيجت لزمه الحنطة دون البيت فيقولهما وقال محذيلزمه البيت والحنطة لان العقار يضمن بالفصب عنده (قول وان قال غصبته ثوبا في منديل لزماه جيما) لانه جمل المنديل ظرفاله وهو لا يتوصل الى اخذ الثوب الا بالابقاع في المنديل (قو أيه وان قال له على ثوب في عشرة اثواب لم يزمد عند ابي يوسف الاثوب واحد) لأن عشرة اثواب لانكون ظرفا لثوب واحد في العادة كما لوقال غصبته ثوبا في درهم (قو له وقال مجمد يلزمه احد عشر ثوبا) لا نه قد يجوز ان يلف الثوب النفيس في عشرة اثواب الا ان اباوسف يقول انحرف في قديستم كني البين والوسط قال الله تعالى فادخل في عبادي اى بين عبادى فوقع الشبك والاصل راءة الذيم (فو له و من اقر بغصب ثوب وحاه بُوبِ معيبِ فالقول قوله مع بمينه) لان الغصب لايختص بالسليم (قو له وكذا لواقر بدراهم وقال هي زيوف) فإنه بصدق وصل اوفصل وكذا اذا اقرانها خصب ولم ينسب ذلك الى ثمن مبيع ولا قرض وقيل ان وصل صدق وان فصل كم يصدق امأ اذاً نسب ذلك الى بع اوقرض لم يصدق وصل اوفصل عند ابى حنيفة لان الملاق عقد البيع يغنضي محمة الثمن وكونها زيوفا عيب فيها فقد ادعى رضى البابع بالعيب فلابصدق وعندهما ان وصل صدق وان فصل لميصدق (قو له وان الله على خسة في خسة يريد الضرب والحساب زمد خسة واحدة)لان الضرب لايكثر الاعيان ولان الضرب لا يصحر الا فيما له مساحة وقال زفر والحسن ينزمه خسة وعشرون (قو له فان قال اردت خسة مع خسة زمه عشرة) لان الفظ يحمله (قوله وان قال له على مندرهم الى عشرة ازمه نسمة عند ابي حنيفة يلزمم الابتداء ومابعده وتسقط الغاية وقال ابو يوسف ومجد يلزمد العشرة كلها) فيدخل الاندا والغاية وتال زفر يلزمه نمانية ولا لمخل الغانان وكذا اذا قالمايين درهم الىعشرة ولوقال مايين هذين الحائطين فالخائطان لايدخلان في الاقرار اجاعا وكذا اذا وضع بين بديه عشرة دراهم مرتبة وظل لقلان على مابين هذا الدرهم الى هذا الدرهم واشار الى الدرهمين مناجاتين فلترله ثمانية اجاما وعلى هذا الخلاف اذا ظل لامرأته انت طالق ما بين واحدة الى ثلاث ومن واحدة الى ثلاث يتسم طُلْمُتَان عند ابي حنيفة وقال أبو يوسف ومجد ثلث وأن قال من وأحدة الى وأحدة يقم وأحدة عندهم على الأصبح و لوقال له على من درهم الى عشرة دنانير اومن دينسار الى عشرة دراهم نابو حنيفة يجعل الحد الذي لا يدخل من افضلهما و يقول عليه اربعة دنانيرو خمسة دراهم وعندهما يلزمه خسة دنانيروخسة دراهم وقال زفر يلزمه من كل جنس اربعة ولو قال من عشرة دراهم الى عشرة دنائير يلزمه عشرة دراهم والسبعة دنانيروكذا اذا

قال من عشرة دنانير الى عشرة دراهم وعندهما بلزمه كله ولوقال له على كرحنطة و شمير ضليه من كل واحد منهما كر ولو قال لفلان وفلان على مائة درهم كانت بينهما على السواء كذا في الكرخي ولو قال له على مايين مائة الى ما تين فعند ابى حنيفة عليه مائة وتسعون لان من اصله ان الفاية لا تدخل فاذا جعل الغاية جلة اسقط منها العدد الذي يكمل به ألجملة ونعلوم ان المائة تركب من العشرات فسقطت العشرة التي يكمل بها المائة وحندهما يلزمه المائتان (قول وان قال له على الف من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبدا بعينه قيل المقر له ان شــئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شي لك) لانه اعترف بالالف في مقابلة مبيع يلزمه ثمنه فكان القول قوله ان لم يقبضه واذا لم يقبضه لم يلزمه الالف وانقال المترله العبد عبدك مابعتكه واعا بعتك غيره فالمال لازم المقر لاقراره به عندسلامة العبد و قد مسالمه وان قال العبد عبدى ما بعتكه لا يزم المقرشي لانه ما اقر بالمسال الا عوضًا عن العبد فلا يلزمه بدونه (فولد و ان قال من نمن عبد لم يعينه الا اني لم اقبضه ازمه الالف في قول ابي حنيفة) ولا يصدق في قوله ما قبضت وصل او فصل لانه رجوع قانه اقر يوجوب المال لانه قال على وان كاره القبض في غير المعين ينسافي الوجوب اصلا وقال ابويوسف وعمد أن وصل صدق ولا يلزمه شي وأن مصل لم يصدق أذا أنكر المقرله ان بكون ذلك من ثمن مبيع (قوله وان قال له على الف درهم من ثمن خبر اوخزير لزمه الالف و لم يقبل تفسيره) لأن قوله على الف يغتضي ثبوته في ذمته وقوله من ثمن خر رجوع عا اقربه لان ثمن الحمر والخزير لايلزمه وفي الهداية لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصل اوفصل لانه رجوع و عندهما اذا وصل لم يلزمه شيٌّ ولو قال لفلان على الف او على هذا الحائط زمه الالف عند ابي حنيفة لأن حرف الشبك لا يستعمل في هذا الموضع لان احدا لا يدخله الشك في ذلك فيلغو ذلك الحائط وقال ابو يوسيف و مجد لا ينزمه شيُّ ولو قال هذا العبد عندي و ديمة لقلان ثم قال هو عندي وديمة لمسكان آخر خبو للاول دون الثاني عند ابي يوسف ولا يضمن الثاني شيئا لان اقراره الثاني حصل في ملك الفير وقال مجد هو للاول ويضمن الثاني قيند ولوقال مالك على اكثر من مائد ولااقل لایکون افرارا وصارکانه نال مافت علی قلیسل ولاکثیر ونوفال افررت فت وانا صبی بمائة درهم فقالبل اقررتنى وانكبالغ فالقول قول المقرمع عينه ولاشى كه صليه وكذا اذاظل أقررت إلت وانا نائم خبو كذات وان قال اقررت إلت وانا ذاهب العقل من جنول او بر سام فانكان يعرفهان ذلك قداصا لهكان القول قوله وانهم بعرف ذلك تزمد لانالاصل سلامته وان قال اخذت منك الفا و أنا صبى او مجنون كان ضامنا لان ضلهما يصم (تحرك وان قالله على الف من ممن شاع وهي زيوف وقال المترله جيساد لزمه الجياد في قول ابي حنفة وقال الويوسف ومحد ان قال ذلك موصولاصدق وان قاله منصولا لايصدق) وعلى هذا الخلاف اذاقالستوقه اورصاص وكذا اذا تال اقرضني الفائم قال هي زيوف او بنهرجة ولولم يذكر

المتاع فقال له على الف درهم زيوف ولو لم يذكر المبيع والقرض قبل يصدق اجهاها لان اسم الدراهم يتناولها و قيسل لا يعسدق لان مطلق الاقرار ينصرف الى العتود لا الى الاستهلاك ألحرم وان قال غصبته القااو اودعني الفائم قال هي زوف او نهرجة صدق وصل اوفصللان الانسان قديفصب مايجد ويودع ماعلك فلاستضيله فيالجياد ولاتعامل فيصيم وان فصلوعن ابى يوسف لابصدق فيه مفصولا اعتبارا بالقرض ولوقال هىستوقد اورصاص بعدمااقر بالغصب والوديمة ووصل صدق وان فصللم يصدق وانتال فيهذا كلدالفا الاانها تنقصلم يصدق الااذا وصل واما اذا فصل لايصدق لان هذا استثناه المقدار و الاسستثناء لايصيم منصولا يخلاف از يافة لانها وصف نان كان القصل مشرورة انغطاع الكلام فهو واصل لعدم امكان الاحتراز عنه ومنقال لاخراخذت منك الفاوديعة فهلكت فتال الاخراخذتها غصبا فهوضامن وانتال اعطيتنبها وديعة فتال غصيتها لميضمن والترق ان فيالاول اقر بسسبب الضمَسان وهو الاخذثم ادعى ماييريه وهو الاذن والآخر ينكره فيكون التول قول المنكر مع يمينه وفيالتاني اجعاف العمل الى غيره وذاك يدعي عليه سبب الضمان وهوالفصب فكان المتول لمنكره مع اليمين والتبض فىهذا كالاخذ والعضم كالاعطاء كذا في الهداية (قو له ومن اقرلغيره بخاتم فله الحلقة والقمن)لان اسم الحاتم يشمل الكل وكذا استني القص مقال الحاتم له و القص لي كان الجيم للقرله (فو له و ان اقرله بسيف غله النصل والجننوالجايل) الجنن النمدوذات ان الاسم يتلوى على الكل (فولد ومن اقر بحجة فله الميدان والكسوة) الجلة خية صغيرة (قو له وانقال لحل فلانة على الف درهم فان تال اوسى بها فلان اومات ابوء فورئه فالاقرار صحيح) لائه اقر بسبب يصلح لثبوت الملك له وصورته ان بقول لما في بطن فلانة على الف من جهة ميراث ورثه من ابيه استهلكتها وفىالوصية يتول اوصى بها فلان غيرابه فاستهلكتها وصار ذاك دينا للجنين اوكان ذك دينا لابد مات وانقل البه فانجامت يولدين جنينين فهو بينهما نصفان في الوصية ذكورهم وانائهم فيه صواء وفيالميراث يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وانتال المتر باعني اواقر ضني لم يازمه شي لانه مستعيل ثم اذا حامت به لاقل منستة اشهر من وقت الاقرار ازمه ذاك وفيالوصية من وقت موت الموصى والإخلا ولخل العلماوى منوقت الوصية ويعتسبر فيحل الدابة سنة اشهركا فيحل الجسارية وانحامت به مينا فالمال الموصى يغسم بين ورئه (فوله وان ابهمالاقراد لم يصمع) وهذا (عند ابى يوسف) وظل محد يصبح ويحمل على آنه اوصى به رجل اومات مورثه والابهام ان يتول لجل فلانة على الف درهم ولم يزد عليه (فوله وان اقر بحمل جارية او بحمل شاة لرجل صح الاقرار ولزمه) لانه ليس فيسه اكثر منالجهالة والاقرار بالجهول يصيح و هذا اذا علم وجوده في البطن فكذا الوصية للحمل وبالحل جائزة اذا عسلم وجوده فيالبطن وقتُ الوصية وذلك بان بولد لاقل من ستة اشهر مي وقت موت الموصى وذكر الطساوى ان

المدة تعترين وقت الوصية وانولد لسبتة اشهر فصاعدا بعبدالموت نالوضية باطلة لجواز أن يكون حدث بعدها الا أذا كأنت الجارية فيالعدة حينئذ لاجل ثوت النسب بعشرالي سنتن وكذا فيجواز الوصية يعتبرالي سنتين قال الجندي الوصية بالحل حائزة اذا لم يكن من المولى وكذا مافي بطن دايته اذاعل وجوده في البطن واقل مدة حل الدواب سوى الشاة ستة اشهر واقل مدة حل الشاة اربعة اشهر (قُو لَه واذا اقرار جل في مرض موته بدون وعليد دون تزمته في مرضه بإسباب معلومة فدن الصحة والدن المعروف بالاسباب مقدمة) لآبه لاتهمة في ثيوت المروف بالاسباب اذالمان لامردله مثل بدل ماعلكه اواستهلكه وعلم وجويه بغيراقراره اوتزوج امرأة عهر مثلها وهذا الدين مثل دن الصحة لانقدم احدهما على الأخر وليس للريض ان نقضي بعض غرماته دون بعض لان حقهم تعلق بالمال على وجه واحمد ولايفرد بعضهم بالقضاء دون بعض كما بمد موته ولان في ايثار البعض ابطال حق الباقين وغرماه الصحة و المرض في ذلك سواء الا اذا قضا ما استقرضه في مرضه او نقد ثمن ما اشترى في مرضه وقد علم بالبينة قوله و ديهن لزمته باسباب معلومة مثل ثمن الادوية والنفقة وغير ذلك وقد لزمته بالبينة دون الأقرار فهذه الدون ودون الصحة سبواء (قو له فاذا قضيت) يعني الدون المسدمة (وفضل شئ يصرف الى مااقر 4 في حال المرض وان لم يكن عليه دون لامته في صحته حاز افراره وكان القرله اولى من الورثة) قال الجنسدي و من افر مدن في مرض موته لاجنى حاز اقراره وان اتى ذلك على جيسع مأله وهو مقدم على الميراث والوصية الا انه لانقدم على دن الصهد ثم اختلفوا في حد المرض قال بعضهم هو ان لا يقدر صاحبه ان يقوم الا أن يقيد انسان وقبل أن يكون صاحب فراش وأن كأن يقوم منسه وقبل هو اللايقسدر على المشي الا النهادي بين اثنين وقال ابواليث هو اللايقسدر ال يصل قاعًا وهذا احب وله نأخذ وفي الجنسدي هو انلا بطيق القيام الى حاجته وبجوز له الصلاة قاعدا اويخاف عليد الموت فهذا هوالمرض الحنوف الذي يكون تبراعات صاحبه من الثلث وقال بعضهم المرض المخوف كالطاعون والقوليج و ذات الجنب والرعاف الدائم والجمى المليقة والاسبهال التواتر وقيل الدم والسباني انتهائه وغير المنوف كالجرب ووجسع الضرس والرمد والعرق المديني واشباه ذلك ﴿ قُولُهُ وَاقْرَارُ المُرْيِضُ لُوا رَبُّهُ بِاطْلُ الْآ ان يصدقه بقية الورثة) وكذا هبند له ووصيته له لانجوز الاان تجيرُه بقية الورثة وهذا اذا اتصل المرض بالموت نانه ببطل بالموت لتوله عليه النكام لاوصية لوارث ولا اقرارله بالدين كذا في الهداية ويعتبركونه وارثا عند الاقرار لاعند الموت وفي الوصية عكسه ولو افر لامرأته في مرضه عهر مثلها اواقل صدق ولايصدق في الزيادة على مهر المثل وان اقر لوارثه يوديعة مستهلكة جازوصورته انيقول كانت عندى وديعة لهذا الوارث فاستهكتها ولووهب لوارثه عبدا فاعتقد الوارث ثممات الواهب ضمنالوارث قيمته يكون ميراثا ولآ

يجوزيع الريض على الوارث اصلاعند الى حنيفة ولوكان باكثر من فيتدحتي بحره سأر الورثة وليس عليه دين وعندهما يجوز اذا كان بثن المثل نان سابا فيه لايجوز وان قلت المحاباة و يخيرالمشترى وأنَّاقر المريض لاجنبي جاز وان احاط عاله كذا في الهداية ولوقال الريض قدكنت ارأت فلانا منالدين الذي عليه في صحى لم يجز لانه لاعلات البرات في الحال فاذا اسندها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا يقوله حكمنا يوجودها في الحسال فكانت من النلث واعم انتبرعات الريض تعتبر منالتلث كالهبة والعنق والتدبير والملطب عالايتغان فيه والابراء منالديون واشباه منات (قو له ومن اقر لاجني في مرض موته هم قال هُوابيني ثبت نسبه منه وبطل اقراره له) لانه اذائبت نسبه بطل اقراره لان اقرار المريض لو ارثه باطل ﴿ هُولِهُ وَمِنَ اقْرُ لَاجِنْبِيـةَ ثُمَّ رُوجِهَا لَمْ يَجَلُّلُ اقْرَارُهُ لَهَا ﴾ والقرق بين هذا وبين المسئلة قبلها ان دعوة النسب تستند الى وقت العلوق فتبين آنه اقر لابنه فلا يصح ولا كذلك الزوجية لانها تقتصر على زمان النزو بج فبتي اقرار. لاجنبية يعني ان النزُّو بج انما النزمه بالعقد و هو مستأخر عن الافرار فلا يمنع صحته (قول ومن طلق زوجته ثلثًا في مر منسه ثم أقر لهسًا بدين فأت فلها الأقل من الدين ومن مراثها منه) لانهم أ متهمان في ذلك لجواز إن يكون توصلا بالطلاق الى تصحيح الاقرار لها زيادة على ميرانها ولاتهمة فيافل الامرين فتعطى الافل منالامرين لشرط أتتهمة وهذا اذا طلتها رضاها مثل ان تسأله الطلاق في مرضه و اما اذا طلتها بغيررضاها نانها تسحق المرآث الفا مابلغ والاقرار والوصية بالحلان وانكانت بمن لايرث بانكانت دسيسة صحح اقراره لها من جبع المال ووصيته من التلث كذا في البنابيع ﴿ قُولِهِ وَمَنَ اقْرِبَعُلِامٌ يُولُدُ مِنْهُ لِمُنَّهُ وليس له نسب معروف إنه الله وصدقه الغلام ثعت نسبه وان كان مريضا ويشارك الورثة فيالمياث) لأن اقراره بالبنوة معنى الزمه نفسه ولم يحمله على غيره غزمه وقوله صدقه الغلام هٰذا اذا كان يعبر عن نفسه وكان طاقلا اما الصغير فلا يجتاج الى تصديقه وسواء صدقه في حياة المقر او بعد موته ثم المقر ان كان امرأة لاند ان يكون سنها اكبر منه بتسع سنین ونصف وان کان رجلا فلا بد ان یکون سنه اکبر بند باتنی عشرة سنة ونصف وقوله وليس له نسب معروف لان من له نسب معروف قد تعلق 4 خق من ثبت نسسبه منه فلا علَّتُ نقله عنه وشرطه أنَّ ولد مثله لئله لكي لايكون مكذًّا في المثاهر. ولو أن الغلام أنما صدقه بعد موته صحم تصديقه و ثبت نسبه منه لان النسب لا يبطل بالموت وكذا لو اقر بزوجـــه ثم مات فصدفتــه بعد موته جاز لان حقوق النكاح باقية جد الموت وهي العدة ولوكانت هي القرة بالزوج ثم مانت فصدقها بعد موتها لم يصم تصديقه عند ابي حنيفة لأن النكاح زال بالموت وزالت احكامه فإيجز التصديق وقال ابويوسف وعمد بصحم تصديقه لان المياث ثابت وهو مناحكام النكاح ولوكان فيده حبد صغیرله لایمبر من نفسه نادی آنه آیند ولیس له نسب سروف نانه یصدی واذا کان

العبد يعبرعن نفسمه ومثله تولد لمثله ثبت النسب ايضا من المولى ويعتق وان كان له نسب معروف لاثبت النسب ويعنق وان اقر المولى آنه ان العبد فقال هذا ابي ومثله ولد لمثله وليس ألمولى نسب معروف فان هنا يحتاج الى تصديق العبـــد ان صدقد ثبت النسب ويعتق العبد وأن لم يصدقه لأيثبت النسب ويعتق العبد بخلاف ما أذا أدعاء المولى أنه إينه فإن هناك لايحتاج إلى تصديق العبد والقرق أنه لما ادعى أن العبـــد أينه قد ادى مانى يده لنفسه ولامنازع له فيصدق واما في دعواه الابوة نانه تحميل النسب على العبد غالم يصدقه لايقبل (قوله ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى) لانه ليس فيه تحمل النسب على الغيّر ويعتبر تصديق كل واحد منم بذلك وان كان الولد لا يولد مله لمثله لايصح دعواء سواء مسدقه الابن ام لم يصدقه اقام البينة اولم يتم لاستمسالة ذعت (فوله و يتبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى) لان ذاك معنى تلزمه نفسها ولاتحمله على غيرها (فو له ولايقبل اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او يشهد بولادتها نابلة) يريد به اذا كانت مزوجة او في عدة من زوج اماً اذا لم يعرف لها زوج يثبت نسبه منها وانما لم مقبل اقرازها بالولد لانها تحمله على غيرها فلا تصدق نان مسدقها الزوج قبل اقرارها وكذا اذا شيدت ولاستها فالمة لان الولأدة تثبت بشهادة امرأة واحدة عندنا واذا ثنت الولادة منها يثبت نسبه نالحاصل آنه يجوز اقرار المرأة شكائة الزوج والمولى و الآب لاغير فيظهر بهذا ان قوله بالوالدين " وقع سهوا لانه يقع التشاقض لانه لو صحح الاقرار بالام وذلك يتوقف على تصديقها فيكون تصديقها عزلة اقرارها بالولدوقد ذكر بعد هذا ان اقرار المرأة بالولد لانقبل وبصيح على الرواية التي يقول انها تصدق في حق نفسها كما اذا لم يكن لها زوج ويكون كولد الزناء فيثبت نسبه منامه فلا اشكال حينئذ ولو ادعى الولد اثنان واقام كل واحد البينة أنه أبنه كان أبنهما فأن مات الولد لايرث الابو أن منه ألا ميراث وأحدوهو السهس اذا كان الولدخلف اولادا واذا مات احد الايون ورث الاب الباقي السدس كاملا وان ادى ثلثة ولدا قال او يوسف لا يثبت النسب من ثلثة وقال محمد بثبت من ثلثة ولا يثبت من -اكثر من ذلك وروى الحسن عن ابي حنيفة اله يثبت من خسة ولايثبت من اكثر من ذلك وان ادعاه امرأتان واقامتكل واحدة منهما البينة فهو ابنهما جيما عند ابي حنيفة وكذا يثبت من خس عند ابي حنيفة كما يثبت من خسة رجال وقال ابو يوسف ومحد لايقضي به من امرأتين ولايكون ان واحده منهما لانه يستصيل ان تلد امرأتان امنا واحدا وان تنازع فيه رجل وامرأتان بقضي به بينهم عند ابي حنيفة وعندهما يقضي به الرجل ولايقضي به لمرأتين و ان تنازع فيه رجلان وامرأتان كل واحسد يدمي انه ابنه من هذه المرأة والمرأة تصدقه على ذاك قال ابو حنيفة يقضي به بين الرجلين والمرأتين وقال ابو بوسيف ومحد بقضي به بين الرجلين و اذا زنا الرجل بامرأة فجامت يولد نادعاه الزاني لم يثبت نسسبه.

منه واما الام فالنسب منها بالولادة (قوله و من اقر بنسب من غير الوالدين والولد مسل الاخ و الم لم يقبل اقرار. في النسب) لان فيسد حل النسب على الغير (قوله نان كان له وارث معروف قريب اوبعيسد فهو اولى بالميراث من القرله) لاته ال لم يثبت نسسبه لايزاسم الوارث المعروف و على هذا لوكان له عدّ او خالة خيو لولى منه (قُولُه فَانَ لِمَيكُنَ لَهُ وَارَثُ اسْتَحَقَ الْمَرَلَهُ مِيرَاتُهُ) لأنَّ لَهُ وَلاَيةَ التَصرف في مله عند حدم الوارث الاترى ان أه ان يومى بجميعه فيستمق جيسع المال وان لم يثبت نسبه وليست هذه وصية حقيفة حتى مناقر فيمرضه باخ ثم اوسى لأخر بجميع ماله كان لمهومى له ثلث المال ولوكان الاول وصية لاشتركا فصغين قال في الينابيع ومن اقر باخ او حال او عم وليس له وادث ثم رجع عن اقراره وقال ليس بيني وبينساك قرابة صم رجوعه و يكون ماله لبيت المال (قوله ومن مات الوه فاقر باخ لم يثبت نسب اخيـة ويشاركه في المراث) لان اقراره تضمن شيئين حل النسب على الغير ولا ولايد له عليه والاشراك في المال وله فيه ولاية فينبت كالمشترى اذا افر على البايع بالعتق لم يعبل افراره عليمه حتى لارجع عليه بالثمن ولكنه يغبسل فيحق العتق وقآل التفعي يثبت نسبه ويشاركه ومن فوالد قوله ويشساركه اذا اقرالا بنا لمروف باخ له اخذ نصف مافي يعه وان اقر باخت اخذت ثلث مافيده وان اقر بجدة وهو ابناليت اخذت سدس مافيده وان اقر بزوجة لابيه اخنت ثمن مافي يده فهذا معني قوله ويشاركه في الميراث قال الجندي رجل مات ورك ابنين ظلال بينهما نصفان نان تال احدجما لامرأة هذه امرأة ادبان صدقد الاشخر جاز ویکون لها الثمن والباق بینهما وهو منکر علیمها فاضرب اثین فی ثمانیة یکون ستة عشر المرأة سهمان ولهما اربعة عشر وان كذبه الان الآخر احتجت الي قبيتين قبيمة ظاهرة وهو انبضم المال ينهما نصفين فاحصل المقر جمل على تسمعة المرأة اثنان وللابن سبعة لأن فيزعم المتر أن المال بينهما و بين المرأة على سنة عشر الا أن المنكر عالم حيث اخذ النصف ناما فيكون الباتي بين المتر والمرأة على مقاديرسمها مهما يعني ان المرأة سهمان وله سبعة ظا صار هذا النصف على نسبعة صار الكل ثمانية عشر تسبعة المنكرو سمهان المرأة وسبعة المغرلان اقراره على نفسد فبكون فينصيبه والقرسيمانه وتعالى اعل

. ﴿ كتاب الاحارة ﴾ ا

الاجارة عندعلى المنافع بعوض مالى بجددانسقاده بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة وكان التباس فيما الابجوز لانها عقد على مالم بخلق وعلى ماليس في ملك الانسان وانما جوزت لقوله عليه السلام ثلثة اناخصهم لقوله عليه السلام ثلثة اناخصهم يوم القيمة ومن كنت خصمه خصمته رجل اعطائى مم غدراى اعطائى الذمام ورجل باع حرا واكل ممنه ورجل استأجر اجيرا واستوفى منه عله ولم يوفد اجره (قال رحدالة الاجارة

عقد على المنافع بعوض) حتى لوحال بينه وبين تسليم المنافع حائل او منعد مانع او انهدمت الدار لم يزمه العوض لان المنافع لم تحصل له فدل على انها سعودة على المنعة مخلاف النكاح بانبه عقد على الاستباحة حتى لو تزوج امرأة فالمهر لازم له وان حال هنه وبين تسليها جائل او ماتت عقيب العقد ثم التمليكات نو عان تمليك عين وتمليك منعمة فتمليك العين نوعاني بعوض كالبيع وبغير عوض كالهبة وتمليث المنعمة نوعان ايعنا بعوض كالاحارة وبقير عوض كالعارية والوصية بالمنافع (ثَنِّو لِهِ ولا يُصحِّع حتى تكون المنافع ﴿ مُعلومة والاجرة معلومة) لان الجهالة فيالعقود عليه و مله مُفضى إلى المنازعة كجهاله . النمن والمبعثم الاجرة اذاكانت دراهم شرط بيان المقدار ويقع على نقد البلد فانكانت النقود مختلفة المالية فسدت الاجارة وفى البنابيع يقع على الغالب منها وان اختلفت الغلبة فهدت الاحارة الا انسن احدها وانكانت كيلية اووزنيا اوعدديا متقاربا يشترط فيه يسان القدر والصفة وأنكان لجله مؤنة بشترط فيه بيان موضع الايفاء عند أبي حنيفة وعندهما لايشيرط ولمسلم عنيد الارض المستأجرة ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين الاجل صار مؤجلا كالثمن في البيع و ان كان عروضا اوثبابا يشترط فيها بيان انقدر والصنعة والاجل لانهسا لاتثبت فيالذمة الاسلما فيراعا فيها شرائط السسلم وانكانت من العبيد والجواري وسائر الحيوان فلايد فيها منان تكون معينة مشارا اليها وان كانت منفعة فعلى وجهين انكانت منخلاف الجنس كالسكني بالركوب او الزراعة باللبس ونحو ذلك حاز وكذا مناستأجر دارا بخدمة عبد جاز واما اذا قوبلت يجنسها كما اذا استأجر دارالسکنی دار اخری اورکوپ دابة رکوپ دابة اخری او زراعة ارض رراعة ارض اخرى فالإجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النسأ كذا في البنايع وقال الشافعي يجوز اجارة المنسافع بالنافع سواء كانت بجنسها اويخلاف جنسها ولو استأجر عبدا يخدمد شبهرا بخدمة امته فهو فاسد عندنا لما بينسا ان النسأ لايجوز فىالجنس فان خدم احدهمسا ولم يخدم الآخر قال مجمد يجب اجرة المثل وهو الظماهر وعن ابي يوسىف لااجرة عليه ولوكان عبدبين اثنين فآجر احدهمسا نصيبه من صباحبه يخيط معه شهرا على أن يصوغ نصيبه معمد في الشهر الداخل لم يجز منجهمة أن النصيين في العبد الواحد متغشان في الصفة و انميا يجو زفي العملين الهتلفسين اذا كان ذلك في عبيدين كذا في الكرخي (قوله وما جاز أن يكون ممنا في البيع جاز أن يكون اجرة في الاجارة) لان الاَجْرة ثمن المنعة فيعتبر بمن المبيع وما لايصلح ثمنًّا فيالبيسع يجوز ان يكون إجرة كالحيوان فتنين ان هذا غير منعكس وكذا أستبجسار الظئر بطعامها وكسوتها بجوز عند ابي حنيفة استحساناً وأن لم يجد ذلك تمنا في البيع ﴿ فَوْلِهُ وَالنَّافِعُ تَصْبُرُ نَارَةٌ مُعْلُومَةً بالمدة كاستيجار الدور السكني والارض الزراعة فيصيح العقبد على مدة معلومة) لأن منسافع الدور والارمني لا تكون معلومة الا يتقسدير المدة لان المدة اذا لم تكن معلومة اختلف

المتعقدان فيها فيقول أحدهما شهر والاخر اكثر فيقع التنازع (قُولِه إلى مدة كانت) يعني طالت اوقصدت لكونهما معلومة و هذا اذاكانت بملوكة اما اذاكانت الارض موقوفة استأجرها من المتولى الى طويل المدة فأنه ينظر ان كان السعر محاله لم يزدد و لم ينتقس فأنه بجوز وان غلا اجر مثلها فانه يضحغ ذلك و بجدد العقب ثانيا وفحيا مضي من المدة يجب بغدره من المسمى وان كانت الارض محال لاعكن فعضه بإن كانت مرووء، فانها الى وقت الزيادة يجب فيها من المسمى يقدره و بعد الزيادة الى تمام المستة بجب اجر مثلها واما اذا انقتصت اجرتها اى رخصت ذن الاجارة لاتنفسخ لان المستأجر قد رضى بذلك وفي الهداية الاحارة في الاوقاف لايجوز اكثر من ثلث سنن وهو المختاركي لامدعي المستأجر ملكها قان اجر الوقف باجر المثل ولم تزدد الرغبات ولإغلى السعر لم تنفسخ الاحار أما أذا أزدادت الرغبات وغلى السمر فسخت ويجدد العقد بالزائد ويؤخذ فيما مضى بغدر المسمى وعلى هذا ارض اليتيم ثم المعتسير بالزيادة عند الكل اما اذا زاد واحد في اجرتها مضارة فلا يعتبر ذلك وكذا الحكم في الحوانيت الموقوفة (فحو له و تارة تصير معلومة بالنسمية كن استأجر رجلا على صبغ ثوب او خياطته او انشطأ يهر دابة ليحمل . عليها مقدارا معلوما الى موضع معلوم أو يركبها مسافة سماها ﴾ لانه اذا بين الثوب انه من القطّن او الكتان او الصوف او الحرير وبين لون الصبغ وقدر. وجنس الخياطة انها ظرسية أو رومية وبين القصارة انها مع النشا أو دونه و بين القسدر المحمول على الدابة وجنسه والمسافة صارت النغعة بعلومة فيصيح العقدولو استأجر دابة ليشسيع عليها رجلا اويتلقاه فهن ناسد الا ان يسمى موضعاً معلوما لان التشييع بختلف بالقرب و العبد و لو استأجر دابة الى الكوفة فله ان يبلغ عليها مزله استحسانا والقياس ان تقضي الاجارة ببلوغه الى ادني الكوفة وعلف الدابة المستأجرة وسبقيها على الموجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغيرادته فهو شطوع لايرجع به على الموجر فان شرط علفها على المستأجر لم يجز العقد لان قدر ذلك مجهول و البدل الجهول لايجوز العقد به وكذا اذا آجر دايته بعلفها لم يجز لجهالة الاجرة ومن شرطها ان تكون معلومة وحسكذا اذا استأجر عبدا او امة العندمة او الطبيخ فنفته على المالك كما ذكرنا (قول وتارة تصير معلومة بالتعيين والاشارة كن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام اليهموضع معلوم) قال في الكرخي و مالم يحط الطعام من رأسية لا تجب له الاجرة لان الحط من ممام العمل قال · الجندى اذا استأجر دارا شهرا نانكان العقد حصل فىغرة الشهر يقع على الهلال فاذا انسلخ انقضت المدة وانكان حصل فيبعض الشهريقع على تلثين يوما وان استأجرها سنة أن وقع في غرة الشهر يقع على اثني عشر شهرا بالاهلة اتفاتا وأن وقع في بعض الشير وقع على تلُّك السنة كلها بالإيام ثلثمائة وسبين يوما عند ابي حنيفة وعندهما احد عشر شهرا بالاهلة والشبهر الواحد بالايام يحسب مايق من اول الشهر فيكمل فيآخر الشبهر

ولو استأجر اثوارا للحرث فلا بدمن تقديرها بالعمل بان يستأجره ليحرث له ارضا ملومة بعينها اويقدرها بالمدة بان استأجره ليحرث عليه يوما اويومين اوشسهرا وشرط بعضهم مع هَذَا معرفة الأرض لانها مختلف بالصلابة و الرخاوة • مسئلة • ثم اختلف ، لمشارخُ العيون الذي يعتد القاضي مع المدعي الى خصيد قال بعضهم يجب في بيت المالوقال بعضهم على المترد وكذا السارق اذا قطعت بده فاجرة القاطع وممن الدهن الذي بحسم به العروق على السارق لانه تقدم منه سبب وجوبها وهو السَّرقة (قوله ويُحوز استُنِجار الدور والحوانيت لمسكني و ان لم يين مايعمل فيها) الحوانيت هي الدكاكين و ذلك لان العمل التعارف فيها السكني فيصرف اليه وهو لايتفاوب اذا لم يكن فيه مايوهن البناء فصارت المنافع سلومة فلابحتاج الى تسمية نوعها (تحوله وله ان يعمل فيها كل شيء الا الحداد والقصار والطحان) لان ذلك يوهن البناء فلا يدخل تحت العقبد الا أن يشسترطه ناذا رضي به صاحب الدار جاز ويعني بالطعان الرحا رحا الماء و رحاء التسور لارحا اليسد وقال بعضهم يمنع من الكل وقيل انكان رحا اليسد يضر بالبناء منع مند و الا فلا وبهذا كان بغنى الحلواني و اماكسر الحطب فلا يمنع عن كسر المعتاد مند و قيسل يمنع مندكذا في الفوائد و له ان يسكن الدار بنفسه و يسكن غيره كال الجندي اذا اسـتأجر دارا ليس له أن يوجرها حتى يقبضها فأذا قبضها ثم اجرها فأنه بجوز أذا أجرها بمثل ما استأجرها او اقل و ان اجرها باكثر بما استأجرها جاز الا آنه اذا كانت الاجرة الثانية من جنس الأولى لايطيب له الزيادة و يتصدق بها و انكانت من خلاف جنسسها طابت له الزيادة فان كان زاد في الدار شيئاكما لوحنر فيها برا اوطينها اواصلح ابواجا اوشيئا من حيطانها طابت له الزيادة و اما الكنس فانه لا يكون زيادة وله ان يوجرها من شاء الا الحداد والقصار وانطّحان وما اشبه ذلك بما يضربا لبناء واعم انه لايخلو اما ان يستأجر منقولا او غيرمنقول فان استأجر منقولا لم يجز المستأجر ان يوجره قبل قبضه كما في البيع وان كان غيرمنقول و اراد ان يوجره قبل القبض ناته بجوز جنــدهما خلاة لمحمد كالاختلاف في البيع و قيل لا تجوز الاجارة بالاتفاق بخلاف البيع وقد تقدم ذلك في باب المرابحة واذا اجر المستأجر الدار او الارض بمن آجره انكان قبل التبض لم يجز اجاماً وكذا بعد التبض عندنا خلامًا الشافعي ثم اذا كان لايصح عندنا هل يكون ذلك نقضا بمعقد الاول فيه اختلاف المشايخ والاصم إن العقد ينفسمَ (قول وبجوز استيمار الاراضي للزارعة والمسستأجر الشرب والطربق) لان الآجارة تعقد للانتباع ولاانتجاع الا بالشرب والسلوك اليها فصار ذلك من متتضباها ولايدخلان في البيع الا بذكر الحقوق او المرافق لان المقصود منسه ملك الرقبسة لا الانتفاع في الحال ولا بأس باستيمار الأرض لزراعة قبل ربها اذا كانت معتادة للرى في مثل هذه المدة التي عقد الاجارة عليها ولن جاء من الماء ما يزرع به بعضها فالمستأجر بالخيار ان شاء نقص الاحارة

كلها وان شاء لم ينقصها وكان عليه من الاجر بحساب ماروى منها كذا في الجندي (قو له ولا يجوز العقد حتى تبين ما يزرع فيها او يقول على ان ازرع فيها مااشاء) يعني ان لكل واحد من المتعاقدين ان يفسخ العد مالم يزرعها ومصت الاجارة صحت ولزمد المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة وكذا لو استأجر دابة الى موضع معلوم ولم يسم مايحمل عليها وحل عليها حلا متعارة فبلغ ذاك الموضع فان له المعي وان عطبت في الطريق فلا ضمان عليه وان اختصما قبل ان يحمل عليها شيئا أنفسخت الاحارة لقساد العقد في الابتداء كذا في الينابيع ولو لم بين ما يزرع فيها ولاقال على ان ازرع فيها مااشاء لحان الاجارة فاسدة فإن اختصما قبّل الزراعة فلكل واحد منهما إن يفسيخ فإن زرع المستأجر شيئا قبل انسمخ تعين ذلك بالعف والموجر المسمى من الاجرة ولو قال على ان ازرع فيها ما اشساه فهو جائز وله ان يزدع فيها مابشاء (قو له ونجوز ان بسستأجر السياحة ليبني فيها او يغرس فيها تخلا او شَجَرا فاذا انقضت المدة زمه قلع ذلك واسلما فارغة) لانه لانهاية لذلك وليس هذاكما انا استأجرها للزرع فانقضت المدة وفيها زرع فافها نبتي باجرة المثل الى وقت الادراك لان للزرع نهاية معلومة فيمكن توفية الحتين ونظيره من الغرس والشجر اذا انقضت المدة وفيها ثمر فانه يؤخر الى ادراكه بالاجرة لهذا المعنى كذا في القاضي وان انقضت الاحارة وفي الارض رطبة فانهسا تقلم لان الرطاب لانهاية لها فاشسبهت الشجرة (فخوله الا ان يختار صاحب الارض ان يعزم له فيمة ذلك مقلوعاً ويكون له) انما يكون الحبسار لعساحب الارض اذاكانت الارض تنعس بالتلم فينتذ يفلكه بالتمية مقلوعاً وان لم يرض المستأجر بذلك و اما اذا كانت الارض لا تنتَّمَ بالقلبع فليس له مملكه بالنمية الا أن يرضى المستأجر بذلك (قوله أويرضي بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والأرض لهذا) لأن الحق له فله أن لايستوفيه ويكون لكل واحد ماهوله (ق له ويجوز استيخارالدواب للركوب والجل) لانهامنفعة معلومة (فحو له فان اطلق الركوب جازله ان يركبها من شاء) علا بالاطلاق لكن اذا ركب بنفسم او ركب واحد ليس له أن يركبُ غيره لائه يعين مرادا من الاصل والناس. تفاوتون في الركوب فصاركاته نص. على ركوبه فان ركبها المستأجر او غيره بعد ماعين راكبها فعطبت ضمن قبتها وعلى هذا اذا استعار دابة هركوب كذا في البنابيع (قول وكذا اذا استأجر نوبا لمبس واطلق) لما ذكرنا من تفساوت الناس في المبس (قوله نان قال على ان يركبها فلان اويلبس الثوب فلان فاركبها غيره او البس الثوب خيره كان ضامنا ان عطبت) لان الناس منف و تون في ذلك فصح التعبين فليس له ان يتعسداه (قُولُه وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل ناما العقار ومالايختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط فيدبسهاكنا فله ان بسكن غيره) لعدم النفاوت (قو له فان سمي قدرا او نوعا بحمله على الدابة مثل ان بقول خسة اقتزة حنطة فله أن يحمل ماهو مثل الحطنة في الضرر أواقل كالشعيرو السمسم

لعدم التفاوت اولكونه خيرا من الاول وذكر بعض المشايخ انله ان يحمل مثل كيل الحنطة شعيراً لا وزنا و بعضهم سوى بين الكيل والوزن ولو استأجر دابة لِصِمل عليها عشرة اقزة شميرا فحمل عليها عشرة اقتزة حنطة ضطبت ضمن لان الحنطة اثقل من الشمر قال في البنابيع اذا استأجرها لحمل عليها شعيرا فحمل عليها في احد الجولتين حنطة وفي الاخر شعيرا فَسَطبت ضليه نصف الضمان ونصف الاجرة (قوله وليس له ان يحمل ماهو اضر من الحنطة كالمحروالحدموالرصاص) لان ضرر ذلك اكثر من ضرر الحنطة وهو لم رض ذلك (قو له وان استأجرها لبحمل عليها قطنا مماه فليس له ان يحمل مثل وزنه -حديداً ﴾ لأنه اضر بالدابة نان الحديد يقع منالدابة على موضع واحد من ظهرها واللطن يبسط على ظهرها فكان اخف على الدابة وايسرفان هلكت ضمن قيتها ولااجرة عليدلانه بحمله مخالفا فصار كالفاصف كذا في القاضي واما اذاسلت فعليه الاجرة قال في شرح الارشاد وكذا اذا استأجرها ليحمل الحديد لم يكن له ان يحمل عليها مثل وزنه قطنا (قو لدواذا استأجرها ليركبها فاردف معد رجلا آخر فعطبت ضمن نصف قبتها) بعني مع الاجرة وهذا ـ اذاكانت الدابة تطيق جلهما اما اذاكانت لاتطيق ضمزكل أنفية كذا في المستصني وقيد مقوله فاردف رجلالانه أن أردف صبيا لايتمسك ضمن مأزاد الثقل وأنكان يتمسك فهو كالرجل و انما ضمن نصف قبتها ولم يعتسبر الثقل لان الدابة قد يضرهما حل الراكب الخيف و مخت عليها ركوب الثنيل لعلد بالفروسية (قو له وان استأجرها لحمل علمًا مقدارًا من الحنطة فحمل علمًا أكثرمنه فعطبت ضمن مازاد النقل) لانما عطبت عاهو مأذون وغير مأذون والسبب الثقل فانقسم عليهما الااذاكان حلا لايطيقه مثل تلك الدابغ فحينتذ يضمن كلقيتها لعدم الاذن فيه اصلا لخروجه عنءادة طاقة الدابة قال في شرحه لااجرة عليه في قدر الزيادة لانه استوفى منفعتها فيه من غير عقد وقوله الثقل بكسرالتاء وتحرنك القاف ولو استأجر دابة الى مكان فجاوز ذلك المكان نانه يصير مخلفاوبالخلاف صار ضامنا ثم اذا عاد وسـلم الدابة الى صاحبهـما فآنه تجب الاجرة للذهاب ولا يجب عليه شيء المجيئ اذاكان قد اســـتأجرها ذاهبا وحائيا لانه لما حاوز المكان صار مخالفا فضِ عليه الضمان والاجرة والضمان لايجتمعان عندنا قال في الهداية اذا استأجر دابة الى الحمرة فجاوز بهما الى القادسية ثم ردها الى الحيرة فنفقت فهو ضامن وكذا العارية. فقيل تأويل هذه المسئلة اذا أسستأجرها ذاهبا لاحائيا لينتهى العقد بالوصول الىالحيرة· فلا يصير بالعود مردودا الى بد المالك معنى اما اذا أستأجرها ذاهبا وحائبا يكون عنزلة المودم اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فانه يرتفع عند الضميان وقيل الجواب مجرى على -الاطلاق وهو الاصم ولو استأجر دابة الى مكان معلوم فإيذهب بها وجلس فىدارم حق معنت المدة فعلبت بحب عليه الضمان بحبسته لها ولا اجرة عليه لانه حبستها فيميوضع غيرمأذون فيه وكذا اذا استأجرها الى موضع حلوم فركبها الى موضع آخر

فانه يضمن اذا هلكت وانكان اقرب منه لانه صار مخالفا ولا اجرة عليه واناستأجرها الى مكان معلوم فذهب من غير الطريق العام انكان الناس يسلكونه لايصير مخالفا وان سسلك طريقا لايسلكه الناس فانه يضمن اذا هلكت واذا لمتهلك وبلغ الموضع المعلوم ثم رجع وسلم الدابة الى صاحبها فانه يجب عليه الاجرة المسماة ولو استأجرها المهمكان معلوم ليركبها فذهب بها ولم يركبها ولم يحمل عليها شيئا نانه يجب عليه الاجريروكذا اذا استأجر دارا ليسكنها فسلم المفاتيح اليه ومضت المدة فانه يجب عليه الاجرة سواء كنها اولم بسكن الااذا منعد مانع من سلطان اوغيره واذا عطبت الدابة المسنأجرة اوالعبد المستأجر منغير تعد ولا خلاف ولاجناية فلاضمان عليه لان العين المستأجرة امانة في بد المستأجر سواء كانت العين المستأجرة في الاجارة الصحيحة اوالفاسدة فانها امانة ولوَ استأجر دابة ليركبها عريا فليس له ان يركبها الاعريا ولو استأجرها ليركبها بسرج لميركبها عريا وان استأجرها السمل لم يجز لمن يركبها وان استأجرها الركوب لمبجز ان يحمل عليهما مناعا ولا يجوز ان بستلق عليها ولايتكل على ظهر هابل يكون راكبا على العرف والعادة فأن انقضت الاجارة هل يجب على المستأجر رد الدابة من غير طلب منصاحبهما قال بعضهم لايلزمه منغيرمطالبة لانها امانة كالوديمة وقال بعضهم يلزمد ذلك لانه بعد الفراغ غيرمأذون له في امساكها فلزمد الرد فأن حبسها في يبته بعد استيفاء منعتها حتى تلفت انكان حبسها لعذر لم يضمن والاضمن (قول فانكبع الدابة بلجامها) اى حذبها الى نفسه بعنف (اوضربها ضطبت ضمن عند الى حنيفة) وعليه النتوى لان الاذن في ذلك مقيد بشرط السلامة ﴿ وَقَالُ ابْوِيوسَفُ وَمُحْدُ لَايْضِينَ ﴾ اذاخل مند ضلا متعارفا و اما اذا ضربها ضربا غیرمعتاد اوکیمهاکیما غیرمعتاد ضطبت ضمن اجاعا وهذا عنسدهما بخلاف العسلم اذا ضرب الصي بدون الاذن فأنه يضمن لامكان التعليم بلا ضرب لانه من اهل النهم والنمييز بخلاف الدابة قال فىالكرخى قال اصحابنا جيما فيالمغ والاستاذ الذي يسلم اليد الصبي في صناعة اذا ضرباه بغيراذن ابد اووصيه غات خيمنا واما اذا ضرباء باذن الاب اوالوصى لم يضمنسا وهذا اذا ضرباء ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لمبكن كذلك ضمنا على كل حال واما اذا ضرب الاب اسه فات ضمن وكذا الوصى اذا ضرب الصي لتأديب فات ضمن ولايرثان وعليهما الكفارة وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحد لايضمنان ويرثان وعليهما الكفارة وامااذاصرب الزوج إمرأته لنشوز اونحوه فاتت فهو ضامن اجاعا ولايرث ولووطئها فانتسم وطئه لاشئ عليم عند الى حنيفة ومحمد وكذا اذا افضاها لانه مأذون له في الوطئ فلا يضمن مايحدث مند وقال ابو يوسف المانت مزوطئه فعلى عاقلته الدية وان افضاها والبول لايستمسك فالدية فيماله و ان كان يستمسـك فثلث الدية فيماله واما اذاكمر فخذها في الله الوطئ نانه يضمن اجاعا لان كسر الفينذ غير مأذون فيسه وهو غير حادث من

الوطئ المأذون فيه (قوله والاجراء على ضرين اجير مشترك واجبر حاص فالمشترك كل من لايستمق الاجرة حتى يعمل كالقصار والصباغ) لان المشترك من يعمل للستأجر ولغيره فلايكون مختصا بعمله وكذلك الحياط والصانع (فوله والمتاع امانة في ده ان هلك لم يضمن شيئًا عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسىف ومجد هو مضمون) عليد بالتبيش فيضمند اذائلف فىيده الا ان يكون تلفه منشئ غالب لايستطاع الامتناع منه كالحريق الغالب وهو ان يأخذ بجميع حوانيت البيث والعدوالمكابر وهو ان يكون مع المنعة وموت الشباة ثم عندهما انما يضمن اذاكان المتام المستأجر عليه محدثا فيد عل اما لواعطاه مصخا ليعمل له غلاة اوسيفا ليعمل له جهازا اوسكينا ليعمل له نصابا فضاع المحعف اوالسبف اوالسكين أنه لايضمن اجاعالاته لميستأجره على ايقاع العمل فيذلك وانما استأجره على غيره وانما كان المتاع امانة عند ابى حنيفة لان القبض حصل باذن صاحبه وهما يقولان هو مضمون احتياطالاموال الناس لان الاجراء اذإعلوا انهم يضمنون اجتهدوا فى الحفظ واختار المتأخرون عند الفتوى في الاجير المشترك الصلح على النصفوذكر ابواهيث انالفتوى على قول ابي حنيفة ثم اذا وجب الضمان عليه عندهما اذا هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار انشاء ضمنه قيته معمولا ويعطيه الاجرة وان شساء ضمنه قيته غير حمول ولمبكن عليه اجرة ولوادعي الاجيرالرد على صاحبه وهو ينكر فالقول قول الاجير عند ابي حنيفة لانه ابين ولكن لايصدق في دعوى الاجرة وعندهما القول فول مساحب الثوب لان الثوب مضمون عندالاجير فلا يصدق على الرد الا ببينة ﴿ قُو لَهُ وَمَا تَلْفُ مَنْ عِلَّهُ كَنَفُرِيقَ النَّوبِ مَنْ دقَّهُ وزلق الحال وانقطاع الحبلالذي بشد 4المكاري الحل وغرق السفينة من مدها مضمون ﴾ لان هذه الاشياء حصلت بفعله وان جغف القصار ثو با على جبل فرت حولة في الطربق فغرقته فلاضمان عليه لانه لايمكنه تجفيفه الاعلى جبل اوحائط بهذا جرت العمادة فصار ذلك مأذونا فيه فلم يضمن والضمان علىسائق الحمولة لانه اذن له في اجتياز بشرط السلامة ولم يوجد الشرط فصار حانيا بسوقه ظهذا لزمه الضمان (فَو لِه الا آنه لايضين بني آدم منغرق منهم في السفينة اوسقط من الدابة لم يضمنه) و انكان بسوقه وقوده وهذا اذالم يتعمد ذلك اما اذا تعمده ضمنهم وانما لم يضمن بني آدم لانه لوضمنهم لكان موجب ضمانه على العاقلة والعاقلة لانضمن بالاقوال وعقدالاحارة قول ولان بنيآدم في أيدبهم العسهم (قول ا وايثا فصدالفصاد اوبزغ البراغ ولم يتجاوز الموضع المعناد فلاضمان عليه فبماعطب مرذلك وان تجاوزه ضمن) لانه لم يؤذن له فيذلك وهذا اذاكان البرغ باذن صاحب الدابة اما اذاكان بغيرادَك فهو ضامنسواء تجاوزالموضع المعتاد ام لاولو قطع الختان حشفة الصي فات منديجب عليه نصف الدية وان يره منهايجب كل الدية لانه اذامات حصل موته نفعلن احدهما مأذون فيه وهوقطم الجلدة والثاني غيرمأذون فيه وهوقطم الحشفة واما اذارئ جعل قطع الجلدة كانه لميكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا

وهو الدية كذا في شاهان (قوله والاجير الحاص هو الذي يستمني الاجرة بنسليم نفسيع في المدة وان لم يعمل كن استأجر رجلا شهرا المخدمة اولرهي الغنم) وانما سمي خاصا لانه عنص بعلد دون غيره لانه لايصح ان يعمل لغيره في المدة (قول ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده) بان سرق منه اوغصب (قولد ولا ماتلف منعله) بان انكسر القدر مزعله أوتيحرق الثوب مزدقه وهذا اذاكان مزعل سناد متعارف امااذا ضرب شاة متنأ عينها اوكسر رجلهاكان متعديا ضامنا واذا مات شئ من الغنم اواكله الذئب لم يضمن والقول قوله فيذهث مع يمينه لانه امين وكذا اذا سقاها منتهر ففرفت منها شاة لم يضمن لانه غير متعد في ذلك و ان هلك في المدة نصف الغنم او أكثر فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا لان المعتود عليد هو تسليم نفسه فيالمدة وقد وجد وليس الراعى ان ينزي على شي منها بغيراذن صاحبها لان الانزاء حل عليها فلا يحوز بغيراذن صاحبا فأن فعل فعطبت ضمن وان كان العمل نزى عليها فعطبت فلاضمان عليه لاته بغير فعله وان ندت واحدة فخاف ان تبعها ضام الناقي فأنه لايتبعها ولا ضمان عليه فيها عند ابي حنيفة لان التدليس من ضله وعندهما هو ضامن للذي ندت (قوله و الاجارة بفسدها الشروط كما خسد البيع) يعني الشروط التي لايفتضيها العقدكما اذا شرط على الاجير الحاص ضمان ماتلف بفعله او بغير فعله اوعلى الاجير المشترك ضمان ماتلف بغير فعله على قول أبى حنيفة اما اذاشرط شرطا يقتضيه العقدكما اذاشرط على الاجير المشترك ضمان ماتلف بفعله لايفسد العقدو يحوز شرط الخيار في عقد الأجارة عندنا لانه عقد معاوضة بصيم فعمد بالأثالة كالبيع وعند الشافعي لايجوز (قول ومن استأجر عبدا المغدمة فليس له آن يسافر به الا أنَّ يشترط ذلك في العقد) لان خدمة السفر اشق وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن عليه هيئة السغر اما اذا كان على هيئة السغر قبيه اختلاف المساخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله انبسافر به فاذا استأجره فيالمصر للخدمة وسافر به منغير شرط فتلف فيده ضمنه ولااجرة عليمه لانه خالف فمنرج عنالعقمه فصمار مستمندما لعبــد غيره بغير عقد واتما لم يلزمه الاجرة لان الاجرة والضمان لابجتمعان قان استأجره ليخدمه يوما فله أن يستخدمه من طلوع أهجر إلى أن يسام الناس بعد العشاء الأخرة وله ان يكلندكل شئ منخدمة البيت مثل غســل ثو به وطبخ لجمه وعجن دقيقه وعلف دابته وحلبها انكان بحسنه واستقاء الماء من البرُّ و انزال متاعد من السطح ورضه الى السطح وخدمة اضيافه لان هذه الانسياء من الخدمة كذا في شرحه ويكره آن يستأجر امرأة او امد للمندمة وبخلو بها لانه لايؤمن على نفسه الفتنة واذا آجر عبده سنة فلامضت ستة اشهر اعتقد جاز عتقه ويكون العبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فعضها لانه ملك نفسه بالحرية فان مضي عليها واجازها فليس له بعدذلك ان ينقضها ويكون اجرة مابق منالسنة للعبد واجرة مامضي للمولى وانكان المولى قد قبض اجرة السنة كلها

سـلفًا ثم اعتق العبد فاختار العبـد المضي على الاجارة فالاجرة كلها المولى لانه قد ملكها بالتبحيل وبثبت حق النسمخ للعب عاذا لم يفسخ استمقت الاجرة على الوجه الذي اقتضاه القبض كذا في الكرخي ولوآجرام ولده فات في المدة عنقت ولها الخياركما في العبد اذا اعتق لانها عنفت بموته (قوله ومناستأجر جلالهمل عليه مجلا وراكبين الى مكفياز) وهو على الذهاب خاصة وفي الغاية على الذهاب والجئ (قوله وله المحمل المعتاد) ولأنه من تعيين الراكبين اويقول على أن أدكب من أشاء أما أذا قال استأجرت على الركوب فالإحارة فاسسدة وعلى المكرى تسسليم الحزام والقتب والسرج والبرة التى فحانف البعير واللجام يغرس والبردعة للحمار كان تلف منه شئ في يد المكترى لم يضمنه كالدابة و اما الحمل راننعا فهو علىالمكترى وعلى المكرى اشسالة الهمل وحطه وسسوق الدابة وقودها وعليه انبغزل الراكبين للطهارة وصلاة الفرض ولايجب للاكل وصلاة النفسل لانه يمكنهم فعلهما على الظهر وعليه انبيرك الجل للرأة والمربض والشيخ الضعيف (فوله وان شباهد الجمال المحمل فهو اجود) لأن الجهالة تنتني بمشا هدة المحمل وهو الهردج يقال فيه محمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية ويقال فيمه بالعكيس ايضا (فولدوآن استأجر بعيرا ليحمل عليه مقدارا من الزآد فاكل منه في الطريق جازان يرد عوض مااكل) وكذا اذا سرق الزاد او شي منه جاز ان يرد عوضه قال في الهـــداية وكذا غـــير الزاد منالمكيل والموزون (قوله والاجرة لانجب بالعقد) اىلايجب اداؤها لان العقد ينعقد شيئا فشيئا علىحسب حدوث المنافع والعةدمعاوضة ومن قضية المعاوضة المساواة واذا استوفى المنفعة ثبت الملك فيالاجرة لتمقق التسسوية وكذا اذا شرط التجيل اوعجل مزير غيرشرط ولواستأجر دارا سنة بعبد معين ولم يقبضه الموجر فاعتقد المستأجر قبل مضي المدة صحم عنقه وعليه قيته ولو اعتقب الموجر لايصيم لانه لايملكه بمجرد العقب ولو قبضه الوجر فاعنقد نفذ عنقد (فوله ويستمق باحد معان ثلاثة اما ان بشترط التجيل اوبالتجيل من غير شرط اوباستيفاء المعقود عليه) وقال الشافعي يملك بنفس العقد وقائدة الخلاف فيمما اذاكانت الاجرة عبدا بعينه فاعتقد الموجر بعد العقد قبل استيفاء المنعدة. فعندنا لايعتق وعنده يعتق ثم الموجر أذا شرط تعميل الأجرة فيالعقدكان له حبس الدار حتى يستوفى الاجرة لان المنافع كالمبيع والاجرة كالثمن فكما وجب حبس المبيسع الى ان يستوفى الثمن فكذا يجب حبس المنافع حتى يسستووني الاجرة المجلة قوله او بالتجبل من غير شرط فاذا عسل مم انعسخت الآجارة له أن يحبس العين المستأجرة بالاجرة الا أنه لايضمنها ادا هلكت قال في شرحه أذا عجل المستأجر الاجرة ملكها الموجر كالدين المؤجل اذا هجله فعلى هذا اذا استأجر دارا بعبد بعينه و دفعد الى صاحب الدار فاعتقد صاحب الدار نفسذ عتقه لانه ملكه بالتجيل فان انهدمت الدار قبل قبضها اواستحقت اومات احدهما فعلى المعنق فية العبد لانه نات تسمليم الدار فيلزمد رد العوض الاان

ذلك تعذر بالعتق فرجع الى فيمنه ولواعتقه المستأجر بعدتسليم لمبصح عتقه لانالموجر قدملكه وزال ملك المستأجر عنه وقوله اوباستيفاه المعقود عليه لانه اذا استوفي المعقود عليه فقد ملك المنفعة فاستحق ملك العوش في مقابلته فانشرط انلايسلم الاجرة الافيآخر المدة اوبعد استيفاء ألعمل فذلك سائز لانهشرط مقتضى العقد واختلف اصحانا فيالأجرة اذالم بشرط تعميلها في العقد متى تجب فروى عن ابي حنيفة أنه كان حول اولا لايطالبه ماكم يستوف المنفعة كلها أو بعسد مضي المدة في الاحارة التي تغسم على المدة وهو قول زفر ثم رجع و قال بطالبه عند مضي كل يوم فيمني انها تجب حالا فحالا وهو قول ابى يوسف ومحمد قال فى الكرخى اذا وقع عقد الاجارة ولم يشترط تجيل الاجرة ولم يتسلم ملوقع عليه العقد حتى ارأ الموجر المستأجر منالاجرة اووهبها له فان ذلك لايجوز عندابي يوسف عيناكانت الاجرة اويهنا ولايكون ذلك نقصا للاجارة لان الاجرة لاتملك بالعقب فاذا ارأ منها او وهبها فقيد ارأ من حق لم يجب و ذلك لايصيح وليس كذلك الدين المؤجل لانهقدملكه والتأجيل انماهو لتأخير المطالبة وانمالم تبطل الاجارة يقبول البراءة لانها لمتصيح فوجودها وعدمها سواه وقال محمد اداكانت الاجرة دينا جاز ذلك واما اذاكانت صينا من الاعيان فوهبها الموجر المستأجر قبل استيفاء المنافع ان قبل الهبة بطلت الاجارة و أن ردها لم تبطل لأن الهبة لايتم الابالقبول فأذا ردها فكانها لم تكن (في له ومن استأجر دارا فلموجران يطالبه بالاجرة كل يوم الاان بين وقت الاستعقاق فالعقد) وقال زفر لايجب الابعد مضى المعة (قوله ومن استأجر بسيرا الى مكة فلجمال انبطالبه كل مرحلة) لأن السيركل مرحلة مقصود وكان ابوحنيفة يقول اولا لاتجب الاجرة الابعد انقضاه المدة وانتهاء السفر وهو قول زفر وعن ابي يوسف لايجب عليه انبسل الاجرة حتى بلغ ثلث الطريق اونصفه ﴿ قُولُهُ وَلَيْسُ لِمُصَارُ وَالْحَيَاطُ انْبِطَالُبَا بالاجرة حتى يفرغا من العمل) قال في المستصنى هذا إذا لم يكن الحياط في بيت المستأجر اما اذا كان في يتد ناته يستحق بقدر مَاخَاط وقيالهداية وَكَذَا أَوْا جَلَّى فَيْ بِينَ الْمِمَا جَرْ لايستوجب الاجرة ايضا قبل التراغ لأن العمل في البعض غيرضتم 4 فلا يستوجبا الاجر (في له الا ان يشزط التجيل) لأنالشرة لازم وفي الكرخي اذا سَاحَه في خزل صاحب التوب لميكناه اجرة حتى ضرغ فالملغرغ عمملك التوب فلهالاجرة عند ابي حنيفة لانه صار مسلا فيمل يعني اذا خاطه في مزل صاحب التوب وحندهما التوب مضمون عليه لايوأ من ضعانه الابتسليد الم صاحبه فالنشاء صاحب الثوب ضعنه قيته غير عنيط ولا اجرة له وان شساء عنبطا وله الاجرة (قوله وأن استأجر خبازا ليغير له في بينه قبيرًا دقيق يدرهم لميستميق الاجرة حتى يخرج النابر منالتنور) لأن تمام العمل باخراجه ولانه -لاينتم به الأبعد اخراجه لمان احترق اللبر قب لُ اخراجه فهو ضامن فان ضعنه قيته مخبوزا اعطاه الاجرة و ان ضحنه دقيقالم يكن له اجرة ولا يضمن الخطب واللم لان ذلك

صار مستهلكا قبل وجوب الضمان وان سرق الخبز بعد مااخرجه فانكان يخبز فيبيت صاحب الطعام فله الاجرة لان عمله وقع مسلما وبيته ببده فاستحق البدل بتسليم المنعمة وان كان يخبرني بيت الحباز لا تجب الاجرة اذا هلك قبل النسيم وقوله لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبر من التنوريعني لا يستصق جميع الاجرة اما اذا خرج بعض الخبر استحق من الاجر بحسابه (قوله ومن استأجر طباخا ليطبخ له طعاما هو ليمة فالغرف عليه) لانه من تمام العمل وأن فسد الطعام اواحرقه اولم ينضجه فهو ضامن وقيد بقوله للولية اذلوكان لاهل بيته فلا غرف عليه فاذا دخل؟ لجناز او الطباخ بنار ليخبز او ليطبخ بها فوقعت لننه شررة ناحترق بهسا البيت فلا ضمان عليسه لانه لم يصل الى العمل الآبآد خال النار وهو مأذون له في ذلك ولا ضمان على صاحب المكان اذا احترق شي من السكان في الدار لانه لم يكن متعديا في هذا السبب كن حغر بئرًا في ملكه وانكان صاحب الدار. اشترى راوية و دخل بهــا رجل على دابة فنفرت الدابة فغرت على القــدور فكــرتها او وقع الماه على الطعام فافسده فلا ضمان على صاحب الدابة لانه ادخلها باذن صاحب الدار ولا على الطباخ والخباز لانه حصل بغير فعلهما (قولد واذا استأجر رجلا لبضرب له لبنا أستحق الاجرة اذا اقامد عند ابي حنيفة) لان العمسل قدتم بالاقامة والتشريج عمل زائد كالنقل الى بيتــه والاقامة هي النصب بعــد الجفاف (قوله و قال ابو يوســف و محمد لا يستَّحق الاجرة حتى يشرجه) لان التشريج من تمام العمل والتشريج هو ان يركب بعضه على بعض بعد الجفاف وقائدة الخلاف اذا تلف البن قبل التشريج ضند ابي حنيفة تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجيرواما اذا تلف قبــل الاقامة فلا أجرة له أجاعاً لانه طين متبسسط و في المصنى اذا اسستأجره ليعمل له لبنسا في ملكه ضمله فافسسده المطر قبسل أن يرضه فلا أجرة له لعسدم التسسليم فأن أكامه ولم يسرجه قال ابو حنيفة هو تسليم و قال ابو يوسىف و محد التشريج من ممام التسمليم و اما اذا عمله في غير ملكه غالم يشرجه ويسله الى المستأجر لا يخرج عن ضمانه حتى أنه اذافسد قبل تسليمه لا اجرة له الا عند زفر (قوله واذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدوهم و ان خطته روميا فبدرهمين حاز واي العملين عمله استحق الاجرة) وقال زفر المقد فاسسه لان المعنود عليه مجهول لانه شرط علين مختلفين فلا يصحم و لنسا انه خيره بين منعمتين معلومتين و الاجرة لا تجب بالعقد وانما تجب بالعمل و بأخذه فيالعمل يتعين ما وقع عليه المقد فكان العقد و قع على منعة واحدة وكذا اذا قال ان صبغته بعصفر فبدرهم وان صبغنه زعفران فبدرهمين على هذا ثم اذا خاطه فارسيا وقد شرط عليه روميا لم يستعق شيئا من الاجرة (قول وان ال انخطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فانخاطه اليوم فلهدرهم وانخاطه غدا فله اجرة مثله هند ابي حنيفة لايتجلوز به المجيي و هو نصب درهم) وفي الجسام الصغير لا يقمل من نصف درهم ولايزاد على درهم |

(و قال ابو بوسف و محمد الشرطان جيعا جائز ان) و قال زفر كلاهما فاسد ان وان خاطه فياليوم الثالث لا يجــاوز به نصف درهم عند ابي حنيفة وهو الصحيح وقال ابو يوسيف ومحمدله اجر مثله لا يجاوز بهما درهمان وان قال ان خطئه اليوم فلك درهم و إن خطئه غدا فلا شي آك وقال محمد إن خاطه اليوم فله درهم و إن خاطه في اليوم الثاني فله اجر مثله لا يزاد على درهم (قول وان قال ان سكنت هذا الدكان عطارا فبدرهم وانسكنته حدادا فبدرهمين جاز واىالامرين عملاستحق المسمى) وهذا عند ابي حنيفة وعندهما الاحارة فاسدة (قوله و من استأجر داراكل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد فاســـد في بقية الشــهور الا ان يسمى جلة شهور معلومة) وانما صحم في الشهر الواحد و هو الاول لانه معلوم لانه عقبب العقد واجرته معلومة والشهر لا يختلف وانما فسسدت في يغية الشهور لان الاجارة فيها مجهوله والاصل ان كلة كل اذا دخلت فيما لا نهاية له ينصرف إلى الواحد لتعدر العمل بالعموم واما اذا سمى جلة شهور معلومة جاز لان المدة صارت معلومة (قو أيه فان سكن ساعة من الشهر الثاني صمح العقد فيه ولم يكن الموجر ان يخرجه الا ان يمضى الشــهر وكذلك كل شــهر سكن في آوله يوما اوساعة) لانه تم العقد بتراضيهما بالسكني في الشــهر الثاني (قوله وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسم قسطكل شهر من الاجرة) لان الحصة معلومة بدون التفسيج ثم ان كان العقد حين يهل الهلال فشهور السنة كلها بالاهلة لانها هي الاصل وانكان في اثناء الشهر فالكل بالايام عند ابي حنيفة وقال محمد الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة وعن ابي يوسف روايتان احدهما مثل قول محمد و التانيسة منل قول ابي حنيفة (قول ويجوز اخذ اجرة الحمام و الجمام) لان الني عليه السلام احتمر واعطا الحِيام اجرته فان شرط الحِيام شبثًا على الحِيامة فانه بكره لان قدر الحِيامة ـ مجهول (قول ولا يجوز اخذ اجرة عسيب النيس) و هو ان يوجر فحلا ليسنزو على . الاناث والمسب هو الاجرة التي تؤخذ على نهرب الفسل (قول ولا يجوز الاستيمار على الاذان والاتامة والحج) وكذا الامامة وتعليم القرأن والفقه لانهذا الانسسياء قربة لقا عُلمها فلابجوز اخذالاجرة عليها كالصلاة والصوم فادا استوجرعلي الحج عنالميت جاز عنالميت ولهمن الاجرة مقدار نفقته فيالطريق ذاهبا وحائبا وارد الفضل على الورثة لانه لايجوز الاستيجار عليه قال في الهداية و بعض مشايخنا استحسنوا الاستيجار على تعليم القرأن اليوم لانه ظهر التوابي في الامور الدينية فبتي الامتناع تضبع حفظ القرأن قال وعليه الفتوى واما تعليم الفقد فلا يجوز الاستيجار عليـــد بالاجاع لانه يقدر على الوفاءيه ويجوز على تعليم اللغة والادب بالاجاع ولايجوز اخذ الاجرة على الجهساد لان الاجيراذا حضنر الوقعة تعين عليمه النعل فلزمه ذلك ولايجوز الاستبجار على غسل الميث ويجوز على حفر القبر واما حل المبت قال في العيون بجوز الاستيجار عليه وفي الفتساوى ان لم يوجد غيرهم

لايجوز لان ذلك واجب عليهم وان وجد غيرهم جاز واختلفوا في الاستيجار على قرأة القرآن على القبرمدة حلومة قال بعضهم لايجوز وهو المختار (قول ولايجوز الاستيجار على الغناء والنوح) وكذا سائر الملاهي لانها معصية واما الاستيجار على القصاص فيمادون النفس فيجوز اجاءا لان المقصود منه ابانة العينبو وذلك بقدر عليه مخلاف القصاص في النفس لانالقصود منه اناتة الروح وهو لايقدر عليه لائه ليس من فعله وعوز الاستيجار على الذكاة لان المقصــود منها قطع الاوداج دون افاتة الروح وذلك يقدر عليه فاشــبه القصاص فيا دون النفس قال الويوسف لابأس ان يستأجر القاضي رجلا مشاهرة على ان يضرب الحدود بين بديه فان كان غير مشاهرة فالاحارة فاسدة لانه اذا استأجره مشاهرة فالعقد يقع على المدة عمل او لم يعمل والمدة حلومة وان استأجره على الضرب فذلك مجهول فلا يجوز (قول ولا يجوز اجارة المشاع عند الى حنيفة الا من الشرمك) سسواء كأن بما يتسم اوبما لايقسم لانه اجر مالايقدر على تسليم لان تسسليم المشاع وحده لابتصور (فوله وقال ابو يوسف وعمد اجارة المشساع جائزة) لان التسليم مكن بالخلية لو بالتهائي فصـــاركما انها آجره من شريكه وصاركالبيم واما رهن المشاع فلا نجوز من الشريك وغيره فيما يحتمل انسمة وفيما لايحتمله عندنا وقال المتسافعي يجوز وهبة المتساح فيا لايحقل أنسمة جائز وفيما يحقلها لايجوز عندنا وقال الشافعي يجوز ووقف المشساخ جارٌ عند ابي يوسف ولايجوز عند مجد ثم الأجارة منى حصلت في غير المشاع و ماري الشيوع بعد ذلك فأنه لا يبطلها كما اذا استأجر دارا من رجلين ومات احد آلموجرين إ لاتنتعق الأجارة في حصة الحي وان كان مشباعاً وكذا اذا آجر داره من رجلين صفقة واحدة خائرتم اذا مأت احد المستأجرين انتضت الاجارة في حقد و بني فيُحق إلحيي جَازًا ﴿ فَوْلِهُ وَبِمُورُ اسْتَجْدَارُ النَّارُ بَاجِرَةُ مُعْلُومَةً ﴾ لقوله تعالى فإن ارضيعن لكم ﴿ فَأَتَّهُوهُنَ اجْوَرُهُنَ وَاخْتُلْفَ الْمُسَاِّحُرُونَ فَيْحِكُمُ هَذَا العَقَدَ غَنْهُمْ مِنْ قَالَ ان العَسَدُ يَعْمُ هُلُ المُنافِمُ وهُو حُدِمةُ الصي وَالقيام به واللَّهِ على طريق النَّم لأن اللَّمَ عين غُن الأعيانَ لايستحق بالاجارة الاحلى طريق النبع كالصبغ في الثوب ومنهم من قال ان العقد يقع على البن والقدمة تبع بدليل انها لو ارضمته فىالمدة بلبن شاة لم تستحق الاجرة والاول آصيم ولاتيموز استيجار الزوجة على ارضاع ولدها وكذا المطلقة الرجعية واما المبتونة فبجوز على الاصنع ويجوز استيجار الزوجة لنرضع ولده من غيرها وان استأجرها لنرضع اينها | من مال الوُّ لد وللولد مال جاز لان المانع من استَّجار ها انها مستحمَّة للنفتة على آلزوج و اجرة الرضاح تجرى جرى النفتة فلا تستمتها من وجهين واذا كان المند ينم للصغير فلا نفقة لها عليه فجاز استيمارها كالاجنبية (قوله ويجوز بطعامها وكسرتها عند . ابي حنيفة) وان لم يوصف من ذلك شي ويكون لها الوسيط وهي تجري عرى النفتة . من وجه وهذا أستمسان والقياس آنه لايجوز وهو قول ابي وسسف وبحم لان ذلك

مجهول والاجرة اذاكانت مجهولة لم تصحع الاجارة كما لو استأجرها للطبخ والخبز ولابي حنيفة قوله تعالى وعلى المولودله رزقهن وكسوتهن بالمروف وهذا مذكور فيالمطقات وذلك لا يكون الأعلى وجه الاجرة ولان الجهالة فيهذا لا تفضي إلى المنسازعة لان في العادة التوسيعة على الاظهار شفقة على الاولاد يحلاف الحبر والطبخ فإن الجهسالة فها يغضى الى المنازعة نان سمى الاجرة دراهم و وصسف جنس الكسسوة و اجلها وندعها خوجاز بالإجاع وليس الظؤان توجر نغسسها من غيرهم لانها في حكم الابعير الحاص (فَوْلِهِ وَلِيسَ فَمُستَأْجِرَ انْ يَمْعَ رُوجِهَا مِنْ وَطَنَّهَا) مُخَافَةُ الْحَبِلُ لان الوطئ حقله الاثرى ان له الكيفسخ الاجارة اذا لم يعلم به صبيانة لحقد الا ان المستأجر ان يه من خشباتها في مزله لأن المزل حقد وليس لهم أن يحبسوا المناز في مزلهم إذا لم يشرطوا دلك عليها ولها ان تأخذ الصبي الى مركها لانهم استعتوا عليها العمل وكم بمنفغوه في مكان مخصوص و هي مؤتمنة عليه و على كسوته وحليه نان سرق مز ذلك مُعُ الريض الم الله المعر خاص (قوله فان حبلت كان لهم ان يضموا الاحارة) اذا خَلُواْ عَلَى السبي من لبنها لان لِن الحامل يضر بالمبي فكان ذلك عذرا في النسخ وكذا اذا مرضت لهم أن يضخوا الاجارة لأن لين المريضة بضر بالصي ولها ايضا أن يفسخ لان المرض عند والزوج ان يخرجها من الرضاح ان لم يكن تسلم الاجرة وتدقالوا في المطرُّ اذا كانت بمن بشيتها الارضاع فلاعلها ان ينسخوا ذلك لانهم يعيرون به الا ترى انه بغال تموت الحرة ولا تأكل يتديها وكذلك اذا امتنعت من الارمنساح فلها ذلك اذاكان يشينها نان كانت أقطر سسارقة وخافوا على متاح الصبي منها فلهم ان يفسخوا وان كانوا يؤنونها بالسنتهم امروا بالكف عنها فان ضلوا والاكان لهما أنسمم (قوله وعليها انتصلح طعام الصي) بان محضغ له الطعام ولا تأكل شيئا بنسد لبنها ويضر الصي وعليها لحبخ طعامه وغسسل ثبابه وما يعالج به الاطفال من الدهن والريحان وضردات واما طعمامه ضل أهله قال في الهداية ماذكره مجد من الدهن والريحان آنه على الظير فذلك منعادة اهل الكوفة وفيشرحه انجرت العادة بانه عليها فهو عليها وان لمتجر بذلك فهو على اهله (قوله نان ارضعته في المبة بلين شاة فلا اجر لها) لان هذا اعار وليس بارضاع نان استأجرت الظؤله ظؤا اخرى نارضمته فلها الاجر استحسسانا لان ارضاح المانية يتم للاولى فكائنها ارضعته بنفسهاوفىالتياس لااجر لهسا لان المتدوقع على علم خلَّا في الكَّرخي اذا كان الصني لا يرضع لبنهـا اوتقيا منه او تكون سـارقة " اوزاية تشساغل بالزيلة عن حظ الصي فلاهله أن يستضوا الاجارة وأن ضاع الصي من يتها اوسنط غلت اوسرى شي منهابه لاضمان عليها لانها مؤتمنة عليه وقد اخذته باذن · ﴿ ﴿ إِلَّهِ وَكُلُّ صَائِمٌ لَهُمُهُ آثَرُ لِمُهُ الْرَحِبُ النَّهِ اللَّهِ النَّرَاعُ مَنْ عِلْهُ حَتَّى بِسَنَّوْفِي الآجرة كالصباغ والقصار) وكذا الحياط فلو حبس فضاع فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة

لانه غيرمتعد فيالحبس ولا اجرة له لهلاك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما يضمن لان الشئ فيده مضمون قبل الحبس فاذا حبسمه اولى أن يضمن لكنه عندهما بالحيار أنشاء ضمند قيمتد غير معمول ولا اجرة له وانشاء معمولا وله الاجرة وفيالذخيرة انكان التصار تقصر بالنشأ والبيض فله حق الحيس وإن كان بيض الثوب لاغير فليس له حق الحبس (فوله ومن ليس لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس العين كالجال و الملاح) لان المعقود عليه نفس العمل وهو غيرقائم في العين فلاينصور حبسه وغسل الثوب تطير الحل وهذا مخلاف الابق حيث يكون المراد حبسه لاستيفاء الجمل ولا اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد احياء فكا نه باعد منه فله حق الحبس فان حبس الجال المناع فهو غاصب لانه لااثر لعمله والعين امانة في بده فاذا حبسها بدينه صارغا صباكالوديعة فافها لانحبس لاجل الدين ثم اذا حبس العين ضمنها ضمان الفصب وصاحبها بالحسار أنشاء ضمنه قيمتها محمولة وله الاجروانشاء غير محمولة بلا اجر قال ابويوسف في الجمال اذا بلغ المنزل يطلب الاجرة قبل ان يضع الثي من رقبته لم يكن له ذلك حتى يضعه لان الانزال من تمام العمل (فول واذا شرط على الصانع ان يعمل بنسه فليس له ان يستعمل غيره) بان قال على انتعمل منسك او بدك اما اذا قال على انتخبطه فهو مطلق كذافي المستصير (قوله نان اطلق له العمسل فله انبسستأجر من يعمله) لان المستحق عليه عمل في ذشه و يمكند ايفاؤه بنفسه وبالاستعانة بغيره بمنزلة ايغاه الدين (فوله واذا اختلف الحياط وصاحب الثوب فتسال صاحب الثوب امرتك انتعمله قباء وقال الخيساط غيصا اوقال صاحب النوب للصبياغ امرتك ان تصبغه اجر فصبغته اصغر فالقول قول صباحب الثوب مع يمينه) لأن الاذن مستفاد منجهة صاحب الثوب فكان القول قوله ولانه لوقال لم اذن الله في العمل كان القول قوله فكذاك هذا لكنه يحلف لانه انكر شبيئا لواقر به ازمه (فخوله فان حلف فالخياط ضامن) يعني انشاء صاحب الثوب ضمنه فيمة ثوبه وانشاه اخذه واعطاه اجر مثله وكذا في مسئلة الصبغ انشاه ضمنه قبمة ثوبه ابيض وان شاه اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لاتجاوز به المسمى كذا في المستصني ولوحاء الى خياط ث ب فقال له انظر إلى هذا الثوب إن كفائي قيصا فاقطعه وخطه بدرهم فقال نعيكفيك ثم قال بعد انقطعه لايكفيك ضمن قيمة الثوب لإنه لمادخل عليه حرف شرط وهيمان فقد امره يقطع موصوف بشرط الكفاية فاذا لميكف لميوجد الصفة المشروطة فضمن وان قال انظر أيكفيني قيصا قال نع قال اقطعه فاذا هو لايكفيه لايضمن لانه امر. يقطب مطلق عار عن الوصف والشرط جيعا وقد فعل ماامره فلهذا لميضمن ولو دفع الى قصار ثويا لتقصره باجرة معلومة فلاكان في اليوم الثاني حاءه صاحب الثوب يطلبه منه عجمده اياه ثم جاءه في اليوم التسالث فسلم اليه مقصورا وطلب الاجرة انكان قصره قبسلان بجعده فله الاجرة لانه قصره له على موجب العقمد وجحده مقصورا فله الاجرة وان

قصره بعد ماجمعده فلا اجرة له لانه قصره لنفسه (قوله وان قال صاحب الثوب عليه لى بغير اجّرة وقال الصانع باجرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه صند ابي حنيفة) لان المنافع لاقيمة لهـــا الا منجهة العقد والاصل أنه لم يجز بينهما عقد فالقول قول صاحب الثوب لانه ينكر تقوم عمله والصانع بدعيه فكان القول للنكر مع بمينه (قُولِه و قال ابو يوسف ان كان حريفا له) اى معاملا له (فله الاجرة و ان لم يكن حريفًا له فلا اجرة له) لانه اذا كان حريفًا فقد حرت عادته أنه يخيط له باجرة فصار المعتادكا لمنطوق به وان لم يكن حريف فلا عادة فالقول لصاحب التوب لان الظاهر معه ﴿ قُولِهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ انْ كَانَ الصَّائِمُ مُبَدِّلًا لَهَذَهُ الصَّنَّعَةُ بِالْآجِرَةُ فَالْقُولُ قُولُهُ آنَّهُ عله باجرة) لانه لما فتح الحانوت لاجل ذلك ونصب نفسمه المخياطة جرى ذلك مجرى النصيص على الاجر أعتبارا للطباهر والقياس ماثاله أبو حنيفة وقولهما استصيبان والنتوى على قول محمد (قوله والواجب فيالاجارة القاسدة اجرة المثل لايتجاوز بها المسمى) وقال زفر اجرة المسل بالعة مابلغت وهسذا اذا كان المسمى معلوما اما اذا كان مجهولا كما اذا استأجر على دابة اوثوب اواستأجر دارا على ان يعمرها فانه يجب اجر المثل بالغا مابلغ اجاعاً وكذا اذا استأجر اجبراً ولم يسم له اجرا يجب له اجر المثل بالغا مابلع ممالاجرة لانجب فيالاجارة الفاسدة بالتخلية بل اعا نجب بحقيقة الانفاع بخلاف الاَجَارَةُ الصحيحة حيث بجب الاجرة بالتخليسة انتفع بها ام لم ينتفع اذا خلا بينه وبينهسا (قُولِهِ واذا قبض المستأجر الدار ضليه الاجرة وآن لم يسكنها) لانه ممكن من الاستيفاء فاوجب ذلك استرار البدل (قوله فان غصبها فاصب من مدمنط الاجرة) هذا اذا غصبها قبل أن يسكنها أما أذا غصبها بعد مأسكن فيها مدة سقط عند من الاجر بحساب ذاك ولامه اجرة ماسكن (قوله وان وجد بها حيبا بضر بالسكني فله النسم) لانه لايمكنه الانتفاع بها الابضرروله انبترد بالفسخ ولايحتاج المالقعشاء ولواستأجر دارين فسقطت احديهما اومنعه مانع من احدهما أوحدث فياحدهما عيب ينتص السكني فله أن يتركهما جيما أذاكان عَنَّد عليهما صفقة وأحدة ثم حدوث العيب بالعين المستأجرة على وجهين احدهما لايؤثر في المنافع فلا يثبت الميسار كالعبد المستأجر اذا ذهبت احدى عينه وذلك لايضره بالخدمة وكالدار اذا سبقط منها سائط لايتنع به فىسكناها فهذا لايثبت الخيسار وانكان النقص بؤثر فمالمنساخ كالعبسد اذا مرمض والدابة اخا دبرت او الدار اذا انهدم بعض مائها فالمستأجر الحيار فان بني الموجر ماسقط فلاخيار فمستأجر لان العيب ذال وتطيين الدار واصلاح ميسلامها وما وهن من بتاهسا على مالكها دون المستأجر ولايجر على ذلك لانالماك لايجبر على اصلاح ملكه والمستأجر ان يخرج اذا لميصلح الموجر ذلك وكذا اصلاح برّ الماء والبالوحة وبرّ المرج على المالك إيشنا ولايجبر عليه اذاكان امتلاء منضل المسستأجر واذا انقضت المدة وفىالداد تراب

ţ,

من كنس المستأجر اورماد فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتاع وضعه فيها وان اصلح المستأجر شيئا من خلل الدار فهو منطوع لايحتسب له (قوله واذا خربت الدار اوانقطع شرب الضيعة اوانقطع الماء عن الرحى انتسخت الاحارة) يعنيله نسخها وفيه اشارة الى انه لايمتاج الى القديم وهو الصحيح ومناصحابنا منقال ان العقد لاينفسيخ وعن محد ان الموجر آذا بناها ليس المستأجر أن يمنع ولا الموجر وهذا تصحيح على أنها لم تنفسيخ فيكون معنى قول الشيخ القسيفت اى المستأجر ان يفسيخ واذا آجر داره ثم باعها قبل انقضاء المدة فالبيع جائز حتى انالمدة اذا انقضت كانالبيع لازما للمشترى وليس له ان يمتنع عن الاخذ ولو أن المستأجر اجاز البيع جاز البيع وبطلت الاجارة فيما يق من المدة ولو فَسَخَ فَانَهُ لاينْعُوحُ البِيعِ فَانَكَانَ المُسْتَرَى عَالمًا وَقَتَ الشَّرَاءُ بِعَدْ أَذْ جَارَةُ فليس له ان يطالب البايع بالتسليم الى ان تمضى الإجارة وان لم بكن عالمًا وقت الشراء فله الليار ان شاء نقصه للعب وانشاء امضاء (قوله واذا مات احد المتعماقدين وقد عند الاحارة لنفسه انقسيخ العقد) اما موت المستأجر فلان العقد اقتضى استحقاق الاجرة من مأله فلو بقينا الآجارة بعدموته استفقت الاجرة منطك الفيروانكان الموجر هوالذي ملت ظو بقينا الاجارة بعد موته اسـتوفيت المنافع من ملك غيره وهـذا لايحو ز (**فولد** وانكان عندها لغيره لم تنصيخ) مثل الوكيلَ والوصى والاب اذا آجر لاشــــه الصغير والتولى في الوقف اذا عقد تم مات وليس هدا كن زوج اشد ثم مات فان النكاح لابطل بخلاف الاجارة لان عقد النكاح لايقع على لملنافع وآنما يقع على مك الاستباحة وذلك بملك بالعقد ولو مات إحد المتعاقدين وفي الارض زرع لم يستحصد فلمسستأجر او ورئشه ان يدعو ذلك فيالارض ويكون عليهم ماسمي من الاجوة ولا يشسبه هسذا اذا انقضت المدة وفىالارش زرع لم يستحصد نان الزرع يبزك ويجب اجرة المثل لانالبسل لما وجب ولاتسمية فيصدنه المدة لم يكن الا اجرة المتسل (قوله ويصيح شرط الخيار في الاجارة) ويعتسبر اشداء مدة الخيسار من وقت الاجاز ة (قوله وتنفسخ الاجارة بالاعذار كن استأجر دُكانا في السوق ليتجر فيه فذهب ماله وكمن آجر دارا اودكانا فأفلس وارمته ديون لايقدر على قضائها الا من تمن مأآجر فسخ القاضي العقد وباعها في الدين ﴾ في هذا اشارة إلى أنه يغتقر إلى قصاء القاضي في النقض وهكذا ذكر في الزيادات وفي الجامع الصغير وكلسا ذكرنا انه عذر فالاجارة فيه تنتقش وهذا يعل على آنه لايمتاح المالتعنآء وطريق القضاء ان بيع الموجر الدار او لا فاذا باع وهو لابقسدر على التسسليم لتعلق حق المستأجر فالمشترى يرفع الامر الى القاضي ويلتمس منه فسمخ البيع اوتسسليم الدار ألبه فالقساضي بمضى البيسع فينغذ البيسع وتنتفض الاجارة والقساضي لاينتكض الاجارة مقصودا لانه لونقضهسا مقسود ربما لايتفق البيع فيكون النقض إيلسالا لحق المسستأجر ستصودًا وذلك لايجو زكذًا في التوائد ولو ارآد المسستأجر أنَّ ينتسل من البسلد فله

ان ينعض الاجارة في العقسار وغيره وكذا اذا افلسَ بعسد مااسـتأجر دكانا ليبيع فيسه لانه اذا افلس لاينتفع بالدكان ولو استأجر عبدا للخدمة فوجده ســـارقا فهوعـقـر في العسيخ لانه لايمكنه استبغاه المنسافع الا بضرر (قوله ومن استأجر دابة ليسسافر عليها ثم بداله من السنغر فهو عذر) ولا يجسبر على السنغر لان في ذلك ضررا عليسه وكذا اذا مرضالكتزى لائه لايمكنه السغر الابضرر وكذا اذا ترك المبكترى السغر لعذر يلمته مثل إن يعزم على ترك السفر في هذه السنة او اكترى دارا في بلد ثم نوى السفر وترك المقام غله انفسخ والمكترى ان يستصلفه عندا لحاكم لانه يجوز ان يريد انفسخ لمعنى **آ**خر غير مااطهره وانكان وجدجالا ارخص مزجاله اودارا ارخص مندارملم يكنكه ان يفسيخ لا مقدرضي بالمقدار المذكور وكذا ليسالموجر ان يُفسخ اذاوجد زيادة علىالاجر الذي آجرهابه لاته قدرضي بالمقدار المذكور (قوله وان بدآ ألمكاري من السغر فليس بعذر) لانه يمكنه ان يتنصد فريعث بالدواب مع اجيره او غلامه ولو مرض الموجر فكذا الجواب على رواية الاصل وفىالكرخى هوعنر وهو الاظهر لائه لايعرى عنمشرر ولائه قد لايرمنى بخروج غیره فی دوانه و ان مرض الجال فظاهر روایة الاصل تقتضی ان لایکون عذرا و کال ابوالحسن هوعنر وعنابي وسف في امرأة ولدت يوم الحرقبل انتطوف ازيارة فابي الجال ان يقيم معها كال هذا عذر ونقش الاجارة لانها لايقدر على اللروج قبل الطواف ولايمكن ان تنزم الجال ان يتيم مدة النفاس خسخت الاسارة كدفع الضرر عنهما وان كانت وكلت قبل ذلت ولم ببق مزمدة النفاس الاكدة الحيض اواقل اجبر الجمال على المقام سمها لان هذه المدة قد جرت العادة بمقام الحاج فيها بعد القراغ من الحج

﴿ كتاب الشعد ﴾

هى مأخوذة منالشفع وهو الضم الذى هو بخلاف الوتر لانه منم شى الى شى وسمى الشفاعة بذلك لابها تضم المشفوع الى اهل الثواب فلاكان الشفيع بظم الشى المشفوع الى ملكه سمى ذلك شفعة (ظال رجه الله الشفعة واجبة لمسليط فى نفس المبيع) اى ثابتة اللايائم بتركها لانها واجبقله لاحليه ولانه يلحقه بدخول غيره عليه التأدى على وجه اللهوام (فحوله ثم الحلوم في المسلفى لاشفعة عندنا (فحوله ثم الجار) وظل الشافى لاشفعة بالجوار ثم الجار الذى يستصق المسنعة عندنا هوالملاسئ الذى الى ظهر الدار المشفوعة وبابه من سكة اخرى دون المحاذى اعا اذا كان محاذبا وبينهما طريق نافذ فلاشفعة له وان قربت الابواب لان الطريق القارفة بينهما تزيل الصرد (فحوله وليس الشربات في الطريق والشرب والجار شفعة مع الحليط) تزيل الصرد (فحوله وليس الشربات في الطريق والشرب والجار شفعة مع الحليط) لانه اخمى بالمضرد منهم (فحوله فان سما فالشفعة المشربك في الطريق) لانه اخص بالمضرد من الجار (فحوله فان سما اخذها الجار) لان الترجيع يتعنق بقوة المسبب بالمضرد من الجار (فحوله فان سما اخذها الجار) لان الترجيع يتعنق بقوة المسبب

(قُولَهُ والشَّفعة تجب بعقد البيع) يعنى ولوسلم الشَّمْبِع شَعْمَتُه قبل عقد البيع فتسليمه باطل وهو فى شفعته بعد العقد وان سلمها بعد العقد بطلت وان لم يعلم بالبيع عند التسليم لمصادقة الاسقاط حقا واجيا وفي المبسوط أن الشفعة تثبت بالببع قبل ملك المشستري الا ترى انه لوقال بعت هذه الدار من فلان وقال فلان مااشـــتريت كان للشفيع ان يأخذها ــ بالشفعة لثيوت البيع باقرارالبايع وان لم يثبت ملك المشزى لانكاره وعلى هذا اذا اشزى دارا بشرط الخيار تجب الشغعة بخلاف مااذا كان الخيار للبايع (قوله وتستقر بالاشهاد) اى بالطلب التانى وهو طلب التقرير والمعنى آنه اذا اشهد عليها لاتبطل بعد ذلك بالسكوت الا أن يسقطها بلسانه أويجز عن أنفاء الثمن فيبطل القاضي شفعته ولأبد من طلب المواتبة -لانه حق ضعيف ببطل بالا عراض فلابد من الطلب والا شهاد (قو له وتملك بالاخذ) هذا مشكل قند ذكر الامام خواهر زاده آنه اذا حكربها حاكم يثبت الملك وان لم يأخذ الدار فيمتمل ان يكون المراد وبملك بالاخذ وبما هو في مناء كحكم الحاكم وفائدة قوله و يملك بالاخذ تظهر فيها اذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل حكم الحاكم او قبل التسسليم. اليه بالنزاضي لاتورث عنه وفيما اذاباع داره المستحقق بها ذلك الشفعة قبل ذلك ايصا تبطل شفعته وفيما اذا بيعت دار مجنب الدار المشسفوعة قبل ذلك لايستحق شفعتها لعبيدم الملك وفيا اذاكان كرما قائمر في يد المشترى سنين فاكله ثم حضر الشفيع لابسقطشي من الثمن لعدم الاخذ وهو مخيران شــاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لوباعه المشترى من آخر فبيعه جائز والشفيع بالخيار ان شاء اخَذه بالعقد الاول بالثمن الآول وان شـــاء بالعقد الثاني بالثمن الثاني قال في الكرخي اذا اشترى دارا وقبعنها ولها شغيع فهي في ملك المشترى يجوز تصرفه فهاكما يجوز في سائر املاكه ولايمنمه وجوب الشفعة من التصرف فيها الا ان يمكم الشفيع بها وله ان يهدم و يوجر ويطيب له الاجرة (قو لدادا سلها المشرى او حكم بها حاكم) لان الملك المشترى قدتم فلا ينتقل الى الشيفيع الابالتراضي اوقصاء القاضي والشغيم ان تمتنع من إخذ المبيع بالشغعة وان بدله المشترى حتى يقضى له القاضي لأن في قضاء القاضي زيادة منعمة وهي معرفة القاضي بسبب ملكه وعلم القاضي عنزلة شهادة شساهدين فهذا احوطله من الاخذ بضرقضاء كذا في الجندي (فو لَهُ واذا اعلِ الشغيم بالبيع اشبهد فيعلسه ذلك على المطالبة) وهذا يسمى طلب المواتبة والاشهاد فيه غير لازَّم واتمَّاهو لنفي التجاحد ثم طلب الشيغعة طلبان طلب مواثبة وطلب استعقاق فطلب المواثبة عندسماعه بالبع يشهد على طلبها مم لا مكت حتى بذهب الى المشترى او الى البابع ان كانت الدار في مه او آلي الدار المبيعة و يطلب عنــد و احــد من هاؤلاء طلبا آخر وهو طلب الاستمثاق ويشهد عليد شهودا ناذا اثنت شفت بطلين فهو على شنعة اندا ولا تبطل بعد ذلك برل الطلب في شاهر ازواية وعن مجد اذامضي شهر ولم يطلب مرة اخرى بطلت و خال طلب الشفعة طلبان طلب المواثبة وطلب التقرير فطلب المواثبة ان يطلب على

فور العلم بالشراء حتى لوسكت هنبهة ولم يطلب بطلت لقوله عليه السسلام الشغعة لمن وأبثها وعن محمد آنه بنوقف بمجلس علم الشفيع وهو اختيار الكرخي وطلب التقرير هو قول الشيخ ثم ينهض منه اي من المجلس فيشهد على البابع انكان المبيع في يده وتقييد الشبخ بقوله بشهد في مجلسه اشارة اليه اي الى اختيار الكّرخي ولايبطل بالسكوت الا انبوجد مندمابدل على الاعراض وكيفية الطلب انبقول طلبت اوانا اطلبها اواناطالها وان قال لى فيما اشتريت شفعة بطلت وفي الهداية يصحح الطلب بكل لقظ يغهم منه طلب الشفعة كالوقال طلبت الشفعة اواطلبها اوانا طالبها لان الاعتبار للعني واماطلب التقرر والاشهاد فهو انيقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقدكنت طلبت الشفعة واطلبها الآن ناشهد واعلى ذلك وفي الكرخي طلب الشفعة على القور عند ابي حنيفة وابى يوسف وعندمجمد انها على المجلس كغيار النبول وخيار المخيرة ولهما قوله عُليُّه السكام الشفعة كنشطة عقال فاذا ثبت انها على المجلس عند محدكان على شفعة مالم يقم او يتشاغل بغير الطلب وكان ابو بكر الرازى يغسول اذابلغه البيسع وليس يحضرته من يشهده قال أنى مطالب بالشفعة حتى لايسقط فيما بينه و بينالله تعالى ثم ينهض الى من يشهد لانه لابصدق الاببينة ولوحال بينه وبين الاشهاد حائل فلم بسستطع انبصل اليه فهو على شفعته وانكان الشفيع حين علم بالبيع غائبًا عنالبلدةان اشهد حين علم أو وكل مزيأ حذله الشفعة فهو على الشفعة وان لم بشهد ولم يوكل حين بلغه ذلك مع قدرته عليه وسكت ساعة بطلت شفعته لان الغائب يقدر على الطلب كما يقدر عليه الحاضر وان اخبر في كتاب والشفعة في اوله اووسطه وقرأ الكتاب الى آخر، قبل الطلب بطلت شفعته على هذا عامة المشايخ وهذا على اعتبار الفور وعن محمد له مجلس العلم ولوقال بعد مابلغه البع من اشتراها اوبكم بعث ثم طلبها فهو على شنعته ثم اذا بلغه العلم لم يجب عليه الاشهاد حتى يحبره رجلان اورجل وامرأنان او واحد عدل وهذا عند أبي حنيفة لانه يعتبر في الخبر احد شرطي الشمهادة اما العدد او العمدالة وقال زفر حتى يخبره رجلان عدلان اورجل وامرأتان عدول كالشهادة وقال ابو يوسف ومحمد يجب عليدالاشهاد اذا اخبره واحد سمواءكان حرا اوعبدا صبياكان اوامرأة عدلاكان اوغير عدل اذاكان الخبرحقا نان لم يشبهد عند ذلك بطلت شبغعته واما في المخيرة اذا بلغها التخير لم يعتسبر فىالخير احد شرطي الشسهادة اجماعا وكذا المشترى اذا قال الشفيع قدائستريت فسكت بطلت شفعته اجماعاً وان لم يكن في المشترى احدشر طي الشهادة (قولد ثم ينهض منه) اي من المحلس (فيشهد على البايع ان كان المبيع في يده) اي لم يسلم الى المشتري (اوعلى المبتاع او عند العقار) وهذا طلب التقرير و الانسـهاد و حاصله اذا كان المبـع لم يقبض فالشفيع بالخيار أن شاء أشهد على البابع لأن للبابع فيد حقا مادام في يده وأن شاء أشبهد

البايع قدسها الببع فلا معني للاشبهاد عليه لانه بالنسبليم خرج من الخصومة و صار كالاجنبي لعدم الملك واليد ويصمح الاشهاد على المشترى وان لم يكن في بده وفىالكتاب اشارة اليه حيث قال او على البتَّاع مطلقًا و لم يقيسه بقوله ان كان المبيع في يده و قوله اوعند العقار هذا اذا جعهم موضع واحد بان كانوا فيمضر واحد اما آذاكان الشفيع مع المشترى في المصر فذهب الى البايع او الى العقار بطلت شنعته وكذا لوكان البايع والمشترى سا فذهب الى العقار بطلت الشفعة ايضا وانكان الشفيع عند البايع و الدار في يد المشسترى فذهب الى المشترى واشهد عليسه لا تبطل قال الجُنْدَى اذا كانت الدار في يد البابع لم يغض للشغيع بها حتى يكون البابع والمشترى حاضرين اما حصور البابع فلان البدله واما حضور المشترى فلان الملك له فاذا قضى له بحضرتهما نقد الشفيع الثمن الى البابع ويكون عهدته عليه ويبطلالبيع الذى جرى بينه ويين المشترى وانكانت الدار مسلة إلى المشسترى فحضرة البابع هنسا ليس بشرط لائه لايدله و لا ملك و انما بشترط حضور المشسترى خاصة فاذا قضى له بالشفعة نقد ^{الثم}ن الى المشسترى و يكون عهدته عليه و لا يبطل البيع يَين البايع و المشسرَى (فوله وقال محد ان تركها شــهرا بعد الاشهاد بطلت) يعني اذا تركها من غير عذر اما اذا كان لعذر لم تسقط لان ذلك ليس بتغريط قال في المستصني و الفتوى على قول مجمد وفي الهــداية على قولهما وهو ظاهر المذهب لان الحق متى ثبت واستقر لم يسقط الا باستقاطه بالتصريح كما في سائر الحقوق (فخوله والشفعة واجبة فيالعثار وان كان بما لايقهم)كالحام و البئر و البيت الصغير سواء كان سـغلا او علوا ولا شـغعة في البناء والنمل اذا ببع دون العرصة لانه منقول لاقرارله وهذا بخلاف العلوحيث يستحتى بالشفعة ويستحق به الشفعة فيالسفل اذا لم يكن طريق العلو فيه فاما اذا كان طريق العلو فيه كان استحقاق الشععة بالشركة في العاريق لا بالمجاورة فلم يكن تطير البنساء و النخسل لان العلو عالمه من القرار النحق بالعقار (قوله ولاشفقة في العروض ولا في السغن) وقال مالك تجب الشفعة في السغن لانها تسكن كالعقار ولنا قوله عليه السلام لاشفعة الافى ربع اوسائط ولان السغن منقولة كالعروض ولاشفعة في المنقول لان الملك فيد لايدوم كد وامد في العقار (فخوله والمسلم والذي في الشفعة سواء) وكذا المكانب والمأذون والباغي والعسادل والذكر والانثي والصغير والكبير والذي يأخذها للصغمير ابوء اووصيه اوجده اووصيه اوالقماضي اومن نصبه القاضي لانها تثبت لزوال الضرر ورفع الضرر عن الصغير واجب فانهم يطلبوها الصغيراو سلوهآ بالتول مستعطت ولا تجب له اذا بلغ عندهما وقال عجد وزفر لانسقط وله المطالبة بها بعد بلوغه لان في استقاطها ضرراً بالصغير فلا يجوز كالبراءة من الدين والعفو عن القصاص ولعبسا ان طلك الاخذ بها علك تسليهسا ولان الولى إ لواخذها بالشفعة ثم باعها بمثل الثمن جاز فاذا سلما قند بق الثمن على ملك الصغيرواسقط.

عنه ضمان الدرك فكان اولى بالجواز والجواب عنقولهم كالبراءة منالدين والعفو عن التصاص انهناك اسقاط للحق مزغير عوض وهسا حصل لهعوض وهو تقية التن على ملكه فافرةا وإن لم يكن الصغيراب ولا وصى ولا جد ولا نصب القياضي له وليا فهو على شنعته الى ان ببلغ (قوله واذا ملك العنسار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) أنما قال ملك ولم يقل أشتري لانه تجب الشفعة فيالهبة بشرط العوض ولم يكنُّ هناك شراء (قُولُه ولانسفعة في الدار يتزوج الرجل عليها اوتخالع امرأته بها) لان الشفعة آنما تجب في مبادلة المال بالمال وهذه الاعواض ليسـت بمال وان تزوجها على دار على انترد عليه الغا فلا شفعة في جميع الدار عند ابي حنيفة لان معني البيع فيه تابع ولا شنعة في الاصل فكذا في التبع وعَندهما تجب في حصة الالف لائه مبادلة مالية في حقه (قول اويستأجر بها دارا اويصالح بها عندم عد) لان بدلها ليس بعين مال (قُولُه او يعنَّق عليها عبـدا) صورته ان مقول لعبـده اعتقلُ مدار فلان فوهبها صاحبها لمعبد فيدفعها العبد الى السميد فلا شفعة فيها لانها عوض عن العنق وهو ليس عال (قو له اوبصالح عنها بانكار اوسكوت) لان المدعى عليه يزعم انهالم زل عنملكه وآنه لم يملكها بالصلح وانما دفع العوض لاقنداه أليمين وقطع الخصومة واما اذا صالح عليهما وجبت الشفعة لان فيزعم المدعى ان مايأخذه عوضَ عنحقه ومن ملك داراً على وجد الماوضة وجبت فيها الشفعة (قو له نان صالح عنها بإقرار وجبت فيها الشنفة) لانه معترف بالملك للمدعى وانما استفادها بالصلح فكان مبادلة (فَوَ لِهُ واذا تقدم الشفيع الى القامني فادعي الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عايه فان اعترف بملكة الذي يشسفع به والاكلفه اقامة البينة) ابهم المدعى عليسه لانه متردد بين البايع والمشـــتري اذالبايع هو الحصم اذاكان البيع في يده اوالمشـــتري اذا قبض والغاهر أن المراد منه المشعري بدليل قوله بعسد هذا أستحلف المشعري قوله سسأل القاضي المدعى عليــه اى ســأله عن الدار التي تشــفع بها لجواز انيكون قد خرجت منطك الشفيع وهو يقدر على اقامة البينة يذلك فان اعترف المدعى عليه انها فيملكه ثبتت له الشفعة لانه إعزف بما يستحق عليه به الشفعة وان انكركلف المدعى اقامة البينة انالدار التي يشبع بها في ملكه يوم البيع فان قال المدعى عليه هذه الدار التي ذكرها في يده ولكنها ليست ملكه فان ابا حنيفة ومحمدا قالا لايقضي له بالشفعة حتى يقيم البينة انها ملكه وعن ابي يوسف آنه اذا اقر له باليدكان القول قول الشفيع انها ملكه نان باع الشفيع داره التي يشفع بها : ﴿ ثِمَرَا المُشْرَى وهو يعلم بالشراء اولايعلم منات تنعته كان رجعت البد بان ردت عليه بعيب بقضاء اوبغيرقضاء اوبخيار رؤية لم تعد الشععة لانها قديطلت واذا باع الدار على انه بالخيار ثلثا مم اختار الصحخ فهو على شفعه لان ملكه لم يزل عنها فان طلب الشفعة في مدة الحيار فذلك منه نقض البيع

وله الشيفعة قوله والأكافد اقامة البينة ليس معناه اله يلزمه ذلك لان أعامه الببشة منحقوقه وذلك موقوف على اختباره وانما معناه انه يسأله هلله ببنة ام لا ومعناه كلفه اقامة البينة ان الدار التي يشفع بها ملكه (فَوْلِد فَانَ نَكُلُ اوقامت الشفيع بينة) ثبت ملك الدار التي يشفع بها (قول سأله القاضي) اىسأل المدعى عليه (هل ابتاع املا نان انكر الاينباع قبل الشفيع المالبينة) لان الشفعة لاتجب الابعد ثبوت البيع (قوله نان عجز عنها استحلف المسترى بالله ما ابتاع اوبالله مايستحق عليك في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره) فإن اقر استحقت عليه الشفعة والاجود اذا كانت الشفعة بالخلطة انلايستحلف بائله ماايتاع لجوار انيكون قدابتاع وسلم الشفيع الشفعة وانكانت باجوار ان يستحلف على نفس الابتياع لئلا يتأول عليه اله بمن لأيستحق عليه الشغعة بالجوار (قُولِهِ من الوجه الذي ذكره) اي من الوجه الذي قاله الشفيع اني اشتريت اوحصلت لى بالهبية والعوض وبحثل انتكون الهياء فيذكره راجعة الى السبب ايلايستمق على الشفعة بالسبب الذي ذكره وهو الخلطة في بعض المبيع اوفي حق المبيع اوبالجوار علد بالشراء من غير تأخير فانه انما طلبها بعد سكوته او قيامه من المجلس فانه يحلفه (قول وتجوز المنازعة في الشغعة وان لم يحضر الشغيع الثمن المجلس القاضي لان الثمن انما يجب بعد انتقال الثمن وهذا ظاهر روابة الاصل وعن محمد انه لايقضى حتى يحضر الشفيع الثمن لان الشفيع قديكون خلسا فيتجل طك المشترى ويتأخر عنه الثمن واذاقضي القاضي بالدار للشفيع فللمشترى ان يحبسها حتى يستوفى الثمن من الشفيع وان طلب الشفيع اجلا في نسليم الثمن اجل يومين اوثلثة فان سلم والاحبسه القاضي في السجن حتى يدفع الثمن ولاينغض الاخذ بالشفعة لان ذلك بمنزلة البيع والشراء فلايف ضد بعد نفوذ حكمه بذلك (قول والشنبع انبرد الدار بخيار العبب والرؤية) لانه بمزلة المشترى فان كان المشترى قدراً هما وابرأ البابع من العيب لا يبطل خيار الشفيع فى الرد بالعيب (قوله واذا احضر الشبع البايع والمبع في ده فله ان يخاصمه في الشعم) لأن الدله ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ إلبيع بمشهد منه ويقضى بالشغعة على البايع وتجعل العهدة عليد لان المبيع اذا كان في يد البابع فقد متعلق به لان له حبسه حتى يستوفي الثمن واتما لميسمع البينة حتى يحضر المشترى لآن الملك له وانكانت الدار قدقبضت لم يعتسبر حضور البابع لانه قدصار اجنبيا لايدله ولاملك (قوله فغه م البيع بمشهد منه) صورة الشنعة لانها بناء على البيع فتحول الصفقة اليه ويصيركانه المشترى منه وهذا يرجع بالعهدة عليه اى جلى النَّابِع بخلافَ مااذاكان قدقيضه المشترى واخذه من بده حيث تكون العهدة على المشتري والعهدة هي ضمان الثن عند استحقاق المبيع (فحول واذا ترك الشغيع الاشهاد

حَنَّ عَلَمُ وَهُو يَقْدَرُ عَلَى ذَلِكَ بَطَلْتَ شَفَعَتُهُ ﴾ يعني بهذا طلب المواتبة وأنما قال وهو يقدرُ على الله لأنه لوحال بينه وبين الاشهاد حائل فهو على شفعته (قوله فان صالح من شفعته على عوض) مزدراهم اوعوض (الجذه بطلت شفعته وردالعوض) لانه يصير بقبول العوش معرضا عنها ولايكونله منالعوض شئ وكذا اذا قال المشترى للشفيع اشترمني ولاتخاصمني خبها فقال اشتريت بطلمت شفعند وكذا اذا قال اوجرك مأنة سسنة بدرهم اواعيرك جبع عرك ضلب الشفيع ذلك بطلت شفعته وهذه كلها حيل في ابطال الشفعة (فو له واذا مات الشغيع بطلت شفعته) ولم تورث عنه لان الوارث لم يكن له ملك عند عقدالبيع ومعناه اذا مات الشفيع بعد البيع قبل القضاء بالشيفعة اما آذا مات بعد الفضاء قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لورئته (فوله واذا مات المشترى لم تسقط) لأن المستحق لهاباق فللشفيع ان يبطل ذلك كله ويأخذ الدار لتقدم حقه (قو له واذا باع الشفيع مايشفع به قبل انبغضي له بالشبغعة بطلت) هذا اذا كان البيسع باتا لزوال سبب الاستمقاق قبل ألتملك وهو الاتصال بملكه وسواء باع وهو عالم بشراء المشغوعة اولم يعلم فانكان ببعه بشرط الخيارله قبل ان يقضي له بالشفعة لم تبطل شفعته لانخياره يمنع زوال ملكه فيبق الاتصال وهذا اذا اختار فسيخ البيع وكذا أذا طلب الشفعة في مدة الحيار فذلك منه نقض البيم وله الشغعة (قو له ووكبل البابع اذا باع وهو شفيع فلا شفعة له) لان عقد البيع يوجب عليه تسليم المبيع الى المشترى فاذا كان التسليم لازماله كان ذلك مبطلالشفعنه (تحو له وكذلك اذاضمن الدرك عن البايع للشترى) لان ضمان الدرك تصحيح للبيع وفي المطالبة بالشفعة فسخ لذلك فلا يصبح (فو له ووكيل المشترى اذا ابتاع وهو شفيع اله الشفعة) لان البيع بحصل للوكل بعقد البيع والشغعة تجب بعده فلاتبطل الا بتسليم اوسكوت ولم يوجد واحد منهما ولان اخذه بالشغعة تميم العقد فلذاك صحت له فانقلت كيف يقضى له بها قلت انكان الآمر حاضرا قضي له بالشفعة علىالآمر ويؤمر المشترى وهو الشفيع بقبضها لنفسه وعهدته على البابع وانكان الآمر غائبا قبضها اولا للآمر والعهدة عليه وكذا اذا اشسترى وشرط الخيار لغيره وذلك للغيرشفيع واختار البيع فله الشسفعة قوله الوكيل بطلب الشنعة اذا سلم الشنعة جاز التسليم عندهميا وهو الصحيح وقال محمد هو على شفعته (قول ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة الشفيع) لانه يمنع زوال المبيع عن ملك البابع فصاركا لم يبع (قول فان اسقط الخيار وجبت الشفعة) لانه زال آلمانع عن الزوآل وبشرط الطلب عندسقوط انفيار في الصيح لانه اذا اسقط الخيار لزمه البيع (قول ومناشترى بشرط الخياروجبت الشغعة)لاتهلا يمنع زوال الملك عن المبيع اجماعاواذا اخذها الثغيع في الثلاث وجب البيع لجز المشترى عن الرد ولا خيار قشفيع لانه ثبت بالترط وهو کلشتری دویه (قول ومن ابتاع دارا شراه فاسسدا فلاشنمه فیها) اما قبل النبض

فلعدم زوال ملك البايع واما بعدالتبض فلاحتمال الفحخ وفىاثبات الشفعة تقدير للفساد فلايجوز (قُولِه نان استَط النُّسَخ وجبت الشُّغة نزوالُ المانع) لان البيع الفاسد قد يملك به عندنا اذا اتصل به القبض وانما منع من الشغعة لشبوت حق البايع في العسيخ فاذا سقط حقه من الفسيخ زال المانع فلهذا وجبت (قوله واذا اشترى ذي من ذي دار ابخمر اوخنزير وشفيعها ذمي اخذها بمثل الخر) لانها منذوات الاشال وقيمة الحنزير لانه ليس عِمْلِي كَمَا لُو اشْتُرَاهَا بِشَاءُ او عبد فإن اللَّمِ الذَّمِي قبل أن يأخذها بالشَّفعة فله أن يأخذها بقيمة الحرر لمجزء عن تسليم الحمر (فحو له وأن كان شفيعها مسلمًا اخذها بقيمة الحمر والحنزير) وانكانشفيعها مساا وذميا اخذالمسلم نصفها بنصف قيمة الخر والذمى نعيفها بمثل نصف الخر ﴿ فَحُوا ﴿ يَا شَفِّعَةً فِي الْعِبَةُ الَّا أَنْ تُكُونَ بِعُوضٌ مُشْبِرُوطٌ ﴾ بأن يقول وهبت لك هذه الدار على كذا منالدراهم او على شئ آخر هو مال و تقابضًا بالاذن صر يحا او دلالة فان لم يتقابضا اوقبض احدهما دون الاخر فلا شفعة فيها ثم فيالهبة بشرط العوض يتسترط الطلنب وقت القبض حتى لو سلم الشغعة قبل قبض البدلين فتسليمه باطل كذا فىالمستصنى وان وهب له عقار على شرط العوض ثم عوضه بعد ذلك فلا شفعة فيه ولا فيما عوضه (فُولِه واذا اختلف الشغيع والمشترى في الثمن فالغول قول المشترى) مع بمينه الشفيع بيَّنة فان أقام الشفيع-بينة قضى بها (قوله فان أقاما بينة فالبينة بينة الشفيع حندهما) وقال ابویوسف بینة المشتری لانها اکثر اثبانا (قوله واذا ادعی المشتری ثمناً وادعى البايع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بماقال البابع) سواء كانت الدار في يد البايع او في بد المشترى وكان ذلك حطا عن المشترى (قوله وان كان قبض الثمن الخذها بما قاّل المشترى ان شاء و لم يلتفت الى قول البابع) لانه لما استوفا ^{الثم}ن انتهى حكم العقد ـ و صار هو كالاجنى (قول واذا حط البايع عن المشترى بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع) وكذا اذا حط بعد ما اخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع ختى أنه يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا ابرأه من بعض الثمن اووهبه له فحكمه حكم الحط (قوله وان حط عند جيع الثمن لم يسقط عن الشفيع) وهذا اذا حط الكل بكلمة واحدة اما أذاكان بكلمات يأخذه بالاخيرة (قوله وان زآد المشترى البابع في التمن لم يلزم الزيادة الشغيم) حتى انه يأخذها بالتمن الاول لان الشفيع قد ثبت له حتى الاخذ بالقدر المذكور في حال العقد والزيادة انما هي برّاضيهما وتراضيهما لا يجوز في اسقاط حق الغير (.فول واذا اجتم الشفعاء فالشفعة بينهم علىقدر رؤسهم بالسوية ولايعتبر اختلاف الاملاك) وقال الشافعي علىمقادير الانصباء وصورته داربين ثلثة لاحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخرسدسها فباع صاحب النصف جيع نصيبه وطلب الشريكان الشفعة قضى بها بينهما نصفين عندنا وقال الشافعي اثلاثا ثلثاها لصاحب الثلث وثلثها لصاحب السدس ولوحضر واحد

من الشفعاء اولا واثبت شفعته فإن القاضي يقضي له مجميعها ثم اذا حضر شفيع آخر واثبت الشبغعة قضى له بنصف الدار ولو ان رجلا اشترى دارا وهو شيفيعها ثم جاء شفيع مثله قضي له بنصفها و ان جاه شفيع اولى منه قضي له بجميعها وان جاه شفيع دونه فلاشفعتله كذا فيالجندى تال فيشرحه اذاكان للداز شنعاء فعضر بعضهم وغاب بعضهم فطالب الحاضر ثبت له حق النسفعة في ألجيع لان الفائب يجوز ان يطالب و يجوز اند لابطالب فلابسقط حق الحاضر بالشك فان جاه الفائب وطلب حقه شاركه وانكان الحاضر قال في غيبة الغائب الا آخذ النصف او النلت وهو مقدار حقد لم يكنله ذلك بل يأخذ الجيم ان شساء او يدع و في الينابيع اذا طلب الحاضر نصف الدار بطلت محسفته سواء ظن اله لايستمق سوى ذلك اولم يظن فأن قال الحاضر لما جاء الغائب يطلب الشيقعة اما ان تأخذ الكل وندع فقال الغائب لا آخذ الا النصف فله ان يأخذ النصف ولا يلزمه أكثر منه فان جعل بعض الشفعاء حقد لبعض لم يكي له ذلك و يسقط حق الجاعل وتقسم على عدد من بق فاذا كان للدار شفيعان فسلم احدهما لم يكن للا خر الا ان يأخذ الكل اوبدع (فولد ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشغيع بنيته) لانه من ذوات التيم (قول، وأن اشتراها بمكيل اوموزون اخذها بمثله) لانه من ذوات الامثال (قول واذا باع مقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بغيمة الآخر) هذا اذا كان شفيعا لهما جيما آما اذا كان شفيعا لواحدٌ منهما اخذه بقيمة الآخر (قولٍ و اذا بلغ الشـفيع انها بيعت بالف فسلم شعته ثم علم انها بعت باقل او محنطة او بشعير قيمته الف او اكثر فتسليمه باطل وله السفعة) لان فيالتبليغ غرورا و لانه يقدر على دفع ما دون الالف ولا يقدر على الالف وقد يقدر على دفع الحنطة والشعيرولا بقدر على دفع الالف (قوله وان بان انها بعت بدنا نيرقيتها الف اوَّ اكثر فلا شفعة له) يعني اذا سلم وانكان قيمتها اقل من الف فله الشفعة و قال زفر له الشينمة ثم في الوجهين لانهما جنسيان مخلفان (قوله واذا قبل له ان المشترى فلان فسلم الشغعة ثم علم أنه غيره فله الشنعة) لأن الانسسان قد يصلح له مجاورة زيد ولا يصلح له مجاورة عرو بأذا سلم لمن يرضي بجواره لم يكن ذلك تسلياً في حق غيره و اذا قبل له ان المشترى زيد فسلم ثم علم أنه زيد وعرو صح تسليد زيد وكان له أن يأخذ نصيب عرو لان النسليم لم يوجد في حقد وان بلغه انه الشرى نصف الدار فسلم ثم علم انها اشتريت كلها فله الشفعة وانبلغد انها بيعت كلها فسسلم ثم بان ان الذي بيع تصفها فلا تسفعة له لانه اذا سلم في جيمها كان مسلما في جزء منها فيصحع تسليه في القليل و الكثير قال في الذخيرة هذا مجول على مااذا كان تمن النصف مثل ثمن الكل بان اخبرانه اشترى الكل بالف فسلمم ظهر آنه اشترى النصف بالالف اما اذا اخبر آنه اشترى الكل بألف ثم بأن آنه انسترى النصف بخمسمائة نانه على شفعته (قول ومناشري دارالغيره فهوالخصم في البينعة) لانه هوالعاقد وللشفيع ان يأخذهـــا من. الوكيل ويسلم اليه ألثمن ويكون العهدة عليه

(قوله الا ان يسلما الى الموكل) لانه اذا سلما لم يبق له يدفيكون الخصم هوالموكل ولوقال للشفيع اجنى سلمالشفعة للمشترى فقال سلتها لك اووهبتها اواعرضت عنهاكان تسليما في الاستحسان لان الأجنى اذا خاطبه لزيد فقال سلتها لك فكانه قال سلتها له من اجلك وان قال الشفيع لما خاطبه الاجنى قدسلت لك شفعة هذه الدار او وهبت لك شفعتها لم يكن ذلك تسليما لأنَّه كلام سِنداً (قُولُه واذاباع داره الامقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفيع فلا شنعة له:) لانقطاع الجوار لان الجوار انما حصل له بالذراع الذي يليه فاذا استشاه حصل البيع فيما لاجوأر له وهذه حيلة لاسقاط الشفعة وكذا اذا وهب منه هذا المقدر وسلم اليه (فَحُولِهِ وان باع سهما منها بثن ثم باع بقيتها بالمشعمة للجار في السهم الاول دونالثاني) وهذه ايضا حيلة اخرى وانماكان كذلك لانالشميع جار فيه والجاريستمق بيع بعض الداركما يستحق بع جيعها وصورتها رجل له دار تساوي الفا فاراد يعهاعلي وجه لايأخذها الشفيع فانه يبيع العشر منها مبتاعا بتسعمائة ثم يبيع تسعة اعشارها بمائة فالشفعة انما تثبت فيعشرها خاصة غنه ولاتثبت له الشفعة فيالتسعة الاعشار لان المشتري حين اشترى تسعة اعشارها صار شريكا فيها بالعشر (قوله وان ابناع غن ثم دفع اليد ثوبا فالشفعة بالثمن دون الثوب) لأن الشفعة أنما تحب بالعوض الذي وقع عليه العقد وهو الثمن والثوب لم يقع عليه العقد والماملكه بعقدثان فلابؤ خذبه (قو له ولاتكره الحيلة في اسقاط الشفعة عندابي يوسف) لانه استاع عن ايجاب حق عليه فلاتكره (فوله و يكره عند محمد) لان الشفعة-نجب لدفع الضررعن الشفيع وفي اباحة الحيلة تبقية الضرر عليه فإيجزو الفتوى على قول ابي يوسف قبل الوجوب وعلى قول محمد بعد الوجوب يعني اذاكانت الحيلة بعدالبيع يكونالفنوي علىقول مجمدوان كانت قبله ضلىقول ابي يوسف وعلى هذا اختلفوا فيالحيلة لاسقاط الزكاة فاحازها ابو يوسف وكرهها مجد والفتوى على قول مجد وكذا هذا الاختلاف في الحيلة لاسقاط الحج واجمعوا انه اذا ترك آية السجدة وتعدى الى غيرها لكيلا تجب عليد المجدة اله يكره كذا في الجندى (قوله واذا بنا المشترى او غرس ثم قضى الشفيع بالشفعة فهوبالخيار انشاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوط وانشاء كلف المشترى قلمه) وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وزفر وعنابي يوسف يقال الشفيع اما ان تأخذ الارض والبناء يغييه قائما او تدع لان المشترى محق فىالبناء لانه بناه على انالآرض ملكه فلايكلف قلعه ولنا أنه بني في على يتعلق به حق مناكد الغير عن غير تسليط منجهة من له الحق ولان حق الشفيع اقوى منحق المشترى لانه يتقدم عليه ولهذا ينقض بيعه وهبته ولواشترى ارضا فبناها مسجدا فالشفيع ان يأخذها و يأمر بهدم المجد وعن ابي يوسف ليس له ان يأخذها لانه قد احدث فيها معنى لايلحقد الفسيخ فاشبد المسترى شراء فاسدا اذا احتق العبد المشترى ولنا ان حق الشغيع سابق لحق المشترى لان حق . ثبت بر غبة البايع من المبيع قبل دخوله في ملك المشترى بدليل آنه لو قال بعث هذه الدار من فلان وانكر

فلان الشرآء بثبت للثفيع الشيفعة وان لم يملكها المشترى (قُوْلِهِ واذا اخذها الثفيع فبنا فبها وغرس ثم استحقت رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس) اما الرجوع بالثمن فان المبيع لما لمبسلم له رجع بمنه وانما لم يرجع بشمية البناء والغرس لان الرجوع اتما يجب لاجل الغرور ولم يوجد من المشستري غرور وكذا لو اخدها من البايع لان كل واحد منهما لم يوجب له الملك في هـــذه الدار واتما هو الذي اخذها بغير اختيارهمـــا واجموا على ان من اشترى دارا فبنا فيها او غرس ثم استحقت ان المشترى يرجع بنيمة البناء والغرس على البابع لانه غره بالبع وتسلمها اليه وله ان يرجع بقيمة البناء مبنّيا و يسلم اليه النقض وان لم بسَّلُم الله النقضُّ رجع بالثمن لاغير كذا في الَّينابِع ﴿ قُولُهُ وَاذَا انْهُدَمَتُ الدَّارِ او احترق ناؤها او جف شجر البستان بفير فعل احد فالشفيع بالخيار أن شاء اخذه بجميع النن وانشآء ترك) لان البناء و الغرب تابع حتى دخلا في البيع من غيرذ كر فلا يقابلهما شيٌّ من الثمن مالم يصر مقصودا ولهذا بيمها مرابحة بكل الثمن في هذه الصورة (قوله وان نقض المسترى البناء قيل المستغيم أن شئت فغذ العرصة بجعثها وأن شئت فدم وليس له ان يأخذ النقض) لانه صار مقصو دا بالاتلاف فلم بسبق تبعا وكذا اذا هدم البناء اجنبي لان العوض يسلم المشترى فكانه باعه وكذا اذا انهدم بنفسه لان الشفعة سقطت عنه وهوعين قائمة ولا يجوز ان بسلم للمشترى بغير شي وكذا لو نزع المشترى باب الدار و باعد يسقط عن الشفيع حصته (قول و من ابساع ارضا و في نخلها تمر اخذها الشفيع غرها) ومعناه اذاً ذكر الثمر في المبيع لانه لآيدخل من غير ذكر وكذا اذا ابتاعها وليسّ فى انضل ممر قائم فى يدالمشترى قان الشفيع بأخذه لانه مبيع تبعا لان البيع سرى اليه (قوله فان اخذه المشترى يسقط عن الشفيع حصته) هذا جواب الفصل الأول لانه دخل في البيع مقصودا فيقابله شئ من النمن اما في الفصل الثاني فانه يأخذ ماسوى النمن بجميع النمن لم يكن موجودا عند العُمَّد فلايكون مبيعًا لاتبعًا فلا يقابله شيُّ من الثمن كذا في الهدَّاية (قو له وإذا قضى القاضي الشفيع بالدار ولم يكن رآها فله خيار الرؤية) لأن الشفيع بمزلة المشترى فَكُمَا يَجُورُ الْمُشْرَى ان يَرْدَهَا بِخَيَارُ الرَّوْيَةُ وَالْعَبِ فَكَذَا الشِّفَيْعِ (فَحُولَهُ وَانْ وَجَدْبِهَا صيا فله أن يردها و أن كان المشترى شرط البرأة منه) لأن المشترى ليس بنائب عنه فلا علك اسقاط حق الشفيع (قول واذا ابتاع بمن مؤجل فالشفيع بالخيار أن شاء اخذها بمن حال وانشاء صبرحتى ينصى الاجل ثم بأخذها) وليسله ان بأخذها في الحال عن مؤجل ثم اذا اخذها يمن حال منالبابع سقط الثمن عن المشترى واناخذها منالمشترى كان الثمن البابع على المشترى إلى اجله كاكان قوله وان شاه صبر حتى ينقضى الاجل مراده الصبرعن الاخذ اما الطلب عليه في الحال حتى لوسكت عنه بطلت شفعته عندهما خلافا لاي يوسف (قوله واذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة) لان القسمة ليست عليك وانما هي تمييز الحنوق وذلك لايستمق به الشفعة (فخو له واذا اشترى دارا فسلم الشفيع

الشغعة ثم ردها المشترى بخيار رؤية اوبشرط اوبعيب بقضاء قاص) قاراد الشغيع ان يأخذها بالشغعة (فلاشفعة له) وان ردها بعيب بعدالقبض بغيرقضاء قاض اخذها بالشغعة (قوله وان ردها بغير قضاء قاض او تقايلا فلشفيع الشغعة) لان الاقالة فسيخ في حقيما بيع في حق الشغيع لوجود البيع و هو مبادلة المال بالمال بالتراضى قوله او تقايلا قال في الكرخى سواء تقايلا قبل القبض او بعده قان الشفيع الشغعة لانها عادت الى البايع على حكم ملك مبتدأ الاترى اتها دخلت في ملكه بقبوله ورضاه فصار ذلك كالشراء منه قال في الهداية اذا أشترى دارا فسلم الشفيع الشغمة ثم ردها المشترى بخيار رؤية اوشرط اوعيب بقضاء قاض فلا شفعة الشفيع لانه فسيخ من كل وجد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان ردها بغير قضاء اوتقايلا فالمشفيع الشغمة ومراده الرد بالعيب بعد القبض وعدمة وأن ردها بغير قضاء اوتقايلا فالمشفيع الشغمة ومراده الرد بالعيب بعد القبض وعدمة من الاصل وان كان بغير قضاء

🛊 كتاب الشركة 🔖

الشركة في الغنة هو الخلطة وفي الشرع عبسارة عن عقد بين المتشساركين في الاصل والرمح (قال رجه اقه الشركة على ضربن شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك المعين يرثها الرجلان او بشسترياتها) لان هذه اسسباب الملك وكذا ماوهب لهما او اوصى لهما به قبلاً، وكذا اذا اختلط مالكل واحد منهما عال صاحبه خلطــا لايتميز (قو له. ولايجوز لاحدهما ان تصرف في نصيب الآخر الاباذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاجنى) لانتصرف الانسان في مال غيره ما يجوز الاباذن اوولاية (قو له والمضرب الثاني شركة العقود) وركنها الايجاب والقبول وهوان مقول احدهما شاركتك فيكذا ويحول الآخر قبلت (قول وهي على اربعة اوجه خارضة وعنان وشركة الصنايع وشركة الوجوه) و في الجندي الشركة على ثلثة أوجد شركة بالأموال وشركة بالأعال و شركة بالوجوه وكل وَاحــدة منها على وجهين مفاوضة و عنان ﴿ قُو لِهِ فَامَا شَرِكُهُ ۗ المفاوضة فهو أن يشسترك الرجلان ويتسساويا في مألهما وتصرفهما ودينهما فتجوز بين الحرين المسلين البالغين العاقلين ولايجوز بين الحروالمملوك ولابين الصبى والبالغ ولابين المسلم والكافر) لأن منتضاها النساوى في المال الذي يصيح صند الشركة عليه كالا ممان لما عالايصيح عقسد الشركة عليسه كالعروض والعقار فلا يعتبر التفاضسل فيه لان مة لاينعتد الشركة عليه فالتفاضل فيه لايمنع صحتها كالتفاضل في ازوجات والا ولاد وكذاب اذا كان مال احدهما يفضل على مال الآخر بدين له على انسان آخر لم يؤثر ذلك لأن أ الدين لا يصيح عند الشركة عليه كذا في الباقي ولايصيح المفاوضة لملا بلفظ المفاوضــة أ لان العامة لاَيْغُون على شروطها فاذا لم يتلقطوا بها لم تُصحح لعــدم معناها قاما اذا كان العاقد لها يعرف معانبها صحت وان لم يذكر لفظ المفاوضة لان العقود لامعتبر بالفاظها

واعا يعتبر معاليها ويشمترط تساويهما فيالتصرف حتى لايجوز بين اعلر والعبد لان الحر اعم تصرنا منسه لآنه علك التبرع والعبد لا يملكه ولان الحر يتصرف بغيرانن والعبسد . لا يتصرف الا باذن فلم توجد المساواة وكذا لايجوز بين الحر والمكاتب ولابين حر بالم و صى لانهـا تقتضي الكفالة وكفالة هؤلا. لا تضيم واذا لم بصيح كانت عنــانا و امَّا تساوبهما في الدين فلا تصيم عنسد ابي حنيفة ومحمد المفاوضة بين المسلم و الذمي وقال ابوبوسف تصيم لانهما حرآن يجوز كفا لتهما ووكالتهما الاانه يكره عنده لان الذي لا يهندي إلى الحائز من العقود و يخاف منسه أن يطعمه الرباء ولهما أن المسسل و الذمي لايتساويان في التصرف بدليل أن الذي يتصرف في الخروانلمزير دون المسمأ وتكون عنانا لان العنسان تجوز بينهما اجساعا و ان تفاوض الذميان جازت مفاوضتهما و ان اختلف دينهما لانهما متسساويان فيالتصرف قال في الهسداية وانكان اجدهما كتابيا والأتخرمجوسيا يحوز ابضا ولانجوزالفاوضة بين العبدين ولابين الصبيين ولابين المكاتبين لانعدام صحة الكفالة منهم (قوله و بنعه على الوكالة والكفالة وما يشتري مكل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم) وكذا طعام نفسه وكسوته لانهذا لا يدمنه فصار مستشا من الفاوضة (والبابع ان يطالب أيهماشاء) غن ذلك لان كل و احدمنهما كفيل عن صاحبه فيطلب أيهما شاء المشترى بالاصالة وصاحبه بالكفالة وهكفيل إن يرجم على المشعرى بحصته مما ادى لانه قضاء دينا عليه من مال مشعرك بينهما (قو له ومابرَع كل واحد منهما من الديون بدلا عا يصيح فيه الانستراك الآخر ضامن له) لانها منعقدة على الكفالة فكأنه كفل عنه سدل ذلك فطالب به والمراد بدل الثي الذي يصبح والشراء والاجارة والذى لايص ع فيه النكاح والحلع والجناية واتصلح عن دم العمد خل هذا اذا تزوج احد الشربكين فذلك لازم له خاصة لآنه لايصيم عقد الشركة عليه وليس المرأة ان تأخذ شريكه بالمهر لانه بدل عن مالا يصح فيه الانتزاك وكذا لوجني العدهما على آدى فهو لازم له خاصة لان الجناية ليست من التجارة وان جني على دابة او ثوب لزم شريكه عنسدهما لانه يملك الجبى عليسه بالضمان و ذلك بما يصبح فيه الابتراك وظل ابو بوسف لا ينزمه كالجناية على الآدمي وليس لاحدالشريكين ان يشتري جارية هوطئ او الشدمة الاباذن شريكه لان الجارية بما يصيح فيها الاشتراك فان اذن له كاشسقهاها ليطأها فهي له خاصسة وللبابع ان يطالب اليما شاء بالثن وهل له ان يُرجع على تتريكه ` بشئ من الثمن فعند ابي حنيَّمة لا ويصيركا أن شريكه وهب له ذلك وعندهما يرجع عليه نصف النمن (قوله واذا ورث احدهما) مالا تصحبه الشركة اووهب له حبة نموصل | الى بده بطلت المفاوضة وصارت الشركة عنانا) لقوات المساواة فيما يعسم رأس المال اذهى شرط فيه ابتداء او بقاء واما اذا ورث مالا يصبح فيه الاشتراك كالعفار او العروش

او وهبله ذلك فوصسل الى يده لم تبطل المفاوضة لانه لايصح به الشركة فلا تأثيرله ﴿ قُولَهِ وَلا نَعْدَ الشَّرِكَةُ الْآبِالدَرَاهُمُ وَالدَّنَّانِيرُ وَالْفَلُوسُ النَّاقِيَّةُ ﴾ اما الدراهم والدنانير. فلانها انمان الانسياء ويغوم بها المستهلكات ولانها لايعين بالعقود فبصيرالمشتري منستريا مثلها في الذنة والمشسري ضامن لما في ذمته فيصيح الربح المفصود لانه ربح مناضمته واما القلوس النساقة فانها تروج رواج الانمان فالعمنت بها قالوا و هذا قول محسند لانها ملحقة بالنقود عنده حتى لايتعين بالتعيين ولا بجور بم اثنين منها بواحدة باعيانهما على ماعرف اماعندهما فلا يجوز الشركة والمضاربة بها لان نمنها يتبدل ساعة فساعة و يصبر ساعة سلعة ولانه لا يقوم بها المستهلكات ولا يقدر بها اروش الجنايات فعسارت كالعروض ولااعتبار بكونها نافشة لانها تنفق في موضع دون موضع و أنما لاتجوز الشُركة بالعرومن لان النوكيل فيها على الوجه الذي تضمنه الشركة لاتصم الا ترى ان من قال لغــير. بع عرضك على ان ثمنــه بينــا لا يصحح و اذا لم تجز الوكالة لم تعقد الشركة بخلاف الدراهم والدنانيرة نالتوكيل فيها على الوجه الذي تضمنه الشركة يصمع الاثرى انه لو قال له الرَّجل اشتر بالف من مالك على ان ماتشتریه بیننا وان اشتریا بالف من مالي على ان ما اشتربه بيننا نانه يجوز ذلك ولان التصرف الاول في العروض البيع وفي النقود الشراء وبيع احسدهما ماله على ان يكون الآخر شريكا في ثمنه لايجوز وشراء احدهما شيئا بماله على ان يكون المبيع بينه وبين غيره جائز (قوله ولا يجوز بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بالتبروالنفرة فتصبح الشركة بهما) لانالتبروالنقرة تشبه العروض منوجه لانها ليست تمنا للاشياء وتشببه الدراهم والدنانيرمن وجد لانالعقد عليه صرف فاعطيت الشبه منكل واحد منهما فاعتبرت فيها عادة الناس في التعامل فاذا تعاملوا بها الحقت بالدراهم وان لم يتعاملوا بها الحقت بغير الدراهم (قوله فان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة) صوابه باع احدهما وصورته رجلان لهما مال لا يصلح للشركة كالعروض والحيوان ونحوه اراد الشركة فالطربق فيه ان يبيع احدهما نصف ماله مشساعا بنصف مال الآخر مشاعا ابضا فاذا فعلاذلك صارالمال شركة بينهما شركة املاك ثم يعقدان بعده عقد الشركة ليكون كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه فإن قبل لايحتاج الى قوله ثم عقد الآن بقوله باع كل واحد تثبت الشركة بانغلط قلنا يحتاج الى ذاك لان بالبيع انما هو شركة ملك و بقوله مم عقدا تلبت شركة العقد وفي الهداية تأويل المسئلة اذكان فيمة متاعهما على السواء فان كان بينهما تفاوت يبيع صاحب الاقل بقدر ماثبت به الشركة بان كان قيمة عرض احدهما ار بعمائة وقيمة عرض الآخر مائة يبع صاحب الاقل اربعة الحاس عرضه بخمس عريض الآخر والحاجة الى العقد بعد شركة الملك ليثبت توكيل كل واحد منهما يكون وكيلا لصاحب فيما هو من شركتهما ولذلك جازت بمن هو اهل للتوكيل و ليس هو من

اهل الكفالة حتى أن احدهما لوكان صبيا مأذو ناله اوكلاهما كذلك أو عبدا مأذو ناله أو كلا ماكذاك فأنه تجوز شركة العنسان بينهما (فحوله ويصيح التفاضيل في المال) لاتها لا تقنضي التساوي (قوله و يصمح ان يتسساو يا في المال ويتفاضلا في الربح) وقال زفر والشافعي لايجوز انبشترط لاحدهمآ اكثر من ربح ماله لنا انهار بح قارة يستحق بالماليو تارة بالقمل بدلالة المضاربة فاذا جاز ان يستحقكل واحد منهما جاز ان يستحق بهما جيما ولاته قد يكون احدهما احدق واهدى اواكثر علافلا يرضى بالساواة وانعل احدهما في المالين ولم يعمل الآخر لعذر اولفيرعذر صاركافهما علاجيعا والريح بينهما على شرط (قوله ويجوزان يعندها كل واحد منهما يعض مالهدون بعض) لأن المساواة في الحال ليس بشرط فيها (قوله ولا يصم الابما بينا ان المماوضة تصم به) يعني انها لاتصم الا بالنقدين ولاتصح بالعروض (فخوله و يجوز انبشركا ومنجهة احدهما دنانير والاخردراهم) وقال زفر لانجوز لنا أن الدراهم والدنانير قداجريا مجرى الجنس المواحد في كثير من الاحكام بدليل آه بضم بعضها الى بعض في الزكات فصار العقد عليهما كالعقد على الجنس الواحد فان كانت قيمة الدنانير تزيد على الدراهم كما اذاكان لاحدهما الفعدرهم وللآخر مائة دينار قيمتها الف درهم ومائة لمتصح المعاوضة وكانت عناما لانالمقلوضة تفنضي المساواة والعنان لاتفتضيها ﴿ قُولُهُ وَمَا آشْرُاهُ كُلُّ وَاحْدُ مَنْهُمَا لَكُمْرُكُمْ طُولْب يمنه دون الآخر) لما منا انها تنضم الوكالة دون الكفالة و الوكيل هو الاصل في الحتوق ثم برجع على شريكه بحصته منسه يعني ان ادى من مال نفسسه اما اذا نقد من مال الشركة لايرجع كذا في المستصنى فإن كان لايعرف أنه ادى من مال نفسه الانقوله فعليه البينة لآنه يدعى وجوب المال فىذمة الآخر وهو منكر فيكون القول قول المنكر الشركة) لانها قدتمينت بهذين المالين فاذا هلك احدهما بطلت في الهالك لمدمه وبطلت فىالآخر لان صاحبه لم برض ان يعطيه شيئًا من ربح ماله (قو كه وان اشترى احدهما عاله وهلك مال الآخر بَشِلُو الشراء فالمشسرَى بينهما على ماشرطا) لأن الملك حين وقع وقع مشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك عمالشركة شركة عقد عند محمد حتى انابعما باع جاز بيعه لان الشركة قدتمت في المشترى فلا فتقض بعد تمامها وعند الحسن بن زياد شركة ملك حتى لايجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الاباذنه (فوله وبرجع على شريكه بحصته من تمنه) لاته اشتري نصفه بوكالته ونقد الثمن مرمال نفسه (قوله وتجوز الشركة وان لم يخلط المال) والعما هلك قبل الخلط بعد الشركة علك من مال صاحبه (قو له ولا تجوز الشركة اذا شرط لاحدهما دراهم مسماة منال ع) لأن هذا يخرجهما من عقد الشركة و يجعلها اجارة ولانه شرط بوجب انقطاع الشركة لانه قدلايحصل الاقدر المعي للاجر (قوله

ولكل واحد من المتفاوضين و شريكي العنان ان يبضع المال و يدفعه مضاربة و يوكل من يتصرف في المالي يدامانة) وله ان يو دع لان ذلك من عادة التجار وليس له ان يدفع المال شركة عنان الاأنَّايَّاذن له شريكه لانه لاعلك بالعقد مثله وليس لشريك العنان انبكاتب لان الكتابة ليست من التجارة ولكل واجد منهما ان يبيع بالنقد والنسسيئة وكذا يجوز بماعز وهان عندابي حنيفة وعندهما لايجوز الايمثل قيمته اوبقصان يتضابن فيهوانبام احدهما حالا واجله الآخر لم يصح تأجيله في النصيبين عند ابن حنيفة وعندهما يصح في نصيبه وان اجله الذي ولى العقد حاز في النصيبين اجاعا ونيس لاحدهما ان يقرض لان القرض تبرع واذا أقال احدهما فيما باعد الآخر حازت الاقالة لانه يملك الشنراءعلى الشركة والاقالة فيها معنى الشراء وليس كذلك الوكيل بالبيع فانه لايملك الاقالة (قوله واماشركة الصنايع) وتسمى شركة الايدان وشركة الاعال وشركة التقبل (قوله فالخياطان والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك) وسواء اتفقت اعالهم اواختلفت فالشركة جائزة كالخياطين والاسكافين واحدهما خياط والآخر اسكاف اوصباغ وقال زفر لايصح اذا اختلفت الاعمال وقديكون هذه الشركة مفاوضة وقدتكون عنمانا اما المفاوضة فينبغي انبكونا جيعا مواهل الكفالة وان يشمترطا ان عارزقاللة يكون بينهما نصفان وان ينلفظا بلفظ المفاوضة واما العنان فبجوز سواءكانا من اهل الكفالة أولم يكونا فاذا تقبل احدهما فلا بؤاخذ به شريكه و يجوز اشتراط الربح بينهما سواء وعلى التفاضل فان اطلقا الشركة فهي عنسان فان عمل احدَّهما دون الآخر والشركة عنسان او يفاوضة فالاجر بينهما على ما شرطا فان خبت يد احدهما فالضمان عليهما جيما يأخذ صاحب العمل أيهما شاه بجميع ذلك سواء كانت عنانا اومضاوضة (قوله ومانقبله كل واحد منهما منالعمل يلزمه ويلزم شريكه) لانه سلطه على أن يتقبل له ولنفسمه وفائدته أنه يطالب كل وأحد منهما بالعمل ويطالب احدهما بالاجرة ويبرأ الدافع بالدفع اليه وهذا اذاكانت مفساوضة اما اذاكانت عنانا فانما. يطالب من باشر السبب دون صاحبه (قوله فان عل احدهما دون الآخر والكسب بينهما نصفان) سواء كانت عنانا اوخاوضة فانشرطا التفاضل والربح حال ماتقبلا جازوان كان احدهما اكثر عملا من الآخر لانهما يستحقان الربح بالضمان فاحصل مَن احداهما من زيادة عمل فهو اعانة لصاحب (قول و اما شركة الوجوه فالرجلان يشَرُّكَانَ وَلامال لهما على ان يشرِّيا بوجوههما وبيعافتصح الشركة بينهما على ذلك) وقد أتكون هذه مفاوضة وعنانا فالمفساوضة البكونا مناهل آلكفالة ويتلفظا بلفظها ويكون على قدر الضمان فاذا اطلقت مكون عنانا (فولد وكل واحد منهما وكيل للآخر فيما يشتريه قان شرطا المشترى بينهما نصغان فالريح كذلك ولايجوز ان تفاضلا فيه وان شرطا

ان يكون بينهما اثلاثا قال مح كذلك) لان هذه شركة منعفدة على الضميان والضمان بسنحتي به الربح بمقدارماضمن كل واحد منهما بالعقد فان شرط له اكثر من نصيبدلم يخز لأنه ربح شرط له من غير مال ولا عل فلا يحوز ولان استحقاق الربح في شركة الوجوء بالضمان والضمان على قدر الملك فىالمشسترى فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن فلم بصم انستراطه (قول ولا تجوز الشركة في الاحتطاب و الاصطباد و الاختشاش) لان الشركة منضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المبــاح باطل لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بدون إمره فلا يصلح نائبا عنه لانكل واحد منهما يملك ما اخذه بالاخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل (فخوله وما اصطاده كل واحد منهما او احتطبه فهو له دون الآخر) هذا اذا لم يخلطاه اما اذا خلطاه فهو بينهما على ما اتفقا عليه وان لم ينفقًا على شي قالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى الاخر الى تمام النصف وانخلناه وباعاه فانكان مما يكال ويؤذن قسم أتمن على قدر الكيل الذي لكل واحدمنهما وانكان من غيرهما قسم على قية كل واحد منهما وان لم بعرف وأحد منهماصدق كل واحد سهما في النصف قان ادعى أبكر من النصف لم يقبل الابينة لأن البد تغتضي التسساوي قان عمل احدهما و اعانه الآخر بان حطب احدهما وشده الاخر حزما اوجعه فله اجر مثله لا بجاوز به نصف ممن ذلك عند ابي يوسمف وقال محدله اجر مثله بالفا مابلغ وان اعانه بنصيب الشباك وتحوه فإيصيبا شيئاله قية كأنله اجر مثله بالف ما بلغ اجاءا و ان كان معهما كلب فارسلاه جيما على صيد كان ما اصاب الكلب لصاحبه خاصة لان ارسال غير المالك لا يعتديه مع ارسال المالك وان كان لكل واحد منهما كلب فارسلكل واحد منهما كلبه فاصابا صيداكان يينهما نصغين وان اصاب كلب فل واحد سهما صيدا على حدة كان له خاصة (فتو له وان اشركا ولا حدهما بنبل وللآخر راوية ا ليستقيا عليهما الماءعلي ان الكسب بينهما لم يصحع الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه اجرمثل الراوية انكان صاحب البغل وانكان صاحب الراوية فعليه اجرة مثل البغل) أما فسادالشركة فلا نعقادها على ا-راز المباح وهو الماء واما وجوب الاجرة فلان المباح اذا صار ملكا للمستتي فقد استوفى ملك الغيروهو منفعة اليغل والراوية بعقد فاسد فیلزمه اجرته (قُوُّ له وکل شرکهٔ قابدهٔ قال مح بینهما علی قدر المال و سطل شرط التفاضل) لأن الربح فيه تابع المسال فيقدر خدره (قو له واذا مات احد الشريكين ا اوارند ولحق بدار الحرب بطلت الشركة) لانها تضمن الوكالة والوكالة تبطل الموت مركذا بالعساق بدار الحرب مرتدا ادا قضى القاضى بلحاقه لانه عنزلة الموت ولانكل واحد من الشر يكين يتصرف بالاذن والموت يقطع الاذن ولا فرق بين ما اذا علم الشريك بموت صاحب اولم يعلم لانه عزل حكمي فان رجع المرتد مسلما بعد لحاقه قبل أن يقضى القاضي بلحاقه لمرتبطل الشركة وانكان رجوعه بمدماقضي بلحاقه فلاشركة بينهمالانه

لاقضى بلحاقه زالت املاكه فانسخت الشركة فلاتعود الابعقد جديد (فو له وليس لكل واحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الآخر الاباذنه) لان ذلك ليس من جنس المجارة فلا يلك التصرف فيها (فخو له فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدى زكاته فاداها كل واحد منهما فالثانى ضامن علم باداء الاول او لم يعلم وهذا عند ابى حنيفة وقالا لا يضمن اذا لم يعلم) وهذا اذا اديا على التعاقب اما اذا اديا معلى التعقير بعد ما ادى الآخر وعلى هذا الخلاف المأمور باداء الزكاة اذا تصدق على العقير بعد ما ادى الآخر منسد لهما أنه مأ مور بالتمليك من الققير وقد اتى به فلا يضمن الموكل وهذا لان فى وسعد التمليك لا وقوعه زكاة لتعلقه بنيسة الموكل وانما يطلب منه ما فى وسعد وصار كالمأمور بذبح لا وقوعه زكاة لتعلقه بنيسة الموكل وانما يطلب منه ما فى وسعد وصار كالمأمور بذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد ما ذال الاحصار وحج الأثم لم يضمن المأمور علم او لم يعسلم ولا يى حنيفة انه مأمور باداء الزكاة والمؤدى لم يقع زكاة فصار مخالفا و هذا لان مقصود ولا يم اخراج نفسه عن عهدة الواجب لان الظاهر انه لا يلتزم الضرر وهذا المقصود حصل باداته وعرى اداء المأمور عنه فصار معزولا علم اولم بعلم لانه عزل حكمى

🌢 كتاب المضار بة 🦫

المضابة فياقفة مشتقة منالضرب فيالارض وهو السفر قالالله تعالى واخرون بضربون فىالارض يبتغون منفصلاله اى يسافرون لطلب رزقالة وفىالشرع حبارة عنعقديين اثنين يكون مزاحدهما المال ومزالا خرالتجارة فيه ويكون الربح بينهما وركنها الايجاب والقبول وهوان يقول دفعت البك هذا المال مضاربة اومعاملة اوخذ هذا المال واعل فيد مضاربة على انما رزق الله من شيَّ فهو ميننا نصفان فيقول المضارب قبلت او اخذت اورضيت (قال رجه الله المضاربة عقد على الشركة عال من احد الشريكين وعلمن الآخر) مراده الشركة في الربح ثم المضاربة تشتمل على احكام مختلفة فاذا دفع المال فهو امانة كالوديعة الى ان يعمل فيه لان قبضه بامر مالكه فاذا اشترى به فهو وكالة لانه تصرف في عال الغير بامره فاذا ربح صار شريكا فاذا فسدت صارت احارة لان الواجب فها اجرالمثل فاذا خالف المضارب شرط رب المال فهو عنزلة الفاصب فيكون المال مضمونا عليه ويكون الربح للمضارب ولكنه لايطيب له عندهما وقال ايو يوسف يطيب له فاذا اراد رب المال أن يجعل المال مضمونا على المضارب فالحيلة في ذلك أن يقرضه المضارب ويسله اليه ويشهد عليه تم يأخذه منه مضاربة بالنصف اوالثلث ثم يدفعه الىالمستقرض ويستعين به في العمل حتى أنه لوهلك في بده في القرض عليه و ادار بح ولم بهلك يكون الربح بينهما على الشرط كذا في الجندي فصارت المضارب خس مراتب هو في الابتداء امين فاذا تصرف فهو وكيل فاذا ربح فهو شريك فاذا فسسدت فهو اجبر فاذا خالف فهو غاصب (قوله ولا يضح المعناربة الا بالمال الذي بينا انالشركة تصح به) يعني إنها.

لانصيم إلا بالدراهم والدنانير قاما الفلوس ضلى الخلاف الذي ببناء في الشركة. و هو ان عند محمد تجوز المضاربة بها وعندهما لاتجوز و أن قال أقبض مالي على فلان من الدين واعل 4 مضاربة حاز اذا قبضه و عل 4 لانه اضاف المضاربة الى القب وض وذلك أمانة في ده وهو منتضى المضاربة وإن قال أعمل عالى عليسك من الدين مضاربة لم محز عند الى حنفة وما اشتراه المضارب بذلك يكون له ربحه وعليه خسارته ولايرأ مزدين الطالب لأن المدون لا يرأ من الدين الا متبض الطالب أو وكيله أو بارائه عن ذلك ولم يوجد واحد من هذه الوجوء فبق الدين بحاله و لان عقد المضابة يقتضي ان يكون رأس المال امانة في بده والدين يكون مضمونا عليه وذلك بنافيها قال ابو بوسف وحجد تجوز المضاربة و بيرأ المضارب من الدين (قو له و من شرطها ان يكون الريح بينهمسا مشساعاً لايستمني أحدهما منسه دراهم مسماة) لأن شرط ذلك نقطسع الشركة لجواز ً أن لا يحصل من الربح الاتلك الدراهم المجماة قال في شرحه اذا دفع الى رجل مالا مضار به على أن ما رزق الله فالمضارب مائة درهم فالمضار بة فاسدة فان عل في هذا فربح او لم يربح فله اجر مثله وليس له من الربح شيٌّ لانه استوفى عمله عند عقد فانســد. ببدل فاذا لم يسلم اليه البعدل رجم إلى أجرة الثل كما في الأحارة قال أبو يوسف له أجر مثله لايجاوز به المسمى وقال محمـد له الاجر بالغا مابلغ و عن ابى بوسف انه اذا لم يربح لااجرله لانالمناربة القاسدة لاتكون اقوى من الصحيحة ومعلوم انالمضارب في الصحيحة اذا لم يربح لميستحق شيئا فني القاسدة اولى وقال محدله الاجر ربح اولم يربح لانها اذا فسندت صارت أجارة والأجارة بجبيرفيها الاجر ربح أو لم يرجح والمال في المضاربة القاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بآلمضاربة الصححة كذا في الهيداية وفي الكرخي لايضمن عنداي حنيفة على اصله إن الأجير المشسترك لايضمن وعلى قولهما هو مضمون على أصلهما في تضمين الاجير المشترك والمضاربة القاسدة قدصارت لجارة بدلالة وجوب الاجر فيها والمضارب في حكم الاجير المشترك لانه لايستحق الاجر الا بالعمل (قو أند ولا بد أن يكون المال مسلما الم المضارب لايد زب المال فيد) أي لا يجوز ان يشرط العمل على رب المال فأن شرط عمل رب المال فسدت المصاربة لآنه بمنع خلوجي يد المصارب و لا يُمكن من التصرف و هذا بخلاف الاب او الوصى اذا دفعا مال البتيم مضاربة وشرط علها حيث يجوز لافهما ليسا بمالكين للمال فصارا كالاجنبيسين لان لكل واحد منهما أن يأخذ مال الصغير مضاربة نان شرطا عل الصغير فسببت لانه هو المالك المال والمكاتب اذا شرط عل مولاه لم تفسد المضاربة لإنالمولي لاعلك اكساب مكاتبه فهوفها كالاجني ﴿ قُولِهِ فَاذَا صِمْتُ المَصَارِبَةِ مَطَلَّمَةً ﴾ أي غير متبِدة بازمان والمكان و السسلمة ـ (قوله جاز للمعنادب ان پشتری و پیع وبسافر وپیجنم و پودع ویوکل) لاطلاق المعتبد ولان المتصوديها الاسترباح وجولا عصلالا بالتجارة فيتنغم ماهومن صنع التجار والتوكيل

والابضاع والايداع من صنعهم وعادتهم ولانله ان يستأجر في المال بعوض ناذا ابضع حصل المال بغير عوض فهو اولى وله ان يستأجر من يعمل معه من الاجر لانه قدلانقــدر على الهمل بنفسُه وله أن يسستأجر بينا يحفظ فيه المتاع لانه لاينوصل الى حفظه الابذلك وله ان يستأجر الدواب لجله لأن الربح بجصل بقل المتاع منموضع الىموضع واما المسافرة بالمال في المضار بة المطلقة فإن المشهور ان له ذلك في بر او بحر وله ان يتجر في جبع ألتجارات وعن ابي يوسسف لبسله ان يسسافر بالمال في المضاربة المطلقة في بر او بحر اهله في ليلتمه فببيت معهم لأن السفر بالمال فيمه خطر فلا بجوز الا باذن المالك قوله ويسافر بالمال وقد بيناه وينفق على نفسمه في السفر دون الحضر من رأس المال نان اتفق منالمال فيالحضر ضمن ونفقة طعامه وشرابه وكسوته وركوبه وعلف الدواب التي يركبها فيسغره وينصرف عليها فيحوايجه وغسل الثياب ودهن السراج وفراش ينام عليه وشراء دابة للركوب واستيجارها لانهذه الاشياء لابد منها واماالدواء وألججامة والقصدوالادهان واحتضاب وما يرجع الى اصلاح البدن فهو فىماله دون مال المضاربة وفىالكرخىالدهن فيمال نفسه عندهما وقال محد فيمال المضاربة كالطعام والشراب واما الفاكهة فالمعناد منهنا يجرى مجرى الطعام والادام واما أللحم فقال ابو يوسف لمحان بأكل منه كماكان يأكل في العادة واذا رجع المسافر إلى مصره ومعدمن الثياب الذي اكتساها ومن الطعام الذي اشتراه النعقة شيُّ رده في مال المضاربة (قُو لِهِ وليس ان بدفع المال مصاربة الاانيأذن له ربالمال فيذلك) أويقول له اعمل رأمك لان الشيءُ لايتضمن شله لتسماولهما فىالقوة فلا بدمنالتنصيف عليه اوالتفويض المطلق البه كما فىالتوكيل فان الموكيل ليس أه أن يوكل غيره الا أذا قيسل له أعل رأيك عفلاف الابداع والا بضاع لانه دونه فيتضمنه و بخلاف الاقراض حيث لايملكه و ان قبل له اعمل برأيك لانهليس من صنيع التجار. بل هو تبرع كالهبة والصدقة اما الدفع مصل به في قوله اعل برأيك فهو منصنبع التجار (قوله وان خص له رب المال التصرف في بلد بسينه اوفي سلمة بعينها لم يجزله ان بجاوز ذلك) لانه توكيل فيتخصص وكذا ليس له ان دفعه بصاعة الى من يخرجها من ثلث البلد لانه لا يملك الاخراج ينمسه فلا يملك تفويضه الى غيره فان خرج الى غير البلدودفع المسال الى من اخرجه لايكون مضمونا عليمه بمجرد الاخزاج حتى يشترى به خارج البلد فإن هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لواعاد. المالبلد عادت المصاربة كماكانت على شرطها واناشرىبه قبل العود صار مخالفا ضامنا وبكون ذلك له لانه تصرف بغير اذن صاجب المسال فيكون له ربحد وعليد وضيعته ولايطيب له الربح عندهما خلاة لابي يوسف وان اشرى بعضد واعاديقته الى البلد ضمن قدر مااشري به ولا يضمن قدر مااماد والفاظ التخصيص والتقييد ان تقول خذهذا

مضاربة بالنصف على ان تعمل به في الكوفة او فعل به في الكوفه اما اذا قال واعل به فالكونة بالواو لايكون تغييدا وله ان يمسل فيها وفى غيرها لان الواو سرف صلف ومشسورة وليس من حروف الشرط (قوله وكذبك اذا وقت المعنساوية مدة سلومة بعينها جاز وبعلل المقد يمعنيها) لانها توكيل فتوقت بما وقت. واذا اختلفا في العموم والخصوص فالقسول قول من يدى العموم ولوقال اعل 4 في سسوق الكوفة ضمل فالكوفة فيغيرسوفها جازوان ظل لاتعمل الافىسسوق الكوفة فعمل فيخيرسسوقها خهو عنالف ویکون مااشتراه لنفسسه وان قال علی ان تشسیری من فلان او تبیع منه معم التغييد وليس له ان يتعداء لان في هذا التغييد فائمة وهو التقة بغلان في معسامة ﴿ فَوَكُّمُهُ ولیس للمنارب ان پشستری اباریک المال ولا اینه ولامزیستی علیه) بقرابة الوخیرها مثل ان يملف رب المال على عبد لان المضارية اذن في التصرف الذي يحصل به الرجونات بالتصرف فيد مرة بعد اخرى وبدخولهم في ملك رب المسأل يعتثون فلا يصبح تصرف غيهم وكذا ليس له انديشسترى من قد ولدت من رب المال لانها تصبر ام ولد لرب المال طلا حدر على بعها وكذا ليس له ان بشرى خرا ولا جلود المبئة فان لمل ضمن (قوله فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة) لان الشراء مني وجد نفاذا على المشترى نفذ عليه ولواشرى شيئا شراء ناسدا بما علك اذا قبض فليس بمشالف لان الاذن فحالشراء عام في التحييم والفاسد وذلك بما يمكن بيعد بعد قبضه (فولد نانكان المال رمح ظيس أ انيشتري مزينتي على نفسه) لانه يعني عليه نصيبه و يفسد نصيب رب المال ويعني على الخلاف العروف فينع التصرف (فخوله نان اشتراهم ضمن مال المصاربة) لاته يصير مشتريا ننفصه فبضمن بالنفد من مال المضاربة (قوله فأن لميكن في المسال رج جازان بشتريهم) لانه لامانع من التصرف اذلا شركة فيه ولانه بغدر على بيعهم بمكم المضاوبة (قول فان زادت قبنهم عنق نصيبه شهر و لا يضمن ترب المال شيئاً) لاته لاصنم منجهته فيزيادة أنتية ولا فيتملكه الزبادة لان هدا منبي ثمت من طريق الحكم فصاركما اذا ورئه مع غيره ويكون ولاؤه بينهما على فدر اللك عند ابى حنيفة وعندهما عنق كله وولاؤه للمنارب وبسعى فيرأس المال وحصة رب المال من الريح (قوله ويسمى المعنى في قدر نصيبه منه) لان ذلك المندر قدسم له بالعنق فوجب عليه ضمان فيمنه وان كان الذي مغم المال أمرأة فاشترى به المضارب زوجها صبح الشراء وبطل التكاح لاته وقددخل فيملكها بالشراء ولو انسترى المضارب عبدا وفيه فعنل على رأس المال نحو ان یکون رأس المال اتما فاشتری به عبدا پستاوی المین ظهر للمشارب فیه نصیب وهوریع الهبوذات نصف الرمح حتى ان المضارب لواعتقد تغذعتند في بعمو ان اعتدرب المال تغذ عتقه فيثلاثة ارباعه ولولمبكن فيقية العبد فعنل على رأس المال فليس للعنارب فيه نصيب حتى لواعتقد لابعتق وان اعتقد رب الملل عنق وصار مستوفيا لرأس مأله وان اشترى

لمضارب يمال المضاربة عبدين قية كل واحد منصب مثل رأس المال فانكل واحدشهما كُونَ مُسْخُولًا بِرأْسَ المالُ ولا يظهر للمشارب فيهُ تصيب حتى ان المشارب لواعتهما ها اومنفرة لاينفذ عتقد في واحد منهما وان أعتفهما رب المال نظرت ان اعتقهما معاعتقا جيما ويضمن للمنارب خسمائة مؤسرا كان اومعسرا وولاؤهما جيما زب المسال لانه اتلف على المضارب نصيبه من الرجح وهو خسمائة فكان ذلك ضمان الاتلاف فيضمن موسراكان اومعسرا وان اعتقهمسا متغرقا فان العبسد الاول يعتق كلد ويصير مستوفيا لرأس المال ويتعين العبد الآخر للربح فاذا اعتقد نفذ عنقد في نصفه وبكون حكمه كحكم حب د بين شريكين اعتمه احدهما ﴿ فَوَلِدُ وَ اذَا دَفَعَ الْمُعَارِبِ الْمُسَالُ معتار به و لم یأذن له رب المال) فی ذات ای لم یتسل له اجل برایک (کم یعنین بالدخم ولايتصرف المصارب التاتي حتى يرج فاذا ربح ضمن المصارب الاول لرب المال) وهذه رواية الحسن عن ابى حنيفة وظل ايويوسف وجمد اذا جل يه ضمن ر بح اولم ير بح وهو ظساهر الرواية عن ابى حنيفة وقال زفر يضمن بالدفع عل اولم يعمل عم ذكر في الكتَّاب بضمن الاول ولم يذكر التاني فتيل ينبني انلايضمن الكاني مندابي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم فيمودع المودع وقيل رب المال بالخبار ان شساء سنمن الاول اوالثاني اجاماً وهوالمشهور وهذا ظاهر عندهما وكذا عنده والفرق له بين هذه وبينمودع المودح ان المودع الثاني يقبض لمنفعة الاول فلا يكون ضامنا وهنا يعمل لنعنفرب الشاني لنفع تغسه فجاز ان يكون منامنا ثم ان حمن الاول محت المصاربة بين الاول والتاني لانه سلكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غيره فصاركما اذا دفع مال نفسه وان صمن الثاني رجع على الأول بما ضمن لانه عامله ويصيح المنسار بة والربح بينهما على ماشرطا لان قرآر الضمان على الاول فكانه ضمنسه اشدآه ويعليب الربح الثاني ولايعليب للاول لان الثاتي يستمند بعمله ولاخبث في العمل والاول يستمند بملكه المستنه ياهاء الضمان وهو لايعرى . عن نوع خبث (قُولِهِ نادًا دفع البه المال حنسار به بالنصف وقد اذن له ان حضه -مشار به فدفعه بالنائد فان كان رب المال قال له على ان مارزق الله بيننا فصفان غلب المال نصفيًا إن يح والمصارب التاتي ثلث الرج والمصارب الاول السعس) لإن الدخر إلى التأتي مضاربة قد صمح لوجود الأمريه من جهة المالك ورب الملل شرط لنصد نصف ججيم مارزق الله فلم بيني للاول الاالنصف وقد جمل من ذلك بقدير ثلث الجيم لثاني فلم يبقله الاالسدس (قوله و ان كان قال على ان مارزقك الله بينتا نصفان فالبعدارب الثانى الثلث وما بي ين رب المال والمصارب إلاول.نصفان) لانه فوض المية المتصرف ا و جعل لنفسه نصف مارزق الله الاول وقعد رزقه الله الثلثين فيكون بينهما بمنزف الاول أنه جعل لنفسه هناك نصف جيع الرمح فافترنا ولوكان ظاله فارمحت منشي نبيق و بينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف وللثاني النصف والبافي بين الاول وربُّ لخلال

لان الاول شرط الثاني نصـف الربح وذلك مفوض اليسه من جهة رب المال فيستمقه و قد جمل رب المال لنفسمه نصف مار مح الاول و لم يرمح الا النصب فيكون بينهما (قوله وان قال له على ان مارزق الله من شي فلي نصفه ودفع المال مصار بة بالنصب خلتان نصف الربح ولاب المال نصف الربح ولاشئ كلمضارب آلاول) وكذا اذا قال 4 هُركان مِنْ فَصَلْ فَبِينِي وَ بِينِسَكَ نَصْفَانَ وَذَلِكَ لانهِ جَمَلَ لَنْفُسِمُ مَطْلَقَ الْفَصَلُ فَيكُونَ لمنت في العب بالشرط و يخرج الاول بغيرشي (فول، نان شرط المعسارب الاول المناني ثلثي الربح فلرب المال النصف والمصارب الثاني النصف ويضمن المصارب الاول همناني سدس الربح في ماله) لانه شرط هناني شيئا هو مستحق لرب المال فلم يتغذ في حقه لكن الشبية في نفسها معيمة لكون المهر معيما في عقد علكه فيزمه الوقاء به ولو قال رب المال المصارب اعل بهذا المال على ان مارزق الله من شيءٌ فلك ثلثه ولمبدى ثلثه فهو حاز و الثلث ان رب المال سواء كان على العبد دين اولا اذا لم يشرط عمل العبدوان شرط عله كان ما شرط العبد ان كان عليه دين عند ابي ستيفة لان من اصله انه اذا كان على العبد دين لم يستمق المولى كسبه وقال ابو يوسف ومجد ماشرط له فهو لمولاء سواءكان عليه دُين اولم يكن وان قالله إعل بهذا المال على ان مارزق الله من شئ فلك ثلثه ولعبسدك ثلثه ولى ثلثه فهو جائز والتلئسان لممتنارب والتلث لرب المال وهذا على وجهين ان لم يكن على العبد دين فالمشروط له مشروط لممتسارب وان كان مديونا ان شرط عله جاز عند ابي حنيفة و يكون ذلك للعبد لآن المعتسارب لا يملك كسبه اذا كانَ مديونًا حند ابي حنيفة وان لم يشرط عله فهو زب المال لان الربح لا يستمق الا بالعمل وذلك خير مشريح ط حليه خلا يكون له منه شئ ويكوّن لرب المال لانه كالمسكوت عند فيستمند برأس ماله وقال ابو يوسف وعجد يكون المصارب لانه علك كسسب حيده. وان كان مديونا يعني فيما اذا شرط عله وان شرط التلت لابن المعسارب أو ازوجت فالمنسار بة جائزة وما شرط لهما فهو ارب المال لآن ابن المعنارب وزوجته لايستمعنان الربح من غير على ولا عال فصار المشروط لهما كالمسكوت عنه و ماسكت عنه من الربح استمند رب المال رأس مله وان اصلاه المال على ان الريخ كله المصارب فهو قرض فيكون المضارب ربحه وان فالحلي انربحه لي فهو بضاعة وان فالخذ هذا الملل على إن الك فصف الربح اوثلته ولم يزد على هذا فالمصاربة سائزة والمصارب ماشرط له والباقى لرب المال وان قال خذه على ان لى نصف الربح ولم يزد على هذا فالاستمسان انها سِارُة ويكون المعتارب النصف وان قال على ان نصف الريح لى و عمل ثلثة و لم يزد على هذا فالثلث المعتسارب والباني رب المال وان قال على ان مارزق الله بيننافهو جائز لان البين كلة للمسمة وهي متضى المساواة فيكونال بح يينهمانصغين وانتال على انناشريكان فالربح جازويكون يينهمانصغين لان الشركة تغتضي المساواة كال الله تعالى فهم شركاء في الثلث وان كال المصاوب على ان

لل شركاء في الريح جاز عندابي يوسف و الربح بينهما نصفان لان الشرك مشتق من الشركة والشركة تغتضي المساواة وقال مجد المعتاربة فاسدة لان الشرك عبارة عن النصيب وهو مجهول * مسئلة * اذا اشترى المضارب حارية من مال المصاربة فليس زب المال ان يطأها سواء كان في المال ربح ام لالانه اذا كان فيه ربح فهي مشتركة ووطئ المشتركة لايجوزوان لم يكن فيه ربح فللمضارب حق يشبه الملك الاثرى ان رب المال لو مات كان للمضارب ان ميعها كاشبت الجارية المشتركة (فو له واذامات رب المال او المضارب بطلت المضاربة) اماعوت المصارب فلان عقد المضاربة عقدله دون غيره فاشبه الوكالة وموت الوكيل يطل الوكالة وامأموت رب المال فلان المضاربة تصرف بالاذن والموت ربل الاذن ولان المضاربة توكيل وموت الموكل سِطل الوكالة (فَوَ لِهِ فَانَ ارْتُدُرْبِ المَالُ عَنَ الْأَسْلَامُ اوْلِحُقَ مُدَارُ الحُرْبُ بطلت المضاربة) هذا على وجهين ان حكر الحاكم بلحاقه بطلت من وم ارتد لانه ذلك تزول املاكه وتنقتل الى ورثته فصار كوته وان لم يحكم بلحاقه فهي موقوفة ان رجع الى دارالاسلام مسلما چازت المضار بة ولم تبطل و ان كان المضارب قد اشسترى بالمال عرضا كأوعدوب المال بعد ذلك ولحق بدار الحرب فببع المصارب لذلك العرض جائز لانه لومات فيهذه الحالة لمينعزلفلاينعزل بردته قبلالحكم بلحاقه والاصل انءلك المرتد موقوف عند أبى حنيفة فتصرفه كذلك وعندهما الردة لاتؤثر فيحكم الاملاك فتصرف المضارب فيسال ردة رب المال حائر فان مات رب المال او قتل او حلق و حكم بلحاقه بطلت ابضا عندهما لان هذه الاستباب تزيل الاملاك عندهما ايضا وانكان المضارب هو المرتد فالمضار بة على حالها في قولهم جيماً نان مات المضارب اوقتل اولحق بدار الحرب وحكم بلحاقه بطلت المضاربة لأن هذه الأشياء كالموت واما المرأة فارتدادها و غيرارتدادها سبواء اجهاعا سواء كانت هي صاحبــة المال اوالمضار بة الا ان تموت اوتفحق بدار الحرب فعكم بلحاقها لان ردتها لا تؤثر في الملاكها فكذا لا تؤثر في تصرفها ﴿ فَوَ لِهُ وَاذَا عَزِلَ رِبِ المَالَ المَصَارِبِ فل بعل بعزله حتى اشعرى و باع فتصرفه جائز) لانه وكبل من جهند وعزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه (فخوله و ان علم بعزله والمال عروض فله ان بيعها ولا يمنعه العزل عن خلك) لأن المضاربة قد تمت بالشراء وصعت فلا يجوزله العزل بصد ذلك لان حته قد ثبت فیال بح وانما پینهر بانسمهٔ وهی تبتی علی رأس المسال وانما پنش بالبیع (حَوَلَه مم لا يجوز أن يشترى ثِمنها شــيئا آخر) يمني العروض اذا باعها لانها قد صارت نقداً (قوله و ان عزله و رأس المال دراهم او دنانیر قد نضت فلیس له ان یتصرف فیها) هذا اناكان من جنس رأس المسال اماً اذاكان رأس المال دنانيروالذي نعن له مواهم او على العكس فله أن يبيعها بجنس رأس المال استعسبها لأن الربح لا يظهر إلا يه كِناً في الهداية (قوله واذا افترنا وفي المال ديون وقد ربح المضارب غيد الجيره الماكم على قَصْلُهُ الدُّونَ ﴾ لأنه عزلة الاجرلان الربح له كالاجرة ولأن عله حصل بعوض فيجبر

على اتمامه كالاجير (قوله وان لم يكن في المسال رج لم يلزمه الاقتضاء) لانه وكيسل عمض وهو متبرع والمتبرع لا يجبر على اينسساء ما تبرع به ولان الديون ملك لرب المال ولا حظله فيها فلا يجبر (قول، و بغال له وكل رب آلمال في الافتضاء) لان حقوق العقد الى العاقد فلا بد من توكيله كى لا يضبع حقد وفي الجامع الصغير بقال له احل مكان قوله وكل والمراد مند الوكالة للمناسبة بين الوكالة والحوالة فان معنى الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف ناستعار لفظ الحوالة للوكالة والذي يبيع بالاجركالسمسار والبياع بالاجر يجبران على الاقتضاء لانهما بعملان بالاجر فكان الاجر لهما بدل علهما (فولَّه وما هلك من مال المضار بة فهو من الربح دون رأس المال) لان از بح تبع زأس المال و صرف الهلاك الى ما هو التبع اولى كما يصرف الهلاك الى العنو فيالزكاة (فخوله وان زاد الهالمت على الربح فلا صَّعَانَ على المَصَارِبُ) لأن مال المضار بة مقبوض على وجد الامأنة فصار كالوديمة ويقبل قوله في هلاكه و أن لم يعلم ذلك كما يقبل في الوديمة و ســواء كانت المضار بة صحيحة او باســدة فهي امانة عند ابي حنيفة وعندهما كانت فاسدة فالمال مضمون (فوله فان كامًا اقتسما الربح والمضاربة عالها ثم هلك المسال او بعضه تراد الربح حتى يستو في رب المسال رأس مأله) لان قبية الربح لا تصم قبل استيفا وأس المال لانه هو الاصل و هذا بنساء عليه و تبع 4 (قوله فان فضل شيء) اى حن رأس المال (كان بينهما) لانه د بح (قوله وان نقم عن رأس المال فلا ضمسان على المضارب) لانه ابين (قوله و ان كانا أقتسما الرجح) الاول و (فسطا المعنارية ثم عنداها وخلك الحال) اوجعند(لم يتزادا الريخ الاول) لأن المضاربة الاولى قدتمت وانفصلت والثانيسة متد جديد فهلاك المال فيالثاني لا يوجب انتماض الاول كما اذا دفع اليد مال آخر (فولد ويجوز فمصارب ان بيع بالنقد والنسيئة) لانه من صنع النجار و هذا اذا باح الى اجل معناد اما اذا كان الى اجل لا يبع النجار اليه ولاهو مستلخلم يجزلان الامرالمام ينصرف الى المروف بين الناس ولهنا كانكه ان يشتزى عابة الركوب وليس له ان يشترى سفينة الركوب وله ان يستكريها اعتبارا لعادة التجاروله ان بأذن لعبدالمصنادبة فالتجلوة فبالزواية المشهورة لاندمن صنع التجاد ولوياح ثم اخرألتمن بساذ بالاجاع اماعندهما ظلان الوكيل علك ذلك فالمضارب اولىآلاته اقوى منه تصرفا واما عند الديوسف فالدعلت الانافة ثم البيع بالنسأ بمغلاف الوكيل فانه لاعلت الانافة بعني انالوكيل عندهما يملك الاثلة و تأخير التمن الا انعما كالا فىالوكيل اذا اخر النمن منمن والمصارب لا يضمن لان المضارب بملك أن يستقيل ثم يبيع بنسيئة فكذلك بملك أن يؤخذ ابتداء ولا يضمن والوكيل لايهك ان يقايل مم يبيع بالنسأ ناذا اخر ضمن واما ابو يوسف مثال لايجوز تأخير الوكيل و يجوز تأخير المضارب لما ذكرناو ان احتال المضادب بالتمن على رجل والمطل عليه ايسر لواصسر فهو جائز لان الحوالة من عادة التجلو لائهم و عا يمكنوا من

الاقتضاء من المحال عليه اكثر بما يتكنون من اقتضاء الحيل وايس هذا كالوصى اذ احتال بمال التيم فانه يعتبرفية الاسلح لان تصرفه مقيد بشرط النظر فان كان ذلك اسلح جاز و الالم يجر لان لوصى يتصرف لميتم على وجد الاحتياط فالا احتياط فيه لا يجوز و تصرف المضرب على عادة النجار فا اعتادوه جاز وان قال رب المال للمضارب لانيم الا بالقد لم يكن له ان يبيع الا بالنقد لان المضاربة يدخلها النقصيص وله فى ذلك منفعة وهو تجيل المسال فان امره ان يبيع بالنسيئة فله ان يبيع بالنقد والنسيئة لان بالنقد خيراله وان فهاه عنه كما لو وكل رجلا ان يبيع له عبدا بالف ولا تبيعه باكثر من ذلك كان له ان يبعه بالف و بما زاد عليه (قوله ولا بزوج عبدا ولاامة من مال المضاربة) اما العبد فانه يلزمه دين يتعلق بالمضاربة من غير عوض واما الامة فقال أبو حنيفة و مجد لا يزوجها لان النكاح نيس من النجارة بدليل ان المأذونة لا بملك تزويج نفسها وقال ابو يوسف له ان يزوج الامة نيس من النجارة بدليل ان المأذونة لا بملك تزويج نفسها وقال ابو يوسف له ان يزوج الامة لان في تزوجها مقوط نفتها عن المحلى وليس لمضارب ان بكانب لان لكنابة ليست من النجارة

🛊 كناب الوكالة 🆫

فوكاة في لعة هي الحفظ ومنه قولهم حسبنائلة ونع الوكيل اي ونع الحافظ وفي الشرع عبرة عن قامة الغيرمقامد في تصرف معلوم (قال رجدالة كل عقد حاز أن يعقده الانسان لغسه جاز ان يوكل به) لان الانسان قديجز عن المباشرة بنفسسه فيمتاح الى توكيل غيره ومعنى قوله حاز أن يعقده لنفسم أي بأهلية نفسمه مستبدأ به وهذا لدفع نقص الوكيل لانه لايملت النوكيل وانمالم يقلكل ضلجاز ان يفعله احزازا عن مالايدخَل نحت العقود وهو مايعه مثل استيفاء القصاص فانه يجوز إن يفعله بنفسه ولايجوز ان يوكل به مع غيبته تم الوكانة لانصبح الا بالفظ الذي يثبت به الوكالة من قوله وكلتك بيع عبدى هذا اوبشير مكنا وعنابي يوسف اذاظل احببت انتبيع عبدى هذا اورضيت اوشئت اواردت خونوكيل ولوكال لاانهاك عنطلاق امرأتى لايكون هذا توكيلا ستى لوطلقها لايتع كذا فى النهاية (قوله ويجوز التوكيل باللمسومة)اى بالدعوى الصحيحة اوبالجواب المسريح (قُوْلُهُ فَسَارًا لَمْتُوقَ وَاتَبَاتُهَا)اى فى جبعها وهذا باطلاقه انماهو قولهما وقال ابو يوسف هوكذات الا فيالحدود والقصاص والامان نان عنده لايحوز التوكيل بالخصومة فيهاولا في اثباتها بالحامة البينة (فوله و يجوز بالاستيغاء الافي الحدو والقصاص فان الوكالة لاتصم باستيفائها مع غيبة الموكل عن الجملس) بعني المتسلوف والمسروق مند وولى القصاص (قوله وقال ابوحنيفة لايجوز التوكيل بالخصومة الا برضاء الخصم الا ان يكون الموكل مريعنا اوغائبًا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا) سواء كان وكيل إلدِي اوالمدمى عليه غوله الا انبكونم يصابعني مرضا يمنعد من الخصومة اما اذا كان لا يمنعه فهو كالصيح لا يجوز توكيك

عند ابي حنيفة الابرضاء الحصم قوله اوغائبا مسيرة ثلثة ايام اما دونها فهو كالحاضر واما المرأة انكانت محدرة جازلها ان توكل بغيروشي الخصم لانها لم تألف خصاب الرحال فاذا حصرت جلس الحاكم انفيعنت فإ تنطق بحبتهسا لحبائها و ربم بكون ذلك مسببا لغدات حتها وهذائي استحسنه المتأخرون وجعلوها كالمربض واما الااكان بإدنهسا تحضر محالس الرحال فهن كالرجل لايجوزلها التوكيل الابرضي المجمع ومن الاعداد الني توجب ازوم التوكيل بغيروضي الخصم عند ابي حنيفة الحيض اذا كأن القدمني بقضى في المسجد وهي على وجهسين ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بنسير رضاء الحصم وانكانت مطلوبة ان اخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المحبد لايقبل منها التوكيل بغير رمني الخصم الطسالب لانه لاعذر بها الى التوكيل (فول، وقال ابو يوسف و عمد يجوز التوكيــل بغير رمني الخصم) قال في الهــداية لاخلاف في الجواز أنما الخلاف في المزوم يمتي هل تركد الوكالة برد الخصم عند ابي حنيفة نم وعسدهما لاويجبر اختار او اليث الفتسوي على قولهمسا و قال السرخسي الصحيح أن القاضي أذا علم من المؤكل المتصد بالاضرار الى المدعى بالوكيل بحيله واباطيله لايقبل منه التوكيل الارضى خصمه والافتيسلة وقيد بالخصومة لان النوكيل مغبض الدن والتقساض والفضاء بغيررضي الخصم جائز اجماعا ولو وكله بغبض العين لابكون وكبسلا بالخصومة اجماعا ثم الوكبل حَبِينَ الدين اذا اتام الذي هو فيده البينة أن الموكل باعد الما حمت البينة في منه الوكيل من القبض ولايثبت بها البيع (فو له ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل من علك التصرف) لأن الوصكيل أما علك التصرف منجهة الموكل فلا لمد ان يكون الموكل مالكا لتملكه من غيره فيلى هذا يجوز توكيل العبيد المأ ذون والمكاتب لانهسيا يصيح منهما التصرف ولايجوز توكيل العبسد المحبور عليه ولا العبى المعبور عليه وليس المنسبر ان يكون الموكل مالكا التصرف فياوكل به واغا المعتبر إن يكون بمن يصيح من التصرف نی الجسلة لانهم قالوا لا يجوز بيسع الآبنی و يجوز آن يوكل بيعسه ﴿ قُولُهُ و يُلزمهُ الاحكام) قيد ذلك احزازا من الوكيل فانالوكيل من لايثبت له حكم تصرف وهو الملك نان الوكيل بالشرى لايملك المنسسترى والوكيل بالبيع لايملك ألثن نلفقك لايصيم توكيل الوكيل لغبيره وفيل احتزاز منالعبد والصي المحبورين نانهما لو اشتربا شسيئا لإعلكائه فلايصح توكيلهما بذلك لان الوكيسل بملك التصرف منجهة الموكل فلايد ان يكون الموكل مالكا ليملكه من غيره واتما شرط ان يكون الموكل بمن ينزمه الاحسكام الإنسطيلام الوكبل يرجع به على الموكل فاذا كان الموكل بمن لايلزمه الاحكام ثم وجدذات المارة والمركب عن يمثل المقدوية عدم الله يقوم منام الموكل فالعبارة فلا بدأن يكون مناعل المبارة حق لوكان صبيا لايستل البيع اوجنونا كان التوكيل باطلا قوله و يتصدم احِرّازا من بيع الهازل والمكرم حتى لو تُصرفه هازلا لايتع من الأمر

(قوله واذا و كل الحر البالغ او المأنون له شليما جاز) لان الموكل من اهل التصرف والوكيل من اهل العبارة و انما شرط مثلهما لانهما اذا وكلا مثلهما تعلقت حتوق العقيد بألوكيل وانوكلا دوفهما جاز ابصا ولايتملق حقوق العقد بالوكيل وفي النهاية قوله مثلهما خير منصصر على المثلية والحرية والرقية بل يجوز ان يوكل من فوقه كنوكيل المأذون حرا اودونه كتوكيل الحر مأذونا (قوله وان وكل صبيا محبورا عليه بعقل البيع والشراء) اى يعرف ان الشراء جالب والبيع سالب و يعرف الغبن اليسسير و الفاحش (اوعبــدا بحجورا عليه جاز ولا يتعلق بهما الحقوق و يتعلق بموكابهما) لان الصي من اهل العبارة الآثرى آنه ينفذ تصرفه باذن وليه والعبد من اهل التصرفِ على نغسسه مالك له وانما لابمك فيحق المولى و التوكيل ليس بتصرف في حف الاثرى أنه لايصيم منهما النزام العهدة الصي لتصور اهليته والعبد لحق سيده فزم الموكل وعن ابي يوسف ان المتسترى اذا لم يعلم بحال البابع ثم علم أنه صبى له خيار أنسمخ لانه دخل في العقد على أن حقوقه يتعلق بالعاقد فاذا عهر خلاف بتغيركا اذا عثر على عبب كذا في الهداية وذكر في فاضي خان فرقا بين الصبي والعبد المحبورين فيحق لزوم العهدة فالعبد اذا اعتق يلزمه تلك العهدة لأن المانع من لزومها حق المولى وقد زال حقه بالعنق والصي لاجل حقد وحقد لايزول بالبلوغ (قُول و العقيد التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يصنيفه الوكيل الى تفسه مثل البيع والاجليَّة غَمُّوق ذلك العقد يتعلق بالوكيلُ دونُ الموكلُ) حتى لو حلف المشترى ما الموكل عليه شي كان بارا في بمبنه و لوحلف ما الوكيل عليه شي كان حاثنا كذا في النهاية وقال الشافعي تعلق بالموكل دون الوكيل (قول فيسلم المبيع وبعبض المئن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويتبض المبيع ويخاصم فىالعيب) لان كل ذلك من اسلموق والملك يثبت لموكل خلافة عنه اعتبارا التوكيل السبابق كالعبد ينهب ويصطاد ومعنى قولهم خلافة عنه اي يثبت الملك اولا للوكيل ولايستقر بل ينتفل الى الموكل ساعته ولمهذا لايظهر في عتق قريب الوكيل ولا فسباد نكاحه على ماياً تي بيانه ان شباء الله ولو وكل رجلا بالبيع و الشراء على ان لا يتعلق به الحقوق فلا يصح هذا الشرط و حقوق العقد هو قبض الثمن و تسسليم المبيع كان كأن العاقد صبيا عجبوراً او عبدا عجبوراً لا يخاطبان بالتسسلم وانما ذلك الى الوكل فاذاكانا مأذونين تعلقت بعما الحقوق فيخاطبان بتسسلم المبيع ولو أن الموكل طالب المشستري بالثمن أيَّس له ذلك و لو أمر الوكيل الموكل بعبضُ " الثمن فابعما طالبه اجبر المشترى على تسليم الثمن البه ولونهي الوكيل الموكل عن قبض الثمن صم نهيه و ان نهى الموكل الوكيل عن قبض النمن لابصيح نهيه خيران المشسترى لونقد الثمن الى الموكل ببرأ عنه استحسانا ولوان الوكيل ابرأ المشترى من الثمن اووهبه اوبعضه اوحط عنه فهو حائر وبضمن الوكيل الموكل ذلك وهذا عندهما وقال ابو يوسف لايصح ابراؤه ولا هبنه ولا حمنه وكذا لو اخر عنه الثمن فهو على هذا الخسلاف ولو فعل ذَّلَتُ

الموكل صحع بالاجماع ثم الملك فى الشهراء ينتقل الى الوكيل ملكا غير مستقر ومنه الى الموكل و هذه طر نفة ابي الحسس الكرخي والصحيح ان الملك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل اتداه واليه ذهب الوطاهر الدباس لان الملك لوانقل الىالوكبل لعنق عليه محارمه اذا اشتراهم بالوكالة و يجاب الكرخي انما لا يعتقون لان ملك الوكيل لا يستقر (فو له وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح والخلسع والصلح من دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل، دون الوكيل فلا بطالب وكيل الزوج بالصداق ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها) لان الوكيل فيها سفر محض الاتري آنه لا يستغني عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافه الى نفسسه صار النكاحله فعسبار كالرسبول يخلاف الاباذا زوج آبنه الصغيرو نال ابو الصغيرة زوجت المني من النك قال الآب قبلت ولم يقل لا بني جاز النكاح للاس كذا في الفناوي لان المزوَّج اضاف الايجساب إلى الآين وقول الاب جواب له والجواب مقيد بالأول فَصِدَارِ كَمَا لَو قَالَ قَبَلْتُ لَا بَنِي وَ لَوْ قَالَ أَبِوَ الصَّغَيْرِةُ لَابِ الصَّغِيرِ زُوجَتَ ابْنَي وَلَمْ يَرْدُ عليه شيئا فقال ابو الصغير قبلت النكاح يقع النكاح للاب هو الصحيح و يجب ان يحتاط فيــه فيقول قبلت لا بني و ينبغي للوكيل بالنكاح ان يقول قبلت النكاح لا جــل فلان والوكيل بالخلع انكان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع و انكان وكيل المرأة فلا يؤاخذ ببدل الحلع الا اذا ضمن فيؤاخذ بالضمان لا بالعقد وكذا الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة (قول واذا طالب الموكل المشدى بالثن فله ان يمنعه ايامو) لانه اجنى عن المقد وحقوقه لما ان الحقوق الى العاقد (قول مان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل أن يطالبه به ثانيا) لأن نفس الثمن المقبوض حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ ولوكان له عليهما دين يقع المقاصة بدين الموكل ايضا دون دين الوكيل وبدين الوكيل اذا كان وحده يقع المقاصة عند ابى حنيفة ومحمد لما آنه يملك الابراء هندهما ولكنه يضمنه للموكل فيالفصلين اي في الايراء والمقاصة و قوله فله أن يمنعه أياد فأن وكله الوكيل حاز وليس له منمه ذان نهاء الوكيل بعد ذلك فله منعه (فُو لَه ومن وكل رجلا ليشتري له شيئاً فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنســه وسلغ ثمنه) ليصيرالفعل معلوما فيمكند الاتمار اما تسمية جنســه فقوله عبدا و حارية واما صفنه فقوله حبثيي او تركي او مولد المراد بالصغة ههنا النوع ولو لم يذكر النوع وذكر ألثمن فتال اشسترلي عبدا عائة درهم ساز وهو معنى قوله اوجنسه ومبلغ ثمنه وانكان لفظا نجمع اجناسا كدابة اوثوب اورقيق فانه لاتصبح الوكالة وان بين التَّمن حتى بين النوع مع التَّمن وكذا ماكان في معنى الاجناس كالدار لايصح فيه التوكيل وان بين ألثمن لانبذلك ألثمن يؤخذ منكل جنس فلا يدرى مراد الآمر لنفساحش الجهالة بل لابدان بين الجنس والصغة اوالجنس ومنسدار الثمن وانكان الاسم يجمع انواعا لا اجناسـاكالعبد والجارية نانه يصحح ببيان الثمن اوالنوع

لان بتفسدير أنثمن يصير النوع معلوما وبذكر النوع تقل الجهالة مشمل أن يوكله بشمراء عبد اوجارية ولو لم يذكر نوعا ولا نمنا لم يصيح لانه يشمل انواعا فان بين النوع كالترك اوالحبشي اوالهندي جلز وكذا اذا بين الثمن وهذا اذا لم بوجد بهذا الثمن منكل نوع اما اذا وجد لايجوز عند بعض المشايخ ولو كال اشترنى ثو با اودابة اودارا فالوكالة باطلة السهالة الفاحشــة فإن الدابة فيحقيقة اللغة اسم لما دب على وجد الارض قال الله تعالى ومامن دابة في الارض الاعلى الله رزقها وفي العرف يطلق على الخيل والبضال والخبرقد جع انواعا وكذا الثوب يتنساول القطن والكتان والحرير والصوف ولهذا لابصيح تسميته مهرا وكذا الدارني معني الاجناس لانها مختلف اختلانا فاحشا باختلاف الاغرآض والحسال والجيران والبلدان ولهذا الوزوج على دار لمتكن تسميسة صعيمة فان سمى جنس الدار وثمنهــا اونوع العاجة وممتها بإن قال حارا ونوع النوب بإن قال هروی اومروی جاز استحسانا لان النی علیه السلام اعظی عروهٔ دینارا و امره آن بشتری له شبأة فذكر الجنس و الثمن وسكت عن ذكر الصغة وأن قال اشترلي شاة اوعبدا ولم بذكر ثمنا ولا صفية فالوكالة باطلة وما اشتراء الوكيل فهو لنفسه ولوقال اشترلي ثوبا بمشرة دراهم لمبجز حتى يسمى نوعه فيقول هرويا اومرويالان الثوب يقع على اجناس مختلفة كالقطن والصوف والكتان فلايصرذلك معلوما مقدر ألثمن لانه قدبوجه فيكل اجناس الثـــاب ما تقدر مذلك الثمن (فو له الا ان يوكله وكالة عامة فيفسول له اخملي مارأبت) لانه فوض الامر الى رأيه فأى شي بشتريه يكون منثلاكا اذا قال له اشترلى ای توب شئت اوای دابد اردت اوما تیسز علیك منها نانه بصیح ویصیر حكمه حكم البضاعة والمضاربة ولو وكله بشراء حارية سمى جنسهاو عنها فاشترى له عيا اومقطوعة البدن اومتعدة فذلك حائز على الموكل عندا يحنيفة وعندهما لابجوز على الموكل لان منالعادة انالنــاس لايشترون ذلك ولابي حنيفة اناسم الجــار ية موجود في الجحيمة والمسة نان اشتري له عوراء اومقطوعة احدى اليدين اواحدي الرجلين از على الموكل اجاعا لانها معببة وقد بشتزون المعبب وان تال اشترلى جاربة تخدمني او للحدمة اوللخيز فاشترى عيا اومقطوعة البدين لميلزم الموكل اجاعا كلانها لانصلح أتعمل وانخال اشسترلي رقبة لم يجز سر. والعمياء ولا مقطوعة اليدين اجاعا فأن اشترى عوراء اومقطوعة احدى السدين نزمت الموكل اجاعا لان تنصيصه على الرقبة يقتضي مايجوز عتقها في الكفارة وانقال اشترل جارية اطأها اواستولدها فاشترى له رنقا اواخته من الرضاعة اوذات رحم عرم منه او مجوســـبة لم يلزم الموكل ونفذ الشراء على الوكيل لانه خالف القيـــد أ (قُوْ لِهِ فَاذَا اشْــَرَى الوكيلِ وقبضُ الثمن ثم اطلع على عيب فله ان يرده بالعيب مادام إ المبيع في يدَّه) لانه من حقوق العقد وهي كلها اليه ﴿ قُولِهِ فَانَ سَلَّمُ اللَّهِ اللَّهُ لَمْ يَرْدُهُ الآباذنه) لانه قد انتهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال بده الحقيقية فلا يُمكن منه الاباذنه |

ولان احمد الآمر المبع من يد. جر عليه في الوكالة (قول ويجوز التوكيل بعقم د الصرف والسلم) لانه عقد علكه بنفسه فيلك التوكيل به ومراده التوكيل بالاسسلام ودلت منقبل رب السلم اما التوكيل من قبل المسلم اليه بان وكله يقبل له السلمة الهلايجوز فأنه توكيل بيم طعام في دسته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لايصم (قول فان فارق الوكبل صاحبه قبل القبض بطل العقد) لوجود الافتراق من غير قبض (فحو له ولايعتبر مَفَارَفَةُ المُوكِلُ ﴾ لأنه ليس بماقد والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصم قبضه و ان كان لايتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه بخلاف الرسول لان الرسالة فى العقد لافى القبعن وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاعد فإ يصبح قال فيشرحه لايصح المصرف بالرسسالة لان حقوق العقد لايتعلق بالرسول وانما تتعلق بالمرسل وهما مفترقان في حال العقــد فلهذا لمريجز قال في المستصغي قوله ولايعتبر مفـــارقة الموكل أنما لابعتبر اذاجاء بعد البيع قبل القبض اما اذا جاء في مجلس عقد الوكيل فائه ينتقل العقد الى الموكل ويعتبر مفسارقة الموكل لانه اذا كان حاضرا في المجلس يصبر كانه صارف خسسه فلا يعتبر مفارقة الوكيل بعبد ذلك (فَوْ لِهُ واذا دفع الوكل بالشراه الثمن منماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل) وانما كان له أن يدفع الثمن مزملله لان الثمن متعلق بذمتمه فكان له ان يخلص نفسمه منه وانما رجع به على الموكل لانه هو الذي ادخله في ذلك (قوله نان هلك المبيع في د. قبل حبسـ هلك مزمال الموكل ولم يسسقط الثمن) لأن يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصيرالموكل قابضا يده (قَوَلُهُ وَلَهُ اذْبِحَبُسُهُ حَتَّى يَسْتُوفَى الثَّمَنُ) سُواهُ كَانَ نَقَدُ الثَّمَنَ اوْلَمْ يِنْقَدُهُ وقال زفرليس له ان يحبسه لنا ان الوكيل بمزلة البايع من الموكل فكان حبسه لاستيفاء الثمن فكما إن قبايع أن يحبس المبع حتى يستوفي المن من المشترى فكذا الوكيل ان يحبس المبيع حتى يستوفى النمن من الموكل (فوله فان حبسه فهلك في بده كان مضمونًا ضمان الرهن عند ابي بوسف وضمان المبيع عند عمد) وهو قول ابى حنيفة وضمان الغصب عندز فرلانه منع بغير حق على اصله اله يسله ان يحبسه خو يحبسه متعد فكان عليه صمان التعدى ولهما آنه عزلة البايع منه فكان حسد منه لاستيفاء التمن فيسقط بهلاكه ولابي وسف أنه مضمون عليه بالحبس مع ثبوت حق الحبس له فاشبه الرهن ومعنى قوله ضمان الرهن عند ابي يوسف اي يعتبر الاقلّ من قبته ومن الثمن كما اذاكان الثمن خسة عشر وقية المبس عشرة يرجع الوكيل بخمسسة على الموكل ومسورة منمان البيع أن يسسقط الثمن قل آو اكثر وذلك أنَّ الوكيل عمل -كالبايع والموكل كالمشترى منه ويجسئل المبيم كائه حلت فى بد البايع قبل التسليم المالمشترى فيتسخ ألبع بينالوكيل والموكل ولايكون لاحدهما علىالاخرشي كافي البابع والمشترى وصورة منَّمان الغصب هوان يحسنب قيته بالغدُّ مابلغت فيرجع الوكيل على الموكل ان ﴿ كان يمنه اكثر ورجع الموكل على الوكيل ان كانت قيد اكثر (فولد واذا وكل رجل

رجلين فليس لاحدهما ان تصرف فيما وكلافيه دون الآخر) هذا اذا وكلهما بكلامواحد بان قال وكاتهما ببيع عبيدى هذا اما اذا وكالهما بكلامين بان وكل احدهما ببعد ثم وكل الآخر ايضا ان ببعدة أيما باع جاز بخلاف الوصين اذا أوصى البهماكل واحد على الانفراد حيث لايجوز أن يغرد كل وأحد منهما بالتصرف على الاصيح لأن وجوب الوصيب بالموت وعند الموت صارا وصبين جلة واحدة فان وكلهما فباع آحدهما اواشتري والاخر حاضر لابجور الاان يجيز وقال فيالمنتقا يجوز وانكان غائبا فاجاز لمريحز عندابي حنيفة كذا فىالوجير ولو وكلعما واحدهما عبىد محجور اوصى محجور لم يحز للاخر ان ينعرد عبعه لعدم رضاه برأي واحد فانمات احدالوكيلين او ذهب عقله لم يكن للاخران عبعد للعلة التي ذكرناها في الصبي والعبدكذا في النهاية (قول الأان يوكلهما بالخصومة أوبعلاق زوجته بفير عوض اوبعنق عبده بغير عوض او برد وديمة عنده او عارية اوغصب او مقضاء دين) فأنه بحوز أن مفرديه أحدهما لعبدم الفائدة في أجمَّا عهما على ذلك لأن الاجتماع فيالخصومة متعبذر للافضاء إلى الشغب في محلس القضاء ولانهما إذا اشبتركا في الخصُّومة لم يفهما فيقوم احدهما فيها مقام الآخر الآاذا انهيا الى قبض المال فلا يجوز القبضحتي بجتمعا عليدواماطلاق زوجته بغيرعوض وعنق عبده بغيرعوض وردالوديهة وقضاء الدين فاشياء لاتحتاج الى الرأى بل هي تعتبر محض فعبارة الاثنين والواحد فيه سواء نخلاف مااذاقال لهما طلقاها انشئتما اوامرها بالدنكما فأن احدهما اذاطلق وابى الاخر لميقع حتى يجتماعلي الطلاق لانه تفويض الى رأيهما ولانه علق الطلاق يفعلهما فاعتبر بدخولهما الدار ولوقال طلقاها جيعا ثلثا فطلقها احدهما واحدة ثم طلقها الاخر طلقين لم تقعرشي حتى يجتمعا على ثلاث كذا في النهاية قوله أوبرد وديعة قيد بالرد لانه أذا وكلهما تقبضها ليس لاحدهما أن تغرد بالقبض كذا في الذخيرة قال محسد في الأصل أذا قبضها احدهما بغير اذنصاحبه ضمن لانه شرط أجتماعهما وهوتمكنوله فيه فائدة لان حفظ اثنين انفع فاذا فبض احدهما صار قابضابغيراذن المالك فيضمن واما اذاقبض باذن صاحبه لايضمن وقوله اوبطلاق زوجته اوبعتق عبده يعني زوجة بعينها اوعبد بعينه لان ذقت لامحتاج الي الرأى اما إذا وكامما بطلاق زوجته بغير عينها او بعتق عبد بغير عينه لم يجز حتى بحجمًا على ذلك لان هذا يرجع فيه الى الرأى لانله غرضا في اخراج زوجة دون زوجة وعبد دون عبد فلم يكن لاحدهما ان ينفرد بذلك دون صاحبه وكذا اذا وكهما بعثق عبد بعينه على مال اوخلع زوجته لان ماطريقه العوض بحتاج فيه الى الرأى وان كانله أهلى رجل د ن فوكل رجلين بقبضه فليس لاحدهما ان يقبضه دون الآخرلانه رضي وأبيما ولم يرجق رأى احدهما والشي تختلف باختلاف الابدى (أتو له و ليس للوكيل أن يوكل عاوكل به الا إن يأذناله الموكل) لانه فوض اليد التصرف دون التوكيل به ولانه لايستَهَاقَةُ عقنضي العقد مثله ولانه رضي برأيه والناس متفاوتون فيالاراء واما اذا آفذيله خاليكم

رضي كذهك (قو له اويقول له اعل برأيك) لاطلاق التفويش الى رأيه ثم اذا اذن له الموكل إو قال له اعمل رألك فوكل وكبلاكان الوكيل الثاني وكبلا عن الموكل حتى لاعلت الوكيل الاول عزله وكذا لايعزل عوت الوكيل ويتعزلان جيعا عوت الموكل الاول كذا في الهداية وفي المتناوي اذا وكل رجلا وفوض اليه الامر فوكل الوكيل رجلا صحرتوكيله مل عزله اما لو قال له الموكل وكل فلانا فوكله الوكيل لاعلك عزله الا رضاء الموكل الاول (فَوْ لِهِ فَانَ وَكُلُّ بِغِيرِ اذْنَ مُوكُلُهُ صَعْدُ وَكِيلُهُ مُحْضِرَتُهُ جَازٌ) لأن المتصود حضور رأى الاول وقد حصل رأيه وتكلموا في العهدة وحقوق العقد على من هي قال البقالي على الاول وفيالعيون وقاضي خان على الثاني قال في الهيط وهل يشتَرط اجازة الوكيل الاول ماحتد الثاني بحضرته ام لا قال فيالاصل لابشترط وعامة المشابخ يغولون يشترط و المطلق محسول على ما أذا أحازه قوله فعقد وكيله قيد بالعقد حتى لو وكله بالطسلاق او بالمثاق ولم يأذن له فوكل الوكيل ضيره بذلك فطلق الوكيل الثاني اواعتق بحضرة الوكيل الاول لايغم الطلاق والعنساق لان توكيله للاول كالشرط فكانه علق الطلاق شطليق الاول فلايغع بعون الشرط لان الطلاق والمثناق معلقان بالشروط يخسلاف البيع ونعوه نانه من الانسانات فلا يحمّل التعسليق بالشرط (في له وان عقد بغير حضرته فاسازه الوكيل جاز) انما ذهك في البيع اما لواشترى فالشراء ينفذ على الوكيل وفي الهداية اذا عند في ال غيبته لم يجز لانه فانه رأيه الا أن يلغه فيجيزه وكذا لوباع غيرالوكيل فاسازه حاز لانه حضره رأيه (قو له وقهوكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة مني شساء) لان الوكالة حقد فله ان يبطله الا اذا تعلق به حق الغير نانه لايملك عزله بغير رضى من له الحق كما لو وضع الرهن عند عدل وسلطه على بعد عند محل الأجل ثم عزله الراهن لماصحم عزله اذا كانت الوكالة مشروطة فىالزهن ولوكان الوكيل غائبا فكتب الميسه كتابا بالعزل فبلغد الكتاب وعلم مافيه انعزل وكذا اذا ارسل اليه رسولا كائنا من كان الرسول حدلا كان اوخير عدل حراكان اوعبدا صغيراكان اوكيرا بعد انبيلغ الرسالة ويقول انخلاة رسلني البك يغول اني عزلتك عن الوكالة فأنه يعزل ولو لم يكتب اليه ولا ارسلاليه ولكنه عرله واشهدهل عرله والوكيل غائب كاله لايعزل فان اخبره بالعزل رجلان عدلان اوغير عداين او رجل واجد عدل انعزل اجاما سواه صدقه الوكيل اولم يصدقه اذا ظهر صدق انظير وانكان الذي اخسيره واحد خسير عدل نان صدقه افيزل اجساما وانكذه لمرتعزل عنداي حنيفة وعندهما ينعزل اذا ظهر صدق الخبروان كذبه واما العول الحنكمي فاله لا بعثام فيد إلى علم الوكيل بر مزل سواء علم أولم بعل نحو أن يموث الموكل اونوكل بيع عبده ثم أنه اخرج العبد من ملكه قبل أن يبعد الوكيل أوديره أو كأنبه الووقية المول حَلِ أُولَمْ بِ سِلِمَانَ عَادِ الْعَبِيدِ إِلَى مِلْتُ الْمُولَى إِنْ عَادِ صَمَعًا عَادِثُ الْوَكَالَةُ وَانْ عَالَ يَعْكُو مِلْكَ جديد لمامد (فوله وان لم ببلغه النزل خود على وكالند وتصرف سازٌ سخويهم) لان

العزل نهى والاوامر والنواهي لايثبت حكمهسا الابعد العابها ضلى هسذا اذا وكلد ببيع عبدثم عرله وهو لابعلم فباع الوكيل العبد وقبض ألثمن فهلك في د الوكيل اولغات العبد في بدالوكيل قبل ان يسلم الى المشترى فانه يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على مولى العبد لانه لم نعزل فا تصرف فهو على موكله ومالزمه من الضمان رجمع به عليه و لدا لو لم يمت العبد ولكن المولى باعد و لم يعسلم الوكيل لان البيع وان زال به ملك انوكل فقد عزل الوكيل وغره حين لم يعلمه بالعزل فرجع عليه بحكم الغرور حتى لو رجع العبد الى ملك الموكل على حكم الملك الاول مثل ان يرد عليه بعيب بقضاء جاز الوكيل بيعه عند محمد لان الوكالة لم تبطل و ان رجع اليه على حكم ملك مستأنف مثل ان يرد عليه بغير قضاء او باقالة بطلت الوكالة لانه دخل دَخُولًا مستأنفاكا لو اشتراه شراء مستقبلا * فرع * رجل وكل رجلا بيع عبده غدا كان وكيلافي الفدو فيما بعده ولا يُكون وكيلا قبل الفد والأصل في هذا ان تعليق آلاطلانات بالخطر جائز كالتوكيل وهو ان بقول اذا جاء غد خذوكلتك وإذا دخلت الدار مقدوكلنك وكالأذن للعبد فيالنجارة والطلاق والمناق واما تعليق التمليكات والتقييدات بالخطر فلايجوز كالبيع والهبة والصدقة والابراء منالديون وعزل الوكيل والحجر على العبد المأذون والرجعة ومااشبه ذلك فاذا قال للوكيل اذاجاء غد فقد عزلتك لاينعزل (قو له و تبطل الوكالة بموت الموكل و بجنونه جنونا مطبقًا ﴿ وبلحاقه بدارالحرب مرتدا) هذا اتمايكون في موضع يملك الموكل عزله اما في الموضم الذي لاعلات عزله لاينعزل بالجنسون كما اذاجعل امر امرأته اليهسا في الطسلاق ثم جنّ وكذا العدل اذا سلط على بع الرهن كذا في الهداية و انمابطلت عوت الموكل وجنونه لأن الوكيل يتصرف منطريقالاكم وبموته وجنونه ببطل امره فيحصل تصرفه بغيرام فلايجوزء فان افاق من جنونه تعود الوكالة كذا ذكر ألجندي فيهاب المأذون وانمسا شرط كوئه مطبقيا لان قليسله عنزلة الاغساء والاغاء مرض والمرض لابطل الوكالة وحدالمطبق أ ﴿شَهْرُ عَنْدُ أَنَّى يُوسُفُ أَعْتُسَارًا مَا يُسْتَعَلُّ لَهُ الصَّوْمُ عَنْهُ وَعَنْدُ أَكْثُرُ من يُوم وليلة لأنه يسقط به الصلوات الخس وقال محد حول كامل لانه يسقط به جيع العبادات فقدو به احتساطا كذا في الهداية وفي الكرخي حد المطبق عند ابي حنيفة شهركا قال ابو يوسف وعند محمد حول وحكي عن محمد ايضا أكثر الحول لان للاكثر حكم الكل قوله. و بطيباقه بدار الحرب مركدا هيذا قول ابي حنيفة لأن تصير ف المرتد مو قوف عنيده فكذا وكالتد فأن أسلم فهو على وكالته وأن قتل والحق بداؤ الحرب بطلت وأما عندهما متصرفاته نافذة فلاتبطل وكالته الا انءوت اويقتل على ردته او يمكم بلحاقه وانكان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت اوتلحق ويحكم بلحاقها لان ردتها لانؤثر فيحقودها ولاتزيل املاكها وان حاء المرتد مندار الحرب مسلما قبل الحكم بلحاقه فكأبه لم يزل كذلك ويكون الوكيل على وكالته وانجاء مسلا بعدالحكم بلحاقه لم يعدالوكيل

فى الوكالة الاولى وإن ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب انفطفت وكالته وان عاد لم تعد عند ابىيوسف وعند محمد تعودكذا فىالكرخى واذا لحق المرتد بدارالحرب فأخذالورثة ماله بغيرام القامني فاكلوه ثم رجع مسلماكان له ان يضمنهم ولوان القامني حكم بلحاقه وقضي عله الورثة تمرجع مسلا فوجد جارية في بد الوارث فابي الوارث ان يردها عليه واعتقها الوازث اوباعها اووهبها كانماصنعه حارًا ولا شي المرد (قو له واذا وكل المكانب ثم عجز او المأذون له قبير عليه أو الشريكان فافترةا فهذه الوجوء تبطل الوكالة علم الوكيل اولم بعلم) لأن عجز المكاتب يبطل إذنه كونه وكذا الجر على المأذون وافراق الشريكين ببطل اذنكل واحد منهما فميا اشستركا فيه ولان بقاء الوكالة يعتمد بغاه الامر وقدبطل بالبجز والججر والافتراق ولافرق بينانعلم وعدمه لانهذا عزل حكمي فلايتوقف على العلم كالموت قوله او الشريكان فافترةًا سواء اشتركا عنانًا اومفاوضة ثم وكل احد الشربكين ثالثًا (فَوَلَه واذامات الوكيل اوجنجنونا مطبقًا بطلت وكالته) لانهلابصهم ضله بعد جنوته وموته (قوله فان لحق بدار الحرب مرتدا لم يجزله التصرف الا ان يعود مسلماً) قبل الحكم بلحاقه هذا اذا لم يقض القباضي بلحاقه حتى عاد مسلما فانه يعود وكيلا اجاعا وان قضا القاضي بلحساقه تم عاد مسلما فعنسد ابي بوسف لايمود وعنسد مجمد يعود (قُولُهُ وَمِنَكُلُ بِشَيُّ ثُمُ تُصِرَفُ فَيَا وَكُلُ بِهِ بِطَلْتُ الْوِكَالَةُ) لانه اذانصرف فيا وكل به تعذر تصرف الوكيل فيه بعد ذلك قال في الهدا ية وهذا الفسط ينتظم وجوها مثل ان يوكله باعتاق عبده او بكسانه فاعتقه اوكاتبه الموكل بنفسه او يوكله بنزوريج امرأة اوبشراه شي فيعله بنمسه اويوكله بطلاق امرأته فيطلقها الزوج ثلثا اوواحدة وانقضت عدتها لانها اذا لم تغمن يجوز للوكيل ان يطلقها ايضا اما اذا انقضت فلإ يجوز له ذلك وكذا اذا وكله بالخلع فخالع ينمسه فانالوكيل ينعزل فيهذه الصوركلها لتعذر التصرف إمد تصرف الموكل وكذا اذا وكله بيسم عبده فباعد بنسسه فلورد عليه بعيب مقضاه فعنابي يوسف ليسالوكيل انبيعه لأن بعه بنعسه منعله منالتصرف فصار كالعزل وقال مجمله ان بيعه مرة اخرى بخلاف ما اذا وكله بالهبة فوهب بنسه ثم رجع في الهبة لم يكن الوكيل ان يهب لأنه مختار في الرجوع فكان دليل عدم إلحاجة اما الرد بقضاء ناض فهو بغير اختياره فلم يكن دليل زواله الحاجة فاذا عاد اليه ثم ملكه كان له ان يبيعه وان در عليمه بغير قضاء قاض فليس الوكيل ان يبيعه فان بيع الموكل اخراج الوكيل من الوكالة (قُولِه والوكيل بالبيسع والشراء لايجوز ان يعقد عند ابي حنيفة مع ابيه وجده وولده وولدولده وزوجته وعجده ومكاتبه) وكذا من لا تجوز شــهادته له لان الوكيل مؤ نمن لحذا باع من هؤلاء لحقته تهمة لان المنافع بينسه وبين هؤلاء منصلة والاجارة والصرف على هذا الخلاف (قوله وقال ابو يوسف ومجد يجوز بيعد منهم عشل التيمة الاني عبده ومكانبه) لأن التوكيل مطلق ولاتهمة لانالاملاك شباينة بخلاف المبدلانه بع منتفسه

لانماني بدالعبد للمولى وكذا للمولى حق فيكسب المكاتب وينقلب حقيقة بالبجز وفي قوله عثل النَّبِدُ اشارة إلى آنه لايجوز عندهما ايضًا فيالغبن اليسيروالا لم يكن للخصيص فالدَّة -كذا فيالنهاية لكن ذكر فيالذخيرة انالبيع منهم بالغبن البسير يجوز عندهما قال فيالذخيرة الوكيل بالبيع اذا باع بمزلاتقبل شهادته له انكان باكثر مزالقيمة يجوز بلاخلاف وانكان باقل بغين فاحش لايجوز بلا خلاف وانكان بغبن يسيرلايجوز عندابي حنيفة وعندهما بجوز وانكان بمثل ألقية فعن ابى حنيفة روايتان ولوامره الموكل بالبيع منحؤلاء اوقال له بع بمن شئت فانه يجوز بيعه من هؤلاء بالالجساع إلا إن بيعه من نفسه او من ولده الصغير اومنعبده ولادين عليه فانهلا يجوز ذلك قطعا وان صرح الموكل له بذلك وقيد في البسوط بالعبد الذي لادن عليه كان فيه اشارة الى أنه أذا كان مديونا يجوز بيعه منه عند تعميم المشــية وكذلك حكم الوكيل بالشراء اذا اشترى من هؤلاءولو وكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل آينته آنكانت صغيرة لايجوز بألاجاع وانكانت بالفة فكذا ايضا لايجوز عند ابي حنفة وعندهما يجوز وكذاذا زوجه الوكيل امة اومن لايجوز شهادته لها فهو على هذا الخلاف وان زوجه اخته اومن بجوز شهادته لها حاز اجاعا (قو له والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير) وكذا بالعروض لان امره بالبيسع عام ومن حكم اللفظ ان محمل على عمومه وهذا عند ابي حنيفة والحلاف في الوكالة المطلقة اما اذا قال بعد بمسائة اوبالالف لانقص بالاجاع (قو له و قالا لا يجوز بيعه ينقصان لا ينغان الناس فيمثله) ولايجوزالابالدراهم والدنانيرلان مطلق الامر يتعلق بالتعارف وهي الببع بمن المثل اوبالنقود ولان البيع بغبن فأحش هبة من وجد لانه اذا حصل من المريض كان معتبرا من ثلثه الا ان اباحتيفة يقولهومأمور بمطلق الببع وقداتى ببيع مطلقلان الببع اسم لمبادلة ماليمال وذلك يوجد بالبيع بالعروض كمايوجد في البيع بالنقود وكذا البيع بالمحاباة بيع لان منحلف لايبيع فباع محاباة حنث ثم مطلق الامر ينتظم نقدا ونسئة الى أى اجل كأن عندا بى حنيفة وقالاً ينبد باجل متعارف فان اختلف الامر والوكيل فقال الآمر امرتك ان ببيع بنقد فبعث بنسئة وقال الوكيل امرتني ببيعه ولم تقل شيئا فالقول قول الآثمر وجائز لمن وكل ببيع شي ولم يسم له نقدا ولانسئة جاز ان بيعد نسئة اجاعاً (قوله والوكيل بالشراء يجوز ان بشترى بمثلُ الفية وزيادة يتغاين الناس فيمثلها) قال الامام خواهرزاده هذا فياليست له قيمة معلومة عنداهلذلك البلدوامالهقية معلومة عندهم كالخبز وألخسلم اذا زادلايلزم الآمرقلت الزيادة اوكترت كذا في شاهان (قُو لِه ولا يجوز فيا لايتغابن الناس في مثله) ثم الوكيل بالمشراء لا يحوز أن يشتري بمن لا يجوز شهادته له عند أبي حنيفة و عندهما يجوز بمن المثل وبما تغان فيه ولا بجوز أن يشتري من عبده ومكاتبه أجاعاً فأن أمره الموكل أن يشتري من هؤلاء حاز بالاجاع الا أن يشتري منولده الصغير أومن عبده أومكاتبه قال الجندي جطة من يتصرف بالتسليط حكمهم على خسة اوجه منهم من يجوز بيعه وشراؤه على العروف

وهو الاب والجد والوصى وقدر مايتغابن فيه يجعل عفوا ومنهم من يجوز ببعد وشراؤه على العروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون يجوز لهم عند ابي حنيفة ان يبيعوا مايساوي الفا بدرهم ويشتروا مايساوي درهما بالف وعندهما لايجوز الاعلى العروف واما الحر البالغ العاقل يجوز بيعــه كيف ماكان وكذلك شراؤه اجماعا ومنهم من يجوز بعه كيف ماكان وشرؤه على المعروف وهو المصارب والشريك شركة عنان اومفاوضة والوكيل بالبع المضلق بجوز بع هؤلا. عندابي حنيفة بما عز وهان وباي ثمن كانوعندهما لابجوز الابالعروف واماشراؤهم فلابجوز الاعلى المعروف اجماعا فان اشتروا بخلاف العرف والعادة اوبغير النقود نفذشراؤهم على انفسهم وضمنوا مانفذوا فيه من مال غيرهم اجاعاً ومنهم من لابجعــل قدر ماينغابن فيــد عفوا وهو المريض اذا باع ماله في مرض موته وحابا فيه قليلا وعليه دن مستفرق فانه لايجوز محاباته وان قلت والمشتري بالحبار ان شاء زاد في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فحيخ واماوصيته بعد موته اذا باع تركته لقضاء ديونه وحابافيه قدر ماينغان فيه صحر بيعه وبجعل عفوا وكذا لوباع ماله من بعض ورثته وانحابا فيه وان قل لا يجعل عفوا ويخير المشترى في قولهما واما على قول ابي حنيفة فلا يجوز البع و ان كان باكثر من قيمته حتى يجير سائر ورثنه وليس عليه دين ولو باع الوصى منهم بمثل قيمتمه جازكذا فى البنابيع ولو باع المضارب مال المصاربة بمن لايجوز شهادته له وحايا فيه قليلا لايجوز وكذا الوصى اذا باع من هؤلاء وحايا فيه قليلا ومنهم مزلايجوز بيعهولاشراؤه مالم يكنخيرا وهوالوصي اذاباع ماله مزاليتيم لواشتري ضندمجد لايجوز بحال وعندهما ان كان خيرا البتيم جاز والا فلا (قول والذي لايتغاين الناس لانه قد يقومه انسبان تلك الزيادة وان لم تكن محققة عن عنها قال الجنسدي الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر او اقل منه و ان كان اكثر من نصـف العشر فهو بما لا يتغابن الناس فيسه وقال نصير بن يحيى قدر هايتغابن الناس فيه في العروض دمنيم وهونصف العشر وفي الحيوانده يازده وهو العشر وفي العقار دوازده وهو الحنس ومعناه ان فىالعروش فى عشرة دراهم نصف درهم وفى الحيوان فىالعشرة درهم وفى العتبار فىالعشر درهمان وماخرج مزهذا فهو بما لايتغابن فيه ووجه ذلك ان التصرف يكثر وجوده فىالعروض ومقل فىالعقار و توسيط فىالحيوان وكثرة الغين لقلة التصرف (قُولِهِ و اذا ضمن الوكيل بالبيم الثمن عن المبتاع فضمانه باطل) لان حكم الوكيل اذا باع ان يكون امينا فيما يقبضه من الثمن فلم يجز نني موجب القبض من كونه امينا فيد فصار كما لو شرط على المودع ضمان الوديعة لم يصمح كذا هذا وكذا لوكان الآمر احتسال بالثمن على الوكيل على ان يرى المشترى منه كانت الحوالة باطلة والمال على حاله على المشترى قو أنه واذا وكله ببيسع عبد فيساع نصفه جاز عنسد ابي حنيفة) وكذا أذا باع جزأ

مند معلوما غير النصف مثل الثلث او الربع مانه يجوز عند ابي حنيفة سمواه باع الباقي مند اولم سعب لان الفظ مطلق عن قيسد الافتراق والاجتماع الاثرى آنه لو باع الكل نصف الثمن حاز عقده فاذا باع النصف به اولى وقال ابو يوسف ومجد لا يجوز لما فيه من ضرر الشركة الا أن يع النصف الآخر قبل أن يختصما أو يجيرُه الآمر وكذلك هذا الاختلاف في كل شئ في تبعضه ضرر كالامة والدابة والثوب وما اشبهه واتما قيد بالعبد لانه اذا باع نصف ما وكل به وليس في تفريقه ضرر كالكيلي والوزني والعددي المتقارب جاز اجاعا (قولد وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف) يعني بالاجاع وكذا إذا اشترى جزأ من اجزاله غير النصف فهو مشل النصف والغرق لابي حنيفة إن الشراء يتحقق فيد التهمة فلعله اشترى النصف لنفينه ولانه وكله بشراء عبد ونصف المبد ليس بعبد قوله فالشراء موقوف اي على احازة الموكل وهذا قول ابي يوسف حتى لو اعتقد الوكيل لاينف ذ عتقه وان اعتقد الموكل نفذ عتقد و يكون العتق احازة وقال مجديكون الوكيل مشتريا لنفسه لان الشيراء بغير الاذن لانتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد حتى لو اعتقد الوكيل منفذ عتقد الا ان بشتري الباقي قبل العتق فحينئذ ينحمول الىالا ّمر (قو لم نان اشترى باقيه لزمه الموكل) لان شراء البعض قد يقع وسسبلة الى الامتثال بان يكون موروثا بين جاعة فيمتاج الى شرائه شقصا شقصا فاذا اشترى الباقي قبل ردالآمر البيع تين انه وسيلة فينفذ على الامر بالاتفاق وفي الجندى اذا اشترى باقيه قبل الخصومة . زم الموكل عنمه علمامنا الثلاثة وقال زفر يلزم الوكيل واذا اختصم الوكيــل والموكل الى القاضى قبل ان يشترى الوكيل الباقي والرمه القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الساقي بعد ذلك زم الوكيل اجساعا وكذلك هذا الحكم في جيسع مافي تعيضه ضرر فان وكليد بشراء مالم يكن في تعيضه ضرر فاشترى بعضه ازم الآمر سبواء اشرى الباقي اولم يشترنحو ان يوكله بشراء كرحنطة عائة فاشترى نصف كر بخمسين ازم الآمر وكذا لووكله بشراء عبدين فاشترى واحدا منهما لزم الآمر اجاعا وكذا اذا وكله بشراء عشرة ادطال لجم بدرهم فانتسترى عشرين رطلا بدرهم مزلجم يباع مثله عشرة ادطسال بدرهم لزمالموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابى حنيفة) لان الوكيل يتصرف من جهة الآمر وهوانما امره بعشرة ومازادعلها غيرمأموريه فلايلزم الموكل ويلزم الوكيل ومعناه إذا كانت عشرة ارطال مزذاك اللحم تساوي قيمته مرهما وانما قيدبه لانه اذا كانت عشرة منه لاتساوى ذهك نفذ الكل على الوكيل اجهاعا فان قيل ينبغي أن لايلزم الموكل ذلك على قول الى حنيقة لانهذه العشرة تثبت ضمنا في العشرين لاقصدا وهذا قدوكله بشراء عشرة قصدا ومثل هذا لايجوز عنسدابي حنيفة كماإذا قال طلق امرأتي واحدة فطلقها ثلثا لاتقع الواحدة لثبوتها فيضمن الثلث والمتضمن لايثبت لعدم التوكيل به قلنا ذاك مسلم في الطلاق

لان التضمن لايثبت اصلالامن الموكل لعدم التوكيل به ولا منالوكيل لعدم شرطه لان المرأة امرأة الموكل وهنا اذالم ينبت الشراء من الموكل ثبت من الوكيل (قوله وظل الويوسف ومحد ينزمه العشرون) وفي بعض النحخ قول مجد مع ابي حنيفة كذا في الهداية وفي شرحه أبويومف مع الى حنيفة ومحدوحده وامااذا اشترى بمايساوي عشرين رطلا بدرهم فإن الوكيل يكون مشستريا لنفسه بالاجاع لان المأمور به السمين وهدا مهزول فلم بحصل متصود الآمر (قول وادا وكله بشراه شي بعينه فليس له ان يشربه لنفسه) لانه لماقبل الوكالة تعينت فنعل مايتعين يقع لمستحقه سواء نوى عند العقد الشراء للموكل اوصرح به لنفسه بان قال اشتریت لنفسی فهو فموکل الااذا خالف فیالیمن الی شراه والی جنس اخر غير الذي سماه الموكل وهذا اذاكان الموكل غائبا امااذاكان حاضرا وصرح الوكيل لنفسه يصير لنفسه لانه عزل نفسه بالاقدام على الشراء لنفسد وله ان يعزل نفسه بحضرة الموكل دون غيبته فاما اذاكان ألثمن مسما فاشترى يخلاف جنسه اولم يكن مسمى فاشترى بغیر النقود او وكل وكیلا بشنرائه فاشتری الثانی وهو غائب ثعث الملك لموكیل الاول في هذه الوجوه وان اشترى الثاني محضرة الوكيل الاول نغذ على الموكل الاول لانه حضره رأيه فلم يكن مخالفا وهذا ايضا اذالم يعين ألثمن اما اذا عينه فلتسترى باكثر عاسمي له زم الوكيل لانه خالف الى شراء (قوله وان وكله بشراء عبد بغير عيث، فاشترى عبدا فهو للوكيل الا أن يقول نويت الشراء الموكل او بشتريه علل الموكل) هذه المسئلة على وجوه اناضاف العقد الى دراهم الآمركان للآمر وهوالمراد يقوله اويشتريه يمال الموكل وهذا بالاجتاع وان اضافه الى دراهم تغسدكان لنفسد وان اضافد الى دراهم مطلقة ان نواه للآمر فللآمر وان نواه لنفسسه فلنفسه وان تكاذبا في البية يحكم النقد بالاجاع لانه دلالة ظاهرةوان تواضاعلي الهلم يحضره نية كال محد هو قعاقد لان ألاصل ان كل وأحديمل لنفسه وعند ابي وسف يحكم النقد لان مااوقعه مطلقا محمّل الوجهين موقوفا فاى المالين نقد فقد ضل المتمل لصاحبه (فَوْ لِه اويشربه بمال الموكل) اراد به اضاف العقد الى دراهم الموكل ولم يرديه النقد من مله اى ليس المراد ان يشتريه بدراهم مطلقة ثم نقسد المدفوعة الىالوكيل فأن فيهذه الصورة تفصيلاوفيا اذا اضاف العقد الى دراهم الموكل اجاع على انه للآمر سواء نقد من مال الموكل بعد ما اضاف الميه العقد اونقد من مال نفســـه كذا في شاهان ومن قال لرجل بعني هذا العبد لقلان فباعد ثم انكر ان يكون فلان امره نان فلانا يأخذه لان قوله السابق اقرارمنه بالوكالة عنه فلاينعه الانكار اللاحق نان نال فلان لم آمره لم يكنله لان الاقرار ارتد الا ان يسلم المشترى الميه فيكون بيعا بالتعالمي و عليه العهدة ودلت هذه المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكني.المتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن و هو يتحقق فيالنفيس والحسيس كذا فيالهـــدايَّة و فى الواقعات لابد فى بيع التعــاطى من نقد ألثمن و التســليم على وجه البيع (قول

والوكيل بالخصــومة وكيل بالقبض عند ابيحنيفة وابويوســف ومحمد) خلافا لزفر هو بقول آنه رضي بخصومته والقبض غير الخصومة ولم يرضيه ولنا أن مزيملك شيئا علك أتمامه وتمام الخصومة وانتهاؤها بالقبض ولان الوكيل بالخصومة مأمور بقطعها وهي لاتنقطع الابالقبض والفتوى البوم على قول زفر لظهور الخيانة فىالوكلاء وقديؤتمن على الخصومة من لابؤتمن على المال قال في البنابيع وصورته رجل وكل رجلًا بأن بدعي على فلان الف درهمله عليمه بينة ولم يزد على هذا فاثبته الوكيل بالبينة او بالاقرار فان لهان يقبضه منه وان لم يأمره الموكل بالقبض واختار المتأخرون انه لايملك القبض الابالنص عليسه وهو قول زفر قال الفقيد ابوالليث وبه نأخذ لان الموكل لوكان واثقا بقبضه ا. _ عليمه وانكانا وكيلين بالخصومة لايقبضان الامعا لانه رضي بامانتهما لا بامانة احدهما (فَو لِد والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة) حتى لواقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل او ابرائه يقبل عنده خلافا لهما وعند عما لايكون وكيلا بالخصومة لآمه قديصلح للقبض من لايصلح للخصومة فلم يكن رضاه بقبضه رضى بخصونته وليس كل موتمن على القبض متمدى للخصو مة ولابي حنيفة أن قبض الدين لايتصور الابمطالبة وهخاصمة كالوكيل باخذ الشفعة والرجوع فىالهبة والرد بالعيب واما الوكيل نقبض العين لايكون وكيسلا بالحصومة فيها اجساعا لانه وكيل بالنقل فصار كالوكيسل مَمْلُ الرَّوجَةُ وَالنَّمْلُ لِيسَ عَبَادَلَةً فَاشْبِهِ الرَّسُولُ (قُولُهُ وَاذَا أَمْرُ الوكيلُ بالخصومة عندالقاضي جاز اقراره) صورته ان يوكله بان يدمي على رجل شيئا فاقر عندالقاضي مطلان دعواه اوكان وكيل المدمى عليمه فاقر على موكله بلزوم ذلك الشي ولايجوز اقرار الوسى على الصغير (فولد ولا يجوز اقراره عليه عند القاضي عند ابي حنيفة ومجد) استحسانا الا انه يخرج منالوكالة لان فيزعم ان الموكل ظالم له عطالبته واله لايستمني عليد شيئا فلا تصمح الخصومة في ذلك (قول و وقال ابو يوسـف بجوز اقراره عليد عند غير القائمي) لانه اقامة مقام نفسه وقال زفر لايصح اقراره لافي مجلس القاضي ولا في غير مجلســــه وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار تضاده لانه مسالمة والامر بالشئ لايتناول ضده و لهذا لايملك الصلح والابراء ثم الوكيل يقبل شهادته على موكله وهل يقبل له ان كان في غير ما وكل به قبلت وان كان فيما وكل به ان شهد قبل العزل اوبعده وقد بناصم فيه لايتبل للتهمة وانكان بعده ولم يخاصم قبلت على الاصيح قال في المصنى اذا عزل الوكيل بالخصومة قبل ان يخاصم لايقبل شهادته عند ابي يوسف خلامًا لهما وأن خاصم لايقبل أجاماً وفي الينابيع أذا وكله بالخصومة فمنساصم ثم عزله فشهد الوكيل على ذلك الحق فانكانت الحصومة عند القاضي لانقبل شيادته وانكان عند غير القاضي قبلت عنسدهما وقال أبو يوسف لايقبل شبهادته بعد الوكالة خاصم اولم يضاصم (قوله ومن ادعى أنه وكيل النسائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر

بنسليم الدين اليه) اي أجبر على ذلك لان الوكالة قدظهرت بالتصديق ولان تصديقه اقرار على نفسه ثم اذا دفع اليد ليس له ان يسترده بعد ذاك وقيد بالتصديق لانه اذاسكت اوكفيه لايجبر على دفعد البه ولكن لو دفع لم يكن له ان يسترده (قوله نان حضر الفائب فصدقه والا دفع الغريم اليه الدين ثانيا) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والنول فيذلك قوله مع بمينه (فخوله ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في. •) قيد بِمَانُه لانه اذا ضاع في بده اوهلك من غير تعد لايرجع عليه لانه بتصديقه أعترف اله محق فيالتبض وهومظلوم فيهذا الاخذ والمظلوم ليس له انيظلم غيره وانكان الغريم لم يصدقه على الوكالة وانمسا دفعه اليه على ادعائه فإن رجع صاحب المال على الغريم رجع الغريم على الوكيل لاته لم يصدقه على الوكالة وانما دَفعه اليه على رجاه الاجازة فاذا انقطع رجاؤه رجع عليه وفيالوجوه كلها ليس له ان يسترد المدغوع حتى يحضر الفائب لأن المؤدى صَارِ حَمَّا لِمُعَانِبِ اما ظاهرا اوتحمَّلا قال الجندي ادَّا جَاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الأمر على وجهه والكأنكرها اخذ ديسه من الغرم ثاتيا والغريم يرجع على الوكيل ان كان باقي في يده و ان استهلكه ضمنه مثله و ان هلك في يده من غير تعد أن كان صدقد لايرجع عليد وان صدقد وشرط عليه الضمان اوكذبه اوسكت رجع عليه ثم اذا رجع الموكل على الغريم واراد الغريم ان يحلفه ماوكات كان له ذلك انكان مع الى الوكيل من تصديق وانكان عن سكوت ليسله ان محلفه الا اذا عاد الى التصديق و كان دفع عن جسود فليس له ان يحلفه وانعاد الى التصديق ولكنه يرجع على الوكل (فوله وانقال انى وكيل الغائب بغبض الوديعة وصدقه المودع ثم لم يؤمر بالتسليم اليه لاته اقرله عِمَالَ الغيرِ بَخْلَافَ الدِّينَ لأنَ الدِّينَ مِحْلُهُ الذَّمَةُ وَاقْرَارُهُ بِمَا فَيَدْمَتُهُ يَزُّلُ مَزَّلُهُ سَافَىمُلَكُهُ واما الوديعة فهي عين مال الغير والاقرار في طلت الغير لا ينفذ ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ينعنها على اهله فانفق عشرة عنده فالعشرة بالعشرة لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وهذا استحسان والتباس انه متبرع وفي الكرخي اذا دفع الى رجل القا ليقضى بها دينه فدفع الوكيل الى الغريم الفا من ماله واقتضى الالف التي دفعت اليه جاز كمالو وكلد بالثيراء بهذه الالف فاشترى بالف من مال نفسه ثم اخذها حوضا فانه يجوز واقد سيمانه وتعالى اعل

﴿ كتاب الكفالة ﴾

الكف الذي اللغة هي الضم قالم الله تعسالي وكفلها ذكريا اي ضمها الى نفس القيام بأمرها وانمسا سميت الكفالة بذلك لانهسا ضم احدى الذمنين الىالاخرى وفي الشرع عبسارة عن ضم ذمة الى ذمة في المطسالية دون الدين بل اصل الدين في ذمة الاصيسل على حاله (قال رحه الله الكفسالة على ضربين كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة

بالنفس جائزة) ســواءكان بامر المكفول عنه او بغير امره كما يجوز في المــــال فان قيل اذا تكفل بفيرامره لم يقدر على احضاره لان للمطلوب أن تمتنع عليه قلنــا يقدر على احضاره ولكن لايلزم ذلك المطلوب وجمواز الكفالة موقوف على امكان الاداء دون استمقاقه (فخو له وعلى المضمون بها احضار المكفول به) لان الحضور هو الذي لزم المكفول به وقد المزمد الكفيل وان لم يحضره وهو يقدر على احساره الزمد الحاكم ذلك مان احضره والاحبسه لانالحضور توجه عليه (قو له وتنعقد اذا قال تكفلت بغس فلان او برقبته او پروحه او بحسده او برأسه او بوجهه او ببدنه) لان هذه الالفاظ يعبريها عنجيع البدن (قُولُه او نصفه او ثلثه) وكذا باي جزء منه لان النفس الواحدة لانجزى فكان ذكر بعضها فماتعا كذكر كلها غلاف ما اذا قال تكفلت يد فلان او برجله لانه لايعبر بهما عنجيم البدن واما اذا اضاف الجزء الى الكفيل بان قال الكفيل كفل لَكُ نَصِيْ اوْتُلْثَى فَانَهُ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي الْكَرْخِي ذَكْرِهُ فِي بِابِ الرَّهِنِ (قُو لِهِ وكذلك اذا قال ضمنت الله اوهو على او الى اوانا زعيم به اوكفيسل به اوقبيل به) اوانا ضامن بوجهه اما اذا قال اناضامن ععرفته فهو باطل وان قال تكفلت به ثلاثة انام روى عن مجمد أنه كفيسل أبدا ألا أن يُعسول فأن مضت فأنا برى فيكون الامر على ماشرط كذا فىالينابع (قول نان شرط فى الكفالة تسليم المكفون به فى وقت بعينه لزمه احصاره اذا طالبه به في ذلك الوقت فان احضره والاحبيد الحاكم واذا احضره وسلم في مكان مقدر المكفول له على محساكته رئ الكفيل من الكفالة) فأن كان المكفول به غاسًا عن البلد امهله الحاكم مدة المسافة ذا هبا وحائبا فان مضت ولم يحضره حبسه وهذا اذا علم الكفيل مكانه اما اذا لم يعرف مكانه سقطت المطالبة الى ان يعرف مكانه وان سلم الكفول به بالنفس نفسمه الى المكفول له مجهة الكفالة نجير على قبوله حتى انه ييراً. الكفيل و هذا اذا كانت الكفالة مالامر اما اذا كانت بضر الامر لايبرأ كذا في الفوائد ولوان ثلشية كفلوا نفس رجل كفالة واحدة فاحضره احدهم برؤا جيعا وانكانت الكفالة مُثْفَرَقَةً لم يبرأ الباقون لأن كل عقد اوجب احضارًا على حدة وإن تكفل ثلثة بمالَ كنالة واحدة لو متفرقة فادى احدهم جميسع المال برى (قول، و ان تكفل ا ه على أن يسلد في مجلس القاضى فسلد في السسوق برئ) لحصول المقصود وقبل في زمانساً لا يبرأ لان الطاهر المصاونة على الامتناع لا على الاحضيار وكذا اذا سلم فينواجي البلد الذي ضمن له فيـــه فهو على هذا ﴿ قُو لَهُ وَانْ سَلَّمَ فِي رَبَّةً لَمْ يَبِراً ﴾ لانه لامتدر على المحاكمة فيها و لا على احضاره إلى القاضي وكذا إذا سلم في السواد لعدم قاض يفصل الحبكم به وان سـلم فيمصر آخر غير المصر الذي كفل فيه فا نه بيرأ عند ابي حنيفة للقدرة على المحاصمة فيه و عندهما لابيراً لانه قديكون شــهوده فيماصــه ةلنا ولعل شهوده فيهذا المصر ايضا فتعارضت الموهمات ولوسله فيألسجن وقدحيسه

غير الطالب لاييراً لا نه لانقــدر على المحاكمة فيه (قوله واذا مات المكفول به رئ * الكفيل بالنفس من الكفالة واذا مات المكفول له لم يبرأ) ليجزه عن احضاره وكذا اذا مات الكفيل لانه لم 'بيق قادرا على تسسليم المكفول به بنفسه وماله لايصلح لايفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال وامااذامات المكفول له ضلى الكفيل ان يسلم الى ورثته فان سلم الى بعضهم برى من الكفالة له خاصة والباقين ان يطالبوه باحصاره فان كانوا صفارا فلوصيهم ان يطالبه باحضاره فان طه الى احدالوصيين برئ في حقه وللآخر ان بطالبه كذا في البنابع (قوله واذا تكفل بنسه على أنه ان لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فانهم يحضره في الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس) وعلى هذا اذا كفل لامرأة بنفس زوجها ان لم يواف به غداً فعليــه صداقها فهو حائز كانلم بواف به نزمه الصداق ولم يبرأ منالكفالة بالنفس لانهضم الى الكفالة بالمال الكفالة بالنفس ناذا وفي احدهما بني عليــه الاخر قوله ولم بيرأ من الكفالة بالنفسر مان الفائدة فيذك وقدحصل المقصود وهوضمان الالف قلنا لجواز انبكون مليد دن آخر (قو له ولاتجوز الكفالة بالنفس فيالحدود والقصاص عند ابي حنيفة) لان الكفالة للنوثق وهو مأمور حدى الحدود وترك التوثق وقال ابو يوسف ومجد يجوز وفي الهداية معناه "بجبر على الكفالة عندا في حنيفة وعندهما يجبر في حدالقذف لان فيد حق العبدو في القصاص لانه خالص حتى العبد فيليق بهما الاستيثاق بخلاف الحدود الخالصة تله تعالى كحد الزنا والشرب ولوسمعت نفسه باعطاء الكفيل يصحح بالاجاع وصورته ادعىعلى رجل حقا فيقذف فانكره فسأل المدعى القاضي ان يأخذ منه له كفيلا ينفسه فعند ابي حنيفة لايجيبه الى ذلك و لكن يقول له لازمه ماييني وبين قيامي فان احضر شهوده قبل قيام القاضي والاخلاسبيله وعندهما يأمره بان يقيم له كفيلا بنعسه لان الحصور مستمق عليه لسماغ البينة والكفيل انما يضمن الاحصار وامانفس الحدود والقصاص فلا يجوز الكفالة سآ فى قولهم جيما لانه لا يمكن استيفاؤها من الكميل (قو له و اما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المال المكفول به اوجهولا اذاكان دينا صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه بالف او عالك عليد او يما يدركك منشئ في هذا البيع) لان معنى الكفالة على التوسع فيحتمل الجهالة وقوله اذاكان دناصفها مثلاثمان الساعات واروش الجنايات وقيم المستهلكات والقرض والصداق واحترز خلك عن مل الكفالة فأنه لا يجوز الكفالة حلامه يؤدى الى ان ثبت المال فيذمة الكفيل مخلاف مافيذمة المكفول عند لان العبد ازالته عن نفسه بالعجز من غيراداء والكفيلايرا الابالاداه (قولهوالمكفولله بالخيارانشاه طالب الذى عليه الاصلوانشاه طالب كفيله) لان الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة وكذلك يقتضي قيام الاول لا البرأة عند وله أن يطالبها جيما لأن منتضاها الضم (قول و يجوز تعليق الكفالة بالشرط) يعنى اذاكان الشرط سبباله وملايما له مثل انيكون شرطا نوجوب الحق كقوله مابايعت

فلاما او داینت او ما ثعت الله علیم فافا ضامن به اما اذا کان شرطا لیس له تعلق بذاك لم يجزك قولة ان دخلت الدار فانا ضامن إن مالات على فلان لم بجز الشرط واما المال فيلزم الكفيل حالا وان تكفل الياجل انكان اجلا معينا نعارفه التجار حاز والافلا وان تكفل الى الحصاداو الدياس او القطاف حاز و إن قال الى إن تعطر السماء فالمكفلة سائزة و التأصل باسَل و بجب المال حالاً (قو له مثل ان بقول ما بايعت فلانا فيلي او ماداب لك عليه) اي تقرر (فعلى) انما قال فلانا لبعلم المكفول عنه لان جهالته تمنع صحة الكفالة حتى لو قال مابايمت من الناس فإنا ضامن له لم يجز لجهالة المكفول عند فنفاحشت الجهالة تخلاف الاول كذا في شاهان وان قال ماداب لك على احد من الناس فهو على لم تصح لجهالة المكفول عنه وكذا اذا قال ماداب علمك لاحد من الناس فهوعلي لم تصيح لجمهــالة المكفول له (فَوَلِهُ وَ اذا قال تَكْفَلْتُ بِمَا لَكُ عَلَيْهِ فَقَدَامَتَ الْبَيْنَةُ عَلَيْهِ بِالْفَ ضَمُهَا الْكَفَيل ﴾ انما صحت الكفالة بالمجهول لقوله تعالى ولمن جاءبه حل العبيروانابه زعيم وحل البعير مجهول قد يزيد وقد ينقص (قو له و ان لم تقم البينة فالقول قول الكفيل مع بمبنه في مقــــذار ما يعنزف،) لانه الملتزم له و هو منكر للزيادة والقول قول المنكر مع بمين. (قوله واذا اعسرَف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله) منه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه و يصدق في حق نفســه لولايته عليها (قو له وتجوز الكفالة بامر المُكَفُولُ عنه و بغير امره) لانه النزم المطالبة وهو تصرف في حق نفسه وخيد يقع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب بنبوت الرجوع اذهو عند امر، (قو له فأن كفل بامره رجع عا يؤدي عليه) هذا اذا كان الام بمن يجوز اقراره على نفسه بالدون و بملك النسبرع حتى لوكان صبيا محجورا امر رجلا بان يكفل عنسه فالكفالة صحيحة ولكن اذا ادى لا يرجع عليه و صورة المسئلة إن يقول الرجل للرجل ضمن لفلان عني بالف له على اما اذا قال ضمن الالف الذي لغسلان على ولم يقسل عني لا يرجع عليــــــ عندهما و قال ابو يوسىف انكان حريفاله فله ان برجع عليه وروى عنه انه لا يرجع عليه سواه كان حريفاله او لم بكن وانكان المأمور خليطًا له رجع عليه اجاعا استحسانا والحليط هو الذي في عياله كالوالد الذي هو في عياله و ولده وزوجته ومن في عياله من الاجراء والشريك شركة عنان وقيل الخليط المذى يأخذ منه ويعطيه ويدانيه ويضع عنده المال ولو تكفل العبد عن مولاه بامره فعتق ثم ادى لم يرجع به عنـــدنا خلافا لزفر قوله رَجِم ما يؤدي عليه هذا إذا ادى مشل الدين الذي ضمنه قدرا و صفة إما إذا ادى خلافه رجع بما ضمن لا بما ادى كما اذاتكفل بصحاح اوجياد الدى مكسرة اوز بوقا وتجوز بها الطالب اواعطاه دنانير اومكيلا اوموزونا رجع بما ضمن أى بالصحاح والجياد ولا يرجع بما ادى لانه ملك الدين بالاداء بخلاف المامور بقضاء الدين من حيث يرجع بما ادى لانه لم بجب عليه شي حتى يملك بالاداء (قول وان كفل عنه بغير امره لم يرجع

عا يؤديه عليه) لانه منبرع بادائه وعلى هذا قالوا فين كفل زجل بالف بغير امره ومات المنالب وألكفيل وارئه رئ الكفيل لان مافئذته انتقل اليه بالارث وملكه وان كفل عندبامره فالمال لازمالكفول عند علىساله لاته لماكفل بامره لميكن متبرعا ولهذا لودخم المال عنه رجع عليه ولو و هب له الطالب المال يرجع بذلك عليسه اذا كانت الكفاة بامر، وان كفل عنه بغيرامر، فلاشئ عليه لانه تبرع عليه بالكفالة و لهذا لوادى عنه لم رجع عليه كذا في شرحه (فو له و ليس الكفيل ان يطالب المكمول عند بالمال قبل أن يؤدى عند) لانه لا علكه قبل الاداء ولان الكفيل في حكم القرض ومن سأل رجلا إن يترسه فإ ينعل لم يرجع عليه (قوله فان لوزم بالمال كاناه أن يلازم المكفول عند حتى بخلصه) يمنى من المطالبة والحبس وكذا اذا حبس كان أو ان يحبسه لانه هو الذي ادخله في ذلك وما لحقه ذلك الأمن جهته فيما مله مثله و هذا اذا كانت الكفالة بامره ثم اذا كان له عليه دين منه ليس له ان بلازمه (فو له واذا رأ الطالب المكفول عنه او استونا منه بری الکفیل) سسواه ضمن بامره او بغسیر امره لان برأة الاصیل توجب رأة الكفيل لان الكفيل انما ضمن طف ذمة الاصيل فاذا ادى مافى ذمته او ايرأه منمه لم سِق في ذمته شيء تعود الكفافة اليه و بشهرط قبول المكفول عند البراءة نان ردهسا أرتكت و هل يعود الدين على الكفيل كال بسمنهم يعسود وكال بسمنهم لا يعود ولو مات المكفول عند قبل القبول يقوم ذلك مقام القبول ﴿ فَوَ لِهِ وَ اذَا ارَأُ الْكُفِيلَ لم يرأ الاصيل) وكذا اذا اخر الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيسله وان اخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الاصيل لأن التأخير اراء موقت فيمر بالاراء المؤيد قال الجندي راءة الاصيل توجب راءة الكفيل و يرامة الكفيل لا تؤجب رامة الاصيل الا انه اذا ارأ الاصيل بشسترط قبوله البراءة او يموت قبل القبول و لارد فيقوم ذلك مقام القبول ونورده ارته و دين الطالب على سأله و ان ابرأ الكفيل صمح الابراء سواء قبل البراءة اولم يقبل ولا يرجع على الاصيل بشي وان وهب له الدين اوتصدق به عليد فلاند من النبول فاذا قبل كانله أن يرجع على الاصيل كما أذا أدى ولوقال الطالب الكفيل وثمت الى صاركانه اقر باستيفاء الدين وآن قال ارأ تك برئ الكفيل ولا يرأ الاصيل وان ظل رئت ولم يغل الى قال ابو يوسف هو كفوله برئت الى يبرأ الكفيل و الاسيل جيما و يرجع على الاصبل و قال محمد هو كقوله ابرأ تك يبرأ الكفيل خاصة دون الاصيل (قولًا ولا يجوز تعليق البراء من الكفالة بشرط) لما فيه من معنى القليك كسار البراكت ويروى انديصهم لانه مليه المعالبة دونالبنل فكان البيّاطا عمنا كالطلاق والمثاتي ولهناا لا يرتد الايراء مَنَ الكفيل بازد بخلاف ابراء الاصيل و اما يراءة الاصيل فلا يجوز تعلينها بالشرط امسلالان فيها معنى القلبك لانه يملكه مافى ذشه والقلبك لايتعلق بالشروط (فوله وكل حق لا يمكن استبغاؤه من الكفيل لانصيح الكفالة به كالمدود والتصاص)

حناه بنفس الحد لابنفس من عليه الحد لاته يتعذر ايجابه عليه اذ العقو بة لا تجزى فيها النيابة (قُولُه واذا تَكْفُل عن المُشترى بالثمن حاز) لانه دين كسائر الديون (قُولُه وان تكفل عن البايع بالبيع لم يصبح) لأن المبيع عين مضمون بغيره وهو الثمن وهذا لانه لو هلك المبيع قبل القبض في يد البابع لا يجب على البابع شي و يسقط حقه من الثمن و إذا سـقط حقد من الثمن لا مكن تحقيق معنى الكفـالة إذ هي ضم الذمة إلى الذمة . ولايتحقق الضم بين المختلفين (فحوله ومن استأجر دابة الحمل نان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحلل) لانه عاجز عند لأن بهلاك الدابة ينفسخ العقد فلا يبقى ثم أجارة يمكن الاستيفاء بها و لهذا لم يصيح الضمان (فَوْ لِه وان كَانَت بغير عينها جازت الكفالة) لان المستعنى عليه الجل ويمكنه الوفاء بذلك بان بحمله على دابة نفسه (قوله ولاتصم الكفالة الا تقبول المكفول له في مجلس العقد) وكذا الحوالة ايضا وهذا قولهما وقال ابو يوسف لايعتسبر ذلك في الجيلس بل اذا بلغه فاجازه ورضى به جاز وفي بعض النسخ لميشترط الاجلاة عنده وتجوز من غير اجازة والخلاف في الكفالة في النفس والمال جيمًا وجد قولهما ان في الكفالة معنى التمليك وهو تمليك المطالبة منه فيقوم بهما جيما اى بالايجساب والتبول والايجاب شطر العقد فلا يتوقف على ماوراء الجبلس ولان الكفالة · عقم يتعلق به حق المكفول له فوقف على رضاه وقبوله كالبيع و اما ابو يوسف قد روى عنه لايحتاج الى الاحازة لان الكفالة ايجاب مال في الذمة بالقول فصار كالا قرار وروى عنه ايضاً آنه بحتاج الى الاحارة لان قو له تكفلت لقلان كل العقد على اصله فيتف على غائب عن الجلس كما قال في المرأة اذا قالت زوجت نفسي من فلان وهوغائب ان ذلك يِقِف على اجازته عنده وصورة مسئلة الكتاب اذا قال الذي عليه الدين لرجل ان لَهُلَّانِ عِلِي كذا من الدين فأكفل له به عني إواختل له به فتال كفلت اوضمنت اواحتلت ثم بلغ الطالب ذلك فاحازه فانه لايجوز عندهما وقال ابو يوسف يجوز وكذا لوان مغنوليا قال صمنت مالفلان على فلان وهما غائبان فبلغهما فاحازا فعندهما لايجوز وعند ابى يوسف يجوز واذا قبل من الغائب احد فانه يتوقف في قولهم جيما (قوله الا في مسئلة واحدة وهو أن يقول المريض لموارثه تكفل عني بما على من الدين فتكفل به مع غيبـــة الغرماء ظانه بجوز) يعني اذا الحازت الطالب بعدذاك وذلك لان هذه وصية في الحقيقه ولهذا يصيح وان لم يسم المكفول لهم ولهــذا قالوا أنما يصحح اذاكانله مأل او يقـــال آنه قام مقــآم | الطالب خاجته الىذلك تفريقا لذمنه وفيه نفع الطالبكما اذاحضر بنصه ولانه لمامرض مرض الموت صاركالاجني في الدين لان دمته اشرفت على الهلاك وصاركا تنالدين انتقل من دبته الى تركة فصار خطابه كغطاب الاجنى وقد ذكرنا ان المحاطب اذاكان اجنبيا فان الضمان يتوقف (قوله و اداكان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر)كما اذااشترياعبدا بالف وكفلكل واحدمنهما عن ساحبه (فاادى احدهما لمررجع

على شريكه حتى يزيد مايؤديه على النصف فيرجع بالزيادة)لان المال على كل واحدمنهما نَصْفَانَ نَصْفَ مَنْجِهِدُ المَدَايِنَةُ وَتُصَفِّ مِنْ جِهِوٍّ لِلْكَفَالَةِ فَاذَا ادَى النَّصَف او اقل وقع عن نفسد بسبب المداينة ومازاد على ذلك يأزمه بسبب الكفالة فان كفل بلم، واداه رجع علينه لانه ادخله في الضمان وان كفل بغير امره لم يرجع علينه (فوله واذا تكفل اثنان عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه غا اداء احدهما رجع مُصَعَدُ عَلَى شَرَيْكُهُ قَلِيلًا كَانَ اوكثيرًا ﴾ يعنى اذا تكفل كل واحد منهما بجميع ألمالَ وهو الف على الانفراد ثم تكفل كل واحد منهما من صاحبه بجميع المال ايعنا واماانا تكفلا له بالف معا و تكفل كل و احد منهما عن الا تخر مثل مسسئلة المداينــة مَا اداه احدهما لايرجع على صاحبه بنصفه حتى يزيد مااداه على النصف فاذا ازاد رجع عليه بجميع الزيادة (فولد ولا نجوز الكفالة عال الكتابة حر تكفل بها اوحيد) لانه ليس دين صحيح بدليل أن العبد ازالته من نفسه بالجز من غير اداء والكفيل لايمرا الا بالاداء ومن شركًا الكفالة الانحاد بين ثبوت المال في نعة الاصل و نعة الكفيل لمان لحلت اذا لم تصم كفالة الحرلاتِصم كفالة العب خلاى معى ذكر المبد قلت لأن اسلم اشرب من المبدُّ والكفيل تبع للاصل فر عا يقال عدم الجواز باعتبار ان الحريصير تبعا لومعت الكفالة فتال حر او عبد لدخ ذاك المتن ضدم معنها باعتبار أن بدل الكنسابة ليس مضمون لاباعتبار عدم تبعية الحر العبد كننا في المشبكل وقيد علل الكتابة لائه الما كان على المكاتب دين لرجل فكفل به انسسان عند جاز و اذا كوتب العبـد ان كتابة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ اداه إحدهما رجع على صاحبه نصفه لاستوائهما ولولم يؤديا شيئاحتي اعتق احدهما جازالمتق ويرئ من النصف ويق النصف على الاخر وللول أن يأخذ محصة الذي لم يعتق العما شأه العنق بالكفاقة أوصاحبه بالاصالة نان اخذ الذي اعتسق رجع على صاحبه بما ادى لانه مؤد عنه بامره وان اخذ الآخر لم يرجع على المنق بشي لاته آدى عن نفسه (فولد وادامات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئًا تَتَكَفَلُ عند رجل الغرماء لم تصم الكفالة عند ابي حنيفة) سواء كان ابد او اجنبيا لاته قد سقط حتى الغرماء من المطالبة والملازمة فصاركا نودفع المال ثم كفل عند انسانِ وقال ابو يوسف وعمد يجوزُ الكفاقة بعد الموتُ لما روى إن رجلامات هامالتي صلى الله عليه وسسلم ليصلى عليه فقال على صاحبكم من دين قالوا نم عليه دينار ان فقال عليه السلام صلوا على صاحبكم فقال ابو متادة هما الى بارسول الد فصلى عليد حينتذ وظلالآن ردت عليد مضجعه قلنا يحقل انيكون قدتكفل هما قبلالوت لخشبر بذلك والقرسيماته وتعالى اعلم

﴿ كتاب الموالة ﴾

الحوالة فماعند سنتذ مناهويل والنقل وهو تثل الني منعل المدعل وفي الصرح

عبارة عن تحويل الدين من ذمة الاصيل الى دمة المحال عليه على سبيل التوثق به ومحتاج الى معرفة أسماء اربعة الحيل وهو الذي عليه الدين الاصلى وألحال له هو الطالب وألحال عليه وهوالذي قبل الحوالة وألمحال به وهوالمال (قال رجه الله الحوالة حائزة بالديون) قيد بالدون احترازا عن الاعيان والحفوق فإن الحوالة بها لا تصحرواتما اختصت بالدون لان الدون تنتفل من ذمة الى ذمة فكل دين تجوز به الكفالة فالحُوالة به حاثرَ ، وقد تجوز الجوالة بدن لاتجوز به الكفالة كال الكتابة فإن الحوالة تجوز به ولا تجوزيه الكفالة والخوالة على ضرين مطلقة ومقيدة فالمطلقة أن يقول لرجل احتل لهدذا عني بالف درهم فيقول احتلت والمقيدة أن يقول احتسل بالآلف التي لي عليـك فيقول احتلت وكلاهما حائز ان وفي كليهما يبرأ المحيل من دين المحال له وليس له بعدا لحوالة على المحيل سبيل الا أن بتوى ماعلى ألمحال عليه لكن بين المطلقة والمقيدة فرق وهو أنها أذاكانت يغنيدة انقطعت مطالبة المحيل مزالمحال عليه فان بطل الدن فيالمقيدة اوتبين براءة المحال عليم منالدن الذي قيدت ١٠الحوالة بطلت الحوالة مثل ان يشتري مزرجل شيئا بالف ولم يؤد الالف حتى احال بها لرجل عليه فقبل ثم استحقالمبيع اوكان المبيع عبدا فظهر حراينان الحوالة فيهذن الوجهين تبطل وكان للمحال عليه ان يرجع على المحيل بدينه وكذا لو قيد الحوالة بالف درهم عنسد رجل وديعة فهلكت الآلف عنسد المو دع قبل يَسْلِيهِمَا إِلَى الْحَمَالُ لِهِ فَإِنَّ الْحَوَالَةُ شَطِّلُ وَإِمَّا إِذَا سِقْطُ الَّذِينَ الذِّي قيدت به الحوالة بامر المنطبيض ولم تبين براءته من الاصيل لاتبطل الحوالة مثل أن يحتال بالف من تمن مسع فهلك وكالمير قبل تسليم الى المشـــتري سقط الثمن عنه ولا تبطل الحوالة و لكنه اذا ادى رجع زيفات ألحيسل بما ادى لانه قضي دينه بامره واما اذا كانت مطلقة فانهسا لانبطل بحسال و الاحوال ولا يقطع فيها مطالبة الحيل على الحال عليه الى ان يؤ دى فاذا ادى سقط مِلْقُهْلِيهِ قَصَاصًا وَلَمْ تَبِينَ رَامَةُ الْحَسَالُ عَلَيْهِ مِنْ دِينَ الْحَيْلُ لَاتِبِطُلُ ايضًا ولو ان المحالُ له . ابرأ المحال عليه من الدين صحح الابراء سواء قبل المحال عليه اولم يقبل ولم يرجع المحال عليه على الحيل بشي لان البرآءة اسقاط وليست عليك فلهذا لم يرجع وان وهبد له يحتاج الله القبول وله ان يرجع على المحيل كما لو ادى لانه طلت مافى ذمته بالهبـــة فصاركما لو ملكه بالادا. وكذا لو مات المحال له فورثه المحال عليه ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث فصاركالو ملكه بالاداء ولو رضى المحال له من لمحال عليــه بدون حقه وابرأه عن الباقي نحو ان يصالحه على بعض حقه وابرأه عن الباقي فأنه يرجع عن المحيسل بذلك القيدر لاغيروان صالح على خلافٌ جُلس حقدكما اذا صالح على الدراهم عن الدنانير ا ا لمؤجل الفكس اوعلى العرو من مانه يرجم بمعميع الدين لان ما ادى يصلح ان يكون عوضاً ﴿ عن جبيع الدين (قوله وبصح عرضي الحبل والمتسال والمحال عليه) اما المحال له إ بَلَانَ الذِّينَ حَمْدُ وَالذِّم مَتَعَاوِتَةَ فَلَاهِ مِن رَصْنَاهُ وَامَا الْحَالُ عَلَيْدُ فَانْهُ يلزَّمُد الَّذِينَ وَلَا لزومُ -

<u>بدون التزامة واما المحيل فالحوالة تصيح بدون رضاه لان التزام الدين من لحسال عليم</u> تصرف فيحق نفسه وهو لايتضرر به بل فيه نفعه لانه لايرجع عليه اذا لمبكن بامرة كذًا في الهداية وكذا قال في النهاية رضي من عليه ألدين وامره ليس بشرط حتى أن من ظل لغيره أن لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضى بذلك صاحب الدين صحت الموالة فان أدى المال لا يرجع على الذي عليه الدين وقد برئ الذي عليه الاصل (قولد فاذا تمت الحيوالة برى الحيل من الدين) بالقبول وقال زفر لايبرأ اعتبارا بالكفالة ولهذا يجبر على القبول اذا نقل المحيل ولايكون متبرعا ولنا انالحوالة للنقل والدين متى انتقل مزدمة لابيق فيها اماالكفالة فللضم والاحكام الشرعية على وفاق المعانى الغوية وانما يجبر على القبول أذا نقدالمحيل لانه يحتمل عودالمطالبة اليه بالتوى فإيكن متبرعا قال الجندى الحوالة مرئة والكفالة غر مرئة ويكون الطالب في الكفالة بالخيار ان شاء طالب الاصيل اوالكفيل الا انبكون الكفالة بشرط برأة الاصيل فينتذ تكون حوالة وقال زفرالحوالة والكفالة سواء وكلاهما غيرمبرئة وقال مالك كلاهما مبرئة لان الحق واحد فلو لم يبرأ الاصيل لصار حقين قلنا الحوالة مِشتقة من التحويل والحق اذا تجول مزدِّمة الى دْمَةُ تَبَقُّى دمة الاول فارغة لإنك اذا حولت النيُّ الى موضع آخر بق مكان الاول فارغا والكفالة مشيقة من الكفيسل وهو الضم وضم الثيُّ الى الثيُّ لايوجب فراغ الاول (قوله ولم يرجع المحتال على الحيل) الا أن يتوى حقد وعند الشافعي لا يرجع وأن توى (فولد و النوى عنــد ابي حنيفة باحد امرين ايا ان يجعد الحوالة و يحلف ولا بينــة عليه او يموت مفلسا) اي ولا بينة للمحال له على المحال عليه يقبوله الحوالة وقال التمرتاشي ولا بينسة العصيل ولا العصال له قوله أو يموت نفلسنا أي لم يترك عينا ولادينا ولا كفيلا على المال عليد المحال له فان مات المحال عليد فقال المحتال مات مفلسا وقال المحيل خلاف ذلك قال في المبسوط القول قول المحتال مع يمينه على العلم لانه يتمسك بالاصل وهو العشرة وفي غير البسوط قول المحيل مع بمينه على العاكذا في النهاية (قول و و قال ابو يوسف ومجدوجها ثالثا وهو أن يُحكم الحاكم نفلسه في حال حياته) هذا على أصلحما لان القضاء بالافلاس صحيح واماعلى اصل ابي حنيفة فلا يتمثق الافلاس يحكم القاضي لان رزق الله تمالي غاد ورآيح (قوله واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال احلت يدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين) لان سبب الرجوع قدتحقق وهو قضاء ديته بامره الا أن العيل يدعى عليمه دينا وهو ينكر والقول قول المنكر ولاتكون الحوالة اقرآرا منه بالدين عليه لانها قدتكون بدونه (قول وان طالب المحيل المحتال عا احاله به وقال انما احلتك لتقبضه لي وقال المحتال البلتني بدين لي عليك فالقول قول الهيسل مع يمينه) لان المحتلل يدعى عليسه الدين وهو منكر ولفظسة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع يمينه فاذا حلف اخذ الالف المتبوضة ولا يصدق المحتال.

على ماادى من الدين الا بعينة لانه قديميله ليستوفى له المال (فوله ويكره السفانج و هو قرض استفاد به المقرض امن خطر الطريق) مناسبة هذه المسئلة بالحوالة ان الحوالة هى المنقل و فى هذه المسئلة نقل حالة التوى من ماله الى المستفرض لانه لو لم يقرض لكان التوى في ماله فبا لقرض بحيل التوى الى مال المستقرض كذا فى المشكل و السفانج جمع سفيحة بضم السين وقتع التاه وهو الورقة و صورته ان يقول التاجر اقرضتك هذه الدراهم بشرط ان تكتب لى كتابا الى وكيلت بلد كذا فيميد الى ذلك واما اذا اعطاه من غير شرط وسأله ذلك نقمل فلا بأس وانما يكره اذا كان أمن خطر الطريق مشروطا لانه نوع نفع استفيد بالقرض و قد أنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة والله اعلم منه ألابل من الجوهرة النيرة ه للإمام العلامة و شيخ الاسلام * ولى الله تعالى الملك العلام * ابى كر شيخ الاسلام * ولى الله تعالى الملك العلام * ابى كر القد على بن عجمد الحداد البنى * على مختصر القد على القد على التهام و صلى الله المسلم * والحد فقه على التهام و صلى الله المسلم * وسلى الله عد و الله سدنا محمد و آله وسلى الله

223

وصيد اجمين

۲۰۲

t

الحدقة الذي فضل المتعبدين بقرب النوافل والقرائض 🎓 وكرمهم بكرامة سيساهم فى وجوههم من اثر المهود والتواتض ، والصلوة والسلام على سندنا محد صاحب الشريعة والبرهان 🛪 والجج القويمة والرجعسان 🚓 وعلى آله واحصابه الذين تشرفوا باتباع سنته السنبة ، واقتداء طريقته العلية ، وفازوا بمعبنه الوفية ، اما بعسد فان الكتاب المبارك الموسوم بمختصر القدوري * قد شياعت بركته حتى صارت كالعلم الضروري # للامام العلامة احد بن جعفر بن حدان ابوالحسن بن ابي بكر القدوري الغدادي * ولد رحداقة في سنة اثنين وستين وثلثمائة ومات بغداد يوم الاحد منتصف رجب في سنة نمان وعشرين واربعمائة رحة الله عليه رحة واسعة 🗱 جعل الله حسني والزيادة * وانكان هذا الكتاب صغير الحجم * ووجير النظم * لكن جميع الواضات منالمسائل ، قد يوجد في قره اوفي الساحل ، وهو انفع متون المذهب واجل ، واتمها فائدة واكل ، خال عن الزوايد المملة * والاختصارات الحلة ، قد شرحه بعض من العلاء ي وكشف عن حقايقه الحجبة غير واحد من القضلاء ، سيا شرح جو هرة النيرة الله العالم العلامة المستخ الاسلام الله ولى الله تعالى الملك العلام الله الي بكر ين على ن محمد الحداد اليمني ي عليه رجة الله الغني ي ولما كان هذا كتابا لايفادر صغيرة ولاكبرة من سائل النقد الا احصاها ، ولا بدع مهمة من القواعد والدلائل الاجمهما وحواها ، مع عبارات واضحة را منة ، نعد فا نقه ۾ وتدقيقات عو يصد غامضد ۾

۱۹۳ باب زكاة الزروع والثمار ۱۹۹ باب من يجوز دفع الصدقة اليدو من لايجوز ۱۹۱ باب صدقة الاطر .	ر الجلد الاول من مهرست جوهر ۱۳ کتاب الطهارة ۲۳ باب التيم ۲۹ باب المسجع على المغين
١٩٩ باب من بحوز دفع الصدقة اليدو من لايجوز	۲۳ باب التيم ۲۹ باب المسجع على المغين
	٢٩ باب المسجع على المفين
١٦٦ كتاب الصوم	ا ۳۳ باب الحيض
۱۷۸ باب الاعتكاف	٤٤ باب الانجاس
۱۸۲ کتاب الحج	٨٤ كتاب الصلاة
۲۰۰ باب التران	• باب الاذان
۲۰۲ باب التمتع	٣٠ باب شروط الصلاة التي تتقدمها
٢٠٦ ماب الحنايات في الحج	٨٥ أب صفة الصلاة
۲۱۸ باب الاحصار	الم الم المواثث المواث
۲۲۰ باب الخنوات	. باب الاوتات التي تكره فيها الصلاة
۲۲۱ باب الهدى عود ۱۰ د	۱ ۱ م باب النوافل الدور المصدر الم
۲۲۶ کتاب البيوع ۲۳۳ باب خيار الشرط	۱۹ باب مجود السهو ۱۹ باب صلاة الريش
۱۲۲ باب خيار الرؤية	۱۰ باب مجبود التلاوة ۱۹۰ باب مجبود التلاوة
۲٤٠ باب خيار العيب	١٠١ باب مبلاة المسافر
۲۶۶ باب البيع الفاسد	١٠٥ باب صلاة الجمد
٢٠٠٠ باب الاقالة	١١١ باب صلاة العيدين
٢٠٣ بأب المرامحة والتولية	١١٥ باب صلاة الكسوف
۲۰۸ باب الربا	١١٦ باب صلاة الاستسقاء
۲۹۲ باب الاستبراء	۱۱۷ باب قیام شهر رمضان
٢٦٤ باب السلم	۱۲۰ باب صلاة الخوف
۲۲۸ باب الصرف	۱۲۲ باب الجناز
۲۷۳ کتاب الرهن	۱۳۶ باب الشهيد روس ا الساد خارج :
۲۹۲ کتاب الحلور سرست کا الاد ا	۱۳۷ باب الصلاة في الكمبة ۱۳۸ كتاب الزكاة
۳۰۲ کتاب الاقرار	۱۲۸ صاب از ۱۵ ۱۶۱ باب زکاة الابل
 ۳۱ کتاب الاجارة ۳۳۳ کتاب الشغمة 	١٤١ باب ركاة البغر
۲۲۴ کتاب الشعد ۲٤۶ کتاب الشرکة	١٤٤ باب زكاة الغنم
۲۶۷ كتاب المتدارية	١٤٠ باب زكاة الخبل
۳۰۸ کتاب الوکالة	١٤٩ باب زكاة القضة
٣٧٣ كتاب الكفالة	١٥٠ باب زكاة الذهب
٣٧٩ كتاب الحوالة	١٠٢ باب زكاة العروض